مبادئ العلاقات الدولية

الأستاذ الدكتور

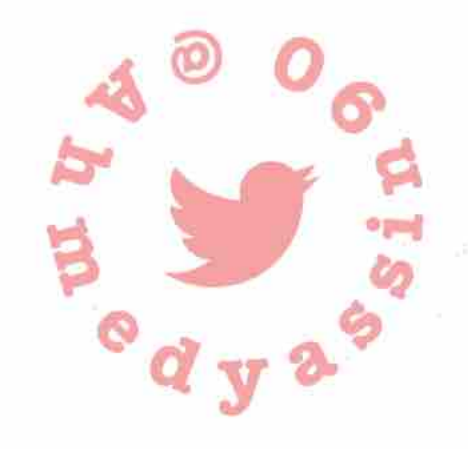
سعد حقي توفيق

استاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية





مبادئ العلاقات الدولية


@Ahmedyassin90

مبادئ العلاقات الدولية

تأليف
الأستاذ الدكتور
سعد حقي توفيق
استاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية
بجامعة بغداد

المكتبة القانونية
بغداد – شارع المتنبي
ت : ٠١٤١٥٥٤٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

لشركة العاتك لصناعة الكتاب

القاهرة - درب الأتراك - خلف الأزهر - ت: ٢٥١٢٤٤٧٥

الطبعة الخامسة

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

الموزعون

جمهورية العراق
المكتبة القانونية
ووكلائها في سائر المحافظات
ت: ٠١٤١٥٥٤٨٢
ت: ٠٠٩٦٤٧٧٠٢٦٤٨٠٠٤
ت: ٠٠٩٦٤٧٩٠١٥٦٣٦٩٢

مكتبة الصفاء/ أبو ظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
ت: ٠٢٦٤٤٥٠٥٢
ت: ٠٢٦٤٤٤٠١١

المكتبة الحديثة
بيروت - لبنان
ت: ٠٠٩٦١١٦٥٤٢٧٨

مؤسسة المعرفة
العبدلي - عمان
المملكة الأردنية الهاشمية
ت: ٤٦٥٤٦٩٢



بسم الله الرحمن الرحيم

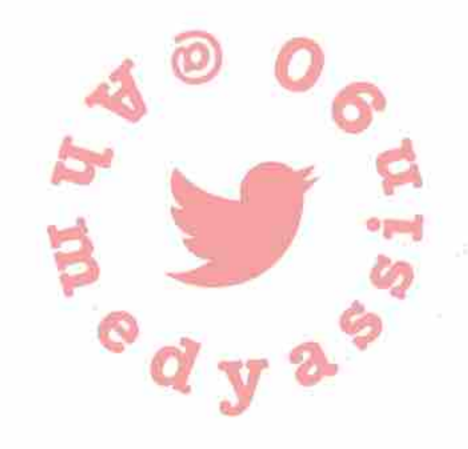
﴿يا أيها النّاس إنّا خلقناكم من ذكَر وأنثى

وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم

عند اللّه أتقاكم أن اللّه عليم خبير﴾

صدق الله العظيم

الحجرات آية (١٣)


@Ahmedyassin90

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



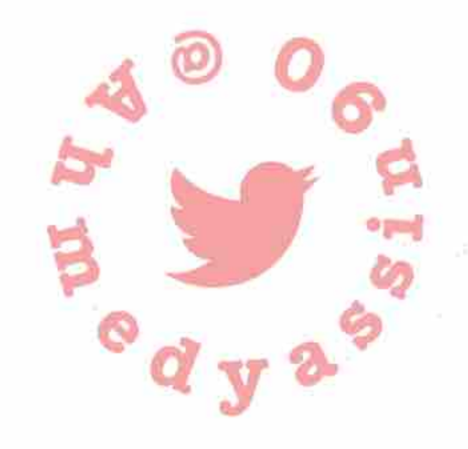
المقدمـــــة

لا زالت الدراسات النظرية في العلاقات الدولية في الوطن العربي قليلـة اذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول الغربية. اذ يكاد أدب العلاقات الدوليـة يكـون كلـه تأصيل غربي يصعب نقله الى الثقافات الاخرى بنفس اسـلوب تفكير المـدارس الغربية. ولم يثن ذلك من عزم المختصين والاساتذة العرب من سبر اغـوار هـذا الموضوع باقتدار عال، لا سيما، وهم يعالجون موضوعا لم يحسم، بشـكل نـهائي، الجدال في المناهج والمفاهيم النظرية.

ولقد استفادت هذه الدراسة من تلك الدراسات العربية ونهلت منـها بعـض الافكار والمعلومات. كما حاولت تناول المفردات الرئيسة لمادة العلاقـات الدوليـة التي تدرس في الجامعات العربية، مع الاخذ بنظر الاعتبـار المتغـيرات الدوليـة الجديدة التي حفت بالعلاقات الدولية في السنوات الاخيرة. وبما ان العلاقات الدوليـة عبارة عن معادلة تتناول ظاهرتي الصراع والتعاون، فقد اثرنا ان نتنـاول دراسـة الموضوع من خلال تقسيمه الى محاور رئيسة ثلاث: المحور الاول يتعلق بدراسـة المفاهيم والاطار النظري والعوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، وهذا ما تضمنتـه الفصول الاربعة الاولى. والمحور الثاني ويرتبط بدراسة القوة والحرب، وكان ذلـك من نصيب الفصلين الخامس والسادس. والمحور الثالث ينصب على دراسة ظـاهرة التعاون والتي تشمل الفصل السابع وما بعده. وقد وجدنا ان التركيز علـى ظواهـر الصراع والتعاون يساعد على دراسة الموضوع بشكل اعمق ويساهم فـي الوقـت نفسه في تغطية اجزاء واسعة من مفرداته. فضلا عن محاولتنا الجمع بين الدراسـة النظرية والتطبيقية من خلال دراسة الامثلة وبعض النماذج التطبيقية.

وقد وضعت هذه الدراسة في الاصل وفق المنهج الدراسي لطلبـة العلـوم السياسية الا اننا اضفنا وعمقنا بعض الجوانب مما يفيـد منـه اهـل الاختصـاص والمثقفين في ارجاء الوطن العربي كافة. وبقدر ما يعد هذا الكتاب جزءا مكملا لمـا قام به اشقاؤنا العرب من دراسات في ميدان العلاقات الدولية.. نرجو ان يسد نقصـا في المكتبة العربية ويفتح افاقا لدراسة اوسع في المستقبل، والله من وراء القصد.

الدكتور سعد حقي توفيق.


@Ahmedyassin90



المبحث الأول

مفهوم العلاقات الدولية

استخدمت كلمة دولية International لاول مرة من قبل جرمي بنثام في الجزء الاخير من القرن الثامن عشر بالرغم ان ما يناظرها في اللغة اللاتينية قد استخدم من قبل ريجارد زوك قبل قرن من ذلك. وقد استخدم الناس هذه الكلمة لتعريف فرع القانون الذي اخذ يطلق عليه "قانون الامم" أو "قانون الشعوب" وهو اصطلاح للقانون الروماني يشير الى المبادىء التي كان يطبقها الرومان في القضايا التي تتضمن علاقات مع اجانب [١] ثم استخدم المصطلح بعد ذلك من قبل اولئك الذين درسوا الروابط الدولية تحت الاطار القانوني فقط. وكان رجال القانون يسعون الى تحديد مضمون القواعد الواجبة التطبيق بين اللاعبين في المسرح الدولي والعمل على ترجمتها الى الواقع والتحقق من تطبيقها. [٢]

ان مصطلح الدولية International استخدم بوصفه حاجة حقيقية لتعريف العلاقات الرسمية بين الملوك. وربما تعد كلمة بين الدول Interstates اكثر دقة في تعبير الدولية لان مصطلح الدولة في العلوم السياسية هو المصطلح الذي ينطبق على مثل هذه المجتمعات. [٣]

ان الدراسة العلمية للعلاقات الدولية تنطوي على دراسة الظواهر الدولية بشكل موضوعي وشامل والقاء الضوء على الاسباب والعوامل المحددة لتطورها

---

(١) Wright Quincy "The Study of International Relations" Appelton - Century, Crofts. Inc, NewYork, 1956, P. 3.

(٢) Colard Daniel "Relations Internationales. Ed Masson, Paris, 1977, P. 11.

(٣) Wright Quincy, Op.cit, P. 3.

والعمل على تطوير نظرية منها. انها تعني ايجاد "انتظام" أو "ثوابت" أو "قوانين" بالمعنى الذي ذهب اليه مونتسكيو، أي ايجاد روابط ضرورية تشتق من طبيعة الاشياء [1] ولفترة طويلة استخدم مصطلح الدولية للاشارة الى العلاقات بين الدول فقط في وقت لم تكن العلاقات الدولية تعني سوى العلاقات بين الدول. ولا شك انها نظرة قاصرة لجوهر العلاقات الدولية الذي يعكس اليوم ساحة واسعة ومتشابكة من التفاعلات بين كيانات عديدة ومختلفة الطبيعة. [2]

تعريف العلاقات الدولية

يعرف جون بورتون العلاقات الدولية بانها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من اجل التفسير والتنبؤ" [3] ويعرفها رينولدز "انها تهتم بدراسة طبيعة وادارة والتاثير على العلاقات بين الافراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن اطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل" [4] ويعرفها ماكيلاند بانها "دراسة التفاعلات بين انواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات" [5]. أما كوينسي رايت فيقدم تعريفا واسعا للعلاقات الدولية، وينبع من نظرته الى العلاقات الدولية بانها "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية" [6] ويرى فيريدرك هارتمان بان مصطلح العلاقات الدولية "يشمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والافكار عبر الحدود الوطنية" [7]. ويعرفها مارسيل ميرل بانها "كل التدفقات التي تعبر الحدود، او حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية. وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات

---

(١) Colard Daniel. Op.cit, P. 12.

(٢) Gonedic P.F. "Relations Internationales "ed Montchrestien. Paris. 1974. P. 7.

(٣) Burton John "International Relations: A general Theory", Cambridge University Press, 1965, P. 15.

(٤) Reynolds P. A. "An Introduction to international relations"Longman paper back. London, 1970, P. 183.

(٥) McClelland A Charles "What is international Relations?" in "Contemporary International Politics: Introductory Reading" by Bruce Sanders and Allan Durbin John Wiley and Son inc. London, 1971, P. 40.

(٦) Wright Quincy. Op.cit, P. 8.

(٧) Hartmann Fredrick H. "The Relations of Nations" Forth edition. Macmillan Pub Co Inc. NewYork, 1973, P. 6.

هذه الدول ولكن ايضا على العلاقات بين الافراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود "كما تشمل على" جميع الانشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب...الخ ولكنها تشتمل ايضا وفي الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة اخرى - اقتصادية، ايديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية...الخ" [١] ويرى دانيال كولارد بان دراسة العلاقات الدولية تضم "العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية" [٢]

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل وجامع للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين والمختصين فان الاطلاع على هذه التعاريف يوضح لنا ان العلاقات الدولية ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجرى عبر الحدود الوطنية. اذ استخدم معظم المختصين عبارات مطلقة وشاملة لتعريفها مثل، كيانات اجتماعية بالنسبة لماكيلاند وجماعات عامة وخاصة بالنسبة لكل من كوينسي رايت وميرل ورينولدز. وهي لا تشتمل على العلاقات الرسمية بين الدول وانما تشتمل على العلاقات غير الرسمية ايضا. فالتجارة والمال هي اشياء تساهم في تطوير الروابط بين الدول. وحركة السياحة وطلب العلم خارج البلاد وهجرات الشعوب وتطوير العلاقات الثقافية والفنية عبر مختلف وسائل الاعلام عملت هي الاخرى على تطوير العلاقات الدولية [٣] وبدون شك تتفوق النشاطات الخاصة او حتى تتجاوز التعامل الرسمي بين الحكومات وتعد جزءا مهما من نتاج الحضارة الحديثة، فضلا عن ان مستويات المعيشة قد ازدادت بزيادة السلع والخدمات والتي يلعب النشاط التجاري الخارجي دورا فيها. كما اسهم التقدم في العلوم والتكنولوجيا المدعوم بواسطة تبادل المعرفة بين العلماء وزيادة كثافة نشاط الاتصالات الدولية في تطوير العلاقات بين الدول. [٤]

وحينما نتحدث عن العلاقات الدولية فاننا غالبا ما نقصد العلاقات بين الدول لانها هي التي تصنع القرارات المؤثرة على الحرب والسلام وان حكوماتها لها سلطة تنظيم الاعمال والتجارة والسفر واستغلال الثروات واستخدام الافكار السياسية

---

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" ترجمة د. حسن نافعة، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٩٨-٩٩.

(٢) Colard Daniel "Les Relations internationales de 1945 à nos jours" de edition, Armand Colin, Paris, 1997, P. 21.

(٣) Wright Quincy. Op.cit, P. 4.

(٤) Padelford Norman and Lincolin George "International Politics: Foundations of International Relations" The Macmillan Company, NewYork, 1954, P. 4.

والقضاء والجنسية والاتصالات والقوات المسلحة وممارسة الامور الاخرى المتعلقة بالشؤون الدولية [١] ولكن العلاقات الدولية هي انعكاس لعدد غفير من الاتصالات بين الافراد ونشاطات المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية. فحينما يسافر مواطن دولة الى خارج حدود بلاده او حينما تتعلق النشاطات بين الدول بالصادرات والصراعات. وحينما تسعى دولة ما لتطوير تجارتها مع دولة اخرى فان العلاقات الدولية تصبح قائمة. ويشمل ذلك ايضا ارسال الدول لبعثاتها الدينية للعمل في دول اخرى او حينما ترسل وكالة دولية انسانية مثل منظمة الصليب الاحمر او الهلال الاحمر مساعدات الى بلد يعاني من كوارث. [٢]

وهكذا فالعلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول فقط وانما تشمل الكيانات الاخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والاتصالات والنقل والتجارة والمال والزراعة والعمل والصحة والعلوم والفلسفة والثقافة مما قد ارسى العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية وساعد ذلك على ظهور مصطلح "الدولية" لاضفاء نشاط واسع على العلاقات بين الدول. [٣] والدول مهما بلغ حجم سكانها سواء أكان صغيرا مبعثرا في قرى أو كبيرا يصل تعداده الى عشرات الملايين، لن تقيم علاقات دولية اذا ما انعدم الاتصال فيما بينها. فلا يمكن ان تؤثر قيام علاقات دولية الا بعد ظهور الاتصالات بين الدول. والعزلة طبقا لذلك لا تسهم بتاتا في قيام العلاقات الدولية. [٤]

ان هدف العلاقات الدولية هو السعي للحصول على معرفة عامة حول سلوك الجماعات السياسية وسلوك الافراد والمساعدة على فهم الاحداث او القضايا السياسية. وتشتمل العلاقات الدولية على وسائل وطرائق تحليل الافتراضات والوقائع السياسية عن طريق اجراء الاستنباط وتصنيف الاهداف القيمية واختيار البدائل وبيان نتائجها المحتملة واختيار الطريقة الاكثر ملائمة للوصول الى الغاية المطلوبة. [٥]

---

(١) Ibid, P. 6.

(٢) Ibid, P. 3-4.

(٣) Wright Quincy, Op.cit, P. 6.

(٤) McClelland Charles, Op.cit, P. 38-39.

(٥) Dunn Fredrick "The scope of international Relations" In Stanley Hoffmann "Contemporary Theory in International Relations" Prentice Hall, Inc. U.S.A. 1962. P. 13-14.

وبما ان العلاقات الدولية تهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير في دراسة وتفسير الاحداث في العلاقات بين الدول فان الساسة وصناع القرار ربما يصبحون في موقف يقدرون من خلاله تحديد السياسات التي يمكن أن تحقق بثقة اهدافهم الوطنية وبما يؤدى الى حل المشكلات الدولية والمساهمة في تطوير العلاقات بين الدول وتحقيق نتائج افضل للاستقرار والسلام. (١)

لذا يظل تحقيق السلام الهدف الاسمى للعلاقات الدولية ونظرا لما يعتقده البعض بان الدول تسعى لكي تتصرف في علاقاتها الخارجية طبقا لنفس المبادىء الاخلاقية التي تدفع الافراد في التصرف، فان ذلك يجعلها تقتنع بان لها مصلحة مشتركة وشاملة تقوم على اساس اقامة السلام بواسطة مؤسسات دولية.

ان العلاقات الدولية تساعدنا في الكشف عن افضل السبل التي تساهم في معرفة ماذا تريد الشعوب؟ ولماذا انتظمت في مجموعات خاصة ولماذا سلكت هذه الطريقة في التصرف؟ (٢) وبوسعنا تعريف العلاقات الدولية بانها "ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي".

المبحث الثاني

السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية

يعرف مارسيل ميرل السياسة الخارجية بانها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود" (٣)

من هذا التعريف نستطيع ان نستنتج بان السياسة الخارجية هي قرارات وافعال. فهي قرارات لانها جزء من النشاط الحكومي الموجه الى الخارج وافعال لانها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود. فالسياسة الخارجية ما هي الا مبادىء وافعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة (٤). تتضمن السياسة الخارجية اذن

---

(١) Burton John. Op.cit. P. 5-6.

(٢) Reynlolds, P.A. Op.cit, P. 183.

(٣) ميرل، مارسيل "السياسة الخارجية" ترجمة د. خضر خضر، جريس برس، سلسلة افاق دولية، بيروت، بلا تاريخ، ص ٣.

(٤) Reynolds P.A. Op.cit, P. 35.

الافعال الخارجية المتخذة من قبل صانعي القرار بهدف تحقيق اهداف بعيدة المدى واهداف قريبة المدى. وان الفعل مقيد من قبل الظروف المدركة لصالح ما يسعى صانع القرار الى تحقيقه، مثل الظروف الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية والهيكل السياسي والثقافة والتقاليد والموقف الاستراتيجي والعسكري. ولكن الفعل يتخذ بالاشارة الى دور الاجهزة الاخرى المشابهة والتي تعمل على المسرح الدولي وهو مقيد بها. ان العناصر تتفاعل مع بعضها في البيئة. وان من ضمن مقيدات صناع القرار هي الظروف الداخلية والخارجية التي يتأثرون بها عند اختيار الوسائل المناسبة في بعض القضايا الخاصة. وان الخيارات تتاثر ايضا بالاجراءات والعمليات التي خلالها يتم تحديد الخيارات. (١)

وتصنع السياسة الخارجية بواسطة مجموعة من الاجهزة الرسمية وغير الرسمية، وهي عادة عملية تتكون من سياقات طويلة تشترك فيها اجهزة متعددة تأتي في مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية. ويتفاوت تأثير ذلك حسب طبيعة الانظمة السياسية الا انه بصورة عامة للسلطة التنفيذية دور رئيس في صنع السياسة الخارجية ولكنه دور مقيد حسب طبيعة النظام السياسي. اذ ان السلطة التنفيذية في ظل الانظمة الديمقراطية لا تستطيع العمل الا وفق رقابة السلطة التشريعية. ومن الناحية العملية فان لا احد يستطيع الاعتراض على حق السلطة التنفيذية باتخاذ المبادرة على صعيد السياسة الخارجية الا انه لا شيء يمنع ابدا من اشراك السلطة التشريعية في ممارسة المسؤولية الاكثر اهمية. وفي ميدان رقابة السلطة التشريعية على السياسة الخارجية نلاحظ تراجع دور البرلمان بسبب ارتداء عمليات التدخل العسكري تسميات جديدة مثل: المساهمة بتثبيت النظام، عملية بوليس، تطبيق اتفاقيات الدفاع، استجابة لنداء حكومة اجنبية..الخ ان التنوع في استخدام مصطلح الحرب اخذ يسمح بتغطية تراجع وتدهور سلطات البرلمان في قطاع رئيس من الساسة الخارجية. (٢)

وفي ميدان الشؤون الخارجية تلعب السلطة التنفيذية دورا اكبر وذلك يتبع طبيعة النظام السياسي سواء أكان برلمانيا أو رئاسيا. وبالاضافة الى دور رئيس الدولة ورئيس الوزراء فان هناك ادوات واجهزة ادارية متعددة تلعب دورا في صنع القرار السياسي الخارجي. أما الاجهزة غير الرسمية فتشمل الاحزاب السياسية على اختلاف طبيعة الانظمة السياسية. ففي نظام الحزب الواحد نجد هناك تركيزا للسلطة يمارس بصورة مطلقة، والصعوبة التي نجابهها في ظل نظام الحزب الواحد هو صعوبة الاطلاع على المنافسات والخلافات بين الشرائح المتنازعة في داخل

---

(١) Ibid. P. 51.

(٢) ميرل، مارسيل "السياسة الخارجية" مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

الحزب الواحد لما لها من قيمة في فهم السياسة الخارجية. فلا يمكن مثـــلا فصـل التغييرات والتبدلات في مجرى السياسة الخارجية السوفيتية منـــذ نهايـة الحـرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفيتي حول مسألة تــأثير الشـخصية علـى السياسة الخارجية للدولة السوفيتية [١]. في حين تلعب الاحزاب السياسية في اطــار التعددية الحزبية في الانظمة التمثيلية دورا مهما في صنع السياسة الخارجية بـالرغم من استقرار وعدم استقرار الحكومات. وهنـــاك جماعـات المصـالح الاجتماعيـة والاقتصادية كالمزارعين والصناعيين والصيادين، لا سيما، في مجتمعات متداخلـة. فان لكل واحد منهم مصالح تدافع عنها ليس فقط بوجه منافسيها الوطنييـــن وانمـا بوجه المنافسة الخارجية ايضا. فموضوع السياسة الزراعية الاوروبية المشتركة يهم المزارعين في اوروبا لان عائداتهم تخضع في الوقت نفسه لمستوى الاسعار وحجـم الانتاج وطاقة التصدير، وبالتالي فهم يسعون دوما الى تعبئة قواهم للحصـول مـن وزراء دولهم على تأمين الحلول الاكثر اقترابا من مصالحهم. وكـان مـن نتـائج السياسات الزراعية للاتحاد الاوروبي بروز ردود فعل سـلبية احيانـا مـن قبـل المزارعين الذين يتضررون من جراء بعض السياسات الزراعية. وهكذا نجد بـان وزراء الزراعة في دول الاتحاد الاوروبي يدركون بان عليهم التوفيق بين التضـامن الجماعي لدول الاتحاد الاوروبي وبين الدفاع عن مصالح المنتجين الوطنييـن فـي بلدانهم. اذ يتطلب الامر احيانا تعويض الخسائر التي يتعرض لها المنتجون في هـذه القضايا. [٢]

ان التأثير المنطقي الاساسي على السياسات الخارجية يقع في الاهداف التـي تسعى السياسات الخارجية لتحقيقها. وهذا ما نراه عادة فيما يتعلق بالحفاظ على امـن الدولة وتحقيق رفاهيتها والحفاظ على القيم. ان البحث عن الامن هو هـدف دائـم وكل السياسات الخارجية للدول قد تأثرت به. [٣]

ان السياسة الخارجية للدولة هي جزء من سياستها الوطنية. وان على كـل دولة ان تختار ما ينبغي عليها ان تقوم به فيما يخص الشؤون الدولية، وفي اطـار حدود قوتها وواقع بيئتها الخارجية. وان الفشل في هذا القرار يؤثر على مصالحـها الحيوية. ان السياسة الخارجية هي المفتاح الرئيس في العملية التي تترجم بها الدولـة

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٢-٧٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٨-٧٩.

(٣) Reynolds. P.A.. Op.cit. P. 51.

اهدافها المدركة الواسعة ومصالحها في الفعل الصحيح لتحقيق هذه الاهداف والحفاظ على هذه المصالح. (١)

ان اية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فانها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الاخرى وهي تسعى للبحث عن انجاز اهدافها وقيمها(٢) ، وان التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه بالسياسة الدولية، أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في ان واحد على نمط من الصراع والتعاون (٣). ويعرف جوزيف فرانكل السياسة الدولية بانها "تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالاضافة الى تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية (System) ككل ومع المنظمات الدولية ومع الجماعات الاجتماعية من غير الدول، بالاضافة الى فعل المنظومة الدولية والسياسات المحلية لكل الدول" (٤). ويوضح التعريف ان التفاعل السياسي يشمل جميع وحدات المجتمع الدولي وليس فقط الدول بدليل تطرق فرانكل الى المنظمات الدولية والجماعات الاجتماعية من غير الدول، وبالتالي فان محصلة هذا التفاعل السياسي الدولي يطلق عليه بالسياسة الدولية.

فالطالب الذي يحلل افعال الدولة تجاه البيئة الخارجية والظروف - غالبا هي داخلية - والتي تصاغ في ظلها تلك الافعال فانه يتعامل مع السياسة الخارجية، في حين ان الشخص الذي يدرك هذه الافعال من قبل دولة واحدة وردود الفعل من قبل الاخرين فانه ينظر اليها بوصفها سياسة دولية او عملية تفاعل بين دولتين او اكثر (٥).

ويعتقد البعض بان السياسة الدولية هي ليست غير مهتمة بفعاليات الافراد والجماعات الخاصة مثل الشركات الخاصة المنتجة للنفط في اقطار الخليج العربي او الفرق الرياضية حينما تتنافس ضمن الالعاب الاولمبية. ان فعاليات هؤلاء الاشخاص والجماعات تتعلق بالسياسة الدولية طالما انها عناصر في البيئة التي

---

(١) Padelford and Lincoln. Op.cit. P. 197.

(٢) Lerche Charles and Abdul A. Said. "Concept of International Politics" 2nd ed. Pretice-Hall, Englewood, Cliffs, U.S.A., 1970, P. 24.

(٣) الرمضاني، د. مازن "السياسة الخارجية: دراسة نظرية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١، ص ٥٠-٥٦.

(٤) Frankel Joseph "International Politics, Conflict and Harmony" Penguin books. England, 1973, P. 12.

(٥) Holsti K.J. "International Politics: A Frmework for Analysis" third edition, Prentice-Hell, inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1977, P. 21.

تسير فيها السياسة الدولية اذ قد يكون هؤلاء مرتبطين بتفاعلات وعلاقات المجتمعات السياسية المنظمة. والى مدى محدد، قد يعمل الافراد والجماعات الخاصة بصفة شبه رسمية كوكلاء وقتيين للمجتمع القومي الذين ينتمون اليه. كما قد يؤثرون بشكل بارز على هيبة ومكانه ذلك المجتمع وبالتالي على قدرة المجتمع ككل لانجاز اغراض معينة ازاء مجتمعات قومية اخرى. وفي كل حالة يكون الاختبار في ما اذا كانت المجتمعات القومية المنظمة تتفاعل، فاذا ما كانت كذلك فان التعامل والوضع البيئي الذي يظهر فيه (اذا ما شمل التعامل بعض تعارض الغرض والمصلحة) يقع ضمن محيط السياسة الدولية. (١)

ان دراسة السياسة الدولية تتميز عن غيرها من السياسات بعنف الوسائل المستخدمة وباطلاق الغايات المشتركة الضاغطة ويرجع ذلك الى خصوصية الهياكل المؤسسة للسياسة الدولية في عدة فترات من التاريخ. وخلال القرون الثلاثة الماضية فان الجماعات الرئيسة المشخصة في المنظومة كانت الدول ذات السيادة الاقليمية وان مثل هذه المنظومة قد وجدت في ازمان اخرى من التاريخ وعرفت باسم المنظومة الدولية أو منظومة السياسة الدولية بمنظار واسع فانها يمكن ان تطبق في ظروف تكون فيها الدول ذات السيادة بخصائص الغايات – الوسائل غير موجودة. (٢)

ان دراسة السياسة الدولية هي اكثر تعقيدا من دراسة السياسة الخارجية بسبب حالة عدم التجانس بين عناصر البيئة التي نعيش فيها. ان اجراء مقارنة بين السياسات الخارجية للدول هي مسألة معقدة طالما لا يمكن دراستها بشكل منفرد واذا كان ذلك ممكنا في تحليل السياسة الداخلية فان المسالة صعبة في ميدان السياسة الخارجية. (٣)

السياسة الدولية هي جمع من الوقائع التي تختلف فيها الوحدات او اللاعبون او مجموعة الامم في القوة والموارد والانظمة او في الغايات المرغوبة الاخرى وتسعى لحل خلافاتهم باية وسيلة مختلفة ومقبولة. (٤)

---

(١) Sprout, Harold and Margarete "Foundations of International Poltics" D. Van Nostrand Company, Inc., U.S.A, 1963, P. 75.

(٢) Wright Qunicy. Op.cit, P. 134.

(٣) Frankel Joseph. Op.cit, P. 12.

(٤) Edward David V. "International Political Analysis" Hold Rinehart and Winston. Inc. U.S.A., 1969, P. 10-11.

ان المفهوم المستخدم للسياسة قد يكون في مجتمعات متحضرة بشكل عال ورتيبة ومقيدة بينما السياسة الدولية ينقصها الكثير من ذلك. والسياسة الدولية تسعى للحصول على مضمون اكبر للعنف ونسبة عالية من التغيير والخصائص الاخرى. وان من نتائج هذه الاختلافات هو ان السياسة الدولية اكثر تبعية للعلاقات الدولية في الجوانب غير السياسية كالاقتصاد مثل (التنمية والتجارة والمساعدات) وفي الاجتماع مثل (روابط الدم بين العوائل الحاكمة) وكذلك في الجانب العسكري والسياسة الدولية تنقصها هذه الجوانب [١] اضافة الى ذلك فان البعض من الكتاب لا زال يحددها في العلاقات التي تجري بين الدول فقط دون الفواعل الاخرى، ومن هنا يرى كل من بالميروبيركنس بان السياسة الدولية تعالج سياسة المجتمع بالمعنى الضيق من خلال التركيز على الدبلوماسية وعلى العلاقات بين الدول والوحدات الاخرى. [٢]

وفي الواقع ان اساس أي سياسة خارجية يكمن في مهمة الدولة لتعظيم قيمها المركبة وبما ان السياسة الخارجية تتحرك نحو المسرح الدولي فانها ستلتقي بغيرها من السياسات الخارجية. وان السياسة الدولية هي ممارسة للاختلافات الموجودة في قيم المجتمع الدولي، ان الاختلاف جوهري بين السياسة الداخلية الدولية في المجال الذي يرجع الى الخصوصيات والتنوع الغريب في المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن السياسة الداخلية، في الاقل في المجتمعات المستقرة تسير في اطار فهم لمجموعة من القواعد التي تغطي مجال العمل المسموح وتخضع لالية اجتماعية وحكومية فانه لا يوجد مثل هذا الهيكل في السياسة الدولية، فالدول هنا حرة في اقتفاء السياسة التي تراها مناسبة. [٣]

ومن الفروق بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية هي ان عناصر السياسة الخارجية هي غير عناصر السياسة الدولية. فعناصر السياسة الخارجية هي الافراد والمؤسسات والاحزاب في حين أن عناصر السياسة الدولية هي الدول والمنظمات الدولية والجماعات الناشطة الاخرى. وهكذا فعنصر التحليل في السياسة

---

(١) Ibid, P. 11.

(٢) Palmer. Norman and Howard. Perkins. International Relations: The world in Transitions" Second edition. Houghton Mifflin Company Boston. U.S.A. 1957. P. xiv.

(٣) Lerche Charles. Op.cit,. P. 25.

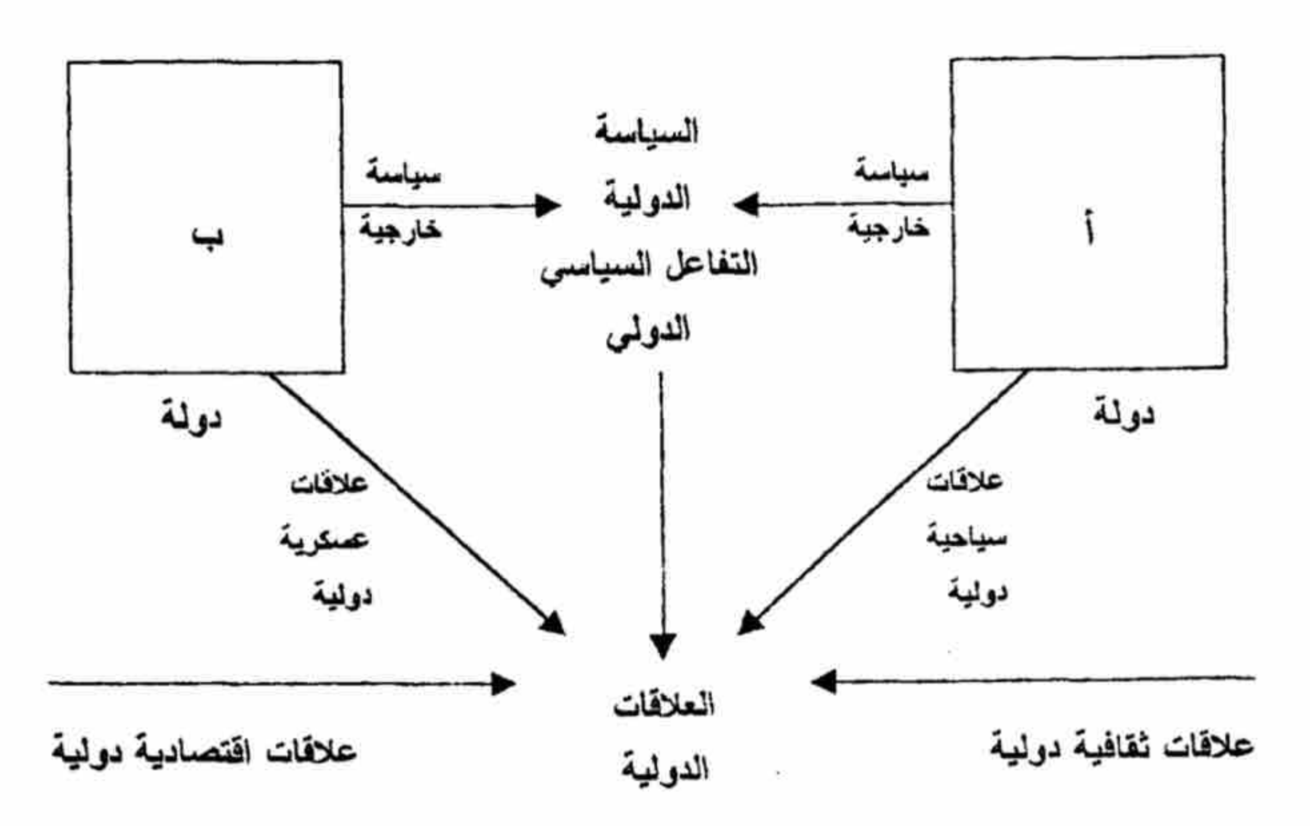
الخارجية هو غير عنصر التحليل في السياسة الدولية ولكل منهم مجاله الخاص في الدراسة. [١]

من هذا بوسعنا ان نستنتج ان السياسة الدولية تشمل التفاعلات السياسية الدولية، غير ان التفاعلات التي تجرى في المسرح الدولي هي ليست سياسية فقط وانما هناك ايضا تفاعلات تشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها من انواع التفاعلات الاخرى التي تكون بمجملها ظاهرة العلاقات الدولية، فبالاضافة الى تداولها للعلاقات السياسية بين المجتمعات المستقلة، فان العلاقات الدولية تدرس اتحادات التجارة الدولية، الصليب الاحمر الدولي، التجارة الدولية، النقل، الاتصالات، تنمية القيم والمعتقدات الدولية. ان طالب السياسة الدولية هو ليس معني بشكل مباشر بهذه الانواع من العلاقات او الظواهر الا اذا كانت تقع في اطار الاهداف الرسمية من قبل الحكومات بوصفها وسائل اقناع لتحقيق الاهداف السياسية والعسكرية. فالعاب التزلج على الجليد هي علاقات دولية، ونفس الشيء بالنسبة لمؤتمر الجمعية الدولية للعلوم السياسية. ولكن طالب السياسة الدولية يهتم بهذه المسائل اذا كان هناك صلة مباشرة ومعقولة للعلاقات بين الدول. واذا ما اردنا ان نرسم خط غير واضح كليا للتمييز بين السياسة الدولية والعلاقات الدولية فان ديلوماسية البنج – بونج مهمة لانها كانت عربة جديدة استخدمت من قبل الحكومة الصينية لاقامة علاقات دبلوماسية اكثر اهمية مع الولايات المتحدة. في حين ان لعبة التنس العادية بين استراليا ونيوزلنده لا تستحق الاهتمام. وبشكل مماثل فان طلاب العلاقات الدولية يهتمون بجميع جوانب التجارة الدولية. في حين يكون الاهتمام في السياسة الدولية بالتجارة الدولية فقط في المدى الذي تستخدم فيه الحكومات اساليب التهديد الاقتصادي والمكافأة والعقاب للاغراض السياسية، وذلك حينما توعد الحكومات دول معينة بخفض التعريفات الجمركية مقابل ان تسمح لها هذه الدول باقامة قواعد عسكرية فوق اراضيها. [٢]

---

(١) نعمة، د. كاظم هاشم، "العلاقات الدولية" كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٩-٣٠.

(٢) Holsti K.J. Op.cit. P. 21-22.



شكل رقم (١) العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية

من هنا يصبح واضحا ان ظاهرة السياسة الدولية هي جزء من العلاقات الدولية، الا ان اساس هذه العلاقات يرجع الى السياسة الخارجية التي هي بمثابة الام لكل النشاطات والتفاعلات في العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية هي التي تكون السياسة الدولية. وهذه بدورها تخلق العلاقات الدولية انظر الشكل رقم (١)

المبحث الثالث

القانون الدولي العام والعلاقات الدولية

لقد تطور القانون الدولي العام مع قيام نظام الدولة الحديثة. ومثلما تطور القانون الداخلي لتلبية حاجات الافراد في اطار المجتمع فان القانون الدولي تطور لتحديد اختصاصات الدول. وساعد ذلك على تجاوز الفوضى في العلاقات الدولية بواسطة قبول الدول لقواعد السلوك التي تحكم اعضاء المجتمع الدولي. وحتى مع وجود مؤسسات دولية فان هناك دول تتحداها لكثرة محاولات خرق القانون الدولي. فالدول هي في الواقع محكومة بمصالحها الوطنية. وفي المرتبة الاولى فانه من المهم الاعتراف بان القانون الدولي اساسا هو نظام لقانون عرفي على الرغم من

وجود معاهدات وقعت في القرنين الماضيين وخلال فترة ما بين الحربين وعرض القضايا الكثيرة امام القضاء الدولي واتخذت حيالها العديد من القرارات. ان طبيعة القانون الدولي تقوم على وجود قواعد انشئت طوعيا بواسطة دول تلتزم بها اكثر من شيء مفروض عليها من قبل سلطة عليا خارجية. والدول طبقا لذلك لا ترغب في تطبيق قواعد قانونية تحد من حريتها وتعمل على اعطاء الاولية لهدف تحقيق مصالحها الحيوية. كما ان الاجراءات المتخذة لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية قد ساهمت وبشكل ناجح في تطوير العلاقات الدولية. ومع ذلك، فان السؤال الذي يطرح في اوساط العلاقات الدولية، هل ان القانون الدولي هو قانون بمعنى الكلمة كما هو الحال بالنسبة للقانون الداخلي او ما يسمى بقانونيه القانون الدولي؟ ان طبيعة القانون الدولي تنبع من كونها قواعد انشئت طوعيا اكثر من كونها مفروضة من سلطة عليا خارجية كما ذكرنا، واذا كان القانون الدولي يعرف بمجموعة القواعد التي هي مسندة من سلطة عليا خارجية، فانه يفشل للتجاوب مع متطلبات التعريف لان مسالة الارغام تبقى، بشكل رئيس متروكة للدولة المتضررة وان ذلك يعتمد على قدرة السلطات الدولية على فرض الجزاءات. [١]

وفي الواقع ان القواعد القانونية لا يمكن ان تخلق وتصبح فعالة الا على اساس اجماع الدول التي هي مسألة اساسية في تفعيل القانون الدولي [٢]. اذ ان فاعلية القانون اذا كانت بين دول او افراد تتاثر بواسطة عناصر الطوعية، وعندما يعرض عليهم شيء يقبلونه يسمى قانونا، وهكذا فان الدول تقبل ضمنا بانها اصبحت مقيدة وذلك عند ممارستها تطبيق الترتيبات القانونية التي قبلتها [٣] وهكذا لابد من وجود اجماع من اجل خلق قواعد القانون الدولي. [٤]

ان المعنيين بالقانون الدولي اخذوا يقارنون بين المجتمع الداخلي والمجتمع الدولي، فالاكراه الذي تطور في المجتمع الداخلي لا ياخذ عند التطبيق نفس المعنى في المجتمع الدولي. وبشكل واضح يطبق الجزاء في المجتمع الداخلي على اولئك الذين يخالفون تطبيق القانون، اما الاكراه في القانون الدولي فهو في الواقع اكراه بواسطة دولة او عدة دول وربما يبدو احيانا بان الذي يستخدم قوة الاكراه يدعي بان الاعمال المتخذة ضد الدولة المخالفة لقواعد القانون الدولي تتم في مصلحة

---

(١) Ball Margaret and Killough Hugh "International Relations" The Ronald Press Company, NewYork, 1956. PP. 101-102.

(٢) Gonidec P.F. Op.cit, P. 226.

(٣) Purnelle Robert "The Society of States: An Introduction to international Policics" Wiedenfeld and Nicolson, London, 1973, P. 148.

(٤) Gonidec P.F. Op.cit, P. 220.

المجتمع الدولي. وفي التطبيق، وبالرغم من ذلك، فان ايا من الدول لا تستطيع الادعاء بانها تمثل مصلحة المجتمع الدولي، وهي مسألة صعبة الفهم لانه ليس هناك تشبيها ينطبق مع القانون الداخلي. ومن اجل التغلب على ذلك فقد وضعت الدول تحت سلطة المنظمات الدولية. (١)

وان كون الدول الشخص الرئيس للقانون الدولي العام فانها تعد الوحدات الفاعلة الرئيسة في المجتمع الدولي، ومع بعض الاستثناءات فان الافراد او الهيئات الاجتماعية او الاقليمية تستطيع الادعاء بالحقوق في ظل القانون الدولي وهذا لا يتم ما لم ينظر اليها بواسطة نظام الدولة بوصفها دولة مستقلة ومتساوية مع غيرها. (٢)

خصائص القانون الدولي

أولا: ان الدول تقليديا هي الشخص الرئيس في القانون الدولي العام منذ القرون الوسطى والتي يطلق عليها بالدول القومية.

ثانيا: ان فكرة الانضمام الى قانون العالم هي عمل طوعي للدولة. وان من نتائج هذه الفكرة هي ان قرار قبول القانون الدولي كقيد يبقى بيد السلطات المحلية. وبالنظر لعدم وجود اجراءات اكراهية عالمية ومعترف بها ومقبولة لمعالجة خروقات القانون الدولي او رفض قبول احكامه فان القانون الدولي يستطيع ان يعمل بفعالية وذلك حينما يحوز على اجماع الدول المعنية (٣). ويمكن ان نشير بهذا الصدد الى قدرة مجلس الامن في تحقيق الاجماع بين اعضائه بعد انتهاء الحرب الباردة باصدار قرارات تستند الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ولا سيما في قضية احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ وقضية التدخل في الصومال عام ١٩٩٢ وقضية هاييتي عام ١٩٩٤. ولم يعد استخدام حق الفيتو وسيلة تلجأ اليها الدول الكبرى لتعطيل قرارات لا تتفق مع مصالحها. ولا تشذ الصين عن هذه القاعدة. ففي وقت الازمات التي لا توافق على حلها

---

(١) Burton John "International Relations" Op.cit, P. 102.

(٢) Schuman Frederick "International Politics" McGraw-Hill Book Company, NewYork, 1968, P. 110.

(٣) Crabb Jr Cecil V. "Nations in Multipolar World" Harper and Row Pub. NewYork. U.S.A., 1968, P. 122.

بطريقة تطبيق الفصل السابع، لا نجد الصين تبدى معارضتـها وانمـا تكتفـي بالامتناع عن التصويت. [١]

وعلى الرغم من بعض التعقيدات التي تمنع ظهور تفعيل القـانون الدولـي فانه يصبح حقيقة بان الاحترام للقانون الدولي من الناحية التاريخية قد تطور بشكل واضح. وانه اصبح حقيقة اليوم كما كان حقيقة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر بان القوى العظمى لا يمكن اكراهها امام مقود القانون الدولي. وحتى القوى الفردية العظمى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا اخذت تقبل وتقيد نفسها بالقانون الدولي. وهذا يتضمن مسائل كثيرة مثل ايصـال البريد الدولـي، تنظيم الهجرة، حقوق وواجبات السفر في اعالي البحار، وكذلك تتضمـن مواضيع ذات مضمون سياسي كبير مثل الاستكشافات العلمية وغير العسكرية للقـارة الجنوبية انتاركتيكا، استكشافات الفضاء الخارجي والتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وحتى على مستوى القضايا السياسية. ومنذ سقوط دول المحور على سـبيل المثال فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا قد قبلا بشـكل كبـير بعض القواعد الصريحة خلال الحرب الباردة. فقد امتنعت الولايات المتحدة عـن التدخل في منطقة نفوذ الاتحاد السوفيتي في اوروبا الشرقية ولم يهاجم السـوفيت منطقة الناتو وتجنبت موسكو التورط في قضية برلين وتم التنسيق بين العملاقين بشأن منع قيام مواجهة عسكرية في كشمير وعلى طول الحدود بين العرب واسـرائيل وفـي قبرص ايضا [٢] بعبارة اخرى، هناك فرق جوهري بين القانون الدولـي والقـانون الداخلي فيما يتعلق بمسؤولية الاكراه، ولا سيما فيما يتعلق بسلوك القوى الكبرى. اذ ان القبول والاذعان للقانون الدولي يمكن ان ياخذ شروطا ثلاثة [٣] :

أولا: وذلك حينما تتفق الدول فيما بينها بان مصالحها المتبادلة قد انجزت او تحققت بواسطة احترام وتوسيع القانون الدولي مثل دور قـوات الطـوارىء الدولية التابعة للامم المتحدة في الشرق الاوسط.

ثانيا: وذلك حينما تفرض دولة قوية القانون الدولي على دولة ضعيفة، مثـلا قيام الحلفاء بمحاكمة مجرمي الحرب بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك اجبار الامم

---

(١) العربي، د. نبيل "الامم المتحدة والنظام الدولي الجديد السياسة الدولية. القاهرة، العـدد (١١٤) اكتوبر ١٩٩٣، ص٤٦-٤٧. وانظر كذلك المصري، د. شفيق "النظـام العـالمي الجديـد: ملامح ومخاطر، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢، ص ٤٦-٤٧.

(٢) Crabb Jr. Cecil, V. Op.cit, P. 122.

(٣) Ibid, P. 122-123.

المتحدة للقوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية على الانسحاب من الاراضي المصرية بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

ثالثا: وذلك حينما تقرر الدول الكبرى والصغرى بشكل متشابه ولاسباب مختلفة بلن الاذعان للقانون الدولي ضروري من اجل تفادى الفشل الدبلوماسي والنفسي وذلك حينما تتفق القوى النووية لايقاف التجارب النووية ومنح الحرية للاقاليم المستعمرة.

ان بامكان الدول اتباع استراتيجيات اساسية ثلاث في منهج القانون الدولي، وفي التطبيق فان الدول غالبا ما تكون منقادة الى واحدة او الى جميع هذه الاستراتيجيات:

أولا: ان الدول يمكن ان تقبل القانون الدولي وذلك لقناعتها به وللاعتقاد بدوره وتسعى باخلاص للقبول بمتطلباته، فالامم المتحدة تسعى لتقوية وتوسيع القانون الدولي لهذا فانه يصبح القوة الاكثر حيوية في توجيه الشؤون الدولية مثل الاتفاق لعرض الخلافات الدولية والاقليمية للتحكيم والمساهمة في جهود الامم المتحدة السلمية. وتجاه هذه القضايا فان الدول الكبرى والوسطى والصغرى قد انضمت على السواء الى القانون الدولي وعملت على تحويله الى قوة كبرى من اجل تعزيز السلم والامن الدوليين.[١]

ثانيا: ان الدول يمكن ان ترفض كلية القانون الدولي. ففي هذه الحالة تسعى الدول الى عرقلة فعالياته وذلك عن طريق رفض الحفاظ على متطلباته. مثل قيام الاتحاد السوفيتي سابقا بتعزيز هيمنته على بلدان شرق اوروبا خلافا للاتفاقات اثناء الحرب العالمية الثانية. وقامت الصين بتحرير التبت من حكامها، وكذلك قامت الولايات المتحدة بارسال طائرة استكشاف فوق الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٠. ففي هذه الحالات فان القانون الدولي قد خرق وتم التغاضي عنه دون ان ينال الطرف الذي قام بالخرق العقاب.[٢]

ثالثا: وفي الحالة الثالثة فان العلاقة بين القانون الدولي والسياسة الوطنية اكثر تعقيدا. ففي ظل هذه الاستراتيجية فان الدول يمكن ان تستخدم القانون الدولي بوصفه اساسا للسياسة الوطنية من اجل تحقيق اهداف السياسة الخارجية.[٣]

---

(١) Ibid , P. 128.

(٢) Ibid, P. 128

(٣) Ibid, P. 128.

ان القانون الدولي يستخدم من قبل الدول لتحقيق اهدافهم الوطنية وبالمزج بين استخدام القوة والمفاوضة يصبح القانون الدولي وسيلة كبرى للسياسة. لقد كانت الدول مجبرة على توجيه علاقاتها الخارجية في اطار قانوني واعترفت بان القانون الدولي ضروري لها. وان الاعتراف بهذه الحقائق يدفع صناع القرار للركون الى القانون الدولي لتحقيق اهدافهم بطريقتين:

الأولى: العمل على اضفاء الشرعية على سياساتهم من اجل الحصول على القبول الدولي لها. وحينما يتطابق السلوك الوطني كليا مع متطلبات القانون الدولي، فان هذا يصبح امرا سهلا نسبيا. وحينما لا يتطابق ذلك او حينما تكون السياسات الوطنية مسألة مشكوك بها من وجهة نظر القانون الدولي، فان الامم، عندئذ، يمكن ان تبحث عن استخدام القانون الدولي كوسيلة للدعاية ساعية لتبرير قراراتها السياسية التي تتحقق باسباب اخرى. لقد كانت وجهة نظر الهند فيما يتعلق بنزاع الحدود حول الهملايا مع الصين يعد مثالا على ذلك. اذ ان نزاع الحدود قد استمر لفترة طويلة طبقا للمعايير القائمة على القانون الدولي الذي يستخدم لمساندة مطالب الهند للسيادة على مناطق النزاع.

الثانية: العمل على استخدام القانون الدولي كوسيلة لاضعاف الاجراءات التي يتخذها الخصم. ففي عام ١٩٥٦ او خلال السنوات التي تلته تمسكت الولايات المتحدة بالقانون الدولي لتعطيل المحاولات السوفيتية لفرض ارادتهم على هنغاريا وفي عام ١٩٦٢ زعمت واشنطن بان الجهود السوفيتية لوضع الصواريخ في كوبا تخرق مبدأ مونرو وقواعد الامن الاقليمي في منطقة الدول الامريكية. وخلال الازمة الكوبية حاول الاتحاد السوفيتي التمسك بشدة بان الحصار العسكري الامريكي والمقاطعة الامريكية لتجارة كوبا هي غير قانونية.

وفي الواقع أن استخدام القانون الدولي لتحقيق اهداف السياسة الخارجية ليس حكرا على بلد او مجموعة من البلدان. وان هذا الفهم لدور القانون الدولي ربما لقي اكثر تبريراته الصريحة من لدن صناع القرار الماركسيين. وان الشيوعيين الرسميين يؤكدون بان القانون الدولي يقوم "لاسناد الاهداف الماركسية الشاملة وان القانون الاشتراكي هو سلاح قوي في الصراع ضد اعداء الشعب" (١)

ويمكن تحديد دور القانون الدولي في العلاقات الدولية بالاتي (٢) :

---

(١) Padelford Norman and Lincolin George "The Dynamics of International Politics" The Macmillan Company. London, 1967, P. 436.

(٢) Ibid, PP. 434-436.

١- تحديد قواعد السلوك: يساهم القانون الدولي في وضع قواعد السلوك لتوجيه العلاقات بين الافراد والجماعات والمنظمات. وبدون وجود قواعد للقانون الدولي متفق عليها فلن تكون هناك علاقات منظمة بين وحدات المجتمع الدولي.

٢- تسهيل حل النزاعات بالطرق السلمية: هناك طريق اخر معاكس لاستخدام القوة لحل الخلافات بين الدول. ويقصد به الحل السلمي للخلافات الدولية. فالقانون يهيء الاساس الذي يتفق بموجبه الاطراف لاحالة خلافاتهم الى طرف ثالث او الى الوساطة او التوفيق او التحكيم او التسوية القضائية. وان المساعي الحميدة لدولة اخرى يمكن ان تقدم الى طرفين او اكثر من المتنازعين لجلبهم لاجراء الاتصالات من اجل تسوية سليمة. ان الاساس الذي يقوم عليه الحل يمكن ان يكون سياسيا او باية وسيلة منصفة لحل النزاع.

٣- القانون الدولي هو وسيلة للسياسة الوطنية: تتفق الدول على ان القانون الدولي يعمل على تحقيق اهدافها في العلاقات الدولية. وبامكان الدول تطوير مصالحها عن طريق الدعوة للقوة المعنوية للقانون وكذلك تضمين نصوصه بعقوبات لافعالهم وسياساتهم عند مخالفتهم لقواعده.

٤- تقييد سياسة القوة والعدوان: ان القانون الدولي يعمل بوصفه وسيلة لكبح صراعات القوة بين الدول. ومع التقييدات المفروضة بواسطة الرأي العام فان القواعد المتفق عليها للسلوك والمتضمنة في القانون والمعترف بها من قبل اجماع مشترك من الدول تشكل قيدا على ممارسة القوة من قبل الاقوى ضد الضعيف التي بدونها تكون العلاقات الدولية فوضوية. ان القانون الدولي لا يمنع الدول من الدفاع عن اقليمها وسلامتها واستقلالها السياسي او حماية مصالحها الحيوية بالقوة اذا ما احتاجت الى ذلك. وقد اتفقت كل الدول من خلال الانضمام الى الامم المتحدة بان اعمال العدوان يجب ان تقاوم. وان الاجراءات الجماعية الفعالة يجب ان تتخذ من قبل اعضاء الامم المتحدة مع اجل منع وابعاد التهديدات للسلام الدولي.

٥- القانون الدولي هو قوة اندماج في المجتمع الدولي: ان فكرة المجتمع تتطلب ايجاد قيم واليات من اجل حل الخلافات وتسهيل اقامة الاتفاقيات وتنمية المصالح المتبادلة. ان القانون الدولي يجسد القيم الدولية ويقوى الاجراءات التي يجب ان تسير عليها الشؤون الدولية في داخل علاقات قانونية منظمة، وان تطبيق القانون من خلال الدبلوماسية والتحكيم والاجراءات السلمية هي مسألة ضرورية لحل الخلافات الدولية والتوصل الى اتفاق في اطار المجتمع الدولي.

المبحث الرابع

العلاقات الدولية بوصفها حقلا مستقلا

أولا: تطور دراسة العلاقات الدولية

كانت العلاقات الدولية تدرس في البداية ضمن حقول اخرى من المعرفة. فقد بدىء بدراستها ضمن موضوع التاريخ الدبلوماسي، ثم انتقلت دراستها الى حقل القانون الدولي والمنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الاولى ثم اصبحت تدرس تحت عنوان "السياسة الدولية" في الاربعينات والخمسينات، ومع ذلك فمنذ عام ١٩٤٥ وتحت جهود حثيثة من البحث العلمي، شهدت دراستها تطورا مذهلا، لا سيما في الولايات المتحدة وساهمت في ذلك عوامل اربعة [١]:

١- الثورة في اسلحة الحرب.

٢- الثورة العلمية - التكنولوجية التي زادت بشدة من الاعتماد المتبادل بين الشعوب.

٣- نمو القوة الشيوعية.

٤- بزوغ الثورة المناهضة للاستعمار.

وقد دفعت هذه المشاكل المجتمع الامريكي لمجابهة عدة قضايا وتحديات كان البعض منها فريدا في نوعه ومستواه، كما ان تعبئة الكفاءات الدراسية والعلمية الامريكية اثناء الحرب العالمية الثانية قد ايقظ التوقعات بانه من الممكن الاستفادة من هذه الكفاءات في حل المشاكل الناجمة عن التوغل الامريكي في شؤون العالم. وساهمت مؤسسات رسمية واهلية في تقاسم هذه التوقعات وساد الاعتقاد بان رصد الاموال من اجل البحث العلمي والدراسة قد اصبح مسألة مفيدة على نحو لم يسبق له مثيل وادى ذلك الى ظهور عدد من مراكز البحث العلمي والمعاهد والبرامج في الجامعات وفي اماكن اخرى من المجتمع الامريكي بما في ذلك دول العالم الغربي[٢] وفي نفس الوقت فان امكانات البحث لمؤسسات الحكومة الامريكية قد اتسعت وان صلات جديدة قد اقيمت بين الممارسين والباحثين. والى جانب هذا التوسع فان اشخاصا اخرين من حقول علمية اخرى اخذوا يبدون بعض الاهتمام

---

(١) Plating Raymond "International Relations: Problems of evolution and advancement" Garengie Endowment for International Peace, California, U.S.A. 1966, P. 5.

(٢) Ibid. P. 5.

بالمشاكل التطبيقية للحقل. وتحت تأثير هذه العوامل فان عددا من التطورات قد اخذت مكانها في الخمسينات والستينات فبدأت تظهر مراكز بحثية متخصصة بدراسة المناطق الجغرافية (Area Studies) تتخصص بدراسة مناطق محددة من العالم وجاءت بنتائج بحثية مفيدة جدا. وكان ذلك واقعا لجمع معلومات حول تحليل العلاقات الثقافية وتطوير دراسات اقتصادية واجتماعية وتربوية. وتطورت كذلك الدراسات المقارنة الا ان التطور المذهل الذي يمكن رصده والذي ساهم في نقل دراسة العلاقات الدولية الى افاق واسعة هي دخول العالم في العصر النووى وما ترتبت عليه من نتائج هامة على تطور حقل دراسة العلاقات الدولية [١] فلم تعد الحرب الشاملة امر ممكنا بين الاطراف الرئيسة في النظام الدولي كما كان سابقا. وهكذا فقد دخلت العلاقات الدولية في مرحلة جديدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان من نتائجها ادخال مواضيع ومفردات جديدة اخذت تساهم في توسيع دراستها، وطرحت مسألة توثيق الاتصالات بين الدول المتعادية في ظل امتلاكها للاسلحة النووية، بل حتى مسألة كيفية ابقاء الصراعات محدودة ومنع اندلاع حرب نووية شاملة وتحديد الوسائل المناسبة لتجنب الحرب. ولا شك ان انتهاء عصر الاستعمار وقيام الحرب الباردة كان دافعا لزيادة الاهتمام بدور الدول الصغرى في الساحة الدولية. بالاضافة الى ذلك تأثر تحليل العلاقات الدولية بمسألة الاعتمادية الدولية. اذ ان زيادة عدد الدول المستقلة وتوسع وتسارع الاتصالات وانتقال التكنولوجيا وتطور دور المنظمات الدولية والتبادل الثقافي شكل اعتبارات جديدة في دراسة العلاقات الدولية. والاهم من كل ذلك هو تأثير الحاسب الالي تأثيرا كبيرا لانه جاء بفوائد قيمة تمثلت بالامكانات الخارقة في خزن وجمع المعلومات واستخدامها لاغراض البحث العلمي واصبح بامكان محللي السياسة الدولية اجراء مختلف الاختبارات لدراسة التطورات الدولية ببدائل مختلفة. [٢]

ثانيا: ايجابيات الاستقلالية في حقل العلاقات الدولية

منذ سنوات طويلة يدور جدل حول ما اذا كانت العلاقات الدولية تشكل ام لا حقلا مستقلا، واعتبرت جامعات كثيرة ان العلاقات الدولية هي حقل مستقل ويقصد بالحقل المستقل، وجود مواضيع محددة وطرق تحقق مستقلة والقدرة على التوصل الى استنتاجات، وطبقا لذلك ينظر الى العلاقات الدولية بوصفها جمع من المعرفة لحقل اوسع من العلوم الاجتماعية تتميز بوجود مواضيع محددة لها حدود معينة. فضلا عن وجود اطار مفاهيمي يميزها عن المواضيع الاخرى. كما يجب

---

(١) Ibid, P. 5-9.

(٢) Babrow Davis B. "International Relations: New Approaches" The Free press, NewYork. 1972, P. 9-10.

أن يكون هناك قدر من الاتفاق على مواضيعها الفرعية وتكوينها وطرق البحث فيها وان تحوز على نوع من الاعتراف من بعض الاشخاص الذين يتخصصـون فـي موضوعاتها. وكذلك وجود اتفاق على معيار من البراعة والمـهارة فيـها، وربمـا يمكن القول بان جوهر العلاقات الدولية هي مادة مركبة تستخدم طرائـق مختلفـة بواسطة انظمة مختلفة اخرى. ولكن، مع ذلك، يختلف هذا البنـاء المـتراكم مـن المعرفة عن أي شكل من حقول المعرفة الاخرى والطرائق التركيبية التي تنطبـق عليه. (١)

وهناك سبب جوهري يشجع على السعي نحو الاستقلالية، اذ لا يستطيع أي عالم اجتماعي من الاستمرار في التقصي العلمي بدون ان يضع في ذهنـه صـورة انموذج لحقله. واذا ما نظرنا الى العلميين الاجتماعيين وهما علم السياسـة وعلـم الاجتماع فاننا نرى بان هذين الحقلين يستخدمان المجتمع المتكامل كانموذج. وهـو المجتمع الذي يتفق حول مفهوم محدد للمصلحة العامة. وفي هـذا المجتمـع فـان الوظائف الاجتماعية تتم وتنجز بطريقة تحافظ وتحقق الوحدة والتجانس والـتركيب الداخلي في المجتمع. (٢)

ان وجود حقل مستقل في العلاقات الدولية يتطلب جملة من الامور هي:

أولا: يرتبط قيام حقل معرفة معين بتطور النظرية فـي ذلـك الحقـل، وعلينـا ان نتساءل ما هي النظرية المراد انجازها؟ وكيف يمكن تحقيق علميـة العلاقـات الدولية؟ وهل بامكاننا ان نتوصل الى القدرة على توقع الاحداث وتفسيرها بعـد حدوثها. وعند ذاك نجد انفسنا امام مجابهة طبيعة النظرية نفسـها، ومـا هـي النظرية التي ينبغي التوصل اليها؟ (٣)

ثانيا: ان وجود حقل في أي علم من العلوم يرتبط بوجود طرق بحث علمـي. وان وجود حقل مستقل سيساهم بدون شك في تبني اساليب جديدة للبحث وتطويـر اساليب اخرى مأخوذه من الحقول القريبة لغرض دراسـة العلاقـات الدوليـة ويمكن أن نشير بهذا الصدد الى طرق القياس الكمـي. واذا كـانت الطريقـة العلمية استقرائية وان معرفة الحقيقة حـول العـالم يمكـن ان تتـم بواسـطة الملاحظة وتصنيف المعلومات الكمية فان نظريـة العلاقـات الدوليـة يمكـن

---

(١) Toma Peter "What is the substance of Contemporary International relations?" in "Basic Issues in International Relations" ed Allyn and Bacon. Inc. Boston, U.S.A. 1974, P. 3.

(٢) Hoffmann Stanley, "Contemporary Theory in International Relations" Prentice-Hall, Inc, U.S.A, P. 9.

(٣) Lerche Charles and Abdul A. Said , Op.cit, P. 5.

الوصول اليها من خلال الانتفاع من طريقة القياس الكمي في البحث عن الحقائق العلمية. [1]

ثالثا: يتطلب التقصي العلمي توضيحات لمعاني عدد من المصطلحات فمن بين المصاعب التي يعاني منها دارسو العلاقات الدولية هو الغموض في استخدام المصطلحات التي تستخدم كمرادفات مثل: العلاقات الدولية، السياسة العالمية، الشؤون العالمية، السياسات بين الامم، السياسة الدولية، وهكذا فان تحديد هذه المصطلحات بعناية يساعد على وجود الحقل العلمي. [2]

رابعا: من المفترض ان يحوز الحقل على استراتيجية بحث منفردة.

وبما أن العلاقات الدولية تؤكد على دراسة الاستقصاءات فقد اصبح بالامكان تحويل البحوث والدراسات والنشاطات الاكاديمية الى دراسات ونشاطات ذات فوائد [3]

ان ما يشجع على استقلالية حقل العلاقات الدولية اليوم العوامل التالية:

أولا: ان الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية اتجهت للبحث عن السببية اكثر من البحث عن العوامل القانونية. فالاحكام القيمية قد قبلت عالميا لتكون ملائمة لتطبيق السياسة الخارجية. وسيكون بوسع الدارسين في هذا الحقل اجراء تحليل عقلاني وعلمي للظواهر الدولية، وعليه ان وجود حقل مستقل للعلاقات الدولية سيساعد على تطوير القواعد التي تحكم علاقة السبب – النتيجة في تحليل سلوك الدول وسيساهم ذلك ايضا في تجنب الجنوح نحو مكامن الاخطار اثناء الازمات الدولية. [4]

ثانيا: في العلوم السياسية هناك نوع من المحابات نحو ما يمكن ان نطلق عليه بـ "العلوم الاجتماعية السلوكية" ولا سيما الانثربولوجيا وعلم النفس الاجتماعي وهي حقول من شأنها ان تعمل على تقديم صورة فهم شامل للانسان وتعمل على فتح الطريق امامه من اجل تحديد تأملاته. ان تطور ما يمكن ان نطلق عليه بفلسفة العلم قد دفع الباحثين الى توضيح معاني بعض المصطلحات مثل مفهوم الثقافة وقانون الاوليجارشية. وقد فتح علماء الاجتماع والانثربولوجيا

---

(١) Ibid, P. 5.

(٢) Ibid, P. 5.

(٣) Platige Raymond. Op.cit. P. 20-21.

(٤) Lerche O Charles, Op.cit. P. 5.

افاقا جديدة امام الدارسين ولكنها لم تكن علاجا يضع حدا لشكوك اساتذة العلاقات الدولية كما هو الحال بالنسبة لشكوك الفلاسفة. (١)

ثالثا: ان توجه حقول المعرفة الاخرى نحو الاستقلالية كان دافعا لعشرات الباحثين والدارسين للنزوع نحو الاستقلالية في حقل العلاقات الدولية. اذ اخذ الطلاب يسعون الى التوصل الى تعميمات وذلك حينما تكون المعلومات غير قابلة للتلاعب ولكنها قابلة للملاحظة والتصنيف. وكلما ازدادت تعميماتهم كلما اصبح هناك تحولا نحو الاستقلالية في الحقل. (٢)

رابعا: ان تحول العلوم الاخرى مثل الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس الى اتجاهات حديثة في دراسة موضوعاتها دفع المختصين في العلاقات الدولية الى تحديث موضوعاتهم والسعي نحو ايجاد حقل مستقل. ولم يستخدم هؤلاء مفاهيما من حقول معرفة اخرى فقط انما اخذوا يستعيرون انواعا ووسائل لجمع المعلومات استخدمتها تلك الفروع من المعرفة وغالبا ما تتضمن الكتب والمقالات في هذه العلوم معلومات واسعة حول التجارة واكتشافات الاسلحة والمثل الثقافية. فهي اخذت تفسر كيف يستخدم المحللون التجارب المختبرية والاحصاء والرياضيات وحينما نقارن ونحلل على ما كانت عليه العلاقات الدولية بين الامس واليوم نجد ان دراستها اصبحت اكثر علمية واكثر سعيا نحو الموضوعية وليست موضوعا لحكمة انسانية فقط. فضلا عن ان الرغبة في الاتجاه نحو التغيير اصبح ملائما لحلقة اكثر سعة من حلقة المختصين بدراستها بشكل مباشر. (٣)

ثالثا: سلبيات حقل العلاقات الدولية

وعلى العكس، هناك من ينكر وجود حقل مستقل في العلاقات الدولية فالبنسبة لمورتون كابلان ليس للعلاقات الدولية حقل مستقل بسبب عدم وجود جوهر حقل مشترك يمكن اغناءه كما هو الحال بالنسبة لعلم السياسة، بعبارة اخرى، فعلى الرغم من ان للعلاقات الدولية موضوع فانه لا يمكن اعتبارها حقلا مستقلا، لان الحقل بالنسبة لكابلان يتضمن مجموعة من المهارات والوسائل وهيكلا نظريا وافتراضات وموضوعا محددا. وان كونت العلاقات الدولية التي يعرفها كابلان، بانها تتضمن المبادلات عبر الحدود الوطنية، جزءا من كل اكبر. ويرى بانه حتى في حالة وجود موضوع لها فانه غامض، لان المبادلات تجرى عادة ضمن اية

---

(١) Ibid, P. 6.

(٢) Ibid, P. 6.

(٣) Babrow Davis B. Op.cit, P. 4-5.

دائرة علوم معرفة اخرى مثل التجارة الخارجية في اطار دائرة علم الاقتصاد والتوتر الدولي ضمن حقل علم النفس وهكذا ينتهي كابلان بعد وجود حقل متخصص في العلاقات الدولية التي هي بالنسبة له جزء من العلوم السياسية.[١]

ويذهب في نفس الاتجاه جورج كينان الذي يرى بانه لا يمكن التصور بان الشؤون الخارجية هي مسألة تقع خارج الاطار المنظم للحياة وانه لا يوجد شيء مجرد مثل الشؤون الخارجية. وطبقا لكينان فان العلاقات الدولية هي ليست علما، لانها ابتداءا مادة لسلوك الحكومات والتي بدورها مادة لسلوك الانسان ضمن الاطار السياسي لبيئته. وان جوهر السلوك بالنسبة لكينان يكمن في مسألة القوة. وبالرغم من ان العلاقات الدولية قد قطعت شوطا كبيرا في العقود الماضية، ولكن ذلك ليس شرطا كافيا للتحول الى نظرية عامة.[٢]

ويشكل الاختلاف حول مفهوم العلاقات الدولية جزءا من الجدل الدائر حول استقلالية حقل العلاقات الدولية. فهناك عدم اتفاق حول تعريفها. والكتاب يجادلون، بل يدافعون عن تعاريفهم الخاصة وكأن جوهر السياسات الدولية أو علم الاجتماع وغيرها من العلوم الاجتماعية ثابت لا يتغير. ويختلف الباحثون في تعريفهم للعلاقات الدولية. اذ يركز كل منهم في تعريفه على جانب معين، اذ يرى البعض بان العلاقات الدولية تعني العلاقات بين الدول. ولكن هذه النظرة فيها تجاوز على الحقائق. فالدول ليست وحدها عناصر العلاقات الدولية. فهنالك الافراد والايديولوجيات وجماعات المصالح والتي تعد صناعا للقرار في العلاقات الدولية. في حين يركز البعض الاخر على القوة معيارا للعلاقات الدولية.

ان مثل هذا التعريف لا يتفق مع الحقيقة القائلة بانه ليس من الواضح فيما اذا انطوت بعض الفعاليات على قوة الدول ام لا. فمن الجلي لا تتضمن الاتصالات البريدية الدولية على عنصر القوة في حين تشتمل عليها التجارة الدولية. واذا ما عرفنا العلاقات الدولية بانها علاقات بين جماعات القوى فاننا سنواجه حقلا اكثر اتساعا بشكل تدفعنا الحاجة لتمييز العلاقات السياسية عن غيرها من العلاقات، ويكون بوسعنا عندئذ اعطاء تعريف ادق لمفهوم جماعات القوى. اما اذا عرفنا حقل السياسة الدولية بانه يتعلق بالعلاقات بين الجماعات والتي هي بالتاكيد مهمة للمجتمع الدولي فسنعود عندئذ الى البداية وسيقودنا تعريف المجتمع الدولي الى متاهات جديدة.[٣]

---

(١) Toma Peter, Op.cit, P. 2-3.

(٢) Hoffmann Stanely, Op.cit, P. 5.

(٣) Ibid, P. 5.

وتعد مسألة تحديد وسائل واغراض حقل العلاقات الدولية من المشاكل التي تعترض وجود حقل للموضوع، اذ تعاني العلاقات الدولية من عدد من الارباكات التي تشترك فيها الحقول الاخرى ايضا فيشير الاستاذ كوينسي رايت الى وجود (٢٣) حقلا ترتبط بها والتي يمكن جمعها باربعة حقول رئيسة مثل: المساعدة الفنية، الدعاية العالمية، فن الحرب واخيرا الرقابة على العلاقات الخارجية. وهناك دراسة تحدد ما يقارب من (٢٧) منهجا جزئيا والتي تبدأ من تحديد الفعل التعليلي الى المطالب التحليلية الهيكلية – الوظيفية، واخيرا السلام والحرب. ان مثل هذا العدد من المناهج الجزئية يضع العلاقات الدولية امام محتوى ضيق ولا احد ينكر بان اكثر الحقول تمتلك الكثير من المفردات التي تطرحها بالرغم من ان ذلك لا يعد حقلا فضلا عن ذلك لا يعد التعاون بين الحقول امرا ايجابيا على الدوام. وما لم يكن هنالك حقلا يشرف على كل هذه المناهج، فان ايا منها سيعد العلاقات الدولية حقلا ضيقا من وجهة نظره، ومن جهة اخرى، فان الاغراض التي تحاول المناهج الاخرى الوصول اليها مختلفة كثيرا، واحيانا، فان البعض منها وصفية اساسا وفي الوقت الذي تسعى فيه بعض المناهج نحو تفسير علمي مثل دراسة دور بعض العوامل او بعض انواع السلوك في الشؤون الدولية فان مناهج اخرى تحاول التعرف على ما يجب ان يكون عليه هذا السلوك من وجهته نظر الاخلاق والقانون، فيما لا يزال اخرون يتجهون للتركيز على الجوانب التطبيقية. [١]

ان انكار وجود حقل مستقل للعلاقات الدولية ينبع من الاحساس القائم على ان كل علم من العلوم الاجتماعية الاخرى يهتم بقدر معين بالشؤون الدولية. فالاقتصاديون يهتمون بالجوانب المالية والاقتصادية للعلاقات الدولية والجغرافيون يهتمون بالجوانب الجغرافية للعلاقات الدولية تحت اسم الجيوبولتكس. ويدرس المؤرخون العلاقات الدولية تحت عنوان التاريخ الدبلوماسي، بينما يدرس رجال القانون الجوانب القانونية للعلاقات الدولية. وهذا يعني بان هذه الحقول المستقلة لا تهتم الا في جانب واحد من المشاكل الدولية فرجل القانون يهتم بدراسة قواعد القانون التي تحدد هياكل المجتمع الدولي والتي تحكم او تحاول ان تحكم العلاقات بين الدول. وبشكل عام فان كل هذه الحقول المستقلة مثل القانون والاقتصاد والجغرافية والتاريخ تهتم جزئيا بدراسة المجتمع الدولي كل من زاوية معينة وان هذه الجوانب المجزأة للعلاقات الدولية لا تسمح في واقع الحال بقيام حقل مستقل لها. ومثلما ولدت العلاقات الدولية في اطار علم السياسة فقد اصبح للمختصين في السياسة والذين يبدون اهتماما بدراسة المشاكل الدولية ميلا طبيعيا لنقل اهتماماتهم من دراسة المشاكل الداخلية صوب المشاكل الدولية. وبقدر ما كان هذا الميل شديدا

---

(١) Ibid, P. 6-7.

فان اهداف وطرق دراسة العلاقات الدولية التي هي فرع انضم بشكل متاخر الى شجرة العلوم السياسية لن تكون مختلفة عن اهداف وطرق دراسة العلوم السياسية. لانه بالنسبة لاولئك الذين يرون بان علم السياسة هو علم السلطة أم علم الدولة فانه سوف لن يكون هدف العلاقات الدولية اكثر من امتداد لحقل علم السياسة. ولا يمكن ان ننكر عندئذ وجود صلات قوية بين مشاكل السياسة الداخلية ومشاكل السياسة الخارجية. ولابد من مد جسور بين النظام السياسي الداخلي والنظام الدولي.[١]

ان وجود حقل مستقل يتطلب وجود شعور من قبل الباحثين والمختصين حول موضوع له نوع من الوحدة ومدى معين وله حدود تفصله عن المواضيع الاخرى ووجود اجماع حول مواضيعه الفرعية وتنظيماته وطرائق البحث فيه ويحوز على اعتراف من قبل المختصين به حول موضوع معيار الخبرة فيه.[٢]

ان حقول من المعرفة مثل الرياضيات وعلم الحيوان والاقتصاد والقانون والطب واللغات هي ما تنطبق عليها بالضبط هذه المعايير[٣] والعلاقات الدولية اليوم هي حقل في طور الظهور ولا زالت تعبر عن وحدة ضعيفة من زوايا الاساليب والمنطق والاتفاق بشكل اكبر من زوايا الضرورة والتاريخ.[٤]

وبايجاز فالعلاقات الدولية بوصفها حقلا للتقصي والبحث لا زالت ساحة هشة بشكل واضح تتنافس فيها برامج البحوث والاستراتيجيات وتتعايش وتتداخل وتحافظ على عزلة فريدة. ومثل أي حقل للمعرفة، فقد اصبح من غير المرغوب فيه اعتماد استراتيجية بحث منفردة للحقل. وبالتاكيد فانه من غير المرجح بان أي حقل للتقصي والبحث لا يستطيع ان يحوز على استراتيجية بحث منفردة. ومع ذلك، يبقى الافتراض بان بمقدور حقل العلاقات الدولية تحقيق فوائد جمة نتيجة للمحاولات الجدية لتطوير البحوث الاستراتيجية ونشاطاتها الدراسية وجعلها اكثر فائدة اذا ما بقيت العلاقات مرنة. وهناك اسئلة لا زالت بحاجة الى اجابة مثل: ما هي الاتجاهات الرئيسة للحقل؟ ما هي المقاييس التي يمكن بواسطتها حساب الافكار والاستقصاءات؟ كيف يمكن تقويم منجزات الحقل على اسس مستمرة واظهار نقاط ضعفه وايضاح الجوانب التي هي بحاجة لاعادة نظر او تعزيز؟ واخيرا، كيف يمكن تحديد الاتجاهات التي تؤدي الى تحقيق تقدمه؟[٥] اسئلة ما زالت العلاقات الدولية تفتقر الاجابة عليها.

---

(١) Gonidec P.F. Op.cit, P. 5-6.
(٢) Wright Quincy, Op.cit, P. 23-24.
(٣) Ibid, P. 24.
(٤) Ibid, P. 26.
(٥) Platige Raymond, Op.cit, P. 20-21.



المبحث الأول

في مفهوم النظام الدولي

لا يوجد تمييز واضح بين مصطلح المنظومة او المنتظم او النسق (System) وبين مصطلح النظام (Order) في ادب العلاقات الدولية في الوطن العربي. اذ استخدم معظم الاساتذة العرب مصطلح (System) للتعبير عن مفهوم النظام (Order) مما ادى الى حصول بعض اللبس في فهم معنى هذين المصطلحين.

أولا: المنظومة او المنتظم او النسق (System)

ان مصطلح (System) يطلق عليه المنظومة او المنتظم او النسق يعني "مجموعة من الاجزاء المتفاعلة" وهو التعريف المبسط الذي طرحه ديفيد ايستن[1] ويعرفه جوزيف فرانكل بانه "مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام" [2] ويعرفه ماكنلاند بانه "نسخة موسعة لحركة اثنين من اللاعبين في حالة تفاعل" [3] اما مارسيل ميرل فيعرفه بانه "عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد محدود من اللاعبين الذين يضمهم نمط بيئي معين ويخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة" [4] ويعرفه ريمون ارون "انني اسمي المجموع الذي يتكون

(١) Frankel Joseph, Op.cit, P. 39.

(٢) Ibid, P. 39.

(٣) McClelland Charles A, "Theory and International System" The Macmillan Company, NewYork, 1966, P. 20.

(٤) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

من وحدات سياسية التي تقيم فيما بينها علاقات منتظمة ويمكن ان تصبح جميعا مشتركة في حرب عامة، نظاما دوليا (منظومة)" [1] ويعرفه د. محمد طه بدوى الذي يطلق عليه بالنسق بانه "مجموعة من عدد كاف" من الوحدات السياسية بقوى متدرجة، يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى" [2]

ان هذه التعاريف توضح لنا وجود مسألتين: أولاهما وجود وحدات في المجتمع الدولي بمختلف الانواع. وثانيهما: قيام حركة تفاعل وبنسب متفاوتة بين هذه الوحدات. واذا كانت التعاريف التقليدية للمنظومة (System) تؤكد على ان الدولة تمثل الفاعل الرئيس ووحدة التحليل في السياسة الدولية وان بقية الفواعل واللاعبين الاخرين كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية ما هي الا امتداد لارادات الدول القومية [3]، فان المنظومة الدولية اخذت تشكل اكثر تعقيدا من مجرد تفاعلات بين الدول القومية وحكوماتها حول الظواهر السياسية والامنية. اذ يشارك اليوم لاعبون اخرون الى جانب الدول في عملية التفاعل التي تجرى في مسرح السياسة الدولية. كالمنظمات الدولية والمنظمات عابرة الحكومات والعابرة للقوميات مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات والكنائس واتحادات العمال الدولية والمنظمات الدولية الوظيفية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة والعالمية وكذلك التفاعلات التكاملية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجي كاحد الاركان للمنظومة الدولية. [4]

ان درجة تأثير المنظومة تعتمد على التفاعلات التي تجرى بين اجزائها مما ينجم عنها ردود فعل ايجابية وسلبية، فاى فعل من جانب الدولة (أ) يستلزم رد فعل من جانب الدولة (ب) وان وقوع أي فعل من جانب الدولة (أ) يعد عمل محرضا باتجاه الدولة (ب) مما ينجم عن ذلك رد فعل من جانب الدولة (ب) وان رد فعل الدولة (ب) يعد عملا محرضا باتجاه الدولة (أ) ويؤدي الى الى اثارة رد فعل من جانبها. واذا ما ادركنا ان الوحدات تعيش في اطار علاقة انتظامية فأي فعل من قبل الدولة (أ) يسبب تغييرا في سلوك الدولة (ب) وان رد الفعل هذا من جانب الدولة (ب) يسبب تغييرا في سلوك الدولة (أ). ان العملية التي يتغير بموجبها سلوك الدولة

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٥٩.

(٢) بدوي، د. محمد طه "مدخل الى علم العلاقات الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص٢١٣.

(٣) سعيد، د. عبد المنعم، "العرب ومستقبل النظام العالمي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص١٧.

(٤) المصدر السابق، ص ١٨-١٩.

(أ) نتيجة لتغيير سلوك الدولة (ب) والتي جاءت نتيجة لتحريض رئيس من قبل الدولة (أ) تسمى بالاثر الرجعي او التغذية العكسية (Feedback) والتي تكون اما ايجابية او سلبية. وهذا يعني بان رد الفعل من جانب الدولة (ب) يمكن ان يعمل على تحريض الدولة (أ) للاستمرار او التشديد على سلوكها السابق ويسمى بالاثر الرجعي الايجابي. أو يمكن ان يدفع ذلك رد الفعل الدولة (أ) على تغيير سلوكها السابق او ايقافه فيطلق عليه عندئذ بالاثر الرجعي السلبي. ويمكن ادراك رد الفعل الايجابي وذلك حينما تتبنى دولة (أ) برنامج تسليحي بسبب عداوتها لدولة (ب) التي تضطر الى بناء برنامج تسليحي مماثل نتيجة لزيادة تسلح دولة (أ) والتي تستمر في تطوير برنامجها التسليحي ويكون الاثر الرجعي سلبيا عندما يؤدي استمرار صناع القرار في الدولة (أ) ببرنامجهم التسليحي الى دفع صناع القرار في دولة (ب) بتغيير سلوكهم الى الحد الذي تنتفي فيه حاجة الدولة (أ) للاستمرار ببرنامجها التسليحي او تعمل على تقليصه.[١]

وتبدو المسألة أكثر تعقيدا وذلك حينما لا تقتصر علاقة التفاعل بين دولتين فقط وانما تشترك فيها عدة دول اخرى مثل (جـ، د، هـ) فعندما يقرر صناع القرار في الدولة (أ) امورا تخص برنامجهم التسليحي فانهم بدون شك يجب ان ياخذوا بنظر الاعتبار ردود فعل دولة (ب) ودولة (جـ) ايضا. فضلا عن ذلك، فان صناع القرار في دول (ب، جـ) يجب ان ياخذوا بنظر الاعتبار فيما اذا كان برنامج دولة (أ) التسليحي يشكل تهديدا عليهم ضد احدهما او ضد كلاهما معا. وعند تحديد ردود افعالهم تجاه ذلك، فان عليهم الا ياخذوا بنظر الاعتبار النتائج التي تترتب على الدولة (أ) فقط وانما على بعضهم البعض ايضا. ومن جوانب تعقيد المسألة ايضا هو ان التفاعلات التي تجرى بين وحدات النظام هي ليست من نوع واحد فقط. فالعلاقات بين دول (أ) و (ب) لا تقع ضمن تفاعلات برامج التسلح فقط وانما تتضمن التفاعلات الناجمة عن النشاطات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والدعاية والتخريب وكذلك حركة الافراد والجماعات في العالم.[٢]

ان التفاعل بين الوحدات ذات السيادة يجب ان تكون بحدة كافية كي يصبح تفاعلا منتظما، واذا لم يصل الى الحدة المطلوبة فانه يصعب الحديث عن منظومة (System) او تزول عند ذاك المنظومة القائمة اما اذا كان التفاعل يجرى بحدة كافية فان المنظومة تحقق تكاملا سياسيا تفقد فيه الوحدات جوهر استقلالها.[٣]

---

(١) Reynolds P.A., Op.cit. P. 189.

(٢) Ibid, P. 189-190.

(٣) Frankel Joseph "International Politics" Op.cit., P. 39.

وفي حالة التفاعل بين طرفين فان المصدر الوحيد للتفاعل هو اطراف اللعبة وحيال ذلك هناك نوعان من التعقيدات التي تنتاب التفاعل:

١- ان كل لاعب يمكن أن يتأثر بتفاعلات تجارب الماضي، وعلى هذا الاساس يمكن القول بان التفاعل هو بحد ذاته مصدرا لسلوك اللاعبين.

٢- ومن خلال التجارب السابقة في موضوع التفاعل، فان اللاعبين يمكن ان يتوقعوا ما سيحدث في المستقبل وكل لاعب يمكن أن يعمل وفقا لهذا التوقع.[١]

انواع التفاعلات

للتفاعلات عدم انواع: [٢]

١- التفاعلات من حيث التكوين: التفاعلات تختلف من حيث التكوين فهناك تفاعلات مباشرة وغير مباشرة على مستوى حكومي وغير حكومي ويمكن أن يكون:

أ- تفاعل حكومي مباشر: مثل التعاون الاقتصادي، الاتصالات الدبلوماسية، الرفاهية.

ب- تفاعل غير حكومي مباشر: مثل السياحة.

جـ- تفاعل حكومي غير مباشر: وذلك حينما يتأثر صناع القرار باحد المقومات او النظام الفرعي بيعض التطبيقات والتجارب والمقومات في الانظمة الفرعية الاخرى مثل (التصنيع في البلدان النامية او تبني بعض انواع التخطيط، الاتجاه نحو الاندماج الاقليمي بين الدول النامية بعد نجاح التجربة الاوروبية.

د- تفاعل غير حكومي غير مباشر: مثل آثار انتشار مختلف وسائل الاعلام عبر الحدود والاتصالات الخاصة.

٢- التفاعلات من حيث المضمون: تختلف التفاعلات من حيث المضمون، فالتفاعلات يمكن ان تكون تعاونية وتصارعية. فمن النادر جدا ان نجد احدهما بشكل منعزل عن الاخر. وان الانموذج الغالب في التفاعلات هو التفاعلات المختلفة التعاونية - التصارعية.

---

(١) MacCelland Charles, Op.cit., P. 40.

(٢) Korany Bahgat "Social Change. Charisma and International Behaviour: Toward a Theory of Foreign Policy - Making in the third World" Institut Universitaire de Hautes Etudes Internationalesl, Geneva, Sijthoff Leiden,, 1976, P. 39-40.

٣- التفاعلات من حيث الحدة: التفاعلات تختلف من حيث الحدة، لذا تتراوح حدتها بين الحد الاعلى والحد الادنى في سلم ايجابي وسلبي. وتكون التفاعلات غير متساوية في الحدة في النظام الدولي. فحدة التفاعلات بين اللاعبين في النظام الفرعي الاوروبي الغربي في وقت معين هي اكثر من تلك التفاعلات التي تجرى بين الدول الافريقية.

خصائص المنظومة

١- حدود المنظومة (Boundries) : أنها تحدد المنطقة التي تجري فيها التفاعلات بين الوحدات التي تؤثر على المنظومة [١] كما انها تحدد التعامل مع بيئة المنظومة والتمييز بينها وبين المنظومة نفسها فهذا التحديد يساعد على توضيح الصلة بين النظام الفرعي والنظام الدولي. [٢]

٢- عضوية المنظومة: وهي الدول التي تشكل اطراف المنظومة. وعلى الرغم من احتواء المنظومة الدولية على عدد كبير من الوحدات غير ان عدد محدود منها فقط له تأثير عليها. ونقصد بذلك المساهمين الرئيسين في المنظومة وهم الدول الكبرى. [٣]

٣- هيكل المنظومة: يمكن تحديد ثلاثة عناصر يقوم عليها هيكل المنظومة [٤]

أ- توزيع القدرات: سواء كانت موزعة ام لا بشكل عادل.

ب- من ناحية التكوين: تقسم المنظومة الى نظام احادى القطبية، نظام ثنائي القطبية، نظام متعدد الاقطاب.

جـ- من ناحية الشكل الهرمي: يمكن تحديد نظام مهيمن، نظام تابع، نظام فرعي، وفي كلا الانظمة توجد مناطق مركزية والتي تكون فيها التفاعلات على درجة عالية من الحدة في حين هنالك مناطق متاخمة والتي تكون فيها التفاعلات بدرجة اقل من الحدة. ولكن يجب الا نأخذ هذا المعيار بشكله المطلق اذ تجرى التفاعلات في المناطق المتاخمة بحدة عالية ايضا كما هو الحال في دخول منطقة الشرق الاوسط وامريكا اللاتينية مناخ الحرب الباردة في الخمسينات [٥] وبشكل متأخر قارة افريقيا ايضا.

---

(١) Frankel Joseph, Op.cit., P. 39.

(٢) Korany Babhat, Op.cit., P. 39.

(٣) Frankel Joseph, Op.cit, P. 41-42.

(٤) Korany Bahgat, Op.cit., P. 38.

(٥) Frankel Joseph, Op.cit., P. 41.

٤- اغراض الوحدات: وتحدد بواسطة الانظمة السياسية للدولة وايديولوجياتها ويتجسد ذلك في مفهوم المصلحة الوطنية. وهناك جانبان على درجة كبيرة من الاهمية يجب اخذهما بنظر الاعتبار، أولا: المركز الذي تحتله الوحدات في المسرح الدولي بين حدى العزلة والمشاركة الفعالة، ثانيا: المركز الذي تحتله الوحدات في المسرح الدولي بين حدى المساندة وعدم المساندة الكاملة للنظام القائم. [١]

٥- مستوى العمليات الدولية: ويقصد بذلك دراسة العمليات من زاوية المنظومة بمعنى درجة تنظيمها واندماجيتها وطبيعتها غير الاندماجية. ويمكن دراستها من زاوية الوحدات ايضا. وان تحليل العمليات الدولية يتطلب اعداد قائمة مقبولة للعناصر والعوامل الواجب توفرها. وكل الدارسين يوافقون على دور المهارة والدبلوماسية وعلى دور العنف والرفاهية على الرغم من عدم اتفاقهم حول مفاهيمها. [٢]

ان السياسة الدولية تسير في اطار منظومة اكثر من اطار مجتمع أو جماعة وبالرغم من ان الكتاب، غالبا، ما اتجهوا لمناقشة مصطلحات مثل "جماعة الامم" أو "مجتمع الدول" فان مثل هذه المصطلحات تتضمن اطنابا ادبيا اكثر من كونها تمثل تفكيرا متقنا للواقع. وفي كل مجتمع هناك عنصر ضروري يتضمن القبول بمجموعة من الاهداف للعمل الجماعي حول قيم مشتركة. ان المنظومة الدولية لا تمتلك قيم مشتركة واهداف متبادلة سوى البقاء ضمن النظام. ولا توجد دول تشعر بالمسؤولية تجاه ايا كان خارج حدودها في حين تشعر الجماعة باستحالة البقاء بدون ولاء جماعي لهذا تفتقر المنظومة الدولية للجوانب الاساسية لمجتمع منظم تنظيما عاليا مثل الاجماع حول سيطرة اخلاقية والافتقار الى قانون عقوبات اجتماعي للسلوك يمنع التصرفات العدوانية للوحدات والافتقار الى هيكل مؤسساتي لاقامة الاجماع الاخلاقي وفرض قانون الاخلاق، وبالرغم من ذلك، فان تكوين المنظومة وقدرتها تقوم على مجموعة متقنة من وسائل السيطرة التي تساعد في الحفاظ عليها وعلى استمرارها. [٣]

ثانيا: النظام الدولي (International Order)

يعرف انتوني دولمان النظام الدولي بانه "انموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقا لمجموعة من

---

(١) Ibid, P. 42.

(٢) Ibid, P. 42.

(٣) Lerche Charles and Abdul A Said, Op.cit., P. 102.

القواعد المكتوبة وغير المكتوبة" (١) ويعرفه كل من نورمان بارلفورد وجورج لنكولن بانه عبارة عن "ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين" (٢) وطبقا لبيترليون فانه "يتكون من مجموعة من الانظمة تعمل بوظيفة معينة ومتميزة عسكرية ودبلوماسية وقانونية واقتصادية" (٣). ان احد جوانب النظام يمكن ان يلخص بمنظومة System التي تعنى "وجود في أي وقت ما نظرية وانتظام في شؤون المجتمع" (٤) وان "عناصر المنظومة تعد مكملة لفكرة النظام". (٥)

ان أي نظام يعكس قيم ومصالح الدول القوية والاكثر تاثيرا والتي يمكن ادامة ذلك بواسطة قوتها. واذا اريد للنظام التواصل فانه يجب ان يدعم بالقوة التي هي ضرورية لتلك الدول التي تعمل على حماية مصالحها واغراضها (٦) والنظام الدولي يبين بان "الدول، فضلا عن كونها مستجيبة لبعضها البعض بشكل كامل وعشوائي فانها في الحقيقة تمارس العلاقات فيما بينها على قاعدة مبنية على افتراضات مشتركة وقواعد واجراءات والتي لا يمكن ان ترفضها بصورة مطلقة حتى اكثر الدول ثورية". (٧)

ان النظام الدولي هو انجاز فني للحياة الدولية في العلاقات بين الدول وان التغيرات في النجاحات والاخفاقات للموجات المتتابعة للدول الجديدة والنامية توفر ادلة كثيرة على وجوده (٨) وتتعلق دراسة النظام الدولي بهيكل القوة والسلطة والتأثير وانواع الصراعات وطرق حلها المستخدمة من قبل اللاعبين الدوليين من اجل تحقيق اهدافهم. (٩)

ويرى البعض بان النظام الدولي هو ليس فقط مجموعة من الترتيبات أو الفعاليات وانما هو عبارة عن جانب من التقاليد والتي يمكن الحفاظ عليها وتبنيها وتحولها او زوالها. انه يستطيع ان يمد كل دولة في العصر الحالي ببناء وعظمة

---

(١) Dolman Antory "Resources, Regimes, World Order" Pergamon Policy Studies, U.S.A. 1981, P. 9.

(٢) Padelford, Norman and Lincolin George" Dynamics of International Politics, Op.cit., P. 17.

(٣) Lyon Peter "New States and International Order" in James Alan "The Bases of International Order" Oxford University press, London, 1973. P. 53.

(٤) James Alan "Law and Order in International Society in James Alan, Op.cit, P. 61.

(٥) Ibid. P. 61.

(٦) Padelford Norman and Lincolin George "Dynemics of International Politics, Op.cit., P.17.

(٧) Stern Geoffrey "Morality and International Order" in James Alan. Op.cit. P. 133.

(٨) Lyon Peter. Op.cit., P. 27.

(٩) Dolman Antony, Op.cit., P. 9.

من اجل الحفاظ عليها واصلاحها. والنظام الدولي هو عبارة عن افكار مركبة ومتغيرة وتدابير عسكرية تضم وتتزود بالقوة من عناصر الانتظام والتي هي في الاغلب تخص العلاقات بين الدول. (١)

وللنظام الدولي معنى قانوني فالنظام يكون على نوعين اما داخلي او دولي. والنظام الداخلي National Regime يتضمن قواعد قانونية وضعت من قبل دولة واحدة لتنظيم النشاطات مثل - استخدام الموارد- ضمن النطاق الدولي القانوني اما النظام الدولي International Regime فانه "يشتمل على مجموعة من القواعد المتفق عليها بين عدد من الدول لتنظيم امور تتعلق بمصلحة عامة. ويمكن ان يتخذ عدة اشكال، فهو يمكن ان يوضع تحت شكل اتفاقيات دولية او يمكن أن يكون مجرد تحت شكل ضمني، ويمكن أن يكون تحت شكل من أشكال المركزية العالية اذ اللامركزية المستقرة وغير المستقرة". (٢)

المبحث الثاني

خصائص النظام الدولي

يتصف النظام الدولي بالخصائص التالية:

أولا: الشمولية: لم يكن ممكنا الحديث عن نظام دولي قبل اكثر من قرن من الزمن، اذ كانت العلاقات بين الدول محصورة في اطار ضيق، وهي علاقات تسودها المنافسة والصراع في القارة الاوروبية. ولم يكن ممكنا الحديث عن نظام دولي وانما عن نظام اوروبي فقط (٣) وبانتهاء الحرب العالمية الثانية يمكن القول بان سمات وملامح النظام الدولي اخذت تظهر وتمثلت في المشاركة المتكافئة لكل الدول في شبكة مكثفة من المنظمات الدائمة والعالمية اولا وازدياد كثافة المعاملات الاقتصادية ثانيا وظهور الاتصالات السريعة في ميدان الاعلام ثالثا وظهور الاسلحة النووية وما جاءت به من نتائج على صعيد العلاقات الدولية رابعا. (٤)

---

(١) Lyon Peter. Op.cit., P. 25.

(٢) Dolman Antony, Op.cit., P. 9.

(٣) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦١.

(٤) المصدر السابق، ص ٤٦٢.

لقد ظهرت شبكة وانماط جديدة من العلاقات بين الدول تختلف في الخصائص والانتشار. فهناك العلاقات التجارية والثقافية والايديولوجية والسياسية والتسليحية والتربوية وعدد لا متناه من العلاقات. ان الخصائص المميزة لعالمنا المعاصر تتمثل في الزيادة العددية والانتشار لشبكة العلاقات التي حدثت نتيجة للتطورات التكنولوجية وخصوصا في ميدان الاتصالات مما ادى الى تغير تطلعات وقيم الافراد فظهرت الاعتمادية التي اخذت بالازدياد وتطورت طرق الحياة وبرزت الرغبات مما ادى الى خلق علاقات متزايدة [١] واخذ النظام الدولي يشبه "المدينة الكونية" فازدادت العلاقات اكتظاظا وحركة نتيجة للثورة المستمرة في ميادين الاتصالات والمواصلات مما ادى الى توسيع شبكة الاعتماد المتبادل وتكثيفها. ولم يعد ممكنا رصد حالات الاعتماد المتبادل في المجال السياسي والامني بالنظر لتعقيداته بنفس الحال في المجال الاقتصادي الذي يمكن قياسه. ونجم عن هذا الوضع ازدياد وسائل التفاعل وتنوعها بين الدول، ونتج عن ذلك غياب اولويات ثابتة فيما يتعلق باهداف الدولة نتيجة عدم القدرة على احداث تمييز واضح بين السياسة العليا والسياسة الدنيا ووجود وسائل تأثير كبيرة غير القوة المسلحة ومحدودية دور هذه الاخيرة. وانعكس ذلك على السياسة الخارجية في ميدان صنع القرار مثلما كان نتيجة لازدياد واختراق المجتمع الوطني للدولة ايضا. [٢]

ثانيا: عدم التجانس: يتميز النظام الدولي بعدم التجانس. والمقصود بذلك النظام الذي يقوم على مجموعة من دول تنتمي في نظمها الداخلية الى قيم وايديولوجيات متباينة متصادمة ذات اثر بالغ في تقرير سياستها الخارجية ويشير الباحثون في هذا الصدد الى ما يؤدي اليه التجانس من استقرار في النظام الدولي وما يؤدي اليه عدم التجانس من تهديد لهذا الاستقرار. [٣]

والنظام الدولي يكون متجانسا بسبب الاختلافات الموجودة في السياسات الداخلية للدول وايديولوجياتهم وأدت التدرجية في مرتبة القوة الى ايجاد تعارض بين الدول الكبرى والدول الصغرى، بين الأقوياء والضعفاء، بين دول ضعيفة اقتصاديا تعتمد اعتمادا كبيرا على غيرها من الدول ودول قوية اقتصاديا، بين دول ذات جيوش ضخمة ودول ذات جيوش صغيرة. ونعني بالدول القوية هي تلك الدول

---

(١) Burton John "Systems, States, Diplomacy and Rules" Cambridge University press, 1968, P. 5.

(٢) حتي، ناصيف يوسف، "القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١١.

(٣) بدوي، د. محمد طه، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

التي لها قدرات عسكرية هجومية قادرة على تغطية أي نقطة في العالم ولـــها قـــوة سياسية تسمح لها بالتدخل في كل القضايا الدولية مثل الولايات المتحـــدة والاتحـــاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية [١] وبدون شك ساهمت الفجـــوة فـــي مجـــالي توزيع الثروة القومية في ايجاد حالة عدم التجانس في النظام الدولـــي كمـــا ســـاهم استبعاد المنظمات الدولية من ممارسة دورها الفعال في زيادة التوتـــر الدولـــي. ان الصراعات الايديولوجية والاثنية ساهمت ولا زالت تساهم في احداث عدم التجـــانس في السياسة الدولية. [٢]

ان عدم التجانس يرجع اصلا الى كون المجتمع الدولي نفسه منقسم جغرافيـا الى عدد كبير من الدول تتمتع نظريا بالسيادة والمساواة امام القانون ولكنها تتبـــاين تباينا شديدا من حيث الحجم والقوة، ويوجد هذا الاختلاف ايضا داخل كـــل دولـــة، وكذلك داخل الاقاليم حينما تختلف فيما بينها بسبب نمو وتطـــور كـــل اقليـــم عـــن غيره.[٣]

وحينما تتنوع انماط الفاعلين بوجود المنظمات الدولية يصبح المجال مفتوحا لقيام حالة عدم التجانس في المجتمع الدولي. اذ تمكنت المنظمات الدولية بوصفـــها فاعلا اخر الى جانب الدول ان تكسب قدرا من الاستقلالية عند ادائها لوظائفها ممـــا اتاح لها ان تمارس قدرا من النفوذ الخاص بالرغم من انها لم تشكل بعـــد عنصـــرا من عناصر سلطة سياسية قادرة على فرض ارادتها على اعضائها [٤] وربمـــا قـــد تلعب ايضا مسألة تعدد روابط التضامن التي قد تجد دولة معينة منخرطة فيـــها دورا في حالة عدم التجانس فامام مصر مهام كبيرة في ان تختار دورا بيـــن توجهاتـــها العربية وبين مساهمتها الفعالة في منظمة الوحدة الافريقية. ويتعين على فرنســـا ان تبذل جهودا كبيرة لكي تتمكن من تحقيق اهداف عدة في آن واحـــد منـــها: مســـألة الاستقلال الوطني وحلف الاطلسي، التكامل الاوروبي، الدفاع عن اللغـــة الفرنســـية من غزو اللغة الانجليزية وكذلك من اجل الحفـــاظ علـــى علاقـــات خاصـــة مـــع شركائها الافريقيين. [٥]

---

(١) Hassner Pierre "le System International et les nouveaux Etaes" dans "La Communite International face aux Jeunes Etats" Duroselle. J. B et. Meyriat. J. Armand Colin. Paris, 1964, P. 25-26.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٦-٤٦٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٦٦.

(٤) المصدر السابق، ص ٤٦٦.

(٥) المصدر السابق، ص ٤٦٨.

ان عدم التجانس بين الدول يرجع ايضا الى انعدام المساواة بين اعضاء المجتمع الدولي. واذا كانت هذه المسألة غير معروفة في اطار المحفل الدولي سابقا فان الامر يختلف في الوقت الحاضر اذ لم تكن الدول القومية عند ذلك تمتلك نفس الثروات او نفس الاسلحة والكل كان ينتمي الى نفس الحضارة ويقبل نفس القيم، بينما وصلت عدم المساواة في القوة الى نسبة خطيرة، وان تحرر الشعوب المستعمرة وزيادة عدد الدول المستقلة ادى الى بروز ظاهرة عدم المساواة في المجتمع الدولي. فمع ظهور مشاكل سياسية واقتصادية نجمت عن ظاهرة تصفية الاستعمار ودخول بلدان العالم الثالث المسرح الدولي برزت فجوة كبيرة بين العالم الصناعي والدول النامية فضلا عن ذلك ان اللامساواة في القوة قد تفاقمت بسبب اختلاف الثقافات والحضارات ويمكن اضافة الاختلافات العنصرية والاديان مما يصعب عندئذ ايجاد لغة مشتركة للفهم بين الدول وحتى احيانا نجد ان الفوارق الثقافية من الامور التي يصعب تجاوزها. (١)

ان حالة عدم التجانس هي حالة دائمة في النظام الدولي، وبالرغم من المحاولات التي تبذلها شتى الدول والمؤسسات الدولية لاحتواء الازمات الدولية ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لها فان العالم ما يزال يعاني من مشاكل اساسية تلعب دورا كبيرا في اثارة التوترات في العالم بسبب زيادة السكان الذي سيزيد من المشاكل الاقتصادية وما ستؤول اليه من انعكاسات سياسية اجتماعية. وربما يؤدي ذلك الى اثارة نزاعات تم تصعيدها عن طريق اجتذاب اجراءات خارجية اليها. وسيعاني العالم من نزاعات اثنية - وطنية بسبب فشل الدول في بناء شرعية وطنية وانتعاش الهويات الاصولية نتيجة لعودة الفرد الى التمسك بنسق القيم المجتمعية التي تحدد تلك الهويات. وسيؤدي ذلك الى قيام قيادات داخل الدولة ذات اتجاهات انفصالية او تيارات عبر الدولة او تقوية هذه التيارات فيما لو وجدت مما يؤدي الى قيام نزاعات داخلية ذات قدرة للتحول الى نزاعات اقليمية (٢) وقد حدث ذلك بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد عانت يوغسلافيا اثر تفككها من الحرب الاهلية في البوسنة عام ١٩٩٢ وكذلك الحرب الاهلية في كوسوفو عام ١٩٩٩. والابعاد الدولية للقضية الكردية في العراق وتركيا. وما حدث من احداث دامية في الجزائر ومن حروب بين ارتيريا واثيوبيا عام ١٩٩٩ واحداث بين اليمن وارتيريا ونزاع مسلح بين الهند والباكستان في صيف عام ١٩٩٩ وغيرها من التطورات الاقليمية.

---

(١) Merle Marcel "La vie Internationale" ed Armand Colin. Paris. 1963. P. 11.

(٢) حتي، د. ناصيف يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

ان عدم التجانس يرجع الى طبيعة الوحدات السياسية نفسها وبما ان الوحدة السياسية الاساسية في النظام هي الدولة القومية، اذن فان تنوع اشكال الوحدات السياسية يعد احد اشكال عدم التجانس [1] والدول هي غير متساوية في حجمها السكاني ومواردها الطبيعية وقوتها العسكرية وهي لا تمتلك نفس النظام السياسي ولا نفس النظام الاقتصادي. ومع ذلك فان كل هذه الدول تعتبر بمثابة لاعبين في المسرح الدولي. [2]

ثالثا: التفاعل بين الوحدات ورفض العزلة.

لقد أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة بسبب الثورة في وسائل الاتصال والتطور المذهل في وسائل الاعلام. فتحقق الترابط التام بين مختلف اجزائه. فضلا عن ان تطور وسائل المواصلات، لا سيما المواصلات الجوية، اسهم وبشكل يثير الاهتمام في زيادة حركة التفاعلات والاتصالات بين مختلف وحدات المجتمع الدولي. وتمكنت الشعوب بفضل ذلك من تحقيق فوائد كبيرة جدا! اذ ان هذه التطورات العلمية والتكنولوجية السريعية، لا سيما، تلك التطورات التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين مكنت الشعوب ليس في نقل سلعهم فقط وانما في نقل افكارهم وتجاربهم ايضا. وفي خضم ذلك لم تعد الدول تستطيع ان تعيش بعزلة، لان العزلة لم تعد من سمات العصر الحديث. واخذت الدول تعرف مفهوم المشاركة الجماعية احداها مع الاخرى والتي من احد جوانبها تعزيز متطلبات الامن. وأصبح للمشاركة الجماعية دورا لا يستهان به للاسهام بايجاد الحلول لبعض المشاكل التي كانت تعاني منها الدول في الماضي وفي بعض المجالات التي كانت مجبرة على التعاون واخذت الدول تعمل تدريجيا على تحقيق التضامن فيما بينها. ان الرغبة في المشاركة الجماعية قد تم تحفيزها نتيجة شدة التوترات بين الدول والتي ترجع الى دوافع ايديولوجية غير ان جذورها العميقة تقود الى التناقضات المفروضة على المجتمعات التقليدية بسبب الثورة الصناعية. ومنذ الحرب الصليبية والحروب الدينية نست اوروبا صراعاتها الايديولوجية. ان حروب الثورة الفرنسية قد ارتبطت بتحقيق فكرة معينة ولكنها سرعان ما تحولت فيما بعد الى توسع امبريالي وادت في النهاية الى تقوية الدول المنافسة لفرنسا. [3]

وفي عصر العولمة حيث تجتاز حركة التبادلات، لا سيما، السلع والمعلومات والاستثمارات الحدود ازدادت حركة التفاعلات شدة بين الدول التي لم

---

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، ص ٤٦٨.

(٢) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 a nos jours" Op.cit, P. 17-18.

(٣) Merle Marcel, Op.cit. P. 10.

يعد بامكانها الاكتفاء على النفس حيث يعمل الانترنيت والسوبركمبيوتر على تحقيق تقارب ليس بين الدول فقط وانما بين الشعوب ايضا. وهكذا اصبحت المعرفة اليوم اكبر عامل يساهم في تنشيط التفاعل بين الدول.

رابعا: انعدام السلطة الدولية: تختلف طبيعة المجتمع الدولي اختلافا جوهريا عن طبيعة المجتمع الداخلي. فالمجتمع الداخلي هو مجتمع منظم لوجود حكومة تفرض سلطتها على جميع اعضائه طوعا او كرها، في حين يفتقر المجتمع الدولي الى وجود اداة تفرض سطوتها على جميع اعضائه. وفي الوقت الذي يتألف فيه المجتمع الدولي من دول حرة في مصيرها يتميز المجتمع الداخلي بكونه منظما تنظيما دقيقا يتمثل بوجود سلطة عليا تخضع لها كافة الفئات الاجتماعية. بينما يتأسس المجتمع الدولي وهو خال من أي تنظيم جماعي، واذا ما قامت الدول بتأسيس منظمات دولية فان ذلك يتكون بشكل تعاون طوعي وان استمرار هذه المنظمة الدولية رهين بارادة الدول. وفي المجتمع الدولي لا توجد أية سلطة علوية. واذا ما وجدت هذه السلطة فانها ترتبط بارادة الدول المؤسسة لها. والدول لا تقبل اية سلطة عليا عليها ما لم تكون قد قبلتها بارادتها اصلا. واذا كان للدولة حكومة وجيش وشرطة فان المجتمع الدولي يفتقر اليها. اذ ان السلطة في المجتمع الداخلي مركزية وان قواعد القانون متدرجة بشكل هرمي: دستور، قوانين، مراسيم، قرارات ولا نجد مثل ذلك في المجتمع الدولي، لان الدولة انطلاقا من اعتبارات "السيادة لا تقبل أي قانون او سلطة عليها الا بارادتها. ومن هنا فان السلطة في الساحة الدولية هي سلطة غير مركزية وغير مشروطة وغالبا ما تتميز بالعتف. ان تطبيق القرارات والعقوبات في المجتمع الدولي يعتمد على الارادة الحرة وعلى قناعات الدول. ومن هذا فان غياب السلطة وقواعد السلوك يعبر عن وجود مجتمع منظم تنظيم ضيق تسوده الفوضوية احيانا. وهذا ما يدفع بعض المختصين التقليديين في العلاقات الدولية الى تفسير هذه الحالة على انها ليست حالة اجماع ناجمة عن التوقيع على "العقد الاجتماعي" ولكن عبارة عن حالة فطرة تحدث عنها هوبز في كتاباته هي حالة من الفوضى تسود العلاقات الدولية، وحالة الفطرة ترتكز على علاقات القوة. والدول لابد ان تتعايش وهي مجبرة على اقامة علاقات فيما بينها سواء أكانت علاقات قائمة على اساس السلم ام الحرب. (١)

وقد نجد ان هناك منظمات دولية في المسرح الدولي تعطي انطباعا باقامة سلطة على الدول ولكن التحليل يبين لنا بان هذه المنظمات هي ليست في احسن الاحوال سوى قدر من الارتباط والتعاون الطوعي بين الدول. وان اية سلطة فوق

---

(١) Colard Daniel "Les relations internationales de 1945 a nos jours", Op.cit., P. 17-18.

سلطة الدول قادرة على فرض ارادتها لم تقام منذ اندثار المسيحية في العصور الوسطى. وفيما يتعلق بوجود سلطة مثل هذا النوع قادرة على فرض نفسها في نطاق جغرافي معين (مثل الوحدة الايطالية او الوحدة الالمانية) فان هذه الاجزاء المكونة والتي تخضع تحت سيطرتها تفقد عندئذ صفتها كدولة ذات سيادة لتصبح تحت مسمى جديدا واقليم او منطقة كجزء من دولة جديدة. (١)

المبحث الثالث

وحدات النظام الدولي

يتكون النظام الدولي من مجموعة من الوحدات مختلفة في الحجم والتأثير يمكن تصنيفها الى مجموعتين:

أ- اللاعبون الاساسيون.

ب- اللاعبون الثانويون.

أ- اللاعبون الاساسيون

أولا: الدول

يكاد يتفق المعنيون في العلاقات الدولية على ان الدولة هي الفاعل الرئيس في مسرح السياسة الدولية. ويرجع السبب في ذلك الى تمتعها بالسيادة. أي عدم خضوعها لاية سلطة اخرى في الداخل والخارج. فالسيادة هي المعيار الذي يميز الدولة عن غيرها من المجموعات الدولية. وبالرغم من الانتقادات التي وردت عليها فان هذا المفهوم قد تكرس كليا بواسطة الممارسات الدولية، فضلا عن كون السيادة تشكل احدى المبادىء الاساسية لمنظمة الامم المتحدة مادة ٢ فق ١ من الميثاق. (٢)

ويستند حق السيادة الى عدة حقوق منها، الحق في الوجود، فلا يمكن ان يرفض للدول حق المساهمة في الحياة الدولية وبالتالي لا يجوز ان تقوم دولة كبرى بالاستيلاء على دولة اخرى، وهذا المبدأ يعطي للدولة الحق في التسلح والدفاع عن النفس وكذلك الحق في استخدام الوسائل الخاصة لضمان استمرارها وامنها. (٣)

---

(١) Merle Marcel, Op.cit., P. 9.

(٢) Beaute Jean "Relations Internationales" Les cours de Droit, Paris, 1979, P. 236.

(٣) Ibid , P. 239.

وينبع عن السيادة حق آخر وهو حق الاستقلال فالدولة ذات السيادة لا تخضع لاية سلطة او هيئة اخرى تفرض عليها ما لم يكن ذلك بموافقتها، وهذا الحق في الاستقلال يسمح للدول بان تعمل على ابعاد أي تدخل في الشؤون الداخلية. فلا يجوز لدولة اخرى ان تستخدم اسلوب الضغط ضد دولة اخرى لاجبارها على تصرف معين وان هذا المنع لا يتعلق بالضغوط العسكرية فقط ولكن يشمل ايضا الامتناع عن ممارسة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية التي تمارسها الدول القوية ضد الدول الضعيفة. (١)

ويجب ان نلاحظ بان حق الاستقلال يعطي لصاحب السلطة العليا في الدولة القيادة العليا على كل الاشخاص الذين يخضعون لها وان هذا يرتبط بما يطلق عليه بالاختصاص الكامل الذي هو التعبير القانوني لاصالة الدولة ويتضمن الاختصاصات الداخلية والخارجية (٢) ففي مجال الاختصاصات الداخلية تتولى الدولة تنظيم ادارة الحكم وتقوم بادارة شؤون الاقليم المختلفة وبمهمتي التشريع والقضاء. وفي مجال الاختصاصات الخارجية تتولى الدولة تنظيم علاقاتها مع الدول الاخرى عن طريق تبادل التمثيل السياسي والقنصلي وحضور المؤتمرات وابرام المعاهدات والاشتراك في المنظمات الدولية. (٣)

ومن ناحية ثالثة فان تمتع الدولة بالسيادة يعني ان لها شخصية قانونية، أي القدرة على التمتع بالحقوق والواجبات وتعد الدولة عندئذ شخصا معنويا بوصفها مجموعة بشرية تمتلك مساحة اقليمية محددة وافراد يحملون اسمها. (٤)

ومن ناحية رابعة هناك حق ينبع عن مفهوم السيادة يتعلق بحق المساواة فالدول متساوية من الناحية القانونية مهما كانت غير متساوية من الناحية الفعلية. وهذه المساواة القانونية تترجم عن طريق تبادل الالتزامات والتمتع بالحصانات القضائية وعدم التمييز والمساهمة في المنظمات الدولية. (٥)

ان سيادة الدولة ومبدأ المساواة الذي يتفرع عنه لا يعني عدم وجود مساواة واقعية والتي تجد اصولها واساسها في عناصر النظام الاجتماعي التي تحدد بناء

---

(١) Ibid, P. 240.

(٢) Ibid, P. 241.

(٣) ابو هيف، د. علي صادق "القانون الدولي العام"، ط١، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٢، ص ١٢٤.

(٤) Gonidec P.F. Op.cit., P. 90-92.

(٥) Beaute Jean, Op.cit., P. 241.

الدولة. فهناك دول واسعة الاقليم ودول صغيرة الاقليم، دول ذات شعوب كبيرة الحجم ودول ذات شعوب قليلة الحجم، دول ذات انظمة سياسية مستقرة ودول ذات انظمة سياسية ضعيفة وغير مستقرة ...والخ. ولكن في مجال القانون الدولي لا تعني هذه الاختلافات شيئا. بيد ان هذه الاختلافات قائمة فعليا على مستوى العلاقات الدولية. ان اللامساواة من الناحية الواقعية تؤدي الى لا مساواة في المسؤوليات في ادارة شؤون العلاقات الدولية ويصبح ذلك ممكنا حينما تتمكن الدول الاقوى بموافقة الدول الاخرى في المجتمع الدولي من الحصول على مركز متميز عن غيرها من الدول في اطار المنظمات الدولية. وهذا هو حال مجلس الامن في اطار الامم المتحدة اذ يستأثر الاعضاء الدائمين بامتيازات عن غيرهم من الدول الاخرى. (١)

ان خضوع الدول الى قواعد القانون الدولي لا يعني عدم تمتع الدول بالسيادة ولا يعد ذلك تقييدا لها، على العكس، ان السيادة تتفق كليا مع قبول الدول لقواعد القانون الدولي التي تقيد من حرية عملها. ان الجوهر يقضي بان هذا التقييد قد قبل بشكل حر وليس بشكل مفروض عليها من قبل سلطة اعلى منها في مجال عملها. (٢)

فضلا عن ذلك ان مجرد حصول الدولة على مظاهر السيادة الداخلية، وذلك حينما تحوز الحكومة على تأييد المواطنين لها وتتمكن من اقامة الاجهزة الداخلية، لا يعني اهليتها للتأثير في المجالات الخارجية. لان السيادة ووضعها القانوني يعتمد على قبولها والاعتراف بها من قبل الدول الاخرى. وعلينا ان نميز بين مسألتين: علينا ان نميز بين الدولة بوصفها لاعبا، ذلك الكيان الذي يشكل جزءا من شبكة العلاقات الرسمية والقانونية والتي يتطلب استمرارها تحديدها بمعاهدات واتفاقيات واتصالات رسمية من جهة وبين الحكومة من جهة اخرى والتي حينما تحدد سياستها تأخذ بعين الاعتبار مظاهرة عدة بالاضافة الى تلك القانونية والتي بواسطتها تلتزم الدولة سياسيا وحتى قانونيا. فبالرغم من كون الصين دولة كبرى الا انها بقيت حتى عام ١٩٧١ غير معترف بها من قبل الولايات المتحدة بسبب نظامها الشيوعي. فالصين الشرعية بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة هي الصين الوطنية (حكومة تايون) وليس الصين الشعبية. اذ لم توجد حتى ذلك الوقت معاهدات تعاقدية ولا حقوق او حتى قروض بين الصين الشعبية والولايات المتحدة. ولكن جمهورية الصين الشعبية هي دولة بمعنى من المعاني، لها الحق من الناحية القانونية بعقد المعاهدات وتعد لاعبا دوليا وعلى الدول الاخرى الاعتراف بها من اجل ان تحوز على اهلية العمل في المسرح الدولي. ومن ناحية العلاقات الدولية

---

(١) Gonidec P.F. Op.cit., P. 95.

(٢) Ibid, P. 95.

فان الدولة تأتي الى الوجود حينما يتم الاعتراف بها من قبل الدول الاخرى. فالصين والحالة هذه تعد لاعبا دوليا لان هناك دول كانت تعترف بها وتقيم علاقات قانونية وسياسية رسمية معها بالرغم من عدم اعتراف الولايات المتحدة بها انذاك.(١)

معيار تصنيف الدول:

يمكن اعتماد معيارين لتصنيف الدول:

أ- **معيار القوة:** وبموجب ذلك يتم تقسيم الدول الى اربعة اصناف:

أولا: دول عظمى: وهي اقوى الدول في العالم وكانت في ظل نظام ثنائي القطبية الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سابقا. وفي ظل النظام الاحادى القطبية حاليا تعد الولايات المتحدة القطب الاحادى. وتعد دول عظمى تلك الدول التي تمتلك عدة اعتبارات منها، المساحة وحجم السكان والثروات الطبيعية والتقدم التكنولوجي، ولكن الاهم من كل ذلك هو امتلاكها للاسلحة النووية (٢) ومن الجدير بالذكر ان القوى العظمى هي نسبيا اقل اعتماد على الخارج فيما يتعلق بانتاجهم للطاقة او للمواد الاولية بشكل عام. على العكس من ذلك، توجد دول صناعية كبرى الا انها هشة في هذا الجانب (٣) وفي ظل القطبية الاحادية يعتبر امتلاك الهيكل الثلاثي للقوة الاقتصادي العسكري والتكنولوجي المعيار الرئيس للقوة العظمى والتي تجسدها اليوم الولايات المتحدة بوصفها قطبا احاديا.

ثانيا: الدول الكبرى: وهي الدول التي ترغب في القيام بدور عالمي ولكن قدراتها لا تساعدها في القيام به الا في مجال محدود من العلاقات الدولية، ويمكن ان نحدد بعض القوى العسكرية في العالم، لا سيما، الدول النووية مثل الصين، فرنسا، بريطانيا بالاضافة الى روسيا الاتحادية حاليا. ولا زالت هناك دول كبرى تمارس قوة جذب خاصة على الصعيدين الايديولوجي والدبلوماسي والاقتصادي مثل، فرنسا وبريطانيا واليابان والمانيا. ففرنسا وبريطانيا لا تزال تتمتعان بمركز نفوذ لدى الدول التي كانت تستعمرها سابقا (٤) اما اليابان

---

(١) Reynolds P.A. Op.cit., P. 16-17.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٢.

(٣) Martin Pierre - Marie "Introduction aux relations Internationales" ed Private, Paris. 1982, PP. 41-42.

(٤) ميرل، مارسيل، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٣-٤٢٤.

والمانيا فهما اليوم قوى كبرى اقتصادية وتكنولوجية لما تمتلكانه من المقومات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية مما منحهما ذلك قدرة عالية على المنافسة في الاسواق العالمية، لا سيما، اليابان التي تعد اكبر عملاق اقتصادي اليوم. [١]

ثالثا: وهناك دول متوسطة ليست لديها طموحها وليس بمقدورها ان تلعب دورا عالميا، ولكنها تمتلك من الوسائل ما يمكنها ان تلعب دورا اقليميا. وهناك عدد من الدول تمارس هذا الدور المتميز في بعض المناطق الاقليمية مثل دور مصر في منطقة الشرق الاوسط والوطن العربي ودور تركيا في اطار الجمهوريات الاسلامية والشرق الاوسط حاليا. وتتمتع كل من نايجريا والجزائر بدور محدود في اطار الدول الافريقية الناطقة بالانكليزية والفرنسية[٢] ويمكن ان نضيف بعض الدول الاوروبية التي تمتلك مقومات التقدم العلمي والثقافي دون قدرة عسكرية كبيرة او مساحة واسعة مثل ايطاليا واسبانيا.

رابعا: الدول الصغرى: وهي التي تتميز بصغرها وضعفها والتي يمكن ان تلعب دورا محليا وينحصر دور هذه الدول في محاولة الحفاظ على الاستقلال وحماية الحدود من غزو خارجي، وهذا هو حال الغالبية العظمى من دول العالم [٣] وغالبا ما يؤخذ المعيار النفسي لتحديد الدولة الصغيرة باعتبارها "قوة صغيرة تعترف بانها لا تستطيع الحصول على الامن الا باستخدام قدراتها الذاتية بالدرجة الاولى، وبان عليها الاعتماد اساسا على معونة دول اخرى أو مؤسسات اخرى او عمليات او تطورات اخرى من اجل ذلك" [٤]. وعلى الرغم من استخدام بعض المعايير مثل التجمعات التراتيبية وتحليل التفاوت في استهلاك الطاقة، والوضع القانوني، ادراك الذات سياسيا، السكان، الناتج القومي الخام، مساحة الارض، لتحديد الدولة الصغيرة، فان موريس أيست يستخدم معيار السياسة الخارجية لتحديدها وذلك من خلال المعايير الاتية [٥]:

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٢٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٢٥.

(٤) الابراهيم، د. حسن علي، "الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج" مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٦٩-٧٠.

(٥) المصدر السابق، ص ٧٠.

أ- مشاركة متدنية المستوى في شؤون العالم.

ب- مستويات عالية من النشاط في المنظمات القائمة بين حكومات متعددة.

جـ- مستويات عالية من دعم القواعد القانونية الدولية.

د- تجنب السلوك والسياسات التي تميل الى عزل الاقوى في النظام الدولي.

هـ- تجنب استخدام القوة اسلوبا لادارة شؤون العالم.

و- مجال وظيفي وجغرافي ضيق من الاهتمام بنشاطات السياسة الخارجية.

وفي الواقع لا يمكن تعميم الاقتصاديات على جميع الدول الصغرى اذ هنالك دول صغرى متقدمة مثل سويسرا والدنمارك ولكسمبورغ وغيرها من الدول الاوروبية.

ب- **المعيار السياسي - الاقتصادي - التكنولوجي:** وبالرغم من التركيز على العوامل السياسية - الاقتصادية - التكنولوجية يمكن مزج عامل القوة العسكرية معها. وهو الانموذج الذي يتبناه الاستاذ دانيال كولار وبموجبه تقسم الدول الى سبعة مجاميع [١]:

أولا: المعيار العسكري: ومعيار التقسيم هنا يقوم على التفرقة بين الدول المالكة للسلاح النووي والدول غير المالكة له اصلا. والدول المالكة للسلاح النووي رسميا هي خمسة: الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، فرنسا، بريطانيا، والصين. وقد دخلت دولتان جديدتان النادي النووي وهما الهند والباكستان عام ١٩٩٨. ولكن هذا المعيار قد لا يكون دقيقا وذلك لوجود دول لها القدرة على انتاج السلاح النووي او انها قد انتجته مثل اسرائيل وهذه الدول هي كندا، ايران، البرازيل، الارجنتين.

ثانيا: معيار التوجه الفضائي: لقد ظهرت دول لها القدرة على ارسال الاقمار الاصطناعية الى الفضاء الخارجي مثل الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، الصين، الهند، اليابان، بريطانيا، فرنسا واوروبا.

ثالثا: معيار الانظمة الاجتماعية - الاقتصادية: يمتلك العالم انموذجين للانتاج: نادي الدول الرأسمالية ونادي الدول الاشتراكية. فتتميز الدول الرأسمالية بالملكية الفردية لوسائل الانتاج واقتصاد السوق والديمقراطية السياسية الليبرالية، وتتميز الدول الاشتراكية بالملكية الجماعية لوسائل الانتاج والاقتصاد

---

(١) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 à nos Jours" edition, Armand colin, Paris, 1997, P. 94-96.

المخطط وقيام انظمة سياسية شمولية (الحزب الواحد او دكتاتورية البروليتاريا) وان الصراع بين هذين الانموذجين ادى الى قيام الحرب، الباردة بين الشرق والغرب.

رابعا: معيار التنمية: ان عدم المساواة بين الدول قد ادى الى انقسام العالم الى قسمين: دول متقدمة ودول نامية. والدول المتقدمة هي غنية وصناعية ومتقدمة علميا. والدول النامية هي فقيرة وغير صناعية ومتخلفة تكنولوجيا مما ادى الى بروز الى جانب الانقسام الايديولوجي الشرقي - الغربي، انقسام اقتصادي شمال - جنوب.

خامسا: معيار الجغرا-سياسية والجغرا-اقتصادية: لقد تأسست في عام ١٩٧٥ مجموعة السبعة الكبار: الولايات المتحدة، كندا، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، المانيا واليابان ويلتقي زعماءها سنويا في لقاءات دورية لدراسة المشاكل العالمية وهكذا فان هذه المجموعة تجمع امريكا الشمالية واوروبا واسيا. ومن جهة فقد تجمعت البلدان النامية في مجموعة ٧٧ الان تضم ١٢٥ دولة.

سادسا: معيار التقدم العلمي - التكنولوجي: ويمكن ان نحدد دولا متطورة تكنولوجية أو دولا عظمى تكنولوجية مثل الاتحاد السوفيتي سابقا، الولايات المتحدة، اليابان ونادى الدول الاوروبية الاعضاء في مشروع اليورويكا (١٩) عضو ونادى السبعة لوكالة الفضاء الاوروبية.

سابعا: المعيار السياسي: ان معيار التمييز يرجع الى انقسام المجتمع الدولي للفترة ١٩٥٠-١٩٩٠ الى ثلاث مجاميع: دول عظمى، دول منحازة، دول غير منحازة. بعبارة اخرى دول العالم الغربي ودول العالم الشرقي ودول العالم الثالث. ان دول العالم الثالث التي تتبنى عدم الانحياز قد تعرضت الى ازمة دولة وازمة سيادة بواسطة المتغيرات الجديدة التي تمثلت بالعولمة والتكامل الاوروبي واللامركزية ونزعة الاقليمية.

ثانيا: المنظمات الدولية:

عبارة عن "جماعات قائمة بموجب معاهدة تعقد بين عدة دول" ووجودها يعبر عن ظاهرة التعاون في المجتمع الدولي ويؤدي تأسيسها الى اقامة هيئات خاصة تشكل وجودا قائما بذاته يتألف من الدول المتكونة لها". (١)

---

(١) Martin Marie-Pierre, Op.cit., P. 50.

وهكذا تتأسس المنظمات الدولية من قبل الدول وباتفاقهم، ويكاد يتفق جميع الكتاب على ان المنظمات الدولية هي لاعب في العلاقات الدولية رغم عدم اتفاقهم على كونها لاعبا رئيسا أو ثانويا. وفي هذا الصدد هناك وجهتا نظر:

أ- المنظمات الدولية بوصفها لاعبا رئيسا في العلاقات الدولية

يتفق عدد من المعنيين على ان المنظمات الدولية تعد لاعبا رئيسا اسوة بالدول ويرجع ذلك الى تمتعها بالشخصية القانونية، فتصبح للمنظمة سلطة تفوق الدول الاعضاء وتتحول عندئذ سلطة الدول الاعضاء الى سلطة محدودة. وترى وجهة النظر هذه ان مجرد قيام المنظمة يجعلها تتمتع بحياة خاصة وبنوع من الحرية ازاء الدول الاعضاء. وهذا هو الذي يدفع البعض الى اعتبارها لاعبا رئيسا. ان الشخصية القانونية للمنظمة تمنح عادة من قبل الدول الاعضاء وان وجهة نظر محكمة العدل الدولية في عام ١٩٤٨ حول قضية الكونت برنادوت عبرت عن الاعتراف بان المنظمات الدولية لاعبا في العلاقات الدولية وان ما اعلنته المحكمة حيال منظمة الامم المتحدة يساوي بنفس القدر الاعتراف باكثر المنظمات الدولية في العالم [١]. ورغم ذلك فان شخصية المنظمة في مضمونها تختلف عن شخصية الدول المكونة لها [٢] اذ ترجع المسألة الى ان شخصيتها القانونية تختلف تبعا للصلاحيات التي يمنحها ميثاقها والذي تنشأ بموجبه المنظمة لغرض تحقيق اهدافها. فتمتع المنظمات الدولية مثلا بحق التمثيل وان كانت تمارسه في ظروف تختلف احيانا عن ظروف الدول فتقوم بايفاد مراقبين دوليين وتعقد اتفاقات متنوعة وتجري مفاوضات مع الدول وتقوم بممارسة الوساطة [٣] فمثلا قيام منظمة الوحدة الافريقية بمهمة الوساطة في الحرب التي دارت بين اثيوبيا وارتريا في مطلع عام ١٩٩٩. وتقوم المنظمة بعقد المعاهدات [٤] وباتخاذ القرارات رغم المآخذ على ذلك [٥] كما لا تلزم التوصيات، من الناحية المبدائية الدول ولا تنطوي على اية قوة الزامية ولكنها من جهة ثانية ليست مجردة من أي مفعول قانوني، فالتوصية تقدم سندا قانونيا للدولة التي تقبله وتعمل بموجبه. وهناك توصيات تنطوي على نتائج معينة كتلك المنصوص عليها في معاهدات الاتحادات الاوروبية (التوصيات بالنسبة للاتحاد الاوروبي للفحم والفولاذ، والتوصيات بالنسبة الى الاتحاد الاقتصادي

---

(١) Ibid. P. 51.

(٢) دبوي، جان رينيه "القانون الدولي" منشورات عويدات، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص ١٦٤.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٤-١٦٥.

(٤) Martin Marie-Pierre, Op.cit., P. 51.

(٥) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٤.

الاوروبي) هي ملزمة للدول بالنسبة الى النتيجة المتوقع الوصول اليها [1]. ان المنظمة تستمد قوتها وسلطتها من اتفاق الدول المتعاقدة للسماح لها بممارسة بعض الوظائف مثل الاشراف على امور التجارة وفرض الرسوم الجمركية، وكل هذه المنظمات لها سلطة الدخول في معاملات قانونية من كل نوع مع منظمات اخرى وهذه قد تكون دولا او منظمات دولية عامة أو مؤسسات اخرى. [2]

كما تساهم المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي، صحيح ان الدول هي اللاعب الرئيس في العلاقات الدولية الا ان المنظمات الدولية تلعب الدور الكبير في تطور القانون الدولي خاصة في مجال العلاقات الاقتصادية وساهمت في تطوير قواعد القانون الدولي كقانون الخدمة المدنية الدولي ومؤسسات مثل البنك الدولي للانماء والتعمير [3]. ومن جانب اخر ادخلت المنظمات الدولية سلسلة من العلاقات التي حلت محل العلاقات التقليدية واصبح المجتمع الدولي مؤطرا مؤسساتيا ولم تعد حالة الطبيعة او الفوضى هي التي تحكم العلاقات بين الدول. ويرى بعض منظري النظرية الوظيفية امثال ميتراني وهاس بان المنظمات الدولية هي عامل للاداء السياسي وينطلقون من الفكرة القائلة بان الدولة القومية القديمة لا يمكن ان تحل لوحدها المشاكل المعاصرة. وبالنتيجة فان المنظمات الدولية تعمل على التحويل التدريجي للاختصاصات في بعض المجالات الى ادارات دولية وظيفية وعندئذ تفقد الدول سيادتها. والاهم من ذلك فان اهم انجاز تحققه المنظمات الدولية هي في ميدان التعاون الذي يكون من الكثافة بحيث لا تعد الحرب بين اعضائها امر ممكنا. [4]

وبدون المنظمات الدولية لا يعد لمشاكل العالم الثالث صدى في العالم فالضغوط التي مارستها البلدان النامية من خلال المنظمات الدولية مستفيدة من كثرتها العددية فيها بحيث اخذت استراتيجيتها الجديدة تتجاوز ما تحدده الدولة بشكل فردي [5] كما اصبح للدبلوماسية المتعددة التي جاءت بها الدول النامية ثقلا مهما حيث ساهمت في تكوين المجاميع في الامم المتحدة مثل المجموعة الافرواسيوية، مجموعة امريكا اللاتينية، الدول الاشتراكية، الدول الرأسمالية خلال فترة الحرب

---

(١) دبوي، جان رينه، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥-١٢٦.

(٢) ولفغانغ، فريدمان "تطور القانون الدولي" منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٢٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٤) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 a nos jours" Op.cit., P. 102.

(٥) Gonedic P.F. P. 175.

الباردة، حيث ان تماسكها بسبب قانون العدد قد قلل من تأثير الدور المتزايد للـدول الكبرى. (١)

ان مجرد النظر الى اهداف المنظمات الدولية نجد ان هذه الاهداف هي على قدر من العمومية بحيث يعطيها ذلك سلطة قوية على الدول الاعضاء اذ انها تعمل على تقييد اختصاصات الدول الاعضاء. ومن خلال قضية الكونت برنادوت التي اشرنا اليها يمكن الاستنتاج بان الشخصية القانونية للمنظمات الدولية تسمح لها بأن تمارس نوعا من حق الحماية الدبلوماسية لصالح موظفيها وبامكانها ان تطالب بتعويض موظفيها الذين تعرضوا للاضرار. (٢)

ب- المنظمات الدولية بوصفها لاعبا ثانويا في العلاقات الدولية:

ان الحدود التي تمارس في اطارها المنظمات الدولية دور اللاعب في العلاقات الدولية هي ليست كما تراها النصوص. وفي هذا الصدد يرى البعض بانه من اجل ان تلعب المنظمات الدولية دورا فاعلا في العلاقات الدولية فانه يتعين عليها ان تلعب دورا محددا ومستقلا عن ارادة الدولة المكونة لها (٣) ولا يبدو بالنسبة للكثيرين بان المنظمات الدولية قادرة من اداء دور رئيس في العلاقات الدولية وانها قادرة ايضا على اتخاذ القرارات. وان ما تصدره من قرارات لا تعدو في كونها اكثر من توصيات لا تتمتع بأي تأثير ملزم، اذ انها غير مصحوبة بأية عقوبة في حالة عدم التزام الدول الاعضاء في تنفيذها. (٤)

ويرى انصار هذا الرأي بان ما تتمتع به بعض المنظمات او بعض اجهزتها بسلطة اتخاذ القرارات على نحو مستقل فان ذلك يعد وضعا استثنائيا وان الامر لا يتعلق بصدور قرارات وانما هو اقرب الى شبه القرار لان تبني مثل هذا القرار يتطلب موافقة مسبقة من جانب كل الاطراف المعنية او ان تنفيذه يتوقف على الموافقة اللاحقة لهذه الاطراف (٥) ومع ذلك فهناك بعض القرارات تعد الزامية بالنسبة للاعضاء سواء اكانوا في نطاق الامم المتحدة او الاتحادات الاوروبية. فالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة يمنح مجلس الامن سلطات تصرف واسعة للوقوف بوجه العدوان. وبوسع المجلس اتخاذ الاجراءات التي تعهدت الدول بتنفيذها

---

(١) Ibid, P. 175.

(٢) Ibid, P. 175.

(٣) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية". مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٤.

(٤) ميرل، مارسيل "سوسولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٤.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٦٤.

بموجب المادة (٢٥) من الميثاق. كما ان اتفاقات السلام والامن في العالم تعقد خارج اطار الامم المتحدة وذلك عن طريق اتفاق الدول العظمى. والدول الخمس الكبرى هي التي تنفرد في اداء الدور الفاعل في الامم المتحدة، ولا سيما الدولتين العظمتين اثناء فترة الحرب الباردة. ولكن بسبب عدم مقدرتها على اداء هذا الدول الفعال في المسرح السياسي - العسكري فان المنظمة تبقى بوصفها ميدانا او مسرحا عالميا متميزا. ومن اجل اداء عملها فيجب حيازة موافقة القوتين العظمتين ومن ثم اقراره عبر المنظمة العالمية [١] وبعد انتهاء الحرب الباردة اصبح للولايات المتحدة بوصفها القطب الاحادي الدور الحاسم في اقرار كثير من القرارات في مجلس الامن، لا سيما تلك القرارات التي تستند الى الفصل السابع.

وطالما تؤسس المنظمات الدولية باتفاق الدول فان اقرار التنازل عن السيادة يرجع الى ارادة الدول المؤسسة لها. وهذا التنازل لا يكون عادة الا بحدود وهو ما يشكل الاجهزة التي تتألف منها المنظمة. كما ان هشاشة المنظمات الدولية ترجع الى ان الدول تقف خلف اجهزتها، وهذا يدل على عدم الانسجام السياسي بين الفئات التي تكون منظمة الامم المتحدة، ففي الوقت الذي كانت تعتبرها الدول الرأسمالية كيانا مستقلا فان الدول الاشتراكية كانت تعتبرها مجرد اطار مفتوح للمداولة. وكذلك يمكن ان نشير الى حجم التنازلات الحكومية فالاختصاصات المنقولة الى المنظمة هي من الصغر بمكان بحيث لا تسمح لها ان تمارس سلطة على الدول الاعضاء [٢] صحيح انه من الناحية القانونية ان كل الدول والمنظمات الدولية هي من اشخاص القانون الدولي لانها تتمتع بالشخصية القانونية. ولكن المنظمات الدولية على العكس من الدول لا تملك اقليما وهي مجبرة اذن على اقامة اجهزة ادارية من اجل التوقيع مع الدول اتفاقا يكون الهدف منه تحديد الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها في الاقليم المعني. وبدون هذا التنازل لا توجد فعالية للمنظمة الدولية. وبمعنى اخر فان احدهما يمتلك اختصاصات وظيفية والاخر الاختصاص الشامل. ويمكن ان يكون نفس الشيء بالنسبة للسيادة. ويجب علينا ان نتذكر بان المنظمات الدولية تنجم عن اتفاق معقود بين الدول وكقاعدة عامة ليس لها السلطة لان تفرض عليها قرارات الزامية. ولهذا السبب يقول الاستاذ كونيدك بان "المنظمات الدولية ليست بشكل مؤكد لاعبا مستقلا وعليه انها بشكل بسيط اطار دائم تتمكن من خلاله الدول التعبير عن مواقفها، انها هيئة او مؤتمر دولي يعبر عن المصالح المختلفة للدول ووسيلة من اجل تسهيل التعاون بين الدول التي تبقى ذات سيادة كاملة" [٣]

---

(١) Zorgbibe Charles "Les Relations Internationales" P.U.F., Paris, 1975, P. 145.

(٢) ديوي، جان رينه، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠-١٦٣.

(٣) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 a nos Jours, Op.cit., PP. 101-102.

وهناك عدد من الكتاب السوفيت ينكرون وجود شخصية للمنظمة الدولية، استنادا الى ان حقوق الدول وحقوق المنظمات الدولية تختلف نوعا من حيث أسس وطبيعة كل منها. وهكذا يرى هؤلاء ان حقوق الدول تستند الى سيادتها، بينما تستند حقوق المنظمة الدولية الى اتفاقات بين الدول. أي انها حصيلة حقوق السيادة التي تتمتع بها الدول. ولا تعمل المنظمة الدولية الا ضمن الصلاحيات المدونة التي أقرتها الدول المؤسسة لها. (١)

وفي داخل المنظمات الدولية لا يمكن تجاهل والتقليل من مقاومة بعض الدول التي يمكن ان تخلق ازمات حقيقية قد تضر بمصداقية المنظمات الدولية. وكذلك ان غياب سلطة فوق قومية تعمل على منح الدول سلطة التنفيذ عند اتخاذ القرارات. فالدول هي التي تمتلك وسائل التنفيذ ووسائل القوة والموارد. (٢)

ويرى مارسيل ميرل بانه اذا ما ارادت ان تلعب المنظمات الدولية دور الفاعل المستقل في العلاقات الدولية فانه يتعين عليها حقا ان تلعب دورا محددا ومستقلا عن ارادة الدول المكونة لها، فاذا ما استخدامنا التحليل النسقي في هذه الحالة أي اعتبرنا المنظمة الدولية بمثابة منظومة تحتل مكانا وسط دائرة تحددها المدخلات والمخرجات فانه لا يمكن اعتبارا فاعلا مستقلا الا اذا كانت قادرة:

أولا: على تحويل المطالب او المدخلات الى قرارات تمثل استجابة المنظومة الى البيئة المحيطة بها.

ثانيا: على التاثير من خلال آلية التغذية العكسية على البيئة المحيطة بها أي قدرة المنظمة على اتخاذ القرار المستقل.

ويعتقد مارسيل ميرل بان هذا ليس من نصيب المنظمة الدولية لانها غير قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة عن ارادة الدول الاعضاء. والقرارات التي تصدرها المنظمة الدولية ما هي في واقع الحال، سوى توصيات ليست مصحوبة باية عقوبة في حالة عدم التزام الدول الاعضاء بتنفيذها وهو ما يحدث عادة. ويشير ميرل الى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة تجاه الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية. (٣)

---

(١) الكاظم، د. صالح جواد "دراسة في المنظمات الدولية" مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٧٠.

(٢) Gonedic, P.F. Op.cit., P. 177-178.

(٣) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٤.

وهكذا فان تحريك المبادرات في المنظمات الدولية يرجع اولا واخيرا الى الدول التي ترغب ان يكون لها دور في اعطاء الفاعلية للمنظمة [١] التي تبقى تابعة للقوى التي تنشطها وتدفعها لانها لا تشكل كتلة متجانسة ومندمجة قادرة على فوض ارادتها على الدول كما يرى دانيال كولار. [٢]

وفي الواقع يرى البعض بان فصلا جديدا من تاريخ الامم المتحدة بدأ بعد انتهاء الحرب الباردة وغدت المنظمة الدولية بما اصبح لها من جاذبية تستخدم على نحو متزايد وبصورة اكثر الحاحا في بذل الجهود الدولية الرامية الى التصدى للمشاكل المستعصية الحل، فبالاضافة الى اصدارها للقرارات التي تستند الى الفصل السابع من الميثاق فانها اخذت تهتم بمواجهة المصادر غير العسكرية للتهديد بسبب حالة عدم الاستقرار الدولي كالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية. ويعد ذلك تطورا فكريا كبيرا في مفهوم السلم والامن الدوليين، فاخذت تهتم بشكل متزايد في ميدان حماية حقوق الانسان وقوافل الاغاثة والشرعية الدولية. وقد يرى البعض في ذلك توجها جديدا يسير في اتجاه الاستجابة لما تفرضه متطلبات التحول نحو الكونية والتعددية من تغيير. [٣]

ب- اللاعبون الثانويون

لا تتحدد العلاقات الدولية ضمن اطار العلاقات بين الدول Interstates فقط، فتوجد هناك تيارات وتدفقات وهيئات عابرة للحدود تتمكن من التخلص من رقابة الحكومات. فهناك جماعات سياسية وايديولوجية وروحية او منظمات خاصة تقيم علاقات ما وراء الحدود، وتسمى بالقوى العابرة للقومية. الا انها على درجة كبيرة من الضعف بحيث لا تستطيع منافسة الدول، ولكن لا يمكن اهمالها باي شكل من الاشكال لما لها من تأثير على العلاقات بين الدول.

---

(١) Gonidec P. F. Op.cit., P. 176.

(٢) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 a nos jours" Op.cit., P. 102.

(٣) حول الدور الجديد للامم المتحدة انظر غالي د. بطرس بطرس "نحو دور اقوى للامم المتحدة، السياسة الدولية، العدد (١١١) يناير ١٩٩٣، مركز الاهرام، ص ٦-١٠ وكذلك نافعة د. حسن "دور الامم المتحدة في تحقيق السلم والامن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة في الامم المتحدة: ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية من اعداد د. جميل مطرود، علي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦، ص ١٦٧-١٦٨ وكذلك العربي، د. نبيل "الامم المتحدة والنظام الدولي الجديد" السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد (١١٤) اكتوبر، ١٩٩٣، ص١٥١-١٥٣.

أولا: المنظمات غير الحكومية

هي كل تجمع او رابطة او حركة مشكلة على نحو غير قابل للاستمرار من جانب اشخاص ينتمون الى دول مختلفة لغرض تحقيق اغراض ليس من بينها تحقيق الربح [١]. ومن سماتها المبادرة الخاصة. ان تأسيس المنظمات غير الحكومية يتم خارج اطار التوجيه الحكومي. وقد تكون مبادرة تأسيسها مزدوجة أي بتشجيع من قبل الافراد والمنظمات الدولية. ومن قبيل الاستثناء يكون عنصر المبادرة في تأسيسها من قبل الدول لانها تضم جماعات أو اشخاصا لا يتلقون اية توجيهات من السلطات الحكومية المحلية او الدولية [٢]. كما تخلق المنظمات غير الحكومية قدرا من التضامن بين أشخاص ينتمون الى بلدان مختلفة عديدة. وتتكون هذه المنظمات من تجمعات الافراد والحركات التي تنتمي الى اكثر من دولة، ثلاث دول في الاقل، طبقا للمعيار الذي اقره اتحاد الروابط الدولية. وعندما نجد ان مثل هذه الظاهرة تتميز بالتكرار وتمس الملايين من البشر فان ذلك يعد في حد ذاته دليلا على ان الدول القومية ليست في وضع يمكنها في الواقع من اشباع كافة احتياجات وتطلعات رعاياها. [٣]

اذن لا تتكون المنظمات غير الحكومية من دول، وانما تتألف من جماعات وتجمعات وحركات لا يمثل الربح هدفا لها وتتأسس بشكل عفوي وحر من قبل جماعات خاصة الا انها تعبر عن تضامن عبر قومي. انها ظاهرة قديمة ولكنها توسعت بشكل ملفت للنظر مع تطور التبادل والاتصالات الحديثة. ومع مطلع القرن العشرين بلغ عددها (١٨٠) منظمة وفي عام ١٩٤٥ بلغت (٢٥٠٠) منظمة. واكثر هذه المنظمات لها مقرات في القارة الاوروبية وبشكل اقل في القارة الامريكية، وفي قارات اسيا وافريقيا. ان انتشار المنظمات غير الحكومية يرتبط في كل قطاعات النشاط الاجتماعي كالنشاط السياسي والقانوني والاجتماعي والثقافي والفني والصحي والديني والرياضي ...الخ [٤]. ومن اجل الاطلاع على حجم هذه الشبكة من العلاقات الجادة عبر الحدود واشكال التضامن الذي تتصف به يمكن أن تقسمها الى ما يلي [٥]:

---

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٨٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٨٤.

(٤) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945a nos jours" Op.cit., PP. 103-104.

(٥) Ibid, PP. 104-105.

أ- دولية الاحزاب السياسية: لقد احتفظت الاحزاب السياسية ولفترة طويلة من الزمن بخصائصها الوطنية ولكنها سرعان ما اتخذت شكلا تعدديا مع انتشار الايديولوجية الماركسية. وان الحركة السياسية الاولى لهذا النوع ولدت في عام ١٨٦٤ مع تأسيس الاشتراكية الدولية للعمل حيث كان كارل ماركس يشكل جزءا منها. وهناك اليوم الاشتراكية الدولية وكذلك الاتحاد الدولي للديمقراطية المسيحية. وقد ساعد تأسيس البرلمان الاوروبي على ايجاد صلات وثيقة بين الاحزاب السياسية الاوروبية حينما توجهت الى الانتخابات المباشرة.

ب- الدولية النقابية: قد تأسست نقابات دولية تضم العمال واتحادات النقابات الدولية الحرة والاتحاد الدولي للعمل.

جـ- وهناك دوليات مختلفة: الاتحادات الدينية وفي المجال الانساني هناك منظمات كالصليب الاحمر والجمعيات ذات الطابع العلمي واتحادات الشباب العالمية وغيرها مثل المنظمات الداعية الى نزع السلاح. (١)

والمنظمات غير الحكومية لا تمتلك وضعا قانونيا دوليا. وكونها تمتلك مقرا في دولة ما فانها تخضع للتشريعات الصادرة من دولة المقر. وعليه فانها تعاني من تدخل السلطات المحلية لدولة المقر في شؤونها الداخلية. وعادة لا تخاطب التشريعات الصادرة من دولة المقر سوى الجماعات الوطنية، لذلك لا تصلح هذه التشريعات من حيث المبدأ للتعامل مع الحاجات الخاصة بالروابط او الجماعة التي يمتد نشاطها الى خارج الحدود. (٢)

ان عدم وجود قانون يحدد الوضع الدولي للمنظمات غير الحكومية لا يؤثر كثيرا على دورها لان المخاطر الناجمة عن تدخل السلطات المحلية في شؤونها قد تكون اكبر في حالة وجود نظام يصدر خصيصا للتطبيق على هذه المنظمات وهذا ما يجعلها تتمتع بكثير من التسامح حيالها في البلاد الغربية ولكن الحال يتبدل حينما تعتبر انشطتها ضارة بمسألة الامن القومي مما يدفع ذلك اتخاذ الدول الاجراءات التي تقيد من نشاطاتها التي قد تكون موجهة الى الخارج. (٣)

ان منح المنظمات غير الحكومية وضع استشاري رغم انه لا يعني تمتعها بالشخصية القانونية فانه يقيم نوعا من التعاون المفيد بين المنظمات الدولية الحكومية التي تجسد مصالح الدول وبين المنظمات غير الحكومية التي تجسد

---

(١) Ibid, P. 106.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٩٥.

مصالح ومثاليات محددة. ويرتكز هذا التعاون على دائرة من الاتصالات والمعلومات ويؤدي الى اسهام خصب في العادة من جانب المنظمات غير الحكومية في اعمال المنظمات الحكومية، ويتخذ هذا الاسهام شكل المشاركة في مناقشة المسائل المطروحة داخل المنظمة أو القيام بمهام ميدانية محددة في اطار المهام الميدانية للمنظمة الحكومية. وهكذا تتعاون المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية في تحويل وتطبيق برامج التنمية التي تقوم بها المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية. [١] وفي فترة ما بعد الحرب الباردة اخذت المنظمات غير الحكومية تلعب دورا اكبر في مجال الاغاثة الانسانية وذلك في بعض الازمات داخل الدولة والتي لها طابع انساني.

ثانيا: الشركات المتعددة الجنسيات

يطلق تعبير "متعدد الجنسيات" على الشركات الضخمة التي تشكل شركات فرعية في عدد من البلدان الصناعية وتسوق منتوجاتها. وتعمل الشركات الفرعية ضمن بلد خارجي ولكنها تحافظ على روابطها مع الشركة الام في الوطن" [٢]. وبالنظر لكون السوق الداخلي في البلد الذي ولدت فيه الشركة الام ضيقا فانها تسعى لعبور الحدود الى بلدان اخرى [٣]. فيمتد نشاطها الى خارج حدود بلدها الاصلي الذي تنشأ منه وتتخذ لها مقرا رسميا فيه. ويكون لها من النفوذ الذي تمارسه ويترتب على ذلك ان تنبثق من هذه الشركة الام شركات تحاول البحث عن الهيمنة الاجنبية وتعمل الدولة الام على تشجيع وتوسيع شركاتها فيما وراء الحدود ذلك لعدة اسباب [٤]:

١- ضمان الامدادات من الموارد التي هي ضرورية بالنسبة للامن القومي مثل النفط واليورانيوم.

٢- اسباب سياسية تتمثل في العمل على دعم النفوذ الوطني في دولة ما.

٣- اسباب اقتصادية تتمثل في العمل على زيادة الدخل القومي اعتمادا على مكاسب خارجية.

---

(١) المصدر السابق٥، ص ٣٩٧.

(٢) كانتور روبرت "السياسة الدولية المعاصرة" ترجمة د. احمد ظاهر، مركز الكتب الاردني، عمان، ١٩٨٩، ص ١٨٣.

(٣) Martin Moarie - Pierre, Op.cit., P. 54.

(٤) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٦.

وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالخصائص الاتية [١] :

١- انها مؤسسات خاصة تعبر عن الطابع غير الحكومي لهؤلاء اللاعبين.

٢- هدفها الاساسي هو تحقيق الربح اذ انها تقع في اطار الانتاج الرأسمالي.

٣- انها تعمل بواسطة عدد كبير من الشركات ذات شخصية قانونية مستقلة او كما ذكرنا آنفا بواسطة شركات فرعية وهذا يبين الصيغة التعددية لعمل هذه الشركات.

٤- انها تتواجد في عدة دول فهي تعبر الحدود وتخرج نحو المسرح الدولي.

٥- انها تمتلك مركز تنظيم وقرار وهي تعكس في هذا الاطار جانب الوحدة في اتخاذ القرار.

ومن هذه الشركات التي ظهرت في البداية شركة نستلة في سويسرا وشركة فيليبس في هولندا، ولكن سرعان ما اخذت الشركات الامريكية تحذو حذوها وتخرج عبر الحدود من اجل التخلص من التشريعات الوطنية المضادة للاحتكارات. ومن ابرز الشركات المتعددة الجنسية هي شركات النفط. اذ ان الشركات المتعددة الجنسية تعبر عن قيام كارتل او تحالف عام بين المنتجين العاملين في حقل معين، منها حقل النفط. وقد تأسس الاحتكار النفطي في عام ١٩٢٩ مثل شركة شل وشركة ستاندرد أويل. وفي هذه الحالة فان جنسية المجموعات التي يتشكل منها الاحتكار تبقى كما هي وتتمتع كل منها باستقلالية ذاتية في العمل. ولكن يبقى اعضاء الاحتكار في حالة تضامن تام عندما يتعلق الامر بالتفاوض مع البلدان المنتجة او بتحديد سعر البيع للمستهلكين [٢] ويمكن معرفة كبر حجم الشركات في مجالات ثلاث [٣] :

١- ضخامة حجم مبيعاتها ففي عام ١٩٨٠ حققت شركة اكسون مبيعات تقدر بـ(١٠٣) مليار دولار زيادة عن عام ١٩٧٩ بنسبة تقدر بـ (٣٠%).

٢- انها تستخدم عددا كبيرا من العاملين فشركة جنرال موتورز الامريكية استخدمت ما يقارب من (٨٠٠ الف) شخص بينما استخدمت شركتا فورد وفيلبس حوالي (٤٠٠ الف) شخص لكل واحدة منهما.

---

(١) Martin Marie - Pierre, Op.cit., P. 54.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٦.

(٣) Martin Marie - Pierre, Op.cit., P. 55.

٣- الحجم الكبير لانتشارها في العالم فشركة IBM لها فروع في اكثر من (٨٠) بلدا وشركة موبيل في (٦٢) بلدا وشركة ITT في (٤٠) بلدا.

وتركز هذه الشركات نشاطاتها في بعض القطاعات المحددة مثل النفط (الشركات السبعة الرئيسة) السيارات، خدمات التأمين، المالية والسياحة، ولها استراتيجية مالية واقتصادية ونقدية مستقلة على العكس من الشركات الوطنية التي ترتبط بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. انها تتعامل مع العالم بوصفه سوقا موحدة لمنتجين ومستهلكين. وهذا ما يطرح مشاكل للاعبين الرئيسيين في العلاقات الدولية الا وهم الدول. (١)

ان الصلات بين الشركات المتعددة الجنسيات وبين الدول تطرح من خلال العلاقة الموجودة بين الدولة الام والدولة المستقبلة. فعلى مستوى الدولة الام فان السلطات الحكومية تستطيع تشجيع او ايقاف اقامة فروع لشركاتها الرئيسة في الخارج باتخاذ جملة من الاجراءات. وغالبا ما تتوافق المصالح العامة والخاصة لان القوة الاقتصادية لدولة ما في الخارج تعزز قوتها السياسية. والملكية الفردية لوسائل الانتاج تنشط التوسع لما وراء حدود الشركات الوطنية. فالرأسمالية تقتضي المنافسة وتحرير التبادلات وقوانين السوق على كافة المستويات. وعلى مستوى الدولة المستقبلة فان موقف السلطات الوطنية، لا سيما اذا كان هناك دولة من دول الجنوب سيكون موقفا صعبا لان فتح الحدود الوطنية بشكل واسع امام الشركات المتعددة الجنسيات يعني التعرض لمسألة حساسة جدا الا وهي مسألة الاستقلال السياسي، ولكنه يعني من ناحية ثانية تشجيع التنمية الاقتصادية. وان غلق الابواب امام الشركات المتعددة الجنسيات يعني التعرض لمخاطر معاكسة الا ان الحل الامثل يتمثل في السيطرة على نشاطات هذه الشركات، اذ بوسع الدولة المستقبلة أصدار تعليمات الاستثمار والعمل على مراقبة نشاطاتها من اجل الحد من مساوئها وتستطيع ان تتخذ بعض الاجراءات المالية مثل، فرض الضرائب، منعها من تصدير الارباح واجبارها على اعادة الاستثمار في البلد المستقبل. ويأتي التأميم أخر اجراء تتخذه الدولة المستقبلة لمعاقبة الشركات التي لا تحترم المتطلبات الاقتصادية الوطنية. وهناك صيغة اخرى للتعامل بين الاثنين تقوم على التشاور والتوفيق مثل عقد اتفاقات بين الدولة الام والدولة المستقبلة وتنسيق السياسات الوطنية ووضع قوانين ضريبية وانشاء هيئات قضائية دولية خاصة. (٢)

---

(١) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 à nos Jours" Op.cit., PP. 106-108.

(٢) Ibid , P. 109.

ثالثا: حركات التحرر الوطني

يقصد بها جماعات من الاشخاص منظمة بشكل معين تشن كفاحا مسلحا من اجل تأسيس دولة مستقلة والتي يجب ان يكون شعبها الذي تمثله ذا سيادة [١]. وفي هذه الحالة تتوفر مقومات للدولة ولكنها غير كاملة عند وقت المطالبة بالاستقلال اما بسبب عدم حيازة الشعب على اقليم يطالب به او لان غالبية السكان القاطنين فوق الاقليم محرمون، بدون حق، من ممارسة السلطة العليا فيه. وليس من الضروري ان تحوز حركات التحرر الوطني على سلطة فعالة على كافة ارجاء الاقليم الذي تطالب به. فخلال الحرب الانفصالية في بيافرا بنجيريا (١٩٦٧-١٩٧٠) سيطر الانفصاليون على جزء كبير من ارض الاقليم الذي يطالبون به، ومع ذلك لم يعدوا من قبيل حركات التحرر الوطني، وعلى العكس، فان منظمة التحرر الفلسطينية لم تمتلك السيطرة على أي جزء من ارض فلسطين التي تطالب بها (قبل اتفاقات السلام) ومع ذلك عدت بمثابة حركة تحرر وطني. اذن المهم في الامر ليس هو الاقليم وانما الحصول على الاعتراف. [٢]

وعليه، ومن اجل ولوج حركات التحرر الوطني المسرح الدولي، لا سيما ميدان الامم المتحدة، ينبغي عليها ان تحوز في البداية على الاعتراف من قبل المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية. وفي عام ١٩٧٣ تم الاعتراف بثلاثة عشر حركة تحرر وطني، وعلى هذا الاساس شاركت عدة حركات تحرر وطني في مؤتمر قمة الجزائر الرابع لعدم الانحياز المنعقد للفترة (٥-٨ ايلول ١٩٧٣) [٣].

وقد اكدت الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٧٢ بان حركات التحرر الوطني في انغولا وغينيا بيساو والرأس الأخضر وموزمبيق تعتبر الممثلة للتطلعات الحقيقية لشعوب هذه الاقاليم. وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٣ صدر قرار عن الجمعية العامة دعت فيه قادة هذه الحركات التحررية في المستعمرات الافريقية للمشاركة بصفة مراقب في النقاشات المتعلقة بشؤون بلدانها. واعلن المؤتمر الثالث للامم المتحدة حول قانون البحار المنعقد في ١٢ تموز ١٩٧٤ بان "حركات التحرر

---

(١) Wartin Martin- Pierre, Op.cit., P. 57.

(٢) Ibid, P. 57.

(٣) Jeuve Edmond "Relations Internationales du Tiers-Monde" ed Berger-Levrault, Paris, 1977, P. 148.

الوطني المعترف بها في مناطقها الاقليمية من قبل منظمة الوحدة الافريقية او من قبل جامعة الدول العربية يمكن ان تعين ممثلين لها يشاركون بصفة مراقبين. (١)

وفي ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٤ اعترفت الجمعية العامة للامم المتحدة بمنح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب دائم في جلساتها. ومن ذلك الوقت اصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تمتلك بعثة دائمة لها في الامم المتحدة. وان هذا الموقف يشير بانه من اللحظة التي تحظى بها حركة تحرر وطني باعتراف واسع فانها لن تعد عند ذاك بمثابة جماعة من الافراد فقط ولكن بمثابة نواة دولة في المستقبل، وغالبا ما يطلب من قادتها تقلد مهام قيادة الدولة عند تأسيسها. (٢)

وقامت منظمة الوحدة الافريقية بتقديم دعم ليس له مثيل لحركات التحرر الوطني التي تعترف بها بالرغم من الانقسامات التي تعاني منها المنظمة. وعلى الرغم من تاكيد المنظمة على إن أحد اهدافها هو تحرير افريقيا الا ان قادتها سعوا الى تقييد عمل هذه الحركات التحررية واحكام الرقابة عليها. (٣)

لقد نشط دور حركات التحرر الوطني في السياسة الدولية مع تبلور مبدأ حق تقرير المصير الذي يعني جانبين:

الجانب الأول: يعني الرغبة في احترام الاستقلال اذا ما قصد منه تطبيقه على دولة.

الجانب الثاني: يعني وجود شعب يمتلك خصائصه الجغرافية والاثنية والدينية واللغوية.

ووجود مطالب سياسية اذا ما قصد منه تطبيقه على جماعة انسانية أي الاعتراف لهذه الجماعة بالاهلية لاختيار انتمائها السياسي بواسطة الارتباط بشكل معين بدولة والاعتراف بتغيير السيادة او تحقيق الاستقلال السياسي. (٤)

كما ان بروز حق تقرير المصير منذ نهاية الحرب العالمية الاولى على اثر اندحار دول عظمى وتكريسه في معاهدات فرساي وسان جرمان وعصبة الامم وبروزه بعد الحرب العالمية الثانية اثر اندحار دول المحور وتكريسه في ميثاق الامم المتحدة قد ساهم في تعزيز دور حركات التحرر الوطني في العلاقات الدولية.

---

(١) Jeuve Edmond "Ordre et desordre Internationals" Les cours de Droit, Paris, 1979. P.139.

(٢) Martin Marie-Pierre, Op.cit., P. 58.

(٣) Jeuve Edmond "Relations Internationales du Tiers Monde, Op.cit., P. 148.

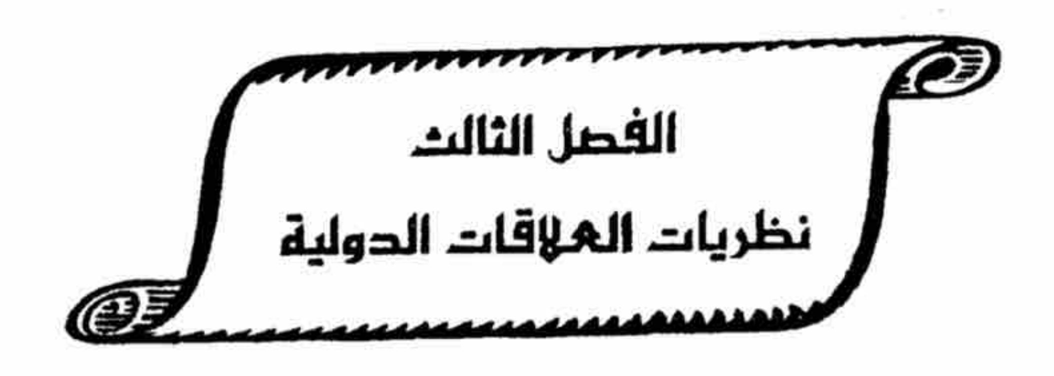
(٤) Jeuve Edmond "Order et desordre Internationals", Op.cit., P. 129.

ولكن الاهم من ذلك هو بروز حركة تصفية الاستعمار التي تحولت بوصفها احد المنطلقات الفكرية للدول النامية مما دفع الامم المتحدة الى اصدار قرارها المرقم (١٥١٤) في ١٤ كانون الاول ١٩٦٠ حول منح الاستقلال للاقاليم الخاضعة للاستعمار مما اعطى ذلك شرعية لحركات التحرر الوطني في المسرح الدولي.[١] ومع مرور الزمن صدرت الكثير من القرارات الدولية التي تساند هذا الحقل والادهى من هذا وذاك ان التوصل الى تعريف العدوان في عام ١٩٧٤ اعطى لهذا المبدأ مشروعية اكبر بعد ان اصبح واضحا بان هناك فاصلا بين عمل عدواني وعمل غير عدواني.[٢]



(١) Ibid, P. 133.

(٢) النعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١.



المبحث الأول

النظرية في العلاقات الدولية

يعرف كينيث والتز النظرية بـ "مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة" [(١)] ويعرفها دافيد إدواردز بـ "مجموعة من الافتراضات حول ظاهرة معينة، وفي حالتنا (أي العلاقات الدولية) المقصود بها وضع افتراضات حول الظاهرة السياسية الدولية مثل الحروب والازمات والاحلاف" [(٢)]. ويرى فليب بريار في نظرية العلاقات الدولية بـ "مجموعة متجانسة ومنهجية من الافتراضات هدفها توضيح مجال العلاقات الاجتماعية والتي نسميها بالدولية" [(٣)]. وهكذا فالنظرية تساعد على فهم الظاهرة السياسية الدولية [(٤)]، وهي موجهة اصلا لتفسير هذه العلاقات وهيكلها وتطورها، ولا سيما، تحديد العوامل الحاسمة التي تؤثر فيها، وحتى يمكن ان تساهم في تفسير التطور المستقبلي لهذه العلاقات، أو في الاقل، استخراج بعض الاتجاهات لهذا التطور. ومثل كل نظرية تنطوي نظرية العلاقات الدولية على خيار وضع معطيات وبناء موضوع ووضع الصيغ واعداد ودراسة النماذج ووضع برهنة النظرية. [(٥)]

---

(١) Waltz Keneth N. "Theory of International Politics" Addison-Wesley Pub Company, U.S.A., 1979, P. 2.

(٢) Edwards David V. "International Political Analysis" Holt, Rinehart and Winston Inc. U.S.A. 1969, P. 40.

(٣) Braillard Philippe "Theories des relations Internationales" Press Universitaires de France, Paris, 1977, P. 17.

(٤) Couloumbis Theodore and Wolfe James H. "Introduction to International Relations: Power and Justice" Prentice-Hall of India- Private Limited New Delhi, 1986.

(٥) Bailliard Philippe, Op.cit., P. 17.

ان ايجاد نظرية في العلاقات الدولية يتطلب ايضا بناء نموذج للاختيار وجمع المعلومات التي تستخدم، وعند ذلك يتم اخضاع الفرضية للاختبار حيث تكون النتيجة تعديل او اعادة تشكيل الفرضية [١] وفي الواقع، ان المفاهيم النظرية تخترع ولا تكتشف ويستخدم الاستقراء على مستوى الفرضيات والقوانين. ويرى والتز ان القوانين تختلف عن النظريات ومرد ذلك الى الاختلاف في التمييز بين الطريقة التي تكتشف بها القوانين والطريقة التي تبنى بواسطتها النظرية، والفرضيات ربما تستدل من النظرية، واذا ما تأكدت الفرضيات فانها تسمى قوانين[٢]. غير ان الحكم على نظرية معينة في علميتها يستند في قدرتها على التنبؤ. وعلى الرغم من امكانية وضع بعض القوانين العامة للسلوك البشري سواء على صعيد فردي او جماعي فانه من الصعب الزعم بالقدرة الكافية على التنبؤ. [٣]

ان بناء النظرية في العلاقات الدولية يمكن تحديده من خلال:

١- ادراك السياسة الدولية بوصفها دائرة - أو مجالاً محدداً.

٢- اكتشاف قانون او انتظام في اطارها.

٣- تطوير طريقة الانتظامية لملاحظة رصد التكرار في جوانب السلوك في بعض النماذج. ومن خلال ذلك يمكن العثور على سلوكيات ونتائج محددة تتشابه مع منهاج السياسة المقترح. [٤]

والنظرية في العلاقات الدولية يمكن كشفها من خلال:

١- انها تتضمن في الاقل، وضع الفرضيات والتي ربما تكون غير صحيحة.

٢- ان النظرية يجب ان تعمم في اطار ما تريد تفسيره. فنظرية توازن القوى على سبيل المثال تهدف الى تفسير نتائج افعال الدول، تحت ظروف معينة. وان هذه النتائج ربما لا تدل على دوافع اللاعبين او تنطوي على اهداف سياساتهم.

٣- ان النظرية بوصفها نظاماً - تفسيرياً لا تحسب اعتبار للخصوصيات. [٥]

---

(١) دورثي، جيمس وبالستغراف روبرت "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة الدكتور وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٥، ص ٣٥.

(٢) Waltz Keneth, Op.cit., P. 7.

(٣) دورثي جيمس وبالستغراف روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٤) Waltz Keneth, Op.cit., PP. 116-117.

(٥) Ibid. P. 118.

اركان النظرية

ان وجود نظرية في العلاقات الدولية يتطلب الاركان التالية:

أ- المعلومات: ان طبيعة المعلومات تميز السياسة الدولية عن غيرها من انواع السياسات بما يحدث بين دولتين او اكثر من الاتصالات الدبلوماسية والحرب والازمات وصنع السلام وعقد المعاهدات والتجارة والمساعدات والاحلاف وضبط التسلح وحفظ السلام وغيرها. وبما ان للدول اهداف ومصالح متصارعة ومختلفة فانها تسعى لاقتفاء مسالك وطرق متصارعة. وان مصدر البيانات في تحقيق هذه الاهداف هو صناع القرارات. ولهذا يركز الاهتمام على العوامل والاعتبارات التي تؤثر على صناع القرار لعمل قرار معين، وبالنتيجة فان الاهتمام بالمعلومات لا ينصب فقط على السياسة الخارجية وانما على السياسة الداخلية ايضا وخصائص قادتها ودوافعها الاقتصادية بالاضافة الى المحددات الاخرى للسياسة الوطنية. [1]

ب- الادوات: ينصب الاهتمام على تحليل الاهداف من اجل التقصي عن العوامل المؤثرة على الظاهرة السياسية، وكذلك العمل على فحص الظاهرة على عدة مستويات مثل مستوى الافراد ومستوى الجماعة. والعلاقات الدولية يمكن دراستها في اطار افعال الافراد مثل الرئيس التنفيذي لصنع القرارات، او الدبلوماسيين والجنود الذين ينجزون القرارات، او التفاعل بين الافراد في إطار الجماعة. وكذلك صناع القرار في اطار الحكومة، ومنفذي السياسات في اطار الحكومة، الدبلوماسيين في مؤتمر او تفاعل الجماعات (وخصوصاً الامم في المسرح الدولي او كما يسمى النظام الدولي) وان كل واحد من هذه المناهج للمستويات مفيدة لبعض الانواع من الدراسة. [2]

جـ- طرق البحث: ويتم ذلك بواسطة القيام بانجاز بعض العمليات عن طريق الاهتمام بشرح الظروف المؤدية الى شن الحرب، والظروف التي تسبق اندلاعها مثل (التوتر، التراجع الاقتصادي، عدم الاستقرار العسكري، الاضطرابات السياسية) فحينما نكتشف تطابق الظاهرة مع الاحداث السابقة المماثلة، فاننا نتلمس حدوث نفس الاطار الذي اثرت عليه الظاهرة، وبشكل عام سيكون بوسعنا التوصل الى خلاصة حول الاسباب بارتباط مثل هذه الحالة من العلاقات بمعرفتنا العامة حول عمل الاشياء. [3]

---

(١) Edwards David, Op.cit, P. 30.

(٢) Ibid, PP. 31-32.

(٣) Edwards David, Op.cit., P. 32-33.

د- الاهداف: ان هدف الدراسة هو التوصل الى بيانات عامة تفسر الاهداف السياسية الدولية. ان هذه البيانات العامة يمكن ان توضع ضمن عدة تصنيفات ومنها وضع افتراضات حول الظروف التي تقع خلال حدث معين (فاذا حشدت دولة قواتها على حدود دولة اخرى، فالحرب ستحدث او قد تحدث أو على العكس فان الحدث ربما تسبقه ظروف معينة وان الحرب ستحدث او ربما تحدث اذا كان هناك اضطراب سياسي او اقتصادي في الدولة) وحينما تجمع هذه، الافتراضات او توحد فان النظرية يمكن التوصل اليها (فالنظرية ستشرح بان الحروب تقع بسبب الظروف الاقتصادية في الدول المتحاربة. [١]

تصنيف النظرية في العلاقات الدولية

هناك منهجان في نظرية العلاقات الدولية يتنازعان الاهتمام:

أولهما: المنهج التقليدي: وهو من اكثر المناهج المتداولة المعروفة في دراسة العلاقات الدولية، ويعد من اول المناهج النظرية التي ظهرت لدراستها، وتميل الاتجاهات النظرية الحديثة حاليا الى الاقلال منه. ويقوم على رصد الوقائع والاحداث الدولية وتحليلها مثل المنهج التاريخي والقانوني والمدرسة الواقعية.

ثانيهما: المنهج العلمي: وهو المنهج الذي يقوم على استخدام البراهين المنطقية والرياضية والقيام باجراءات دقيقة تجريبية للتحقق [٢]. فهناك عدد من المعطيات التي يمكن معالجتها كمياً والبرهنة التي تعتمد على الارقام والحساب وتكون عادة اكثر صلابة ومتانة. وكان التيار السلوكي هو الذي وجه كل طاقاته نحو الدراسة الكمية للسلوك والتي اسفرت عن العديد من الابحاث التطبيقية. ومن اسباب ظهور هذا الاتجاه العلمي: تأثير التقاليد التجريبية في دراسات علم النفس وعلم النفس الاجتماعي، نفوذ الليبرالية الفردية، والريبة تجاه التفسيرات المؤسسة على استقلالية الوقائع الاجتماعية (دوركايم، ماكس فيبر) والرغبة الطبيعية في محاولة استغلال طاقات العقول الالكترونية والتي كانت في متناول ايدى الباحثين الامريكيين منذ فترة طويلة استغلالا كاملا. [٣]

وتصنف الجهود النظرية في العلاقات الدولية الى المستويات التالية [٤]:

---

(١) Ibid, P. 33.

(٢) Braillard Phillippe, Op.cit., P. 32-33.

(٣) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨-١٠٩.

(٤) Hofmann Stanley "Theories et Relations Internationales" dans Braillard Philippe. Theories des Relations Internationales" Op.cit., P. 29-30.

أ- طبقا لدرجة الاعداد: ان بعض الاعمال النظرية تعد قضايا منهجية لدراسة العلاقات الدولية. ومن اجل تحقيق ذلك بمستوى معين يتطلب الامر اعداد فرضيات لتوجيه البحوث، وبالتالي العمل على ايجاد قوانين تهدف الى شرح الظواهر والتي في الواقع تعد اجوبة لاسئلة او انها نص نهائي للفرضيات.

ب- طبقا للمدى: هناك نظرية جزئية ونظرية عامة. وان المبادىء والمزايا المتعلقة بها هي نفسها في ميدان علم الاجتماع وعلم السياسة. فنظريات السياسة الخارجية (صنع القرار) هي من النظريات الجزئية.

جـ- طبقا للهدف: يمكن تقسيم النظرية تبعا لذلك الى:

١- النظرية التجريبية الموجهة لدراسة الظواهر الواقعية.

٢- النظرية الفلسفية الموجهة لتحقيق دراسة مثالية او اعطاء احكام عن الواقع تحت اسم بعض القيم او وصف للواقع القائم على مفهوم اولوية طبيعة الانسان او مفهوم المؤسسات المتعددة.

٣- النظرية الموجهة نحو الفعل: أي دراسة الواقع والعمل على استيعاب النظرية من اجل فهم كيفية العمل بواسطة السلطة. ومن بين النظرية الجزئية وحتى العامة يمكن اجراء التقسيم الاتي (١) :

أ- طبقا للطريقة: وهناك الطريقة الاستنتاجية التي تسعى الى بناء نماذج مجردة من خلال عدد محدد من الطروحات واكتشاف بعض النماذج من قواعد السلوك العقلانية واستخراج الخطوط المهمة من ذلك.

ب- طبقا لطريقة التطبيق ويمكن تقسيم ذلك الى:

١- نظريات مفاهيمية: وهي النظريات التي تعمل على استخراج المفاهيم الاساسية التي تستخدم لفهم العلاقات بين الدول، بمعنى المواضيع التي تستخدمها النظريات لانواع اخرى من التعميم التي تسعى لتحديد قواعد وخصائص السلوك والانواع المختلفة للعلاقات التي تتبع من هذه القاعدة.

٢- نظريات العوامل الواقعية التي تفسر تطور الاحداث عبر المراحل التاريخية او عن طريق رصد سلوك اللاعبين.

---

(١) Ibid, P. 30.

ايجابيات النظرية في العلاقات الدولية

تحقق النظرية في العلاقات الدولية عدة وظائف مهمة وبالشكل الاتي [١]:

١- انها تساعد على تنظيم المعلومات ولذلك نستطيع ترتيبها في عملنا التالي من اجل أن تكون مفهومة. وبالخصوص انها ستمكننا من ادراك الانتظام واللاانتظام في المعلومات التي نسعى الى شرحها.

٢- انها تساعد على فهم الاحداث بتنظيمها سببيا، لذلك انها تهتم بتفسير حدوثها. وهكذا فهي تهيىء مجموعة من الاجوبة لبعض الاسئلة التي تقودنا الى التساؤل حول سبب قيام الحروب وتفكك الاطراف وغيرها.

٣- ان النظريات المتطورة تبسط المعلومات حول العالم وتفسرها عن طريق تعميم الحالات الفردية في تصنيفها العام. وهكذا فاذا استطاعت النظرية توضيح سبب اندلاع الحروب فسيكون بوسعنا التمكن من دراسة بعض الازمات والحروب الاقليمية، وعندئذ سيكون بمقدورنا تجنب الاضطراب حول سبب اندلاع الحروب.

٤- انها تعمل على زيادة وتطوير البحث العلمي، فحينما نطور النظرية حول الاحداث السياسية الدولية، فاننا سندرك العوامل الحاسمة ونتعرف على العوامل المعروفة او التي لم تفهم بشكل تام. ان النظرية ستوفر اطارا تمكننا من ان نضع فيه المعلومات ضمن اطار من علاقات السببية.

٥- ان النظرية تعمل على عرض مواضيعها بشكل منظم والتي هي مفيدة في نفس الوقت للحقول الاخرى من المعرفة. وهكذا فان دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية او التاريخ الدبلوماسي يمكن أن يحقق عدة فوائد من الفرضيات السياسية الدولية والنظريات التي تجمعها. بالاضافة الى ذلك، وبسبب ان النظرية تقوم اصلا على التعميم اكثر من التخصيص فان دراسة العلاقات السياسية الدولية توفر لنا افتراضات مفيدة حول العمليات وبشكل يؤدي الى ايجاد نظرية عامة في السياسة.

٦- ان النظرية يمكن ان تعبر عن فائدتها في تطبيقات رئيسة متعددة اذ انها تساعد على التنبؤ، فهي تبين لنا كيف تتطور السياسة الدولية وما هي النتائج التي تتمخض عنها؟ وبشكل عام، ان القدرة على التنبؤ المقنع يتطلب ايجاد نظرية شاملة مؤكدة لنوع غير متوفر حاليا. ولكن مع ذلك، فان النظريات الجزئية يمكن ان توفر لنا قدرا من التهكن ذا فائدة.

---

(١) Edwards David "International Political Analysis" Op.cit., P. 41-42.

سلبيات النظرية في العلاقات الدولية

١- هناك صعوبة رئيسة امام بناء النظرية في العلاقات الدولية تتعلق بمسألة تحديد المصطلحات. ففي العلوم الطبيعية يمكن ان يتفق عالمان من بلدين مختلفين حول شرعية بعض الصيغ، في حين يواجه طلاب العلاقات الدولية جهودا مضنية في تعريف بعض المفاهيم الاساسية مثل: الديمقراطية، العدالة، التنمية السياسية، وحتى القوة. وهناك اختلافات كثيرة حول بعض المفاهيم في السياسة الدولية. ان العلاقات الدولية هي موضوع للتقصي تطور بشكل كبير في البيئة الامريكية وبالنتيجة انه يلبي بشكل اكبر احتياجات المجتمع الامريكي، من احتياجات المجتمع الدولي.[١]

٢- هناك تقييد مهم في عملية الحصول على المعلومات تتعلق بكفاية النماذج المستخدمة في بناء الفرضية. فطلاب العلوم الطبيعية عادة ما يعملون على تطوير ظاهرة علمية في المختبر، في حين لا يتمتع منظرو العلاقات الدولية بهذه الميزة فالنخب القيادية للقوى المتصارعة قد تستجيب وقد لا تستجيب بنفس الاسلوب عند مقارنة مواقف الازمات خلال مدة معينة من الزمن، فلم يكن من المؤكد التنبؤ فيما اذا كان تهديد خروشوف في عام ١٩٥٨ في ان تتحول برلين الغربية الى مدينة حرة خلال ستة اشهر ذا مصداقية ام لا. فلا يمكن التأكيد من ان عامل الشخصية يمثل دراسة تجريبية.[٢]

٣- ان عدم استقرار الظاهرة السياسية في العالم يدفع الباحث الى مواجهة مشكلة هامة تتمثل في عدم قدرته على اخضاع هذه الظاهرة الى الطريقة التجريبية[٣]. واذا كانت الظاهرة في العلوم الطبيعية تتغير احيانا فكيف الحال بالنسبة للعلوم الاجتماعية ومنها العلاقات الدولية التي تتميز بصفة التغيير المستمر.[٤]

٤- ان المنظرين في العلاقات الدولية، كما في العلوم الاجتماعية الاخرى لا يعملون في التجريد. ان مواضيع المناهج النظرية تتوفر من خلال الثقافة والولاء الوطني والانتماء السياسي والتجربة الثقافية والعائلة والاصدقاء. كل هذه الافاق تخلق ضغوطا على الباحث، اذ ان بعضها يقوى الاطار

---

(١) Couloumbis Theodore and Wolfe James, Op.cit., P. 35-36.

(٢) Ibid, P. 36.

(٣) دورثي وبالتسغراف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٤) Edwards David, Op.cit., P. 28.

النظري في حين يضعف البعض الاخر ويعمل للتأثير على مخرجات التقصي النظري.[1]

٥- يرى البعض بان النظريات في السياسة الدولية، وفي ميدان العلوم الاجتماعية عموما تتميز بالضعف، وهذا الضعف يخلق قدرا من اللاتأكدية في المعنى النظري. وفي السياسة الدولية كون النظريات ضعيفة فان النقاش والطروحات حول مواضيع عدة (مثل ضيق الاعتمادية الدولية وترتيب معين للقوة ومزايا القوة) قد جعل من الصعب التطرق الى امور متنوعة بينما يستخدم المعنيون نفس المصطلح فالاستخدام الفني للمصطلحات ضعيف. وقد وجد البعض بان الحل يتمثل في تحويل المصطلحات الى معنى عملي مما يعني الحاجة الى جهود اكبر من قبل الباحثين.[2]

المبحث الثاني

المنهج التاريخي

Historical Approach

يعد المنهج التاريخي من اقدم المناهج لدراسة العلاقات الدولية. وهو من المناهج التقليدية ويهدف الى البحث وتقديم الحقائق المتعلقة بتطور المجتمعات في العلاقات الدولية في زمن محدد. والغرض منه هو اعادة بناء الماضي على اساس دراسة الاحداث الوثائقية من اجل تفسير تطور الاحداث في المجتمعات. وينظر المؤرخ الى الحاضر كنتيجة للماضي وينظر الى المستقبل من خلال القوانين التاريخية التي تسيطر على كل الظواهر والتغيرات الاجتماعية. وقد درست قوانين الحتمية التاريخية عند بعض المؤرخين والتي تعين المؤرخ لفهم ماذا يجب ان يحدث وليس ماذا يحدث[3]. لقد تحدث ارنولد توينبي عن قضية التحدى والاستجابة ويعتقد بان الحضارات ولدت في بيئات قاسية حيث خلق هذا الوضع شعورا بالتحدى عند الانسان، والحضارة عنده لا تنمو الا نتيجة مواجهة المجتمع لسلسلة

---

(١) Ibid, P. 34.

(٢) Waltz Kenneth, Op.cit., P. 11.

(٣) Toma Peter A. "Introductory eassay: What is the Sustance of Contemporary International Relations and how can the main factors and varicbles Responsible for International Phenomena be identified and understood? In Peter Toma and others in "Basic issues in Internationals relations in second edition, Allyn and Bacon. Inc. Boston, 1974, P.7.

من التحديات والتي تخلق حيوية لدى هذا المجتمع ليواجه من جديد تحديا آخر [١].
وكذلك نظر كارل ماركس الى المادية التاريخية بوصفها قانونا حتميا في تطور المجتمعات حسب مرحلة تطورها الاقتصادي – الاجتماعي وتطور مستوى الانتاج الذي وصلت اليه. كما نهل هنرى كيسنجر من دراسة السياسة الاوروبية في القرن التاسع عشر كمدخل لفهم اوروبا في الحاضر ومن خلال اقامة نظام اوروبي مستقر نهل كيسنجر من اللعبة الدولية [٢] وفي الواقع ان اعداد السياسة الخارجية يتعوض الى تبعية مصادر متعددة. فرجل الدولة يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار الجغرافية والاقتصاد، ولا سيما التاريخ، فمذكرات الدول هي برهان على حقيقة سياساتهم. وكلما درست التجارب كلما زاد التعمق حول تفسير الحاضر وفق تجارب الماضي التي تواجه دولة معينة. وقد يحدث ان تكون هناك تجربة مؤثرة بان يكون الشعب اسير ماضيه. [٣]

ان فلاسفة التاريخ يذكرون بان السياسات العالمية تمثل نقطة تقاطع للسياسات الخارجية المختلفة، وان هذه السياسات تعتمد على القدرة في التأثير على الدول المنتمية الى نفس الحضارة. وان دور فلاسفة التاريخ هو مهم بسبب الطرق التي يتبعونها بمقارنة الثقافات والحضارات كما كانت تحمل دروسا في العلاقات الدولية. وانهم يمتلكون طريقة لازالة الشك بوضع افتراضات واضحة وحتى مركزية حول الانسان والمجتمع والتاريخ. [٤]

لقد تأثرت الشؤون الخارجية بالروابط والصراعات بين الدول في الماضي، فضلا عن ان مبادىء العلاقات بين الدول قد ترسخت عبر الممارسات الطويلة. والتاريخ الدبلوماسي زاخر بشكل خاص باظهار كيف يتمكن رجال الدولة من تحقيق النجاح والفشل في الماضي وماذا وجدوا من فوائد او من اخطار. وان واحدا من القيم الاساسية للمنهج التاريخي تقع في عرضه للتغييرات التي طرأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي البداية فقد اقتصرت الممارسات الدبلوماسية رسميا على دائرة محددة من العلاقات والتي انجزها عدد من الممارسين الدبلوماسيين في اطار تحرك دولي تسيطر عليه عدد من الدول الكبرى. [٥]

---

(١) دروثي جيمس وبالستغراف روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣-٤٤.

(٢) Zorgbibe Charles, Op.cit., P. 27.

(٣) Ibid, P. 28.

(٤) Hoffmann Stanley "Contemporary Theory in International Relations, Op.cit., P. 38.

(٥) Padelford N and Lincolin G "The Dynamics of International Politics" Op.cit., P.30.

ان التاريخ الدبلوماسي يمكن ان يستخدم كمركبة مفيدة لدراسة تطور العلاقات الدولية. كما انه وسيلة مساعدة لتتبع او للكشف عن السياسات المختلفة والبرامج والردود في سياقها التاريخي. وان المنهج التاريخي يمكن ان يساعد على توفير اسس فعالة لفحص المدى الذي تتوافق فيه ممارسات الدول مع القواعد والاهداف المعلنة بوصفها اساسا للسياسة. والتاريخ يساعد على كشف الكيفية التي تم التوصل بها الى القرارات بالاستفادة من الرأي العام وجماعات المصالح. والتاريخ هو افضل مختبر لفحص وامتحان العلاقات وبيان السبب والنتيجة في السياسات العالمية. وان نتائج السياسات المعنية والافعال يمكن التوصل اليها اذا ما تذكرنا بان كل موقف دولي هو فريد وان التاريخ لا يعيد نفسه.[١]

ويعد ريمون ارون المؤرخ الشخصية الهامة الذي لا ينفصل عن اللاعبين، ويعده نتيجة لذلك المحكم على الاحداث. فالقواعد بالنسبة لارون مثبتة في النصوص وان قرار المحكم هو الحكم.[٢]

والمؤرخ يعترف بان منهجه لدراسة المشاكل والقضايا والاحداث التي يختارها والتي تبدو له مفيده يتأثر بالاطار الاجتماعي الذي طور نفسه ضمنه، كما يسعى للكشف عن الحاضر في اطار مصالحه، وفي سعيه للبحث عن الدروس هو التوصل الى احكام عامة، ولكن بعض المعنيين في العلاقات الدولية يؤكدون بان السلوك الانساني هو الى درجة كبيرة، فردى غير عقلاني وغير ثابت كانما هو غير قابل للتكهن وان الدعوة الى وضع قوانين هي طبقا لذلك فكرة مظللة. وفي اطار تحقيق هذا الاتجاه فالتاريخ لا يعيد نفسه بالتفصيل ولكن يعيد نفسه في المجال العام. وان المهمة في هذا الصدد تتمثل في تحديد المتغيرات المتكررة. ويبقى من غير المحتمل ان الرد الفردى لموقف معين امر ممكن التكهن به. ولكن من النادر بان النتائج المختلفة للفعل او الناتج النهائي لمجموعة من الافعال يمكن ان تصبح قابلة للتكهن بدرجة كافية من الاحتمالية[٣].

وينهل تاريخ العلاقات الدولية مصادرة من المصادر الآتية[٤] :

---

(١) Ibid, P. 30-31.

(٢) Aron Raymond "Paix et guerre entre les Nations" Calman-Levy, Paris, 1962, P. 22.

(٣) Reynolds P.A. Op.cit., P. 7-8.

(٤) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر مبق ذكره، ص ١٠٦-١٠٨.

١- الوثائق الرسمية مثل المعاهدات والتصريحات والبيانات والخطب والمؤتمرات الصحفية والمناقشات البرلمانية. ويمكن التحقق بسهولة من صحة هذه الوثائق لكن يصعب بالطبع التحقق من مدلولها ومضامينها.

٢- التقارير التي يعدها الخبراء لحساب او تحت اشراف الحكومات او المنظمات الدولية المختصة ويمكن ان تعتبر هذه التقارير بمثابة اعمال تمهيدية من شأنها التأثير على سلوك القادة. وكذلك عقد المؤتمرات ومذكرات الشخصيات التي مارست دورا هاما في المسائل الدولية مثل مذكرات الجنرال ديغول وكيسنجر والتي تزودنا بمعلومات غنية عن الكثير من خفايا السياسة الدولية.

٣- المعلومات التي تبثها وسائل الاعلام ووكالات الانباء للصحافة والراديو والتلفزيون. ويعد هذا المصدر الوسيلة الاساسية للحصول على معلومات عن الاوضاع الجارية.

٤- الشهادات الشفوية لاستكمال المصادر المكتوبة.

الانتقادات على المنهج التاريخي

أولا: لا يوجد حكم مطلق في التاريخ يقول كل شيء في العلاقات الدولية كما يرى ريمون ارون، والسرد المجرد للاحداث التاريخية لا يعلمنا شيئا ما لم ينهل المؤرخ من بعض حقول المعرفة الاخرى، كالاجتماع والجغرافية وعلم النفس. ان الاستفادة من الحقول الاخرى للمعرفة قد اتسعت ولم يعد المنهج التاريخي يزودنا بالنتيجة النهائية بشكل يفوق ما تزودنا به علوم المعرفة المتطورة في العصر الحديث. [١]

ثانيا: ان قدرة المنهج التاريخي على التنبؤ في العلاقات الدولية هي مسألة صعبة، اذ ان فائدة المنهج التاريخي كطريقة للتكهن يرتبط بالقناعة بان تطابق تجربة الماضي مع اتجاهات المستقبل يتعلق بمستوى ونسبة التغيير خلال الزمن فاذا كان السلوك حول قضية معينة هو نوعا ما مستقر فانه يمكن قياس النماذج خلال زمن معين فعندئذ يمكن تحليل السلوك السابق كاساس لتحليل السلوك المستقبلي. ولكن في فترات التغييرات السريعة والجذرية فقدت التجارب التاريخية القدرة على التكهن. ويصبح عندئذ تطبيق المنهج التاريخي غير فعال في العلاقات الدولية. [٢]

---

(١) Toma Peter A. "Introductory essay" Op.cit.,, P. 7.

(٢) Ibid , P. 7.

ثالثا: ان التاريخ كاي حقل اكاديمي منفرد لا يمكن أن يخبر رجال الدولة بوضوح كيف بامكانهم العمل والرد تحت ظروف جديدة مع لاعبين اخرين منهم. والتاريخ لا يمكن ان يعلم صناع القرار ماذا يتوجب عليهم ان يقرروا في أي زمن معين. انه يمكن ان يقترح السبيل المباشر وذلك بالتركيز على احداث الماضي والاتجاهات والمصالح القائمة. فعملية صنع القرار السياسي الخارجي لا يمكن ان تنجز في اطار التاريخ. وانما في الاطار الذي تستخدم فيه العناصر. والتاريخ على الرغم من كونه مفيدا الا انه منهج غير كاف للدراسة لوحده، اذ ان طالب السياسة بحاجة الى معرفة اكثر حول فن صنع القرار. (١)

رابعا: ان الجدل هو من السعة من اجل المسك بكل العوامل الرئيسة في الشؤون العالمية وحساب القوى الرئيسة المؤثرة في فترة محددة وعليه فمن غير الممكن الاعتماد على عامل واحد الا وهو التاريخ في تحليل العلاقات الدولية كما ذكر توينبي بشأن الحضارة وماركس بشأن تأثير المادية التاريخية على حركة تطور المجتمعات. (٢)

خامسا: ينكر المنهج التاريخي امكانية وجود علاقة السببية او التحليل السببي او الفهم النظامي في الوقت الذي اخذت فيه مناهج جديدة تؤكد على هذه المؤثرات في التحليل ولا سيما ما تؤكد عليه الاتجاهات الحديثة في تحليل العلاقات الدولية. (٣)

سادسا: من الصعب استنتاج قوانين من التاريخ وان عملية استخراج قوانين من التاريخ والعمل على ايجاد غاية في التاريخ نفسه اكثر من الطبيعة الاخلاقية للانسان سيضع المؤرخ في الطريق المسدود وعدم الثبات في جميع نماذج قواعد لتقييم القوانين المقتبسة تجريبيا. ومنذ ان يرى فلاسفة التاريخ في التاريخ كشفا لاكثر من مجرد تكرار الانموذج الاساس فان العالم قد تم التعامل معه ليس على اساس حقل وانما على اساس خطة والذي تعمل فيه بعض القوى نحو غاية معينة. ان وحدات التحليل المستخدمة من قبل الفلاسفة هي مجموعة كبيرة: مثل الطبقات، الشعوب، الحضارات والثقافات، وفي

---

(١) Padelford N and Lincolin G. "The Dynamics of International Politics" Op.cit., P.31.

(٢) Hoffmann Stanley "Contemporary Theory in International Relations" Op.cit., P.38.

(٣) Ibid, P. 39.

بعض الاحيان فان مثل هذه الوحدات مفيدة لنا ومع ذلك فانــــها لا يمكــن ان تكون ادوات تحليلية فقط طالما كان علينا ان نتعامل مع تلك الادوات. (١)

سابعا: وبشأن مصادر التاريخ ترد بعض الانتقادات (٢) :

أ- ان معظم الوثائق المحفوظة داخل الارشيفات تبقى محاطة بالسرية لمدة ثلاثيـــن عاما. وفي غياب الوثائق الاساسية فان الباحث يجد نفسه مضطرا الى الاكتفــاء بما يمكن ان يحصل عليه من مادة.

ب- ان الوثائق الرسمية بحاجة احيانا الى ترجمة وقد تؤدى الى تفسيرات متباينــة لا يمكن التغلب عليها مثلما ظهر بالنسبة لقرار مجلس الامن الشهير (٢٤٢) لعــام ١٩٦٧ بين الترجمتين الفرنسية والانكليزية حول الانســحاب مــن الاراضــي العربية المحتلة.

جـ- في حالات كثيرة هناك تناقض بين التصريحات الرسمية للدول وبين الســلوك الواقعي لها، واحيانا تقوم الدول على الســير ضمــن خطــى لا تتفــق مــع تصريحاتها الرسمية.

د- ان المذكرات وذكريات الشخصية التي مارست ادوارا هامة في السياسة الدوليــة تزودنا في الواقع بمعلومات عن شخصية مؤلفيها والظروف التي صنعوا فيــها قراراتهم اكثر مما تزودنا عن الحقيقة لان هؤلاء اللاعبين الكبار لا يمكــن ان يبتعدوا عن الادوار التي لعبوها.

هـ- صحيح ان وسائل الاعلام تزودنا بالكثير من المعلومات الهامة عن تطــورات الاحداث الدولية الا ان حرية التعبير لا زالت غير ممكنة في عدد كبــير مــن الدول التي تسيطر فيها الحكومات على الوسائل السمعية والبصرية وتســتخدمها كادوات للدعاية.

---

(١) Ibid, P. 39.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، ص ١٠٦-١٠٨.

المبحث الثالث

المنهج الاخلاقي - المثالي

Moral - Idialist Approach

يلعب هذا المنهج في ايجاد قناعة راسخة عند الشعوب بدور الاخلاق في بناء العلاقات الدولية. اذ يوجد هناك اعتقاد واسع بان غياب القواعد الاخلاقية المشتركة بين الشعوب هو المسؤول بشكل كبير عن اندلاع النزاعات والعنف الذي يجرى بين الدول. ولهذا فان التأكيد على استخدام السلوك التعاوني والاكثار من الحلول السلمية للنزاعات الدولية يمكن ان يضمن وذلك حينما تتفق الدول على قواعد اخلاقية عامة. وان هذه القواعد الاخلاقية تعين على ايجاد اهلية العمل في العلاقات الدولية. وان استخدام القوة طبقا لهذا المنهج هو عمل مدان اخلاقيا، وان ضمان السلام يقام على اساس القيم الاخلاقية، كما ان انضمام الشعوب الى هذه القواعد غالبا ما يأتي على اساس الاتفاق والقناعة بدور هذه القواعد في اقامة ارضية للسلام العالمي. فضلا عن ان قبول هذه القواعد سيجعل من الصعب لكل طرف في النزاع ان يرتبط بعمل شرير ضد الاخر.[1]

ويرى دعاة هذه النظرية بانه في الوقت الذي تتوجه في الضرورات الاخلاقية وتخاطب سلوك الافراد في الاساس ولكنها تمس حياة المجتمع ايضا، بما في ذلك جوانبه الدولية في الاقل من خلال تأثيرها على عملية ضبط سلوك كل فرد على حده[2]. انها تبدأ بالاعتقاد بان الطبيعة الانسانية تقوم على الاحسان والمساواة بين الناس والدول بوصفهم لاعبين في السياسة الدولية. انها تدعى بان الدول هي امتداد للانسان وتسعى وتبحث من اجل تحقيق الانسان المثالي، انها تركز على الناس اكثر من الدول وان اهتمامها الرئيس ينصب على ان التشابه بين اللاعبين الدوليين (الافراد والدول) هو من اجل تعزيز المثاليات الانسانية. وبقدر ما يرفض المثاليون القوة في العلاقات الدولية فان بعضهم يرى بانه يمكن تبريرها اذا كانت

---

(١) Levi, Werner "The Relative Irrelevance of Moral Norms in International Politics" in James Rosenau "International Politics and Foreign Policy" The Press" NewYork, 1969, P. 191.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

تخدم الافكار المثالية مثل تحقيق الحرية والعمل على انهاء الحروب او ايـــة قـــاعدة مثالية يرون انها مفيدة. (١)

وتعد الاديان مصدرا للعديد من المبادىء في هذا الميدان غير ان الاخـــلاق ليست حكرا على الاديان. فالاسس الاخلاقية تضرب بجذورها في فلسفات عديدة بل وببساطة شديدة، في عبادة العقل. والواقع ان السلطات الدينية والدنيوية لـــم تنقطـــع طوال التاريخ عن تحذير القائمين على السلطة من عواقب اساءة اســـتخدامها عنـــد مباشرتهم لها. فقد بذلت الكنيسة الكاثوليكية جهودا ضخمة منذ القـــرون الوســـطى للتقليل من اللجوء الى القوة المسلحة او في الاقل للحد من اثارها. فنظرية الحـــرب العادلة التي تناقلها القدماء وقننها توماس الاكويني في القرن التاسع عشر اخضعـــت شرعية استخدام القوة الى شروط ثلاثة: عدالة الاساس القانوني، عدالـــة القضيـــة، سلامة القصد. وقد شارك الفلاسفة ورجال الكنيسة في ادانة الحرب، ونقد الاستعمار والنضال من اجل الغاء الرق والعبودية والمطالبة من اجل توزيـــع اكـــثر عدالـــة للثروة. (٢)

ويؤكد المثاليون بان هناك قوانين تلزم الدول الاعضاء في المجتمع الدولـــي في علاقاتهم المتبادلة. ويعتقدون بان عصبة الامم وميثاق بـــاريس وميثـــاق الامـــم المتحدة قد حققت نجاحا في تقييد القضايا المشروعة والتي ربما كانت قد تلجأ مـــن اجلها الدول الى الحرب. والمثاليون يدعون بان الناس والدول تبحث عن المثاليـــات والقواعد والمبادىء، وانهم يمتدحونها عندما تخدمهم وينتقدونها عندمـــا تتجاهلـــهم. ويبدو ان هناك افتراضا بان التغييرات الاجتماعية والتكنولوجيـــة قـــد قـــادت الـــى تجانس عالمي اكثر من اثارة مشكلة صيانة السلام. وحيال كل قضية يـــرون بـــان الحرب هي امر غير مسموح به وانهم يتوقعون مـــن الاخريـــن مشـــاركتهم هـــذا الانطباع ويصبحون عندئذ اكثر حبا للسلام. كما يعتقدون بان النزاعات تنجم عـــن الظروف الاجتماعية وليس من الميل العدواني الغريـــزي للانســـان فـــي المجتمـــع وبالنتيجة فانهم يسعون الى معالجة الامراض الاجتماعية والاقتصادية وباسرع مـــا يمكن. (٣)

ومن الناحية المثالية، فان هذه القواعد الاخلاقية ستصبح راسخة الى درجـــة عالية في المؤسسات الدولية وتصبح جزءا مترسخا في البيئة الاجتماعيـــة لصنـــاع

---

(١) Jordan David C. "World Politics in our time" D.C. Heath Company, U.S.A., 1970, P.60-61.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥-٢٧.

(٣) Jordan David, Op.cit., P. 61-62.

القرار السياسي الى الحد الذي لا تصل فيه المصالح والاهداف المتعارضة مع هذه القواعد الى مرحلة حادة وتؤدي في نهاية المطاف الى استخدام القوة. وان هذا الاعتقاد يساعد على اقامة مجتمع مندمج هو اساس البناء القيمي لاعضاء المجتمع. لقد اصبحت المسألة الرئيسة هي اكتشاف الدور الذي تلعبه القيم في الحفاظ على مجتمع سلمي وتحديد فيما اذا كانت القيم توافق اية وسيلة مناسبة للسلم (١). كما ان امتلاك القيم الاخلاقية، في الواقع هو بناء مجتمعي وان القيم المشتركة ربما تؤدي الى اندماج المجتمع لكونها امرا يشترك فيه اعضاء المجتمع وبما يؤدي الى اظهار سلوك سلمي واقامة مجتمع سلمي. (٢)

طبيعة القواعد الاخلاقية:

ان هناك بعض الاسباب التي تجعل القواعد الاخلاقية اكثر تأثيرا من اتجاه المصالح والسلوك ومنها (٣) :

١- ان القواعد الاخلاقية هي بالضرورة وضعت في صيغ عامة وواسعة، واصبحت نتيجة لذلك موضوعا لتفسيرات مختلفة وواسعة ازاء قضية معينة. وهكذا فان مدى واسعا للسلوك هو ممكن كله باسم نفس القاعدة الاخلاقية ما عدا بعض الحالات النادرة وذلك حينما توضع القاعدة في اطار ضيق وخاص وغير متوازن. ومن زاوية وظيفة القاعدة الاجتماعية فان مرونة السلوك واختلاف التفسيرات تؤدى الى طريق غير ملائم طالما ان السلوك المرغوب او المتوقع لم يتحقق وحينما تكون هناك قاعدتان في نزاع فان مدى السلوك المسموح لكل منهما ربما لا يقود ابدا الى سلوك غير تصارعي. فالتعايش السلمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يدعو لاقامة السلوك على أسس القيم الاخلاقية المتبادلة.

٢- ان القواعد الاخلاقية تتكون من النظام القانوني لقيم فردية متعددة رغم كونها عرضة للتغيير، وكما تتطور الحاجات الاجتماعية وتتطلب وضع قيم جديدة فانها تضيف قواعد جديدة ايضا. وان هذه القواعد الفردية ليست بالضرورة متطابقة مع غيرها من القواعد الاخرى اكثر من السلوك الذي تسنده وان هذا يكون صحيحا بالنسبة الى ذلك الجزء من النظام الذي ينطبق على كل اعضاء المجتمع او على تلك الاجزاء المنطبقة على بعض اللاعبين وادوارهم. ان قيم

---

(١) Ibid., P. 61-62.

(٢) Werner Levi, Op.cit., P. 191-192.

(٣) Ibid, PP. 196-197.

عديدة تستند الى ادوار عديدة ولكن تتجانس الادوار وربما ليس كذلك الاخلاق واحيانا تستخدم القواعد الاخلاقية في مواقف مختلفة. اذ تستطيع دولتان ان تختار تطبيق قواعد مختلفة تستند الى سلوكيات مختلفة على الرغم من ان النظام القيمي العام للاطراف لا يكون متشابها. كما ان تعريف الموقف الذي يحدد القواعد المطبقة يدخل انواع عديدة من العوامل التي لا صلة لها بالقواعد القانونية مثل ثقافة الامة والبيئة والتجربة التاريخية. وان الامم ترى في موقف بعضها البعض نتيجة عدة عوامل تكون القواعد الاخلاقية جزء خارجا عنها فالقواعد الاخلاقية في بعض المواقف قد لا تكون محددة للسلوك.

٣- ان القواعد الاخلاقية ضعيفة تجاه السلوك نتيجة لاختلاف الحدة التي تتمسك بها القواعد الفردية فيظهر ان تدرجية التوترات هي محددة جزئيا من قبل القاعدة الاخلاقية للحفاظ على المجتمع ومن قبل الجزء الواسع من الثقافة والمصالح للجماعة. فالقواعد يتم التمسك بها جماعيا ولكن ليس بنفس الحدة، ولهذا السبب فهي لا تؤدي الى ممارسة نفس السلوك.

المبحث الرابع

المنهج القانوني

Normative Approach

تقوم فكرة المنهج القانوني على انه لا يمكن اقامة مجتمع دولي ما لم يخضع افراده لقواعد السلوك، والمقصود بذلك خضوع الدول لقواعد القانون الدولي العام. ويكون الحكم عندئذ على سياسات الدول وفقا لانطباقها على قواعد القانون الدولي اكثر من تأثيرها بالمتغيرات والظروف التي تؤثر على سلوك الحكومات [١] ويتبادل الكتاب الرأي بشأن كون تأثير القواعد القانونية في العلاقات الدولية ينطلق من الفكرة القائلة بان الدول تهتم بزيادة قوتها فقط، او بشكل متواضع، ان الدول ستفشل في البقاء ما لم تسع نحو زيادة قوتها. وهكذا تتبع الدول قواعد القانون الدولي لانها تريد العيش في عالم يسوده السلام والقانون. [٢]

---

(١) Holsti K.J. Op.cit., P. 8.

(٢) Kaplan Morton and Katzenbach Nicholas "The role of norms in International Politics" in Sanders B and Durbin Alan in "Contemporary International Politics: Introductory Readings", Op.cit., P. 48.

ويرى المعنيون في السياسة الدولية بان خضوع الدول الى قواعد قانونية اخذ يشكل مشكلة مهمة في الفلسفة السياسية تعبر عن نفسها في المسرح الدولي كما تعبر الديمقراطية عن نفسها في السياسات الداخلية. وتنقسم هذه المشكلة الى قسمين فبعضهم ينظر الى السياسة كوظيفة للاخلاق والبعض الاخر ينظر الى الاخلاق بوصفها وظيفة للسياسة، فاولئك الذين يزعمون باولوية الاخلاق على السياسة يتمسكون بان من واجب الفرد الخضوع لمصلحة المجتمع ككل مضح بمصلحته من اجل مصلحة الاخرين الذين هم اكثر عددا. ان الذين يزعمون باولوية السياسة على الاخلاق يرون بان الحاكم يسمو على المحكومين لانه الاقوى بينما هم الاضعف. كما ان الاغلبية تحكم لانها الاقوى، اما الاقلية فانها تخضع لانها الاضعف. وهكذا يخضع الفرد لقواعد اكبر بكثير من الخضوع الطوعي، وعليه فان وجهة النظر القانونية هي امتداد لوجهة النظر المثالية التي تبدأ من اولوية الاخلاق باعتبارها التزاما على الفرد والذي من واجبة الخضوع للقواعد المعمولة في مصلحة المجتمع. وباتباعه مصلحة المجتمع، فان الفرد يساهم، في الواقع، بتطوير مصلحته ايضا. فضلا عن ان القوانين الاخلاقية يمكن ان تقام بواسطة العقل. (١)

ان المنهج القانوني يقوم على دور القانون الدولي في ضمان وصيانة الامن والسلام في العالم. اذ ان حل المنازعات الدولية يتطلب ايجاد الوسائل المناسبة لتسويتها، وان ذلك يتم من خلال انشاء مؤسسات دولية تساهم في القضاء على مصادر العدوان في المجتمع الدولي. (٢)

وقد رأى المعنيون في السياسة الدولية ورجال القانون بان نظام توازن القوى قد جر العالم الى سلسلة من الحروب التي جلبت الخراب والويلات للشعوب وان حل ذلك يتم من خلال انشاء منظمات دولية، حيث تم تأسيس عصبة الامم بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بموجب معاهدة فرساي لعام ١٩١٩، والتي كان لها دور في اعطاء دفعة كبيرة لظهور المنهج القانوني.

وتعد المنظمات الدولية انظمة مؤسساتية للتعاون تتمد وظيفتها من التعاون الفني والاقتصادي الى الحفاظ على السلام العالمي. وضمن هذا الاطار تعمل المنظمات الدولية على تطوير الاعتمادية بين مختلف اللاعبين الدوليين وتتمكن عندئذ من تطوير الظروف الملائمة لتحقيق الاندماج بين الدول على المستويين

---

(١) Carr Edward Hallet "The twenty years Crises 1919-1939; An Introduction to the study of International Relation" Macmillan, St. Marilins Press, London, 1970, P. 41-41.

(٢) مقلد، د. اسماعيل صبرى "العلاقات السياسية الدولية" دراسة في الاصول والنظريات، ط٣، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤، ص ١٧.

الاقليمي والعالمي. ومن شأن هذا الدور ان يساهم في اتمام الوظائف الحقيقية للمنظمات الدولية في اطار نظام دولي او فرعي [١]. كذلك تساهم المنظمات الدولية في ايجاد الوسائل المناسبة لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية. ويبدو انه من الصعب الادعاء بالقضاء على النزاعات الدولية. واذا كان الامر صعبا للقضاء على النزاعات فانه من الصائب منع تبلور النزاعات الى حد الصدام المسلح. [٢]

وفي اطار نظرية المنظمات الدولية يمكننا ان نميز على المستوى الدولي بين اتجاهين:

الأول: ويتمثل بالدراسات المتعلقة بوظيفة المنظمات الدولية والتفاعلات بين اعضائها وعملية نظام اتخاذ القرارات والامكانيات التي تمتلكها في بعض الحالات بصفة لاعبين مستقلين نسبيا.

الثاني: ويتعلق بدور المنظمات الدولية ومدة مساهمتها الفعالة في الاندماج على المستويين الاقليمي والدولي وفعاليتها في ضمان السلام وحل المنازعات بالطرق السلمية.

وفي الواقع ان من شأن هذه الدراسات ان تشكل استيفاء للوظائف التي تؤديها المنظمات الدولية في ظل نظام دولي او فرعي ومتابعة تطور هذه الوظائف ومقارنتها بتلك التي وضعت في بداية نشأتها. وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية فان التركيز ينصب على الدور الذي يمكن ان تلعبه بوصفها لاعبا في النظام الدولي ولا سيما حول تأثير عملها على الحكومات الوطنية وبالعكس. [٣]

لقد توخى مؤسسو العصبة هيكلا مؤسساتيا مثاليا يقوم على اعتبار منع الحرب ومقاومة العدوان وحل المنازعات حلا سلميا. ولكن كانت هناك فجوة بين ما هو كائن وبين ما يجب ان يكون عليه. أي كانت فجوة كبيرة في الاطار النظري الذي قامت عليه العصبة والاطار التطبيقي لها. وانطوى عهد العصبة على نواقص نظرية. ولما كان العهد ينص على معاملة كل الدول الاعضاء بشكل متساو فانه قد ضمن للدول الكبرى اغلبية دائمة في مجلس العصبة، وطالما لم يسع العهد لالغاء الحرب كلية ولكنه عمل فقط على تحديد الاسلوب الذي يمكن الرجوع اليه بشكل مشروع. ان الالتزامات المفروضة على اعضاء العصبة لتطبيق التدريبات على

---

(١) Braillard Phillipe, Op.cit., P. 140.

(٢) Ibid, P. 37?.

(٣) Ibid, P. 140.

حالات خرق العهد لم تكن بدون غموض [١]. وقد بذلت الجهود لتغطية النواقص في عهد العصبة بواسطة الرفض المطلق لكل الحروب وجعل تطبيق العقوبات امرا تلقائيا. وبذلت محاولات جادة لاصلاح العصبة عن طريق تبنى عدة مشاريع مثل معاهدة المساعدة المتبادلة لعام ١٩٢٣ وبرتوكول جنيف ١٩٢٤ وميثاق لوكارنو ١٩٢٥ وميثاق بريان كيلوج ١٩٢٨ وفشلت العصبة في وضع حد لبعض حالات العدوان التي عصفت بالعلاقات الدولية مثل قيام اليابان بغزو منشوريا عام ١٩٣١ وقيام ايطاليا بغزو الحبشة ١٩٣٥ والحرب الاهلية الاسبانية ١٩٣٦-١٩٣٩ والنزاع الايطالي - اليوناني ١٩٢٣ والنزاع الالماني - البولندي حول دانزك ١٩٣٩. وعلى الرغم من العقوبات التي فرضتها العصبة على ايطاليا ومطالبتها اياها بالتخلي عن الحبشة الا انها تمادت في عدوانها ومما زاد الطين بلة هو قيام بعض دول العصبة بالتعاطف مع ايطاليا المعاقبة مثل المانيا والنمسا وهنغاريا مما ادى في نهاية الامر الى دخول العصبة في طريق مسدود. لقد تصور كار بان العصبة عبارة عن اداة مستوحاة من المذاهب الليبرالية للقرن التاسع عشر وان نهايتها كانت منتظرة. [٢]

والمشكلة هو ان قواعد القانون الدولي قد خرقت بين فترة واخرى وان بعض الدول كانت اقل تقييدا واقل اعترافا باهمية قواعد السلوك من غيرها. وفي القرن التاسع عشر ولفترة معينة، فان عدة دول وفي ظل بعض الظروف الدولية قد حققت بعض المكاسب من خلال خرق القواعد المتعلقة بالحرب او انها اسأت معاملة الملكية في الاراضي المحتلة وبعض الدول مارست القمع ضد سكان الدول المحتلة، ومن شأن ذلك يساهم في اضعاف القواعد العامة للقانون. اذ كلما تعمل الدول على اضعاف قاعدة معينة فانه ليس من السهل في الغالب التفاوض حول وضع قواعد جديدة، وهذا يفسر جزئيا استمرارية القواعد العرفية المعترفة للدول بينما يكون الطرف المتضرر عاجزا عن الاستمرار بالمطالبة لرفع الحيف عليه. وحتى عندما تصبح القواعد القانونية غير مرغوب بها عند بعض اللاعبين الرئيسيين في المسرح الدولي، فانهم يكونون حذرين في خرقها خشية من ضعف القاعدة العامة للقانون وحتى عندما يخرقون القاعدة القديمة فانهم لا يستطيعون الاستمرار في القيام بذلك. والمشكلة هو انه من الصعب تقدير المدى الذي يكون فيه القانون مفيدا بشدة لصالح الدول. [٣]

---

(١) Carr Edward Hallet, Op.cit., P. 28-29.

(٢) Ibid, P. 30-31.

(٣) Kaplan Morton and Katzenbach Nicolson, Op.cit., P. 120.

وفي الواقع ان حملة هتلر العدوانية على نظام ما بعد الحرب العالمية الاولى كانت لها نتائج سلبية على الطرق التي نهجها الدارسون في حقل العلاقات الدولية، فضلا عن ان الكثير من المعنين لم يعد بوسعهم عدم الاكتراث حيال التوجهات التفسيرية والاخلاقية والتشريعية لنهاية حقبة العشرينات. واخذوا يؤكدون بانه مثلما هي مهمة المعاهدات والمنظمات الدولية فان الاهمية الاكبر في السياسة الدولية يجب ان تعطى للاهداف مثل الامن والتوسع والعمليات مثل التجارة والدبلوماسية والوسائل مثل الدعاية والتخريب. (١)

وعندما قامت منظمة الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ فانها كانت تعبيرا عن الحاجة الملحة لاقامة منظمة عالمية تتجاوز نقاط الضعف التي احاطت بالعصبة وتأخذ بنظر الاعتبار اقامة منظمة عالمية تستخدم القوة اذا تطلب الامر. ومع ذلك فان المرحلة التي جاءت بها الامم المتحدة تعد عصرا جديدا من الدبلوماسية البرلمانية التي فتحت افاقا جديدة في العلاقات الدولية والتي تقوم على:

١- اقامة منظمة دائمة لها مسؤوليات واهداف محددة.

٢- مناقشات عامة يكون لها صدى واسع.

٣- قواعد اجرائية تحكم استمرار المناقشات.

٤- قرارات يتم تبنيها بعد التصويت بالاغلبية.

ومما ساعد على ظهور هذا النمط من الدبلوماسية هو الزيادة في عدد الدول النامية التي ظهرت على المسرح الدولي منذ عام ١٩٥٥ ولا سيما في عام ١٩٦٠ والتي استطاعت ان تحقق الهيمنة على الجمعية العامة للامم المتحدة مستفيدة من نظام التصويت بالاغلبية (٢). واخذت تطرح هذه الدول مسألة تطوير الامم المتحدة ولا سيما عمل مجلس الامن الذي جمد بواسطة حق الفيتو وتحسين القواعد والاجراءات في هيئات المنظمة العالمية واعطائها الوسائل المناسبة من اجل انجاز دورها بشكل افضل في حدود الميثاق. وطرحت قضية القيام باصلاحات ديمقراطية في الامم المتحدة مثل تعديل المادة (١٠٩) من الميثاق. واكدت هذه الدول على احلال الديمقراطية في المنظمة بحيث تشمل كل الدول الاعضاء في ان يكونوا متساويين امامها.

لقد انتقدت المنظمة العالمية على اساس ان وضعها ينطبق على وضع القرن التاسع عشر اكثر من انطباقه على القرن العشرين. واهم ذلك الانتقادات التي كيلت

---

(١) Holsti K.J. Op.cit., P. 8.

(٢) Zorgbibe Charles, Op.cit., P. 139.

على الامتيازات الممنوحة للدول الكبرى والتي بامكانها ان تعرقل عمل المنظمة بواسطة حق الفيتو وان تقوم المنظمة بدلا من ذلك على اساس المشاركة المتساوية في التصويت وطرح البعض معايير جديدة للتصويت.[١]

ان أي حكم او عقوبة ضد احد الاعضاء الدائميين الذين لهم حق استخدام الفيتو لا يمكن تنفيذه الا بموافقة ذلك العضو. ولا يمكن المجادلة بان الحصانة التي يتمتع بها الاعضاء الدائميون في مجلس الامن لا تؤثر في الجهاز القانوني للميثاق. وفي اسوأ الحالات تكون الدول الخمس الكبرى مخالفة للقانون ومخلة بنظام سيظل ساريا لبقية اعضاء المجتمع الدولي. ومثل هذا الرأي يعني القبول بنظامين قانونيين: احدهما للدول الخمس الكبرى التي تسيطر على نسبة ساحقة من القوة العسكرية والصناعية في العالم والاخر لبقية العالم. ومن جهة سياسية لا يعتمد الحفاظ على السلام في هذه الحالات على العقوبات القانونية ولكن على توازن القوى بين الدول الكبرى.[٢]

ان من ابرز المآخذ على المنهج القانوني تكمن في ان مبادىء السيادة الوطنية وتأكيد المصلحة القومية قد انتصرت في اكثر الاحيان على قواعد القانون الدولي ويتضح من استعمال القوة حيث تكون مبادىء القانون الدولي واضحة تماما.[٣]

المبحث الخامس

المدرسة الواقعية

Rialsit Approach

جاءت المدرسة الواقعية كرد فعل على المدرسة المثالية وهي حصيلة الخلل الذي اصاب العلاقات الدولية في الثلاثينات حينما تعرض المنهج القانوني – المثالي الى انتكاسة شديدة والى خيبة امل. وعلى خلاف المدرسة المثالية التي تنظر الى العلاقات الدولية كما يجب ان تكون عليه فانها تدعو الى ملاحظة ما تسير عليه هذه العلاقات في الواقع. ويرفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق في

---

(١) Ibid, P. 148.

(٢) فريد مان ولفغانغ "تطور القانون الدولي" منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، بلا تاريخ، ص ٧٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٨.

المصالح بين مختلف الامم ويشددون على ان الدول تتضارب مصالحها وتدخل في صراع يقود الى الحرب. وعلى خلاف المدرسة المثالية يعتقد الواقعيون ان الطبيعة البشرية ثابتة او في اقل يصعب تغييرها بسهولة فالانسان ليس مجبورا على حسب الخير والفضيلة فالانسان ينزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة. ونتيجة للصعوبة في تحقيق السلام عن طريق القانون الدولي او التنظيم الدولي، يصبح من الضروري البحث عن سبل أخرى لتنظيم واستخدام القوة ويعتبر الواقعيون ان توازن القوى هو احد الوسائل الهامة في هذا المجال، اذ عندما تتساوى القوى بين مجموعة من الدول يكون من المتعذر على احداها ان تسعى للهيمنة. (١)

ان هذه المدرسة تنطلق من الفرضية التي تؤكد بان الدول تسعى دائما لتعزيز قوتها، ومن ابرز من تحدث عن ذلك هو هانز موركنثا والذي اكد على ان جوهر السياسة الدولية يقوم على ركنين اساسيين هما القوة والمصلحة، وان المصلحة تتحدد في اطار القوة، وان الدول تسعى للبحث عن القوة وهي مجبرة على ذلك لتفادى الدمار. كما ان التفسير حول لماذا تسعى الدول للبحث عن القوة يرتبط بطبيعة الانسان. اذ يرى البعض بان الانسان سواء في اطار الدولة او كفرد منقاد بواسطة الرغبة نحو القوة، وبعبارة اخرى ان اسباب السلوك التجريبي للدول واجهت افتراضا يتعلق بتبريرات الانسان، فالانسان يبحث عن القوة بسبب الطبيعة الفطرية غير الامنة لبيئة، وان الناس مجبرون للحصول على القوة ليس بسبب ان القوة غير مرغوبة في سبيل تحقيق غاياتهم ولكنها وسيلة لتحقيق المتطلبات النفسية. والانسان يبحث عن القوة اما بوصفها غاية او بوصفها وسيلة. وان سلوك الدولة هو مجرد امتداد لسلوك الانسان وان الواقعين يرون بانه اذا لم تبحث الدول عن القوة في سبيل تحقيق غاياتها فانها سوف تبحث عنها لاسباب تتعلق بالحفاظ على الذات، وانه اذا لم تقم الدول بذلك، في الوقت الذي تقوم به دول اخرى، فانه سيكون محكوما عليها بمعانات الاكراه والانحدار وحتى الاندثار. (٢)

وفي اصولها تستند المدرسة الواقعية الى نظرية حالة الطبيعة عند هوبز، اذ ينطلق هوبز من مقولة مفادها ان الانسان يميل دوما الى الصراع مع اقرانه من البشر مدفوعا في ذلك اما في البحث عن المنفعة او دفاعا عن امنه او طمعا في المجد. وترتبط هذه الحالة الطبيعية في ذهن هوبز، بغياب السلطة المنظمة، اذ طالما يعيش البشر بدون غطاء من سلطة مشتركة يحترمونها فانهم يصبحون في وضع

---

(١) دورثي، جيمس وبالستغراف، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩-٦٠.

(٢) Jordan David, Op.cit., P. 58.

شبيه بحالة الحرب. وان الطريقة الوحيدة لتجنب اللجوء الدائم الى العنف تكمن في اقامة سلطة يتمكن البشر في حمايتها من العيش بسلام. (١)

والعلاقات الدولية يمكن ان تدرك لتشمل مجموعة من المصالح تقع وراء القوة، ويرى موركنثاو بان المصلحة قد تركزت في السياسة الدولية. ذلك ان كل حكومة تهتم بالصراع وعليها ان تعدل افعالها طبقا لمتطلبات القوة. وحينما يتساءل البعض عن جدوى الصراعات بين الامم ويطالب بان يكون التعاون بدل القوة يجيب انصار القوة بان الرغبة في القوة هي ببساطة جزء من طبيعة الانسان وان الحاجات الانسانية قد تأثرت بواسطة هذه الارادة وان الاصلاحات لا يمكن تحقيقها لتصحيح الظروف القائمة والدائمة للانسان في المجتمع. ويرى انصار القوة بان منطق القوة لا يمكن تجاوزه ومتى ما تظهر منظومة من العلاقات بين الكيانات السياسية ذات السيادة الى الوجود فان قواعد القوة تسود بلا محيص. ويرى هؤلاء بان تقييد السلوك بواسطة القواعد الاخلاقية والقانونية يبرهن درجة عالية من الضعف لتغيير العلاقات بين الوحدات السياسية الى أي شكل من غير تلك الاشكال القائمة على نماذج اعتبارات القوة. (٢)

وعادة فان رد فعل الانسان في المجتمع تجاه الاخرين يكون وفق طريقين متعاكسين. ففي بعض الاحيان يعبر عن الانانية او الرغبة في تقديم مصالحة على حساب الاخرين. وفي اوقات اخرى فانه يعبر عن الروح الاجتماعية والتعاون مع الاخرين من اجل الدخول معهم في علاقات من الرضا، وحتى من اجل اخضاع انفسهم لهم وفي كل مجتمع فانه يمكن رؤية هاتين الطريقتين، فلا يمكن ان يقوم أي مجتمع ما لم يظهر نسبة كبيرة من اعضائه درجة معينة من رغبة في التعاون وتحقيق الرضا المتبادل ولكن في كل مجتمع يتطلب وجود بعض العقوبات من اجل تحقيق التضامن المطلوب للمحافظة عليه، وهذه العقوبات مطبقة من قبل الجماعة او الفرد المسيطر (الحاكم) والذي يعمل باسم المجتمع فالعضوية في اغلب المجتمعات هي طوعية. وان العقوبة القصوى التي يمكن تطبيقها هي الطرد. ولكن خصوصية المجتمع السياسي والتي تأخذ في العصر الحديث شكل الدولة تكمن في ان العضوية هي اجبارية، والدولة التي تشبه المجتمعات الاخرى يجب ان تقوم على اساس المصالح المشتركة بين اعضائها ولكن القسر يمارس بشكل منظم بواسطة

---

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

(٢) McClelland Charles A "Theory and International System "The Macmillan Company, NewYork, 1966, P. 65.

الجماعات الحاكمة من اجل فرض الولاء والطاعة ويعني بشكل لا يقبل الجدل بان الحكام يمارسون السيطرة على المحكومين. (١)

لقد اعتقد الكتاب المثاليون بعد الحرب العالمية الاولى بان اقامة عصبة الامم كان يعني ازالة القوة في العلاقات الدولية واحلال الحوار بدل الجيوش وان سياسة القوة والتي نظر اليها بوصفها دليلا على مساوىء النظام الدولي السابق اصبحت امرا منبوذا. ان هذا الاعتقاد قد استمر لاكثر من عشرة سنوات وكان بسبب الظروف التي مرت بها الدول الكبرى والتي كانت مصالحها الاساسية تكمن في الحفاظ على الوضع الراهن. ويرى البعض بان الافتراض بازالة القوة يمكن أن يؤدى الى حل المشاكل السياسية لم يكن صحيحا. وان المساواة الشكلية للكل في الحوار في ظل العصبة لم يجعل من القوة عاملا اقل فعالية. (٢)

لقد اراد موكنثار اعداد نظرية عامة يمكن تطبيقها على كل علاقة سياسية حينما يرى أن القوة، واكثر تحديدا الصراع من اجل القوة، قد تحدد بشكل عميق في الطبيعة الانسانية والتي تعد مصدره، طبيعة ليست سليمة لانها تضع في كل انسان الرغبة والميل نحو القوة. وبالنسبة للسياسة الدولية فان كل دولة تتطلع نحو القوة، وهي تسعى اما الى الحفاظ على الوضع الراهن او تغييره، وتؤدى بالنتيجة الى قيام ما نطلق عليه بتوازن القوى والى السياسات التي تهدف الى الحفاظ على هذا التوازن. (٣)

وفي اطار المصلحة الوطنية قام توماس روبنسون بتصنيف انواع المصالح الوطنية عند موركنثار وبالشكل الاتي (٤) :

١- المصالح الاولية وتتضمن الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية والهوية الثقافية وبقاء الامة ضد التجاوزات الخارجية. والمصالح الاولية لا يمكن المساومة عليها وان جميع الامم تتمسك وتدافع عنها باي ثمن.

٢- المصالح الثانوية وهي مصالح مواطني الدولة في الخارج فتقوم الدولة بحمايتها وحماية الحصانات الدبلوماسية لممثليها في الخارج.

---

(١) Carr Edward Hallet The Twenty years crisis, Op.cit., P. 96.

(٢) Ibid, P. 103-104.

(٣) Braillard Philippe "Theories des Relations Internationsles", Op.cit., P. 69-70.

(٤) Robinson Thomas W. "National Interests " in James Rosenua" International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory" The Free Press, NewYork, 1969, P. 184-185.

٣- المصالح الدائمة: وهي تلك المصالح الثابتة خلال فترة طويلة من الزمن انها تختلف بمرور الزمن ولكن ببطء. فمثلا كانت بريطانيا ولفترة طويلة من الزمن تتمسك بحرية الملاحة في البحار وبالتفسير الضيق للمياه الاقليمية.

٤- المصالح المتغيرة: هي تلك المصالح التي تحددها الامة في أي وقت طبقا لمصالحها الوطنية مثل اراء المسؤولين والرأى العام والمصالح القطاعية والسياسات الحزبية لامة معينة. وبهذا الصدد فان المصالح المتغيرة تختلف عن المصالح الاولية والدائمة. فمثلا لم تنظر بريطانيا الى احداث جيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨ كونها مسألة ذات مساس بمصالحها الوطنية.

٥- المصالح العامة: هي تلك المصالح التي يمكن ان تطبقها أمة على مناطق جغرافية واسعة ولعدد كبير من الدول او في عدة حقول خاصة مثل الاقتصاد والتجارة والدبلوماسية والقانون الدولي مثل مساعي بريطانيا للحفاظ على توازن القوى في القارة الاوروبية.

٦- المصالح الخاصة: وهي المصالح التي تتحدد في الزمان والمكان المعين، وهي غالبا ما تعبر عن تطور منطق المصالح العامة. فمثلا كانت بريطانيا ولفترة من الزمن تنظر الى استقلال الاراضي المنخفضة كمطلب رئيس للحفاظ على توازن القوى في اوروبا.

ويضيف روبنسون ايضا ثلاث مصالح دولية عند موركنثار وبالشكل الاتي [١] :

٧- المصالح المتطابقة: وهي تلك المصالح الوطنية التي تتمسك بها الدول بشكل مشترك (وهي واحدة من المصالح الوطنية التي تم اعدادها في الفقرة ٦) فمثلا كان هناك مصلحة مشتركة للولايات المتحدة وبريطانيا على ان القارة الاوروبية لن تكون تحت سيطرة قوة منفردة.

٨- المصالح المتكاملة: هي تلك المصالح التي بالرغم من انها ليست متطابقة الا انها قادرة على تشكيل اساس للاتفاق حول قضايا معينة. لقد كان لبريطانيا مصلحة في استقلال البرتغال عن اسبانيا كوسيلة للسيطرة على منطقة المحيط الاطلسي، في حين كان للبرتغال مصلحة في بقاء بريطانيا دولة مهيمنة على البحار كوسيلة للدفاع ضد اسبانيا.

٩- المصالح المتصارعة: هي تلك المصالح التي يمكن ان تتحول من خلال الدبلوماسية ووقوع احداث معينة او بمرور الزمن الى مصالح متكاملة وان نفس الشيء يمكن ان يقال عن امكانية تحول المصالح المتطابقة او المتكاملة الى مصالح متصارعة.

---

(١) Ibid. P. 185.

الانتقادات على النظرية الواقعية [١]

١- ان هذه النظرية لم تأخذ بنظر الاعتبار سوى عامل القوة واهملت المتغيرات الاجتماعية الاخرى المؤثرة في العلاقات الدولية، ومهما تكن اهمية متغير القوة فانه لا يمكن ان يصل الى تفسير على المستوى العام، نوع معين من العلاقة الاجتماعية المعقدة والتي يدخل فيها عدد كبير من المتغيرات ولهذا فان تعريف السياسة الذي يقترحه موركنثاو ضيق جدا.

٢- ان مفهوم القوة لم يعرف جيد وجاء استخدامه بشكل عام جدا فالقوة قد اسيء تعريفها بالنتيجة ما بين وسيلة ودافع وعلاقة.

٣- ان مصطلح المصلحة الوطنية المعرف وفقا لمصطلح القوة تعرض هو الاخر للانتقاد فالمصلحة الوطنية لا يمكن تحديدها وقياسها بسهولة وبشكل موضوعي لانها مفهوم ذاتي بشكل كبير وينطبق على فترة لم يكن فيها النظام الدولي متجانسا.

٤- ان النظرية الواقعية تقوم قبل كل شيء على رؤية محددة للعلاقات الدولية وفق نمط العلاقات الدولية القائمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع وجود نظام دولي متجانس نسبيا. الا انه لا يمكن تطبيقها على النظام الدولي المعاصر. فضلا عن ان الخصيصة التجريبية التي يريد موركنثر اعطاءها لنظريته محددة جدا.

المبحث السادس

المنهج السلوكي

Behavioral Approach

منذ الخمسينات اخذت العلوم السياسية تتجه صوب العلوم الاجتماعية وعلم النفس والاقتصاد والانثروبولوجيا وغيرها من اجل وضعها ضمن مناهج بحث في حقل علم مستقل ولاكتشاف المعلومات التي تساعد على بناء المفاهيم والنظريات. ان النتائج التي تمخضت عن ذلك يمكن ان نطلق عليها بالثورة السلوكية - في علم السياسة- والتي تمثلت في السعي لابعاد العلوم السياسية عن القانون والفلسفة والتاريخ والتوجه بها نحو الجوانب النظرية المنهجية للعلم. [٢]

---

(١) Braillard Philippe, Op.cit., P. 71.

(٢) Falco Maria J. "Truth and Meaning in Political Science: An Introduction to Political Inquriy" Charles Emerril pub Com, U.S.A. 1973, P. 102.

ويرى انصار هذا المنهج بان علم السياسة هو حقل علم اجتماعي، وهذا يعني بان عالم السياسة يدرس تلك الجوانب من سلوك الافراد والمجتمع والتي تقع بشكل مباشر او غير مباشر في المسرح السياسي. ومن مزايا هذا المنهج هو انه يتخلى عن الاعتبارات القانونية والاحكام القيمة للاخرين لان الحلول ونماذج الاختيارات التي يعتمدها قد تجذرت في توجهات الثقافة الخاصة وافضليات ذلك المجتمع الذي يعالجه ويتعامل معه. (١)

ان الغاية من المنهج السلوكي هو تطبيق المنهاج والطرق والمفاهيم العلمية والمعلومات والحصول على تقنين المعرفة والتي لا يمكن تقنينها بدون المعلومات اذ ان صنع المعلومات يعد احد العناصر الرئيسة للتمييز بين الدراسات التقليدية والسلوكية في مناهج البحث في العلوم السياسية. والباحث في العلاقات الدولية، ضمن هذا المنهج، يركز على الحقائق الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية التي تبدو اكثر ملائمة لاهتماماته. وتنصب الجهود في المنهج السلوكي على القيام باجراء مقارنة بين حدثين او موقفين لا يمكن ان يكونا بالضرورة متشابهين، حيث ان كل منهما منفرد وقائم بذاته. كذلك ان القيام باجراء المقارنة والتعميم يمكن ان يميز وجود انتظام او تشابه. وفي نفس الوقت فان امكانية اجراء المقارنة هي نسبية ومقاربة. ويجب التأكد من وجود مستويات كافية من الانتظام والتشابه من بين عدة قضايا او احداث لكي يمكن القيام بالتعميم. وبدون شك فانه بدون تصنيف للاحداث فان الحقائق لا يمكن ان تتحول الى معلومات والتي بدونها ينعدم التعميم ومن اجل نقل المعلومات الى نقطة متقدمة فان العالم السياسي يستخدم قواعد واضحة من اجل تحويل مجموعة من الحقائق الى معلومات وهذا يتطلب القيام باجراءات عملية تبدأ بقياس المتغيرات. فعند انتقاء عدد محدد من القضايا التي يرغب في استخدامها كأساس للتعميم نعمد الى تحديد المتغيرات المستقلة والوسيطة والتابعة الضرورية للتحليل. ومن اجل الحصول على قياس ادق لهذه المتغيرات والعلاقة فانه من المفيد اجراء مستوى واسع من التحليلات الاحصائية واستخدام الحاسبة الالكترونية اذ ان استخدام الطرق المنهجية والاحصائية سيضع الباحثين في الطريق الصحيح من اجل ايجاد حلول للمشاكل التي تواجههم في دراسة العلوم السلوكية. (٢)

ان دراسة المنهج السلوكي في العلاقات الدولية تنبع من الفرضية بان سلوك الامم هو في الواقع نتيجة لسلوك الافراد والجماعات والتنظيمات الاجتماعية والذي

---

(١) Ibid, PP. 2-5.

(٢) Singer David "Behavioral Science Approach to International Relations: Payoff and Prospect" in James Rosenau" International Politics and Foreign Policy: a reader in research and Theory" The Free Press, NewYork, 1969, P. 65-66.

لا يتضمن فقط سلوك رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والاحزاب السياسية والمدارس واتحادات العمل ولكن يتضمن ايضا العائلات والمدارس والجمعيات المهنية. وقد درس علماء الاجتماع وعلماء النفس والانثروبولوجيا بدرجات مختلفة من الصرامة والابداع سلوك الافراد والجماعات وكان ذلك دافعا لعلماء السياسة ليحذوا حذورهم. (١)

وحينما نتحدث عن سلوك الانسان كمتغير فنحن نعني بان السلوك في النظام الدولي انما يتأسس على الرغبات والاهداف والمعتقدات الشخصية والفردية والعناصر الاخرى الممزوجة بعضها ببعض تحت عنوان الخصوصيات الفردية. والمقصود هنا سلوك صناع القرار الذين يؤثرون على سلوك الدولة في الشؤون العالمية. ان هذا المنهج يتضمن دراسة سلوك الانسان لسببين (٢) :

أولا: ان الانسان مركز للكون ويرغب في ان يكون سبب الاحداث التي تدور حوله.

ثانيا: يتفاعل الانسان مع اخرين مثله يوميا، ولهذا فهو يشعر بان السلوك بين الامم لا يختلف كثيرا عن سلوكه.

ان تفسيرا شاملا للسلوك السياسي الدولي يقوم على سلوك الانسان نفسه وهناك عدة مناهج تربط سلوك الانسان بالنظام الدولي ويمكن توصيفها بما ياتي:

أولا: الغريزة: وتعني بان تفسير سلوك الانسان على المستوى الدولي ينبع من ترتيب فطري. ويرى كينث والتز بان محور الاسباب الرئيسة للحرب توجد في طبيعة سلوك الانسان. وان مثل هذا التفسير في وقت السلم يرجع الى الفطرة الرئيسة النابعة من عدم وجود دوافع خارجية لاحباط نظريات العدوان التي تقوم على رد فعل فطري يتم تحريكه بواسطة قوة خارجية. ويورد والتز رأي سبينوزا بان غرض أي فعل هو الحماية الذاتية للاعب والصراع بين العقل والعاطفة، فاذا كان الانسان يعيش بواسطة عقله لوحده فانه عندئذ يستطيع ان يتعلم العيش جنبا الى جنب مع الناس الاخرين بدون ضرورة للصراع، ومع ذلك فان عاطفته غالبا ما تقود لتجعله يشعر بمزيد من الفخر حينما يلحق الاذى بالاخرين. (٣)

---

(١) Ibid, P. 68.

(٢) Sulliven Michael, P. "International Relations: Theories and Evidence" Prentice-Hall, Inc, Englewood, NewJersy, 1976, P. 19-20.

(٣) Ibid, P. 23-24.

وقد عالج ميشيل سوليفان العلاقة بين الغريزة والحرب وتوصل الى ان هناك بعض المتغيرات الخاصة تكشف عن غريزة الانسان العدوانية ومع ذلك فان الاعتماد على الغريزة ليس بتغير كاف وضروري للعدوان. ويرى بان النزعة الغريزية عند الانسان لا تسبب الحرب بشكل دائم مما يدفع الى القول بان الغريزة تسبب سلوكا سلميا ايضا، وان كلا الغريزتين تعملان في اوقات متفرقة، والغريزة كذلك لا يمكن ان تفسر التباين في سلوك الدولة نحو الحرب. [١]

ثانيا: الصور: هناك علاقة خاصة بين الصور والسلوك تقام في صورة المرآة، ولا سيما عند دراسة العلاقات الامريكية – السوفيتية ابان الحرب الباردة فقد وجد، خلال تلك الفترة، ان هناك سوء فهم متبادل بين الطرفين، فكل طرف قد صور الاخر بوصفه معتديا ومستغلا لشعبه وليس له ثمة شعبية في داخل الدولة ويفتقد للثقة ويتبنى سياسة خارجية غير عاقلة. ويرجع الامر الى ان هذه الصور قد تأثرت بالحرب الباردة. وقد وجد فرانك وايز بوند بان الامم تمسك بهذه الصور عن الاخر من غير المحتمل ان تمارس سلوكا تعاونيا مع الطرف الاخر على المدى الطويل. كما ارتبطت هذه الصور احيانا بشن الحرب او استمرارها. فقد كانت النمسا عام ١٩١٤ تتحدث عن السلوك الاجرامي لصربيا وصور هتلر اعداءه في عام ١٩٣٩ بحملهم الضغينة ضد المانيا، كما هاجمت فيتنام الشمالية والفيتكونغ بشدة السياسة الامريكية اثناء الحرب في فيتنام. وبشكل معاكس فقد صور النمساويون انفسهم بصفة محبين للسلام والنظام وديقراطيين، كما برأ هتلر نفسه من جرائم الحرب العالمية الثانية، كما بررت الولايات المتحدة حربها في فيتنام في اطار الاخلاقية والحضارة الغربية. وصور الفيتكونغ وفيتنام الشمالية انفسهم مسالمين ويكنون الاحترام لاستقلال الدول الاخرى. وهكذا تتغير الصور في مداها وشدتها خلال فترة الازمات والحروب. [٢]

ثالثا: نظام القيم: يعمل نظام القيم كموجه او عنصر تغلغل لكل الافراد. ولكل فئة سياسية نظام قيمها الخاص. فالقادة البولشفيك في روسيا كان لهم نظام قيم خاص والقادة السوفيت كذلك وكانوا يعتقدون بان عليهم تعظيم مكاسبهم وهدفهم تحقيق النصر لمعسكرهم. والقادة الامريكان امتلكوا ايضا نظام قيم خاص. ووصف هنري كيسنجر وزير خارجية امريكا الاسبق نظام الاعتقاد عند وزير الخارجية الامريكي الاسبق جون فوستر دالاس بانه انموذج لنية غريزية سيئة وبين بان نظرة دالاس للعداء السوفيتي قد تغلغلت في نظام

---

(١) Ibid. P. 26.

(٢) Ibid. P. 44.

الاعتقاد الخاص به وقادته الى الاستنتاج بان سلوك الاتحاد السوفيتي لم يكن مخلصا ولكنه كان بمثابة وظيفة لتطوير قدراته لانه في عقل دالاس كان السوفيت شريرين فطريا. (١)

رابعا: دور الشخصية: تلعب الشخصية تأثيرا في السلوك السياسي الدولي من خلال مسألتين:

الاولى: صعوبة التنظير في خصائص الشخصية حول نوع الموقف.

الثانية: ان القياس المناسب لمحددات الشخصية هي مسألة صعبة في العلاقات الدولية. ومن الصعب جدا ايجاد اجماع حول محددات الشخصية، فضلا عن ان مسألة قياس التباين في خصائص الشخصية هي مسألة صعبة ايضا. وفي عدد محدود من القضايا استخدمت بعض الشخصيات مثل ستالين وهتلر كدليل على تأثير الفرد، لا سيما، دراسة قدرة الشخصية في اتخاذ قرارات قادرة على تغيير السلوك. ومع ذلك فانه من الصعب جدا العثور على خصائص الشخصية في القرارات. (٢)

وقد تعرضت هذه النظرية الى عدة انتقادات:

أولا: سعى علماء الاجتماع الى جمع المعلومات التي يمكن ان تقاس وتعامل احصائيا، الا انه في الواقع هناك معاناة حول المعلومات الكمية المناسبة في الشؤون الدولية، اذ بدت انها مسألة بعيدة المنال وان الحصول على مصادر مناسبة هو محدود واخذت البحوث تتطلب وجود درجة عالية من الدعم المالي. (٣)

ثانيا: لقد جاهد علماء الاجتماع من خلال ارتباطهم بالنزعة العلمية نحو بناء نظرية فعمدوا الى اقصاء العناصر المحلية والقيم، وهذا لا يعني بالضرورة بان القيم والاخلاق سوف لا تدخل في انتقاء محاور البحث السلوكي. ان استقلال الابحاث عن هذه القيم والاخلاق يمنع علماء الاجتماع من التحقيق والاستقصاء في المشاكل الاجتماعية. ان دراسة العلاقات الدولية في اطار المنهج السلوكي اصبحت مشكلة اكبر منذ ان ارتبطت المصلحة في مثل هذه الدراسات بالتوترات والصراعات والحروب الدولية.

---

(١) Ibid, P. 45.

(٢) Ibid, P. 59.

(٣) Kriesberg Louis "Social Processes in International Relations A Reader " John Wiley and on, Inc, U.S.A. 1968, P. 8.

ثالثا: يتقيد السلوكيون في ابحاثهم واهتماماتهم بما يمكن ان تقدمه لهم المناهج وتقنيات البحث العلمي. فاصبح المنهج السلوكي اسير المناهج العلمية والطرائق السلوكية لا تحاول التعبير عن الواقع والحقيقة الدولية بقدر ما تحاول فرض بنيان نظري ولم تتمكن من استخراج نماذج كاملة للدراسة.(١)

رابعا: ان استخراج قواعد نظرية عامة من جداول احصائية لا تساعد على فهم طبيعة العلاقات الدولية لان العينات التي انتقيت للدراسة قد اخذت من سجل التاريخ، أي انها قد اخضعت الى تفسير وثم تحليلها كميا وفق الطرق العلمية الحديثة، وعليه فان التحليل الكمي السلوكي لا يفوق ما تأتي به النظرة التاريخية الثاقبة. (٢)

خامسا: يعاب على المنهج السلوكي في محاولته لاستخراج قواعد نظرية من خلال ضبط التكرار في الاحداث الدولية لتحديد مظاهر الانتظام وذلك لان التغيير هي مسألة مألوفة في العلاقات الدولية. اضف الى ذلك ان تشخيص انتظام في حدث دولي معين لا يمكن ان يكون هو المعيار الذي يفسر الاحداث لاستشراف المستقبل بل ربما هذه الظاهرة بحد ذاتها بحاجة الى تفسير. (٣)

المبحث السابع

منهج النظام

System Approach

تعتبر هذه المدرسة امتدادا لافكار فون برتالنفي الذي تعود دراسته في هذا الميدان الى العشرينات. وكذلك تالكوت بارسونز وديفيد ايستون. وتعد احد المناحي المتطورة للمنهج السلوكي. هناك طريقتان لدراسة النظام الطريقة التجريبية والطريقة التحليلية، وقد استخدمت كلتاهما بسعة في العلوم الطبيعية والهندسية ولكن بسبب التعقيد الهائل للعلوم الاجتماعية وصعوبة اجراء الطريقة التجريبية معها فان الطريقة التحليلية قد استخدمت بشكل واسع في العلوم الاجتماعية، ولا سيما، في علم العلاقات الدولية وتحت هذه الطريقة وضعت الافتراضات التالية حول النظام في النظرية العامة للنظم:

---

(١) حتي، د. ناصيف يوسف "النظرية في العلاقات الدولية" دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤٥.

(٢) نعمة، د. كاظم هاشم، "العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٤.

أ- ان النظام هو مجموعة من الاجزاء المترابطة.

ب- تتفاعل اجزاء النظام فيما بينها.

جـ- ان كل جزء يمكن ان يتصف بدرجة معينة من الاستقلال الكلي عن الاجزاء الاخرى المرتبطة به.

وعلى هذا الاساس فان النظام هو عبارة عن "وسط مترابط نتيجة لسبب او مدخل نحو مخرج" (١)

ان كل شيء في الحياة يمكن ان يدرك بوصفه نظام System وفي نفس الوقت يمكن ان يدرك بوصفه نظاما فرعيا Subsystem لنظام اكبر فالدورة الدموية عند الانسان تعد نظاما كيماويا، وهي في الوقت نفسه تعتبر نظاما فرعيا لنظام الدم والذي بدوره يعد نظاما فرعيا لجهاز الانسان الذي هو نظام فرعي للمجتمع الانساني. ونفس الامر يمكن ان يدرك بالنسبة للنظام الشمسي ونظام الثمن في علم الاقتصاد وهكذا. (٢)

ان من ساهم في تطوير هذه النظرية في العلاقات الدولية هو جورج موديلسكي وريتشارد روزكرانس وماكنلاند واندرو سكوت وبارسونز، ولكن ابرز دعاة هذه النظرية هو مورتون كابلان الذي ساهم في تحديد قواعد نماذج للتفاعل وضعها للنظام الدولي. والاهداف التي يسعى اليها في هذه النظرية هي "التوصل الى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها وكذلك التوصل الى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسة والفرعية وانتقالها من شكل الى شكل أخر" (٣)

ان التحليل النظمي يسمح بصياغة قوانين للديناميــة الاجتماعيــة، لانـه لا ينصرف الى معالجة قرار بعينه وانما يعمل من جهته للاحاطة بعملية تسلسل رد الفعل والتي من خلالها يتم اتصال بعضها بالبعض على نحو يؤدي الى تغلبها على العقبات التي تواجه طريقها. (٤)

---

(١) Bandyopadyay, Joyantany ja " General Theory of International Relations" Allied pub limited, New Delhi, 1993. P. 39.

(٢) Reynolds, P.A., Op.cit., P. 186.

(٣) مقلد، د. اسماعيل صبرى "العلاقات السياسية الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(٤) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

وتستخدم نظرية النظام اساسا في تطبيق النظام الدولي الشامل. وان استخدامها يكمن في التمكن من رؤية السياسة الخارجية في اطارها الاوسع وتمييزها عن غيرها من النماذج التي تظهر في السياسات الخارجية للدول. ان مفهوم النظام في العلاقات الدولية هي استخراج مباشر لمفهوم النظام كما هو مستخدم في نظرية النظم العامة والتي تشكل مجهودا علميا من اجل ايجاد صلة بين كل حقول المعرفة. وبسبب من هذا الهدف الرئيس، فان الدراسات في هذا الحقل تسعى لان تكون متعددة الحقول ومن ثم تصبح ذات جذب كمصدر كافي احتياطي لعدة مدركات وتطلعات للمنظرين في العلاقات الدولية. (١)

ان تعبير النظام قد استخدم استخداما واسعا بل حتى غامض في العلوم الاجتماعية. وان التعريف يرتكز حول مجموعة من اللاعبين يتفاعلون ضمن هيكل النظام بواسطة عملية ويخضعون الى قيود مختلفة والى عمليات متنوعة من التفاعلات. وان التعاريف المختلفة لا تخرج عن تعاريف نظرية النظم العامة والتي تعرف النظام بوصفه "أي شيء يشكل اجزاء موضوعة سوية ومرتبة في كل منظم ومترابط او مجموعة من الاجزاء المترابطة بعضها ببعض" (٢)

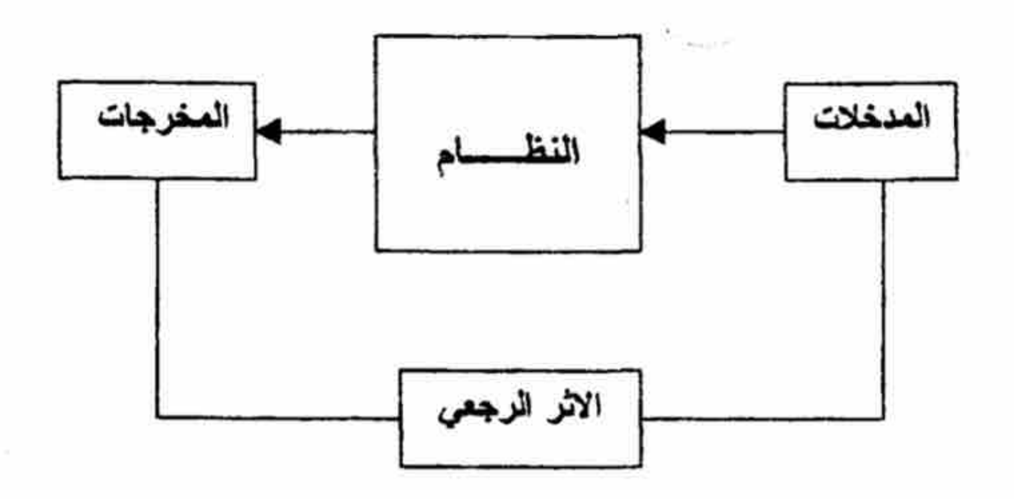
ان فائدة استخدام مصطلح النظام الدولي بدلا من المصطلحات التقليدية عائلة الامة، المجتمع الدولي، الجماعة الدولية هو قائم على الحقيقة بانها محاولة استخدام التفكير العلمي لتوضيح المتغيرات والنماذج، في حين ان المفاهيم القديمة قد استخدمت بدون ترتيب وبدون أي غرض. بالاضافة الى ذلك، استخدم هذا المصطلح للتأمل في الشؤون الاجتماعية في اطار النظام، مثل شخصية النظام، الانظمة الاقتصادية والاجتماعية وايضا الشؤون الدولية. ان منهج النظام هو مفيد من اجل المساعدة في تحليل سلوك الدول ضمن ترتيباتها (٣). وقد اورد مورتون كابلان تحليل النظام بالشكل الاتي رقم (٢):

---

(١) Frankel Joseph "Contemporary International Theory and the Behaviour of States" Oxford University Press, 1973, P. 32.

(٢) Ibid, PP. 33-34.

(٣) Ibid, P. 34.



شكل رقم (٢) النظام الدولي

١- المدخلات: في حالة النظام الدولي مثل الدول القومية فان المدخلات تتضمـــن: استيراد التجارة، المساعدة الاقتصادية والعسكرية، نشاطات المشاركة الخارجية الدولية، نقل التكنولوجيـــا، الدبلوماسـية، الاتصـــالات، الاعـــلام الخـــارجي والمدخلات الثقافية.

٢- المخرجات: مثل السياسة الخارجية وابعادها الاقتصادية والعسكرية والسياســية والتكنولوجية والثقافية.

٣- الاثر الرجعي او التغذية العكسية: يعني فيما اذا كانت السياسة الخارجية للدولــة (أ) ملائمة للدولة (ب)، فان قيمة المدخلات المستلمة من قبل الدولـــة (أ) مــن الدولة (ب) ستزداد لذلك. ومن وجهة اخرى فان المدخل الموجه من قبل الدولة (ب) الى الدولة (أ) لا يؤدي الى المخرج المرغوب للسياسة الخارجية للدولـــة (أ) والتي هي غير ملائمة، كما ان الدولة (ب) ستقلل من قيمة مدخـــلات (أ) او توقفها من اجل تقليل التغيير في السياسة الخارجية للدولة (أ) لصـــالح الدولـــة (ب). فمن الناحية الاولى تكون التغذية العكسية ايجابية بينما تعني الثانية تغذيـــة عكسية سلبية. واخيرا فان الاضطراب يشير الى كل التدخلات غير المنظمـــة العابرة والخفية والمفاجئة الخارجية والتي لم تتضمـــن مـــن بيـــن المدخـــلات العادية، مثل العدوان الخارجي العســـكري، نشـــاطات وكالـــة الاســـتخبارات العسكرية الخارجية او الرشاوى المستلمة من مصادر خارجية. (١)

---

(١) Bandyopadyaya Jayantahuja, Op.cit., P. 40-41.

المتغيرات المؤثرة على نظرية النظم

ويمكن تصنيف المتغيرات المؤثرة على نظرية النظم الى نوعين [١]:

أ- المتغيرات المستقلة: وتشمل

١- الوحدة او اللاعب: ان الوحدة او اللاعب في النظام الدولي هوكيان منظم رسميا والذي هو غير خاضع كليا لاي لاعب اخر. ان الدول في عصرنا الراهن هي الدول - القومية والتي تشكل النوع الاكثر بروزا بين اللاعبين في النظام الدولي المعاصر كالمنظمات الدولية وغيرها.

٢- الهيكل: ويشير الى علاقة الخصائص بين اللاعبين عبر فترة من الزمن. وهناك انواع مختلفة من التجمعات من الاحلاف الرسمية الى الجماعات غير الرسمية، وانواع من التفاعلات المختلفة مثل نظام ثنائي القطبية والكتل وغيرها. ان هياكل النظام الدولي يمكن ان تكون غير رسمية اكثر كونها رسمية.

٣- العمليات: ويمكن تمييزها عن الهياكل من خلال كونها تشير الى اشكال وطرق التفاعلات بدلا من علاقات الخصائص. انها تتضمن التفاعلات الفردية بينما تتعامل الهياكل فقط مع الانتظامات عبر الزمن. وهناك عدة طرق رئيسة لتحليل العمليات من خلال الوسائل العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية ...الخ اما اشكال التفاعلات فانها ثنائية ومتعددة وطبقا لموقعها في الهيكل، فانها تتراوح بين الصراع والتعاون وبين القسر والاقناع. وتدخل عناصر الفعل كمقيدات في حين تعد العوامل المؤثرة على العمليات بمثابة قواعد اللعبة.

ب- المتغيرات التابعة: ان منهج النظام يمكن ان يستخدم لتفسير اية ظاهرة دولية والتي تعامل لاغراض التحليل، كمتغير تابع. ويمكن تصنيف المجاميع التحليلية بالشكل الاتي:

١- القوة: هي ظاهرة سياسية رئيسة بشكل مختلف، ولكن كل التعاريف تشير الى القدرة على جعل الاخرين يسلكون السلوك الذي نريده نحن، وهناك مستويات لتحليل القوة:

أ. القوة كحيازة. ب. القوة حركة مجتمع. جـ. القوة سجية في العلاقات الانسانية ويمكن تقسيم القوة الى: (١) القوة الكامنة (٢) القوة المتاحة.

---

(١) Frankel Joseph "Contemporary International Theory and the behaviour of states" Op.cit., P. 36-41.

٢- ادارة القوة: هو مفهوم يشير الى المشكلة الرئيسة لتنظيم القوة وغالبا ما تستخدم لوصف وتصنيف النظام الدولي. ونستطيع ان نحدد سيطرة مباشرة تحت النظام الامبريالي والاستعماري وسيطرة غير مباشرة في ظل مناطق النفوذ وتحت اشكال انظمة الهيمنة، وكذلك انموذج الحكم المشترك Condominium وذلك حينما يتعاون اللاعبون الرئيسيون في مراقبة القضايا الرئيسة حسب قواعد النظام (المحفل الاوروبي في العلاقة مع الدول الصغرى) وان القوة يمكن ان تدار وفق مختلف انواع التوازنات او من خلال ترتيبات جماعية.

٣- الاستقرار في النظام: ان الاستقرار هو احد جوانب النظام الدولي ويكون:

أ- الاستقرار الهيكلي: ويقصد به الاستمرار في الاختلافات الاساسية في النظام بدون تغيير اساسي.

ب- الاستقرار الديناميكي: ويحدد اتجاه للحركة على نحو متعادل تبعا لتوزيعات القوة.

اما التعبير المعاكس للاستقرار فهو اللااستقرار ويمكن ان يصنف الى:

أ- اللااستقرار الكامن او الخفي.

ب- الاشكال الاخرى للااستقرار.

وهناك صلة بين الاستقرار وادارة القوة وهي عبارة عن ترتيبات فعالة لادارة القوة. ان التغيير يمكن ان يفسد الاستقرارية وذلك حينما يدرك ديناميكيا او استاتيكيا أي بشكل جامد. ولكن ليس بالضرورة ذلك فالتغيير يمكن ان يزيد من الاستقرار عن طريق تخفيض عناصر اللااستقرار بدون اظهار تغييرات كمية في المتغيرات الاساسية للنظام. وفي ظل نظام توازن القوى ثنائي القطبية فان اللاعبين الاساسيين مقيدون بسبب قدراتهم النووية.

٤- التغيير في النظام الدولي: هي ظاهرة معقدة تحدث عموما في نماذج مترابطة في المتغيرات المستقلة والتابعة. وقد اهتم المنظرون في العلاقات الدولية بدراسة ظاهرة التغيير في النظام الدولي عن طريق دراسة سعتها ومداها وشكلها والدرجة التي تحققت في النمذجة وطبيعة درجة الاعتماد والترابط بين العوامل التراكمية وغير التراكمية.

٥- انتقال النظام: يشير النظام الى التغيير النوعي في واحدا واكثر من المتغيرات الاساسية. وهنا يجب اجراء التمييز بين الانهيار والانتقال الى نظام اخر وبعض الفرضيات تتعامل مع درجة الترابط بين الوحدات كعامل لزيادة رجحان انتقال النظام او دور اللاعب الاساسي في تطور النظام.

انماط النظام عند موتون كابلان

أ- نظام توازن القوى: هو نظام دولي اجتماعي والذي لا يمتلك اجزاء مثل النظام السياسي الفرعي. وان اللاعبين في ظل هذا النظام هم من الدول القومية مثل فرنسا والمانيا وايطاليا ويجب ان يكونوا خمسة لاعبين في الاقل من اجل تمكين النظام على اداء وظيفته بفعالية، ويتصف نظام توازن القوى بالقواعد الاتية:

١- يعمل اللاعبون على زيادة قدراتهم ولكنهم يفضلون المفاوضة مع بعضهم بدلا من القتال.

٢- تتفاعل الاطراف بدلا من ان تفشل في زيادة القدرات.

٣- يوقف الاطراف القتال بدلا من تصفية لاعب طرف رئيس.

٤- معارضة الاطراف لاي تحالف او لاي طرف يهدف للحصول على مركز مسيطر في النظام.

٥- ايقاف الاطراف عن منع الطرف الذي يسعى لاقامة منظمة عالمية.

٦- سماح الاطراف للاعب مندحر من اجل العودة الى النظام بصفته شريك او العمل على جلب لاعب غير اساس وادخاله الى النظام ومعاملة اللاعبين الرئيسيين بصفة شريك مقبول.

ان القواعد الستة التي تعتمد عليها العضوية في النظام تعد القواعد الاساسية لنظام توازن القوى، فاذا انخفض عدد اللاعبين الرئيسيين فان نظام توازن القوى يعد غير مستقر .ولهذا فان الحفاظ على عدد اللاعبين الرئيسيين فوق المستوى من العدد الطبيعي يعد شرطا ضروريا لاستقرار النظام. ويرى مورتون كابلان بان عدد القواعد الرئيسة لا يمكن ان يقل عن ذلك. والفشل في تطبيق اية قاعدة عن العمل سوف يؤدي الى الفشل في تطبيق بقية القواعد الاخرى. وان اية قاعدة رئيسة في النظام تتعادل مع بقية قواعد المجموعة. [١]

ب- نظام ثنائي القطبية المرن: يختلف نظام ثنائي القطبية المرن على نظام توازن القوى، اذ يساهم فيه لاعبون من قوى كبرى في النظام الدولي. وهذه القوى الكبرى يمكن ان تكون لاعبي كتل مثل الاطلسي او الكتلة الشيوعية او لاعبين عالميين مثل الامم المتحدة. وكل اللاعبين الوطنيين تقريبا ينتمون الى اللاعب

---

(١) Kaplan Morton "Variants on six models of International System" in James Rosenaua "International Politics and Foreign Policy: A reader in research and Theory" The Free Press, NewYork, 1969, P. 292-293,

العالمي (المنظمة الدولية، والعديد منهم - بضمنهم اغلب اللاعبين الوطنيين الكبار - ينتمون الى واحد من الكتل الكبرى. وبعض اللاعبين الوطنيين لا ينتمي الى تنظيمات الكتل (دول عدم الانحياز).

قواعد نظام القطبية المرن

١- ان كل الكتل المنتمية الى التدرجية او التدرجية المزدوجة تسعى الى ازالة الكتلة المناهضة.

٢- ان كل الكتل المنتمية الى التدرجية او التدرجية المزدوجة تسعى للتفاوض بدلا من ان تقاتل، او قاتل في حروب محدودة بدلا من حروب عامة.

٣- ان كل لاعبي الكتلة يعملون على زيادة قدراتهم النسبية بقدر قدرات الكتلة المعارضة لهم.

٤- ان كل اللاعبين الذين لا ينتمون الى الكتل يسعون للتفاوض لزيادة قدراتهم بدلا من القتال ويسعون للقتال في حروب صغيرة بدلا من الفشل في زيادة قدراتهم. ولكنهم يفضلون عدم الخوض في حروب كبرى.

٥- ان كل اللاعبين يلتزمون في خوض حروب كبرى بدلا من السماح للكتلة المنافسة من الوصول الى مركز القوة المهيمنة.

٦- ان كل اعضاء الكتلة مدعون لاخضاع اهداف المنظمة العالمية لاهداف كتلتهم في حالة زيادة حجم الصراع بين هذه الاهداف.

٧- ان كل الدول غير المنتمية للكتل مدعوة الى تنسيق اهدافهم الوطنية مع اهداف الممثل العالمي وتحاول اخضاع اهداف اعضاء الكتل الى اهداف الممثل العالمي.

٨- ان الاعضاء غير المنتمين للكتل يعملون على تخفيض خطر الحرب بين اعضاء الكتل ويرفضون مساندة سياسات احدى الكتلتين ضد الاخرى.

٩- يسعى الممثل العالمي (الامم المتحدة) لتعبئة الدول غير المنتمية الى الكتل ضد قضايا الانحراف مثل اللجوء الى القوة. [١]

جـ- نظام ثنائي القطبية الصلب: يمثل هذا النظام تعديلا لنظام القطبية المرن الذي تختفي فيه كليا الدول غير المنتمية للكتلة واللاعب العالمي. وما لم تنتظم كلتا الكتلتين هرميا فان النظام سيتجه نحو اللااستقرار. ولا يوجد هناك دور معتدل

---

(١) Ibid. P. 297.

في نظام ثنائي القطبية الصلب، لهذا فانه يعكس درجة عالية من التوازن. ولهذا السبب فانه ليس على درجة عالية مـــن الاســتقرار، او انـــه نظـــام مندمـــج متكامل.(١)

د- النظام العالمي: ان النظام العالمي يمكن ان يتطور كنتيجـــة لتطـــور عمـــل او وظيفة الممثل العالمي في نظام ثنائي القطبية المرن. والنظام العالمي يمكـــن ان يكون مندمجا ومتماسكا على الرغم من ان جماعات سياسية غير رسمية يمكـــن ان تاخذ مكانا في اطار هذا النظام، وان صراعات المصالح يمكـــن ان تظـــهر طبقا لذلك. فضلا عن ان ايجاد جهاز من الموظفيـــن السياســـيين والاداريـيـــن والذي يكون ولاؤه الاساس للنظام الدولي نفسه اكثر مـــن أي نظـــام اقليمـــي فرعي. وسواء اكان النظام الدولي مستقرا ام لا فانه سيعتمد على توفر المـــوارد والتسهيلات وعلى النسبة بين القدرات وقدرات اللاعبين الذيـــن هـــم اعضـــاء النظام. (٢)

هـ- النظام الهرمي: يولد من النظام العالمي ربما بسبب القناعة نحو اقامـــة نظـــام دولي اكثر اندماجا وتماسكا. ومن المحتمل ان يكون نظامـــا ديمقراطيـــا، واذا فرض النظام الهرمي على رغبة اللاعبين الوطنيين بواسطة كتلة قوية منتصرة فان النظام ربما يكون استبداديا. ان النظام الهرمي يتضمن نظاما سياسيا وفـــي اطاره، فان الخطوط الوظيفية اقوى من الخطوط الجغرافية، وهذه الخصـــائص الاندماجية للنظام الهرمي تجعله اكثر استقرارا. ان طبيعة الاندماج فـــي هـــذا النظام تجعل من الانسحاب امرا ذا تكاليف مرتفعة جدا. (٣)

و- نظام الوحدة المعترضة: ويعني امتلاك دول صغرى للاسلحة النوويـــة اســـوة بالقوى الكبرى المالكة لها اصلا، مما يعني قدرتها على شن هجـــوم بالضربـــة الاولى على غيرها من الدول، ولما كان لجميع الدول النوويـــة القـــدرة علـــى الانتقام فهذا يؤدي الى اقامة الردع بين الجميع ويؤدي الى استقرار النظـــم، ولا سيما اذا ما انضمت هذه الدول الى احلاف وبالنظر للخطـــورة الناجمـــة عـــن امتلاك هذه الدول الصغيرة للاسلحة النووية فان احتمال حدوث حرب نوويـــة محدودة هي مسالة واردة. (٤)

---

(١) Ibid, P. 298.

(٢) Ibid, P. 298.

(٣) Ibid, P. 298.

(٤) Ibid, P. 298-299.

الانتقادات على نظرية النظام

١- ان المنظرين غير قادرين على الاتفاق حول تعريف عدد انواع اللاعبين بشكل كاف وحول المتغيرات الاساسية وعناصر العمل. وان اغلب الدراسات حول الموضوع تسعى لوضع منهجية وتصنيف لكل باحث. لذلك فان جمع ومقارنة وجهات النظر المختلفة هي مسألة صعبة. (١)

٢- تنتقد النظرية بسبب الاغراق في التجريد. وبسبب كونها نظرية سلوكية فانه يصعب استخراج نظام لعمل التنظيمات السياسية من دراسة البنى العضوية والوظائف السيكولوجية للكائن الحي (٢)، ولا سيما انها تعتمد في بناء نظامها على الاخذ من عناصر نظريات مطبقة في مجالات علم الاحياء والاقتصاد والاجتماع، وهذه العلوم ذات طبيعة تختلف عن طبيعة العلاقات الدولية. (٣)

٣- انتقدت نظرية النظم لعجزها عن تقديم اطار يساعد على التنبؤ وبالتالي فان دراسات اصحاب هذه النظرية ليست إلا تكرارا. اذ ان وضع انموذج سلوكي لمجموعات معينة من الدول مثلا والاستناد في ذلك على مجموعة من الافتراضات حول المتغيرات التي يعتقد بانها تحدد سلوك هذه المجموعات، فاذا كانت هذه الافتراضات مشكوك فيها وان الانموذج قائم على تبادل المواقع بين هذه الجماعات، فان التنبؤ بسلوك هذه الجماعات سيكون في المستقبل مجرد اعادة للفرضيات الاصلية مرة اخرى. وذلك لان الانموذج نابع من عالم مفترض لا حقيقي وبالتالي فان هذه النماذج تمثل انتصارا للشكل على الجوهر. (٤)

٤- وتنتقد هذه النظرية على صعوبة الاستفادة من الدراسات الكمية في المجال السياسي. اذ يصعب تحويل المفاهيم المستخدمة في هذه النظرية الى مؤشرات عملية يمكن قياسها وبالتالي من الصعب الوصول الى معيار يحدد طبيعة ومواقع العلاقات بين الدول وهذه نتيجة كون مفاهيم نظرية النظم هي تجريدية. (٥)

---

(١) Frankel Joseph "Contemporary International Theory and the behaviour of States", Op.cit., P. 41.

(٢) دورثي وبالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.

(٣) مقلد، اسماعيل صبرى، "العلاقات السياسية الدولية" ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٤) دورثي وبالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.

(٥) المصدر السابق، ص ١٣٨.

٥- ان استخدام النظام الشامل اداة للتحليل لا يساعد بشكل مباشـــر علـــى تفسـير مشاكل السياسة الخارجية [١] فالذي يتحكم فـــي تفسـير السياســة الخارجيــة متغيرات عديدة كالضغوط والقوى والمؤثرات والتي لا صلة لها بهذا المنطـــق الذي يتصوره دعاة هذا المنهج. [٢]

المبحث الثامن

نظريـــة التوازن

Equilibrium Approach

تعد افكار جورج ليسكا اساس هذه النظرية، وقد انطلق ليسكا في نظريتـــه للتوازن الدولي من خلال الافكار التي طرحها كل من كاتلن ولاســـويل وبارســـونز حول توجههم العام في استخدام نماذج منظمة. وركز هؤلاء تحليلهم على الشخصية الانسانية وارادتها على الفعل والتفاعل بين الافراد والجماعات في بيئـــة اجتماعيـــة مادية وركزوا طروحاتهم على التوزيع والاندماج للقيم المختارة بواسطة وسائل اليـة لسلطة مؤسساتية تمارس سلطة اكراه من خلال القوة كوسيلة شبه محددة وسعوا فـي دراستهم لتغطية أوضاع التغيير والاستقرار الاجتماعي. لقد نظر كاتلن الى التـوازن بوصفه شرطا اساسيا للنظام والاندماج الاجتماعي من اجل توازن الارادات ضمـــن علاقات مستقرة ومسيطر عليها. بينما استخدم لاسويل فكرة التوازن مع الاخذ بنظـر الاعتبار لمشكلة القوة والامن. في حين وضع تالكوت بارســـونز فكـرة التـــوازن بوصفها عملية منظمة للتغيير في النظام الاجتماعي المتكامل والمدعم بواسطة عـــدد من الآليات للسيطرة الاجتماعية. وعلى ما يبدو ان المنظرين الثلاثة يتفقون للتعـامل مع التوازن في المجتمع السياسي في اطار التفاعل بين اللاعبين في البيئة وبوجـود نوع معين من السلطة الاجتماعية القائمة على اسس اخلاقية وقانونية وحسية. [٣]

ولكن المسألة المهمة التي واجهت ليسكا تتمثل في كيفية تطبيق هذه الافكـار والجهود النظرية في العلاقات الدولية. وفي الواقع، ان مفاهيم قيمـــة قـد طـورت لتحليل مجتمع مندمج ومتكامل نسبيا ليس من السهل ان ينطبق تلقائيا علـــى النظـام الدولي الذي لا يشكل مجتمعا مندمجا ومتكاملا. لقد استقت نظرية التوازن افكارهـــا

---

(١) Frankel Joseph "Contemporary International Theory, Op.cit., P. 41.

(٢) مقلد د. اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

(٣) Liska George "International Equilibrium" in Stanley Hoffmann "Contemporary Theory in International Relations" Prentice-Hall, 3rd ed. 1962, P. 139.

من نظرية التوازن النظامي. اذ ان مفهوم التوازن قد استخدم بشكل واسع في عـدد من حقول المعرفة. فتطبيقه في النظرية الاقتصادية واضح جـدا. وقـد اسـتخدمته بترحاب النظرية الاقتصادية من اجل تطوير علم الاقتصاد. وقد أطلق ليسكا علـى التوازن اسم التوازن الثابت Static Equilibrium ولما كانت حالة التوازن الثـابت ليست كذلك في الواقع الاجتماعي فان ليسكا اطلـق عليـه بـالتوازن الديناميكي Dynamic Equilibrium والذي ينظر اليه بوصفه الية استقرار نسبي مؤقـت، اذ يفسد التوازن بواسطة العوامل الساعية نحو التغيير الا انه سرعان ما يعـود الـى حالته الاصلية لوجود نظام للحماية الذاتية لردود الفعـل التعادليـة التلقائيـة علـى الاضطرابات التي تؤثر عليه. والتوازن عند ليسكا يقوم على فكرتين:

اولا: انه قاعدة نظرية.

ثانيا: ان التغيير صفة ملازمة للتوازن من حالة مؤقتة غير مسـتقرة الـى حالـة مستقرة.

وقد تركزت افكاره على التوازن المؤسساتي وعمد الى تطبيق التوازن فـي المنظمات الدولية طبقا لهيكلها والتزامات اعضائها ومداهـا الوظيفـي الجغرافـي. والمنظمة الدولية تكون في حالة توازن اذ توفرت الشروط التالية:

أولا: وجود تطابق بين القيود المفروضة عليها وبين ارادة اعضائها فـي الامتثـال لهذه القيود.

ثانيا: وجود تطابق بين التاثير الذي تمارسه الدول الاعضاء في المنظمـة وقوتـهم الحقيقية.

ثالثا: ان تكون التزامات الدول الاعضاء في المنظمة على درجة عالية من التعـاون لتقديم المساعدة المتبادلة ضد تهديدات الامن.

رابعا: ان تكون الوظائف والقواعد القانونية الممارسة في المنظمة الدولية تتطـابق مع الحاجات المتعلقة باغراضها، ولا سيما مع حاجات الدول الاعضـاء فـى المنطقة الجغرافية التي تغطيها المنظمة. (١)

ان عملية التوازن في ظل هذه النظرية تتأثر بـالعوامل النفسـية للافـراد والجماعات والثقافات والاقتصاد. فالعامل النفسي للافراد والجماعات يتأثر بمشـاعر الامن وعدم الامن. ان مقاومة الضغط الداخلي للثقافات يعتمد بشـكل كبـير علـى فعالية معنوياتهم والمقومات المادية عند التقائها بالحاجات على مستوى الاسـتقرار والتغيير. واذا كانت المثالية تتمثل في تنوع الثقافة عند حدود الاعتمـاد السياسـي

---

(١) Ibid, P. 140.

والاقتصادي فان سوء استخدام القوة وبشكل انفرادي يمكن ان يؤدي الى زيادة النزاعات الثقافية وينبه الطرف المهدد (بفتح الدال) للتعويض عن ضعفه بواسطة التشديد على الخصوصيات المستمرة للثقافة. وفي أي حدث فان غياب الردود المتبادلة والتعاون والاتصالات السلمية التبادلية للقيم او اشباع الحاجات بين الجماعات الثقافية والايديولوجية والاثنية والاقتصادية ينعكس، بالتأكيد على عدم التوازن الاجتماعي ويزيد ويفاقم من عملية التوازن العسكري - السياسي والمؤسساتي وان مثل هذا التنوع في اطار التوازن يصبح بالامكان التعامل مع المنظمات الدولية كجزء من عملية تداخل التواصل المؤسساتية والعسكرية - السياسية والاجتماعية- الاقتصادية والضغوط مكونة توازن متعدد. (١)

ان تحليل العلاقات الدولية في اطار نظرية التوازن يرتكز على نقاط رئيسة ثلاث:

أولا: ان التأكيد على دور الدولة كلاعب منفرد في السياسة الدولية مدفوع برغبة موحدة وتحت تأثير قيادتها ومتبعة اجراءات امنية وساعية لتحقيق الرفاهية والهيبة سيزيد من مساهمتها في السياسة الدولية في اطار القوة السياسية. وعندما يكون توازن القوى مسيطر عليه بواسطة وسائل منظمة دولية فعالة فان توزيع الامن والرفاهية والهيبة (ضمن الشروط القائمة على التوازن الدولي العسكري - السياسي والاجتماعي- الاقتصادي والمؤسساتي) يتوقف في ان يكون نتيجة للصراع والمنافسة، ويمكن ان نضيف ايضا توزيع سلطوي للقيم مقيد بقواعد قانونية وعقوبات الالتزامات الامنية للمنظمة الدولية والمدى الوظيفي والهيكل المؤسساتي. ومتى ما تشعر الدول بان توزيع الامن والرفاهية والهيبة هو الوسيلة المثلى لمركز قوتهم ومن غير الممكن تحسينه بواسطة جهود منفردة في اعادة التوزيع فان نظام الدولة يكون عندئذ في حالة توازن مثالية.

ثانيا: تعمل النظرية على تقييم سياسات الدولة فيما اذا كانت اهدافها تعمل طبقا لقواعد النظام. ومن الامور التي يجب اخذها في الاعتبار العقوبات المرتبطة بمختلف اشكال السلوك وشروط الاستقرار والتغييرات المنتظمة والمتطلبات الوظيفية والبدائل للوصول الى القيم المطروحة ووظيفة سبل العمل للنظام الدولي الكلي او كجزء واحد منه.

ثالثا: البيئة الاجتماعية والمادية التي تسعى الدول للحفاظ عليها وتحسين موقفها انفراديا وفق ترتيب معين.

---

(١) Ibid, P. 141.

ان المقومات الاساسية لتحليل البيئة هي:

١- تعددية الامم بشخصية متأثرة بالعوامل المادية والثقافية.

٢- تركيب الاقليم الجغرافي للدولة وفق نموذج جيوبوليتكي محدد بالمستوى التكنولوجي.

٣- العمليات الدولية وفوق القومية والمؤسسات التي لا يمكن اخضاعها لواحد من المقومين الاخرين.

وفي جميع وجهات النظر فان فكرة التوازن هي مفهوم ملائم وموحد وبالشكل الاتي:

١- ان كل الدول تبحث عن الامن في كل السياسات من اجل تحقيق مركز افضل في التوازن الدولي.

٢- ان غالبية الدول يجب ان تتصرف وفق الدرجة التي تحافظ على توازن نظام الدولة وتطوره وذلك بالوسائل السلمية والى تحقيق شكل متطور من اشكال المجتمع.

٣- ان عدة جوانب مهمة لبيئة العلاقات الدولية يمكن ان تفسر في اطار التوازن.

٤- ان المفهوم المزدوج للتوازن بوصفه بناء نظريا وسياسة مرغوبة للحفاظ على القيم الانسانية يطرح على السواء الاطار التحليلي والقانوني بالاضافة الى بعض المتطلبات السببية للديناميات المطلوب البحث عنها. (١)

الانتقادات على نظرية التوازن

تعرضت النظرية الى الانتقادات التالية (٢):

١- لقد لاحظ طلاب العلاقات الدولية بان العمليات الدولية لا يمكن أن تؤدي مطلقا الى اية حالة توازن، لان الظروف الموضوعية نفسها هي في حالة تغيير مستمر. وقد لوحظ ان التوازن غير ممكن التحقيق لان التكنولوجيا والسكان والموارد هي الاخرى معرضة للتغيير.

٢- ان مفهوم التوازن قد استخدم كوسيلة تحليلية وليس كوسيلة تفسيرية كما هو الحال في النظرية الواقعية. ففي النظرية الواقعية تبحث الدول عن افضل

---

(١) Ibid, P. 142.

(٢) Kumar Mahendra "Theoretical Aspects of International Politics" Shiva Lal Agarwala and Company, India, 1990, P. 123-126.

مركز للقوة في حين تبحث الدول في نظرية التوازن عن التوازن المثالي المرغوب تحقيقه. ولكن اذا قبلت هذه النظرية الاستنتاج المنطقي، فالدول عندئذ لا تحاول فقط تشجيع التوازن وانما تشجيعه بطريقة تؤدي الى تحقيق وضع افضل للتوازن.

٣- ان مجمل نظرية التوازن تؤكد على ان العلاقات الدولية تسعى نحو الاستقرار والتوازن ولكنها تهمل الحقيقة بأن الجهود نحو التوازن قد تتعرض الى التغيير ايضا.

٤- كذلك انتقدت نظرية التوازن التي جاء بها جورج ليسكا لانه كان يعني في التوازن توزيع القوة في اطار المنظمات الدولية وليس التوازن في العلاقات الدولية.

٥- ان مفهوم التوازن ضيق وواسع. انه ضيق لانه يهمل اغراض اللاعبين ويترك عملية التغيير احيانا. وانه واسع جدا لان على الباحث ان يميز بين عدة انواع من التوازن وكيف يمكن ان يتحقق التوازن بين كل الجزئيات. ويرى ستانلي هوفمان بان نظرية التوازن يمكن ان تعمل بفاعلية حينما توجد متغيرات يمكن قياسها في عالم يمكن فيه تحديد السلوك الانساني بواسطة قوانين ميكانيكية وفقا لقواعد ولكن بما ان السلوك الانساني غير ثابت فان تأثير نظرية التوازن يكون محدود ايضا.

٦- ان صعوبة التحليل انما تنبع من ان مفهوم التوازن الذي يطبق في العلاقات الدولية هو مستعار من الاقتصاد. وفي الاقتصاد فان الفكرة الاساسية تبرز من ان التوازن يقوم على اساس المساواة بين العرض والطلب، وانه من الصعب جدا اجراء مماثلة بين ما يجرى من توازن في الاقتصاد القائم على اساس العرض والطلب وبين السياسة الدولية. ان هذه المماثلة لم تقيم ايجابيا من قبل المختصين في العلاقات الدولية. لان مفهوم التوازن في الاقتصاد يمكن دراسته، وبالامكان تحديد حجم العرض والطلب كميا. وهذا ايضا مفيد في العلاقات الدولية اذا كان لدينا معلومات متماثلة حول المتغيرات المهمة. ولكن طالما ان السلوك الانساني غير ثابت فان اغلب المتغيرات في العلاقات الدولية غير قابلة للقياس، ولهذا فان امكانية التحقق التجريبي للتوازن هو محدود.

المبحث التاسع

نظرية صنع القرار السياسي الخارجي

Decision – Making Approach

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كاساس لتفسير السياسة الخارجية، اذ انها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (او صناع القرار) ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين [١] وتركز ايضا على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في اطاره، كما تحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها ازاء الاطراف الخارجيين الذين يتفاعل معهم [٢]. ان اهمية هذه النظرية تكمن ايضا في كيفية تغيير الاهداف، بالاضافة الى وضع الطرق المناسبة للرد على المعلومات من اجل ان يكون النظام مهيئا في بيئة متغيرة. وان ايجاد نظام خدمة ذاتية حقيقي يمكن ان يكون قادرا على الحصول على معلومات دقيقة من اجل ان يتمكن من وضع الياته واهدافه لمواجهة التفسيرات في البيئة. [٣]

وتدرس هذه النظرية العلاقات الدولية ليس على اساس الدول بصورتها المجردة وانما على اساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، اذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين. فهم يعملون باسم الدولة، ومن ثم فان الدولة تعني صناع قراراتها. فالدولة (أ) هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صناع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين. والنظرية لهذا تركز على اللاعبين الافراد الذين هم صناع قرارات الدولة، وعلى اعادة بناء الموقف كما تم تحديده بواسطة صناع القرار، الذي يعد مسألة رئيسة يمكن ان يساعد لتحليل سلوك هؤلاء الرسميين. [٤]

---

(١) Jordan David, Op.cit., P. 57.

(٢) مقلد، د. اسماعيل صبري، "نظريات السياسة الدولية" دار السلاسل، الكويت، ١٩٨٧، ص ١٨١.

(٣) Jordan David, Op.cit., P. 68.

(٤) Snyder Richard, Bruck H.W. and Burton Sapin "The Decision- Making Approach to Study of International Politics " in James Rosenau" International Politics and Foreign Policy: A reader in Research and Theory" The Free Press, NewYork, 1969, P. 202.

وفي التركيز على سلوك الافراد والمسؤولين عن اتخاذ قــرارات السياســة الخارجية فانه يصبح من الممكن تطبيق مبادىء ونظريات علم النفس وصولا الـــى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلــك باعتبــار السلوك الانساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة كالدوافع والمشــاعر والتصورات، والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل، وايضا باعتبار ان هذا الســلوك يجمــع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني. [١]

ويرى سنايدر وزملاؤه الذي هو من ابرز من كتب في هذه النظريــة بــان الذين يدرسون في السياسة الدولية يــهتمون بالدرجــة الاساســية بالافعــال وردود الافعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها بالدول – القوميــة. وان التركيز على الافعال يتطلب تحليل العمليات. وان الافعال تنبع من ضــرورة اقامــة وتأمين وتنظيم اتصالات مقنعة وموجهة بين الدول وممارسة بعض الرقابــة علــى الاتصالات غير المرغوبة. اما الافعال فانها تمثل محاولة لتحقيق بعــض الاهــداف ومنع وتقليل انجاز الاهداف غير المتفق عليها او المهددة للدول الاخرى. [٢]

ويقوم الهيكل الذي طرحه سنايدر حول نظرية صنع القرار علـــى الشــكل الاتي [٣] :

أ– البيئة الداخلية لصنع القرار وتشمل

١. البيئة غير الانسانية.

٢. المجتمع.

٣. البيئة الانسانية.

أ. الثقافة

ب. السكان

ب– الهيكل الاجتماعي والسلوك ويشمل

١. القاسم المشترك الرئيس

توجهات القيم

٢. المشترك الدستوري

النماذج

---

(١) مقلد، د. اسماعيل صبري "نظريات السياسة الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.

(٢) Snyder Richard, Op.cit., P. 199.

(٣) Ibid, P. 201.

٣. الخصائص الرئيسة للمنظمات الاجتماعية

٤. دور الاختلافات والاختصاصات

٥. الجماعات: الانواع والوظائف.

٦. العمليات الاجتماعية المناسبة

أ. تكوين الرأي

ب. المؤثرات الاجتماعية على البالغين

جـ. المؤثرات السياسية

جـ- عملية صنع القرار

صناع القرار

د- الفعل

هـ- البيئة الخارجية لصنع القرار وتشمل

١. البيئة غير الانسانية

٢. الثقافات الاخرى

٣. المجتمعات الاخرى

٤. المجتمعات المنظمة والموظفة كدول فعل الحكومة

ولعل ابرز ما نلاحظه على هذا التصنيف هو ان هذه النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بعملية صنع القرار السياسي الخارجي وبالشكل الاتي:

١- ان النظرية تدعو لدراسة وحدة اتخاذ القرار في اطار البيئة النظامية التي توجد فيها هذه الوحدة، وصانع القرار يتخذ قراره من خلال ادراكه للبيئة التي هي البيئة الداخلية والبيئة الخارجية.

أ. البيئة الداخلية: فالدولة تسلك سلوكها الخارجي متأثرة باعتبارات المجتمع الداخلي من حيث التنظيم والوظيفة وسلوك الشعب وعاداته. وتعطي اهتمامها للاخلاق والمواقف والقوة الوطنية والاحزاب السياسية.

ب. البيئة الخارجية: وتشير بشكل عام الى تلك العوامل والظروف لما وراء حدود اقليم الدولة مثل افعال وردود الافعال للدول الاخرى (صناع قراراتها) والمجتمعات التي يعملون من اجلها كما ان تطابق العوامل الخاصة والظروف

في المواقف العامة والخاصة يعتمد على المواقف والادراك وتقديرات صناع قرار الدولة (أ) وعلى كيفية تعرضهم للتحريضات. [(١)]

٢- يرى سنايدر ان الفعل يكون قائما تحليليا وذلك عندما توجد المقومات الاتية:

أ. اللاعب أو اللاعبين.

ب. الاهداف

جـ. الوسائل

د. الموقف

والموقف يمكن أن يعرف بواسطة اللاعب او اللاعبين ضمن اطار طريقة (اللاعب أو اللاعبين) الذي يعد نفسه في علاقة مع غيره من اللاعبين الاخرين ويرتبط معهم بالاهداف والوسائل المتاحة وفي الاطار الذي تتحول فيه هذه الاهداف والوسائل الى استراتيجيات للفعل وتعرض الى العوامل المناسبة للموقف. ان هذه الطرق التي تربط اللاعب بالموقف تعتمد على طبيعة اللاعب او توجهه. وهكذا فالدولة (أ) المشار اليها سابقا يمكن ان ينظر اليها بوصفها مشارك في نظام الفعل المتضمن اللاعبين الاخرين والدولة (أ) توجه الفعل طبقا للطريقة التي ينظر بها الى موقف معين وبواسطة ومن قبل بعض المسؤولين وطبقا لما يريدون. وان فعل اللاعبين الاخرين واهدافهم ووسائلهم وعناصر المواقف الاخرى كلها مرتبطة باللاعب. [(٢)]

ان هذه النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف، ثم تسعى لتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات، ولكنها لا تضع فرضيات تطلب من صانع القرار ان يعمل على اساسها. انها تلعب دورا هاما في كشف العديد من الجوانب الهامة في السياسة، كما انها تفيد في البحوث التي تسعى لدراسة الافراد بوصفهم صناع قرار بشكل افضل من النظريات الاخرى. [(٣)]

٣- ان هذه النظرية تقوم على ان صنع السياسة الخارجية هو ليس فقط موضوعا لافراد (صناع القرار) يقرون موقفا ويحسبون الطريق الافضل للتعامل معها،وانما يتطلب توفر عدد غفير من العوامل الاخرى وتشمل العوامل البيئية والتي يعمل في ظلها صناع القرار مثل شبكة الاتصالات التي تغير من تدفق

---

(١) Ibid, P. 203.

(٢) Ibid, P. 202.

(٣) دورثي، جيمس وبالستغراف، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٧.

المعلومات والنشاطات المنسقة. وبعبارة اخرى ان منهج صنع السياسة الخارجية يهتم بمقومات الفعل وادراك الموقف ومصادر المبادرة والبدائل ونمط الاتصالات والدوافع وحتى العوامل الاخرى التي تدخل ضمن عملية صنع السياسة الخارجية. وان هذا المنهج يساعد على القاء نظرة على دراسات الصراع والتعاون. فالفعل يوجد كما ذكرنا حينما تتوفر مقوماته (اللاعبين، الاهداف، الوسائل، الموقف) وسواء كان الموقف قد حدد وديا أم عدائيا بواسطة اللاعب وحسب الطريقة التي يتعامل بها مع اللاعبين وحسب الاهداف والوسائل التي وضعت استراتيجيات للفعل فانه يخضع الى العوامل المناسبة التي تؤثر عليه. وهكذا فان فعل الدولة الذي اتخذ بواسطة الاشخاص العاملين باسم الدولة الذين يحددون الموقف، فالدولة لذلك تصبح كما ذكرنا تعبير لصناع قراراتها. وان السبب الذي يدفع الدولة لتسلك هذا السلوك يرتبط بطريقة صناع قراراتها لتحديد الموقف. (١)

٤- ان محصلة هذه النظرية وفقا للمخطط الذي طرحه سنايدر تقوم على الاعتبارات التالية:

أ- وجود صلة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية أي خط أ- هـ والسبب في ذلك يرجع الى ان السياسة الدولية، هي ليست عملية تفاعل على المستوى الحكومي بين الدول. اذ لا يمكن اهمال الاطار الخاص وغير الحكومي. فالمجتمعات تتفاعل فيما بينها في مساحة واحدة او في مدى واسع لاساليب من خلال شبكة كبيرة من الاتصالات والتجارة والروابط العائلية والجمعيات المهنية والقيم المشتركة والمبادلات الثقافية والسفر ووسائل الاعلام والهجرة. اذ ان مثل هذه النماذج يمكن ان تخضع لتنظيم حكومي تحت شكل معين (٢) وتحت ظل أي مستوى تتطلب التفاعلات الثقافية غير الحكومية مستوى معين من التحليل والذي يجعل ممكنا ايجاد بعض الفهم والذي يتمثل في كيف تشترط بعض التفاعلات فعلا رسميا. وان العلاقات الدولية غير الحكومية لا تدخل في تحليل سلوك الدولة ما لم تتمكن ان توضح لنا بان سلوك صناع القرار هو محدد وموجه نحو مثل هذه العلاقات. (٣)

---

(١) Toma Peter A "What is the Substance of A Contemporary International Relations?" Op.cit., P. 12.

(٢) Snyder Richard, Op.cit., P. 204.

(٣) Ibid, P. 204.

ب- هناك علاقة بين ب و جـ أي بين المنظمات من جهة وبين صنع القرار من جهة ثانية. ومن خلال الامور الاخرى، ان هذا يمثل تأثير القوى الاجتماعية الداخلية على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. كما ان ب - جـ يتضمن بان تأثير الظروف والعوامل في المجتمع قد تم ادراكه خلال عملية صنع القرار السياسي.[١]

جـ- ان الخط ب - د هو مهم ايضا لانه يؤشر بان تجارب الامة انما هي افعالها الخارجية. وان فعل الدولة جاء اساسا ليؤثر على الظروف في البيئة الخارجية.[٢]

د- ان فعل الدولة يجب ان ينظر اليه من خلال ردود الافعال للدولة الاخرى على طول الخطوط جـ، د، هـ٤، جـ وان التغييرات في البيئة الخارجية يمكن ان تؤثر على فعل الدولة على طول الخطوط جـ، د، هـ، أ ٣، ب، جـ وذلك من خلال التغييرات في العلاقات غير الحكومية والتي هي معترف بها وتؤخذ بنظر الاعتبار عند صناع القرار.[٣]

الانتقادات على نظرية صنع القرار

١- ان النظرية التي جاء بها سنايدر وزملاؤه، تتطلب عددا كبيرا من الباحثين لجمع المعلومات وعددا كبيرا من المنظرين لتقويم المعلومات ضمن تصنيفاتهم، واذا لم تكن هذه المتطلبات متوفرة وكبيرة فان النتائج ستكون غير واقعية. وحتى لو افترضنا وجود حشد كاف من الباحثين والمنظرين فان المعلومات المطلوبة من قبل سنايدر وزملاؤه تشتمل على كل الدول وكل الوحدات القرارية في المسرح الدولي. ومهما تكون عليه المصادر المتاحة فلن المعلومات لا يمكن جمعها بسهولة.[٤]

٢- ان مخطط سنايدر وزملائه لا ينطبق على كل الدول، ويعمل على تحويل الدول الى مفهوم احادى للنظام السياسي حيث يستخدم سنايدرا نموذجا معينا للنظام السياسي والذي قد يصلح انموذجا معينا لعلاقات دولية بحد ذاته ولكن هذه

---

(١) Ibid, P. 204.

(٢) Ibid , P. 204.

(٣) Ibid, P. 205.

(٤) Jones, Roy E. "Analysing Foreign Policy: An introduction to some conceptual Problems" Routledge and Kegan Paul, London, 1972, P. 42.

النسخة من الانموذج لا تنطبق على كل انواع الانظمة السياسية الموجودة في المسرح الدولي. [١]

٣- يفشل هذا المنهج في ان يقترح أي من العناصر لها صلة بالموضوع. كذلك ينشأ هذا المنهج من فكرة خالية من اية قيمة لانه يحاول ان يحلل القرارات المختلفة المتمثلة في حقل الشؤون الخارجية دون ان يتجشم عناء الاجابة عن التساؤلات المتعلقة باي القرارات تكون صائبة وايها تكون خاطئة. [٢]

٤- يدل هذا المنهج على ان علم السياسة مؤلف من خطوات وخيارات واعية بدرجة عالية يمكن تحليلها في اطار تصنيفات محددة الا ان التطورات في العلاقات الدولية لا تحدث بهذا النمط ولا يمكن ان تعزل الافعال في الشؤون الدولية تماما في الوقت الملائم. يفسر سنايدر بان منهج صنع القرار يهدف الى اعادة خلق عالم من صناع القرار مثلما يرونه تماما بدلا من اعادة خلق الموقف بان حس موضوعي. [٣]

٥- ان النظرية تسقط من العلاقات الدولية كل شيء لا يمثل الاضافة المجردة للقرارات. فالنظرية تهمل المتغيرات المؤثرة ضمن سياسات القوى وقواعد السلوك الدولي مثل توازن القوى او القانون الدولي والقيم الانسانية. اذ لا تعطي النظرية أي معيار لتفسير نماذج سياسات القوى او وصف لقواعد السلوك الدولي وعوضا عن ذلك تشرع بمعالجة مشكلة كشف العلاقة بين الدوافع والافعال. [٤]

٦- تعاني النظرية من صعوبة حصر القوى التي تؤثر في مسار مشكلة من مشاكل السياسة سواء اكانت قوى سياسية أو عسكرية او اقتصادية او ثقافية او اجتماعية وكذلك تعاني من صعوبات تتمثل في دراسة نوايا الدول الاخرى. [٥]

٧- تثار تساؤلات في اطار البيئة الداخلية والخارجية والتي في نطاقها يتخذ القرار حول المعين الذي يستمد منه صانع القرار توجهاته من قائد او ايديولوجية او احزاب سياسية أو من الرأي العام وجماعات الضغط وتثار تساؤلات حول ما

---

(١) Ibid, P. 42.

(٢) Kumar, Mahendra, Op.cit., P. 177.

(٣) Ibid, P. 177.

(٤) Ibid, P. 178.

(٥) دورثي، جميس وبالستغراف، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٢.

اذا كان القرار يتخذ في لحظة الانتخابات وحول تأثير الحلفاء الخارجيين في اتجاه القرار والمصادر التي يستند اليها صناع القرار لتكوين انطباعاتهم في قضية معينة.[١]

المبحث العاشر

نظريــة اللعبة

Game Theory

تقوم هذه النظرية على وجود تشابه بين العاب التسلية التي تستعمل على وضع استراتيجية وبين كثير من مواقف الحياة الواقعية التي يدرسها المتخصصون في العلوم الاجتماعية. ومن خلال هذا التشابه يمكن نقل هذه الالعاب الى دراسة العلوم الاجتماعية [٢]، ومنها الى العلاقات الدولية. وقد تطورت هذه النظرية أساسا في الرياضيات والاقتصاد ثم انتقلت الى العلاقات الدولية وكان من اوائل المسلهمين في تطويرها في العلاقات الدولية مارتن شوبيك واوسكار مورغن ستيرن وكارل دويتش [٣].انها تطبيق خاص للمنهج السلوكي وتعني هذه النظرية بدراسة سلوك لاعبين او اكثر في علاقاتهما المتبادلة حول قضية تهم كليهما، ان جوهر النظرية لا يقوم على وصف سلوك اللاعبين فقط، ولكن معرفة السلوك الامثل لكل لاعب في مواجهة ردود الفعل المتوقعة من جانب خصمه. ويتمثل السلوك الامثل من جانب كل لاعب في محاولة تعظيم المكاسب الى اقصى حد ممكن وتقليل الخسائر الى ادنى حد ممكن. [٤]

انها نظرية استراتيجية لاتخاذ القرارات في مواقف النزاع او الصراع وهدفها ترشيد الاختيار من بين البدائل القرارية المختلفة التي تعززها المواقف الصراعية. وهي كما يرى اصحابها تعالج صراعات المصالح كلعبة في الاستراتيجية وهي بوصفها اداة للتحليل تنطبق على كل اشكال الصراع السياسي وعلى صراعات السلم والحرب بصفة خاصة. انها طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات ولا سيما، في المواقف التي تغلب عليها صفة

---

(١) المصدر السابق، ص ٣١٤.

(٢) ربيع، د. محمد محمود "مناهج البحث في السياسة"، منشورات جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٧٨، ص ٢٠٨.

(٣) Kumar Mohendra. Op.cit., P. 179-180.

(٤) مارسيل، ميرل "سيوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

الصراع او التعاون [1] ويتطلب هذا الامر تعيين قيم عددية للنتائج المحتملة او العوامل الحاسمة وهذه القيم تحكمية في كونها تعين الاوزان التي قد تمثل اولويات الاطراف في اللعبة. ورغم ذلك فان نظرية اللعبة تعرض الخيارات بطريقة معقولة ويمكن ان تكون وسيلة ذات قيمة في ادراك اخطار أي حالة نزاع. [2]

وقد عرف فون نيومان الذي ساهم في وضع هذه النظرية بانها "مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف الى ايجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهدا ان يضمن لنفسه حدا أدنى من النجاح عن طريق اسلوبه في المعالجة رغم ان افعاله واسلوبه لا تستطيع تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل وانما مجرد التأثير فيه" [3]. كما يعرف مارتن شوبيك نظرية اللعبة بانها "طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع" [4]، وكما يقول توماس شيلنج بان هذه النظرية "معنية باوضاع يكون السلوك الافضل لكل طرف معتمدا على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الاخر وهذا يعني التمييز بين العاب الاستراتيجية والعاب الحظ" [5].

تقوم النظرية على اسس ثلاثة:

١- الخيارات: لكل طرف من اطراف اللعبة خيارات واولويات، وامامه فرص لاختيار بدائل متاحة امامهم. ولكن كل بديل مفتوح امام كل طرف منهم يؤثر على قيمة ما يحققه اللاعب الاخر من عائد. وان هذه الاختيارات المتاحة لاي لاعب هي متاحة لجميع اللاعبين الاخرين [6]. ان هذه النظرية تساعد ولا سيما، ونحن نتعامل مع الاوضاع الاستراتيجية الدولية، في توضيح الخيارات

---

(١) مقلد، د. اسماعيل صبري "نظريات السياسة الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.

(٢) كانتور، روبرت "السياسة الدولية المعاصرة" ترجمة د. احمد ظاهر، مركز الكتب الاردني، عمان ١٩٨٩، ص ٥٠٧-٥٠٨.

(٣) ربيع، د. محمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧.

(٤) دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٣٧.

(٦) هاشم، حامد احمد موسى "نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي- الاسرائيلي، رسالة ماجستير منشورة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤.

البديلة امام صانع القرار وتساعدنا على فهم المشكلة والقدرة على حل منهجية التحليل بشكل اكثر عمقا. (١)

٢- الاهداف: كل لاعب يتمسك بهدف ويسعى الى تحقيق الفوز وان اللاعب الذي يسعى للخسارة سيكون شخصا غير سوى. فكل لاعب لا يكتفي بالكسب بل يسعى الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الكسب وتقليل الخسائر الى ادنى حد ممكن. (٢)

٣- العقلانية: ان النظرية تقوم على اساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز. والمقصود سلوك صناع القرار. انها لا تتناول ما يسلكه الناس فعلا،اذ ان الافراد قد يتصرفون بشكل متناقض وغير عقلاني في بعض الاحيان. وقد استخدم دعاة هذه النظرية السلوك العقلاني على اساس انه الاكثر قدرة على جعل النظرية اصلح للتفسير (٣) والسلوك العقلاني يعني بان كل لاعب في السياسة الدولية يمتلك مجموعة من القيم والاهداف المحددة ويقرر سياسته طبقا لذلك بدون اخطاء. ويجب ان يتم ذلك على اسس رياضية. ولهذا فان نظرية اللعبة هي طريقة للتحليل وهي ايضا دليل لاختيار افضل طريق للعمل، فالدول مطلوب منها ان تبحث عن افضل الطرق للعمل في المواقف والتي تظهر نتائجها في افعال الاخرين. وان الهدف لذلك هو تحديد هذه الافعال العقلانية التي تستطيع ان تقود وتؤدي الى قرارات ووسائل للعمل الاكثر ملائمة من اجل تحقيق الهدف. (٤)

عناصر النظرية

يفترض تحليل اللعبة وجود اربعة عناصر اساسية (٥) :

أ- اللاعبون: اللاعب هو وحدة اتخاذ القرار المستقلة في اللعبة.

ب- القواعد: وتحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة، حيث انها تحدد لكل لاعب مدى الخيارات المتاحة امامه.

---

(١) دورثي، جيمس وبالستغراف، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٦.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٣) دورثي، جيمس، وبالستغراف، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧.

(٤) Kumar Mahendra, Op.cit., P. 180-181.

(٥) هاشم، حامد احمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص ز وكذلك دورثي وبالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٨.

جـ- الاستراتيجية: وتحدد تحركات اللاعب في حالة تحرك الخصم في اتجاه معين.

د- العوائد: وهي التي يحصل عليها اللاعب كنتيجة لاتباعه استراتيجية معينة ويعبر عن المحصلة بتعبير رقمي.

ويضاف الى هذه القواعد الاربعة:

هـ- المعلومات: وهي تساعد اللاعبين على تحديد الاستراتيجيات، وفي اللعب الاستراتيجية هناك معلومات غير كاملة حول ما سيحدث في مثل هذه اللعب، وان اللاعبين يضعون اشارات لممارسة الاتصال بعضهم ببعض من اجل تشجيع الاصدقاء وتضليل الخصوم. [١]

انواع اللعب

أولا: اللعبة الصفرية Zero – Sum – game

هي اللعبة التي يمثل أي مكسب يحققه طرف فيها خسارة متساوية القدر بالنسبة للطرف الاخر [٢]، أي ان المكسب الذي يحققه الطرف (أ) تساوى الخسائر التي يفقدها (ب) كما هو الحال في لعبة الشطرنج أو الالعاب التي يكون اطرافها اثنين، اذ تنتهي كل حركة او لعبة بما يساوى + الطرف و -١ للطرف المقابل [٣]. والحقيقة ان اللعبة الصفرية هي حالة من الصراع الدائم غير القابل للتوفيق [٤]، اذ نكون بصدد لعبة صفرية حينما يحاول احد طرفي النزاع فرض الاستلام بلا قيد او شرط على الطرف الاخر والانتصار الكامل عليه يقابله افتراض هزيمة كاملة للطرف الاخر [٥]. وعادة ان كل لاعب مشترك في قضية دولية يسعى الى تحقيق اقصى حد من المكاسب مقابل اقصى حد من الخسائر لخصمه ولكنه سيصل الى ادنى حد من الربح اذا كان قد وجد ان هذا هو الممكن تحقيقه، وتنطبق نفس الحالة على الحد الاقصى من الخسارة وقبول الحد الادنى والممكن منها [٦] وهذا هو الوضع الذي ساد اثناء الحرب العالمية الثانية واسفر عن هزيمة المحور نتيجة لها،

---

(١) Jordan David, Op.cit., P. 75.

(٢) ميرل، مارسيل، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٣) دورثي وبالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٩.

(٤) هاشم، حامد احمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص ز

(٥) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٦) هاشم، حامد احمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص ز

اذ استسلمت كل من المانيا واليابان استسلاما كاملا. اما في فترة الحرب الباردة فلن المباراة هي اقرب الى الصفرية لان الهدف المعلن لكل نظام هو القضاء على الطرف الاخر [١] وكذلك لصعوبة تحقيق احد الاطراف لا منه الشامل طالما بقي الطرف الاخر في وضعه القائم عليه. [٢]

ومن زاوية اقتصادية، يرى البعض بان الصراع الامريكي - السوفيتي كان صراعا صفريا، كان الانتاج الامريكي يساوي ضعف الانتاج السوفيتي، ويعمل على تأمين راحة المستهلك في حين كان الاقتصاد السوفيتي يركز على الصناعات الثقيلة والعسكرية وحقق في كليهما نجاحا واضحا، ماذا لو كان قد استمر النمو السوفيتي لسنوات عديدة متفوقا على النمو الامريكي فهذا كان يعني توفير امكانيات ضخمة لتحقيق تفوق عسكري، كما ان وجود معدل نمو كبير في الاتحاد السوفيتي كان سيدعم ولاء الشعب للنظام وبالتالي يقدم للنظام امكانيات جديدة في المنافسة مع الولايات المتحدة في مجال التجارة والمساعدات الخارجية والفضاء والانتشار العسكري في المحيطات، وبالتالي كان من شأن ذلك ان يزيد من النفوذ السياسي الدولي السوفيتي. [٣]

ويعتقد كل من دورتي وبالستغراف ان التمييز بين اللعبة الصفرية وغير الصفرية لا يعتمد كما يعتقد الكثير على ما اذا كانت نتيجة اللعبة هي بقاء طرف وزوال الطرف الاخر ولكن التمييز على اساس الفوز الشامل او الخسارة الشاملة لهدف معين وليس بالضرورة لوجود او عدم وجود الاطراف على طريقة الروليت الروسي التي تبقى اللعبة فيها مستمرة حتى دحر احد اللاعبين. وباختصار، عندما يتنازع الطرفان على هدف معين فيفشل احدهما وينجح الاخر في تحقيق الهدف نكون امام لعبة صفرية، ولكن اذا لم يتمكن الطرفان في تحقيق الهدف تماما وسعيا الى التساوم بينهما والحصول على اقل من الهدف الاول نكون هنا امام النموذج غير الصفري، ولذا فان الالعاب الصفرية او غير الصفرية مرتبطة في تحديدها بالاطراف والنتائج والبدائل المطروحة لتحقيق الاهداف. [٤]

وتكون اللعبة الصفرية مباراة لشخصين Two Persons games ولعبة لعدة اشخاص N – Persons games

---

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٢) دورتي وبالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٥٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٥١.

ثانيا: اللعبة غير الصفرية Non – Zero – game

وتفترض وجود مساحة واسعة للتنسيق والتعاون بين طرفي عملية الصراع اذ انهما قد يخسران او يكسبان معا [١] وقد يسلك الطرفان تجاه بعضهما سلوكا تعاونيا او غير تعاوني. وفي حالة السلوك التعاوني يكون لدى الاطراف امكانية الاتصال ببعضهم مباشرة وتبادل المعلومات. اما في حالة التعامل او السلوك غير التعاوني، فان الاتصال المباشر لا يتوفر ولا يعرف احدهما سلوك الاخر الا بعد الاقدام على هذا السلوك، بالرغم من ذلك فانه في حالة عدم الاتصال فان هناك نوعا من الاتصال "الضمني" بين الاطراف والذي يساعد كل طرف في تفسير سلوك الطرف الاخر من خلال البدائل التي يختارها في اطار سلسلة طويلة من الالعاب [٢] وفي ظل هذا النوع من اللعب يتقاسم الطرفان نتائج الكسب والخسارة.[٣]

وفي معظم الاحيان فان التنافس الصراعي بين النظم والدول هو من قبيل الالعاب غير الصفرية [٤] فالاوضاع التي تحتوي على المساومة هي مباراة غير صفرية. وكذلك حالة الوفاق الدولي (الوفاق الامريكي – السوفيتي) هي حالة استمرار للصراع وتعد مباراة غير صفرية، اذ اصبحت لدى الطرفين قناعة بان الحرب النووية تمثل خسارة اكبر من الكسب. [٥]

ومع ذلك هناك نوع من الالعاب التي يكون فيها احد اللاعبين يلعب لعبة صفرية في حين يلعب اللاعب الاخر لعبة غير صفرية. فاثناء الحرب الفيتنامية لم يكن هدف الولايات المتحدة هو القضاء على فيتنام الشمالية بينما حدد خصوم الولايات المتحدة اهدافهم بانسحاب القوات الامريكية واسقاط حكومة فيتنام الجنوبية وتوحيد فيتنام الشمالية والجنوبية تحت ظل جمهورية الفيتنام. هنا نجد ان الولايات المتحدة كانت تلعب مباراة غير صفرية، بينما كانت فيتنام الشمالية تلعب على الارض المحددة للعمليات العسكرية مباراة صفرية [٦] ففي المباريات الصفرية فان مواقف الاطراف لا تمنح مجالا للاتصال او التفاوض او المساومة كما يخلو من

---

(١) هاشم، حامد احمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص ز

(٢) دوتي وبالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٣.

(٣) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٤) المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٥) دورتي بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٣.

(٦) ميرل، مارسيل ، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

الكسب المشترك الذي ينبع في العادة من الحاجة الى التعقل او التعاون. كما انه في هذا النوع من المواقف الصراعية فانه من المستحيل تحقيق الاتفاق الوسط وتخلو سبلهما من الحافز على التعاون بينما يكون للمواقف التساومية والكسب المشترك اعتبارا اساسيا في المباريات غير الصفرية. (١)

الانتقادات على نظرية اللعبة

١- ان المشكلة الكبرى هي ان السياسة الدولية ليست لعبة ولكن هناك قواعد تحدد من وقت الى اخرى الا انها تتغير واللاعبون هم الذين يغيرونها واللعبة لا يمكن ان تعكس صورة العالم الحقيقي او التنبؤ بافتراضات حول كيف يمكن ان يسلك اللاعبون سلوكهم، بالرغم من ان النظرية يمكن ان تعبر عن قدر من بعد النظر. (٢)

٢- توفر النظرية ادراكا لصناع القرار للتعامل مع بعض المشاكل الاستراتيجية ولكنها لا تكون مفيدة اذا كانت المعلومات حول بعض المواقف الاستراتيجية ناقصة والتي قد تؤدي الى مواقف غير واقعية في العلاقات الدولية. (٣)

٣- ان النظرية يمكن ان تحكم سلوك اللاعبين حينما يكون لديهم خيارات محددة من الاستراتيجيات ومستوى من الافضليات العقلانية. وان الانموذج المثالي لذلك هي اللعبة الصفرية والتي يعترف المختصون بعدم وجودها في العلاقات الدولية. والاكثر من ذلك فانه في اكثر المواقف الدولية يكون مستوى القيمة العقلانية للخصم غير معروف، وبالتالي لا يمكن التوصل للحكم على سلوك اللاعبين. (٤)

٤- ان نظرية اللعبة لا تفسح مجالا رحبا امام سياسات اخرى غير سياسة المواجهة طالما ان نتيجة الصراعات التي يخوضها صناع القرار هي اما تحقيق الكسب او الخسارة. فعندئذ سيتبنون سياسات واستراتيجيات تؤمن لهم تحقيق اعظم كسب متاح، ومن هنا سوف لن يكون هناك مجال للثقة بين الدول طالما ان اساس العلاقات بين الدول هي المواجهة والصراع. (٥)

---

(١) مقلد، د. اسماعيل صبري "نظريات السياسة الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.

(٢) Jordan David, Op.cit., P. 75.

(٣) Ibid, P. 76.

(٤) Ibid, P. 76

(٥) نعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.



تتأثر العلاقات الدولية بعوامل متنوعة تقليدية وحديثة. وفي الماضي كان للعوامل التقليدية مثل الجغرافية والسكان دور اكبر في التأثير في العلاقات الدولية، الا انه مع تطور الزمن والعلم اخذ تأثيرها يقل تدريجياً حيال بروز عوامل جديدة مؤثرة ابرزها التطور التكنولوجي ودور صناع القرار. كذلك بقي تأثير الموارد الاولية مهما في الوقت الحاضر مع ان استخدامها قد تطور بمرور الزمن حتى دخول العالم في عصرة الذرة. ومع ذلك لا زال بعض المعنيين يعتقدون باستمرار تأثير العوامل التقليدية في الوقت الحاضر الى جانب العوامل الحديثة ومرد ذلك الى قناعة اصحاب الاختصاص ضمن الحقول الاخرى بتأثير العوامل التي تنتمي الى حقله، فالجغرافيون يشددون على دور الجغرافية الحاسم في العلاقات الدولية، وكذلك المختصين في السكان والقضايا العسكرية سواء في زمن السلم أو في ظل الحرب التقليدية. وسنحاول ان نتناول ذلك في هذا الفصل بشيء من التفصيل.

المبحث الأول

العامل الجغرافي

يعد العامل الجغرافي من ابرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، حيث قال نابليون ان سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها، قول لا تزال اثاره راسخة في اذهاننا حتى اليوم. ويرى المختصون في العلاقات الدولية بان هناك علاقة وثيقة بين الجغرافية او الجيوبولتكس. ويرى المختصون في العلاقات الدولية بان هناك علاقة وثيقة بين الجغرافية والسياسية. وقد اطلق على هذه الصلة بعلم السياسة الجغرافية أو الجيوبولتكس. وهو العلم الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدولية السياسية وعلى علاقاتها الخارجية. وقد ظهر بعض العلماء في هذا الميدان منذ اواخر القرن التاسع عشر الذين اهتموا بدراسة تأثير الجغرافية على الدولة مثل الالماني راتزل الذي تحدث عن نظرية المجال

الحيوي والتي تقوم على عنصري المساحة والموقع، وسرعان ما تأثرت به المدرسة النازية الالمانية والتي دفعت بافكارها المتطرفة المانيا الى الدخول في كارثة الحرب العالمية الثانية. وفي مجال القوة البرية ظهر البريطاني ماكندر والذي تحدث عن منطقة حيوية في العالم اطلق عليها منطقة القلب وهي روسيا وتحيط بها منطقة كبرى تتألف من ثلاث قارات هي اوروبا واسيا وافريقيا اطلق عليها جزيرة العالم. وقال من يحكم شرق اوروبا يحكم منطقة القلب ومن يحكم منطقة القلب يحكم جزيرة العالم ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم. وبين ماكندر ان المعطيات الجغرافية لمنطقة القلب قد اعطت روسيا مركزا عالميا فريداً وان مستقبل القوة في العالم سينطلق من هذه المنطقة (القلب). أي بعبارة اخرى ان مستقبل القوة في العالم سيكون للقوة البرية. ولهذا فقد حذر حكومة بريطانيا من مغبة الاحتماء وراء قوتها البحرية ونصحها بانشاء القوة البرية الى جانب قوتها البحرية لان الغلبة ستكون للقوة البرية واقترح عليها ان تتحالف اما مع المانيا ضد روسيا او مع روسيا ضد المانيا لمنع تحالف هاتين الدولتين الذي يؤدي الى قيام اعظم قوة برية في العالم انطلاقا من منطقة القلب.

وفي ميدان القوة البحرية ظهر الاميرال الامريكي ماهان الذي دعى الى مبدأ سيادة الاسطول. وقال ان المستقبل سيكون للقوة البحرية. وقد تأثر ماهان بالموقع الجغرافي لبريطانيا الذي عده موقعاً فريداً لكونه جزرياً. وبين بان عماد القوة البحرية يتمثل في السيطرة على الممرات البحرية واقامة القواعد البحرية واقامة الاسطول. وكان هدفه من ذلك حث حكومة الولايات المتحدة الامريكية بالاستفادة من خصائص الموقع البحري البريطاني وقوتها البحرية وتشجيعها على الاعتماد على قوتها البحرية في تكوين قوتها العسكرية. [١]

ان دراسة العامل الجغرافي يتطلب دراسة الموقع والمساحة والحدود وتأثير ذلك في العلاقات الدولية:

الموقع:

ويقصد بالموقع دراسة موقع الدولة فلكيا ونوع الموقع، كذلك دراسة الموقع تجاه الدول المجاورة. وفي دراسة الموقع الجغرافي نجد ان اول ما يتبادر الى الذهن موقع الوحدة السياسية من الناحية الفلكية، أي الموقع بالنسبة لخطوط الطول والعرض. ولعل التحديد بالنسبة لخطوط العرض اهم منه بالنسبة لخطوط الطول

---

(١) حول الجيوبولتكس وتأثيرها في العلاقات الدولية وحول القوة البحرية والمجال الحيوي انظر:
Colard Daniel "Les relations Internationales de 1945 à nos jours" Op.cit., P. 65-66.
Celerier Pierre "Geopolitique et Geostrategie" que Sais – Je? P.U.F. , Paris, 1969, P. 12-15.

ذلك لانه على اساس الدرجات العرضية يتشكل المناخ بوجه عام، وكذلك النشاط البشري، وهذه امور حيوية في تشكيل اتجاهات الدولة السياسية. [١]

ويذهب البعض الى ان القوى الكبرى الموجودة الان ترتبط بالمناطق المعتدلة حيث تتمتع بالتغيير المناخي للفصول او التغيير الاعصاري الذي يبعث على النشاط. ونظرية الحتم البيئية قديمة وتعزى القوى السياسية الى المناخ وهذا بدوره يرجع الى الموقع الجغرافي. انها فكرة استعمارية، اذ ليست المدنية ولا القوى السياسية احتكاراً للمناطق المعتدلة. والمدنية في الحقيقة تقوم في المناطق التي يصل اليها الانسان الى استغلال البيئة الى اعلى المراحل. ولذلك نشأت المدنيات القديمة في البيئات الزراعية حينما كانت حرفة الزراعة هي اكثر الحرف انتاجاً (مصر والعراق). وعندما ظهرت حرفة الصناعة كاكثر الحرف انتاجاً انتقلت المدنية الى المناطق التي تتوفر فيها مقومات الصناعة فهي الان في مراكز الفحم والحديد. [٢]

اما بالنسبة لنوع الموقع، فنقصد به وقوع الدولة بالنسبة للماء واليابسة أي الموقع البحري والموقع البري. وفي الواقع ان كل موقع جغرافي ثابت على الكرة الارضية ولكن قيمته السياسية تتغير وذلك في اطار علاقة الاقليم او الدولة بجيرانه. اذ ان هذا هو الذي سيحدد اهمية الموقع الجغرافي، وبصفة اخص علاقة الاقاليم بمراكز الثقل الحضارية او السياسية في العالم. ففي فجر التاريخ كانت مصر والعراق مراكز الثقل الحضاري في العالم. وكذلك كانت الجزر البريطانية هامشية تقع على حافة العالم القديم عندما كانت مراكز الثقل في البحر المتوسط. ولكنها بعد اكتشاف العالم الحديث اصبحت في مركز متوسط في حوض المحيط الاطلسي الشمالي، بين غرب اوروبا وشمال شرق الولايات المتحدة، أي بين مراكز كثافة السكان العظمى في الدوائر المعتدلة الباردة في العالم. [٣]

وبالنسبة لعلاقة الماء بالموقع الجغرافي، فالمناطق الجزرية والساحلية عامة أقل قارية في مناخاتها من المناطق الداخلية واكثر قرباً من مواصلات بحرية سهلة ورخيصة مما يشجع على النشاط البحري التجاري. وكانت الكثير من الدول تتصارع وتحارب من اجل الحصول على واجهة بحرية حتى ولو كانت ضيقة مثل

---

(١) سعودي، د. محمد عبد الغني "الجغرافية والمشكلات الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١، ص١٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨.

(٣) صادق، د. دولت احمد وآخرون "الجغرافيا السياسية" ط٣، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٣٦.

بولندا (١٩١٨-١٩٣٩) وزائير. كما ان الواجهات البحرية غالبا ما كانت نقطة الانطلاق للدول الاستعمارية في اتجاهات معينة مثل واجهة فرنسا البحرية على المتوسط ادت الى انطلاقها تجاه شمال افريقيا واهتماماتها المتزايدة بقناة السويس وحوض البحر المتوسط عامة. [١]

وهناك عوامل كثيرة تشجع شعوب الدول البحرية في التوجه نحو البحر ومنها مثلا تطور ادوات الملاحة واكتشاف البوصلة وتطور علم الخرائط واختراع واستعمال الاسطرلاب ووجود مواد بناء السفن وتطور علم تصميمها. وهناك عوامل نفسية منها روح المغامرة والرغبات الشخصية وحب الاستطلاع اضافة الى عوامل اقتصادية، كالحاجة الى المواد الاولية وعامل التكامل الاقتصادي بين الاقاليم والدول. وهناك أيضا مجموعة من العوامل الطبيعية، كدرجة صلاحية الساحل لانشاء المرافىء والموانىء التجارية او العسكرية وطول الساحل او الظهيرة ثم غنى او فقر هذه الظهيرة. [٢]

وتختلف الواجهات البحرية اختلافا كبيرا في قيمة كل منها، فهناك واجهات بحرية ميتة أو شبه ميتة مثل سواحل الاتحاد السوفيتي او كندا او الاسكا على المحيط الشمالي. وذلك بالمقارنة بواجهات بحرية ضيقة لهذه الدول على بحار مفتوحة الحركة: البلطيق والاسود وبحر اليابان بالنسبة للاتحاد السوفيتي أو مصب سانت لورنس وقناة هدسون - مدهوك وساحل كولومبيا البريطاني بالنسبة لكندا. كما ان الواجهة البحرية لا تقاس اهميتها بطولها بل بقيمتها المتعددة الاطراف (بحار خالية من الجليد وتطل على مسارات الحركة البحرية التجارية العالمية) وتبلغ فيه الواجهات البحرية اقصاها حينما تصبح مهمة لعدد من الدول المجاورة بالاضافة الى اهميتها بالنسبة للدولة ومصالحها القومية، مثال ذلك الواجهة البحرية اللبنانية التي تخدم لبنان وتجارة الترانزيت لعدد اخر من الدول العربية أو واجهة تنزانيا البحرية بالنسبة لمصالح زامبيا وزائير الاقتصادية. [٣]

---

(١) رياض، د. محمد "الاصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٩، ص ١١٩.

(٢) حسين، د. عبد الرزاق عباس "الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية" مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٦، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٣) رياض، د. محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩-١٢٠.

اما الدول المغلقة فهي الدول المحاطة بحدود ارضية من جميع الجهات [1] والتي تعاني بعامة من كثير من المشاكل الاقتصادية لعل اهمها تحكم الدول الساحلية فيها بل انها احياناً تقع تحت رحمتها وقد تسعى الدول الداخلية الى اقامة اتحاد جمركي او اتحاد سياسي او الوصول الى البحر عن طريق ممرات من ارض الدولة الساحلية [2]. ان هذا النمط من المواقع يشكل عبئا كبيرا على الدولة ويحرمها من فرص الاتصال بشكل مباشر مع أي وحدة سياسية عدا الوحدات الملاصقة لها في الحدود، مما يجعل الاعتماد على الدول المجاورة كبيرا جداً، لا سيما من يمتلك منفذ على البحر. وتضطر الدول المقفلة ارضا الى بناء قوة برية وجوية متميزة تعوض عن نقطة الضعف الرئيسة من حرمانها الاطلال على البحر فتزداد مشاكل هذا النمط من مواقع الدول بارتفاع عدد الدول المجاورة [3] وهناك الكثير من الدول القارية لكن لها مسافة قصيرة من الحدود البحرية كالعراق والاردن ويمكن ان نطلق عليها بالدول شبه القارية [4]. فضلا عن ذلك هناك دول لها واجهات بحرية تحولت الى دول قارية مثل اثيوبيا بعد استقلال ارتيريا عام ١٩٩٣ التي شغلت الواجهة البحرية السابقة لاثيوبيا. كما قد تتعرض الدول المقفلة ارضاً او المغلقة الى التورط بمشاكل سياسية وعسكرية مع الدول المجاورة لها بسبب اشتراكها معها في الحدود السياسية وهذه الظاهرة ناتجة عن الموقع القاري بالدرجة الاولى وتتضاعف هذه المشاكل كلما زاد عدد الدول المجاورة لها [5]. وتسعى الدولة المغلقة الى ضمان مرور تجارتها وسكانها عبر اراضي الدول الساحلية عن اقرب وارخص طريق باستمرار وبدون تدخل تلك الدول. غير ان هذا المطلب قد لا يتوفر لها لان الدول الساحلية قد تقطع الطريق في أي وقت اذا ما ارادت ممارسة الضغط السياسي على الدولة المغلقة لاتفه الاسباب وحتى بدون سبب احيانا وقد تتوقع الدول المغلقة في اغلب الاحيان ارتفاع نفقات نقل بضاعتها من الصادرات والواردات.[6]

---

(١) حسين، د. عبد الرزاق عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١.

(٢) سعودي، د. محمد عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٣) السماك، د. محمد ازهر "الجغرافية السياسية الحديثة"، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص

(٤) حسين، د. عبد الرزاق عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١.

(٥) حسين، د. عبد الرزاق عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٨٣-٢٨٤.

كذلك للموقع تأثير من ناحية العلاقة مع الدول المجاورة فموقع الدولة في العلاقة مع الدول الاخرى هو حقيقة جغرافية ذات اعتبار كبير والدولة التي تمتلك او لا تمتلك دولة مجاورة له معنى استراتيجي وله تأثير على الامن القومي للدولة. فالولايات المتحدة كقارة منعزلة عن القارة الاوروبية بواسطة البحار بما يقارب ثلاثة الاف ميل من جهة الشرق وستة الالاف ميل من جهة الغرب.

وفي القرن الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت المسافة البحرية عبارة عن حاجز دفاعي ضد الغزو. ولكن بسبب التغيير في التكنولوجيا لم يبق لتلك القيمة الدفاعية اثر اذ اصبحت الصواريخ العابرة للقارات قادرة على اجتياز المسافات البحرية بسهولة ومع ذلك فان افتقار الدول لاعداء مجاورين يبقى مسالة مهمة. فضلاً عن ان عدم وجود دول مجاورة يجعل النزاعات اقل وقوعاً. فالولايات المتحدة لا تمتلك دولة مجاورة لها كبرى وتستمر في التمتع بمزايا هذا الموقع مما يوفر لها بدون شك خيارات سياسية متنوعة. وعلى العكس فان وجود الالاف من الاميال لحدود مشتركة بين دول قوية كبرى يشكل وسيلة لمنافسات ومنازعات طويلة كما هو الحال للحدود المشتركة بين الاتحاد السوفيتي سابقاً والصين. [١]

ان الموقع يعطي الميزة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا، فالولايات المتحدة ترتبط باوروبا واسيا بالبحار، اما الاتحاد السوفيتي فانه يربط هذه القارة بالارض، وان هذا المركز يعطي الاثنين موطيء قدم في هاتين القارتين اللتين لعبتا الدور الاكثر فعالية في الشؤون العالمية خلال القرن التاسع عشر. ومن المحتمل ان تلعبا ذلك في المستقبل بالاضافة الى ذلك فان الولايات المتحدة هي في الجزء المركزي لامريكا الشمالية، في حين ان حدود الاتحاد السوفيتي سابقا في شرق اوروبا وشرق اسيا وفي الشرق الاوسط والمانيا وفرنسا والصين متجذرة بواسطة الارض لقارة واحدة. ولهذا فان هذه الحدود اقل فائدة جغرافيا في التوغل في الشؤون العالمية. في حين تمثل الولايات المتحدة القاعدة المكانية المثلى لاية قوة عظمى. ففي الوقت الذي تكون فيه كثير من الدول هشة للهجوم النووي في عصر الصواريخ فان الولايات المتحدة ليست على غرار القوى الكبرى الاخرى محفوظة ليس فقط بجيران اصدقاء بل بجيران ضعفاء وتحت هذه الظروف تزداد حصانة الولايات المتحدة ضد هجوم اقليمي من الدول المجاورة. [٢]

---

(١) Wendzel Robert L. "International Relations: A Policymaker focus" John Wiley and Sons, Inc. U.S.A 1977, P. 90.

(٢) Spicgel Steven "Dominance and Diversity, The International hierarchy" Little Brown and Company, Inc, U.S.A. P. 1972, P. 43-44.

المساحة

هي عنصر من عناصر القوة المكانية للدولة، ومن الناحية العسكرية فان سعة المساحة تتيح فرص نشر المواقع الاقتصادية الحيوية، وخاصة الصناعة على امتداد اقليمها، وما يترتب عليه من نشر مراكزها السكانية والمناطق الحيوية الاخرى الامر الذي يساعد على تحقيق اهداف استراتيجية ايجابية لصالح الدولة. وتتيح المساحة فرص الدفاع بالعمق وتلعب دورا بارزا في احراز النصر النهائي، اذ يمكن ان تتمتع الدولة ذات المساحة الكبيرة سياسة اخلاء الارض وتعمل على تطبيق المبدأ المعروف ببيع الارض وشراء الزمن. وهو ذات المبدأ الذي اعتمدته روسيا في حربها مع فرنسا في زمن نابليون ١٨١٠-١٨١٢ وكذلك مع المانيا النازية في الحرب العالمية الثانية وتمكنت من الصمود وان تعمل على طرد الغزاة والحاق الهزيمة بهم. وفي خلال الحرب اليابانية - الصينية تمكن اليابانيون من الاستيلاء على المدن الصينية الهامة ومراكزها الصناعية وخطوطها الحديدية. اما الصينيون فقد تراجعوا صوب الغرب ونقلوا عاصمتهم اليها [١]. أما الدول ذات المساحة الصغيرة فانها لا تلبث الا ان تنهار بسرعة فائقة امام جارة قوية لها. فقد اضطر الجيش الهولندي في الحرب العالمية الثانية الى التسليم بعد اربعة ايام من القتال فقط [٢]

وفي الواقع، لا تاخذ المساحة بشكلها المطلق لانها تعتمد على عنصر السكان، اذ ان المساحة والسكان لا يمكن فصلهما، فاذا كانت المساحة مقترنة بكثافة مرتفعة من السكان او عدد كبير من السكان في الاقل، وبموارد طبيعية مستغلة استغلالا حسنا، فانها تعد مصدر قوة للدولة تضعها في مصاف الدول الكبرى ومن الامثلة على ذلك الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية اذ كل منهما يحتل كتلة متصلة من الارض، كذلك أن اتساع المساحة يؤدي الى تنوع الغلات لانها تجمع تكوينات مناخية مختلفة وتجمع في استغلالها الزراعي والرعوي بين حاصلات الاقاليم المعتدلة والاقاليم الحارة. وان اتساع المساحات قد يضم تكوينات جيولوجية متعددة وما يتبعها من صخور مختلفة وبالتالي وجود معادن مختلفة. [٣]

---

(١) السماك، د. محمد ازهر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣-٤٤.

(٢) سعودي، د. محمد عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧-٢٨.

(٣) انظر: صادق، دولت، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠ وكذلك انظر: سعودي، د. محمد عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

وفي الحرب النووية فان البلدان ذات المساحة الواسعة تعمل على امتصاص الضربة النووية وبالتالي فان توزيعا متساويا لانتشار السكان يساعد على نجاتهم مثل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية عكس الدول الصغيرة المساحة التي سرعان ما تتعرض اراضيها الى الدمار حينما تتركز الضربات النووية على المساحة الصغيرة وقد هدد خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي الاسبق بتدمير بريطانيا بستة قنابل نووية فقط.

الحدود

تعتبر الحدود الفاصل بين سيادة وسيادة دولة اخرى، فهي ذلك الخط الذي تتقابل عنده سيادتان. اذ انتهت تلك الفترة التي كانت تفصل فيها سيادة دولة عن السيادة الاخرى بواسطة مساحة كبيرة من الارض أي التخوم. اذ كانت سيادة الدولة الفعلية تتضائل تدريجيا بالبعد عن مركز الدولة. وهكذا اختلفت وتغيرت طبيعة الحدود على مدى العصور التاريخية بسبب اختلاف وظيفتها وهي فصل السيادات بعضها عن بعض. [١]

وللحدود معان متداخلة قانونية وعسكرية وسياسية. فالحدود بالمعنى القانوني، عبارة عن مناطق اتصال بين سيادات الدول وانظمتها الشرعية. وفي المفهوم العسكري، انها المنطقة الاولى او الجبهة الاولى التي يجب ان تحمى والتي ينطلق منها الهجوم والدفاع عن اقليم الدولة وجميع عناصرها الاخرى [٢]، وتشكل الحدود عندئذ خطوطا دفاعية، والى وقت قريب كانت كثير من الدول تهتم بتحصين حدودها. وهذه الفكرة قديمة بقدم سور الصين العظيم. وقد اعتمدت فرنسا الى سنة ١٩٤٠ على خط ماجينو واقامت نطاق من الحصون الدفاعية في الشمال الشرقي. اما حديثا فان التقدم التكنولوجي وخاصة فيما يتعلق منه باساليب الحرب والاسلحة الحربية قد قلل من وظيفة الحدود الدفاعية ولم تعد الدول تعتمد على تحصين حدودها في ضمان امنها، وخاصة بالنسبة للدول العظمى التي تمتلك معدات عسكرية حديثة فتاكة كالصواريخ والطائرات وجميع اصناف الاليات ذات القابلية العالية. [٣]

ومن الناحية الاقتصادية تساعد الحدود السلطة المحلية على فرض الضرائب مثل الجمارك على الواردات وفي بعض الاحيان على الصادرات

---

(١) سعودي، د. محمد عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) حسين. د. عبد الرزاق عباس، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٧-١٠٨.

بالاضافة الى انها تعين السلطات على السيطرة على حركة العملة والمعادن الثمينة وغيرها. (١)

كما ان ظهور المنظمات الاقتصادية والاحلاف العسكرية والايديولوجية والاتجاه العام نحو ظهور الدولة الكبرى عن طريق تكوين اتحادات بين الدول منذ الحرب العالمية الثانية كل هذه ادت الى تحولات مختلفة في الدور الذي تلعبه الحدود الدولية والمثال على ذلك قيام الاتحاد الاوروبي. (٢)

ويؤدي ارتباطات مناطق الحدود بمواصلات جيدة داخل الدولة الى امكان قيام استثمارات وتحسينات في موارد اقليم الحدود الانتاجية بينما تحرم المنطقة من ذلك اذا خلت من الطرق الحديثة. ففي اقليم الحدود الفرنسية الاسبانية في منطقة البرانس نجد ان المنطقة الفرنسية من هذه الحدود مخدومة بالسكك الحديدية في بعض اجزائها بينما المنطقة الاسبانية محرومة في بعض اجزائها من مثل هذه الخدمة وقد ترتب على ذلك ان المناطق الفرنسية من هذا الاقليم القريبة من الخطوط الحديدية تزرع محاصيل السوق، وعلى رأسها الخضراوات المبكرة التي تنقل بالخطوط الحديدية الى اسواق استهلاكها ونقل بعض الفائض منها بوسائل النقل العادية الى سوق برشلونة الصناعي. (٣)

والحدود على نوعين:

١- الحدود الطبيعية: وهي الحدود التي تتفق والحواجز الطبيعية كالبحر والصحواء والانهار.

٢- الحدود الاصطناعية: وهي اما حدود فلكية تتبع خطوط عرض او خطوط طول او تنشأ خطوط اتفاقية هندسية.

والمشكلة هي ان الحدود السياسية احيانا لا تراعي ظروف السكان ورغبات المواطنين بقدر ما تراعي مصالح الدول المستعمرة. وقليل جدا من الحدود السياسية في العالم تتفق مع الحدود الاثنوغرافية، ويرجع ذلك الى عاملين رئيسيين هما (٤):

---

(١) المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٣) رياض، د. محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.

(٤) سعودي، د. محمد عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص ١١٨-١١٩.

أولا: الاختلاط والتداخل بين الشعوب بعضها البعض الاخر بحيث لا يمكن عمل فاصل واضح وعازل بينهما. وهذا معناه انه لا يمكن تخطيط الحدود التي ترسم بفصل الشعوب فصلا دقيقا وبالتالي نجد كثيرا من الشعوب تدخل داخل حدود شعوب اخرى مجاورة.

ثانيا: أن تخطيط الحدود عادة ما يتم على اسس غير اثنولوجية بل على اسس المصالح الاقتصادية والحربية.

ومن الامثلة على النزاعات بين الدول هو النزاع بين افغانستان والباكستان فتدعي افغانستان بان قبائل الباتان في الباكستان تعود اليهم وتنكر الاخيرة رغبة قبائل الباتان في الانفصال وتكوين دولة الا ان المعاهدة الانجليزية - الافغانية لعام ١٨٩٣ قد حددت بين مناطق النفوذ لبريطانيا سابقا الدولة المستعمرة انذاك وقسم خط الحدود الاقليم الذي تعيش في قبائل الباتان بطريقة جعلت ٢,٤ مليون نسمة داخل منطقة النفوذ البريطاني (أي الباكستان فيما بعد) وقد تطور النزاع بين البلدين في الستينات واثر ذلك على علاقاتهما السياسية.[١]

اما غالبية الحدود السياسية الافريقية فهي حدود مفروضة او موضوعة من الخارج، اذ وضعتها القوى الاوروبية خلال العقدين اللذين تبعا مؤتمر برلين ١٨٨٤. وكانت السلطات الاستعمارية تخفف من حدة فصل اعضاء القبيلة الواحدة بين مستعمرتين وذلك بالتخفيف من قيود الانتقال على الجانبين. وقد يرجع هذا الى ان كثير من السلطات الادارية لم تعرف الحدود الفعلية لكل وحدة سياسية، ولذلك كانت عمليات الانتقال والهجرة من الامور المألوفة غير ان استقلال هذه المستعمرات السابقة دون تعديل للحدود ومحاولة كل دولة جديدة ممارسة حقها في السيادة بوضع القيود على الانتقال عبر الحدود، ادى الى ظهور مشاكل خطيرة على تلك الحدود [٢] ومن الامثلة على المشاكل الحدودية بين غانا وتوغو وبين نايجريا والكمرون وبين اثيوبيا والصومال وبين الهند والباكستان والمشاكل الحدودية بين بيرو وشيلي وبوليفيا وكذلك بين شيلي والارجنتين.

---

(١) سعودي، د. محمد عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢-١٢٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٤-١٢٥.

المبحث الثاني

الموارد الاولية

تشكل مسألة الحصول على الموارد الأولية اهمية قصوى لعموم البلدان. فبسبب كونها حيوية جدا ويندر ان نجد بلدا قد حقق الاكتفاء الذاتي فان طلب الحصول عليها غالبا ما يصبح هدفا ملحا من اهداف السياسة الخارجية. ومن الناحية التاريخية فان ضرورة الحصول على الموارد غالبا ما كان تبريرا رئيسا لاستخدام القوة من قبل الدول الاستعمارية للسيطرة على الاقاليم المستعمرة. واليوم فان هذه الطريقة المباشرة لم تعد تستخدم كما كانت سابقا. بل اصبح التفاوض حول اتفاقات التجارة من اكثر الطرق استخداما للحصول على الموارد الاولية. حتى باتت الدول تعتمد اليوم على التجارة من اجل الحصول عليها طالما انها بحاجة ماسة اليها وطالما انها لا تمتلكها ولا يمكن الحصول عليها باية طريقة اخرى. وبسبب وجود فوائد متبادلة تتضمنها كل اتفاقيات التجارة فاي طرف يسعى للحفاظ على علاقات الصداقة. ومع ذلك تؤثر درجة الاعتماد والهشاشة على طبيعة المخاطرة، واحيانا، منذ ان اصبحت التسهيلات الضرورية للنقل لجلب الموارد من الدول الاجنبية مهمة جدا فان السيطرة على هذه التسهيلات اضحت مسألة خطيرة. فاعتماد بريطانيا وفرنسا على قناة السويس كطريق للتجارة كان عاملا مهما في قرار العدوان على مصر عام ١٩٥٦. [١]

وهكذا اضحت الحياة الاقتصادية للدولة مشروطة بامتلاك او عدم امتلاك الموارد الاولية والتي لها تأثير استثنائي في السياسة الدولية واصبح من النادر ان تنعم دولة بمستويات عالية من الحياة لشعبها او ان يكون لها مركز هام في الشؤون العالمية اذا كانت تعاني من عوز في الموارد الاولية. والقوة العالمية تبدو مستحيلة بدون تحقيق التصنيع الذي بدوره يعتمد على توفر المعادن. [٢]

وليست هناك دولة اليوم تتمتع باكتفاء ذاتي في الموارد الغذائية لسبب بسيط هو انه ما من دولة مهما كبرت مساحتها تضم جميع انواع البيئات الملائمة لانتاج جميع انواع الغذاء الضرورية للانسان في الوقت الحاضر، ورغم ان فرنسا والاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة قد وصلت الى ما يشبه الكفاية الذاتية

---

(١) Wendzed Robert "International Politics Policymakers and Policymaking" Jon Wiley and Sons. U.S.A. 1981. P. 102-103.

(٢) Padelford and Lincolion "International Politics: Foundation of international relations" Op.cit., P. 29.

فان ايا منها لا تستطيع انتاج الموارد الغذائية ذات الاصل الاستوائي او الموسمي. فقصب السكر مثلا لا يزرع في فرنسا بينما يزرع في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا بصعوبة وبتكلفة عالية. ومع ذلك فقد يكون صحيحا ان كلا من الدول الثلاث يمكنها ان تبقى في غير حاجة الى استيراد المواد الغذائية لفترة معينة من الزمن عند الضرورة ولكن الغذاء في هذه الحالة لابد ان يكون رتيبا، محدد النوع، ولابد من اتخاذ سياسة التقنين او توزيع الغذاء بالبطاقات وتعيين قدر ثابت منه لكل فرد. (١)

ولهذا فان اغلب الدول النامية والمتقدمة تواجه مشاكل النقص في الموارد الغذائية والموارد الاولية. ففي الهند على سبيل المثال فان الاراضي غير قادرة على توفير الحد الادنى من امدادات الغذاء بدون السيطرة على الزيادة السكانية وبدون انفاق رأس المال الكافي لتحسين التربة وتحديث طرق الزراعة (٢) وهناك دول مثل بريطانيا وبلجيكا وسويسرا والمانيا والسويد اكثر اعتمادا على الموارد الغذائية الخارجية، وفي الظروف العادية تستورد بريطانيا نحو نصف حاجاتها من الطعام.(٣)

واذا كانت دولة ما تتمتع باكتفاء ذاتي في الموارد الاولية فانه من غير المحتمل ان يكون ذلك من اهتماماتها الرئيسة في الشؤون العالمية. ولكن لا توجد دولة ما عدا الاتحاد السوفيتي سابقا يمتلك موارد اولية بانواع وكميات كافية للدعم الكامل للصناعة، حتى ان الاتحاد السوفيتي سابقا كان عنده بعض النقص في بعض الموارد. (٤)

ان الدول اختلفت بشكل كبير في قدرتها على تعديل المتطلبات المتزايدة للموارد الاولية. انها اختلفت في الدرجة التي تنتج بها الموارد الاولية كالغذاء والفحم والحديد اولا، وفي سهولة وصعوبة جعل الموارد الاولية امينة ضد فعل الاعداد ثانيا، وفي قدرتها زمن الحرب لجلب الامدادات من الخارج الى الداخل ثالثا، وفي قدرتها على اكمال او اضافة للعوز الداخلي من الموارد الخارجية رابعا. ان بريطانيا تجسد كل هذه الظروف اذ انها تحتوى على كميات كبيرة من الفحم

---

(١) عبد الله، د. محمود أمين "في اصول الجغرافيا السياسية" مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١١٢.

(٢) Sprout, Harold and Margaret, Op.cit., P. 379.

(٣) عبد الله، د. محمود أمين، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

(٤) Padelford and Lincolin "International Politics: Foundution of International Relations" Op.cit., P. 30.

وكميات قليلة من الحديد، وبعض الموارد القليلة الاخرى ولكن بريطانيا بعد الثورة الصناعية اصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الغذائية المستوردة، والالياف الصناعية، وقائمة طويلة جدا من الموارد من اية قارة لتعويض النقص الداخلي، وكانت قادرة على حماية السفن التي كانت تنقل هذه الموارد الى الجزر البريطانية. وقبل تطور الغواصات والطائرات، فان قدرات بريطانيا بقيت تعتمد على طلب الموارد الغذائية والموارد الاولية من الخارج. وبعد ادخال المدمرات فان اعتماد بريطانيا على ما وراء البحار بقي متزايدا. وان وضع بريطانيا قد اضعف بشكل كبير حينما جاء دور الطائرات عندما قامت بالهجمات على الجزر البريطانية اثناء الحرب العالمية الثانية. وفي فرنسا فان عدم امان الموارد الداخلية لا سيما خامات الحديد - اصبح مسألة حاسمة ولفترة مبكرة، مما دفعها لاتخاذ الاحترازات المناسبة بما يتعلق بوقوع مواردها المعدنية ولا سيما الحديد على حدودها الشرقية، الحدود الهشة، والتي اجتازتها الجيوش الالمانية ثلاث مرات ١٨٧٠-١٩٤٠ . وعلى العكس من ذلك، فان الولايات المتحدة تمتعت بدرجة أمن عالية بمواردها الوطنية فلم تقرب منها قوة اخرى ما عدا الامكانية المحتملة للاتحاد السوفيتي ابان الحرب الباردة. وان اغلب الموارد الاساسية متوفرة تقريبا اما في الاقليم الامريكي او في الدول المجاورة لها. فخامات النيكل متوفرة في كندا وامينة كانها موجودة في ولاية الينوى. وان القهوة والمنغيز متوفر في البرازيل والموارد الاخرى في الكاريبي.[١]

ومع ذلك فان جميع الدول تعتمد على بعضها بدرجات متفاوتة في الحصول على الموارد الغذائية. وهذه حقيقة يمكن اعتبارها ذات اثر سلبي في مكونات القوة. فمن الممكن ان يؤدي الحصار البحري، اذا ما نجح الى قطع موارد الغذاء الخارجية ومنعها من الوصول الى غايتها. وقد كان من اهم الاهداف الاستراتيجية في الحربين العالميتين الاولى والثانية هو الوصول الى هذه النتيجة فقد استطاعت الغواصات الالمانية ان تشل حركة الموارد الغذائية المتجهة الى بريطانيا. ومع ذلك لم تحقق الاستراتيجية الالمانية في الحرب العالمية الثانية نفس الدرجة من النجاح التي حققتها في الحرب العالمية الاولى. لسبب رئيسي وهو ان خطوط المواصلات البحرية كانت محمية بالطائرات بحيث يصعب قطع الامدادات. ومن ناحية ثانية كان من اهداف سياسة دول الحلفاء في كلتا الحربين قطع امدادات الغذاء عن المانيا، الامر الذي جعلها تفكر في استخدام كثير من البدائل الغذائية كما استخدمت البدائل الصناعية.[٢]

---

(١) Sprout, Harold and Margaret, Op.cit., PP. 380-381.

(٢) عبد الله، د. محمود امين، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

وفي الواقع ان الموارد الاولية لوحدها لا تخلق القوة اذ يجب استغلالها، فالى جانبها ينبغي ان تتوفر الصناعة ورأس المال والتكنولوجيا لكي يتم استخدامها على احسن وجه. فبعد الحرب العالمية الثانية وبتوفر القروض الامريكية اصبح للحديد البرازيلي قيمة كبرى بالنسبة للبرازيل والولايات المتحدة على السواء. كذلك هناك عامل مهم يتعلق بتغير قيمة الموارد الاولية نتيجة للتطور التكنولوجي. فقيمتها تزداد استجابة للرغبات والافعال الانسانية. لقد اصبح اليوم اليورانيوم ذو قيمة عالية كبرى بعد انفاق المليارات من الدولارات والذي وضع الفحم على الهامش.(١)

فالتقدم السريع والمستمر في العلوم الهندسية قد زاد من الطلب على الموارد الاولية سواء بالنسبة للكمية والنوعية وان المستوى للتنمية الاقتصادية اخذ يزيد من حجم هذه المتطلبات. ومع زيادة المعرفة العلمية والهندسية والتي عملت على تطوير الصناعة فان ذلك قد ادى الى جعل المجتمعات الصناعية اقل تأثرا بالحصار والمقاطعة وقد كانت الموارد الاولية سلاحا فعالا في الحرب الباردة. فخلال الخمسينات (٢) مارس الغرب سياسة حبس الموارد الاولية عن المعسكر الاشتراكي مثل الاتحاد السوفيتي والصين وباقي الدول الاشتراكية. وكانت الفكرة الاساسية وراء ذلك هي ان حرمان الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية من بعض المواد الاساسية سيضعف تطوير صناعاتهم ويعيق تنفيذ برامجهم التسليحية. (٣)

ان القدرة على تحويل الموارد الاولية الى مهمة سياسية اصبحت من سمات العلاقات الدولية. فالمساعدات المقدمة تحت شكل مواد غذائية يمكن ان تقوى الروابط السياسية بين الانظمة الصديقة لا سيما في البلدان التي تخضع للمجاعات الدورية مثل الهند، وان الاعانات تحت شكل الموارد الاولية يمكن ان تؤدي الى نتائج مشابهة مع البلدان التي هي في المراحل الاولى للتحديث الصناعي وكانت الموارد الاولية سلاحا في المنافسة الامريكية - السوفيتية ابان الحرب الباردة. (٤)

من هنا يمكن تحديد الاثار التالية عند الحديث عن تأثير الموارد الاولية في العلاقات الدولية (٥) :

---

(١) Hass Ernst and Whiting Allen "Dynamics of International Relations" McGraw-Hill Book Company, Inc. NewYork, 1956. P. 91-92.

(٢) Sprout Harold and Margaret, Op.cit , P. 383.

(٣) Ibid, P. 382.

(٤) Ibid. PP. 382-383.

(٥) Wendzel Robert "International Relations: A Policy - Maker Focus" John Wiley and Sons, Inc., U.S.A., 1977, P. 101-102.

أولا: يجب التمييز بين مجرد امتلاك الموارد الاولية واستخدامها. اذ ان الموارد تفضي الى القوة الاقتصادية والعسكرية. فالموارد المعدنية على سبيل المثال يجب ان تستخرج من باطن الارض وتمتلك قبل ان تدخل في عملية الانتاج. فاذا لم يكن للدولة طاقة استخراجها وادخالها في عملية الانتاج فان مواردها المعدنية تكون ذات تأثير ضعيف على قوتها. ويمكن منح امتيازات تطوير الانتاج والاستخراج للدول والشركات الاجنبية، وفي مثل هذا الوضع فان الدولة المالكة للموارد تحقق بعض الفوائد السياسية والاقتصادية ولكنها تخسر في المقابل بعض الجوانب لصالح الطرف الممنوح الامتياز.

ثانيا: على الدولة المالكة للموارد ان تمتلك ايضا السيطرة السياسية على اقليمها من اجل ان تحقق الفائدة القصوى من مواردها. فاذا كان الاقليم تابعا لدولة اجنبية مثل دول اوروبا الشرقية ابان الحكم الشيوعي حينما كانت خاضعة للهيمنة السوفيتية والتي لم تكن تمتلك السيطرة الكاملة على استخدام مواردها لذا فهي لم تكن تجني الفوائد منها.

ثالثا: من الصعب جدا ان يتم قياس الفوائد الناجمة عن امتلاك مورد واحد فقط. وبالنظر لكون الدول لا تمتلك موارد متساوية من الناحية الكمية والنوعية فان الموقف مختلف. فالحديد لا يساوي النفط والنحاس لا يساوي المنغنيز.

رابعا: ان النقص في الموارد يقيد الاهداف الوطنية ويعمل على وضع قيود على انجازها ايضا.

خامسا: لا توجد دولة في العالم حققت الاكتفاء الذاتي. فالولايات المتحدة في الاقل تعتمد على غيرها من الدول، ولكنها تستورد اكثر من ٩٠% من حاجاتها الصناعية مثل الماس الصناعي والمنغنيز والكوبالت ونسبة كبيرة من الحديد وما يقارب من ربع نفطها. وان كل الامم تمتلك درجة معينة من الاعتماد ولكن بعضها اكثر هشاشة من غيره.

سادسا: ان امتلاك الموارد الاولية يوفر احيانا لدولة او مجموعة من الدول قوة سياسية والتي بدونها لا يمكن امتلاكها، والمثال على ذلك هو امتلاك بعض الدول العربية في الشرق الاوسط للنفط. وان امتلاك الدولة للموارد الاولية يجعل منها هدف للتأثيرات السياسية والتي تسعى للافلات منها وان احد الاهداف الرئيسة للقوى المتصارعة في الكونغو في الستينات كونها تحتوى على كميات كبيرة من النحاس واليورانيوم والكوبالت. وان احد اسباب تمسك صربيا بكوسوفو كون الاخيرة على الرغم من قلة نموها تمتلك نحو (٥٠%) من احتياطيات يوغسلافيا من الفحم ونحو (٦٠%) من احتياطياتها من الرصاص والزنك.

ان دول العالم غير متساوية بامتلاك الموارد الاولية. وان الموارد الثلاثة الرئيسة في العالم، الفحم والحديد والنفط موزعة بشكل غير متساوى وتعد اساس قيام الصناعة. والنقطة التي يجب الانتباه اليها في تنوع الموارد ولا سيما المعادن المطلوبة لدعم اقتصاد الصناعة الحديثة والحاجة تبدو في هذا الوقت اكثر من أي وقت مضى بضرورة توفرها. فهناك حاجة للاستخدام الصناعي لمعادن مثل التثانيوم للمحركات النفاثة وجيرمانيوم للترنسسترات واليورانيوم للاسلحة النووية.[1]

ان التغلب على النقص في الموارد الاولية يحتاج الى وقت والموارد الجديدة لا يمكن العثور عليها او التنقيب عنها واكتشافها وتحويلها الى عمليات انتاجية الا بعد جهود طويلة كما كان الحال في اكتشاف واعداد حقول خامات الحديد الجديدة في انتاريو - كيوبك - لابرادور في كندا وكذلك في فنزويلا وان عامل الزمن يجب ان يقاس ليس في اطار المستقبل القريب ولكن ضمن اطار المتطلبات الضرورية المحتملة.[2]

لقد تزايد الطلب على الطاقة لا سيما النفط استجابة للتصنيع والتمدن والثراء المجتمعي وادى الى توزيع عالمي لاستهلاك الطاقة توزيعا شديد التفاوت فاستهلاك الفرد الواحد من الطاقة في الدول الغربية الصناعية على سبيل المثال، يزيد اكثر من (٨٠) مرة على استهلاك الفرد الواحد في الجزء الواقع جنوب الصحراء الكبرى في افريقيا. كما ان حوالي ربع سكان العالم يستهلكون ثلاثة ارباع الطاقة الاولية في العالم ككل. وفي عام ١٩٨٠ بلغ الاستهلاك العالمي للطاقة زهاء (١٠) تيرواط (تيرواط يساوي مليار كيلوواط) واذا ما بقي استهلاك الفرد الواحد على مستوياته الحالية فان سكان العالم الذي سيبلغ تعدادهم (٨,٢) مليارات بحلول ٢٠٢٥ سيحتاجون الى حوالى (١٤) تيرواط منها ما يربو على ٤ تيرواط في البلدان النامية واكثر من (٩) تيرواط في البلدان الصناعية - أي بزيادة تبلغ ٤٠% على عام ١٩٨٠- اما اذا اصبح استهلاك الفرد من الطاقة متساويا بانتظام على الصعيد العالمي عند المستويات الحالية للبلدان الصناعية فان العدد نفسه من سكان العالم سيحتاج بحلول عام ٢٠٢٥ الى زهاء (٥٥) تيرواط.[3]

---

(١) Padelford and Lincolin "International Politics: Foundation of International Relations", Op.cit., P. 31.

(٢) Ibid, P. 33.

(٣) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" ترجمة كامل عارف ومراجعة د. علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، الكويت العدد (١٤٢) تشرين الاول ١٩٨٩، ص ١٤٧.

ان زيادة الطلب على النفط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ترجع الى سهولة نقله وملائمته للاستعمال وعدم تركه فضلات مثل الفحم الحجري وكونه اقتصاديا. ولا يمكن ان نستثني رخص اسعاره عند بدايات انتاجه مما حفز الدول الصناعية الغربية للاستفادة منه في تطوير صناعاتهم واقتصادهم مستفيدين من رخص اسعاره وعدم تناسبها مع قيمته الحقيقية لا سيما في الخمسينات والستينات من القرن العشرين. ومع اندلاع حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ اصبحت للنفط قيمة سياسية مضافة حيث قرر العرب في تلك الفترة استخدامه كسلاح سياسي من اجل تحقيق الاهداف القومية العربية لخدمة القضية الفلسطينية. ونتيجة لذلك ازدادت اسعاره بشكل ليس له مثيل مما أثر سلبا على اقتصاد الدول الغربية. وكان من جراء استخدام النفط كسلاح سياسي ان ازدادت قيمته الاستراتيجية وبدأت الدول الغربية تحسب حساباتها عند اتخاذها لقراراتها السياسية الخارجية ودفعها الى تغيير مواقفها السياسية نحو مواقف اكثر اعتدالا وحيادية ازاء قضية الصراع بين العرب واسرائيل. وقد استثنى القرار العربي فرنسا لمواقفها الموضوعية والحيادية تجاه قضية فلسطين. وكان العرب يهدفون من وراء ذلك تحقيق هدفين في آن واحد: الاول ويتمثل في تشجيع دول اوروبية اخرى لتحذو حذوا الموقف الفرنسي. والثاني ويتمثل في تشجيع فرنسا لتلعب دورا قياديا في اوروبا. وهكذا اصبح النفط عاملا في السياسة الدولية.

لقد تكالبت الدول الغربية على الدول المنتجة للنفط وحاولت ان تضمن وجود انظمة سياسية حليفة موالية لها، اذ ان تأمين امداداتها بالنفط يعد مسألة حيوية في سياساتها الخارجية حيث ان غالبية البلدان الغربية لا تمتلك النفط وتعد من اكبر الدول المستهلكة له في العالم. وحتى الولايات المتحدة التي هي اكبر منتج للنفط في العالم فان استهلاكها النفطي لا يلبي حاجتها النفطية مما دفعها للاستيراد من الخارج ولا سيما من منطقة الخليج العربي. وهددت الدول الغربية مرات عديدة باستخدام القوة لمنع ارتفاع اسعار النفط ولضمان وصوله اليها وما حرب الخليج لعام ١٩٩١ الا صورة من صور تشبث الغرب بحماية ابار النفط وتأمين وصوله اليهم اذ ان مسألة تحقيق الرفاهية والاستقرار للمجتمعات الغربية تعد مسألة حيوية بالنسبة لامن الغرب عموما.

الا ان اسعار النفط منذ منتصف الثمانينات لم تستمر في الارتفاع فاخذت بالانخفاض تدريجيا مما أثر على القيمة السياسية للنفط. ان ما يهمنا في هذا المجال معرفة اسباب انخفاض اسعار النفط والتي انهت دوره السياسي والتي يمكن اجمالها بالاتي:

أولا: اتخاذ الدول المتقدمة والمستهلكة للنفط عددا من الاجراءات لمواجهة نشاط اوبك وذلك كرد فعل لثورة الاوبك. التي عبرت عن نفسها في مظاهر كثيرة من بينها تحرر النفط العربي من سيطرة الشركات العالمية. وكان هدف الدول المستهلكة هو الحد من اعتمادها على نفط الاوبك، ولا سيما النفط العربي، وجاء تأسيس وكالة الطاقة الدولية لعام ١٩٧٤ خطوة اساسية للوصول الى تلك الأهداف الاستراتيجية. وتمكنت الدول الصناعية من تحقيق نجاحات في مجال ترشيد استهلاك الطاقة وتحقيق الاستفادة الاكمل من الوقود.(١)

ثانيا: تمكن الدول الصناعية المستهلكة من احراز نجاحات باهرة في رفع كفاءة الطاقة منذ ارتفاع اسعار النفط في السبعينات. وخلال السنوات التي تلت الازمة النفطية شهدت بلدان صناعية عديدة انخفاضا كبيرا في محتوى الطاقة من النمو نتيجة زيادات في كفاءة الطاقة متوسطها ١,٧% سنويا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٣-١٩٨٣. وهذا الحل في رفع كفاءة الطاقة يكلف اقل نتيجة التوفير الذي تحقق في الامدادات الاولية الاضافية المطلوبة لتشغيل معدات تقليدية. (٢)

ثالثا: التحول نحو بدائل جديدة للطاقة فقد تم احلال مصادر الطاقة الاخرى محل النفط بدرجة كبيرة ولا سيما الفحم والطاقة النووية، حيث طرأت زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة الناتجة منها بعد عام ١٩٧٩ اذ تم استبدال ما يعادل (٢,٧) مليون برميل نفط بطاقة اخرى ناتجة من الفحم او الذرة، وادت الزيادة في الاسعار خلال السبعينات الى قلب التوازن في التكلفة النسبية للنفط. مقابل الفحم والطاقة النووية، حيث اصبح النفط اكثر تكلفة، واصبح ذلك يعني ان مستقبل النمو في استهلاك الطاقة سوف يتحقق اعتمادا على مصادر الطاقة الاخرى وليس اعتمادا على النفط ومن ثم انخفض نصيب النفط من اجمالي امدادات الطاقة العالمية. (٣)

وترى مصادر علمية ان الطاقة المتجددة يمكن ان توفر من الناحية النظرية من (١٠) الى (١٣) تيرواط أي ما يعادل الاستهلاك العالمي الراهن من الطاقة. وتوفر في اواخر الثمانينات زهاء تيراواطين سنويا حوالي ٢١% من الطاقة التي

---

(١) الجلبي، د. فاضل "النفط العربي والمتغيرات" انظر عرب بلا نفط نظرة مستقبلية في أثار هبوط العوائد النفطية" من اعداد عبد المجيد فريد، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٧١.

(٢) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٣.

(٣) الجلبي، د. فاضل، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

تستهلك على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من ان مصادر الطاقة المتجددة في مرحلة بدائية نسبيا من التطور ولكنها تمنح العالم مصادر طاقة اولية كامنة ومستديمة وستتطلب التزاما كبيرا لمواصلة الابحاث والتطور اذا ما اريد تحقيق امكاناتها ويمكن ان نضيف ايضا الطاقة الشمسية التي يزداد استخدامها في مناطق عديدة من استراليا واليونان والشرق الاوسط والولايات المتحدة. وكذلك يزداد استخدام الطاقة الجيوحرارية من مصادر الحرارة الطبيعية في باطن الارض والتي تزيد على ١٥% سنويا في البلدان الصناعية والبلدان النامية. (١)

رابعا: قيام الدول المنتجة للنفط غير الاعضاء في الاوبك بانتاج كميات كبيرة من تفوق حاجة السوق العالمي. فهذه الدول تمتلك ثلث الاحتياطي العالمي وتنتج كميات كبيرة من النفط في حين يبلغ الاحتياطي المؤكد لبلدان الاوبك ثلثي الاحتياطي العالمي. (٢)

خامسا: وجود خلافات بين دول الاوبك حول حصص الانتاج مما يؤدي الى اضعاف دور الاوبك في السياسة النفطية وقيام بعض الدول الاعضاء بزيادة الانتاج الى كميات تفوق الحاجات الفعلية للطلب العالمي على النفط.

وفي الواقع ان الحاجة اصبحت اكيدة للتوصل الى اتفاق بين الدول الاعضاء في الاوبك حول تحديد حصص الانتاج والاتفاق حول سياسات الاوبك من جهة وضرورة وجود اتفاق بين دول الاوبك من جهة والدول خارج الاوبك المنتجة للنفط من اجل تحديد سقف معين للانتاج يتناسب مع الطلب العالمي على النفط اذ تشير بعض الدراسات الى انه من المتوقع ان يزداد الطلب العالمي على النفط الخام من (٦٥٧٢١) برميلا يوميا عام ١٩٩٠ الى (٧٦٥٩٧) برميلا يوميا عام ٢٠٠٠ ليزداد الى (٨٤٣٢١) برميلا يوميا عام ٢٠٠٥ اذ يرجح ان تؤمن الدول الخليجية الست وهي المملكة العربية السعودية والامارات العربية والعراق وايران والكويت وقطر القسم الاعظم من العرض النفطي الاضافي ذلك لان هذه الدول تمتلك الاحتياطيات الكافية لتلبية هذا الطلب خلال الفترة المذكورة. (٣)

---

(١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧-٢٧٩.

(٢) الجلبي، د. فاضل، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

(٣) مجلة البترول والغاز العربي، المركز العربي للدراسات البترولية، بيروت، العدد (٣٣) شباط، ١٩٩٦، ص ٧، ص١٧.

المبحث الثالث

السكـــان

يعد من العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدوليـــة ولـــه اهميـــة مـــن ناحيتين، من الناحية العسكرية ومن الناحية الاقتصادية، فمن الناحية العسكرية كـانت الدول في الماضي تعتز بضخامة حجم سكانها لانه يعد المصدر الرئيـــس لقوتـــها. ويعتقد المعنيون في العلاقات الدولية ان العدد الكبير من السكان ضروري لتكويـــن قوة عسكرية فعالة. فلا توجد قوة عسكرية حديثة ذات تأثير اقليمـــي اذا لـــم يكـــن وراءها عدد كبير من السكان.وعلى الرغم من تقدم التكنولوجيا فان الاعداد الكبـيرة من السكان تبقى تقاتل وتستمر تقاتل في عدة حروب. بالاضافة الى ذلك فان قـــوات مسلحة حديثة وكبيرة الحجم تحتاج الى اعداد كبيرة من الرجال للتصنيـــع والامـــداد والعمليات وتساهم في تصليح الاسلحة المدمرة وتدبير نظم الاســـناد. وفـــي حالـــة الحرب الطويلة الامد فان عددا كبيرا من الســـكان ضـــروري لادامـــة العمليـــات العسكرية والحفاظ على الاقتصاد الوطني. (١)

ان المشاة الحديثة المزودة بالعلوم الحديثة تحتاج الى عدد كبيرمن الرجـــال يقفون خلف خطوط الجبهة من اجل الحفاظ على معداتهم والقيـــام بتموينـــهم. وقـــد اثبتت الحرب الكورية والحرب الهندية - الصينية، بدون شك، بانه لا يوجد هنـــاك بديل عن رجال المشاة. وكانت الامبراطوريات الاستعمارية تستند في قوتـــها علـــى جيوش الاقاليم المستعمرة من اجل تضخيم جيوشها كما كان الحال بالنســـبة للفيلـــق الاجنبي الفرنسي. (٢)

ان عددا كبيرا من السكان يصعب احتلاله والســـيطرة عليـــه، فـــالاحتلال العسكري للاقاليم المكتظة بالسكان يحتاج الى عدد كبير من الرجال وربمـــا يـــؤدي الى استنزاف الايدي العاملة للبلد الغازي. فقد وجدت المانيـــا النازيـــة ان احتـــلال اوروبا مسألة باهظة الثمن وعانت في فترة توسعها من نقص حـــاد فـــي الايـــدي العاملة (٣)

---

(١) Spiegel Steven, Op.cit., P. 95-96.

(٢) Organski AFK, "World Politics" Alfred A Knopf, NewYork . 1959, P. 141.

(٣) Ibid. P. 142.

لقد استطاعت المانيا ان تنتصر في المعارك ضد روسيا القيصرية المتفوقة عليها عدديا في الحرب العالمية الاولى. اذ دحرت الفيالق الالمانية الجيوش الروسية على الرغم من توزع القوة الالمانية على الجبهة الغربية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية لم تتمكن المانيا من تكرار انتصارها السابق، على الرغم من ان الجيوش النازية حاربت على ابواب موسكو وستالينغراد حيث قتلت واسرت الملايين من الجنود الروس والمدنيين مدمرة المراكز الصناعية والزراعية والروسية. اذ كان هناك اختلاف كبير بين عام ١٩١٤ و ١٩٤٢. ويرجع ذلك الى التطور النوعي او التحول في الموارد البشرية الروسية مما ادى الى تغيير كمي وتفوق نوعي في القوة الروسية فمن الناحية النوعية كان لدى المانيا من المقاتلين بين سن العشرين والخامسة والاربعين اقل مما لدى روسيا. ومع ان التراجع في نسبة المواليد نتيجة لكثرة القتلى فان النقص في الالمان اصبح اكثر حدة سنويا ولا سيما حينما اصبحت ضد روسيا المتفوقة سكانيا. (١)

ولكن دولة بعدد كبير من السكان ربما لا تمتلك قوة عسكرية كافية فالهند على سبيل المثال لها عدد ضخم من السكان ولكن قوتها العسكرية كانت صغيرة. ولا تعد القوة العسكرية الضخمة مصدرا لقوة كبرى اذا كانت الدولة ترفض الالتزام بالحرب. ان جزءا كبيرا من قوة ايطاليا الفاشية خلال الثلاثينات يرجع ليس الى ضخامة قوتها العسكرية، ولكن في الحقيقة ان موسوليني الذي كان يرغب ويتحمس للقتال في حين لم تكن كذلك حكومات بريطانيا وفرنسا. ان حكومة أي امة عاقلة وملتزمة بحماية واموال مواطنيها ربما تتحمل نتائج ضارة مقارنة بالحكومات المتعصبة امثال موسوليني الراغبة في سفك الدماء. (٢)

اما العامل الثاني فيتعلق بكون السكان قوة اقتصادية. فالدولة التي تضم عددا كبيرا من السكان بوسعها انجاز تنمية نظامها الاقتصادي وتقويته بكفاية من اجل التأثير على الدول الاخرى. وبدون افراد كافيين فانه من الصعب الحصول على اعداد من الكفاءات الانسانية الضرورية المتخصصة. وانه من غير المحتمل جدا ان يتملك عدد صغير من السكان من القدرات والكفاءات المطلوبة لاقتصاد متقدم. وبدون اقتصاد قوي فان الدولة لا تستطيع ان تمارس تأثيرا سياسيا كافيا لمدة طويلة من الزمن. كذلك يعد العدد الكبير من السكان سوقا كبيرة للسلع والخدمات للاخرين (٣) ويعتمد حجم الناتج الاقتصادي للدولة على عدة عوامل وان احدها هو

---

(١) Hass Ernst and Whiting Allen. Op.cit., P. 111-112.

(٢) Organski AFK . Op.cit.. P. 141.

(٣) Wendzel Robert, Op.cit.. P. 96.

حجم القوة العاملة. وقد يبدو ان التحسينات التكنولوجية تؤدي الى ايجـاد متطلبـات اقتصادية لايدي عاملة قليلة. ولو تأملنا في هذه المسألة لوجدنا ان عصر الماكنة لـم يؤد الى تحويل العاملين الى عاطلين عن العمل. فقد اوجدت الماكنة فرص عمـل. والانتاج الاقتصادي من جهة اخرى عامل مهم للقوة العسكرية لانه يساهم في انتـاج سلع المستهلك والتي تجعل من الدولة غنية وتبعا لذلك قوية والدولة التي تريد انتـاج كميات كبيرة من السلع والخدمات تحتاج الى ايدى عاملة كثيرة. ومع ان الصناعـات الكبرى يمكن ان تعمل على ايجاد اسواق لمنتجاتها في الخارج، فـان مثـل هـذه الصناعات اكثر احتمالا للظهور حينما يصبح سوقا واسعا في الداخل نقطة انطـلاق نحو الخارج.[١]

ان دراسة تأثير السكان فـي العلاقـات الدوليـة يتطلـب تحديـد بعـض الظواهر ذات الصلة والتي منها المستوى التقني ونمو وتجانس السكان والـهجرات السكانية.

ان اهم شيء يجب معرفته هـو تحديـد نسـبة السـكان المنتجيـن لبقيـة السكان لما لذلك من اهمية من الناحيتين العسكرية. فالاطفال والمتقدمون في السـن هم اساسا غير منتجين في هذا الاطار ويشكلون استنزافا لمـوارد الدولـة. فضـلا عن الحـدود الدقيقـة لسـنوات الانتـاج تختلـف بمـرور الظـروف الزمنيـة والثقافة وتتراوح بيـن ١٥-٦٠ سـنة للانتـاج الاقتصـادي و ١٨-٣٥ للخدمـة العسكرية. [٢]

اما مستوى الثقافة العامة فهو مهم جدا لان الثقافة تؤثـر علـى مسـتويات مهارات السكان من الناحيتين الكمية والنوعية. فبدون شعب متعلم بشكل مقبول فـان الاقتصاد الصناعي لا يتمكن من الانطلاق ولا يمكن ان يكون هناك ايضـا تنميـة وتقدم تكنولوجي بدون تعليم الجمهور. حتى ان النقص في التعليم كميا ونوعيا يؤثـر على القـدرة العسـكرية فمثـلا لا تسـتطيع القـوات المسـلحة بمسـتويات ذات مهارة منخفضة ان تحقق منافسة مع مختلف صنوف القوات المسـلحة فـي حالـة الحرب. [٣]

---

(١) Organski. AFK, Op.cit., P. 143.

(٢) Wendzel Robert, Op.cit., P. 98.

(٣) Ibid,P. 99.

الهجرات الخارجية

من الظواهر المألوفة منذ القديم حدوث حركات للجماعات البشرية من اقليم الى اخر وبدرجات متفاوتة والتي استمرت بعد ظهور الوحدات السياسية عبر الحدود دون اية ضوابط او قيود حتى كانت العصور الحديثة. وبعد ان تطورت العلاقات الدولية بدأت الدول تعمل على الحد من هذه الحركات الجماعية للشعوب وتضييق مجالها، وخاصة تلك الحركات التي تستهدف الاستيطان الدائم. وتعد الظروف الاقتصادية غير الملائمة السبب الرئيس الذي يدفع الافراد الى ترك اوطانها طلبا لظروف معيشة افضل في مناطق اخرى من العالم. (١)

وفي الواقع تعمل الحكومات اما على تقييد الهجرة او تشجيعها حسب الظروف الاقتصادية والعسكرية التي تمر بها. اذ قد تعمد الى منع مواطنيها من الهجرة بسبب حاجتها اليهم للخدمة العسكرية. وقد وضعت بعض الدول تقييدات على الهجرة تتعلق بالحفاظ على عنصر معين مثل محاولة الحكومة الاسترالية بابقاء القارة الاسترالية بيضاء في حين وضعت الولايات المتحدة حصة محددة سنوية للمهاجرين اليها (٢). وفي الوقت الراهن وضعت دول الاتحاد الاوروبي تقييدات شديدة على الهجرة وذلك بالنظر للمشاكل التي تنجم عن كثرة اعداد المهاجرين لا سيما من الناحية الاقتصادية حيث توجد اعداد كبيرة من مواطني هذه الدول الاوروبية عاطلة عن العمل فضلا عن الاثار الاجتماعية التي تنجم عن الهجرة اليها اذ يعيش المهاجرون في بيئة تختلف عن البيئة التي يهاجرون اليها.

التماسك الداخلي

تثير مسألة تعدد الجماعات العرقية في دولة واحدة مشاكل كثيرة اذ تؤثر على استقرار الدولة. فحينما تشعر الاقلية الاثنية بوجود خصائص تجمعها تختلف عن الجماعة او الجماعات العرقية الاخرى الموجودة في نفس الدولة فانها قد تثير مطاليب سياسية ربما تهدد وحدة الدولة. وعندما تكون احدى الاقليات الاثنية محاذية للدولة او الوطن الام وتشاركها بلغة وثقافة مشتركة وعلى خلاف الجماعة الحاكمة

---

(١) عبد الله، د. محمد امين "في اصول الجغرافيا السياسية" مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٤٩-١٥٠.

(٢) Sprout Harold and Margaret, Op.cit., P. 406.

فانها قد تثير حالة من الصراع الداخلي الذي سرعان ما ينتقل الى الدولتين قد تنتهي باستقلال هذه الجماعة الاثنية. (١)

كذلك ان الجماعات التي تقوم على اساس السلالة تشعر بوجود خصائص تجمعها. فالسمات الطبيعية لجماعات السلالة تعمل على جعل السلالة العامل الاكثر ديمومة لانتماء الجماعة ضمن الامة. وعندما توجد اكثر من سلالة في اكثر من بلد تكون السيطرة السياسية فيها محتكرة من قبل السلالة المسيطرة فان ذلك يؤدي الى صراعات دولية. (٢)

وبدون شك لا توجد امة تشتمل على سلالة نقية فالخليط السلالي هو القاعدة وغيره هو الاستثناء ولكن هذه الحقيقة لم تمنع بعض الدول من ان تقيم سياساتها على اساس من المغالطات كمغالطة التفوق السلالي للجرمان في المانيا النازية التي اسرفت في الاصرار على الخطأ بدعوى ان السلالة الارية هي سيدة السلالات وانها خلقت للسيادة والتفوق الذهني والعقلي. كما نشبت الاحقاد العنصرية بين الشعوب البيضاء وشعوب المستعمرات وطبعتها بطابع التوتر الدولي وغالبا ما تعكر صفو العلاقات الدولية وتعرضها للخطر. (٣)

التحولات الديموغرافية

وتنقسم الى ثلاثة مراحل (٤) :

١- مرحلة النمو العالي وتتميز بارتفاع نسبة الولادات والوفيات، ونطلق عليها بمرحلة النمو العالي لان نمو السكان يبقى في الاعلى. وتتميز هذه المرحلة بارتفاع نسبة الاطفال بسبب الولادات والوفيات العالية. وهذا يعني وجود عدد كبير من السكان المعتمدين مقارنة بعدد السكان العاملين. والمثال على ذلك البلدان النامية مثل اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

---

(١) Hass and Whiting, Op.cit., P. 117-118.

(٢) Ibid, P. 117.

(٣) عبد الله د. محمود امين، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩ وكذلك د. دولت صادق وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.

(٤) Organski AFK . Op.cit., P. 145.

٢- مرحلة النمو الانتقالي. وتكون الولادات في هذه المرحلة عالية. ولكن تقل فيها نسبة الوفيات بسبب تحسن الظروف الاقتصادية والصحية والتقدم الصحي، والنتيجة هي نمو هائل في السكان. وتكون نسبة الاطفال الى السكان الى حد ما قليلة في حين توجد هناك نسبة عالية من البالغين الشباب. لقد دخلت الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية هذه المرحلة منذ القرن التاسع عشر واليوم تدخل فيها دول مثل روسيا والارجنتين.

٣- مرحلة التراجع الاولي. وهذه هي المرحلة التي فيها الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية. حين تكون نسبة الوفيات اقل مما هي عليه في المرحلة السابقة وينخفض فيها معدل الولادات نسبة عالية بحيث ان الفجوة بينهما لا تكون كبيرة. وان نسبة نمو السكان هي ابطأ من قبل. وفي هذه البلدان هناك عدد قليل من الاطفال وعدد كبير من الشيوخ في البلدان المتقدمة في النمو. انظر الشكل (٣). ان انخفاض معدل الولادات في اوروبا الغربية الى درجة كبيرة بحيث اعتقد الديموغرافيون بان النمو السكاني لهذه الدول يصل الى نهايته. وقد اثبتت الحقائق خطأ هذا الرأي. فحينما انتهى الركود الاقتصادي والحرب فان معدل الولادات قد انتعش من جديد واستمر نمو السكان. ومع ذلك فان اغلب البلدان العالية التصنيع تنمو اليوم بمعدل ابطىء مما كانت عليه في فترة بداية التصنيع. [١]



(١) Ibid, P. 146.

الهيكل السكاني حسب العمر والجنس، ١٩٩٥، ٢٠١٥، و ٢٠٥٠

□ ١٩٩٥ ■ ٢٠١٥ ■ ٢٠٥٠

البلدان الأقل نموا
إناث ذكور
السكان (بالملايين)

الأقاليم الأقل نموا
إناث ذكور
السكان (بالملايين)

الأقاليم الأكثر نموا
إناث ذكور
السكان (بالملايين)

شكل رقم (٣)

نمو السكان

لقد نما عدد سكان العالم بين عامي ١٩٥٠-١٩٨٥ بمعدل سنوي مقداره (١.٩%) مقارنة مع (٠,٠٨%) في نصف القرن التاسع عشر على عام ١٩٥٠. ويتركز النمو السكاني حاليا في المناطق النامية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية التي تبلغ حصتها في النمو السكاني العالمي٨٥% منذ عام ١٩٥٠. وقد يؤدي التسارع في النمو السكاني في العالم الثالث وهبوط مستويات الانجاب في البلدان الصناعية الى تغيير انماط توزيع الاعمار بشكل كبير، فالشباب هم العنصر السائد في البلدان النامية. وفي عام ١٩٨٠ كان ٣٩% من سكان البلدان النامية في اعمار اقل من خمسة عشر عاما بينما كانت النسبة في البلدان الصناعية ٢٣% فقط وبالاضافة الى ذلك تزداد نسبة الكبار في السن في هذه البلدان. فقد كانت نسبة هؤلاء في البلدان النامية ٤% فقط. لذلك فان عددا اقل نسبيا من السكان في عمر العمل في البلدان الصناعية سيتحملون عبء اعاشة اعداد كبيرة من كبار السن. (١)

وبلغ عدد سكان العالمي في العام ١٩٩٨ حوالي ستة مليارات نسمة ويبلغ النمو ١,٤ في حين تبلغ النسبة ١,٧ في البلدان النامية وتناهز الزيادة السنوية ٨٠ مليون نسمة. وكان النمو السكاني الذي لم يسبق له مثيل والذي شهدته السنوات الخمسون الماضية نتيجة ادخال تكنولوجيات متدنية الكلفة في ميدان الصحة والتحسينات في مجالي الزراعة والتغذية قد ادى الى انخفاض سريع في الوفيات وبخاصة وفيات الرضع في البلدان النامية في حين كان انخفاض معدلات الخصوبة ابطأ من ذلك بكثير كما ادى الى انخفاض في عدد ولادات الاطفال في هذه البلدان. ان التخفيضات المثيرة للاعجاب في البلدان النامية في عبء المرض والوفاة السابقة لاوانها وتحقيق تقدم التحصيل التعليمي وزيادة تنفيذ الحق في الخيار الايجابي مما ادى الى انخفاض معدلات الولادات وتباطؤ النمو السكاني وتعمل هذه التغييرات على تحول تكوين السكان على الصعيد الوطني. ويبين الشكل (٣) البنى السكانية لاقل البلدان نموا والبلدان الاقل نموا والبلدان الاكثر تقدما والتوقعات حول تغير هذه البنى في السنوات الخمس التالية. اذ ما زالت البلدان الاقل نموا في مرحلة مبكرة من التحول في معدلات الولادات والوفيات المرتفعة الى المعدلات المنخفضة. ويتركز سكانها في المجموعات الاصغر سنا ومع مرور الوقت وانخفاض معدلات الخصوبة والوفيات ستصبح هياكلها السكانية اكثر شبها بالهياكل الحالية في البلدان

---

(١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة د. علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٤٢) تشرين الاول، ١٩٨٩، ص ١٥٣-١٥٧.

الاكثر نموا والتي تنخفض فيها. ان تزايد السكان في سن العمل بالمقارنة مع المعالين الاكبر سنا والمعالين الاصغر سنا يفتح فرصة للبلدان النامية يمكنها اثناءها ان تستثمر في مجال الصحة ومجال التعليم وان تبني رأس المال البشرى وتضمن انخفاضا في معدلات الخصوبة والوفيات على النحو المتوقع وستحفز هذه الاستثمارات التنمية الاقتصادية وتساعد على المحافظة عليها. [١]

لقد ظهرت دراسات حديثة تشاؤمية حول المستقبل القاتم الذي ينتظر زيادة السكان في العالم. اذ ظهرت المالثوسية الجديدة وهي ترجمة حديثة للتحليل الاقتصادي الذي قدمه الاقتصادي الانجليزي مالثوس في القرن التاسع عشر وذهب فيه الى ان السكان يتزايدون بمعدل اسرع من زيادة الغذاء مما يوحي بان المجاعة ستعاود البشرية وتتكرر بانتظام. وتذهب هذه النظرية بان اكثر موارد الارض غير قابلة للتجدد وان العالم سيستنفذ الكثير من الموارد الاساسية خلال الخمسين عاما القادمة والقسط الباقي يجب اقتسامه بصورة عادلة بين الامم وبين الجيل الحالي والاجيال القادمة. ونظرا كتناقص الموارد مع الزمن فان أي تنمية اقتصادية تجعل الغني يزداد غنى وتجعل الفقير يزداد فقرا. وتعتقد هذه المدرسة بان الحلول التكنولوجية المقترحة لمشكلات التلوث او ندرة الموارد الطبيعية هي اوهام قصيرة النظر تضاعف من قدر المشكلة كما ترى ان النمو السكاني والانتاج الاقتصادي شبيهان بافة مرضية يستشرى كلاهما الان اكبر مما تتحمل الارض في حالة ثبات النمو الاقتصادي او السكاني مستقبلا مما سيفاقم من حجم المأساة المقبلة. [٢]

ان المسألة الرئيسة التي نود الاشارة اليها هي ليست في عدد السكان في العالم حيث يدل المفهوم الشائع القائل باننا قد بلغنا حدود طاقة الارض كما تذكر المالثوسية الجديدة. المهم هو ما اذا كانت توجد موارد كافية في البلدان التي يجوع فيها العديدون. وفي الواقع ان الموارد في هذه البلدان موجودة ولكنها تعاني دائما من قلة او سوء الاستخدام مما يخلق الجوع لكثيرين والتنمية للقلة. وفي العالم لا يزرع سوى نحو ٤٤% من الاراضي الصالحة للزراعة في العالم. وفي كل من افريقيا وامريكا اللاتينية لا يزرع سوى اقل من ٢٠% من الاراضي التي يمكن زراعتها. ويمكن لمحاصيل الحبوب في البلدان النامية ان تفوق الضعف قبل ان تصل الى متوسط المحصول في الدول الصناعية وترى الدراسات الحديثة بانه لا

---

(١) انظر حالة السكان في العالم ١٩٩٨، صندوق الامم المتحدة للسكان ، ايلول ١٩٩٨، ص١-١٦.

(٢) كان هيرمان واخرون "بعد مائتي عام: الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين" ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، العدد (٥٥) تموز ١٩٨٢، ص ٥٦-٥٩.

يوجد هناك سبب فيزيائي يحول دون ان يفوق انتاج الغذاء في معظم البلدان النامية الانتاج في البلدان الصناعية. (١)

ان المسألة المهمة التي ينبغي الانتباه اليها هي ضرورة اقامة التوازن بين حجم السكان والموارد المتوفرة ومعدل النمو السكاني بالنسبة الى حجم الاقتصاد المخصص لتلبية الحاجات الاساسية للسكان ليس الان فقط بل للاجيال القادمة وينبغي على الحكومات اتباع سياسات سكانية تنطوي على اهداف سكانية قومية عريضة، وثيقة الصلة بالاهداف الاجتماعية - الاقتصادية الاخرى. فالعوامل الاجتماعية والثقافية تسيطر على جميع العوامل الاخرى في التأثير على الانجاب واكثر هذه العوامل اهمية دور المرأة في العائلة والاقتصاد والمجتمع بصورة عامة. (٢)

المبحث الرابع

العامل الاقتصادي

يعد هذا العامل من ابرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية. وغالبا ما ستخدم الدول الوسائل الاقتصادية للسعي من اجل تحقيق اهدافها. وان القدرة لاقتصادية في عالمنا المعاصر هي التي تحدد القدرة السياسية والعسكرية.

لاعتماد الدولي

يشكل التبادل التجاري الدولي جزءا من كلية العلاقات الدولية. اذ لا يوجد ن بلاد العالم من يعتمد على انتاجه المحلي بصيغة مطلقة في اشباع حاجات سكانه ن السلع والخدمات. كذلك ان الكثير من تلك البلاد من ينتج من السلع او يمتلك لموارد ما يفيض عن حاجاته من الاستهلاك المحلي. لذلك فقد قام التبادل بين الدول يحصل كل منها على ما يحتاجه مما لا يتوافر لديه من السلع والخدمات ويعطي غيره ما يفيض عن حاجاته الاستهلاكية والانتاجية. وهكذا تجري عملية تبادل السلع بين الدول، اذ تعد صادرات دولة ما واردات دولة اخرى، في حين تعتبر واردات دولة ما صادرات لدولة اخرى. وعندئذ تتخصص كل دولة في انتاج سلعة معينة او مجموعة من السلع تقوم بتصدير فائضها الى العالم الخارجي. وان الاساس الذي

---

(١) مورلابيه فرانسيس وكولينز جوزيف "صناعة الجوع: خرافة الندرة" ترجمة احمد حسان، عالم المعرفة، الكويت، العدد (٦٤) نيسان ١٩٨٣، ص ١٨-١٩.

(٢) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤-١٦٥.

يقوم على تخصص دولة ما في انتاج سلعة معينة وتصديرها الى غيرها من الدول تتحدد في قواعد السلوك الاقتصادي وهي سعي الانسان لاشباع حاجاته في حدود موارده المتاحة. [١]

أن اهم مسالة تعنينا في هذا المضمار تتمثل في رغبة الدول لتحقيق الاكتفاء الذاتي. فالعيب في عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي يجعل بعض الدول هشة. وفي عدة مناطق في العالم يعيش السكان على المعونات ويعانون من الجوع. ان المسألة الرئيسة تتمثل في توفير الغذاء للسكان بحيث تتمكن الدولة من انتاج ما يكفي من الغذاء لسد حاجتها. لقد عانت بريطانيا من مساوىء هذه المشكلة في زمن الحرب لانها تنتج اقل من نصف الغذاء الذي تحتاجه. ومن الناحية التاريخية فانها احتاجت لبحرية ضخمة لتامين حماية خطوط امداداتها الغذائية. [٢]

ان التنمية الاقتصادية تهدف ان تكون السمة الواضحة للتحديث. والانتقال من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد الاكتفاء الذاتي هو احد الاهداف المركزية للمجتمعات الحديثة. كما ان انموذج النمو والدرجة المطلوبة للتحديث تختلف من دولة الى دولة اخرى، فبعض الامم تتكيف بسهولة مع النشاط الاقتصادي للتحديث مثلا اليابان والمانيا. وهناك عامل ملموس في هذا المجال يتمثل في تحقيق التوازن بين حاجات السكان والموارد الطبيعية. ففي بعض المجتمعات تميز التحديث بواسطة توفر الارض الجيدة والموارد الطبيعية (اجزاء من امريكا اللاتينية وبورما وتايلند) وان متطلبات التحديث والنمو الاقتصادي تقتضي اجراء تغييرات جذرية ومبكرة في المنافع العامة والزراعة. ان بناء المنافع الهامة (رأس المال الاجتماعي) مثل الاتصالات، الكهرباء، الماء مطلوبة على السواء لاجل تحقيق النشاطات الصناعية الجديدة ولتحديث الزراعة وتوسيع الاسواق وخفض التكاليف، ومن اجل الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية ولتوفير الوسائل التي تستطيع الحكومة انجازها. كذلك ان التوسع السريع في الزراعة ضروري لان السكان الذي ينسحبون من الزراعة للعمل في الصناعة وقطاع الخدمات يتحركون نحو التنمية السريعة ويتطلب الامر توفير الغذاء اليهم. بالاضافة الى ذلك فمن المحتمل ان ينمو السكان بشكل اسرع من تلك التي يتخذها التغيير الاقتصادي. وان بعض الطلب المتزايد على الغذاء يمكن تلبيته بواسطة الاستيراد المدفوع من قبل الصادرات الجديدة وعن

---

(١) حسين، د. وجدي محمود "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، بلا تاريخ، ص١٤.

(٢) Wendzel Robert. Op.cit., P. 106-107.

طريق المساعدات الممنوحة من الخارج. ومن غير المحتمل ان تنجح غالبية البلدان في الحفاظ على النمو ما لم تتمكن من انتاج اكثر غذائها. (١)

المساعدات الخارجية

ويقصد بها نقل المال والسلع والاستشارة الفنية من المانح الى المستلم وهي وسيلة للسياسة استخدمت في العلاقات الخارجية لعدة قرون. ان الحاجات الاقتصادية اليوم هي حادة ومنتشرة انتشارا واسعا بين اكثر من ٦٥% من سكان العالم. فالتنمية الاقتصادية والتصنيع هما من بين الاهداف الرئيسة للسياسة العامة في جميع بلدان العالم. ولكن دولا عديدة لا تامل تحقيق هذه الاهداف بدون مساعدة المجتمعات التي تمتلك التطور ورأس المال والمهارات الفنية. وبدون شك ان برامج المساعدات تعود بالفائدة لكل من المانح والمستلم. فالدول المستلمة للمساعدات تستلم المال والقروض والمواد والمعرفة من اجل تحقيق اقتصاد متطور واستقرار سياسي وامني عسكري. والدول المانحة تأمل في الحصول على الربح السياسي والتجاري. واليوم، وفي الاغلب، تساهم جميع الدول الصناعية في تقديم المساعدات وان اغلب البرامج هي ثقافية، وهناك برامج جماعية تقوم بها المؤسسات الدولية. والجهات التي تقدم برامج المساعدات الجماعية مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وبرنامج المساعدة الفنية للامم المتحدة والذي من خلاله تعمل الدول الاعضاء في المنظمة الدولية على اعداد وتهيئة كوادر في البلدان النامية. ومن برنامج المساعدات للمنظمات الدولية فان القوى الكبرى قادرة على استخدام هذه المساعدات بوصفها وسيلة فعالة لمساندة دبلوماسيتها بالاضافة الى كل من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وفرنسا والمانيا فان السويد وايطاليا وكندا واستراليا تمنح قروضا ومساعدات ثنائية لدول معينة ومختارة. ان الكمية المخصصة للمساعدات ليست كافية للسماح للدول المانحة بتحقيق اهداف وحاجات الدول المستلمة. فهذه الدول غالبا ما تقدم المساعدات من اجل تنمية التجارة الخارجية لبلدانهم. وتمنح بعض الدول مثل فرنسا مساعدات موجهة بالدرجة الاساسية الى المستعمرات الفرنسية السابقة في افريقيا. وكان الاتحاد السوفيتي يقدم مساعدات في السبعينات الى ٣٥ دولة في حين وصلت المساعدة الامريكية الاقتصادية او العسكرية الى اكثر من ٧٥ بلدا في مناطق غير شيوعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي بداية السبعينات فان حوالي ٨٠% من المساعدة الاقتصادية الامريكية كانت تقدم الى

---

(١) Sprout. Harold and Margaret, Op.cit., P. 74-75.

بعض الحلفاء المهمين او المحايدين مثل البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، اسرائيل، مصر، الباكستان، نيجيريا، تونس، تركيا. [1]

انواع المساعدات الخارجية

١- المساعدة العسكرية: وتستخدم لتعزيز الاحلاف. وفي القرن الماضي، كانت كل من فرنسا وبريطانيا قد انفقتا الملايين من الفرنكات والباونات لتقوية حلفائهما. وفي اثناء الحرب الباردة انفقت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على المساعدات العسكرية اكثر من برامج المعونة الاقتصادية، وكانت الاهداف من وراء ذلك الحفاظ على امنهم بواسطة تعزيز القدرات العسكرية لحلفائهم. وبمساعدة الدول المستسلحة لبناء قوة عسكرية كفوءة وحديثة فان الدول المانحة تأمل في الحصول على هدف امني او سياسي آني. فمنذ انسحاب بريطانيا من الخليج العربي في اواخر الستينات ومطلع السبعينات باعت الولايات المتحدة اسلحة ومعدات عسكرية بمئات الملايين من الدولارات الى بعض الدول المحافظة في الشرق الاوسط وايران على أمل ان تقوم هذه البلدان بالحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة وتعمل على منع الحكومات الراديكالية العربية من السيطرة على انابيب النفط. وباختصار فان المساعدة العسكرية تستخدم كوسيلة للحفاظ على توازن القوى او الهيمنة وانها تقلص من احتمال ارسال مانح المساعدة لقواته المسلحة خارج اراضيه او القيام بالتدخل العسكري لحماية مصالحه. [2]

٢- المساعدة الفنية: انها الوسيلة الاقل تكلفة من كل انواع برامج المساعدة اذ انها تعمل على نشر المعرفة والمهارات اكثر من السلع والاموال وان الاشخاص اصحاب المهارات الخاصة في الدول الصناعية يساهمون في تقديم الخبرة لمختلف المشاريع التي تقام في البلدان النامية. وهناك بعض المشاريع الامريكية مثل النقطة الرابعة، فيلق السلام، السيطرة على الملاريا، التنمية الزراعية، برامج التعليم وغيرها.

٣- مساعدات التنمية: ان المساعدة الخارجية للتنمية تعمل على تهيئة التنمية الاقتصادية. ان هذه البرامج تحتاج الى منح مالية. وان الهدف المزعوم هو مساعدة البلدان النامية للحصول على الرأسمال الضروري للتنمية السريعة

---

(١) Holsti K.J.. "International Politics : A Framework for Analysis" Third edition. Prentice-Hall. Inc. Englewood Cliffs. New Jersey. U.S.A. 1977. P. 258-259.

(٢) Ibid, P. 260.

ومنحهم ترتيبات قروض ملائمة مثل القروض ذات الاجال الطويلة. وقد قدم الاتحاد السوفيتي تسهيلات كبيرة من القروض خلال الخمسينات والستينات. (١)

وبعد انتهاء الحرب الباردة وضعت الولايات المتحدة والدول الغربية شروطا لمنح المساعدات للدول النامية ومن بينها قيام هذه الاخيرة بتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتبني الاقتصاد الحر. حيث تعطى الاولوية في منح المساعدات للحكومات التي تطبق الديمقراطية وتجرى الانتخابات على اساس التعددية السياسية. وفي الواقع ان الربط بين منح هذه المساعدات وتطبيق هذه القيم السياسية والاقتصادية في البلدان النامية سيكون له نتائج حاسمة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لما لهذه المساعدات من اهمية فائقة في التنمية وبعد ذلك من قبيل الضغوط التي تمارسها الدول الغربية على هذه البلدان. (٢)

التجارة الدولية

وتعني حجم السلع والخدمات والموارد ورأس المال المتبادل دوليا .(٣) ان موضوع السياسة التجارية يتمثل في الموقف الذي تتخذه الدولة للتغلب على اختلال المبادلات الدولية نتيجة العلاقات الاقتصادية بين اشخاص تابعين لها واشخاص تابعين لدول أخرى. وهناك نوعان من السياسة التجارية: سياسة حرية التجارة حيث تطلق حرية المبادلات التجارية دون تدخل من الدولة. والثانية سياسة الحماية حيث تتدخل الدولة للتأثير على اوضاع المبادلات التجارية سواء من حيث حجمها او اتجاهاتها او طرق تسويتها. وان السياسات التجارية في التطبيق العملي عادة ما تتضمن خليطا من اتجاهي الحرية والحماية. (٤)

وتؤثر التجارة الدولية تأثيرا كبيرا في العلاقات الدولية، فمن متطلبات سريان المنافسة بين الدول في علاقاتها الاقتصادية واطلاق حرية المبادلات، ان يتحقق النفع المشترك للدول اطراف التبادل بما يؤدي الى زيادة حجم الناتج العالمي من السلع والخدمات بفضل التخصص الدولي. وعلى اساس ذلك فان تعظيم حجم الناتج والدخل على مستوى الدول جميعا، يفترض ويتطلب اطلاق حرية التجارة

---

(١) Ibid, P. 144.

(٢) هادي، د. رياض عزيز "العالم الثالث: من الحزب الواحد الى التعددية" دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص ٧٦-٧٧.

(٣) Wendzel Robert, Op.cit, P. 138.

(٤) حسين، د. وجدي محمود، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.

بغير تدخل او قيود [1]. ويرى انصار حرية التجارة ان اطلاق حرية التبادل التجاري بين الدول هو ضمانة للسلم وان هذا الاجراء سيسمح لكل امة بالوصول الى الميزات الاقتصادية التي كانت وقفا على الامم الاخرى، وسيخفف ذلك من الجشع وبالتالي من روح الحرب [2] وفي الولايات المتحدة سادت نظرة بان العيش في أمن ورفاهية يتطلب تحقيق حرية التجارة التي رأى فيها الليبراليون، ولمدة مائة وخمسين عاما، حجر الاساس للسياسات الخارجية الامريكية التي تطالب وباستمرار ايجاد اسواق خارجية للصادرات الامريكية. [3]

ان معرفة مدى اعتماد الاهداف الاقتصادية للدولة على التجارة الخارجية يتطلب معرفة نسبة التجارة من النشاط الاقتصادي الفعلي للدولة ومعرفة ما اذا كانت التجارة تشكل مفتاحا لتحقيق المناطق الاقتصادية. ويساعدنا ذلك على التاكد فيما اذا كانت صادرات الدولة ضعيفة وتعتمد على تقلبات التجارة. فاذا كانت الدولة تعتمد بشدة على التجارة الخارجية في تنميتها الاقتصادية فهي بحاجة الى تصدير السلع لاجل الحصول على السلع التي تفتقر اليها عن طريق الاستيراد من الخارج. فاذا كانت الدولة لا تستطيع ان تصدر بما يكفي او ان الموارد المالية التي تستلمها من جراء التصدير منخفضة جدا فينبغي عليها عندئذ ان تسعى للحصول على مساعدات اقتصادية كبيرة والا فان اقتصادها لن يتقدم [4] والمشكلة هو معظم البلدان المتخلفة تعتمد في الوقت الراهن في الحصول على ما بين ٥٠ و ٩٠% من واردات صادراتها على محصول واحد او محصولين والتركيز على عدد محدد من المحاصيل مما يضعف بنيتها الاقتصادية وهذا يعني عدم قدرتها في السيطرة على مصيرها. بالاضافة الى كثرة تأثرها بتقلبات السوق الناجمة عن الاعتماد على محاصيل قليلة جدا [5] ونفس الشيء يذكر بالنسبة لتقلبات اسعار النفط في السوق العالمية بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على انتاج النفط في موازنتها العامة. فقد انخفضت اسعار النفط انخفاضا حادا في شهر كانون الاول

---

(١) المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٢) رينوفان، بييرود وروزيل، جان باتيست "مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية" ترجمة فايز كم نقش، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٧، ص ٩٨-٩٩.

(٣) Layne Christopher and Schwarz Banjamin "American Hegemony Without An Enemy" Foreign Policy No. 92, Fall, 1993, U.S.A. P. 21-22.

(٤) Wendzel Robert, Op.cit., P. 140.

(٥) مورلاييه فرانسيس وكونيز جوزيف، وصناعة الجوع: خرافة الندرة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٤-٢٣٥.

١٩٩٨ ووصل سعر برميل النفط حوالي عشرة دولارات في حين يتميز فصل الشتاء عادة بزيادة الطلب على النفط.

وسائل الضغط الاقتصادي

١- الرسوم الجمركية: ان كل السلع الاجنبية القادمة لبلد معين تخضع لرسوم جمركية وذلك لغرض حصول الدولة على دخل وحماية المنتجين الوطنيين من المنافسة الاقتصادية او أي سبب اقتصادي داخلي. ان نظام التعريفات يمكن ان يستخدم بفعالية كعقاب حينما يحصل البلد او يفقد اسواقا رئيسة لمنتجاته. فقد منحت الحكومة الامريكية خلال الحرب الباردة كلا من بولندا ويوغسلافيا معاملة الافضلية في التعريفات كجهود للحفاظ على هذين البلدين خارج نطاق التأثير السوفيتي. (١)

وغالبا ما يسعى صناع القرار الى استخدام اسلوب التعريفات الجمركية من اجل ممارسة الضغط الاقتصادي على دولة اجنبية، اذ سيكون لاستخدامها تأثير دولي فعال. لانه كلما زادت الرسوم الجمركية كلما زاد سعر السلعة، وهذا يعني ان السلعة الاجنبية ستكون اقل منافسة واقل مبيعا. وان الخشية من هذه الحجة ربما تقود المنتجين الى تعديل سياستهم عن طريق استخدام الافضليات التعريفية. (٢)

٢- الحصص: من اجل السيطرة على استيراد بعض السلع تحدد الحكومات حصصا معينة للسلع المستوردة. وتحت مثل هذه الاجراءات فان الممول عادة ما يرسل بضاعته الى بلد بسعر مفضل ولكن بكمية محددة خلال فترة معينة. فالحكومة الامريكية تحافظ على تحديد حصص معينة في استيراد السكر من الفلبين وجمهورية الدومنيكان ومن الدول المنتجة الاخرى. وبسبب قيام هذه الدول ببيع نسبة كبيرة من السكر (القسم الاعظم من صادراتها) الى الولايات المتحدة فان أي تغيير في حجم الحصص سيلحق خسائر باقتصادهم. (٣)

٣- المقاطعة: ويقصد بها الامتناع عن استيراد سلع دولة يتخذ قرار المقاطعة (٤) ضدها فقد قاطعت الدول الغربية شراء النفط الايراني بعدما قامت ايران في عهد رئيس وزرائها مصدق بتأميم شركات النفط العاملة في عام ١٩٥١.

---

(١) Holsti. K.J, Op.cit., P. 245.

(٢) Wendzel, Robert. Op.cit., P. 138.

(٣) Holsti. K. J, Op.cit.. P. 245.

(٤) Wendzel Robert. Op.cit., P. 139.

٤- الحظر: ويقصد به حرمان دولة عدوة من الحصول على السلع التي يمكن ان تزيد من قدراتها العسكرية [١] وتقوم الدولة بمنع رجال اعمالها من عقد أي تبادل مع تلك الدول المتخذ ضدها الحظر. وان الحظر ربما يعزز على مستوى معين من السلع مثل المواد الاستراتيجية [٢] فقد فرضت دول حلف الاطلسي خلال الحرب الباردة حظرا استراتيجيا على كل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية. وكذلك فرضت الولايات المتحدة حظرا شاملا على كوبا. كما مارست البلدان العربية المنتجة للنفط بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ضغوطا اقتصادية على الدول الصناعية والغربية مما سبب ارتفاع اسعار النفط وثم ممارسة حظر نفطي على الولايات المتحدة وهولندا. [٣]

الاعتماد الدولي في عصر العولمة

لقد خلقت الروابط التجارية والمالية والتي تم نسجها عبر الحدود حالة من الاعتماد المتبادل يصعب العودة عنها حتى في حالة الازمات. كما فقدت الحكومات جانبا كبيرا من قدرتها على الرقابة التي كانت تمارسها على ادارة الاقتصاد الوطني قد تكون له اثارا ايجابية مثل انتشار الرفاهية او اثار سلبية مثل تصدير التضخم او البطالة او هروب رؤوس الاموال. [٤]

لقد انشغل الاقتصاد الدولي في السنين الاخيرة بقضية مركزية تتمثل بكيفية اداء الاقتصادات الوطنية لوظائفها نتيجة لالتحاق اكثر بلدان العالم بسوق عالمي واحد. وكنتيجة للتغيرات في السياسة الاقتصادية والتكنولوجيا فان الاقتصادات التي كانت قد فصلت عن بعضها بسبب تكاليف النقل العالي والحدود الاصطناعية على التجارة والمال فانها قد ارتبطت الان بشبكة كثيفة من التفاعلات الاقتصادية. [٥]

ان السمة الهامة للاقتصاد الدولي الجديد هي زيادة الروابط بين الدول ذات الدخل العالي والدخل المنخفض. اذ ارتبطت بقوة الاقتصادات المتقدمة لكل من اوروبا واليابان والولايات المتحدة من خلال تدفقات التجارة منذ السنوات الستينية. ويعتقد البعض ان التطور الجديد الذي ينعكس في العلاقات الدولية في اطار

---

(١) Ibid, P. 139.

(٢) Holsti, K.J. Op.cit., P. 246.

(٣) Wendzel Robert, Op.cit., P. 139.

(٤) ميرل، مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٣.

(٥) Sache, Jeffrey "International Economics: Unlocking the Mysteries of Globaisation" Foreign Policy. U.S.A, Spring 1998, P. 97.

العولمة، حيث اندمجت فيه الدول الافقر في العالم في النظام العالمي للتجارة والمال والانتاج كشركاء ومساهمين في السوق اكثر من مستعمرات تابعة. [١] وترى وجهات النظر الاقتصادية ان النمو المتسارع في البلدان النامية خلال عقدين من الزمن حدث في البلدان التي حققت نموا جديدا في الصادرات ولا سيما في السلع المصنعة. وقد اصبح واضحا اليوم ان الاقتصاديات التي تحاول السير بشكل منفرد عن طريق حماية اقتصاداتها من الاستيرادات من خلال الحواجز التجارية فانها تنمو بشكل اقل كثيرا من الاقتصادات المفتوحة الصادرات. [٢]

لقد حققت البلدان النامية حسب تقييمات صندوق النقد الدولي، نموا بمقدار ٦% خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ وهي نسبة اعلى من تلك التي تحققت في الثمانينات والتي قدرت ٤%. ان التحولات الايجابية في اقتصادات هذه البلدان والتي جرت خلال عقد الثمانينات قد نجمت عن الجهود المبذولة لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية. وان التضخم المعتدل وتخفيض عجز الميزانية قد ساعدا على الحفاظ واعادة الاستقرار المالي وتوفير اجواء عمل ملائمة. ان الاصلاحات الهيكلية لاقتصاد السوق قد قللت من السلبيات وانعشت الحوافز والمنافسة من خلال تحرير الاسعار واقامة الخصخصة والانفتاح على التجارة والاستثمار الخارجي. وان اثار هذه الاستراتيجية كانت واضحة على البلدان النامية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الاوسط. وان عدد البلدان التي اخذت تقوم بالاصلاح قد ازداد تدريجيا سنة بعد سنة في عالم الجنوب [٣] كما تعزز كذلك مركز الدول النامية فيما يتعلق بالسياسات التجارية اذ ان عضوية هذه الدول في منظمة التجارة الدولية تدخلها في عضوية المجموعة الكاملة في دورة اوغواي والمؤلفة من الغات ١٩٩٤ والاتفاقية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وبالتالي سيتم اشراكها في الية حل النزاعات في جميع المناطق. اذ سيكون بمقدور الدول الصغرى، من الان وعلى نحو افضل، التأكيد على حقوقها السياسية التجارية اذا ما ارادت تسوية نزاعاتها مع الدول الكبرى. اذ في منظمة التجارة الدولية سيكون بوسع اية دولة

---

(١) Ibid, P. 98.

(٢) Ibid, P. 101.

(٣) World Economic Outlook – May 1995 "A Survey by the Staff of International Monetray Found. Washington DC. 1995, P. 5-6.

نامية ان تؤكد حقها في العمل ضد البلدان الاخرى الكبيرة او الصغيرة وان يحل النزاع لصالحها.(١)

وهكذا جاءت العولمة كتطور مؤثر في العلاقات الدولية لتثير عدة قضايا مهمة:

أولا: ان العولمة تشكل ضاغطا على جميع الدول من اجل تغيير سياساتها وتؤكد على امور جوهرية مثل تحرير السياسات التجارية، ورفع السيطرة على رأس المال، فتح الاسواق المالية للاستثمار الاجنبي، تقليص دور الدولة في الاقتصاد.

ثانيا: تعد العولمة قوة متزايدة للمستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية. واصبح بوسع هؤلاء اللاعبين منذ الان مطالبة الدول باجراء تغيرات في سياساتهم الاقتصادية وان يؤثروا على اقتصادات الدول التي لا تمتثل لذلك.

ثالثا: اصبحت العولمة تطرح نفسها بشكل فعال في العلاقات الدولية. واخذ ذلك يطرح تساؤلا حول الدولة - القومية وهل بوسعها التخلص من الضغوط التي تفرضها العولمة. (٢)

المبحث الخامس

العامل العلمي والتكنولوجي

يعد من اهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ويزداد تأثيره بشكل مضطرد. وقد حقق التقدم التكنولوجي تغييرات جوهرية في حياة الانسان والمجتمع. وشمل ذلك التحولات في ميدان الدبلوماسية والاستراتيجية والثقافة والاقتصاد. والغت الابتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية. فعلى سبيل المثال تمكنت الطائرة كونكورد من اختصار الطيران بين باريس وواشنطن الى ثلاث

---

(١) Bender Dieter "The developing Countries in the New World Trade Organization" Economics. Volume 55/56. 1997, Germany, P. 34.

(٢) Milner, Helen "International Political Economy: Beyond Hegemonic Stability" Foreign Policy. U.S.A. Speing 1998, P. 120

ساعات ونصف فقط، واصبح الذهاب والاياب بين اوروبا وامريكا يتم في نفس اليوم وهو تطور لم يكن ممكنا من قبل ونفس الشيء بالنسبة للقطارات. (١)

ان اهم تطور اقتصادي في وقتنا الحاضر هو ظهور نظام جديد لخلق الثروة لا يقوم على العضلات كما كان في السابق، بل على العقل. وان المعرفة اصبحت مفتاح النمو الاقتصادي في القرن الحادى والعشرين. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة كان لها سبق البدء في استخدام الحاسب الآلي الا ان اليابان كانت اسرع منها في احلال تقنيات الموجة الثالثة القائمة على المعلومات محل التقنيات القائمة على المجهود العضلي المنتمية للموجة الثانية المنحسرة. فقد شاع اليوم استخدام الروبوتات وبدأت اساليب التصنيع المتطورة القائمة على الاستخدام المكثف للحاسبات الالية والمعلومات في طرح منتجات لا يمكن مشابهة نوعها بسهولة في الاسواق العالمية. (٢)

لقد احدثت ثورة المعلومات تغييرات جوهرية في ميدانين:

١- تقنية الاتصالات الجديدة لبث المعلومات.

٢- اجهزة الكمبيوتر ومعالجتها. (٣)

لقد جاءت الثورة العلمية والتكنولوجية بتأثيرات ايجابية وسلبية في العلاقات الدولية، فساهمت في تحرير الانسان من بعض انواع العبودية في عمله وفي حياته اليومية. ولكنها من جهة اخرى فتحت افاقا جديدة في التنافس الدولي من اجل امتلاك او تقسيم الموارد خارج القارات. فقامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالدخول في سباق حقيقي نحو الفضاء منذ عقد الستينات. واليوم تشهد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تعاونا في ميدان اكتشاف الفضاء. وفي الوقت الحاضر فان الدول المتقدمة تتنازع على الموارد في اعماق البحار والمحيطات وتعمل على الاتفاق مع الدولة النامية على تحديد الوضع القانوني لهذه المساحات التي يجب أن

---

(١) Golard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 a nas Jours" 7ed. Armand Colin, Paris, 1997, P. 75.

(٢) توفلر، الفن "تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة" تعريب ومراجعة د. فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، ط٢، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٦، ص ٢٢-٢٣.

(٣) رستون، ولتر. ب "افول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا" ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة الدكتور ابراهيم ابو عرقوب، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤، ص ١٤-١٥.

تخضع الى نظام قانوني دولي. ان اللجوء المكثف الى العلم يشكل تهديدا خطيرا على نظام البيئة مثل تردى البيئة وتوقف التوازن العام البيولوجي وتلوث الجو والماء. كذلك ان الاشعاعات الذرية كالصور تتجاوز الحدود. وهناك هاجس اخر هو ان التقدم العلمي اخذ يزيد من اللامساواة في القوة والتطور بين الدول. وبالنتيجة فان التوتر بين الدول الصناعية لنصف الكرة الشمالية والبلدان النامية في نصف الكرة الجنوبي اخذ بالازدياد. ومن اجل تغطية الفجوة بين العالمين فانه اصبح من الضروري ان تقوم الدول الصناعية بمساعدة العالم النامي في نقل التكنولوجيا. وفي الحالة المعاكسة فان سيطرة تكنولوجية للاغنياء ستؤدي وبشكل دائم الى اعتماد الفقراء عليهم [١]. وفي الواقع ان انتشار التكنولوجيا الحديث لا يجعل من المجتمعات مستقرة بالضرورة او يغيرها نحو الاحسن اذ ان نمو القدرات التكنولوجية لبعض الدول يمكن أن يؤدي الى قيام الصراع الدولي وفي الوقت نفسه الى قيام الانسجام الدولي. [٢]

لقد اثرت التكنولوجيا في العلاقات الدولية في ميادين ثلاثة رئيسية:

أولا: الميدان العسكري:

قلبت الثورة التكنولوجية كل المعطيات الاستراتيجية العسكرية، فانتقل العالم الى عصر الصواريخ العابرة للقارات وطائرات التجسس بدون طيار والاقمار الصناعية القادرة على التضوير سريا لهدف بحجم كرة التنس واصبح مسرح العمليات العسكرية يمتد الى جميع ارجاء الكرة الارضية الذي يشكل حاليا مسرحا استراتيجيا موحدا. وان ظهور الاسلحة النووية والهيدروجينية يمثل اخطر تطور في ميدان التكنولوجيا الحديثة. مما ادى الى قيام توازن الرعب النووي واستراتيجة الردع وبالتالي ادى الى خلق سلام من نوع جديد: السلام النووى القائم على قواعد غير مسبوقة [٣]. اذ ان توازن الرعب النووي قد ادى الى قيام الردع النووى المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، أي قدرة كل طرف من اطراف التوازن على تدمير الطرف الاخر تدميرا كاملا نهائيا في حالة وقوع الحرب النووية بينهما. وفعالية الردع النووي مستمدة من حقيقة استراتيجية هامة وهي نجاح هاتين الدولتين على تطوير قدراتهما النووية والوصول بها الى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية. أي اذا تعرضت الولايات المتحدة مثلا لهجوم نووي

---

(١) Colard Daniel, Op.cit., P. 76.

(٢) Kintner William R and Sicherman harvey "Technology and International Politics" Lexington Books, London, 1975, P. 139.

(٣) Colard, Daniel "Les relations internationales" op.cit., P. 41.

سوفيتي ايا كان عنفه وشموله فسيظل بمقدور الولايات المتحدة ان تستوعب صدمات الضربة الاولى التي وجهت اليها وتوجيه ضربة انتقامية ساحقة الى الاتحاد السوفيتي في مختلف مراكزه السكانية والصناعية والاستراتيجية وهذه الحقيقة هي التي تجعل من الحروب النووية انتحار متبادل بين اطرافها. [١]

لقد تطورت الحرب النووية وخرجت بطبيعتها كليا من نطاق الاسلحة التقليدية. فانتاج الاسلحة النووية لا يتم اذن بقصد الاستخدام حيث ان وظيفتها الاساسية منع الخصم من استخدامها بوصفها وسيلة لحماية النفس من الدمار وذلك لان استخدامها قد يجر البشرية كلها الى عملية انتحار جماعي. وهذا هو بالضبط منطق الردع الذي يعتمد اساسا على امكانية المحافظة على القدرة على توجيه ضربة ثانية للخصم. [٢]

لقد نجم عن تطوير الاسلحة النووية النتائج التالية:

١- اصبح المخزون النووي الحالي والمتراكم لدى الدول النووية يكفي لتدمير العالم عدة مرات وازالة أي اثر للحياة. ووصل اعداد الرؤوس النووية في العالم في الثمانينات حوالي (٥٠) الف رأس نووي تبلغ قدرتها التدميرية مليون مرة أقوى من قنبلة هروشيما.

٢- بسبب التطور في صناعة الصواريخ ووسائل اطلاقها اصبح بالامكان اصابة أي هدف للخصم وبدقة بالغة وخلال ثلاثين دقيقة انطلاقا من أي نقطة على سطح الارض.

٣- اصبح بامكان وسائل الرصد عن طريق الاقمار الاصطناعية تطوير ونقل صور كل الاجسام الساكنة والمتحركة كما تستطيع شبكات الرادار الثابتة او الطائرة ان تراقب عن بعد كل التحركات العسكرية لاي خصم محتمل. [٣]

وفي الواقع هناك عوامل ثلاثة تتصل بالضغوط التكنولوجية تضع بذور الشك في استراتيجية الردع:

١- اصبح هناك خوف دائم من تمكن طرف من اكتشاف السلاح المطلق والذي يمكنه من شل قدرة الطرف الاخر بضربة قاضية واحدة. وهذا يفسر استمرار

---

(١) مقلد، د. اسماعيل صبري "التكنولوجيا ومستقبل العلاقات الدولية" ندوة التكنولوجيا كاحدى تحديات العصر، مطبوعات رابطة الاجتماعيين، الكويت، ١٩٧٠، ص ١٣٨.

(٢) Kintner William and Sticherman Harvey, Op.cit., P. 139.

(٣) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥.

البحث الدائم من جانب الاطراف المتصارعة اسلحة اكثر تطورا مثل محاولة الولايات المتحدة لتبني مبادرة الدفاع الاستراتيجي في عام ١٩٨٣ من اجل تحقيق هذا الهدف.

٢- ان انقاص حجم العبوات النووية ومن ثم امكانية استخدامها جنبا الى جنب مع اسلحة اخرى في حرب تقليدية يجعل من العسير التفرقة بين منطق الردع وبين منطق المعركة في هذه الحالة.

٣- ان احتمال اللجوء الى الحرب التقليدية يبقى قائما مع افتراض امكانية قيام الردع بوظيفته على الوجه الاكمل مما يسمح له استبعاد التدمير النووي. وقد شهد على ذلك التدخل العسكري الامريكي في فيتنام والتدخل العسكري في افغانستان، ومعنى ذلك انه ينبغي على كل القوى النووية الكبرى اعتماد استراتيجيتين بديلتين تستجيبان لمنطقين مختلفين: منطق الردع ومنطق المعركة، وتوجيه جهودهما التسليحية وحساباتهما العسكرية في الوقت نفسه بما يتلائم مع هذين الافتراضين. [1] ونشير بهذا الصدد الى المعارك والمناوشات التي جرت بين الهند والباكستان خلال عام ١٩٩٩ على الرغم من كونهما دولتين نوويتين وذلك حول منطقة كشمير.

لقد واكبت العلوم العسكرية التطورات العلمية في استخدام المعرفة اذ اصبحت تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على المعرفة المحتواة في الاسلحة وتقنيات الرصد والاستطلاع. فالاسلحة الحديثة من الاقمار الاصطناعية الى الغواصات مبنية الان من مكونات الكترونية غنية بالمعلومات. اما طائرة اليوم المقاتلة فهي لا تعدو ان تكون حاسوبا طائرا. بل وحتى الاسلحة الصماء يتم صنعها اليوم بمساعدة الحاسبات الفائقة الذكاء والرقائق الالكترونية. والقوات المسلحة في الولايات المتحدة على سبيل المثال لا الحصر تستخدم معرفة محوسبة في الدفاع ضد الصواريخ. ونظرا لان الصواريخ التي تقل سرعتها عن سرعة الصوت تقطع حوالي ١٠٠٠ قدم في الثانية كان لابد من ايجاد نظام دفاعي فعال قادر على التصرف لاقل - في ١٠/١٠٠٠ من الثانية. بيد ان نظم الخبراء هذه قد تحتوي من ١٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ قاعدة استنبطها اختصاصيون من البشر. ويتعين على الالة الحاسبة ان تتفحص هذه القواعد وتزنها وتربط فيما بينها قبل ان تتوصل الى قرار بشأن كيفية الرد على تهديد ما. لذا عمدت وكالة مشروعات ابحاث الدفاع المتقدم في البنتاجون الى وضع هدف بعيد المدى يتمثل في نظام قادر على اجراء مليون استنتاج منطقي

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٠٥-٢٠٦.

في الثانية. فالمنطق والاستنتاج ونظريات المعرفة - وباختصار العمل الذهني البشري منه والالي أصبح المتطلب الاساسي للقوة العسكرية في هذه الايام. [١]

ثانيا: الميدان الدبلوماسي

لقد غير التقدم الهائل الذي تم احرازه في ميدان الاتصالات في ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية تغييرا عميقا ان لم يكن قد غير من طبيعة العلاقات نفسها. ففي الماضي كان السفراء يقومون بوظيفتين في آن واحد، وظيفة تمثيلية ووظيفة عملية لحساب رؤوساء الدول والحكومات. وكانوا يتفاوضون ويتوصلون الى اتفاقيات مع السلطات الاجنبية ويناقشون بنودها عند الضرورة. اما بعد تطور الاتصالات فلم تعد القيادات السياسية في حاجة الى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها، اذ اخذت هذه القيادات بممارسة الاتصال المباشر فيما بينها عن طريق اللقاءات الثنائية او المؤتمرات الدولية. وهناك وسائل عديدة يمارس بها القادة اتصالاتهم المباشرة مثل الهاتف، التلكس، الفاكس، البرق وتستخدم كذلك وكالات الانباء والصحافة والاذاعة والتلفزيون في الدول ذات الانظمة الشمولية كوسيلة لنقل "رسائل" شبه رسمية كان من الممكن ان تنقل من قبل خلال القنوات الرسمية للبعثات الدبلوماسية. [٢]

وحتى التفاوض نقلت هذه الوظيفة بدورها تدريجيا من نطاق المهام الموكولة الى السفارات حيث اخذ يقوم بها المسؤولون الرسميون. ان ازدياد وتنوع كثافة العلاقات الدولية عمل على تطوير مهمة السفارات في القيام بحماية اشخاص وممتلكات رعاياها المقيمين بصفة دائمة او مؤقتة على ارض دولة اجنبية. فقد تطورت الخدمات التجارية والمالية والثقافية والاجتماعية تطورا كبيرا في السفارات وهو ما يؤكد على ان الاخيرة قد تحولت، حين عجزت عن الاستمرار كمراكز للتأثير السياسي، الى شيء اشبه بمكاتب العلاقات العامة ومراكز متقدمة للاختراق التجاري [٣] وهكذا لم يعد الدبلوماسي يقوم بمهامه السابقة من حيث حصوله على المعلومات مثلما يقوم به رؤوساء الدول والحكومات باستخدام الاتصالات الهاتفية للتحدث بشكل مباشر واللقاء وجها لوجه من اجل معالجة القضايا الحساسة. واصبح اسلوب مؤتمرات القمة امرا ناجعا في حل المشاكل واسلوبا للتعامل في العلاقات الدولية. [٤]

---

(١) توفلر، الفن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣-٣٤.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(٤) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 d nos Jours" Op.cit., P. 75.

اما في مجال الاعلام فان التأثير كبير جدا بحيث اضحت وسائل الاعلام السمعية والمرئية تؤثر تأثير ليس له مثيل على خلق انطباعات وقناعات بين الامم واصبح نقل الاخبار يتم على وجه السرعة اذ بامكان المواطن ان يطلع على اخبار البلدان الاخرى بواسطة النقل بالاقمار الاصطناعية (الستالايت) واخذت القنوات التلفزيونية الفضائية لا تزود الناس بالاخبار فقط وانما بالمعلومات والانطباعات والثقافات ايضا. واخذ يزيد ذلك من مدارك الناس وسعة اطلاعها على ثقافات وحضارات الاخرين. ولكن يرى البعض بان نظام القيم قبل قيام هذه التطورات كان مستقرا وان تطوير شبكة عالمية من الاتصالات اخذ يؤثر على التوازن الثقافي واصبح واضحا ان اية حدود لا تستطيع ايقاف انتشار الاعلام عبر الشبكات الهوائية والشبكات التلفزيونية. ومن هنا يشير بعض المعنيين الى انه اصبح بوسع الدول الكبرى ذات القدرات الاعلامية الكبرى ممارسة تأثير ثقافي على الدول الصغيرة وعلى اثر ذلك اصبحت الشخصية الثقافية مهددة [(١)]. واخذ يشير بعض المختصين الى ان العولمة قد تركت اثارا سلبية على الثقافات الوطنية مما يدفع ذلك الحكومات في الدول النامية الى بذل المساعي الى حماية الهوية القومية والخصوصية الثقافية من الانحلال والتلاشي نتيجة ضعف دور الدولة بسبب تدخل المؤسسات والشبكات الاعلامية في شؤونها. [(٢)]

لقد لعبت وسائل الاعلام دورا مهما في التأثير على صناع القرار. فهي التي اجبرت الادارة الامريكية لترك فيتنام في عام ١٩٧٥. وعلى العكس فان عدم وجود دور لوسائل الاعلام عن حرب الفولكلاند والحرب السوفيتية في افغانستان قد مكن تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا من قيادة العملية بنجاح ومنعت بريجنيف من الانسحاب من افغانستان حتى مجيء غورباتشوف عام ١٩٨٥ والذي قرر الانسحاب عام ١٩٨٩. ولعبت وسائل الاعلام دورا مؤثرا خلال الثورة الرومانية التي اطاحت بشاوشيسكو عام ١٩٨٩ في اطلاع العالم بمجريات واحداث الثورة. [(٣)]

---

(١) Ibid . P. 76.

(٢) الجابري، د. محمد عابد "العولمة والهوية الثقافية: عشر اطروحات" المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٢٨) - ١٩٩٨/٢ ، ص ٢١-٢٢.

(٣) Colard Daniel, Op.cit., P. 81.

ثالثا: الميدان الاقتصادي

لقد اصبح واضحا بان هناك شبه اجماع بين العلماء والمهتمين بـان التقـدم التكنولوجي يشكل واحدا من اهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصـادي، ان لـم يكن اهمها على الاطلاق. واخذ يعني ذلك بان ٩٠% من الزيادة في متوسط دخـل الفرد لا تعود الى الزيادة في الكميات المستخدمة في العملية الانتاجية من عنصـري العمل ورأس المال وانما بسبب التكنولوجيا. وفي بعض الدراسات الاقتصادية التـي اجريت على الاقتصاد الامريكي خلال الخمسينات بينت بان التقدم التكنولوجي سـاهم بحوالي ٩٠% من الزيادة في معدل النمو الاقتصادي وان ٤٠% من حصة الفـرد من الزيادة الكلية في الدخل القومي للولايات المتحدة خلال الفـترة ١٩٢٩-١٩٥٧ تعود الى التقدم التكنولوجي. وقد كان لسيطرة اليابان علـى التكنولوجيـا الحديثـة ونجاحها الساطع في خلق تكنولوجيا متينة وبيئة بحثية موجهـة لايجـاد الحلـول العملية للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد اليابـاني وبـالاخص قطـاع الصناعـة الحديث، اثر بالغ الاهمية على مجمل النشاط الاقتصادي لليابـان وعلـى مسـتوى المعيشة وعلى قدرة اليابان التنافسية في العالم.[١]

وتنتج الان احدث التقنيات الصناعية العاملة بالحاسب الالي صنع طائفـة لا حصر لها من المنتجات المتنوعة، واخذت المعرفة تحل محل مـا كـان يقتضيـه التغيير في العملية الانتاجية من تكلفة مرتفعة. كما تؤدي المعرفة الى خلق منتجـات جديدة تماما تتراوح من المركبات المستخدمة في صناعة الطـائرات الـى المـواد البيولوجية - كما انها تزيد من مقدرتنا على استبدال مادة بـاخرى. فالعـالم لا زال ينقل كميات ضخمة من المواد الخام كالبوكسايت او النيكل او النحاس عـبر العـالم فهو اننا نفتقر الى المعرفة اللازمة لتحويل المواد المحليـة الـى بدائـل صالحـة للاستخدام وينطبق الشيء نفسه على الطاقة. فهناك قابلية احـلال المعرفـة محـل المواد الاخرى اكثر مما تجسده الطفرات الجديدة في مجال الموصلات الفائقة التـي ستؤدي باقل تكلفة الى انخفاض حاد في مقدار الطاقة الـلازم نقلـها لكـل وحـدة انتاج.[٢]

وسوف تستمر التكنولوجيـا فـي تغـيير النسـيج الاجتمـاعي والثقـافي والاقتصادي للبلدان والمجتمع العالمي. وتنتج التكنولوجيا الجديدة والناهضة اذ مـا اديرت ادارة حريصة فرصا واسعة لرفع الانتاجية ومسـتوى المعيشـة وتحسـين

---

(١) كرم، انطونيوس "العرب امام تحديات التكنولوجيا" سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العـدد ٥٩ تشرين الثاني ١٩٨٢، ص ٦٠-٦١.

(٢) توفلر، الفن، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠-١٢١.

الصحة والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية. كما ستكون للتكنولوجيا الحياتية اثار كبيرة على البيئة وستعمل منتجات الهندسة الوراثية على تحسين صحة الانسان والحيوان بصورة جوهرية. ويتوصل الباحثون الى اكتشاف عقاقير جديدة وعلاجات جديدة. ويمكن للطاقة المشتقة من النباتات ان تعوض بصورة متزايدة من الوقود غير المتجدد المستخرج من الحفريات ويمكن لانواع المحاصيل ذات الغلة العالية المقاومة للاحوال المناخية غير الملائمة وللافات الزراعية ان تحدث ثورة زراعية.[١]

اما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا فانه كان من المستحيل حتى قيام الحرب العالمية الاولى نقل التكنولوجيا المعقدة نسبيا الى بلدان اخرى غير بلدان اوروبا او شمال امريكا او اليابان او روسيا. احد اسباب ذلك ان التكنولوجيا ذاتها كانت معقدة ولا يعتمد عليها في آن واحد وقد كانت صيانتها وتشغيلها عسيرة ومكلفة حتى في تلك الاقطار التي تم نقل التكنولوجيا اليها بصورة سطحية وناجحة اما اليوم فقد بلت من السهولة بمكان نقل كل انواع التكنولوجيا الصناعية والعلمية.[٢]

ان امتلاك بعض التكنولوجيات اصبح ضروريا لجميع الدول من اجل تأمين الازدهار او التطور الصناعي ولكن من جهة ثانية فان ذلك ربما يثير مخاطر الاندماج الكلي للدول المستلمة في اطار المؤسسات الاقتصادية الدولية. كما ان نماذج النقل كثيرة بواسطة مشاريع مشتركة ولكن الاعتبارات الجيوبوليتيكة واهتمامات الدول الناقلة للتكنولوجيا عن مناطق النفوذ غالبا ما تلعب دورا في منح التكنولوجيا وفضلا عن ذلك ان الشركات الخاصة المتعددة الجنسيات تستخدم اتفاقات الامتياز والاستثمار المباشر ووسيلة مشاريع (المفتاح في اليد) وان اهتمامات تحقيق المنفعة في اطار الاستراتيجية الصناعية والتجارية الشاملة هي المحرك الاكثر تاثيرا في اتجاه نقل التكنولوجيا واذا كان توجيه التكنولوجيا نحو دول الجنوب او دول الشرق فان النقل ينطوي دائما على تبعية هذه الدول حيال الموردين الغربيين وان كان المنح والتجارة للتكنولوجيا يساهم في تغطية بعض التأخير الصناعي ولكن ذلك لا يشكل حلا شاملا وعالميا لمشاكل تحقيق التنمية.[٣]

---

(١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" ترجمة محمد كامل عارف مراجعة د. علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٤٢، تشرين الاول ١٩٨٩، ص ٣١٤.

(٢) هيرمان، كان "العالم بعد مائتي عام: الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين" ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، العدد (٥٥)، ١٩٨٢، ص ٩٩.

(٣) Gounelle Max, "Relations Internationales" 3 edition. Dalloz, Paris. 1996. P. 73.

المبحث السادس

العـامل العسكري

يعد العامل العسكري من اكثر العوامل الحاسمة والمؤثرة علـــى العلاقـــات الدولية تقليديا. ودوره كمحكم للنصر والخسارة واضح جدا. وطالما تبقـــى الحــرب الملجأ الاخير للصراع الدولي فان القوة العسكرية مسألة حيوية من اجل البقاء، ومن هنا اعطيت لها القيمة الكبرى في العلاقات الدولية المعاصرة [1]. والقوة العســـكرية وسيلة للسياسة الدولية تتقاسم الخصائص مـــع الوســـائل الاخـــرى، وان غرضــــها الاساسي الدفاع عن اهداف الدولـــة بواســـطة التـــأثير علـــى التوجـــهات والادوار والاهداف وافعال الدول الاخرى. [2]

ان ضعف التقييد المؤسساتي الفعال في استخدام القوة العسكرية يشكل احـــد المآخذ على النظام الدولي وفرقا جوهريا بينه وبين النظام الداخلي. فالدول لا تعيـــش في مأمن من المخاطر او الهجوم وغالبا ما تفشل في ايجاد بديل فعال ولـــهذا فـــهي تتمسك باسلحتها وبقوتها العسكرية التي هي ضرورية جدا لضمان امنـــها القومـــي. والاسلحة والقوة العسكرية والحروب كانت ولا زالت من الوسائل الاكـــثر اهميـــة لسلوك الدول وتلعب دورا مركزيا لحل الصراعـــات بيـــن الـــدول فـــي عصرنـــا الراهن. [3]

وغالبا ما يكون هنالك هدف اخر للوسائل العسكرية من غير هدف الدفـــاع فهناك سياسة القوة واعمال العدوان والرغبة في الضم والتي تجعـــل مـــن الســـلاح والجيوش وسائل عدم استقرار في العلاقات الدولية. [4]

أن الاعتماد الكامل على القوة العسكرية لوحدها لتأمين الدفاع عـــن الدولـــة هي حالة نادرة في التاريخ. فحتى اكثر الدول قوة بحاجة الى حلفاء ودول مســـاندة. وهذا صحيح بالنسبة للقوى العظمى خلال فترة الحرب الباردة. والدول الصغـــيرة او الضعيفة والتي هي في موقع جغرافي جيد وترتيب دبلوماسي يمكن ان تضمن امنـــها

---

(١) Hass Ernst and Whiting Allen "Dynamics of International Relations" McGraw-Hill Book Company, Inc, NewYork. 1956. P. 107-108.

(٢) Holsti. K. J. Op.cit., P. 303.

(٣) Fankel Joseph "International Politics: Conflict and Harmony" Penguin Press, London. 1969, P. 167.

(٤) Gounelle Max, Op.cit., , P. 73.

من خلال التحالف مع القوى الكبرى او من خلال المنافسة بين عدد من الدول العظمى. وقد تشعر الدول الصغرى باطمئنان بالرغم من عدم امتلاكها لقوة عسكرية فعالة حينما تعتمد في دفاعها بواسطة سياسات قارية تعتمد على المنظمات الاقليمية وعدم الانحياز او بواسطة الامم المتحدة. (١)

ان امتلاك السلاح ليس مرتبطا وجوده بحالة الحرب وانما بحالة السلم ايضا. اذ من الصعب الفصل بينهما. فغالبا ما تستعرض الدول قوتها العسكرية في وقت السلم وتحت عدة اشكال مثل: استعراض القوات المسلحة في اليوم الوطني، او عندما تتم زيارات صداقة بحرية من اجل اظهار الاسلحة، وكذلك القيام بمناورات عسكرية برية وبحرية ليس من اجل الاستعداد للحرب وانما من اجل اظهار القوة العسكرية. ويكون عرض القوة العسكرية احيانا موجها من قبل دولة اخرى، ويكون الغرض منه عندئذ تحذير الدولة الثانية باستخدام القوة. ان الطريقة الرائجة المتبعة عند استعراض القوة كوسيلة للضغط هو حشد القوات المسلحة على طول الحدود كما حدث بين الاتحاد السوفيتي والصين خلال الستينات. (٢) أو كما حدث بين الهند والباكستان في عام ١٩٩٩.

ان القوة العسكرية تعتمد اعتمادا اساسيا على القدرة الاقتصادية فالدولة التي تسعى الى بناء قوة عسكرية وتعتمد عليها اساسا في ضمان امنها بحاجة الى قاعدة اقتصادية صلبة. وهناك علاقة وثيقة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية. فتكريس نسبة عالية من الانتاج القومي للاغراض العسكرية يؤثر على مستوى معيشة المواطنين الذين سيتقلص تبعا لذلك ويحول القوة العاملة من الانتاج المدني الى الانتاج الحربي مما يؤدي الى نتائج سلبية على الصادرات ويؤثر كذلك على ميزان المدفوعات ويخلق ضغوطا تضخمية ويتطلب زيادة في الضرائب بالاضافة الى ايجاد عجز في الميزان التجاري. (٣)

والقوة العسكرية تتطلب اصلا وجود قاعدة صناعية متينة ووجود الموارد الاولية، وقد يتطلب استيرادها في حالة عدم توفرها في الداخل. وهذه الحاجة ربما تقابل جزئيا بواسطة الخزن من اجل الطوارئ في زمن السلم. ولكن الخزن يمكن ان يتحقق اذا كانت هناك سهولة في الحصول على الموارد وتوفرت الاعتمادات المالية. فضلا عن ذلك ان زيادة الاعتماد على الموارد الاولية والاسواق يعني

---

(١) Frankel Joseph, "International Politics" Op.cit., P. 167.

(٢) Ibid. P. 169-170.

(٣) Fergusson J. Cherles "Military Forces and Objectives" in Mclellan David and Olson William and Sonderman Fred " The Theory and Practice of International Relations, "Prentoce-Hall, Inc, Englewood Clifs, NewJersy, U.S.A. 1960, P. 153.

استمرار هشاشة الدول لا سيما في حالة التوتر الدولي. ان القوة العسكرية بدون القاعدة الاقتصادية المتينة تشكل ضعفا جوهريا مما يدفعها للبحث عن الحلفاء وعليه يجب الاخذ بنظر الاعتبار عوامل تشكل اساس القاعدة الاقتصادية مثل الميزانية، الصادرات، الواردات، ميزان المدفوعات، المساعدة العسكرية، اذ ان هذه العناصر اساسية بل مهمة جدا لبناء وادامة القوة العسكرية. (١)

وبدون شك ان القوة العسكرية لوحدها لا تكون كافية ما لم تدعم سياسيا اذ تلعب المؤسسات السياسية دوما في دعم السياسة العسكرية للدولة ولا سيما قناعتها بجدوى الانفاق العسكري، والنقص في دور هذه المؤسسات ربما يزيد من حجم وتكاليف المجهودات العسكرية المطلوبة ويجعل النتائج القصوى للاعمال العسكرية غير مؤكدة وذلك حينما لا تتناسب مع التكاليف. (٢)

ان امتلاك الدولة لجيش كبير العدد له قيمة كبرى على قوة الدولة العسكرية من الناحية التقليدية. فبورما على سبيل المثال بجيشها البالغ (١٣٥) الف جندي لا تستطيع ان تتغلب على جيش الصين البالغ تعداده مليونين ونصف المليون جندي. ولكن ضخامة حجم الجيش لا يدل مؤشرا على قوة الدولة من الناحية العسكرية. فحينما نحاول ان نقارن العوامل الكمية فيجب ان نضع تصنيفات ذات دلالات معينة. مثلا جمع المعلومات حول توزيع القوات المسلحة على مختلف الصنوف، مثلا حجم القوات البرية نسبة الى القوات البحرية والجوية. ان تطبيق هذه الحالة على الصين يعطينا فهما اخرا. فالقوات البحرية والجوية في الصين غير كافية من اجل ان تسمح لها ان تكون قادرة على التغلب على تهديد دولة كبرى (٣) والعناصر التي تشكل اساس القوة العسكرية هي متعددة، انها تتضمن القوات المسلحة معنويات القوات المسلحة، معدات الامداد والقوات البرية والبحرية والجوية تسهيلات النقل والاتصالات ولا سيما التي تستخدم للاغراض المدنية مثل، السكك الحديدية والعربات والطائرات المدنية، ولكن ايضا يمكن تستخدم للاغراض العسكرية، بالاضافة الى السكان والموارد الاولية والقدرات الصناعية والمهارات، ويرى وين فيرس بانه حينما تقاس قوة الدولة ينبغي الا ياخذ في الحساب العامل العسكري كمتغير لوحده ما لم تناقش في نفس الوقت العوامل الاخرى المتعلقة بدور السكان ودخل الحكومة وقيمة التجارة والوحدة الوطنية وعند اضافة هذه العناصر الاربعة

---

(١) Padelford and Lincolin "International Politics: Foundations of International Relations" Op.cit., P. 124-125.

(٢) Fergussion J. Charles, Op.cit., P. 153.

(٣) Wendzel Robert, Op.cit., P. 115-116.

الى العامل العسكري يمكن عندئذ ان نفهم تأثير العامل العسكري في العلاقات الدولية. [١]

ان القدرات العسكرية نوعان، القدرات المتاحة والقدرات الكامنة وتشير القدرات المتاحة الى الموارد والقوات العسكرية الموجودة والتي هي تقريبا جاهزة للاستخدام. اما القدرات الكامنة فتتضمن العوامل التي يمكن ترجمتها الى قوة عسكرية فعالة من خلال التعبئة وتتضمن القدرات الاقتصادية للحرب والقدرات المختصة لادارة الحرب ومعنويات ودوافع المواطنين لادامة مجهودات الحرب[٢]. ان النسبة بين القوة المتاحة والقوة الكامنة للامم تختلف كثيرا من دولة الى دولة اخرى. وتختلف ايضا في نفس الدولة وحسب المرحلة الزمنية. ففي وقت السلم فان القوة العسكرية تحت السلاح تكون صغيرة مقارنة مع ما تكون عليه في وقت الحرب. وفي مطلع الثلاثينات كانت الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا الوضع. وحينما يلوح في الافق مخاطر التحول نحو حالة الحرب فان الدول تحول نسبة كبيرة من قدرتها الكامنة الى قدرة متاحة وقد حدث ذلك بالنسبة لالمانيا في عام ١٩٣٨ والولايات المتحدة عام ١٩٤٠ . ولكن حتى في الحروب الحالية فان هذا التغيير بعيد عن الكمال. ففي بداية الحربين العالميتين الاخيرتين فان كل المتحاربين الرئيسين عبأ جزءا صغيرا من قدراتهم فقط. ففي عام ١٩٣٩ على سبيل المثال عندما تبنت المانيا النازية توجها عدوانيا فانها قد انتجت ٢٠% فقط من حجم الذخيرة الحربية التي انتجتها عام ١٩٤٤. وفي عام ١٩٤٠ فان هذه النسبة كانت تساوي ٣٥% فقط وفي تلك السنة صنعت مواد اسناد بما يساوي ٣٤% مما صنعته في عام ١٩٤٤ وفي نهاية ١٩٤٢ فان الولايات المتحدة واليابان قد انتجتا معدات الحرب بما يعادل اقل من نصف ما انتجته في عام ١٩٤٤.

والاسلحة تكون على نوعين، الاسلحة التقليدية واسلحة الدمار الشامل. والاسلحة التقليدية هي تلك الاسلحة التي تتجرأ الدول في استخدامها في حين لا يمكن ان تستخدم الاسلحة النووية في الحروب لانها تؤدي الى دمار شامل. فهي تتجاوز الاسلحة التقليدية من حيث شدة الدمار كثيرا جدا. اذ يكفي رأس نووي واحد لتدمير مدينة بكاملها، في حين قد لا تصيب قذيفة مدفع الا جزء من دار عوضا عن ان اسلحة الدمار الشامل الموجهة اليوم بالاجهزة المتطورة قادرة على اصابة

---

(١) Wayne H. Ferris "The Power Capabilities of Nations – States " Lexington Books. London, 1993, P. 33.

(٢) Knore Klaus "Military Power and War Potential" in Mclellan David S. and Olson William C. and Sonermann Fredec The Theory and Practice of International Relations" Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, NewJersy. U.S.A. 1960, P. 156.

اهدافها بدقة. واسلحة الدمار الشامل هي الاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية والنيوترونية، والدول التي تمتلك الاسلحة النووية رسميا اليوم هي خمس دول: الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، بريطانيا، فرنسا، الصين، وقد انتشر السلاح النووي الى الهند والباكستان بعد اعلانهما عن اجراء تفجيراتهما النووية في عام ١٩٩٨، وكذلك تمتلك اسرائيل عشرات القنابل النووية.

ان السلاح الذري هو ليس لغرض الاستخدام وانما لغرض الردع. والردع يهدف الى منع الخصم من استخدام القوة المسلحة بواسطة اظهار القوة، ومن المحتمل التفوق. ويستخدم الردع لضمان تجنب الدول الاخرى استخدام القوة. وعلى الرغم من ان الردع كعملية لا يتعلق بالاسلحة النووية فقط. وانما يتحقق بواسطة الاسلحة التقليدية ايضا الا انه تقيد بالاسلحة النووية. والردع هو سياسة تقوم على حسابات نفسية واستراتيجية صعبة. وان مضامينه قد تتغير بتطور انظمة الاسلحة والاستراتيجيات التي تقوم عليها. والردع قبل ظهور الاسلحة النووية كان يهدف الضغط على مهاجم محتمل عن طريق تأمين دفاع القوة العسكرية. ومن المهم التشديد بان الردع قبل مرحلة الاسلحة النووية قد قام على قدرة الدولة للدفاع عن نفسها ضد هجوم محتمل وان القدرة على شن هجوم مضاد امر ثانوي. في حين، وفي العصر النووي، يكون الدفاع عن الاقليم الوطني ضد هجوم نووي امر مستحيل لان الضربة التعرضية تحدث اضرار جسيمة. فاساس الردع النووي يقوم على امتلاك قدرة نووية قادرة على البقاء بعد الهجوم وقادرة على الحاق خسائر غير مقبولة بالخصم. وهذا ما يسمى بالضربة الثانية. وهكذا يكون لكل دولة نووية قوتان نوويتان، قوة للضربة الاولى والتعرض وقدرة للضربة الثانية او الانتقام. وهذا ما قامت عليه سياسة الردع النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة. [١]

وفي الواقع، ان اعتماد الدول على الاسلحة النووية لضمان الامن سلاح ذو حدين، فمن ناحية يكون بناء قوة عسكرية تقليدية حديثة امر مكلف جدا حتى بالنسبة للدول الغنية والتي تكون على حساب القيم الاجتماعية الرئيسة. ومن ناحية ثانية فان كفاءة هذه الوسيلة مسألة مشكوك بها في ضمان نجاح استخدام القوة بالاسلحة التقليدية كما حدث بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية اثناء الحرب في فيتنام. اذ

---

(١) Frankel Joseph, International Politics: Conflict and Harmony Allen Lane, The Penguin Press, U.S.A. 1969, P. 170.

تبين بان بمقدور قوة صغرى ان تتحدى قوة عظمى بالرغم من الجهود العسكرية الضخمة التي بذلت من قبل الولايات المتحدة في فيتنام. [١]

ومن المسائل التي تؤثر على العامل العسكري هي الانفاق العسكري الذي تنفقه الدول على شراء او انتاج السلاح. فمن المخاطر التي تكتنف حالة سباق التسلح هي الانفاق الباهض الذي تتكبده الدول المتصارعة والذي يؤثر على ميزانية الدولة وبالتالي على مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم. فقد انفقت الدولتان العظميان مبالغ كبيرة جدا خلال فترة الحرب الباردة على التسلح ارهقت ميزانياتهما. واذا كان الانفاق العسكري الضخم واحدا من بين اسباب انهيار الاتحاد السوفيتي فان الولايات المتحدة هي الاخرى قد دفعت ثمنا باهضا ايضا لقاء ذلك فقد بلغ الانفاق العسكري الامريكي خلال فترة رئاستي الرئيس الامريكي الاسبق ريغان (٢,٤) ترليون دولار. واذا كانت الولايات المتحدة قد خصصت نسبة (٦%) من مجمل الانتاج القومي نحو الانفاق العسكري فان السوفيت كانوا يخصصون ما يزيد عن (١٦%) لنفس الغرض [٢] وفي دول العالم الثالث فان المشكلة هي اخطر بسبب محدودية الموارد المخصصة للنفقات العامة وضعف الاقتصاد الوطني وقلة حجم الادخار.

والدول العظمى تمتلك امكانيات عسكرية هائلة مقارنة بالدول الوسطى والصغرى. فبوسع الدول العظمى ان تنقل قواتها الى مسارح للعمليات بعيدة عن اراضيها بالنظر لامتلاكها لقدرات ضخمة برية وبحرية ليس بمقدور الدول الاخرى التمتع بها. فالولايات المتحدة تواجدت في كل حدب وصوب خلال الحرب الباردة عن طريق القواعد العسكرية والتسهيلات التي كانت تتمتع بها في ارجاء عديدة من العالم ولا زالت كذلك. ونفس الشيء بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي تمكن من وضع موطىء قدم له في دول عديدة في العالم الثالث واخذ يتمتع بتسهيلات عسكرية في دول حليفة له. وعليه فان بوسع الدول العظمى ان تتحمل مسؤوليات عالمية وتتبنى استراتيجيات كونية توجه لتحقيق اهدافها كذلك نقل القوة اذا كان حجمها المستخدم

---

(١) Ibid, P. 167.

(٢) ماكنمارا، روبرت "ما بعد الحرب الباردة" ترجمة محمد حسين يونس، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ١٩٩١، ص ٨٦-٨٧. وفي تقرير لمؤسسة راند عام ١٩٨٤ توقعت الدراسة ان الروس انفقوا ثلاثة اضعاف - كنسبة من اجمالي الانتاج القومي-ما صرفته الولايات المتحدة في السبعينات للمحافظة على مجال تأثيرهم وبسط نفوذهم وهذا لا يشمل تكاليف وادامة المؤسسة العسكرية- انظر روبرت كانتور مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩.

لا يتناسب مع المهمة المناطة بها. فالقوات المتعددة الجنسيات التي ارسلت الى لبنان عام ١٩٨٣ لم تكن كافية لتحقيق مهمة الاستقرار على الساحة اللبنانية ولكونها قوات رمزية فانها قد حققت نتائج رمزية مما ادى الى سحبها عام ١٩٨٤. (١)

ان القوات المسلحة لا يمكن ان تؤدي دورها في الحرب اذا لا يؤخذ بنظر الاعتبار دور المعنويات، نوع القيادة، التدريب العالي، امتلاك الاسلحة المتطورة، قدرة الجندي على استيعاب الاسلحة ولا سيما المتطورة. كذلك يجب ان يكون كل طرف على اطلاع بما يملكه خصمه من اسلحة ومستوى تدريبه العسكري ونوعية القوات البرية والجوية والبحرية وطبيعة الاستراتيجية والتكتيك الذي يمتلكه الخصم في العصر النووي فقد ادركت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي استراتيجية كل منهما الاخر واطلعت على الاسلحة التي يمتلكانها ووسائل ايصالها الى المراكز العسكرية والمدنية للاخر خلال الحرب الباردة. (٢)



(١) المصدر السابق، ص ٢٩٩.

(٢) DYKE Vernon Van "International Politics" Third edition Prentice-Hill, Inc., Englewood Cliffs, NewJersey, 1972, P. 238-239.

جدول معلومات عن الدول الكبرى لعام ١٩٩٥-١٩٩٦

الدولة / المعلومات	الولايات المتحدة	روسيا الاتحادية	فرنسا	بريطانيا	الصين	المانيا	اليابان
عدد السكان بالملايين	٢٦٥,٦٢٢,٤٠٠	١٤٩,١٢٠,٨٠٠	٥٨,٣٨٥,٠٠٠	٥٨,٤٠٧,٠٠٠	١,٢١٠,٤٧٦,٠٠٠	٨١,١٠٦,٠٠٠	١٢٥,٥٣٨,٠٠٠
عدد القوات المسلحة بالالاف	١,٤٨٣,٨٠٠	١.٢٧٠,٠٠٠	٣٥٩,٩٠٠	٢٢٦,٠٠٠	٢,٩٣٥,٠٠٠	٣٥٨,٤٠٠	٢٣٥,٥٠٠
عدد الاحتياطي للقوات المسلحة بالالاف	١,٨٨٠,٦٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٢٩,٥٠٠	٢٥٤,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠ •	٣٠٤,٨٥٠	٤٧,٩٠٠
الانفاق الدفاعي بمليارات الدولارات	٢٦٥	٨٢	٤٨	٣٤,٢	٣١,٧	٤١,٨	٥٠,٢
نسبة النمو السنوي	%٢	%٤	%٢,٢	%٢,٤	%١٠,٢	%١,٩	%٠,٣
الدخل القومي بمليات الدولارات	٧,٢٤٦	١,١١٠	١,٥٣٨	١,١٠٤	٠,٥٦٠	١,٩٠٨	٤,٧٠٠

المصدر: المعلومات اخذت من The Military Balance 1996-1997, The Internahbnal Institute for Strategic Studies, London, 1996

• تحسب قوات الاحتياطي في الصين في نطاق الاقاليم وبشكل واسع.

المبحث السابع

تأثير صناع القرار في العلاقات الدولية

ان خصوصية ودور صناع القرار تشكل عاملا مؤثرا في العلاقات الدولية. وبدون شك ان رجال الدولة هم قبل كل شيء مقررون، وبالنتيجة لاعبون في المسرح الدولي، ولكنهم يعملون باسم ولمصلحة الدولة. وحينما نتحدث عن سلوك الدولة في العلاقات الدولية فاننا نقصد سلوك ومواقف صناع قراراتها فالدول حينما تتفاعل مع غيرها في المسرح الدولي فانها تعمل بوحي من صناع قراراتها [1]. ومن هنا لا يمكن ان نهمل العامل الانساني اذ ما اردنا فهم عمل ووظيفة المجتمع الدولي المعاصر. ويبين لنا التاريخ وجود تنوعات غير محددة في سلوك الحكومات. وان كل مسؤول سياسي يشكل خصوصية بحد ذاته. وان اتخاذ القرارات يفسر جزئيا بواسطة شخصيات الرجال في السلطة. فليس من الممكن مقارنة دبلوماسية الرايخ الثالث او ايطاليا بين الحربين بدون معرفة الخصائص النفسية لهتلر او موسوليني. ان ازمة كوبا لعام ١٩٦٢ ربما لم تكن قد حدثت لو لم يكن خروشوف وكندى في السلطة في الكرملن او البيت الابيض. ان السياسة الخارجية للرئيس الامريكي ترومان بين اعوام ١٩٤٥-١٩٥٣ تفسر بتشدده الحاد تجاه الاتحاد السوفيتي الستاليني (استراتيجية الاحتواء، مشروع مارشال، اقامة جسر جوي لتشديد الحصار على برلين، تقديم المساعدة الى تركيا واليونان) وكذلك التشدد تجاه الصين الشيوعية على عهد ماوتسي تونغ (تدخل الولايات المتحدة عسكريا في الحرب الكورية، رفض اقامة العلاقات الدبلوماسية معها). كذلك ان خلافة الجنرال ديغول والسياسات الخارجية التي اتبعها خلفاؤه من بعده بومبيدو وديستان قد اثارت تساؤلات حول التمسك او التخلي عن التراث الديغولي. [2]

ومن هذه التفسيرات المختلفة عن سلوك صناع القرار يمكن ان نلاحظ بانه على العكس مما يجرى في العلوم الصرفة فان المجتمعات لا تتبع كليا التحليل العلمي. وفي العلوم الاجتماعية والتي تشكل سوسيولوجيا العلاقات الدولية جزءا منها تكتشف بعض الخصوصيات الفريدة. [3]

---

(١) Colard Daniel "Les Relations Internationales, Op.cit., P. 44.

(٢) Ibid. P. 45.

(٣) Ibid, P. 45.

ان عدة عناصر مهمة تؤثر على صناع القرار عند اتخاذهم لقرار معين لها انعكاسات فعالة على العلاقات الدولية منها:

أولا: طبيعة النظام السياسي

ان عدة دراسات قد صنفت الانظمة السياسية الى انظمة سياسية مفتوحة وانظمة سياسية مغلقة وهناك علاقة بين النظام السياسي والسياسة الخارجية التي تتبعها الدولة. فالانظمة السياسية المغلقة تتسم بالكتمان، وذلك عن طريق تضليل الرأي العام وتتمكن بسهولة من تحشيد المساندة الشعبية الواسعة. ومن الانظمة السياسية المغلقة الانظمة التسلطية والدكتاتورية والتي في ظلها ينقطع صانع القرار عن التحليل الموضوعي للظروف الداخلية والخارجية. حينما يكون محصورا بنخبة صغيرة من الافراد مما تكون هناك دوافع قوية لاتخاذ سياسات ذات مخاطر عالية او القيام بمبادرات مفاجئة خطيرة في الاهداف والادوار والتوصيات او الافعال. وفي انظمة دكتاتورية اتخذ قادتها مخاطرات خارجية لتدعيم مراكزهم وفي الانظمة التي يتزعمها قادة او شخصيات كارزمية تمكن صناع القرار من تحقيق رضاهم الخاص من خلال ممارسة السلطة باستبداد ساعين للبحث عن الهيبة الدولية او عن طريق تمجيد انفسهم من خلال التباهي العسكري وارسال الحملات العسكرية للخارج. (١)

في حين في ظل الانظمة المفتوحة التي تمارس فيها الديمقراطية فان الدولة لا تتمكن من ممارسة سياستها الخارجية الا بعد التشاور. فلابد ان يرجع صناع القرار الى المؤسسات البرلمانية والدستورية عند اتخاذهم لقرارات خطيرة تتعلق بمصير الامة. وفي الواقع ان جميع الحكومات تسعى للحصول على درجة معينة من القبول للوجود من قبل مواطنيها. فصناع القرار متعلقون بماذا يفكر به الشعب، في حين تعد هذه المسألة اقل حقيقة في الانظمة الدكتاتورية ولكنها في الوقت نفسه تبقى عاملا ذا أهمية معينة. فاذا احتاجت حكومة دكتاتورية الدعم من شعبها واذا ما اختلفت في الرأي مع الشعب فان الدكتاتور يحكم بحد السيف. ولكن صناع القرار في البلدان الديمقراطية اقل حرية عند صياغة وتنفيذ سياساتهم الخارجية كما يرغبون هم بشكل اكثر من الدول الدكتاتورية بسبب ضغوط المؤسسات البرلمانية والاحزاب السياسية. بالاضافة الى ذلك ان انظمة سياسية اكثر انفتاحا تسمح بشكل اكبر لتبادل الاراء ومن المحتمل ان تقود الى قرارات مزوده بمعلومات فضلا عن ان هيكلا ديمقراطيا يفترض السعي لوضع تأكيد اكبر على الابداع والمبادرة الفردية، والتي بدروها تقود الى تطورات وسياسات مبتكرة. ففي الولايات المتحدة

---

(١) Holsti, K.J. International Politics , Op.cit., P. 388.

فان كل المعاهدات يجب التصديق عليها من قبل مجلس الشيوخ، وهنا ينبغي على الرئيس ان يتشاور مع مجلس الشيوخ ويحاول ان يوفق سياساته مع وجهات نظره كما فعل الرئيس كارتر فيما يتعلق بمعاهدات قناة بنما بينما فشل الرئيس ولسون في ذلك من قبل مما ادى الى رفض معاهدة فرساي وعصبة الامم في نهاية الحرب العالمية الاولى [١] ويلجأ الرؤوساء في الولايات المتحدة عادة الى استحصال موافقة الكونغرس عند اتخاذهم لقرار استخدام القوة ضد دول معادية لهم. ونشير بهذا الصدد الى موافقة الكونغرس باستخدام القوة ضد العراق في كانون الثاني ١٩٩١ تنفيذا لقرار مجلس الامن ٦٧٨ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٠ والقاضي باخراج العراق من الكويت.

ثانيا: مستوى التماسك الوطني

ان درجة التماسك الوطني هي قضية مهمة لانها تتعلق بالاستقرار السياسي الداخلي للدولة. فكلما كان المجتمع مجزأ كلما كرس الاهتمام والجهود والموارد الضرورية لمعالجة هذه المسألة ومواجهة مشاكل السياسة الخارجية. أن اسباب التجزئة متعددة، واحدها هو وجود اختلافات اثنية وقبلية، وهذا غالبا ما يؤدي الى الصراع. وقد ظهرت صراعات اثنية في الباكستان وتشاد والسودان واثيوبيا وقبرص في السنوات السبعينية. كما استمرت حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا بفرض سيطرتها على الاغلبية السوداء حتى مطلع التسعينات. وكذلك تؤدي الاختلافات الدينية الى عدم توحد. فالنزاع بين البروتستانت والكاثوليك في ايرلنده مستمر حتى وقتنا الحاضر، كذلك ادت الانقسامات الدينية في شبه القارة الهندية التي تم تقسيمها بين الهند والباكستان الى مشاكل بين البلدين والصراع بينهما هو في جوهره صراع هندوسي - مسلم [٢]. ويمكن ان نشير الى الحرب الاهلية في يوغسلافيا في البوسنة وفي اقليم كوسوفو في التسعينات وكذلك الحرب في افغانستان بين مختلف القوى السياسية الافغانية.

ان درجة التماسك الوطني تتعلق بقضية اكبر تتمثل في مدى الدعم الشعبي للنظام القائم ولسياساته. وان انعدامه يؤدي الى ضعف دور السلطة. فعدم المساندة الشعبية الامريكية للتدخل الامريكي في فيتنام ادى الى اضعاف قدرات الحكومة الامريكية من اجل تحقيق اهدافها المعلنة. كما ان تدهور الدعم الشعبي الصيني لحكومة تشان كاي شك كان عاملا هاما لوصول ماوتس تونغ الى السلطة في الصين عام ١٩٤٩. كذلك ان عدم قدرة حكومة سايغون في فيتنام الجنوبية في

---

(١) Wendzel Robert "International Politics, Policymakers and Policymaking" John Wiley and Sons, NewYork, 1981, P. 213-216.

(٢) Ibid. P. 218.

الحصول على النزر اليسير من الدعم الشعبي كان يرتبط بعدم قدرتها علـى دحـر اعدائها بالرغم من المساندة الامريكية الشاملة لها. وعلى العكس من هذه المواقـف التي عبرت عن ضعف الاسناد الشعبي نجد ان الشعب البريطاني قد عبر عن اسناد كامل لحكومته خلال الحرب العالمية الثانية. (١)

ان المطلب الاول لسياسة خارجية فعالة هو ما اذا كانت الامة متحدة حـول سياسة خارجية موحدة. ومهما كانت الخلافات قائمة في الداخل فانه ينبغـي علـى صناع القرار العمل على حلها قبل الدخول في المسرح الدولي ومن الضـروري ان تعبر السياسة الخارجية عن الارادة الشعبية، مما يثير ذلـك مسـألة الديمقراطيـة والمساهمة الشعبية في صنع القرارات. ولكن سهولة وسرعة تكوين السياسة يتطلـب بان يشارك عدد قليل من المواطنين في عملية صنع القرار في حين يتطلب تكويـن السياسات التمثيلية بان تشارك كل الاطراف ذات المصلحة في القـرار وفـي هـذا الاطار على الامة ان تختار بين هذه البدائل. (٢)

ان احدى الوظائف الاكثر اهمية لاي حكومة هو ضمـان ذلـك الاسـهام، والمقصود اسهام كل المواطنين سواء كانوا منتجين أو مستهلكين او مجرد دافعـي ضرائب. ان المهمة الاولى، اذن هي تحريك المسـاندة الشـعبية لسياسـة الدولـة الخارجية. وهكذا فان الاهداف الوطنية، بالمعنى الواسع، يمكـن ان تحـدد جزئيـا بواسطة الجمهور. ولكن السياسة الخارجية بتفاصيلها هي نتاج المختصين وحالمـا ينتهون منها فان السياسة يجب ان تعرض على الجمهور. وهذا ما يحدث من خـلال تصريحات المسؤولين الحكوميين، البيانات الرسمية الهامـة او الاعلانـات غـير الحكومية ومحطات الاذاعة. (٣)

وهناك مسألة اخرى هي لجوء القادة الى اثارة القضايا الخارجية من اجـل جمع الشمل الوطني وتحقيق الوحدة الوطنية. وفي البلدان النامية لجأ بعض الزعمـاء الى اظهار العداء للخارج من اجل تحويل الانظار عن المشاكل الداخليـة، وطبقـا لكيسنجر يوفر المسرح الدولي فرصة لتبني سياسات خارجية مؤثرة كرد فعل علـى المشاكل الداخلية. وقد فسر البعض بان النزاعات الداخليـة يمكـن ان تقـود الـى سياسات خارجية عدوانية. (٤)

---

(١) Ibid, P. 221.

(٢) Organski, A.F.K. Op.cit., P. 164.

(٣) Ibid. P. 166.

(٤) Holsti K.J. Op.cit., P. 386.

وإذا كان المطلوب من السياسة الخارجية ان تكون موحدة فالامر يتطلب ان تكون مستقرة ولا تتغير نتيجة التغييرات في السياسة الداخلية وينبغي الا يتداخل الاستقرار مع المرونة، فاذا تغيرالوضع الدولي ولم تتغير السياسة الخارجية، فانها تكون متصلبة وليست مستقرة. كما ان القدرة على تغيير السياسة الخارجية بشكل هادىء انما تعكس فائدة كبيرة بشرط ان يملى هذا التغيير من قبل مصلحة خارجية وليس فقط لاجل التحول لمن يضع السياسة الخارجية. واذا افترضنا بان السياسة الخارجية هي موحدة ومستقرة ولكنها يجب ان تكون ملائمة وان توضع من اجل تحقيق الاهداف الوطنية وان تختار افضل الوسائل المناسبة التي هي بحوزة الامة لتحقيقها. [١]

وتعد الاحزاب السياسية العمود الفقرى لاي نظام سياسي ديمقراطي وهي تربط المواطنين بالحكومة وتمكن القادة الوطنين للتعلم من التجربة المحلية وتوصل الرأي العام الى صناع القرار وتوفر لقادة الاحزاب من جهة ثانية الوسائل المناسبة لبث الدعاية الى الجمهور. والمشكلة هو انه ليس في كل الدول امكانية وجود احزاب سياسية تمارس عملها بحرية كاملة حيث ان الاحزاب السياسية في العالم الثالث عبارة عن منظمات في الظل تطالب بالتعبير عن رأي المواطنين، ولكنها في الواقع عبارة عن جماعات صغيرة من المثقفين واصحاب المهن الحرة والاغنياء الذين لهم اتصال محدود مع بقية المواطنين، وان اغلبية السكان لا تمتلك أي صوت في تكوين السياسات الخارجية، وبالتأكيد انهم لا يمتلكون الكثير مما يعملونه مع الحكومة. [٢]

والمشكلة ايضا ان هذه المجتمعات النامية مرتبطة بحالة المرحلة الاولى من الوعي السياسي الذي يتميز بهوية ذاتية سياسية ضيقة قائمة على درجة عالية من المبالغة العرقية. [٣]

ثالثا: الخصائص الشخصية لصانع القرار

ان التأكيد على الخصائص الشخصية لصانع القرار هي مسألة مهمة لان صناع القرار، كافراد لهم تأثيرات مختلفة على السياسات الخارجية للدولة. وبدون شك تضم السياسة الدولية احداثا مهمة في التاريخ لاولئك القادة الذين يحتلون مركزا

---

(١) Organski A.F.K. Op.cit., PP. 164-165.

(٢) Ibid, P. 166.

(٣) بريجنسكي، زيغينو "الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين" ترجمة مالك فاضل، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص ٥٣.

للتأثير في وقت معين، فتأثير ونستون تشرشل الشخصي علـــى سياســة بريطانيــا الخارجية في الحرب العالمية الثانية كان واضحا، وكذلك كان لهنرى كيسنجر تــأثير مهم على السياسة الخارجية الامريكية. ومن المشــكوك ايضــا ان ثــورة الصيــن الشعبية ما كانت تنجز لو كان هناك شخص اخر غير ماوتسي تونغ لقيادتــها. كمــا ترك ويلي برانت مستشار المانيا الاسبق تأثيرا خاصا على سياسة المانيــا الغربيــة الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي. كذلك غير الجنرال ديغول كثيرا من سياسة فرنســا الخارجية. (١)

ان الامر يتطلب هنا دراسة طبيعة وشخصية صانع القرار وتحديد الخطـوط الاساسية لسلوكه. فاتجاه الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نكسون في العمل كــان عدم الثقة بالصديق والعدو مما اثر بشكل كبير على طريقة عمله. وكذلـــك تحديـد كيفية تعامل صانع القرار ازاء المؤثرات، فالمطلوب دراسة كيفيــة تعــامل صــانع القرار كفرد ازاء انواع مختلفة من المحرضات. ويمكن ان نثير تساؤلا حول مــا اذا وجدت بعض النماذج من انواع السلوك التي تحدث بانتظـــام فــي بعــض انــواع المواقف (٢) وهذا يتطلب دراسة ما يلي:

أ- التجربة السابقة

ان مرور صانع القرار كانسان خلال فترة من حياته بتجربة معينة تجعلـــه يستفيد من بعض الدروس والاحداث اليومية. فعندما ابلغ الرئيس الامريكي الاســبق ترومان بالهجوم الكوري الشمالي على كوريا الجنوبية في حزيــران ١٩٥٠ فانــه تصور السنوات الثلاثينية وما حف بها من ظهور الخطر النازي حيث يعيد التــاريخ نفسه. وهذا يتطلب دراسة كل شيء عن صانع القرار من مرحلة الطفولة حتى ســن المراهقة والى التكوين الاجتماعي ومستوى التعليم ومن خلال فعالياته فــي صنــع السياسة الخارجية. وكذلك دراسة تجربته لحياتـــه الوظيفيــة، اذ ان الكثــير مــن دبلوماسية هنرى كيسنجر قد تدفقت من افكاره ونظرياته التي طورهــا اولا حــول مترنيخ ومؤتمر فينا. كذلك يؤثر التأثير الشخصي في بعض المواقف التاريخية علـى تصور صانع القرار. وكاحد ضباط الجيش المصري تأثر الرئيس الراحــل جمــال عبد الناصر بحالة الاذلال والنقص التي تعرض لها الجيش المصري خلال حــرب ١٩٤٨ مما اثر على نظرته لقوة ودور الجيش المصري بعد ثورة ١٩٥٢. (٣)

---

(١) Wendzel Robert, “International Politics: Policymakers and Policymaking” Op.cit., P.22-223.

(٢) Ibid, P. 224.

(٣) Ibid, P. 226.

ب- طبيعة الدور

يتأثر طبيعة الدور الذي يلعبه القائد او صانع القرار بالعاملين التاليين:

أولا: البحث في التاريخ: ففي اغلب الاحوال تضع الاحداث والمواقف السابقة بعض القواعد والسوابق وردود الافعال للفعاليات المختلفة التي من المفروض قد وضعت في السجل. وعلى الرغم من ان سجل التاريخ ليس مسيطر عليه بالضرورة فان ما حدث سالفا سيضع بعض الضغوط على صناع القرار.

ثانيا: يتأثر طبيعة دور صناع القرار بما يفكر الاشخاص الاخرون العاملون مع صناع القرار اذ يتحدد دوره بما يتصوره هؤلاء. (١)

جـ- المعرفة والمهارة

ان المعرفة ضرورية جدا لصانع القرار من اجل فهم مبادىء السياسة الدولية. فالمطلوب منه معرفة خصائص ودور الوحدات المختلفة المعنية في العلاقات الدولية ودور الاخلاق والقانون والايديولوجية والقوة وكذلك معرفة العلاقة بين الاهداف الانية والمتوسطة المدى التي يجب الحفاظ عليها (٢). ان المعرفة والمهارة لصانع القرار هي مهمة جدا، واخذ يبدو واضحا ان وراء كل فرد صانع للسياسة قدرة للتأثير على الاحداث. وعلى صانع القرار ان يكون على دراية وعمق وافق واسع بالمعرفة والمهارة العالية في صياغة وتنفيذ سياسة الدولة الخارجية، وبالتالي سيكون بوسعه انتقاء الخيار الملائم من بين عدة بدائل ويتمكن عند ذلك من تحقيق وحماية الاهداف الوطنية باقل كلفة ممكنة. (٣)

رابعا: العقلانية

المقصود بالعقلانية الموائمة بين الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه (٤) وان تحقيق العقلانية هي مسألة صعبة لانها تتأثر باهواء صناع القرار. فقد يتصرف هؤلاء تصرفات غريبة عند معالجتهم للازمات الدولية. اذ يصعب وضع العقلانية ضمن معايير متفق عليها. ومن الصعب وضع حدود لفحصها. وكذلك يصعب اثبات العقلانية بالنسبة للافعال، فكم من القرارات التي اذا نظرنا اليها في حد ذاتها

---

(١) Ibid, P. 227.

(٢) Ibid, P. 229.

(٣) Ibid, P. 230-231.

(٤) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٥ وكذلك كانتور روبرت "السياسة الدولية المعاصرة" مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٥.

يتبين انها قد اتخذت بدافع الحرص على المكانة اكثر منها استجابة لحسابات عقلانية رشيدة، وبشكل عام فعادة ما تبرر التصرفات السياسية استنادا الى مفاهيم باسم منطق الدولة او المصلحة الوطنية. فالدكتاتوريون لا يتورعون عن استخدامها لتبرير تصرفاتهم. اما في الدول التي تسود فيها حرية الرأي والنقاش فنادرا ما يتم الاتفاق على مضمون موحد للمصلحة الوطنية بين الحكومة والمعارضة. وفي الواقع وعند الرجوع الى مدرك المصلحة الوطنية في اطاره التاريخي فسوف نجده اقل تماما مما قد يبدو لاول وهلة. فقد يتضح ان الاتفاق العام الذي تحقق حول سياسة معينة في لحظة معينة، وعلى ضوء الخبرة اللاحقة، متعارضا مع المصالح الحقيقية لدولة. (١)

ويتطلب اختيار اكثر الوسائل ملائمة، من صانع القرار، تحديد القيم للممارسات المعنية وللنتائج المحددة. وكان على الرئيس كندي ان يصيغ التقديرات المحتملة لمزايا ومضار البدائل المختلفة المتاحة خلال ازمة معينة على سبيل المثل ولابد من تقدير الخيارات جميعها من حيث نجاحها المحتمل وردود الفعل المتوقعة من قبل الخصم. ومثل مواقف الازمات هذه تظهر قيدا اخر على العقلانية، وان عامل الوقت قد يحول دون معرفة جميع البدائل التي يمكن تطبيقها. وان الافتقار الى البيانات الاستخبارية قد يقيد دقة الاحتمالات. (٢)

---

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦.

(٢) كانتور، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٥.



المبحث الأول

مفهوم القـوة

ربما لا يوجد عامل مشترك مهم في كل فكر العلاقات الدولية اكـــثر مــن الافتراض بان الدول تعتمد في وجودها على القوة وتعمل علـــى تحقيـق اهدافــها بواسطتها. ومن الواضح ان مسألة ادارة القوة في العلاقات الدولية تبـــدو المســألة المركزية في عصرنا الحاضر. ويرى الكثير من المعنيين في العلاقات الدولية مــن امثال شومان وموركنثاو بان كل السياسات هي صراع من اجل القوة. انها افـتراض قائم على ان القوة تبدو المحرك الاساس في الانظمة الدولية. كما انها تتطابق مــع الفكرة التي تقول بان الانسان عدواني بطبعه وان للدولة الطبيعة ذاتها. انــها فكـرة جاء بها بعض السوسيولوجين لتفسير مؤسسات المجتمع ودرجة التنظيم المطلوبــة للحفاظ على الانسجام وعلى اساس فكرة القوة. ويرى البعض بان توازن القوى هـو القانون الاساسي في السياسات الدولية وان هذا القانون الذي ينبغي ملاحظتــه مـن قبل اية دولة ترغب في الحفاظ على استقلالها. فضلاً عن ذلك ان القوة والسياســة هي مسالتان لا تنفصلان وان التبرير لجعل القوة هي نقطة البداية لتحليل السياســة يرجع الى أن السياسة مثل المجتمع وبشــكل عـام، محكومـة بواسـطة قوانيـن موضوعية والتي تجد جذورها في الطبيعة البشرية.[1] ان موركنثاو يدعــي بانــه يكفي للقول بان الصراع من اجل القوة هو صراع عالمي فــي الزمــان والمكــان المحددين حقيقة لا يمكن نكرانها. ولا يمكن ان ننكر ايضــا بانــه عـبر المراحـل التاريخية وبغض النظر عن الظروف الاجتماعية والاقتصاديــة والسياســية كــانت الدول وما زالت تتنافس من اجل القوة. واذا كانت هناك وجهة نظر شائعة تقضــي بان رجال الدولة يواجهون عادة خيارين بين السياسات القائمة على اســاس تــوازن

---

(١) Barton John. "International Relations" , Op.cit., P. 46-47.

القوى وبين السياسات المرغوبة القائمة على اساس الاخلاق والعدالة فان هناك وجهة نظر اقل شيوعاً تقضي بان أي نظام دولي يتعرض بشكل مستمر الى لعبة القوة. وان هناك بعداً اجتماعياً يبين بان الاستقرار يمكن ان يتحقق من خلال ميل الوحدات المستقلة لاقامة نوع معين من التعادل. (١)

تعريف القوة

يكاد يتفق اغلب الكتاب على ان مفهوم القوة غامض ويتداخل مع مفاهيم فرعية ويعني عدة اشياء في آن واحد. ويعرف رينولدز القوة هي "القدرة على توليد النتائج المقصودة" (٢) ويعرفها كل من بادلفورد ولنكولن "امتلاك القوة المادية العسكرية والقدرات" ولكن بالمعنى الواسع الذي يستخدم فيه المصطلح فانه يتضمن اكثر من ذلك انها "المجموع الكلي لقوة وقدرات الدولة اعدت وطبقت من اجل تطوير مصالحها الوطنية وتحقيق اهدافها الوطنية" (٣) ويرى ايرنست هاس بان القوة هي "وظيفة لعدة عوامل بعضها ملموسة مثل الموارد الاولية والانتاج الصناعي وبعضها غير ملموسة مثل التكنولوجيا والاخلاق" القوة هي مرادف للقوة العسكرية وتعرف بانها "مقدار القوة المتاحة لنخبة الامة نحو انجاز اية مساعدة معينة. (٤)

القوة كما ذكرنا مصطلح يختلف حوله الكثير من المختصين في العلاقات الدولية بسبب كثرة المعاني التي تضمنها ولتداخله مع عدد من المصطلحات ذات المعاني المتناظرة. ولنأخذ مثالاً بسيطاً. فهناك دولة تبدو قوية امام دولة اخرى الا انها في الحقيقة ضعيفة تجاه دولة ثالثة. فبلجيكا هي اقوى من لوكسمبورغ، الدولة الصغيرة، ولكنها ضعيفة تجاه الولايات المتحدة. ففي هذا المثال نرى ان مفهوم القوة عبارة عن انصهار يضم عدة عناصر للاقناع تتراوح بين الاجبار القسرى الى التأثير الاقتصادي. ان القوة القسرية تعني استخدام وسائل الاجبار العسكرية والاقتصادية. وتحدد وسائل الاجبار من قبل اللاعب (أ) على اللاعب (ب) من اجل تحقيق الاهداف السياسية لدولة (أ) والقدرة تساوى التأثير ويقصد بها استخدام وسائل الاقناع مثل قيام اللاعب (أ) باستخدام القوة من اجل الحفاظ على او تغيير

---

(١) Ibid, P. 48.

(٢) Rynolds. P. A. Op.cit., P. 116.

(٣) Padelford and Lincolin "International Politics Foundation of International Relations, Op.cit., P. 193.

(٤) Hass Ernst and Whiting Allen "Dynamics of International Relations McGraw-Hill Book Company Inc, U.S.A, 1956, P. 82.

سلوك اللاعب (ب) بطريقة تتناسب مع تطلعات اللاعب (أ) والقوة تساوى السلطة ويقصد بها الامتثال الطوعي للاعب (ب) لاوامر اللاعب (أ) ويدعم ذلك بواسطة ادوات اللاعب (ب) تجاه اللاعب (أ) مثل الاحترام، التضامن، التعاطف، المودة، القيادة والمعرفة. [١]

ويطلق ايضاً تعبير السلطان على القوة التي يعرفها موركنثاو بـ "سيطرة الانسان على عقول الاخرين وافعالهم" ويضيف "ونحن نشير بتعبير السلطان السياسي الى علاقات الاشراف المتبادل بين حاملي اية سلطة عامة وبين هؤلاء وبين الشعب بمجموعه" [٢]، ويرى بان الميل للسيطرة بصورة خاصة يعد عنصراً ماثلاً في جميع الترابطات الانسانية ابتداء بالاسرة وعبورا بالترابطات الاخوية والمهنية والمنظمات السياسية المحلية وانتهاء بالدولة" [٣]. ويفسر ذلك بان (أ) من الناس يمارس أو يرغب في ان يمارس سلطاته السياسية على (ب) وهذا يعني بان (أ) قادراً أو يريد ان يكون قادراً على السيطرة على بعض ما يقوم به (ب) من اعمال عن طريق التأثير على عقله وتفكيره. [٤]

اما ستيفن روزن فانه يعرف القوة بانها "قابلية لاعب دولي في استخدام المصادر والموجودات الملموسة وغير الملموسة بواسطة التأثير على مخرجات الاحداث في النظام الدولي في اتجاه تحسين قناعاته في النظام" [٥] ويؤشر هذا التعريف بعض الخصائص الهامة في علاقة التأثير بين اللاعبين بالشكل الآتي:

أولاً: القوة هي الوسيلة التي يتعامل بواسطتها اللاعبون بعضهم ببعض.

ثانياً: القوة هي ليست صفة سياسية طبيعية ولكنها وليدة موارد مادية.

ثالثاً: القوة هي وسيلة من اجل تحقيق التأثير على اللاعبين الاخرين الذين يتنافسون من اجل تحقيق نتائج ملائمة لاهدافهم الخاصة.

---

(١) Couloumbis Theodore and Wolfe James, Op.cit., P. 86-87.

(٢) موركنثاو، هانزجي "السياسة بين الامم" ترجمة خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص٦٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٦١-٦٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٦.

(٥) Rosen Steven "The Logic of International Relations Winthrop Pub. Inc. Masachusetts, 1977, P. 181.

رابعاً: ان استخدام القوة اذا ما تم عقلانياً فهو محاولة من اجل ان تكون مخرجات الاحداث الدولية لتحقيق اغراض خاصة للحفاظ على تحسين رضا اللاعبين في السياسة الدولية. ان هذا الرضى طبيعي وهو مقياس درجة ادراك تأثير عناصر صناع القرار للمجتمع الداخلي لحاجات واهداف المجتمع الدولي الواجب استخدامها في القواعد الدولية السائدة. (١)

التأثير بوصفه عنصراً من عناصر القوة

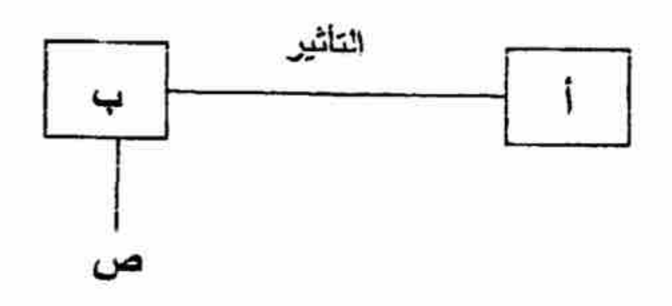
ان محاولة تأثير دولة (أ) على (ب) تكمن في عدم قدرتها على تحقيق اهدافها ما لم تقدم (ب) على فعل معين وهو (ص) ويشمل هذا التأثير الجوانب التالية:

١- ان التأثير وسيلة لتحقيق هدف معين وصناع القرار يوظفون القوة لتحقيق عدة اهداف مثل الهيبة، تحقيق الامن، الموارد الاولية، الحفاظ على الاقليم.

٢- يتضمن الفعل عنصر القدرات التي يجندها اللاعب (أ) في جهوده للتأثير على اللاعب (ب) اذا ان قدرات (أ) هي المفتاح الاساس لتحريك الفعل في اطاره التاريخي.

٣- ان فعل التأثير ينطوي على وجود علاقة بين (أ) و (ب) خلال فترة زمنية محددة وحينئذ سيكون بوسعنا الحديث عن عملية تأثير.

٤- اذا كان بمقدور (أ) أن يحصل من (ب) على بعض الاشياء التي ليس بمقدور (ب) الحصول عليها من (أ) سيكون عندئذ بوسعنا الحديث عن وجود قوة (أ) على (ب) وعليه فان مقارنة القوة بين دولتين ليست ذات معنى لان القوة هي نسبية، والمثال على ذلك:



شكل (٤) التأثير ضمن اتجاه واحد

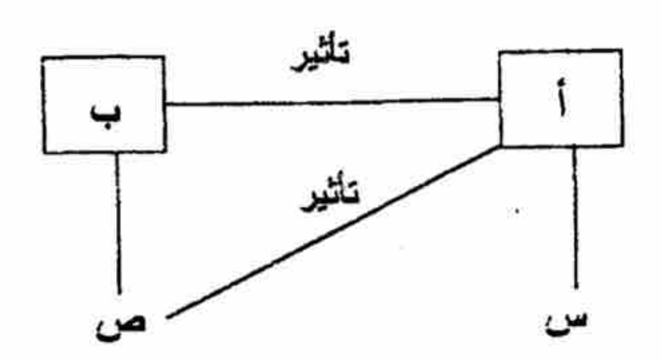
(١) Ibid, P. 181.

وبامكاننا عند تحليل السياسة الدولية ان نصنف القوة الى اسس ثلاثة:

١- الفعل ٢- القدرة ٣- رد الفعل. وان دراسة انموذج فعل التأثير لحساب عدة نماذج عند دراسة السلوك يأخذ بالأمور التالية:

أولاً: لقد وجد سنجر ان ممارسة التأثير يتضمن اكثر من مجرد قدرة (أ) على تغيير سلوك (ب) وذلك حينما يسعى (أ) لجعل (ب) تستمر في سياق فعل ينصب في مصلحة (أ) بل ان ممارسة التأثير يجب الا تتوقف حتى بعد ان تقوم (ب) على عمل كما هو في شكل (٤)

ثانياً: ان التأثير لا يمارس في اتجاه واحد فقط وانما في اتجاهات متعددة، فاذا استجابت (ب) لرغبات (أ) وعملت (ص) فان السلوك الناتج يمكن ان يحفز (أ) لتغيير سلوكه وربما في مصلحة الدولة (ب). فاذا افترضنا ان الدولة (أ) بعد ان قامت بتهديدات، اقنعت الدولة (ب) بتخفيض تعريفاتها الجمركية على سلع الدولة (أ) فهذا يرينا وجود تأثير في اتجاه واحد فقط، ولكن حينما تقوم الدولة (ب) بتخفيض التعريفات فان هذا ربما يحفز الدولة (أ) لمكافأة (ب) في نفس الاتجاه وكما يلي في الشكل (٥)



شكل (٥) التأثير ضمن اتجاهات متعددة

ثالثاً: مستوى الاتصالات: ان عدد المرات التي تجعل دولة ما مشاركة في افعال التأثير يعتمد على المستوى العام لمشاركة اللاعب في النظام. فكلما زادت مشاركة اللاعب في النظام كلما كانت هناك ضرورة لتأثير عميق على غيره من اللاعبين. وان المبغى الاول من التأثير هو ادراك بان دولة (ب) قد ارتبطت بتحقيق اهداف دولة (أ) وعند ذلك سيكون هناك علاقة اعتمادية. اذ كلما كان هناك تدخل للاعب في النظام كلما كانت هناك ضرورة لتأثير

عميق على غيره من اللاعبين. فهناك ادراك ضعيف للاعتمادية بين ايسلندا واوغندا بسبب احتياجات ايسلنده القليلة لاوغندا.

رابعاً: مستوى التفاعلات السابقة: حينما تريد دولة (أ) ان تقوم بعمل (ص) ولكنها لا تفعل ذلك خشية من قيام الدولة (ب) بعمل (س) الامر الذي يعد غير مرغوب من جانب الدولة (أ).

خامساً: ادراك صناع القرار لعملية توظيف القدرات. تكون هناك احيانا فجوة عميقة بين ادراك صناع القرار لعملية توظيف القدرات وحقيقة القدرات نفسها. ويمكن ان تكون النتائج خطيرة على السياسة الخارجية للبلد المعني.

سادساً: العلاقات النموذجية: يسعى (أ) للتأثير على (ب) ليس من اجل ان تعمل(ص) بل حينما يمارس (أ) افعاله بطريقة ما من اجل منع أي عمل يضر بمصالحها. [1]

القوة وسيلة وغاية

يخلط بعض الباحثين بين القوة بوصفها وسيلة وبين القوة بوصفها غاية. فالكثير منهم يعرف القوة بوصفها وسيلة والمقصود بذلك انها "امكانية للسيطرة على سلوك الاخرين من أجل اتمام غايات معينة (مثل اغراض عالية القيمة واهداف بعيدة المدى)". واذا كانت الاهداف بعيدة المدى تحتاج الى قيم مثل السلام والامن والتقدم الوطني والتنمية الاقتصادية ونشر الديمقراطية او نشر اية افكار او ايديولوجيات وعندئذ فان القوة تعد بالضرورة بمثابة الاعتبار لوجود هذه القيم، في حين يعتبر الباحثون الاخرون القوة في العلاقات الدولية بمثابة وسائل وغايات للعمل السياسي. وان السياسيين الواقعيين يعتبرون اهدافاً مثل المسيحية بوصفها مبادىء سامية مثل السلام الدائم. [2]

ان امتلاك القوة يكون بدون معنى اذا كانت القوة غير قادرة عند ممارستها، على الاتيان بالنتائج التي تزيد من قناعة اللاعب. بالاضافة الى ذلك فانه يجب الاخذ بنظر الاعتبار نسبية خصيصة القوة. فحينما تتنافس دولتان حول مسألة معينة

---

(١) Holsti K.J. "The Concept of Power in the Study of International Relations" in Bruce L. Sanders and Alan Durbin in "Contemporary International Politics: Interoductory Redings" John Wiley and Sons, Inc. U.S.A, 1972, P. 91-94.

(٢) Couloumbis Theodore and James Wolfe, Op.cit., P. 87.

فان قابلياتهم في اكتساب القوة ربما تكون متعادلة او ربما تكون غير متعادلة بشكل كبير.[١]

ويعتقد كل من هاس ويتنك ان القوة ترتبط بالغاية، فالامم لا تعيش من اجل القوة ولكن صراعاتهم حول القوة هي من اجل الغايات المتأصلة في القيم والمصالح. وان القوة ترتبط بالوسائل لانها الطريقة التي يتم بواسطتها تحقيق الغايات. وانها تتضمن القوة العسكرية في حين يمكن ان تكون الوسائل المتبعة اقتصادية وسياسية وعسكرية.[٢]

وهناك عدة وجهات نظر حول القوة يمكن ان تصور بشكل مختلف وذلك طبقاً لحسابات النخب السياسية. فالحرب الشاملة تتضمن الاختيار النهائي الحتمي للقوة ولكن القوة هي مؤشر ثابت في العلاقات الدولية غير العسكرية. ان النخب تعمل من اجل التأثير على الاخرين او بالعكس يقوم الاخرون بالتأثير عليهم. وفي هذا المعنى فان القوة هي ما يجب ان يدركه صناع القرار من حسابات عوامل القوة المتعلقة بامة او مجموعة من الامم.[٣]

وترتبط القوة بالوسائل كما ترتبط بالغايات. انها ترتبط بالوسائل التي تستخدم لتحقيق هذه الغايات. وهذا يثير العقبة الاولى امام القوة المطلقة. فالقوة الوطنية هي مهمة فقط حينما يكون من الممكن استخدامها. وقد اشارت الاحصائيات بان الموارد الانسانية والصناعية هما بدون معنى ما لم ترتبط بغايات ووسائل السياسة. وبدون شك تحدد القيم والمصالح ما تريد النخب الحاكمة انجازه وكيف يمكن انجازه. ولكن القوة تكون غير متاحة لنخبة الامة اذا كانت ايديولوجيتها تحرم استخدامها. وعندئذ لا تكون القوة موجودة لانه لا يمكن ترجمتها الى فعل. فبعد الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة هي الدولة الاقوى في العالم في اطار الانتاج الصناعي وامتلاكها للقنبلة الذرية ولكن ايديولوجيتها السائدة كانت تمنع استخدام القنبلة الذرية ضد الكتلة الشيوعية وهكذا تم تجميد دور القوة.[٤]

وحينما نقول بان القوة هي الوسيلة التي تنجز بواسطتها الدول سياساتها الداخلية والخارجية بواسطة القوة العسكرية فان هذا لا يعني ان الدول تسعى دوما الى تحقيق غاياتها في السياسة الخارجية بواسطة القوة العسكرية ولا يعني ذلك بانها

---

(١) Rosen Steven, Op.cit., P. 182.

(٢) Hass and Whiting, Op.cit., P. 82.

(٣) Ibid, P. 82.

(٤) Ibid, P. 83.

يجب ان تكون دائما في اعلى درجة من الاستعداد العسكري، اذ انها ربما تكون قادرة على تحقيق اهدافها من خلال الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية ولكنها يجب ان تكون دائما على حذر بامكانية احتمال اللجوء الى القوة المسلحة. (١)

ويصر بعض الكتاب بانه لا توجد سياسات بدون قوة وان الدول تتجه نحو الصراع من اجل القوة لغرض البقاء حتى لو منحت الحرب زيادة في حجم القوة العسكرية وفي حجم الاقليم وفي بعض الوسائل لاجل تعزيز الامن وان الكثيرين من القادة يعتقدون بان الحرب العالمية الاولى كانت لاغراض دفاعية. (٢)

ان سعي الدول للحصول على قوة فائضة هو من اجل تجنب الاوضاع او المواقف التي يمكن ان تؤدي الى استخدام القوة. وعليه ففي العصر النووي فان الدول الاكثر قوة تصبح الاقل قوة. ويرى البعض بانه حتى في حالة استخدام الضغوط السياسية فانها تعد شكلاً من اشكال استخدام القوة. ويمكن المحاججة بان الدول الحديثة في تجنبها الدخول في الاحلاف وافلاتها من المشاركة في سياسة القوة فانه لا يعني ذلك بانها لا تمارسها في اطار الطرق غير العسكرية. ان مفهوم سياسات القوة يبقى بدون معنى ما لم يعط بعض الوصف المحدد للقوة فشوارز نبرغر يرى بان القوة هي وسيلة تتراوح بين التأثير واستخدام القوة ويعرفها "بالقدرة على فرض التأثير والقدرة على فرض ارادة شخص معين على الاخرين وذلك عن طريق فرض عقوبات في حالة عدم الاذعان". (٣)

التأثير بدون استخدام القوة

ان اول ما يتبادر الى الذهن هو ان التعبير عن القوة يتحقق بواسطة استخدام الوسائل العسكرية. انها في الواقع نظرة قاصرة. اذ في كثير من الاحيان يتحقق التأثير بدون استخدام للقوة. فقدرة الطرف (أ) على الطرف (ب) يتمثل في سيطرة (أ) على افعال وسلوك (ب) اذ تستجيب في هذه الحالة دولة (ب) الى دولة (أ) بدون استخدامها للقوة العسكرية. ان التأثير الذي تمارسه الدول القومية ما وراء حدودها اخذ ينظر اليه كوظيفة للقوة. وان مثل هذه القوة ليست بالضرورة قوة عسكرية، فالثروة والمال قد تكسب دولة صغيرة تأثير في الاقتصاد العالمي بدون سبب لاعطاء الاعتبار لدور القوات المسلحة مثل سويسرا. اذن ان دورها في الاسواق المالية العالمية يمنحها قوة للتأثير وان الاعتراف من قبل الغير بدولة

---

(١) Palmer, Norman and Howard, Perkins, Op cit., P. 35.

(٢) Ibid, P. 36.

(٣) Burton, John "International Relations", Op.cit., P. 48-49.

صغيرة ولكنها ثرية بقدرتها على لعب دور اقتصادي اعطى مشاعر الامن والخوف والتي هي غالبا ما تهدد افعال الحكومات بشكل اساسي لممارسة التـأثير. ان هـذا النوع من التأثير هو طبيعي ليس نتيجة للموارد وحدها ولكن نتيجة لطريقة توظيـف الموارد ايضا. ان الاستخدام المناسب والذكي للقوة يمكن ان يفسر بان توسيع التأثير يجب الا يعتمد فقط على الاعتراف بان القوة هي موجودة وانما على التوقـع بانـها ستستخدم ايضا. [١] وحينما تحمل حكومة معينة افكار ومبـادىء جـذب للشـعوب الاخرى فانها ستمارس حقا التأثير على افعالهم، او قيام حكومة ذات سمعة حسـنة بتقديم معونات لدول اخرى فانها ستكسب الاحترام والتأييد في الخـارج. كذلـك ان التشابه في العادات والمؤسسات واللغات والدين ينعكس على السياسـات، ويصبـح التأثير عندئذ النتيجة الطبيعية لاتفاق الاراء. وهكذا اصبح التأثير موجـودا بشـكل مستقل عن القوة ويمكن ان يوفر وسائل بديلة تخدم الاهداف الوطنية وتعمل علـى تقدمها. [٢]

لقد كانت بريطانيا تمارس دور الدولة العظمى قبل وبعد الحـرب العالميـة الاولى، الا ان دورها اخذ في التراجع تدريجيا. بحيث لم يعد بمقدورهـا ممارسـة تأثيرها السابق في العالم. فعلى سبيل المثال عندما عرضت قضية جبل طارق التـي هي مثار خلاف بين بريطانيا واسبانيا على الامم المتحدة صوتت غالبية الدول ضـد بريطانيا بالرغم من تجنيد بريطانيا لامكاناتها الدبلوماسية من اجلها. [٣]

وهكذا فان القوة لا تحمل المعنى القسرى دائماً، فغالبـا مـا تتحقـق عـبر اساليب غير عسكرية ولا تتضمن العقاب فقط وانما تنطوى على المكافـأة، وربمـا لانها وسيلة تساهم في تحقيق المصلحة الوطنية بشكل افلح من الوسـيلة القسـرية، فضلاً عن كونها لا تنطوى على خسائر مادية. فضلاً عن ذلك ان الحرب تؤدي الى العداوة والاحقاد التي قد لا تنسى عبر اجيال من الزمن. كذلك ان اسـتخدام القـوة العسكرية يمكن ان يكون له ردود فعل لا تتناسب مع الغرض الذي استخدمت مـن اجله او ربما تكون نتائجها محدودة. ففي فيتنام الجنوبية استخدمت الولايات المتحـدة كل الوسائل العسكرية عدا الاسلحة النووية لاجبار فيتنام الشمالية على الانسـحاب. لكن ذلك لم يؤد الى اجبار فيتنام الشمالية على الانسحاب ولم يؤد ذلك الـى نجـاح الولايات المتحدة في تحقيق اهدافها. لقد كان الفيتناميون الشماليون وجبهة التحريـر الوطني الفيتنامي قادرين على التمسك بارادتهم الوطنية والعمل على تدمير الدعـم

---

(١) Hugo Grant "Appearance and Reality in International Relations" Columbia University press, NewYork, 1970, P. 163.

(٢) Ibid, P. 163.

(٣) Ibid, P. 166.

المقدم من قبل واشنطن ومنعها من تحقيق اهدافها السياسية من اجل الدعـــوة لحـق تقرير المصير وطرد القوة الامريكية. وان الردود المحدودة للقوة النارية الامريكيـة مرتبطة مع تفوق المصادر غير الملموسة والتي كان الفيتنـــاميون قـادرين علـى استخدامها مما عدل من اللاتماثل الظاهر في علاقة القوة. ان بعض اشـــكال القـوة هي عاجزة حقا ولكن مثل هذه الامثلة الساطعة فانه لا يمكن قياس كل علاقات القوة بالسلاح او بالقوة العسكرية فقط وان القابلية للتعبير عن القوة هي ليســت محـددة بمواقف القوة العسكرية وبالتاكيد فان اللاعبين الدوليين يمارسون القوة غالباً وبشـكل دائم. وقد يدفع تكرار العمليات العسكرية الى الدفاع باتجاه معاكس. ويرى البعــض بان استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية هو انحراف عن العلاقات الطبيعيـة للقوة بين الدول وان القوة العسكرية يجب ان ينظر اليها بوصفها خياراً من بين عـدة بدائل للتأثير على مخرجات الاحداث. [١]

ويعتقد بعض الكتاب ان القوة هي ظاهرة طبيعية في حياة الانسان، فـــالقوة اصبحت جزءاً من علاقات الانسان والدول بحيث ان ممارسات سلوكه تتطلب بـان تكون القوة جزءاً منها. وان الافتراض بان السياسات هي اتباع للقوة هــو امــر لا مفر منه وذلك حينما لا يمكن تحقيق الاهداف بدون تقييد مصالح الاخرين [٢] ويشـك المرء بان الجزء الاكبر من علاقات الانسان والعلاقات بين الــدول يتطلـب عـدم استخدام القوة ولا حتى ممارسة الاقناع [٣] لقد تغير فهم ظاهرة القوة مــن العصـر التقليدي الى العصرر النووي. ونتيجة للحرب التي كــانت تحـدث فــي العصـر التقليدي، فهناك غالب ومغلوب في حين لا يوجد غالب في الحرب النوويــة. وفــي حالة لعبة الدجاجة بمعنى الغالب الخاسر فلا يوجد هناك ممارســة للقــوة. ولكـن الطرف الذي يخرج من اللعبة هو بمثابة الطرف الخاسر وهو الطرف الذي يخـرج من المباراة في المفاوضات. ان هذا هو احد معالم مفاوضات نزع الســلاح حيث يسعى كل طرف ليضع في المقدمة مقترحات سياسية مثيرة لا يمكــن القبـول بـها بحسابات الطرف الاخر. [٤]

وفي اية مرحلة من مراحل التاريخ المعاصر يعد الصراع من اجــل القـوة بين الامم احد المعالم الرئيسة للسياسات الدولية. فالصراع ما بعد الحرب العالميــة الثانية اصبح صراعاً واضحا بين الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربــي. وفــي أي

---

(١) Rosen Steven, Op.cit., P. 182.

(٢) Burton John "International Relations" P. 49.

(٣) Ibid, P. 49.

(٤) Ibid. P. 50.

مستوى من مستويات سياسات المجتمع اخذ هذا الصراع ينطوي على المنافسة من اجل الحصول على مركز القوة والسيطرة والاجتماعية والقوة في العالم. وان غرض العمل السياسي هو لخدمة الاشخاص والجماعات والغايات الوطنية من خلال الوسائل الدبلوماسية والحصول على مراكز من اجل التأثير والسيطرة على سلوك الافراد والجماعات. ولان القوة السياسية هي عنصر اساس في تنظيم المجتمع والحفاظ عليه ومنح فرص وفوائد كبيرة بالاضافة الى منح مسؤوليات على أولئك في مراكز القوة والسلطة فان الصراع من اجل القوة قد رافق طريق الانسانية مع الدول ومن خلالها. (١)

المبحث الثاني

قياس القوة الوطنية

جرت العادة الى لجوء الباحثين في السياسة الدولية الى اسلوب مقارنة القدرات المجندة والكامنة لعدة دول والى جمع المعلومات ومقارنتها بين عدة دول تتعلق بانتاج المعادن والتطور الاقتصادي ومستوى التعليم ونمو السكان والقدرات العسكرية ونظم المواصلات والموارد الاولية بوصفها مؤشرات لقوة الدولة. الا انها في الواقع، لا تعبر عن قياس قوة الدولة او تأثيرها وانما قياس قاعدتها فقط. اذ ان هذه المقارنات لا تعد مفيدة ما لم ترتبط او توظف باهداف السياسة الخارجية لدول مختلفة. (٢)

ان القدرة هي الامكانية على عمل شيء ما وان تقويمها ليس بذي معنى حينما ينجز في اطار بعض اهداف وغايات السياسة الخارجية. وان الاستنتاجات المستخلصة من التأثيرات الحالية للقدرات الكمية والنوعية المعبئة والكامنة يمكن ان يقدم احياناً صورة تقريبية. ولكن من الناحية التاريخية توجد هناك اختلافات بين قاعدة القوة ودرجة التأثير من اجل ضمان تبني هذا التطبيق بوصفه منهجاً مفيداً في العلاقات الدولية. (٣)

---

(١) Padelford and Lincolin International Politics: Foundations of International Relations, Op.cit, P. 192.

(٢) Holsti K.J. "The Concept of Power in the study of International Relations", Op.cit, P. 96.

(٣) Ibid, P. 96.

ان اجراء مقارنة للمستويات التكنولوجية والتربوية للمستوى العام للمعيشة بالنسبة للولايات المتحدة في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن يبين بانها كانت من اكثر اللاعبين تأثيراً في النظام وانها في وضع تحسد عليه. وخلال الفترة ١٩٢٥-١٩٣٠، كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة فقط في العالم التي انتجت من مواردها الخاصة امدادات كافية من الغذاء والحديد والمكائن والكيماويات والفحم والذهب والنفط. واذا ما رتب تسلسلها في جدول يتعلق بالدول المنتجة لهذه المواد الرئيسة فانه يصبح بالشكل الآتي: ١- الولايات المتحدة ٢- المانيا ٣- بريطانيا ٤- فرنسا ٥- روسيا ٦- ايطاليا ٧- اليابان. ومع ذلك، فان التاريخ الدبلوماسي للعالم للسنوات ١٩٢٥-١٩٣٠ قد بين بان العلاقة بين هذه القدرات وتأثيرها في العلاقات الدولية هو مغاير تماما اذا ما قمنا بقياس التأثير بواسطة الردود التي يثيرونها عندما تكون الدول قادرة على اجبار الدول الاخرى على تغيير سلوكها. فالنتيجة تكون بالشكل الآتي: ١- فرنسا ٢- بريطانيا ٣- ايطاليا ٤- المانيا ٥- روسيا ٦- اليابان ٧- الولايات المتحدة. اذ ان القدرات لوحدها لا تعد كافية لممارسة التأثير ولابد من ان ندرج الى جانبها بعض العوامل غير الملموسة مثل: الشخصية، الادراك، الاصدقاء، والحلفاء، التقاليد، العادات. ومع ذلك فكل ذلك لا يحقق القياس بشكل دقيق، لان الاختلاف بين القدرات المادية والتأثير يرتبط بالمصداقية. فالقدرة النووية على سبيل المثال هي من اجل زيادة التأثير الدبلوماسي لمالكيها لانها ليست لغرض الاستخدام وانما لاغراض الردع. وعلى اللاعبين الاخرين ان يدركوا بان القدرات هي ليست مجرد معنى رمزي.(١)

وبامكاننا ان نتحرى عن التأثير طبقاً لدراسة ردود الافعال للاطراف التي هي في علاقة قوة. فاذا كان بمقدور الدولة (أ) جعل الدولة (ب) أن تقوم بعمل (ص) فانه ليس بمقدور الدولة (جـ) ان تجعل (ب) تقوم بفعل نفس الشيء. وعندئذ بمقدورنا ان ندرك ان للدولة (أ) تأثير اكبر. ان القدرات لا تقود دائما الى الاستخدام الجيد للتأثير وانه يجب الاخذ بنظر الاعتبار تأثير المتغيرات الاخرى، وبصورة عامة يختلف التأثير حسب نوع الاهداف التي يسعى اليها اللاعب، وكذلك نوعية وكمية القدرات التي يحتفظ بها لايجاد الحلفاء والقدرات غير الملموسة التي هي في حوزته والمهارات في تجنيد القدرات لتعزيز الاهداف واخيرا المصداقية للتهديد والمكافأة.(٢)

---

(١) Ibid, P. 97.

(٢) Ibid, P. 97-98.

ان القوة توجد دائما في اطار علاقة بين اثنين او اكثر من الوحدات. وحينما نتحدث عن قوة بريطانيا عندما تكون في عزلة فانه من العبث ان نتحدث عن قـــوة لانه ليس لبريطانيا في هذه الحالة قدرة للتأثير على سلوك الاخرين. وحينما نــنــاقش مسألة القدرة وتأثيرها على سلوك الاخرين فانها تعتمد في التحليـل علـى مسـاحة واسعة ونسبة عالية من تأثير العناصر مثل حجم الاقليم، الموقع، المساحة، المنـاخ، الموارد الطبيعية، ودرجة الاعتماد على التجارة، المستوى التكنولوجـي، المـيزان التجاري، المهارات الفنية، درجة تعبئة الموارد الاقتصادية، الــهيكل الاقتصـادي، الاستقرار الاقتصادي، حجم السكان وبنيته والمهارات، اتجاهــات السـكان، البيئـة السياسية، الاستقرار السياسي، النظام الدستوري، نوعية القيادة، صفــات الشـعب، المعنويات، القيم، الاخلاق الاجتماعية، الموارد العسكرية، البيئـة الدوليـة، درجـة ونوعية مستوى التفاعل بين الحكومات داخلياً ودولياً. كل هذه العناصر تؤدي الــى قوة الدولة في التأثير على السلوك الدول الاخرى. ولكن القدرة على التأثير تختلـف من قضية الى قضية اخرى ومن دولة الى دولة اخرى. وحتى عندما يكون حسـاب العناصر يختلف طبقاً لطبيعة العلاقة وطبقاً للقضية ذات العلاقة. ففي عـام ١٩٤٧ كان الاتحاد السوفيتي قادراً على منع بولندا وجيكوســلوفاكيا مــن قبـول الدعـوة للمشاركة في مناقشات مشروع مارشال ولكنه لم يكن قــادراً علــى منـع اجـراء المناقشات نفسها. ان نفس مجموع عناصر القوة كانت قادرة علــى التــأثير علـى سلوك حكومات بولندا وجيكوسلوفاكيا ولكن ليس على حكومات بريطانيــا وفرنسـا والحكومات الغربية الاربعة عشر من المشاركة في خطة مارشال.[١]

في ازمة كوبا عام ١٩٦٢ كانت قوة الولايات المتحدة حاسمة ومتفوقة علـى الاتحاد السوفيتي في الاعتبارات العسكرية - الاستراتيجية وفي ميدان ادارة المعركة والاسلحة التقليدية، وبالنتيجة لم يتمكن الاخير من تعزيــز موقفــه ضـد الضغـط العسكري دون اللجوء الى التبادل النووي. وهذا يعني الوصول الــى درجـة مـن الخسارة غير المقبولة. وفي فيتنام من جهة اخرى كانت القوة العســكرية للولايـات المتحدة أكبر في عام ١٩٦٢ واكثر قوة من فيتنام الشمالية ولكن لم يكـن بوسـعها استخدامها كلياً وذلك بسبب عوامل داخلية امريكية وعوامل دولية. وفي علم ١٩٣٨ كان شامبرلن رئيس وزراء بريطانيا قادراً على الحصول من هتلر علــى معـاهدة سلام تعلن عن رغبة البلدين في عدم الذهاب مطلقاً الى الحرب ولكنه لم يكن قــادراً على تعديل مطالب هتلر في جيكوسلوفاكيا.[٢]

---

(١) Ibid. P. 118.

(٢) Ibid, P. 118.

وفي هذه الامثلة الثلاثة يصبح واضحاً درجة التعقيد في نماذج التفاعل. ففي الحالة الاولى نجد ان نفس الدولة كانت قادرة على التأثير على سلوك الدولتين في القضية المعنية ولكن ليس على سلوك الدول الستة عشر الغربية. وفي القضية الثانية فان عناصر القوة الامريكية كانت حاسمة والعنصر الاخر كان حاسماً في القضية الاخرى، وفي القضية الثالثة فان زعيم احدى الدولتين كان قادراً على التأثير على سلوك الثاني في القضية الاولى ولكن ليس في القضية الثانية. في الانموذج الاول فان النقطة الرئيسة تمثلت في ان قوة الدولة يمكن ان توجد فقط في اطار تعديل سلوك حكومة الدولة الاخرى. اما الانموذج الثاني فيرينا بان عناصر الدولة كلها مترابطة بعضها بالبعض وان ذلك الترتيب الذي يعطي اهمية للعناصر الاخرى يختلف من قضية اخرى ومن علاقة ثنائية الى علاقة ثنائية اخرى. ان الحجم الكبير للسكان الذي يتلقى تدريبيا عسكريا، مع بقاء العناصر الاخرى متساوية، يعطي للدولة تأثيراً اكبر بالمقارنة مع دولة بنفس المستوى من التكنولوجيا ولكن بعدد اقل من السكان مقارنة بدولة بنفس التعداد القليل ولكن بمستوى اعلى من التكنولوجيا. اما الانموذج الثالث فانه حينما تشكل قضيتان مشكلة بين دولتين فان قوة كل منهما التي هي في علاقة مع القضية، مع تساوي العناصر الاخرى، ستتأثر بواسطة الاولوية النسبية المقدمة بواسطة الحكومتين لكل قضية من القضيتين ومستوى الجهود التي تبذلها كل منهما لانجاز اهدافها. ان الارادة التي لا تستخدم المصادر مسألة حاسمة وان هذا بدوره قد تأثر اساسياً بواسطة الاهمية النسبية التي تمسكت بها الحكومتان في المسألة الخاصة للقضية مقارنة مع الاهداف الاخرى الداخلية والخارجية. [1]

بالاضافة الى ذلك، فان كل عنصر من عناصر القوة يتغير باستمرار مثل تغيير الموقع الجغرافي ببطء بينما تتغير العناصر الاخرى بشكل سريع، مثل نوعية القيادة وان آثار كل ذلك تعني بان القوة هي في زيادة مستمرة لكل الدول وانها تتغير في أي وقت من قضية الى قضية اخرى، ومن علاقة الى علاقة اخرى ومن زمن الى زمن اخر. ان القوة تتغير كما تتغير عناصرها وكما يتغير التفاعل بين هذه العناصر. وعندما نقول بان القوة موجودة ويمكن تقييمها فقط عندما يتغير السلوك فان ذلك ليس انكاراً لامكانية تحديد تدرجية الدول طبقاً لقوتها. وليس من العقلانية الافتراض بان حكومة دولة ذات خصائص جغرافية ملائمة مع حجم كبير من السكان ذي مهارة وبنسبة عالية من الشباب مع دخل قومي مرتفع وزخم من الموارد الاولية ونظام سياسي مستقر وقدرات عسكرية ذات تسليح جيد مع اهداف تعكس قناعة راسخة ببيئتها الدولية فانه من المرجح ان تؤثر على سلوك الحكومات

---

(١) Ibid, P. 118.

التي تمتلك خصائص اقل منها الى درجة كبيرة من التأثير اكثر مما هـم يؤثـرون عليها. ولكن هذه الحالة ليست بالضرورة ولا يمكن ان تكون كذلك مثـل الولايـات المتحدة وفيتنام الشمالية الانموذج المقترح. [١]

طرق ممارسة التأثير في العلاقات الدولية:

يتحدث هولستي عن ست طرق لممارسة التأثير في السياسة الدولية، وهـي تعد مهمة جدا لتحليل استخدام التأثير في النظام. ولنفـترض ان دولـة (أ) تسـعى لتحقيق واحد من ثلاثة انماط سلوكية:

١- ان تجعل (ب) تعمل (ص).

٢- الا تجعل (ب) تعمل (ص).

٣- ان تجعل (ب) تستمر في عمل (ص).

وفي هذا الاطار يمكن دراسة النماذج الستة الاتية [٢] :

أولاً: الاقناع: ويمكن ان يتضمن التهديد والمكافأة وفرض العقوبات ولكنـه يعنـي ايضا تلك المواقف التي يتعامل فيها لاعب اخر ويسـتطيع الحصـول علـى ردود ايجابية دون التخلي قطعياً عن امكانية المكافأة او العقاب. اذ لا نسـتطيع الادعاء بان ممارسة التأثير يكون دائماً ضد رغبة. فـهناك فقـط امكانيتـان لمخرجات الفعل، واحد لصالح اللاعب (أ) والاخرى لصـالح اللاعـب (ب). فمثلاً تطلب الدولة (أ) من الدولة (ب) مساندتها في مؤتمر دولي قادم حـول السيطرة على المخدرات في الوقت الذي ليس فيه لدولة (ب) ايـة مصلحـة اصلاً في المؤتمر او بنتائجه ولكنها تقرر على اساس مبادرة الدولة (أ) بـان شيئاً ايجابياً ربما يمكن الحصول عليه ليس فقط عنـد مسـاندتها لمقترحـات الدولة (أ) ولكن بواسطة حضورها للمؤتمر ايضاً.

ثانياً: عرض المكافأة: في هذا الموقف فان الدولة (أ) توعد بتقديم بعـض الاشـياء الملائمة للدولة (ب) اذا ما استجابت لها. ان المكافأة هي العنصر الغالب فـي العلاقات الدولية. ومن اجل الحصول على المساندة الدبلوماسية من (ب) فـي مؤتمر السيطرة على المخدرات فان الدولـة (أ) يمكـن ان تعـرض زيـادة المساعدة الخارجية وتعرض تخفيض التعريفات على السلع المسـتوردة مـن

---

(١) Ibid, P. 118-119.

(٢) Ibid, P. 90-100.

(ب) والعمل على مساندة (ب) في المؤتمر على تسهيل الاتصالات وبامكانها ان تقترح رفع بعض العقوبات.

ثالثاً: منح المكافأة: في بعض الحالات وعندما تكون مصداقية اللاعب غير عالية وان الدولة (ب) قبل ان تستجيب لرغبات (أ) ربما تصر بان على الدولة (أ) ان تقدم المكافأة بشكل مسبق. وغالبا ما يجرى في محادثات الهدنة بان ايا من الاطراف لا يتخذ من جانب واحد اجراءات معينة مثل اخلاء منطقة معينة من الاسلحة او نزع السلاح حتى قيام الطرف الاخر بتقديم الادلة على التجارب مع المعاهدة.

رابعاً: التهديد بالعقاب: ان التهديد بانزال العقاب يمكن ان ينقسم الى قسمين:

أ- التهديد الايجابي: وذلك حينما تهدد دولة (أ) على سبيل المثال بزيادة التعريفات او قطع العلاقات الدبلوماسية او فرض حظر او مقاطعة ضد التجارة مع الدولة (ب) او استخدام القوة.

ب- التهديد بالحرمان: وذلك حينما ما تقوم دولة (أ) بالتهديد بسحب المساعدة الخارجية او ايقاف المكافأة او اية فوائد تمنح للدولة (ب).

خامساً: فرض العقوبات غير القسرية: في هذا الموقف يتم توجيه تهديد الى دولة (ب) على امل تغيير سلوكها والذي في الغالب لا تغيره بالطرق الاخرى. وان المشكلة في هذه الطريقة هو انها تنجم عن اجراءات متبادلة بواسطة الطرق الاخرى مما يؤدي الى الحاق الضرر بالطرفين. وهكذا فلن ينجم عن ذلك بالضرورة تمهيد السبل الى الطريقة المرغوبة. فاذا كانت الدولة (أ) تهدد بزيادة قدراتها العسكرية اذا ما قامت الدولة (ب) بعمل (ص) وتقدم بعد ذلك على التحرك لتنفيذ التهديد، فان ليس في الغالب ان تستجيب (ب) لرغبات (أ) لانها (الدولة ب) قادرة ايضا على زيادة قدراتها العسكرية بشكل سهل. وفي هذا النوع من المواقف فان كلا الطرفين ينغمسان في تطبيق العقوبات التي يمكن ان تأخذ شكلا تصاعديا اكثر خطورة ما لم يحل الخلاف.

سادساً: القوة القسرية: في المجال السابق حينما لا تمتلك الحكومات التنوع في وسائل سياساتها الخارجية التي هي مفيدة فان عليها ان تعتمد على المساومة في استخدام القوة. والعنف هي ليست من اكثر الوسائل فعالية ولكن في قضايا عديدة تعتبر الوسيلة الوحيدة والممكنة للتأثير. واليوم فان الموقف مختلف، فبالنظر لتصاعد مستوى التكنولوجيا فان الوسائل الاخرى للتدخل اصبحت نافعة ويمكن استخدامها بديلاً عن القوة القسرية.

نماذج التأثير في العلاقات الدولية

ان اكثر الحكومات تستخدم من وقت الى اخر، بعض وسائل التأثير على الاخرين. ولكن من المحتمل ان ٩٠% من هذه العلاقات بين الدول تقوم على الاقناع ويتم التعامل فيها نسبياً مع قضايا ثانوية غير مهمة. وطالما تشكل هذه التفاعلات لوحدها الخطوط الاساسية فان اغلب العلاقات بين الدول تنطوي على تهديد. ولكن منذ ان تتصل حكومة باخرى حول قضايا ثانوية غير مهمة او حول قضايا ذات اهمية بالغة فانه من المحتمل ان تستخدم اسلوباً خاصاً في محاولاتها للتأثير يعتمد على الحالة العامة للعلاقات بين الحكومتين. وان الحكومات التي لا تتفق حول ترتيب واسع على اهداف السياسات هي اكثر احتمالاً باللجوء الى التهديد وفرض العقاب. وانها طالما هناك نماذج واضحة لعلاقات بين الدول في ضوء استراتيجيات سياساتهم الخارجية (الاحلاف، العزلة، الحياد) فان هناك ايضا نماذج للعلاقات بين اللاعبين يستخدمونها في التأثير على بعضهم البعض والتي يمكن تحديدها بما يلي [١] :

أولاً: علاقات الاجماع: ان علاقات الاجماع يمكن ان تكون نموذجية بين اللاعبين الذين يسود بينهم عدم اتفاق حول اهداف السياسة الخارجية او لديهم مستوى ضعيف جدا من التفاعلات والتشابك بعضهم ببعض، مثال على الانموذج الاول هو العلاقات الامريكية - البريطانية. والمثال على الانموذج الثاني هي العلاقات بين تايلند وبوليفيا. ففي حالة علاقة الاجماع فان التأثير يمارس بشكل اولي بطريقة الاقناع ومن خلال عرض مكافأة ملائمة. واخيرا طالما يعد العنف شكلاً من اشكال العقاب فهو غالباً غير مدرك بين دولتين وان القدرات العسكرية لأي من اللاعبين هي غير معبئة ومهيئة وموجهة ضد اللاعب الاخر.

ثانياً: علاقات المناورة المكشوفة: هنا يوجد عدم اتفاق او صراع حول اهداف السياسة الخارجية. فيمكن ان تتخذ الدولة (أ) بعض السياسات الداخلية التي لا ترضى عنها الدولة (ب) مثل سياسات التميز العنصري. ان الطرق المستخدمة للتأثير سوف تتضمن اذ ما فشل الاقناع العادي، ما يأتي:

---

(١) Ibid. P. 100-102.

أ- عرض المكافأة ب- منح المكافأة جـ- التهديد بمنع المكافأة (عـدم منـح المساعدة في المستقبل) د- التهديد بالعقاب غير القسري مثل وضع تعريفـات ضد منتجات الدولة (ب) ومن الناحية العسكرية في مسألة المناورة المكشـوفة فانه لا توجد حالة تعبئة او توجيه للقدرات العسكرية تجاه الدولـة (ب) مثـال على ذلك العلاقات بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي للفترة مـن (١٩٦٠-١٩٦٣) والعلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة لنفس الفترة.

ثالثاً: علاقات الاكراه: في علاقات الاكراه هناك عدم اتفاق اساسي حـول اهـداف السياسة الخارجية. وان كل الافعال التي تتخذها الدولة (أ) خارجيا تقريباً هـي مدركة من قبل الدولة (ب) وموجهة لتهديد مصالحها. ان الاتفاق بين الاثنيـن هو محال وتسعى الدولة (أ) للتأثير على الدولة (ب) وفق ما يأتي:

أ- بواسطة التهديد بالعقاب.

ب- بواسطة وضع عقاب غير قسرى.

جـ- بواسطة الاستخدام المختار والمحدود للقوة مثلا الحصار فـي زمـن السـلم. والقدرات العسكرية في حالة الاكراه هي موجهة بعضـها ضـد بعـض منـذ العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والتحالف الغربي خـلال كـل فـترة الحـرب الباردة. وكذلك العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة للفـترة (١٩٦٠-١٩٦٣) والعلاقات بين المانيا وجيكوسلوفاكيا ١٩٣٧-١٩٣٩ والعلاقات بيـن مصـر واسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى معاهدة السلام عام ١٩٧٩.

رابعاً: علاقات القوة القسرية: هناك عدم اتفاق كلي حول اهداف السياسة الخارجيـة. وان مجالات الاجماع تقتصر على احتياجات قليلة مثل الاتصـالات ودرجـة المشاركة تكون عالية. ان الشكل النموذجي لممارسة التأثير هـو مـن خـلال فرض العنف ومن خلال المكافأة احياناً (تقديـم عـروض السـلام) وتعبـىء القدرات الوطنية باتجاه العقاب بشكل مباشر مثل العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق منذ عام ١٩٩٠.

المبحث الثالث

في مفهوم الحرب

أولاً: معنى الحرب

ان الحرب هي "ممارسة العنف المسلح المنظم بين الجماعات الانسانية [١] وهي الوسيلة الاكثر قسرا المتاحة للدولة لتحقيق اهدافها" [٢] وتستخدم "لانجاز السياسة الوطنية" [٣] ويقول كلاوزفتز انها "استمرار للسياسة بوسائل اخرى" [٤]

والحرب قديمة قدم التاريخ: فقد كانت الجماعات البدائية الصغيرة تقاتل من اجل البحث عن القوت. وفي تلك المجتمعات غير المتحضرة كانت الحرب حالة مألوفة وسواء كان الضغط السكاني السبب ام الحاجة الغذائية فانها عاشت في حالة منافسات شديدة ومستمرة وحروب كثيرة. [٥]

ان الحرب وسيلة للسياسة هي فكرة لا يمكن الاخذ بها كشيء مسلم به ونحن ندخل في القرن الحادي والعشرين اذ لا تستطيلا الدول الحديثة الاتكال على الحرب مع ضمان عدم تطورها من حرب محدودة الى حرب شاملة وربما تشمل العالم باسره. وتبين من الحربين العالميتين السابقتين بان اية قوة تأخذ على عاتقها تحقيق الاهداف الوطنية بواسطة القوة المسلحة ربما قد تسلك طريقاً لا يمكن السيطرة على نتائجه. [٦]

ويمكن ان تمثل الحرب في بعض الاحيان خيارا عقلانياً عند صناع القرار وان السرعة التي يلجأ اليها الزعماء والوسائل التي يبررونها يمكن ان توصلنا الى ان هناك جذوراً نفسية في الطبيعة البشرية يرجع أصلها الى الخصائص السلوكية للشخصية. ان تأثر الدول الحديثة بالحرب ينبع من الحقيقتين التاليتين:

---

(١) Purnell, Robert "The Society of States: A Introduction to International Politics" Weidenfeld and Nicolson, London, 1973, P. 196.

(٢) Jordan David. Op.cit., P. 111.

(٣) Ball, Margaret and Killough, Hugh B . Op.cit., P. 174.

(٤) Ibid, P. 174.

(٥) Purnell Robert. Op.cit., P. 196.

(٦) Ball Margaret and Killough, Hugh, Op.cit., P. 174.

أولاً: قدرة الحكومات بفضل سيطرتها المباشرة على اقتصادها الوطني على تعبئة نسبة كبيرة من الموارد للقيام بالحرب اكثر من السابق.

ثانياً: ان زيادة عملية المشاركة السياسية والرجوع الى الاجراءات الدستورية يمثل مسألة حيوية في مساندة ارادة القتال، وبالتالي فانه يكون من نتائج ذلك تحمل الحكومات تبعات ومسؤولية الحرب. (١)

ان القاعدة العامة هي ان الدول تلد من الحرب. وأن تلك الحروب تلعب دوراً اساسياً في تقرير ما يجب أن تكون عليه حدودها، فضلاً عن ذلك فان الحرب هي سبب رئيس لانتهاء الدول. ان هذه التعميمات قابلة للتطبيق في السابق والحاضر وفي جميع المناطق الجغرافية من العالم. وقد حدثت الحروب الاستعمارية بشكل واسع في اقليم امريكا الشمالية وان المستعمرات الامريكية الثلاث عشرة اعلنت استقلالها من خلال حرب والتي اصبحت حرباً دولية حينما التحقت بها فرنسا. ان بورتوريكو والفلبين ولدت من حرب مع اسبانيا. ودخلت روسيا في عدة حروب مع الدولة العثمانية وان حدودها قد تعدلت في اوروبا طبقا لذلك. كما ادت الحرب العالمية الاولى الى انهيار النظام القيصري في روسيا ووصول الحكم البلشفي الى السلطة وادت الحرب العالمية الثانية الى توسيع الاتحاد السوفيتي واضافة اقاليم جديدة واقامة انظمة شيوعية في شرق اوروبا مما ادى الى اقامة امبراطورية سوفيتية واسعة مضافا اليها حلفاء وتوابع تمتد من نهر الالب في قلب اوروبا الى جزر الكوريل في شمال اليابان. (٢)

ثانياً: اهداف الحرب:

تتضمن الحرب تحقيق الاهداف التالية (٣) :

١- وضع اهداف اطراف النزاع موضع التطبيق.

٢- تطمين حماسة الرأي العام في الداخل بشرعية الاهداف المعلنة والتأكيد على ان هذه الاهداف التي يقاتل من اجلها ذات قيمة كبرى.

---

(١) Purnell, Robert, Op.cit., P. 200.

(٢) Dyke Vernon Van, Op.cit., P. 359.

(٣) Ball Margaret and Killough Hugh, Op.cit., P. 183.

٣- الحصول على موقف ملائم من الدول المحايدة كلما كان ذلك ممكناً والعمل على منع انتقال المحايدين الى الجبهة الاخرى، اذا كان من الصعب الحفاظ على موقف الحياد في الاقل.

٤- اقناع العدو وسكانه بالاضافة الى حكومته وجيشه بان البديل في اقامة السلام هو افضل بكثير من استمرار الحرب.

ثالثا: طبيعة الحرب:

١- الحرب هي معركة مادية: اولاً: وقبل كل شيء تعد الحرب معركة مادية، فليس كل المعارك المسلحة هي حرباً بالمعنى القانوني، وان الاستخدام المحدود للقوة والذي يتطلب احياناً قتالاً هو ليس بالتعريف حربا. ان الحرب بالمعنى المادي وقعت منذ اقدم الازمنة، ولكن منذ القرون الحديثة بامكاننا ان نلاحظ تحولاً في طبيعة الحروب من حروب جيوش الى حروب بين شعوب والتي اخذت تجند فيها جميع موارد التكنولوجيا الحديثة. ان الحروب الحديثة تمثل حروبا لكل مواطني الدولة. واخذت الصناعة الحديثة تخصص جزءاً منها لمجهودات الحرب. كما اصبح جميع السكان خاضعين للضربات الجوية الهادفة للقضاء على الانتاج الحربي، بالاضافة الى ضرب مراكز الاتصالات الاستراتيجية. ومنذ عام ١٩٤٥ اصبح من الصعب تقدير القدرة التدميرية للحرب الحديثة وان تطور الاسلحة الحديثة منذ هذا التاريخ يدفعنا الى الاستنتاج بان حرباً عالمية ثالثة تكون كارثة على الانسانية. وان شبح هذه الحرب اصبح له اثر رادع على السياسات الوطنية في العقد الاول لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فالحاجز الذي امتلكته الولايات المتحدة من الاسلحة النووية قد استخدم لمنع السوفيت من استخدام تفوقهم بالاسلحة التقليدية ليندفعوا الى الامام الى اوروبا. ان هدف الحرب المادية هو اخضاع العدو نفسياً. وسابقاً كان يعني ذلك ببساطة دحر جيش المعتدى. ومنذ عام ١٩١٤ فان هذا اخذ يعني ضرب المدنيين ايضا، بالاضافة الى شن حملات للحرب النفسية لاقناع شعب العدو من مغبة الاستمرار بالحرب. وفي اية حرب عالمية ثالثة فان هدف تدمير السكان المدنيين اصبح اكثر اهمية وخصوصاً اذا وضعت اسلحة نووية جديدة.[١]

---

(١) Ibid, P. 174.

٢- الحرب بوصفها وضعاً قانونياً: الحرب ليست مواجهة مادية فقط، انها ايضا علاقة قانونية بين طرفين. انها توقف او تلغي بعض المعاهدات مثل (الاتفاقيات البريدية والاتفاقيات التجارية) بين الدول المتحاربة. كما انها تدعو الى عقد معاهدات التحالف وتغير مجرى التجارة المسموحة وتطبق قوانين الحياد وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات. ان قيام الحرب بالمعنى القانوني يعتمد على رغبة الاطراف. فكل دولة تعتبر نفسها في حالة حرب يتطلب منها اعلان حالة الحرب. واذا لم يعلن ذلك فان اندلاع القتال يتطلب اعلانه. ولكن قيام الحرب يتم احيانا بدون اعلانه. وهذا كان في حالة الاحتلال الياباني لمنشوريا ١٩٣١-١٩٣٢ وكذلك في حالة الحرب العراقية - الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨. ان حالة الحرب لا تعتمد على اولوية اعلانها على الرغم من اتفاقية لاهاى لعام ١٩٠٧ . ان اغلب الدول اخذت على عاتقها بعدم بدء القتال دون اعلانه. (١)

رابعاً: اسباب اندلاع الحروب

١- الاسباب الاقتصادية

يقود الصراع من اجل السيطرة على الاسواق الخارجية والموارد الاولية الحكومات للبحث عن السيطرة الخارجية او البحث عن المستعمرات مما ينجم عن ذلك صراع مسلح وفي مثل هذه الحالات تستخدم الحكومات مجرد ادوات لتحقيق المصالح التجارية والوطنية. واصبحت الحرب اداة زواج مصلحة بين رجال المال والصناعة في الدول الاستعمارية من اجل السعي للحصول على مركز اقليمي او تحقيق احتكار اقتصادي شامل. ان المنظرين الذين عرفوا العوامل الاقتصادية بوصفها سبباً رئيساً لاثارة الحرب ينقسمون الى قسمين: دعاة التجارة الحرة والماركسيين. ولاسباب متعددة فان كلا المجموعتين وجدتا في رأس المال مصدر للعنف في العلاقات الدولية. وقد كتب الاقتصادي البريطاني هوب هاوس بأن الاستعمار يولد السياسة الامبريالية من جانب الدولة المستعمرة الام. والسياسة الامبريالية لا تجلب الحروب للشعوب المستعمرة فقط بل تثير ايضا الحروب بين الدول الاستعمارية نفسها. ويضيف بان تطبيق نظام التجارة الحرة سيعمل على ابعاد شبح الحرب عن المجتمع الدولي عن طريق اضعاف العلاقة التكافلية بين السلطة السياسية والمصالح المالية الباحثة عن الاسواق والموارد ما وراء البحار. اذ سيتم توزيع الفوائد على المنتجين والمستهلكين على السواء مما سيؤدي ذلك الى

---

(١) Ibid, P. 175.

تحقيق الاستقرار في النظام الدولي [1] واذا كانت حرية التجارة هي طريق السلام بالنسبة لهوب هاوس فانها تعد طريق الحرب بالنسبة للماركسيين. اذا يعتقد الشيوعيون بان الرأسمالية المتقدمة هي ملتزمة في البحث عن الاستثمارات الخارجية مع وجود الفائض الرأسمالي فان الحروب تحدث بين الدول [2]. واذا تبنى الليبراليون تفسيراً عرضياً للامبريالية فان الماركسيين يعتقدون بان الرأسمالية التي هي نمط من الانتاج، تؤدي الى قيام الامبريالية انما تبحث عن الهيمنة على الاخرين من اجل الحصول على فوائد اقتصادية وعسكرية وغيرها، وحينما يكون تحقيق الامن هو الهدف فان هذه الهيمنة يجب الحفاظ عليها وان اضطرت الدولة الى انفاق المبالغ الباهضة من اجل الدفاع والحفاظ على ممتلكاتها الاستعمارية. [3]

وترى الماركسية انطلاقاً من نظرية الصراع الطبقي بان الصراع بين الراسمالية والاشتراكية هي مسألة حتمية والنمو الحتمي للفوائض في البلد الام يتطلب اقامة منافذ وراء الاسواق الداخلية مما ادى ذلك الى نشوء الاستعمار. وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فان الماركسيين الجدد قد شخصوا بان الاستعمار قد اتخذ شكلاً اكثر خطورة من السابق بسبب سياسة التدخل التي اخذت تمارسها الحكومات في بعض الدول الراسمالية، وان التنمية كانت في سباق بين دول الشمال الصناعية من اجل ضمان امنها للدخول الى اسواق دول الجنوب مما ادى الى منازعات بينها والى اثارة حروب تحرر وطني خاضتها الشعوب المستعمرة وطبقاً لذلك ترى الماركسية بان الدولة هي مجرد اداة للمصالح الرأسمالية. [4]

وفي الواقع لا يمكن ان ننكر بان المصالح الاقتصادية تلعب دوراً رئيساً في نشاط الدولة ولكن لا يعني ان الاقتصاد هو العامل الوحيد لاثارة الحرب كما تدعيه الماركسية. [5]

---

(١) Couloumbis Theodore and Wolfe James, Op.cit., P. 202.

(٢) Padelford Norman and Lincolin George "International Politics" Op.cit., P. 262-263.

(٣) Jordan David, Op.cit., P. 140.

(٤) Couloumbis Theodore and Wolfe James, Op.cit., P. 203.

(٥) Padelford Norman and Lincolin George "International Politics" Op.cit., P. 262-263.

ان الصراع حول المستعمرات ادى الى زيادة الحروب بين الدول الاستعمارية، وعلى العكس من ذلك فان حصول المستعمرات على استقلالها قد ادى الى تخليص الدول الاستعمارية من الاعباء الباهضة التي تتطلبها سياسة المستعمرات. فقد ادى فقدان المانيا لمستعمراتها في افريقيا عام ١٩١٨ الى تقوية الاقتصاد الالماني. ونفس الشيء فان استقلال المستعمرات البريطانية والفرنسية في اسيا وافريقيا جعل بريطانيا وفرنسا اكثر قوة اقتصادياً واستطاعت تنمية اقتصاداتها. وكان من نتائج ذلك تمكنها بنجاح من الانغماس في بناء مشروعهما الاقتصادي الوحدوي المتمثل بالسوق الاوروبية المشتركة عام ١٩٥٨ مما مكنهما من الانصراف الى بناء اقتصادهما الداخلي. (١)

وانتقدت نظرية التفسير الاقتصادي للامبريالية بانها قد فشلت في تفسير الحروب بين الدول الشيوعية مثل الحرب بين فيتنام وكمبوديا عام ١٩٧٩. وان الحروب بين الدول الشيوعية قد بينت بان المجتمعات المنظمة اقليمياً لا يمكن ان تقدم سبباً واحداً لتفسير الحروب. وعلى الرغم من رواج التفسير الاقتصادي لاسباب الحرب فانه من المشكوك جدا ان تعد الراسمالية، التي هي نتاج الثروة الصناعية، سبباً لكل الحروب. صحيح ان بعض الاراء الاقتصادية تؤكد بان الاسباب التجارية هي من بين اسباب قيام الحروب لان تاريخ الحروب هو طويل جدا ويصعب تفسيره بواسطة سبب واحد الا هو العامل الاقتصادي اذ لابد من الاخذ بنظر الاعتبار دور العوامل الاخرى. وعلينا ان نضع في اذهاننا مقولة المؤرخ البريطاني فولر بان استراتيجية بريطانيا العظمى خلال الحرب العالمية الثانية قد استهدفت تقليص التجارة والمالية الالمانية بالاضافة الى اضعاف قوتها العسكرية. (٢)

ومن جهة اخرى يثير مبدأ التغلغل الاقتصادي الاجنبي من اجل الحصول على الاستثمارات في الداخل قلقاً شديداً لدى الرأي العام لان ثمن القومية يعد ذا قيمة داخلياً. فضلاً عن ذلك اذا كانت النشاطات الاقتصادية موجهة من الخارج فان القادة ربما يكونون على درجة عالية من الضعف ازاء الضغوط الخارجية. وقد نبه الجنرال ديغول الرئيس الفرنسي الاسبق الى آثار الوجود الامريكي في اوروبا. كذلك تدفع سياسة وضع التعريفات الجمركية في وجه السلع الاجنبية الى اثارة التوترات بين الدول. فقد فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على الساعات السويسرية من اجل حماية الصناعات الالكترونية وكانت لاسباب اقتصادية اكثر من

---

(١) Couloumbis Theodore and Wolfe James, Op.cit., P. 202-203.

(٢) Ibid, P. 203.

كونها اسباباً سياسية. كما تفرض ضرائب على السلع اليابانية المنافسة للسلع الامريكية. وهكذا تساهم السياسات القومية، مدفوعة باغراض اقتصادية احياناً، في اثارة التوترات بين الدول. [1]

٢- الاسباب السياسية

تذهب الدول الى الحرب لاختلاف فهمها لمصالحها الوطنية التي تحركهم لاشباع هذا السبيل. وان اعتبارات الصواب والخطأ لتحقيق العدالة لعبت دوراً في قيام الحروب. وهكذا كان الامر بالنسبة للقومية والمثالية والدين والخوف وانعدام الامن. ويمكن ان نضيف الى هذه الاسباب الرغبة في الحصول على القوة والاقليم والهيبة وغيرها. ولعبت المشكلات الحدودية وتوازن القوى واختلاف الانظمة السياسية والايديولوجيات دوراً في قيام الحروب. والحرب تقوم احياناً بسبب حدوث التوترات بين الدول المنتصرة فيها، لا سيما بسبب عدم الاتفاق حول مصطلح الحل السلمي فاذا قامت الحرب بين دولتين وانتصرت احداهما على الاخرى او اذا كان هناك دولتان او اكثر من الدول المنتصرة فان مسألة الوصول الى الحل السلمي يمكن ان تنطوي على مشكلات جدية بينهم. فكل منهم يريد ان يشبع الرغبات التي قادته للدخول في الحرب او تلك الرغبات التي ظهرت خلال فترة الحرب. وكل من الدول المنتصرة تريد موقفاً قوياً لنفسها. وقد لا تتطابق الرغبات الجديدة لاحد المنتصرين مع غيره، فيظهر عندئذ صراع جديد ينطوي على توترات وربما يقود الى حرب جديدة. فخلال حرب البلقان وحتى انتهاء الحرب العالمية الاولى ساد الخلاف بين الدول المنتصرة حول نتائج الحرب. وخلال مؤتمر فينا ١٨١٥ بعد الحرب النابليونية فان ثلاثة من الدول الكبرى وقفت ضد فرنسا. وبعد الحرب العالمية الاولى ازدادت التواترات، ولا سيما حول المطالب الايطالية في حين ساد التوتر بعد الحرب العالمية الثانية بين حلفاء الامس الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الذين دخلا في الحرب الباردة [2] وحالما يوضع الحل السلمي فان الشروط قد تبدو احيانا غير مقنعة لبعض الدول مما يمكن ان يدفع تلك السياسات الدولية لافساد الحل. فضلاً عن ان بعض الدول المنتصرة في الحرب غير مقتنعة بذلك فبعد الحرب العالمية الاولى على سبيل المثال تبنى الكثير من الايطاليين وجهة النظر التي تقول بان ايطاليا قد ربحت الحرب ولكنها فقدت السلام وتحت عهد موسوليني اصبحت ايطاليا دولة تعديلية سرعان ما التحقت بالمانيا للهجوم على معاهدات السلام. وبالطبع ان الدول المندحرة هي اكثر احتمالاً لاستنكار تسوية

---

(١) Jordan David, Op.cit., P. 143-144.

(٢) Dyke, Vernon Von "International Politics, Op.cit., P. 135.

السلام والبحث عن التغييرات فيها. ولم تقبل فرنسا الصلح مع المانيا لخسارتها الالزاس واللورين عام ١٨٧١. وان تسوية فرساي نكدت على المانيا وادت الى ظهور النازية. كما ان تقسيم المانيا بعد الحرب العالمية الثانية كان واحدا من الامور التي سعت المانيا للخروج منها [١] والدليل على ذلك هو مساعيها نحو اعادة وحدتها طيلة فترة الحرب الباردة حتى تحقيقها في عام ١٩٩٠.

وبدون شك تندلع الحرب لعدم اقتناع الدول المحايدة بنتائجها. ولذلك تلجأ هذه الدول الى اجراء التغيير، وربما ترى في نتائج الحرب الجديدة مخاطر عليها. فاذا ما شعر بلد بأمن نتيجة لكبح قوة العدو من قبل دولة ثالثة فربما يشعر هذا البلد بانعدام الامن اذا ما دحرت تلك الدولة الثالثة. وهكذا فقد شعرت فرنسا بامان تجاه المانيا طالما كانت النمسا قادرة على كبح جماح المانيا. ولكن بعد اندحار النمسا شعرت فرنسا بقلق شديد تجاه المانيا مما كان لذلك ابرز الاثر في اندلاع الحرب البروسية - الفرنسية. [٢]

وكذلك تساهم الحرب في اضعاف وتغيير القوة فبعد حرب القرم فان الدول المنتصرة (بريطانيا وفرنسا وسردينيا) منعت روسيا من تحصين سواحل البحر الاسود أو من الاحتفاظ بالسفن البحرية على سواحله. ولكنه حينما وقفت الحرب الروسية - الفرنسية فان روسيا تحدت المنع حيث كان المنتصرون في القرم منشغلين كثيرا في شؤون اوروبا وخلال الحرب البروسية - الفرنسية فان القوات الفرنسية لم تستطع الحفاظ على سيطرة البابا على منطقة روما. وهكذا فان الايطاليين الوطنيين كانوا في حرية تامة لاتخاذ خطوات اكثر نحو تحقيق وحدة ايطاليا. [٣]

كذلك ان النجاح في الحرب قد يثير حربا اخرى فالحروب تؤثر على سلوك الدول من خلال الدروس التي تتركها. ان المغانم التي تحققها دولة واحدة خلال الحرب قد يشجع على استخدام الحرب كوسيلة في السياسة. وبمعنى اخر ان الحرب احياناً هي معدية فان احتلال اليابان لمنشوريا قد شجع بالتاكيد موسوليني للاعتقاد بان بمقدوره شن عدوان على اثيوبيا بدون اثارة معارضة مضادة له من قبل الدول الكبرى. وان النجاح في اثيوبيا بدوره قد شجع كلا من ايطاليا والمانيا للتدخل في

---

(١) Ibid, P. 136.

(٢) Ibid, P. 136.

(٣) Ibid, P. 136.

الحرب الاهلية في اسبانيا. كما ان النجاحات المتلاحقة لهتلر شجعته للعدوان على الدول الاوروبية الواحدة تلو الاخرى لتقوده نحو الحرب العالمية الثانية. ان الافتراض بان الحرب الناجحة تشجع على اثاره حرب اخرى هو في الحقيقة احد العوامل التي دفعت الرئيس الامريكي الاسبق ترومان لاعطاء الاوامر بالتدخل في كوريا عام ١٩٥٠. وقد اقتنع الرئيس الامريكي بان افشال عمل عدواني شيوعي سوف يثبط من عزم الاعمال العدوانية اللاحقة. ونفس الافتراض ينطبق على الحرب في فيتنام اذ سعت الولايات المتحدة بعدم السماح للشيوعيين من تحقيق النصر خلال حرب التحرير. (١)

وتساهم القومية باثارة الحروب ايضا وتحت هذا الاطار تأتي حروب التحرير القومية في القرنين التاسع عشر والعشرين. ان تحرير دول البلقان من الحكم العثماني وتوحيد ايطاليا والمانيا قد تحقق عبر الحروب. وفي القرن العشرين فان الحروب الوطنية قد انتقلت من اوروبا الى آسيا وظهرت الثورات في السنوات المعاصرة في اندونيسيا وفيتنام ضد السيطرة الاوروبية (٢) ثم انتقل ذلك الى مختلف شعوب المستعمرات التي ناضلت من اجل الحصول على استقلالها.

٣- الاسباب النفسية - الاجتماعية:

يرى البعض بان العنف هو عبارة عن حاجة طبيعية في السلوك الانساني، ومن خلال هذه الحقيقة فان الفيلسوف البريطاني هوبز قد عرف التبرير السياسي عند الانسان بالصراع من اجل السيطرة على الاخرين. وان الدارسين المعاصرين للسلوك الانساني قد توصلوا الى انه بدون قوة تفيد مشتركة فان العدوان والحرب سيهيمنان على العلاقات بين الناس وقد ذكر الانثربولوجي البريطاني انطوني ستور بان الناس يمتلكون نظاماً نفسياً - كيمياوياً يلبي التهديدات والفشل بواسطة توليد سلوك عدواني. فهناك اساس نفسي للعنف عبارة عن سلسلة ردود الافعال التي تعد جسم الانسان للقتال. وعلى الرغم من سجل الانسان في تاريخ الحروب فان تساؤلات كثيرة طرحت حول ما اذا كان الاتجاه نحو العنف مسألة فطرية عند الانسان. وقد طرح روبرت آردى بان الناس يشبعون رغباتهم من اجل الهوية والامن والتحرر باللجوء الى الحرب. وقد انتقد جيوفر كورير الانجليزي نظرية آردى حول النظرة العدوانية عند الانسان واشار الى ان المعلومات التجريبية

---

(١) Ibid, P. 138.

(٢) Lennox A Mills and Charles H. Mclaughilin "World Politics in Transition" Henry Holt and Company, NewYork, 1957, P. 98.

المتعلقة بنظرية آرادى تتبع من دراسة السلوك الحيواني. وان هذه المعلومات طبقاً لكورير لا يمكن ان تتحول الى دائرة العلاقات الدولية بدون ان تعمل على نقلها الى منطق التحقيق العلمي. [١]

ويعزو الانثروبولوجي الانكليزي مالينوسكي الحرب الى الاسباب الثقافية ويرفض المفهوم الفرويدى الذي يفسر وفقاً لفطرة عدوانية ويرى بان الحرب هي بدون شك ظاهرة ثقافية. وان محدداتها الاساسية هي اصطناعية وليست متأصلة في الطبيعية الانسانية. وحينما نواجه عدة نظريات تؤكد بان الحرب هي متأصلة عضوياً في بعض العوامل البيولوجية والتي هي محرض للانسان ولكن مالينوسكي يؤكد بان التحليل المبسط للسلوك ينجم عن عمل واحد او اكثر من المواجهات النفسية الاساسية او من بعض الاشياء نتيجة التداخل مع المصالح الثقافية ومن الشهوات والرغبات وذلك حينما تكون الشهوة والجوع والطموح والثروة مهددة، فان العدوان يقع. ويرى كلوكوهين بان الاسس النفسية عند الافراد للاعتداء تظهر بواسطة الحرمان، ويلاحظ كلوكوهين بان الاعتبارات النفسية في شن الحروب تظهر عندما يهدد امن الافراد او يهدد تماسك الجماعة. وهذا يعني بان جزءاً من مشاكل الحرب يقع في انعدام الامن بالاضافة الى مشاعر ورغبات الافراد الذين يقودون مصائر الشعوب [٢] ويمكن ان نضيف بان الخوف يشكل احد اسباب الحروب. وبقدر ما تعد الاسلحة ضرورية لحفظ الامن ولكنها من جهة اخرى تولد الشك والخوف الذي يزيد من خطر وقوع الحرب. [٣]

وكذلك تلعب الاضطرابات الداخلية دوراً في اثارة الحرب فالدول التي تعاني من ضعف في التماسك الداخلي تدعو الى الحرب لابعاد الانظار من الداخل الى الخارج. فقد احتل موسوليني اثيوبيا لاغراض تحقيق الوحدة الوطنية في ايطاليا[٤] وتعد الحرب عند ذلك وسيلة لجمع الصف الوطني وتحقيق الوحدة الوطنية.

---

(١) Couloumbis Theodore A and Wolfe James H. Op.cit., P. 198.

(٢) Padelford and Lincolins International Politics, Op.cit., P. 262-264.

(٣) Mills Lennox and Mclaughilim Charles. Op.cit., P. 98.

(٤) Ibid, P. 98.

وللحرب اثار هامة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للاطراف المتحاربة وهذا يؤثر بالنتيجة على سلوكهم. فالحرب العالمية الاولى هي التي سمحت للبولشفيك المسك بالسلطة في روسيا. كما ان الحرب العالمية الثانية هيأت الفرصة لتوسيع السيطرة الشيوعية على شرق وجنوب شرق اوروبا والصين وكوريا الشمالية. وان هذه التطورات التي كان لها آثار على السياسة الدولية قادت الى قيام الحرب الباردة. ونفس الشيء فان الحرب العالمية الاولى وما بعدها قد ادى الى تغييرات في المانيا مما سهل من بزوغ هتلر وادى ذلك الى اندلاع الحرب العالمية الثانية [١] لقد توقع هتلر ان اقامة امبراطورية هو امر يمكن ان يدوم، وان الحرب كانت الوسيلة التي يمكن بواسطتها فرض ارادة المانيا على دول اوروبا التي نظرت الى ان الحرب كانت تعني الوسيلة الوحيدة التي يمكن بموجبها تجنب السيطرة الالمانية. [٢]

٤- الاسباب الدينية - الايديولوجية

لقد كان الدين سبباً مهماً من اسباب قيام الحروب مثل الحروب بين البروتستانت والكاثوليك والحروب بين الرومان والكاثوليك. [٣] والحروب بين روسيا والدولة العثمانية كان مردها جزئياً لاسباب دينية. اذ كانت روسيا تطالب بحماية الاقلية الارثوذكسية في الدولة العثمانية.

ولعبت الحرب دوراً قوياً في الصراع بين الايديولوجيات والثقافات والحضارات، ويبدو واضحاً في العملية التي توسعت فيها المسيحية في اوروبا وفي الجزء الغربي منها. وان الاسلام قد اتسع وانتشر الى مساحات واسعة بواسطة الفتوحات الاسلامية. ولعبت افكار الثورة الفرنسية في تأجيج الحرب وانضم ليبرايو وثوار الاقاليم الاوروبية الى صفوف الجيش الفرنسي ضد حكوماتهم لتحرير شعوبها من النظم التقليدية. [٤]

---

(١) Dyke Vernon Van, Op,cit., P. 98.

(٢) Mills Lennox and Mclaoughilim Charles, Op.cit., P. 38.

(٣) Ibid, P. 98.

(٤) نعمة، د. كاظم، هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠.

ان الافكار والتكنولوجيات الغربية قد رافقت السياسة الاستعمارية الغربيــة في التغلغل في آسيا وافريقيا. وان التوسع الاقوى للايديولوجيات والقوميات قد حقـق انتصاره بشكل كبير عبر الحرب. ونذكر بان الايديولوجيات النازية والفاشية فقــدت مصداقيتها من خلال الحرب. ولعب الصراع الشرقي - الغربي ابرز تعبــير عــن المواجهة الايديولوجية خلال القرن العشرين، وكان كلا المعسكرين ينظــران الــى بقاءهما بشكل كبير بالطرق العسكرية.





المبحث الأول

مفهوم توازن القوى

يعد توازن القوى بمثابة احد الحلول لمعضلة ممارسة القوة في العلاقات الدولية. والتأمل في دور القوة يعيدنا الى حالة الفطرة التي كانت قائمة في المجتمع الانساني في قديم الزمان. فالانسان يميل دوما الى الصراع مع اقرانه البشر للبحث عن المنفعة او دفاعاً عن امنه وطمعا في المجد. اذ مثلت حالة الطبيعة وضعاً دائماً وثابتاً في العلاقات الدولية عبر ذلك عن محاولة الدول للبحث عن التوازن فيما بينهما من اجل منع سيطرة دولة واحدة على العالم. (١)

ان كلمة توازن كما يرى رينولدز "تثير الانطباع الذهني بوجود ميزان مع ثقل في واحدة من الكفتين بحيث تتوازن المقادير في الكفتين في حالة التعادل. ان توازن القوى يقصد به حينئذ وصف حالة تكون فيها دولتان او مجموعتان من الدول، او كل دول العالم المتجمعة حول مركزين، تفهم انها تتصرف تقريباً بنفس المقادير من القوة" (٢) ويرى الاستاذ كوينسي رايت بان "توازن القوى بوصفه نظاماً مصمماً لادامة الاعتقاد الراسخ في كل دولة اذا ما حاولت الاعتداء، فانها ستجابه بجمع لا يقهر من الاخرين" (٣). ويعرف فاتيل توازن القوى بانه "تنظيم الامور بحيث لا توجد قوة قادرة على ان تسود بصورة مطلقة أو أن تفرض قوانين على الاخرين" (٤) ويرى شوازبنرغر بان توازن القوى هو "تعادل أو قدر من الاستقرار

---

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧-٥٨.

(٢) Reynolds P.A. Op.cit., P. 190.

(٣) Hartmann Fredreick, Op.cit., PP. 306-309

(٤) Ibid, P. 307.

في العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت اوضاع ملائمة من تحالف دول او من ادوات اخرى" (١) اما ستيفن روزن فيعرفه بانه "مفهوم ذو معان كثيرة، خصوصاً التعادل اللاتعادل او التناوب في الهيمنة، بالاضافة الى كونه مبدأ شاملاً تاريخياً خاصا. (٢)

ان توازن القوى مصطلح يشوبه الغموض ويعني عدة اشياء: التعادل واللاتعادل واللاتوازن. ويرى كراب ان التوازن يعني اشياء ثلاثة: (١) انه يعني المساواة التامة في القوة بحيث لا تؤدى الى هيمنة احد الاطراف على الاخرين (٢) انه يعني وجود طرفين متساويين، وان دولة ثالثة تقوم بمهمة التوازن وتسمى بالدولة الحاملة للميزان (٣) قد يؤدى التوازن الى ترجيح كفة احد الطرفين على حساب الطرف الاخر مما يمنحه هيمنة على خصمه. وهناك مشكلات ثلاث عند الحديث عن التوازن، اولاً: يعني التوازن رجحان القوة، فالدولة تسعى لان يكون التوازن لصالحها، وبالتالي فهي تعمل قدر امكانها للحفاظ على التوازن المرغوب. ثانياً: التوازن يعني التعادل في القوة، ففي ظل توازن الرعب النووي يسعى كل عملاق نووي الى جعل خصمه يحجم عن استخدام اسلحته الذرية، وبالرغم من أي من العملاقين النووين لا يمتلك تفوقاً على خصمه فان تعادلاً تقريبياً يقوم في النهاية، لذا تكون هناك رغبة قائمة في الحفاظ على هذا التعادل مما يؤدي الى السلام والاستقرار. ثالثاً: التوازن يعني التوزيع للقوة الشاملة وان الاختلال في التوازن الاقليمي يؤثر على التوازن العالمي باية صورة من الصور. (٣)

والمقصود بان توازن القوى يعني التعادل هو ضمان التعادل بين دولتين او مجموعتين من الدول، وهكذا لن تتمكن دولة او دول من ان تكون معتدية لوجود قوة مقابلة لها. ونظريا فان نظام توازن القوى هو احد الانظمة الذي تستخدم فيه القوة او التهديد لتغيير التوازن. واذا ما حاولت دولة تصحيحية السعي لتحقيق مصالحها التجارية او الاقليمية والتي ينظر اليها من قبل الدول الاخرى بمثابة مطالب مشروعة فان التغيير في القوة يمكن ان يعطي الضوء الاخضر للقيام بالتصحيح والضوء الاحمر لمنع اية دولة تريد مقاومة التغيير. كما ان أي تحد غير مسموح به للهياكل القائمة يعد ممنوعا عن طريق اقامة الاحلاف بين قوى الوضع القائم. وتحت توازن القوى فان كل دولة يجب ان تكون على استعداد، نتيجة لتغير الظروف الدولية، لتغيير مساندتها من دولة او مجموعة دول الى اخرى اذا وجدت ان قيم الاخيرة تتفق مع قيمها ومصالحها. وبالنسبة للتعادل فلا تستطيع دولة تطويع

---

(١) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 243.

(٢) Rosen, Steven, Op.cit., P. 205.

(٣) Crabb Jr. Cecil V. "Nations in a Multipular World" Harper and Raw Pub. NewYork, U.S.A, 1968, P. 45-46.

اية علاقة وثيقة مع دولة اخرى يمكن ان تلحق ضرراً بها عندما تهدف تغيير المساندة الاستراتيجية كما يتطلب ضمان التعادل. كذلك يعد التعادل ملائماً لمجتمع دولي يضم دول صغيرة لا تستطيع أي منها الحاق اضرار في السياسات العالمية.[١]

وحينما نتحدث عن توازن القوى بين الهند والباكستان، فنحن نتحدث عن تعادل وتوازن بينهما في المجال العسكري. والعلاقات بين هاتين الدولتين مع القوى العظمى اثناء الحرب الباردة هي كذلك كانت متعادلة تقريبا. وبالتالي فبالامكان منع حدوث اللاتعادل بواسطة قوة فائضة ممنوحة من الخارج. وبايجاز فان التعادل قائم بين الهند والباك.ستان لان ايا منهما لا يمتلك قوة أو تأثيراً أكثر من الاخر وأيا منهما لا يستطيع افساد التوازن.[٢]

والمعنى الاخر لتوازن القوى هو عدم التعادل. وهو الموقف الذي تمسك فيه دولة واحدة او عدة دول بتوازن قوى لصالحها، بحيث يمكن منع اية محاولة لافساد النظام القائم. وفي هذه الحالة فان توازن القوى له صلة قوية جدا بالحفاظ على الوضع الراهن. وكل دولة في تحالف معين تفسر توازن القوى بالمعنى الذي يحقق التوازن لصالحها والذي بواسطته يتم الحفاظ على السلام الذي يتلائم مع اختياراتها الخاصة. وفي هذا المجال فان هناك فرصة للنجاح او الفشل للدولة التي تريد تصحيح التوازن. ويمكن اجراء التصحيح بواسطة الدول التي ترفض الوضع الراهن [٣] والمثال على ذلك هو توازن قوى لصالح الولايات المتحدة في ظل نظام ثنائي القطبية. فالتوازن يعتمد اعتماداً اساسياً على القوة العسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وبشكل عام يمكن ان يقال بانه في ظل علاقاتهم التنافسية ليس لاحد الطرفين كفه اعلى وليس بوسعه الاعتماد على المصادر العسكرية والدبلوماسية والمصادر الاخرى اكثر من الاخر. فخلال الحرب الباردة لم يكن طرفا الصراع متساويين بشكل مطلق في قدراتهم العسكرية (كانت الولايات المتحدة تتميز عن الاتحاد السوفيتي من الناحية التكنولوجية) ولكنهما كانا متعادلين من الناحية العلمية. فالولايات المتحدة اصبح لها هامش واسع من التأثير والقدرة على تفعيل ارادتها من خلال مصالحها الاقتصادية. وبالرغم من التفوق المتبادل في

---

(١) Burton John "International Relations", Op.cit., P. 56-57.

(٢) Roson Steven and Walter Johns, Op.cit., P. 203.

(٣) Burton John "International Relations" Op.cit., P. 58.

الاسلحة وفي ميزان الرعب فان توازن القوة قد اصبح لصالح الولايات المتحدة وان توازن القوة بينهما اخذ يعرف باللاتعادل. (١)

ويعني توازن القوى اللاتوازن وذلك عن طريق سعي احد الاطراف للتفوق على حساب الميزان (٢) اذ يتم التناوب من التعادل الى اللاتعادل او التناوب في اللاتعادل ومن الهيمنة لطرف واحد الى هيمنة للطرف الاخر. فحصول اسرائيل على منظومات اسلحة يؤثر على التوازن القوى في الشرق الاوسط ويؤدي الى تعزيز مكانتها بواسطة حصولها على نتائج ايجابية. فاعتراف المانيا الغربية باسرائيل عام ١٩٦٥ ساهم في تغيير القدرات الكامنة لاسرائيل نحو حيازة سلع صناعية وعسكرية ومنحها صديق قوى ودعمها في سياساتها في المساومة مع العرب. (٣)

ان توازن القوى بشكل عام اقدم من توازن الرعب ويؤرخ رسمياً منذ قيام الدول القومية. وعلى الرغم من ان قيامه يرجع الى دول المدن الاغريقية، فهو يختلف عن مفهوم توازن الرعب في انه لا يشتمل فقط على الاسلحة النووية واسلحة الدمار الجماعي الاخرى، وانما ياخذ بنظر الاعتبار الاسلحة التقليدية ايضاً وهو لا يشير فقط الى قدرات الدولة العسكرية والردعية ولكن يشير الى الهيكل الكامل للقوة والتأثير اللذان يتحكمان في العلاقات بين الدول. انه لا يتعلق فقط بامكانية الدولة لتهديد جيرانها او لردع الدول. انه يضم كل القدرات السياسية للدول- القسرية والسلمية - والتي يتم بواسطتها الحفاظ على ديالكتيكية توازن الصراع بدون الحرب. (٤)

وبشكل مبسط، يعد توازن القوى السياسة المتخذة لحفظ السلم لان التوازن الذي يقوم على القوة وعلى استعداد كل طرف لمجابهة الطرف الاخر ويمتلك كل منهما قوة متعادلة تقريبا وفي وقت معين فانهما سيمتنعان من اللجوء الى الحرب لان صراعاً بين قوى متعادلة في القوة، لا يمكن ان يمنح احدهما نصراً على الآخر، وانما في الاغلب يؤدي الى الدمار. وبهذا المعنى يمكن ان نتصور نظام توازن القوى ثنائي القطبية. ولهذا يرى الكثيرون بان توازن القوى هو ليس تهديد للسلام بقدر ما هو ضمان له. فقيام دولة (أ) بتطوير قدراتها العسكرية وتحقيقها تفوقا على دولة (ب) سيشكل عاملاً في قدرتها على الحاق الهزيمة بدولة (ب) التي

---

(١) Rosen Steven and Walter Jones, P. 204.

(٢) Reynolds P.A. Op.cit., P. 199.

(٣) Rosen Steven and Walter Jones, Op.cit., P. 204-205.

(٤) Ibid, P. 202-203

تضطر الى التحالف مع دولة (ج) من اجل التخلص من تهديد دولـــة (أ) وبالتـــالي سيتم اعادة التوازن معها. ومتى ما عاد الوضع السابق فسـيكون بمقـدور تـوازن القوى من الحفاظ على السلام. ومع ذلك فهناك من يعتقد بان هذه الحقيقة لا تتلائـم مع الانموذج السابق وذلك لعدم وجود توازن بالمعنى الدقيق للكلمة الا فـي حالـة كون الطرفين يتمتعان بقوة متعادلة، وفي الحقيقة هناك اذن توازن تقريبـي، وان أي طرف يكون بمقدوره الحصول على قوة هامشية يمكن ان يدفع الى التوتـر، ومـن المحتمل أن يؤدي ذلك في وقت معين الى الحرب. والمثـال علـى ذلـك تكـون العلاقات بين (ب) و(ج) غير ودية في فترة معينة. وحتى في حالة وجـود تـوازن تقريبي فان الطرف الذي سيقوم بشن الحرب ربما سيكون له حـظ كسـبها ايضـا، وعند ذاك سوف لن يساعد التوازن على حفظ السلام، فضلاً عـن ان مثـل هـذه التوازنات يمكن ان تتزعزع وتضطرب بسرعة وربما يتم التحالف بيـن (أ) و (ج) على سبيل المثال. (١)

ان القوة هي ليست قابلة للقياس كميا. ولهذا فيشار الى قدرة وحـدة دوليـة لتعديل سلوك وحدة اخرى في الاتجاه المرغوب. وان رغبة او عدم رغبة الوحـدة الثانية في تغيير سلوكها يعتمد على ادراك صناع القرار لاتخاذ القرارات لصالحـها عن القدرات النسبية للوحدتين، وعن رغبة الوحدة الاولى لتعبئة قدراتها فـي هـذه القضية وعلى الخسائر النسبية التي ستعاني منها نتيجة للاذعان ام عدم الاذعان.(٢)

ان من نتائج حصول التوازن هو قيام الاحلاف. والحلـف يتأسـس نتيجـة احساس الدول المنظمة اليه بوجود تهديد مشترك. وبسبب ذلك ترتبط الدول بعضـها بالبعض الاخر. وان تشكيل حلف او كتلة سيؤدى وبشكل لا يقبل الشك الى تشـكيل حلف مناهض له. كما ان قيام الحلف يرتبط بالغرض الذي اسسه من اجلـه. وهنـا وجب علينا التمييز بين انشاء الحلف (استخدام نماذج توازن القـوى) وبيـن قصـد صانع القرار (لحل مشاكل القوة من خلال الانموذج) ومن اجل التمييز بين الافعـال والمبررات فيمكن ان نتصور ان اسلحة الدولة (ب) يمكن ان تـهدد الدولـة (أ) اذا كانت تخشى من ان هذه الاسلحة ربما تستخدم ضدها. وهكذا، فان الحلـف الـذي تقيمه الدولة (أ) سيكون هجومياً اذا كان هذا هو الغـرض الحقيقـي مـن اقامتـه. والمشكلة في التوازن تكمن في ان الدول لا تكتفي بالتوازن وانما تحاول الحصـول على قوة فائضة مما لدى الخصم من قوة، مما يدفع الخصم للحصـول علـى قـوة مماثلة، وهكذا يندفع الطرفان في سباق التسلح. ان المسألة الهامة في هذا الصدد هو

---

(١) Hupe Robert – Strauz and Possony Stefan "International Relations" MaGraw-Hill Book, com, inc. NewYork, 1954, P. 291.

(٢) Ibid, P. 291.

ان هذه القوة الهامشية او الفائضة لا ينبغي ان تكـــون مدعـــاة لافســـاد التـــوازن، فالمطلوب من اطراف التوازن هو تحقيق الاستقرار رغم كونـــه اســـتقراراً مؤقتـــاً تشوبه درجة معينة من الخطورة. واذا كانت الردع النووي اكثر استقراراً من ســـلفه فان توازن القوى التقليدي قد عكس الكثير من حالات الصراع والحروب. والتـــوازن قد يحقق او لا يحقق التعادل طالما استمر سباق التسلح ولان ايا منـــهما لا يســـعى للبقاء باقل قوة من الطرف الاخر. (١)

ان التوازن هو النظام الذي اما يكون فيه للمشاركين هدف مشترك لتحقيـــق علاقة قوة مشتركة او ان يعمل تحت أي ظرف خارج هذا الاطـــار عملياً كلمـــا تساوت الضغوط بواسطة الضغوط المضادة. (٢)

ومن الواضح، ومنذ قيام مجموعتين من الاحلاف، وان كانتـــا قـــد اقـــامت وبشكل متبادل تعادلاً في القوة، فانه لربما لا يؤدي ذلك الى حالة مـــن الاســـتقرار، وبدون شك سيعتمد ذلك على قدرة الطرفين على المباراة التي يخوضونها. وعلـــى العكس فاذا كان كل طرف يسعى لهدم توازن القوة فان النتيجة ســـتكون اســـتقراراً غير مرغوب فيه. ان هذه الامثلة تدل على ان النتائج لا تتحدد بالمقـــاصد، ولكـــن تحديد المقاصد هو ليس امراً سهلاً كما تتصوره هذه الامثلة. فـــان درجـــة القصـــد الهجومي والدفاعي للدول التي تقيم الاحلاف لا يمكن استنباطه من خـــلال الحقيقـــة المبسطة كون الدول هي التي صنعتها. وكل ما بوسعنا معرفته حقيقة بان الاحـــلاف قد تأسست من الدول التي تشعر بتعرضها لخطر مشترك وترتبط سوية بسبب ذلـــك. ولكن الحقيقة لا تدلنا كيف تسعى الدول لاستخدام الحلف، ولا بالتأثير ايضـــا مـــاذا ستكون عليه النتائج. وكل ما نعرفه بان تشكيل كتلة مخالفة له ســـيؤدي وبشـــكل لا يقبل الجدل الى قيام الحلف المنافس له. (٣)

وبدون شك، ان توازن القوى هي سياسة مرفوضة من قبـــل القـــوى التـــي تسعى الى تغيير الواقع ومحكوم عليها بالفشل ومن اجل ان يكـــون تـــوازن القـــوى فعالاً فيجب ان يكون متغيراً وديناميكيا. (٤)

وللنظام السياسي داخل الدولة انعكاسات على توازن القوى التي هي سياســـة ليست ملائمة لا للدول الدكتاتورية ولا للدول الديمقراطية ما لم تكـــن الاعتبـــارات

---

(١) Hartmaan Frederick, Op.cit., PP. 306-309.

(٢) Ibid. P. 307.

(٣) Ibid. P. 305-306.

(٤) Palmer and Parkins, Op.cit, P. 244.

الجغرافية والسياسية والعسكرية هي ملائمة ايضا. فالديمقراطية هي لاعب رافض وقائد ضعيف في لعبة توازن القوى لانها تتهم بشدة في سياسات القوى. وان الدكتاتوريات من جهة ثانية تهتم في مسائل الصراع والتنافس باقامة القواعد التي تتلائم مع معتقداتها. [١]

ان توازن القوى هو مبدأ اجتماعي عام تدين له جميع المجتمعات التي تضم عدد من الوحدات السياسية المستقلة. وان مساعي الدول للحفاظ عليه ليست حتمية فحسب، بل تؤلف عامل استقرار سياسي في مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة. فعندما يتعرض التوازن للاضطراب اما بفعل قوى خارجية، او نتيجة تبدل في عنصر او اكثر من العناصر التي تؤلف النظام، فان هذا النظام يبدى ميلا لاعادة التوازن الاصلي او لاقامة توازن جديد. وهناك افتراضات يقوم عليها التوازن، اولاهما، ان العناصر التي يجرى التوازن بينها ضرورية للمجتمع بسبب الحق في الوجود اولا وانه في حالة الافتقار الى التوازن فان عنصراً من العناصر لابد وان يتفوق على العناصر الاخرى، متجاوزا حقوقها ومصالحها، وملحقاً بها في النهاية الخراب والدمار ثانيا. [٢]

ان توازن القوى هو لعبة الدول الكبرى بالرغم من ان الدول الصغرى تأتي في المحصلة، وهي غالبا ما تكون ضحاياها، وتعد في احسن الاحوال بمثابة متفرجين بدلا من لاعبين. وان الدول مجبرة على منع دولة اخرى او مجموعة من الدول من تحقيق اهدافها في الهيمنة على الاخرين لانها اذا ما فشلت فانها تجازف بوجودها. ففي ظل فترة الحرب الباردة لم يكن بوسع صانع القرار الامريكي سوى تحقيق اهداف محدودة من اهدافه الداخلية والخارجية. فاذا كان بامكان الاتحاد السوفيتي او الصين تحقيق سيطرة عالمية فلن يكون بوسع صناع القرار في هاتين الدولتين تحقيق اهدافهم المرسومة اذا اصبح العالم تحت الهيمنة الامريكية. لذا فالتمسك بمفهوم توازن القوى يعني رغبة الدول في البقاء والحفاظ على استقلالها عند صياغة سياساتها، ومن هنا يصبح الحديث واضحاً بان توازن القوى يعد قانوناً اساسياً للحياة مثل قانون الجاذبية الذي يحكم سلوك الاشياء. [٣]

---

(١) Ibid. P. 245.

(٢) موركنثاو هانزجي "السياسة بين الامم" ترجمة خيرى حماد، الجزء الأول، ط٢، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٢٣٩-٢٤٠.

(٣) Crabb Jr Cecil V. Op.cit., P. 43-44.

ومن ضمن المفاهيم التقليدية في دراسة العلاقات الدولية ان توازن القوى يحدد فقط بواسطة القوة العسكرية ولكن على العكس من ذلك نجد ان المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية تقر بالتأثير النسبي للقدرات العسكرية على توازن القوى لان هناك عوامل اخرى تلعب دوراً الى جانب القوة العسكرية. اذ علينا ان نميز بين القوة العسكرية من جهة والقدرة بمفهومها الشامل من جهة اخرى. ان المفهوم الرئيس في توازن القوى هو اثر القدرات الاقتصادية في التوازن. فاليابان دولة ذات قدرات عسكرية محدودة اصبح لها تأثير اقتصادي قوى في العلاقات الدولية، مثل تأثير امكاناتها الاقتصادية على العالم ولا سيما العالم الثالث. وحتى بدون القوة العسكرية فان تاثيرها الاقليمي يزداد بشكل متسارع ويقوم على علاقاتها الاقتصادية الثنائية وعلى قدرتها في قيادة اسيا والباسيفيكي في مجال التنمية الدولية. ونفس الامر بالنسبة لدور الاتحاد الاوروبي وزيادة قدراته التنافسية، فبالرغم من اعتماده على الولايات المتحدة من ناحية الامن العسكري فان سيشكل اكبر منافس لها في المستقبل. [١]

المبحث الثاني

وسائل توازن القوى

ويقصد بها الوسائل التي تستخدمها الدول لتحقيق التوازن وتشمل:

أولاً: الاحلاف

تعدد الاحلاف من اكثر التدابير المتعارف استخدامها بوصفها وسيلة فعالة في نظام توازن القوى. اذ أن ظهور التهديد في منطقة معينة يكون دافعا للدول التي تعيش فيها للتكتل وتشكيل الاحلاف، ولا سيما أن الاحلاف قد اثبتت جدارتها في تحجيم طموحات بعض الدول. وبصورة عامة وجدت الاحلاف الدائمة والمؤقتة ذات الصيغة المتغيرة تطبيقاتها بشكل مستمر في تاريخ أوروبا الحديث. [٢]

وفي ظل نظام توازن القوى التقليدي فان اقامة الاحلاف ليس سوى لغوض تفعيل نظام التوازن وذلك من اجل الحفاظ على الاستقرار ومنع قيام الحرب. وفي هذا النظام تستخدم القوة فقط لتحقيق الاهداف في نطاق توازن النظام ومنع حالة اللاتوازن فيه. وان الاحلاف اخذت تستخدم للسيطرة على القوة التي بدورها توظف

---

(١) Rosen Steven and Jones Walter, Op.cit., P. 208-209.

(٢) Palmer and Perkins, Op.cit, P. 254.

لتشغيل نظام التوازن [١]. ان الاحلاف هي وسائل فعالة لحل بعض المشاكل وليست علاجاً لجميع امراض المجتمع الدولي. وفي عالم يحصل فيه التعاون السلمي بين الدول الكبرى حينما يكون هناك خطر للحرب فان الاهداف ذات الاغراض الدفاعية هي ليست مسألة زائدة فقط وانما خطيرة ايضاً، كما انها تجعل القوى الاخرى تحت شكوك وتدعوهم الى عمل مضاد. وخلال حرب السنوات السبعة عقدت روسيا وفرنسا حلفاً ضد بروسيا وان هذا الحلف كان في الاصل ذو صلة باغراض دفاعية. [٢]

والاهداف على نوعين: احلاف هجومية واحلاف دفاعية، وكلاهما يتعلق بتوازن القوى. وبالنسبة للحلف الهجومي فانه يسعى لافساد التوازن لصالح اطرافه. والاهداف الدفاعية تهدف لاعادة التوازن او قلبه لصالح الدول التي تقوم بتشكيل الحلف [٣]. ومن الصعب التمييز بين حلف دفاعي واخر هجومي لان كليهما بنظر صانعيه هي احلاف دفاعية، وهذه العبارة تجعل الاحلاف مؤسسات مشكوك بها.[٤]

واذا لم يكن هناك خطر واضح لاندلاع حرب فان اقامة الحلف يستخدم عادة لاغراض هجومية. والتاريخ يبين لنا عدة امثلة لعدة دول دخلت في الاحلاف كخطوة نحو الحرب الوقائية، ففي عام ١٦٩٩ سعت روسيا وبولندا والدانمارك لتحجيم قوة السويد في البلطيق ووقعت حلفاً سرياً، وفي السنة التالية بدأت العمليات الحربية. وان هذه الحرب كانت بداية لانهيار قوة السويد ممهدة الطريق امام صعود روسيا. وفي عام ١٧٩٨ وقعت روسيا وبريطانيا والنمسا ونابولي والبرتغال وتركيا حلفاً هجومياً تحت زعامة قيصر روسيا ضد فرنسا الثورية وشنت الحرب ضدها مما ادى في النهاية الى قهر الثورة الفرنسية. [٥]

واذا كانت احلاف الحروب فعالة فانه من العقلانية ان نجزم بانه تحت ظروف معينة يمكن ان تكون الاحلاف الدفاعية فعالة ايضاً. وقبل ان يكون أي حلف فعال عملياً فانه من الضروري ان تنحاز الدول الى معسكر معاكس لاعدائها. وان حلفاً دفاعياً يعقد قبل قيام معسكر الخصم باقامة حلفه الهجومي او مجرد اذا اظهر عدوانيته يعني شيئاً متناقضاً وفي فترة الاضطراب فان القوى التوسعية تجد ان الفرصة المناسبة قد تهيأت لها لممارسة سياساتها. لذا اصبحت الاحلاف

---

(١) Burton Johne "International Relations, Op.cit, P. 77.

(٢) Stranz – Hupe Robert and Possony Stefen, Op.cit, P. 280.

(٣) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 254.

(٤) Ibid, P. 255.

(٥) Strauz – Hupe Robert and Possony Stefan, Op.cit., P. 281.

ضرورية لايقاف معتدى او لتجنب الحرب اذا كان هذا مستحيلاً لربح القضية في اقصر وقت وباقل الخسائر. [١] ان التاريخ يرينا بان الاحلاف يمكن ان توقف المعتدى، فبعد عام ١٨١٥ كانت فرنسا ترغب في استخدام القوة كوسيلة للتخلص من الشروط التي فرضت عليها في تسوية باريس الا ان محاولاتها باءت بالفشل لانها واجهت حلفا رباعيا متكون من بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا وتم كذلك ايقاف محاولاتها من اجل ان تلعب دوراً في الشرق الادنى وذلك بواسطة معاهدة لندن المعقودة بين بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا. [٢]

وظائف الاحلاف في توازن القوى

أولاً: تقويض قوة الخصم: دأبت الاحلاف على اضعاف قوة العدو ولا يكتمل ذلك الا من خلال استخدام الدبلوماسية والدعاية عن طريق الجمع بين الاثنين وفي هذا المجال هناك اثنين من الاهداف الرئيسة:

أ- أضعاف ائتلاف العدو الحالي او المحتمل بواسطة عزل واحد أو اكثر من اعضائه.

ب- القضاء على آمال الاعداء في الحصول على حلفاء جدد من دول غير منخرطة في الاحلاف وذلك بابقاء هذه الدول محايدة.

ان أي تحالف هو غير ثابت لان مسألة القوة المشتركة لا تعكس مفهوماً متطابقاً من قبل كل اعضاء الحلف وفي كل الاوقات، عوضاً عن الاختلافات في المصالح الوطنية اذ ان الاختلافات تختفي بسبب احتضانها من خلال خيارات سياسية بديلة، ولا سيما، اذا كان الخطر محدقاً بهذه الدول ومتساويا في الخطورة لكل المصالح الحيوية لهؤلاء فسيكون انحلال الحلف عندئذ صعباً. ومن النادر ان تتوفر كل هذه الصعوبات في وقت واحد ولفترة طويلة من الزمن، ولا سيما، عندما تكون التكتلات كبيرة عددياً كما هو الحال في ظل نظام توازن القوى ثنائي القطبية ويصعب الحفاظ على وحدتها. [٣]

ثانياً: سحب الحلفاء: ان من سمات التوازن هي مساعي كل طرف لاضعاف الخصم وذلك بمساعيه العسكرية والدبلوماسية لسحب حلفاء خصمه الى جانبه. وفي ظل توازن القوى التقليدي كانت الدول تقوم بتغيير جهة التمحور حسبما تمليه عليه مصالحها الامنية. وفي ظل نظام توازن القوى ثنائي القطبية يمكن

---

(١) Ibid, P. 281.

(٢) Hartmann Fredrick. Op.cit.. P. 326.

(٣) Ibid, P. 322.

أن نؤشر انسحاب يوغسلافيا من الكتلة السـوفيتية وانتهاجـها لسياسـة عـدم الانحياز بالرغم من بقائها دولة شيوعية. انها لم تعد تشكل ثقلاً سوفيتا، فضـلا عن ان الغرب قد حقق مكسباً باضعاف التأثير الشيوعي ولجوء يوغسلافيا الـى انتهاج سياسة انفتاح سياسي واقتصادي وتمكنت من ان تحقق قدراً من التـوازن بين المعسكرين. (١)

ثالثاً: تحطيم آمال حلفاء الخصم الجديد: ان تدمير العدو معنوياً في اطـار تـوازن القوى يتمثل بتجريده من حلفائه. وكذلك باقناع الدول المحايدة او المنفردة بـان بقائها عل الحياد سوف يحقق لها مكسباً، لا سيما اذا ما اندلعت الحرب او عنـد اندلاعها اذا كان العدو يشعر بصعوبة الحصول على مثـل هـؤلاء الحلفـاء. وهكذا اذا ما فشل العدو في تحقيق هذه المكاسب فان قـوة التعـادل سـتلعب دورها. لقد لجأ بسمارك الى هذا الاسلوب من اجـل تحقيـق مشـروعه فـي العلاقات الدولية المتمثل بجمع كل الاقاليم الالمانية تحت زعامة بروسيا. فقـد عمد بسمارك الى منع كل من فرنسا وروسيا من مساندة النمسا وسـعى الـى كسب حياد روسيا في صراعاته الاوروبية. وقد تحقـق لـه تطميـن روسـياً بالصداقة والحياد في شباط ١٨٦٣. ومع اندلاع التمرد البولندي ضد روسيا فقد ضمن بسمارك قيصر روسيا الى جانبه وتحقيق التعاون التـام معـه. وهكـذا تمكنت روسيا المدعومة من بروسيا من تحدى بنجاح محاولات تدخل بريطانيـا والنمسا وفرنسا واستطاع بسمارك سن ضمان حياد روسيا في حروبـه التاليـة مع النمسا وفرنسا. (٢)

هناك مطلبان اساسيان لقيام حلف فعال: الاول هو امتلاك الحلف لقوة كافيـة لتحقيق الهدف الذي اقيم من اجله، اما المطلب الثاني فهو وجود مصلحـة اساسـية مشتركة بين الدول المتحالفة. امـا الشـروط الاخـرى لقيـام الحلـف والمتمثلـة بالاستراتيجية والجغرافية والايديولوجية المشتركة والتشابه في الثقافـات والتكـامل الاقتصادي. فهذه الشروط تساعد على جعل الحلف اكثر استقراراً ودوامـاً. وهكـذا فقد شكل التحالف مع الاتحاد السوفيتي حجر الزاوية للسياسة الخارجية الامريكيـة اثناء الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغـم مـن البعـد الجغرافـي والاختلافـات الايديولوجية والثقافية بين الدولتين فانهما قد عبرتا عن رغبة حقيقية في التعاون مـع

---

(١) Ibid, P. 324.

(٢) Ibid, P. 326.

بعضهم البعض ومع بريطانيا بشكل فعال من اجل انجاز النصر التاريخي على المانيا. [١]

ثانياً: سياسة التفرقة: ويقصد بها قيام الدول الكبرى بتفرقة خصومها ومنافسيها بغية انقسامهم وبث الفرقة بينهم ومنع توحدهم. والافتراض الرئيس لهذا المبدأ هو ان التجزأة والانقسام سوف تجعل القوى المنافسة ضعيفة [٢] وعلى الرغم من ارتباط هذا المبدأ بنظام توازن القوى الا انه احياناً يمارس كمبدأ للسيطرة على الدول. فقد تبناه الرومان من اجل تحقيق اهدافهم للحفاظ على سيطرتهم على الشعوب التي خضعت لهم. وكذلك استخدمته الدول الاستعمارية بغية الاحتفاظ بالاقاليم التي احتلتها. وقد استخدمت بريطانيا بفطنة هذا المبدأ للحفاظ على ممتلكات امبراطوريتها وحتى وقت قريب.

وكذلك كانت سياسة فرنسا التقليدية تجاه المانيا خلال القرن السابع عشر وسياسة فرنسا تجاه القارة الاوروبية وسياسة الاتحاد السوفيتي تجاه دول اوروبا الشرقية [٣] ولكن هذا المبدأ وسيلة من وسائل توازن القوى. فلم يكن في صالح بريطانيا ان تتحد دول اوروبا خشية من اضعاف تأثيرها في القارة. وبالتالي فان افلح وسيلة كانت في بث الفرقة بين الدول الاوروبية الرئيسة فرنسا والنمسا وبروسيا واقامة توازنات متعددة داخل القارة الاوروبية لكي تضطلع بريطانيا بدور الصدارة.

ثالثاً: التعويضات: يقصد بها توزيع المنافع الاستعمارية والاقاليم الاستعمارية وتخطيط مناطق النفوذ بين الدول الكبرى الاوروبية [٤] ان هذه الوسيلة المشتركة غالباً ما تستلزم تجزأه الاقاليم بين الدول الاستعمارية والمثال على ذلك تقسيم الممتلكات الاسبانية في اوروبا وخارجها من قبل آل بوربون وآل هابسبورغ في معاهدة اترخت ١٧١٣ وتجزئه بولندا وتعديل الاتفاقات الاقليمية لمعاهدة سان ستيفانو في مؤتمر برلين. ان التعويضات الاقليمية غالباً ما توضع من قبل الدول القوية على حساب الدول الضعيفة وبشكل اكبر بواسطة الدول المنتصرة في الحروب. وفي خلال الفترة الاستعمارية ١٨٧٠-١٩١٤ حدثت كثير من الاتفاقات والمساومات بين الدول الاستعمارية وحينما لا تتعلق التعويضات بشكل مباشر في مناطق الاقليم يبقى تطبيق المبدأ نفسه. آن

---

(١) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 255.

(٢) Lerche Charles and Abdul A. Said "Concept of International Politics" Op.cit, P. 118.

(٣) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 118.

(٤) Ibid, P. 255-256.

المساومة في المفاوضات الدبلوماسية الناجمة عن المساومات السياسية هي تعبير عن مبدأ التعويضات الذي يرتبط بنظام توازن القوى. والمثال على ذلك المساومات الاستعمارية بين بريطانيا وفرنسا حول توزيع مناطق النفوذ في شمال افريقيا اذ اعترفت بريطانيا بالمصالح الفرنسية في دول المغرب العربي مقابل اعتراف فرنسا بالمصالح البريطانية في مصر.[١]

رابعاً: التسلح: تعد مسألة الاستعداد العسكري احدى اهم المسائل التي تشغل اهتمامات الدول الكبرى على باقي وسائل الدفاع. اذ قد تقود هذه السياسات سباق التسلح بسبب زيادة التنافس بين القوى الكبرى مما يؤدي الى تعريض العلاقات الدولية الى حالة من الخطورة ووضع من اللاتأكدية، والاكثر من ذلك ان تطوير الاسلحة ووسائل القتال يعمل على زيادة كفاءة قدرة الدولة الهجومية والتي يمكن ان تساعد على شن الحرب. ومن الناحية النظرية فان توازناً مستقراً في القوة يمكن اقامته بواسطة ايقاف سباق التسلح واجراء تخفيضات متبادلة في الاسلحة من قبل الدول المنافسة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتحقيق التخفيضات فانه يمكن تأشير استمرار سباق التسلح[٢] وهذه هي الوسيلة الاساسية التي تساعد القوى الكبرى في الحفاظ على التوازن لصالحها. والافتراض الاساسي لذلك هو ان كميات كبيرة من الاسلحة كما ونوعا تزيد من قدرات الدولة على الهجوم والردع وان النتيجة المتحمة لسباق التسلح هي الزيادة في الاعباء العسكرية مما يؤثر كثيراً على ميزانية الدولة.[٣]

ان الدولة التي تتسلح هي بحاجة الى قدرات اقتصادية عالية ووفرة في الموارد الاولية بحيث يكون بمقدورها ادامة الانتاج الحربي وخوض سباق في التسلح يعينها في الحفاظ على التوازن مع خصومها ومواكبة تسلحهم. وتشكل حالة سباق التسلح استنزافا خطيراً للموارد الاقتصادية حتى بالنسبة للدول الكبرى. اذ كان لسباق التسلح في ظل نظام توازن القوى ثنائي القطبية اثار خطيرة على القدرات الاقتصادية للدولتين العظميين. اما الدول التي تعاني مع ضغوط وتوترات من قبل دول اخرى والتي ليس بوسعها مواكبة سباق التسلح معها تضطر الى التحالف مع قوى كبرى للتعويض عن ضعفها العسكري ووهنها الاقتصادي.

---

(١) Lerche Charles and Abdul A., Said, Op.cit., P. 118.

(٢) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 256.

(٣) Lerche Charles and Abdul A, Said, Op.cit., P. 118.

خامساً: التدخل: لقد تم ممارسة التدخل من قبل الدولة الحاملة للميزان، لا سيما بريطانيا. وقد تمتعت هذه الدولة بحرية اختيار واسعة، وكانت قادرة على استخدام وسائل متعددة من اجل الحفاظ على التوازن الاوروبي. ويتراوح التدخل من مجرد الانحراف والحياد في المعنى التقليدي الى التدخل العسكري الكامل في حرب عامة[١] والتدخل يكون على نوعين: تدخل دفاعي وتدخل هجومي. ويهدف التدخل الدفاعي الى الحفاظ على النظام السياسي. بينما يكون التدخل الهجومي موجه لتغيير هذا النظام. والتدخل الدفاعي قائم على الافتراض بعدم قدرة دولة ما، وعادة هي دولة عظمى، بالسماح بتغيير التوازن لغير صالحها من قبل دولة اخرى بتغيير حكومة أو سياسة. والمثال على التدخل في العصر الحالي: تدخل الحلفاء في روسيا عام ١٩١٨ لحماية النظام الذي سبق الحكم البلشفي والتدخل السوفيتي في هنغاريا عام ١٩٥٦ للحفاظ على حكومة كادار والتدخل الامريكي في لبنان عام ١٩٥٨ لمساندة حكومة كميل شمعون. اما التدخل الهجومي فهو توسعي ويظهر مبدئياً بواسطة التغلغل وهدفه هو الاعداد لاجراء تغيير في سياسة او حكومة الدولة الاخرى، او عند الضرورة الغاء استقلالها كلياً. ان الطريقة التي توحدت بها كل من المانيا وايطاليا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت على شكل تدخل هجومي استخدم من قبل روسيا وبيد مونت بشكل قتالي. ان اقامة الحكومات الشيوعية في شرق اوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية يمثل تدخل هجومي روسي. كما شكل تدخل الولايات المتحدة في دول امريكا اللاتينية تدخلاً هجومياً.[٢]

ان عدم التدخل يمثل سياسة يروج لها من قبل الدول الصغرى، وكذلك من قبل الدول العظمى التي تسعى للحفاظ على التوازن. وهناك تبرير مهم لتاليران بان عدم التدخل هو مصطلح سياسي يعني ما يريده التدخل بالضبط وان عدم التدخل يشير الى الحياد عند بعض الدول او جهود لتحديد رقعة الحرب اقليمياً او للحفاظ على حقوق الدول المحايدة في زمن الحرب.[٣]

---

(١) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 256.

(٢) Lerche Charles and Abdul A. Said, Op.cit., PP. 116-117.

(٣) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 256.

سادساً: الدول العازلة: يقصد بالدولة العازلة تلك الدولة الصغيرة الواقعة بين دولتين او قوتين او اكثر، وهي ايضا دولة ضعيفة نسبياً تقع بين مناطق مصالح القوى المختلفة. وان الافتراض الإساسي لهذه الوسيلة يقوم على ان مصلحة كل دولة واحدة من هذه القوى الكبرى ان تمنع الدول الكبرى الاخرى من السيطرة على المنطقة العازلة، وكل دولة متنافسة تبحث للابقاء على استقلال الدول الصغرى العازلة وتفضل ابقاءها في وسط هذين النفوذين من اجل عدم وقوعها في احضان الدول الكبرى الاخرى.[١]

ان توازن القوى في ظل نظام ثنائي القطبية هو غير ثابت بدون مناطق عازلة ومناطق محايدة بين القوى الكبرى ذات الاتصال المباشر، ولكن العملاقين كانا منفصلين عن بعضهما البعض بحواجز ارضية ومحيطات وحتى بستار حديدي يفصل بين حلفاء كل منهما في اوروبا وان القوات الروسية التي كانت في مواجهة القوات الامريكية في مناطق مثل مضيق بيرنج والمانيا هي منفصلة بصورة واسعة. والدول العازلة لها اهمية كبرى لما لها من تأثير وقيمة عند الدول الكبرى. ويمكن ان تكون محايدة او تم حيادها من قبل الدول او ان تكون دول تابعة او عبارة عن اقاليم خاضعة، او ربما تكون مشاركة مع واحد او اثنين او اكثر من تجمعات القوى وتقوم بدور شرفي. وطبقاً لمارتن رايت فان اكثر المناطق العازلة في العالم هي تلك التي تفصل بين روسيا وبريطانيا وهي عبارة عن منطقة تتكون من دول ضعيفة، واسعة المساحة مع حواجز جغرافية كبيرة ووجود قوميات متصاعدة ومصالح متصارعة بين الدول الكبرى، وهي منطقة لمصالح لا متناهية للجيوبوليتكيين لانها تشكل جزءاً كبيراً من منطقة القلب لماكندر والمنطقة التي وسعها فيما بعد سبايكمن. وهناك دول ضعيفة تحيط بروسيا مثل ايران وافغانستان لتعزل بين روسيا وغيرها من الدول [٢] وكانت كل من سويسرا وبلجيكا في الماضي مناطق عازلة بين المانيا وفرنسا. وخلال الفترة الاخيرة من القرن التاسع عشر كانت افغانستان دولة عازلة بين النفوذ البريطاني في الخليج والنفوذ الروسي. وكانت المستعمرات الاسبانية في افريقيا منطقة عازلة بين النفوذين الفرنسي والبريطاني. وكانت النمسا دولة عازلة بين دول شرق وغرب أوروبا في ظل فترة الحرب الباردة، والنيبال، كذلك كانت دولة عازلة بين الهند والصين.[٣]

---

(١) Lerche Charles and Abdul A. Said, Op.cit., P. 117.

(٢) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 257.

(٣) Lerche Charles and Abdul A. Said, Op.cit., P. 118.

المبحث الثالث

انماط توازن القوى

أولاً: توازن القوى التقليدي

أ- المفهوم

هو ذلك النظام الذي هيمن على العلاقات الدولية منذ معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية والذي يقوم على التعددية السياسية وعلى وجود الدول القومية في اقاليم محددة. والمقصود بالتعددية السياسية هو تعدد الاقطاب الرئيسة. وهذا النظام كان يقوم على وجود خمس دول رئيسة في الاقل. وفي النظام المتعدد، فان الدول الكبرى تكمل احداها الاخرى وتعمل بشكل منفرد، ويتطلب هذا النوع من التوازن وجود اتفاق ضمني لاحترام وجود بعضهم البعض ومنطقة نفوذهم. وتقتصر الخلافات على المسائل التي تعد ثانوية. وان تكوين الائتلافات هي مسالة عادية. وان تخفيض عدد الدول الكبرى يعد امر غير مرغوب به لانه يثير المخاطر لافساد النظام.[١]

وعلى الرغم من ان سياسة توازن القوى التقليدي قد ارتبطت بظهور الدول القومية الا انها سياسة قديمة. فالدول منذ القديم عرفت مبدأ التوازن وان الاحلاف الدفاعية والهجومية قد اقيمت من قبل دول المدينة الاغريقية وكذلك من قبل الدولايات الايطالية في القرن الخامس عشر، وحتى من قبل المجتمعات غير المتحضرة للقبائل الهندية في امريكا في صراعهم مع المحتلين الاوروبين.[٢]

لقد كان نظام الدولة الاوروبية يقوم على الوراثة. وقد عرف الملوك مبدأ توازن القوى كمصلحة عامة. وحتى عندما تلغى الدولة او تزال كما حصل لبولندا فانه تم التضحية بها من اجل الحفاظ على توازن القوى بين النمسا وبروسيا وروسيا. ومع ذلك، فانه من الضروري التأكيد على ان الدول غالبا ما تجد نفسها منقادة نحو سياسة التوازن والحفاظ عليها. انها لا تختارها وانما منقادة اليها. ويرى بعض الكتاب ان الهجمات الاخلاقية للرأى العام على توازن القوى لا يمكن القبول بها لان الدول لا تختارها وانما تجد نفسها فيها.[٣]

---

(١) Lerche Charles and Abdul A. Said, Op.cit., P. 114-115.

(٢) Ball Margaret and Killough Hugh, Op.cit., P. 97.

(٣) Purnell Robert, Op.cit., P. 141.

ب- افتراضات توازن القوى التقليدي

ان هذا النظام يقوم على الافتراضات التالية [١] :

١- ان كل دولة تسعى الى زيادة قوتها من اجل تحقيق اغراضها الخاصة.

٢- وبالنتيجة فكلما تتنافس الدول من اجل الحصول على القوة، ولا سيما بين دول ذات مصالح متعارضة مثل المصالح الاستعمارية فان هناك احتمال لقيام الصراع الدولي.

٣- من اجل رفع قدرتها الكامنة فان الدول المتشابهة في الاتجاهات السياسية تدخل في حلف نتيجة لهيمنة احلاف او حلف منافس لها في النظام.

ضمن هذه الافتراضات الثلاثة، فان انموذج توازن القوى يبين بانه لا يختلف عن أي نظام دولي اخر. ولكن عمل النظام يقتضي بان كل مشارك فيه يضع قيمة عالية للتعادل. وفي اطار تحالفات تنافسية فان اهداف الاطراف سعت نحو تحقيق التعادل اكثر من اللاتعادل الذي يمكن ان يكون لصالحها. ومن اجل الحفاظ على التعادل فان الدول تعمل على تغيير التحالفات من اجل تعديل التوازن، حيث يجرى تعديل التحالفات بين الدول بشكل تلقائي. [٢]

جـ- الاستقرار في نظام توازن القوى التقليدي

يتسم نظام توازن القوى التقليدي بعدم الاستقرار، لان الاستقرار لا يستمر لفترة طويلة من الزمن إذ سرعان ما يؤدي الى حالة من اللااستقرار ووراء ذلك عدة اسباب:

١- ان الدول لا تكتفي بما لديها من قدرات بل تسعى عن قصد لزيادة قدراتها مما يؤدي الى حدوث فجوة بين قدرات الدول المتنافسة مما يسبب شعوراً بالخوف عندها، لا سيما عند الاطراف المتأخرة في سباق التسلح ويدفع الى التورط بمجازفات قد تنتهي بقيام الحرب.

٢- ضعف مستوى الاتصالات بين اطراف التنافس، والتي هي ضرورية من اجل ايصال المواقف والاهداف وتجنب أي سوء تقدير في الموقف. [٣]

---

(١) Rosen, Steven and Jones Walter. Op.cit., P. 209.

(٢) Ibid, P. 210.

(٣) نعمة، د. كاظم هاشم، "العلاقات الدولية"، جامعة بغداد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٦.

٣- انعدام الايديولوجية كعامل يمسك بارضية التحالف. وان الدول كانت تنتمي الى الاحلاف حسبما تمليه اعتبارات مصالحها السياسية والعسكرية وليس الاعتبارات الايديولوجية كما جرى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٤- وتبعا لذلك، فان الدول اطراف التوازن، كانت تغير كفة التوازن وتنتقل الى الكفة الاخرى من اجل الحفاظ على التوازن والعمل على تعديله كما تفرضه الظروف [١] وان الانتماء الى الاحلاف كان يجرى بصورة مؤقتة سرعان ما تتغير وذلك بسبب وجود مرونة كاملة او شبه كاملة في الانضمام الى الاحلاف او الخروج منها. فالدولة وفي ظل هذا النمط من التوازن قد تمتعت بسلطة مطلقة في تقرير كل ما يتعلق بمصالحها في اطار التوازن الدولي الذي تحاول الابقاء عليه. [٢]

لهذا فان توازن القوى هي ليست سياسة جامدة ولا تؤدي الى تعادل مستمر ففي القرن التاسع عشر فان بروسيا تحدت هابسبورغ من اجل البحث عن حل توفيقي، وقامت فرنسا بدعم الاخيرة، بينما قررت بريطانيا دعم بروسيا. وان التقديرات للاحتمالات المستقبلية قامت انذاك على اساس ان موقف بريطانيا سيكون ضعيفاً اذا ما تقوضت القوة البروسية. وبعد قرن ونصف من الزمن فان تصاعد القوة الالمانية شكل تهديد لبريطانيا. ففي الحرب العالمية الاولى التحقت بريطانيا مع فرنسا ضد الامبراطورية الالمانية. وفي الحرب العالمية الاولى أيضاً كانت في معسكر مختلف مع حليفتها السابقة اليابان. وان ايطاليا حليف سابق لبريطانيا في الحرب العالمية الاولى حاربت الى جانب المانيا ضد بريطانيا وفرنسا في الحرب العالمية الثانية. ان الاحلاف قد دخلت في توازن القوى التقليدي باعتبارها اجراءات ملائمة وضعت من قبل علاقات القوة السائدة في وقت معين، بالاضافة الى ذلك فان الهدف قد تمثل انذاك في ليس الوصول الى تعادل تام بين القوى المتصارعة كميزان يستخدم في هذه الجهة او تلك مثل توازن الالة. ان كل دولة تحاول ان تجمع اكبر قوة ممكنة الى جانبها لضمان الحد الادنى من الامن ووضع جزء منها للاحتياط، وتحت هذه الظروف فان توازن القوى غير مستقر. [٣]

ان الحفاظ على التوازن كان هو المبدأ الذي قاد حكام اوروبا طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكان ذلك مفتاحاً لقيام الاحلاف والاحلاف المضادة وان التغييرات المألوفة بين الدول تمثلت كما اسلفنا، في الانتقال من طرف الى

---

(١) Podelford and Lincolin "International Politics". Op.cit., P. 217.

(٢) مقلد: د. اسماعيل صبري، "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٣) Ball Margaret and Killough Hugh, Op.cit., P. 98.

طرف اخر او الطرف الخصم. وفي نهاية القرن التاسع عشر انهار النظام التعددي وتم ابداله بالتوازن البسيط، وعاني نظام توازن القوى التقليدي من الاضطراب وذلك حينما دحرت المانيا النمسا عام ١٨٦٦ وفرنسا عام ١٨٧٠ وهذا منحها عشرون عاما من الهيمنة على القارة الاوروبية. كما ان موقفها قد تعزز عن طريق تحالفها مع النمسا وايطاليا، وتدريجيا، تشكل تحالف مضاد بواسطة تشكيل الحلف الفرنسي - الروسي عام ١٨٩٤ والوفاق الفرنسي - البريطاني عام ١٩٠٤ والوفاق الانكليزي - الروسي عام ١٩٠٧ والتحول التدريجي لايطاليا من جبهة المانيا الى العصبة الغربية. ان جميع الدول الكبرى في تلك الفترة قد تحالفت مع طرف معين ولم يترك أي مجال للتحول نحو الانهيار. ان التوازن البسيط هو اكثر خطورة من التوازن المتعدد لانه يعمل على زيادة التوترات وسباق التسلح ويؤدي الى حدوث الازمات. (١)

لقد اصبح التوازن مسألة شاملة ولم يعد مسألة اوروبية فقط، فاعتبارات توازن القوى اصبحت اكثر تأثيراً في قرارات الحكومات نحو اندلاع الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤. واصبح نفس التفكير في عقل الحكومة الامريكية حينما دخلت الحرب عام ١٩١٧ خوفاً من قيام المانيا بالسيطرة على اوروبا وتدمير القوة البحرية البريطانية. وان الحرب قد بينت بان المانيا قد اصبحت على درجة عالية من القوة بحيث ان الدول الاوروبية لم تعد قادرة على تدميرها لوحدها وبدون مساعدة. أن مساعدة الولايات المتحدة اصبحت ضرورية لنجدة اوروبا. وخلال الحربين العالميتين، بذلت المحاولات لابدال التوازن بنظام الامن الجماعي عن طريق تأسيس عصبة الامم. ولكن المحاولة فشلت لهذا يعتقد البعض بانه ليس هنالك طريق ثالث سوى توازن القوى من اجل الحفاظ على استقلال الدولة الضعيفة. ومرة اخرى فان بريطانيا وفرنسا تعاونتا في عام ١٩٣٩ من اجل اعادة احياء الوفاق الثلاثي للحرب العالمية الاولى. ومرة أخرى دعمت الولايات المتحدة الدول الغربية لان نصراً للمحور هو ليس في مصلحة امريكا. (٢)

د- طبيعة نظام توازن القوى التقليدي

يمكن تقسيم الانظمة في ظل نظام توازن القوى التقليدي الى "انظمة ثورية" وانظمة محافظة او معتدلة، وان الذي يحدد نوع ذلك هو طبيعة الاهداف والوسائل التي تستخدمها الدول. وان نظام توازن القوى يمثل النموذج المثالي للنظام المحافظ. فاللاعبون الرئيسون يتصرفون بطريقة يعبرون بها بشكل متبادل عن طموحاتهم

---

(١) Mills Lennox A and Mclaughlim Charles "World Polition" Henry Holt and Company, NewYork, 1957, P. 111.

(٢) Ibid, P. 111-112.

ويحافظون على توازن تقريبي للقوة ويقللون من درجة المجابهة. ومن بين الشروط الاساسية لهذا النوع من النظام نجد التعددية ووجود قانون الشرعية الدولية. والنظام المعتدل يجب ان يكون متعدد ومتجانس وان سياسة التوازن تدعو اللاعبين الرئيسيين لوضع اهداف معتدلة والتي يسعون الى تحقيقها بالوسائل المعتدلة مثل (الوسائل السلمية والحروب المحدودة). ان مزايا النظام المعتدل هي ذات بعدين: ان تدرجية الدول ومرونة النظام تدفع الى خضوع الدول الصغرى تحت حماية الدول الكبرى، والتي تشكل مجتمعا يكون فيه الاعضاء المتنافسين منقسمين بواسطة طموحات تنافسية وليس بواسطة صراعات تلقائية ودائمة. وان التوفيقية تسود اكثر من البغضاء. اما فيما يتعلق بالمرونة فانها تنجم عن التجانس، فالنظام يعمل بدون ان تؤثر عوامل النظام السياسي في الداخل والايديولوجية على العمل الدبلوماسي وهذا ليس هو الحال في النظام الثوري. (١)

ثانياً: نظام توازن القوى ثنائي القطبية

أ- المفهوم

لقد غيرت الحرب العالمية الثانية بشكل كبير جداً من جوهر السياسة الدولية. اذ واجه رجال السياسة وضعاً ليس له مثيل بسبب ظهور مشاكل عالمية نجمت عن دخول الاسلحة النووية كواقع جديد في العلاقات الدولية. والنتيجة الثانية التي ترتبت على ذلك تمثلت في خفض عدد القوى العظمى الى اثنين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، اذ توزعت مراكز القوى في العالم الى مركزين فقط. اما النتيجة الثالثة فهي بروز الصراع الايديولوجي بين الدولتين العظميين صراعاً تكتنفه حالة عدم الثقة والمنافسة وسوء الادراك (٢) وحدث استقطاب في القوة ليس له مثيل على الاطلاق في السياسة الدولية. اذ لم تتمركز القوة منذ انهيار الامبراطورية الرومانية مثلما تمركزت فيها عام ١٩٤٥. فقد ترجمت قوة الدولتين العظميين من قوة كامنة عام ١٩٣٩ الى قوة فعلية هائلة فيما بعد الحرب. وهكذا فان عالم ما بعد الحرب لم يشهد فقط المشاركة الفعالة لهما في الشؤون الدولية وانما شهد ايضا احتكارهن المشترك في تقرير مصير العالم. (٣)

---

(١) Calard Daniel "Les Relations Internationales", Op.cit., P. 77.

(٢) Rosen Steven and Jones Walter. Op.cit., P. 213.

(٣) ليرتش، تشارس او "الحرب الباردة وما بعدها"، تعريب الدكتور فاضل زكي محمد، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٦، ص ١٥-١٦.

وفي نظام ثنائي القطبية هناك ثلاثة انواع من اللاعبين [١] :

١- الدول الرئيسة في التحالف: وهي الدول التي تهيمن على باقي ارجاء الكتلة بشكل هرمي لمنع اية حركة صعود في القطب او الكتلة الاخرى والحفاظ على تماسك معسكرها الخاص. والوسائل المستخدمة في تحقيق ذلك وهي مختلفة مثل: الحماية، العقوبات، التعويضات، وهي تسعى مرة للاقناع ومرة اخرى للردع.

٢- الدول الثانوية: وهي تلك الدول التي تنضوي تحت لواء احد القطبين بسبب روابط الصداقة او للاعتبارات الايديولوجية. انها تعمل وفقاً لاعتبارين:

أولاً: ان مصالح الحلف الذي تنتمي اليه يتفق مع مصالحها الخاصة.

ثانيا: ان مصالح الحلف الذي تنتمي اليه لا يتلائم تماما مع مصالحها الوطنية ان السباق بين الحلفاء ليس له نفس الصفة في نظام ثنائية القطبية عنه في نظام تعدد الاقطاب.

٣- الدول غير المرتبطة بالمعسكرين: تعد من بين اللاعبين الخارجيين عن النظام وليس لها اية مصلحة للمشاركة في هذه الكتلة أو تلك. انها تبقى خارج المعسكرين لانها تستفاد من المنافسة الثنائية. وعلى العكس، اذا ما تغيرت الظروف فانها تدخل في اللعبة لتقديم الدعم الى احد المعسكرين. والمثال على ذلك (تدخل الولايات المتحدة في اعوام ١٩١٧ و ١٩٤١) اما بالنسبة للدول التي توجد في داخل النظام فان مواقفها تتسم بالسلبية او ان نشاطها يعتمد على درجة الامن التي تتمتع بها نتيجة انعزالها (السويد وفلندة) او من النظام الخاص الذي تتمتع به حياد (سويسرا).

ب- خصائص نظام توازن القوى ثنائي القطبية

١- انه نظام غير متجانس ويوصف بالثورية وغير مستقر ويشوبه العنف ويكون للمتنافسين فيه الخيار بين التعارض المؤقت والاتفاق الدائم وتعاني فيه الاطراف من عبوديتهم للعداوة ومواجهة معضلة الامن بشكل مستمر وخطير. وان المنافسة الشاملة تجعل من البحث عن الحلفاء فيها مسالة غير عادية ويجعل ذلك كل قطب يعتمد على اسناد الاطراف الثالثة. [٢]

---

(١) Colard Daniel "Les relations Internationales". Op.cit., P 79.

(٢) Ibid, P. 79.

٢- ان هذين القطبين لم يكونا متطابقين او قابلين للتبادل. فالولايات المتحدة هي اغنى من الاتحاد السوفيتي، وذات نظام رأسمالي تطرح نفسها كزعيمة ومدافعة عن العالم الحر الذي تمتاز بسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية واحترام القواعد الديمقراطية. اما الاتحاد السوفيتي فيتزرد المعسكر الاشتراكي والذي اتسعت حدوده من خلال الحرب والثورات. [١]

٣- علاقة التوازن بالاطراف الثانوية. في الواقع ان مصير هذه الاطراف يعتمد على لعبة الصراعات بين العملاقين [٢] فقد انضمت هذه الدول اليها بحثاً عن المساعدة والحماية في مواجهة تهديدات من غيرها. وبهذه الطريقة قامت الكتل، وهي نوع من الاحلاف في زمن السلم تفرض فيها كل قوة نووية سيطرتها على الاخرين مقابل تقديم الحماية لهم. وتصبح هذه الدول الاخرى بمثابة دولة تابعة، ومع ان درجة وشكل التبعية يختلف من كتلة الى كتلة الا ان في كل منهما يعتمد في الاساس على قوة النواة المركزية او على قوة الطرف الرئيسي داخل الحلف. [٣]

٤- وبظهور دول عدم الانحياز اصبحت الكتل اكثر تسامحاً تجاهها واصبحت الثنائية القطبية الصلبة ثنائية مرنة. اذ ترفض هذه الدول غير المنحازة التفريط باستقلالها برفضها الانضمام الى أي من هاتين الكتلتين. [٤]

٥- تعبر القطبية الثنائية عن وضع نسبي للتوازن، فالحدود بين الكتلتين (هي الحدود التي تقسم اوروبا الى شطرين من البلطيق الى الادرياتيكي) كانت تفصل العلاقات بين الشرق والغرب الى منطقتين للنفوذ ويحظر على أي طرف من الطرفين المتصارعين، بموجب اتفاق ضمني ان يتدخل في الشؤون الداخلية بمنطقة الاخر. لقد تركت الولايات المتحدة والدول الغربية قوات الاتحاد السوفيتي تغزو المجر (١٩٥٦) وقوات حلف وارشو تغزو جيكوسلوفاكيا (١٩٦٨) دون ان يثير هذا الغزو اية ردود فعل عسكرية من جانبها، لكن الدول الغربية لم تتنازل مطلقاً عن الحق الذي حصلت عليه بموجب اتفاقيات بوتسدام والذي يخولها احتلال جزء من مدينة برلين. ولم تتمكن الولايات المتحدة في حينها من ان تمنح قيام نظام ماركسي موال

---

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٦.

(٢) Colard Daniel "Les Relations Internationales" Op.cit., P. 79.

(٣) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٦-٤٧٧.

(٤) Padelford and Lincolin "The Dynamics of International Politics" Op.cit., P. 34.

للسوفيت في كوبا عام ١٩٥٩ ولم يستطع الاتحاد السوفيتي ان يمنـــع القـــوات الامريكية في مناطق عديدة من العالم. (٢)

جـ- انواع توازن القوى ثنائي القطبية

يمكن تقسيم القطبية الثنائية الى قسمين:

أولاً: القطبية الثنائية الصلبة: وتعني توزيع كل قدرات العالم الفعلية الـــى كتلتيـــن متنافستين، فالهيكل المؤسسي للنظام يقوم على وجود نظامين مـــن الاحـــلاف تهيمن على احدهما الولايات المتحدة ويهيمن على الاخر الاتحـــاد الســـوفيتي، وهناك عدد قليل من الدول لم تشارك فيه وهي دول الحياد القانوني. ولكن فـــي الحقيقة فان القوة القابلة للقياس في العلاقات الدولية قد اتجهت نحو واحد مـــن هذين الهيكلين. واستمر نظام توازن القوى ثنائي القطبية منذ عام ١٩٤٥ حتـــى اواسط الخمسينات. وسمى بثنائية القطبية الصلبة لانها فـــترة انتشـــرت فيـــها الاحلاف من قبل الولايات المتحدة وقيام المعسكر الاشـــتراكي باقامـــة حلـــف وارشو عام ١٩٥٥ويتميز نظام القوى ثنائي القطبية الصلب بما يلي:

١- انه يختلف عن نظام توازن القوى في القرن التاسع عشر فـــي افتراضـــه بـــان التعادل الدولي هو هدف ثانوي. اذن الهدف الاساسي للحكومات هو الانضمـــام الى تحالف مهيمن.

٢- انه نظام يقوم على افتراض ان القوة الفعلية قد انضوت تحت احـــدى الكتلتيـــن بحيث لم يعد ممكناً قيام دولة بلعب دور الدولة الحاملة للميزان.

٣- ان هدف هذا الانموذج من القوة هو المبادأة لدحر التحالف الاخر اذا ما حـــاول تجاوز حدود المعكسر الاخر. ولهذا السبب فليس من قبيل المصادفة ان قـــامت الاستراتيجية الامريكية خلال تلك الفترة على الانتقام الشامل. وقد كـــان مـــن المشكوك به الا يؤخذ التهديد بجدية. ومن البعيد تصوره بان القوات التقليديـــة المتوازنة في الحلف الاوروبي كانت ستؤمن الاستقرار في المنطقة. اذ لم تكـــن تلك الاستراتيجية منطقية بكفاية كاساس استراتيجي.

٤- ان نظام توازن ثنائي القطبية لا يتضمن التعادل المطلق للكتلتيـــن، فلـــم تكـــن الولايات المتحدة وحلفائها اقل قوة من الكتلة السوفيتية خلال العقد الـــذي تلـــى الحرب العالمية الثانية. ان عدم التناسب في القدرات النوويـــة لا يؤثـــر علـــى التوازن، فالقدرات الامريكية موزعة عالمياً بينما كان توزيع القوات الســـوفيتية محدودا. مع ذلك، ان امتلاكهم سوية للقدرات النووية مـــع الاحتفـــاظ بتـــوازن

---

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٧.

حرج للقوة في المنطقة الصعبة - اوروبا - يؤمن الحفاظ على توزيع القدرات القتالية ويؤمن القدرة على الرد. وهكذا فان توازن القوى ثنائي القطبية يمكن ان يقوم بدون تعادل مطلق في القوة العسكرية وبدون تعادل مطلق في التأثير الشامل النسبي، وبما ان القوة هي غالباً نسبية فلا يستتبعها ان يكون لاحدى الكتلتين، بسبب نقص في التعادل المطلق، امتياز سياسي اقل من الكتلة الاخرى في المناطق الحرجة. (١)

ثانياً: القطبية الثنائية المرنة: بظهور متغيرات جديدة في الخمسينات اخذت القطبية الثنائية الصلبة تتحول الى القطبية الثنائية المرنة. ففي داخل المعسكر السوفيتي ظهر هناك نوع من عدم الرضا عن السيطرة السوفيتية، وحدثت ثورات وانتفاضات في شرق اوروبا كان من نتائجها مطالبة دولها بالتخلي عن الهيمنة الستالينية. الا ان ابرزها كان في الانقسامات التي ظهرت بين الصين والاتحاد السوفيتي، اذ كانت الصين تتطلع الى دور الدولة الكبرى. ومع بداية الستينات حدثت عدة تحولات واضحة في صلابة ثنائية القطبية ليس بسبب التغيرات الداخلية في الحلفين الرئيسيين ولكن بسبب زيادة عدد الدول الكبرى في النظام وبسبب حركة تصفية الاستعمار التي ادت الى بروز دول صغرى جديدة تقاسمت الفقر والتخلف والاختلافات العنصرية وتعرضت لصراع حاد بين الدولتين العظميين. اذ سعت كل واحدة منها لادخال عدد منهم في فلكها وكسب انتمائهم الايديولوجي وذلك من اجل اظهار تفوقهما الايديولوجي. والغالبية من هذه الدول النامية تفضل عدم الارتباط مع أي من العملاقين ولكنها تفضل قبول المساعدة من أي منهما باقل ثمن ممكن. وهكذا لم تعد ثنائية القطبية صلبة. هناك اذن كتلتين تستندان بشكل مباشر الى نقطة ارتكاز، والاخرين اما ينشأون من كتلة رئيسة او يرتبطون باغراض احدى الكتلتين. وليس بالضرورة ان يكونوا حلفاء كاملين. وبالنسبة لاعضاء الكتلة فان قواعد السلوك في القطبية الصلبة والمرنة هي متشابهة. وان اعضاء الحلف يعملون على ازالة الحلف المناهض وهم اكثر استعداداً لدخول حرب صغيرة على حرب عامة، وان الاعضاء يسعون لتقوية كتلتهم داخلياً وحل الخلافات بواسطة المفاوضات اكثر من الصراع. كما ان التهديد بالدمار الشامل يؤدي الى اتفاق بعدم اثارة حرب بين الاطراف الرئيسة المتصارعة. وفي داخل كل كتلة للاطراف الرئيسة مسؤوليات اضافية في ثنائية القطبية المرنة، وان الجهود للحفاظ على الية هذه الوظيفة تشمل المكافأة أو العقاب والذي بواسطته تؤثر الدول القوية على سلوك الدول الاقل قوة مثل المكافأة الاقتصادية، الحرمان

---

(١) Rosen Steven and Jones Walter, Op.cit., P. 215-216.

الاقتصادي، عروض سحب معدات الحرب. وفي الحالات القصوى فان الاطراف الرئيسة يمكن ان تستخدم القوة كما حدث للاتحاد السوفيتي في هنغاريا عام ١٩٥٦ والولايات المتحدة في كوبا عام ١٩٦١ وفي الدومينكان عام ١٩٦٥. أن القواعد لتحديد سلوك اللاعبين غير المنتميين هي جوهرياً مختلفة. اذ ان دورها الرئيس قد أعد للمنافسة السلمية للقوى الكبرى وكتلها الخاصة بها، فكل واحدة منها تسعى للحصول على انتماء الدول غير المنتمية اولا والعمل على منعها من الانضواء تحت لواء الطرف الاخر ثانيا. (١)

د- مستوى الاستقرار في النظام

يرى البعض بان نظام توازن القوى ثنائي القطبية هو نظام مستقر للاسباب التالية:

١- عدم حدوث صدام مباشر بين العملاقين مطلقاً.

٢- تمكن العملاقين من السيطرة على بعض الازمات مثل السويس ١٩٥٦ حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ بتجنب التصعيد وبفرض تسوية مباشرة او غير مباشرة على الاطراف المتصارعة.

٣- ظهور عدم الانحياز وتشكيله خطا للمقاومة في مواجهة رغبة الدولتين العظميين منفردتين او مجتمعتين في ادارة او السيطرة على شؤون العالم.

٤- مواجهة كل معسكر صعوبات في الحفاظ على تماسك وحدة معسكره ففي الجانب السوفيتي ضعفت العلاقة مع يوغسلافيا (١٩٤٨) والانقسام مع الصين ثم خروج البانيا (١٩٦٥) عن مركز موسكو. كذلك اهتز التماسك الغربي بسبب خروج فرنسا من القيادة العسكرية لحلف شمال الاطلسي (١٩٦٦) (٢)

في حين ترى وجهة نظر ثانية بان نظام توازن القوى ثنائي القطبية غير مستقر للاسباب التالية:

١- انه ينطوي على نزعة للتوسع فبالرغم من ان حقيقة نظام توازن القوى يقوم على اساس كبح جماح الدول الراغبة في التوسع بواسطة توليد ضغوط مضادة من قبل المعسكر المضاد الا انه في حقيقة الامر ان نظام ثنائي القطبية لم يقلل من النزعات والرغبات التوسعية وحتى من العدوان بل انه يسعى الى زيادتها طالما ان المنافسة بين القطبين هي على السواء فعالة وواسعة. وان أي فعل

---

(١) Ibid, P. 217-219.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٩.

لاحدهما ينظر اليه بمثابة مناورة استراتيجية من قبل الاخر، وحتى الافعال التي ربما لا يراد منها اية اشارة دولية سوف ينظر اليها في اطار المنافسة الثنائية، وهذا بدوره سيزيد من العداء السياسي بين المعسكرين. كذلك ان أي تحسن طفيف في مواقف احدهما يمكن ان يثير الاخر للقيام بمساعي ربما تكون غير مرضية. كما ان المناخ النفسي الذي يتخذ فيه مثل هذا الصراع مكانا يمكن ان يساهم في زيادة العدواة. كذلك تساهم المخاوف المتبادلة من شن هجوم مفاجيء من زيادة عدم الثقة وان الحرب الوقائية يمكن ان ينظر اليها بوصفها احتمال مرغوب. (١)

٢- انه نظام لا يساهم في تنشيط السلام الدولي ما لم تكن الدول المعنية تريد السلام. ان انضمام دولة توسعية الى التوازن من اجل الحصول على بعض المكاسب قد يزيد من المخاطر وذلك لان الدولة التي تريد الحفاظ على الوضع الراهن ستعمل على صد محاولات التوسع هذه. ومن اجل الحفاظ على الوضع الراهن فان الحصول على قوة فائضة يجب ان يكون مقبولاً من قبل الدولة التوسعية للحفاظ على التوازن. بيد ان قوة فائضة تؤدي الى الاخلال بالتوازن وهذا مبعث على اللااستقرار. (٢)

٣- لقد ارتبطت ثنائية القطبية برغبة القطبين من اجل السيادة العالمية، او في الاقل في صراع للحفاظ على مركزهم النسبي. وان أي فعل لواحد منهما يؤثر بشكل مباشر على موقف الاخر. وان التغيرات الدولية لها معنى حيوى في الميدان التي تؤثر فيه على التوازن. وطبقاً لمفهوم ثنائية القطبية فان التغيرات الاقليمية او السياسية يمكن ان تحدث في العلاقات الدولية بدون التعرض للاستقرار السياسي (٣) ولكن الكسب السياسي لاحد الطرفين لا يستبعد حصول كسب سياسي للطرف الاخر في منطقة اخرى. واذا كان الامر غير ممكنا فلا يستبعد ان يكون على حساب التوازن. وفي هذا مخاطر اكبر. (٤)

---

(١) Rosecrance Richard A "Blpolarity, Multipolarity and the Future" in Bruces Sanders and Alan Durbin, Op.cit., P. 175-176.

(٢) Jordan David, Op.cit., P. 120-121.

(٣) Rosecrance Richard, Op.cit., P. 176.

(٤) نعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.

٤- ان تحقيق السلام عن طريق الازمات هي مسألة منتقدة ومشكوك بها. ومن الصعب القول بوجود سلام قائم على الحرب كما هو الحال في ظل توازن القوى ثنائي القطبية. واذا كانت الدول تحاول بشدة من اجل تجنب الحرب وذلك حينما تواجه موقفا حادا، ولكن الارادة في تجنب الحرب كانت عالية، فان اقتراب الحرب يكون عاليا ايضا. ان ازمات مثل كوبا وفيتنام علمت اسلوب ادارة الازمة ولكنها علمت ايضا على نشر اللااستقرار.[1]

٥- ان نظام توازن القوى ثنائي القطبية هو غير مستقر لان كل معسكر يسعى بشكل دائم للحفاظ على تماسكه الداخلي والقضاء على تماسك خصمه. وان عدم الاستقرار يمكن ان يخلق الظروف المواتية لحرب عامة. ومن الصعب اخلاء اوضاع العالم من عدم الاستقرار بسبب روح الكراهية والبغضاء بين اطراف الصراع.[2]

ثالثاً: نظام توازن القوى المتعدد الاقطاب

وهو النظام الذي يتألف من اكثر من ثلاث دول تمتلك قوة كافية لترجيح ميزان القوى بواسطة حلف. وفي ظل هذا النظام تكون بعض القوى اقوى من غيرها ولكن ايا من منها ستكون غير قادرة على الهيمنة على النظام الدولي، وفي الوقت ذاته فان جميعها لديها الوسائل لمنع الهيمنة.[3] ويتكون هذا النظام عند قيام عدة لاعبين بتشكيل كتل قادرة على اداء سلوك حقيقي وحينما يكون لاولئك اللاعبين قدرة السيطرة على الاحداث في المناطق الاقليمية او المناطق الخاصة بهم.[4]

أ- معيار التعددية القطبية

ان معيار التعددية القطبية يقوم على امتلاك الاقطاب قدرة ردع نووية مستقلة[5] أي امتلاك الاقطاب سلاح من نفس الطبيعة. ان هناك اليوم خمس دول كبرى تمتلك الاسلحة النووية: الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، فرنسا، بريطانيا

---

(١) Rosecrance Richard. Op.cit.. P. 177.

(٢) Colard Daniel "Les Relations Internationales" Op.cit.. P. 79-80.

(٣) كانتور، روبرت "السياسة الدولية المعاصر"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٢.

(٤) Rosen Steven and Jones Walter. Op.cit.. P. 219-220.

(٥) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٢.

والصين [*]. وتتفوق الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على غيرها من الدول بشكل ساحق بسبب عدد وتنوع ودقة الاسلحة النووية التي تمتلكانها. وهناك فجوة كبيرة بينها وبين سائر الدول النووية الاخرى، فضلاً عن ذلك، فبالامكان الاستناد الى معايير اخرى لتقويم الاقطاب الموجودة. ويمكن ان ناخذ على سبيل المثال الثروة او النفوذ او الهيبة. وهناك خصائص عديدة للقوة، ولكن من الصعوبة بمكان تقويم وترتيب هذه العناصر هرمياً. وتحاول الدول المسيطرة تركيز ادوات القوة لمصلحتها وتقليدياً كانت هذه الدول هي الافضل تسليحاً والاغنى ثروة والأوسع نفوذاً. اما الان فقد تفسر الامر، اذ تفكك الارتباط بين ادوات القوة وتوزعت على شكل ترتيب غير متكافيء. اما القوة المادية والتجارية فهي في ايدى دول قليلة مثل المانيا واليابان.[1]

ان قابلية النظام المتعدد للبقاء يعتمد على فهم ضمني وقيم مشتركة بين الدول. وتعترف الدول في هذا النظام في حق غيرها بالبقاء مع رغبة في التحالف فيما بينها مع أي دولة اخرى، وتغيير تحالفها يمنع أي حلف اخر من ان يصبح مهيمنا. ان ترتيب الية النظام المتعدد الاقطاب مع تفاصيل القوة او محصلتها مبينا في الارقام العددية كما في الشكل التوضيحي رقم (٦). ان اقوى تحالف ممكن من دولتين في هذا الجدول هو (د، هـ) الذي يملك نسبة مجموع اقوى يصل الى الرقم (٣٠) اما تحالف (أ، ب، جـ) فان نسبة مجموع قوتها (٢٥) فقط لمنع تفوق قوة (د،هـ) البالغة (٣٠).

الدولة	نسبة القوة
أ	٥
ب	١٠
جـ	١٠
د	١٥
هـ	١٥

شكل (٦) حول نسبة القوة في النظام التعددي

المصدر روبرت كانتور، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

(*) التزمت كل من كازاخستان واوكرانيا وروسيا البيضاء بالتخلي عن السلاح النووي بعد انسلاخها عن روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٢.

واذا تم تطبيق شروط التوازن القائمة على مساعى كل قوة للبقاء بمنع أي تحالف يصبح مهما، فان هذه الشروط مع تطبيقها على المثال السابق ينفي امكانية أي تحالف مثل (جـ، د، هـ) الذي من المحتمل ان يتخلص من الدول الضعيفة (أ،ب) وذلك لان اعتراف (جـ، د، هـ) في حق (أ،ب) في البقاء على قيد الحياة امر ضروري للحفاظ على توازن القوى داخل النظام.[١]

ب- الاستقرار في نظام توازن القوى المتعدد الاقطاب

ان نظام توازن القوى المتعدد الاقطاب يعاني من مخاطر كثيرة تساعد على انتشار اللاستقرار. فعلى الرغم من سياسات تقييد القوى لانتشار السلاح النووى نجد ان هناك مساعياً من قبل دول عديدة لامتلاكه. فالى جانب الدول المالكة له تبذل دول عديدة صغرى مساعي حثيثة لتطوير تكنولوجيا نووية عالية. كما ان وجود نزاعات اقليمية عديدة تشكل مسالة خطيرة وتساهم في انتشار صراعات مسلحة قد تتحول الى حروب اذا ما امتكلت الدول وخصوصا الدول الصغرى للاسلحة النووية. واذا كانت فرص المواجهة النووية تتسع تحت نظام التعددية القطبية، فان هذه الحقيقة قد افضت الى السعي نحو معادلة التوازن من قبل الدول الاخرى التي تريد الحفاظ على النظام الدولي من الدمار او المجازفة بواسطة الحرب النووية. في الحقيقة ان الاسلحة النووية لم تستخدم منذ عام ١٩٤٥ مما يعني بان الانتقال الى التعددية القطبية ليس هو تطور غير مستقر. وان عدة قوى تعمل في الحقيقة على تقليل ارجحية مواجهة نووية شاملة. ومن بين تلك القوى، دول صغرى ومتوسطة وكبرى تعمل على منع التبادل النووى. وقد اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا خطوات لحقتهما فرنسا لمنع الحوادث التي قد تؤدي الى حرب نووية. وعلى الرغم من الانتشار الحاسم في الاسلحة النووية والتوسع في عدد الفرص لاندلاع حرب عالمية فان القوى الفاعلة في الساحة الدولية التي هي ضد اندلاع حرب عالمية تبدو اكثر عدداً من تلك القوى التي تريد افساد النظام[٢] واذا كانت ارجحية التدمير النووي قد انخفضت تحت بعض الظروف في التعددية القطبية فانه لا يقال نفس الشيء بالنسبة للحرب غير النووية او في النزاعات المحدودة بين اعضاء المجتمع الدولي. ان نزاعات حدودية وصراعات عرقية وعنفاً سياسياً وايديولوجيا وعدم انتظام مجتمعي ودعم خارجي للتمردات الداخلية وتدخلات عسكرية قد تضاعفت بشكل يلفت النظر. ان المكاسب السياسية قد تراجعت امام قيام مواجهة نووية وازداد استخدام العنف بشكل ملحوظ

---

(١) كانتور، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

(٢) Crabb Jr. Cecil V. "Nations in a Multipolar World, Op.cit., P. 643.

بين الدول الصغيرة في النظام الدولي. وما يشجع على انتشار النزاعات المحدودة، هو ان الزيادة في عدد الدول المستقلة في المجتمع الدولي قد زاد من فرص انتشار النزاعات المسلحة في كل ارجاء العالم. وكلما زاد عدد الدول التي تلجأ الى العنف كلما ازدادت التوقعات بان عدداً منها سيلجأ الى ممارسة القوة. ومن خلال سياسات كل الدول الساعية نحو تجنب المواجهة النووية فان الصراعات العسكرية المحدودة قد بينت بان كل المجتمع الدولي له مصلحة في الحفاظ على مستوى من الصراع ادنى من المواجهة النووية. وان عدة قوى تساهم في الدعوة الى تحقيق هذا الهدف، حتى ان القوى الكبرى نفسها ليست لديها احيانا مصلحة حيوية في قيام مثل هذه الصراعات المحدودة، مثل النزاع الجزائري المغربي او النزاع بين ليبيا وتشاد والتي تمت تسويته عام ١٩٩٨. فضلاً عن ان المساهمين فيها يسعون الى الامتناع عن التماس القوى الكبرى للمساهمة فيها خشية من قيام الطرف الاخر بطلب مماثل (مثل الحرب الاهلية في اليمن في الستينات) والمتحاربون في هذه النزاعات لا يمتلكون الاسلحة النووية ولم يكن هناك اتجاه بين الدول المالكة للاسلحة النووية يجعلها في حوزتهم. كما ان دولة عظمى واحدة تمتنع عن الالتزام في المنافسات في هذه النزاعات خوفا من ان تقوم الدولة العظمى الاخرى بعمل مماثل، مثل قضية الكونغو بعد الاستقلال مباشرة. كما ان عدم انضمام اطراف النزاعات الى حلف معين باعتبارهم دولا غير منحازة فانه يصعب على الدول العظمى تقييد استخدامهم للعنف في تحقيق اهدافهم الخارجية. ومنذ ان كانت هناك، بالتاكيد مخاطر قليلة نسبيا، فان القوى العظمى ستحقق تعادلاً في المنافسة مثل (نزاع الحدود الصومالي-الاثيوبي) أو (ازمة اليمن) بسبب غياب التزامات الدفاع الرسمي التي تتطلبها هذه المشاركة. [١]

ان زيادة عدد اللاعبين والتعبئة الدبلوماسية يمكن ان يساعد على ابطاء عملية تصعيد التسلح ويمكن ان ينطبق نفس التفكير ايضا على ابطاء عملية تخفيض التصعيد. ان خفض التسلح من جانب احدى القوتين في نظام ثنائية القطبية يمكن ان يؤدي الى استجابة متقابلة من جانب القوة الاخرى، في حين لا تحوز المبادرة الفردية على استجابة الاطراف الاخرى في عالم متعدد الاقطاب، اذ غالبا ما تكون ضعيفة. واذا كنا نهتم في تخفيض التصعيد السريع - في نزع السلاح الجزئي والشامل- فانه يبدو في عالم متعدد الاقطاب اكثر صعوبة، واذا شددنا بصورة اساسية على العكس على منع أي تصعيد سريع للمنافسة التسليحية بين قوتين عظميين فانه سوف يبدو اكثر رحابة ضمن اطار التعددية القطبية. وفي نظام ثنائي القطبية والذي تبدو فيه كلتا الدولتين العظميين حذرة وتتصرف باعتدال شديد في

---

(١) Ibid. P. 644.

مبادراتها السياسية وفي استجاباتها ايضا فان القوى الكبرى بامكانها ان تتفاعل في امان اكثر في نظام تعدد الاقطاب الذي يضم عدة دول مسلحة تسليحاً عالياً والتي تكون حكوماتها غير مستقرة وغير كفؤة. ففي السياسة الدولية فان نظاماً غير مستقر يساهم بادخال مقومات عدم الاستقرار. ان اهمية ذلك قد تبدو حاسمة في الوقت الذي تكون فيه حكومات بعض القوى الكبرى في وضع مستقر تأسس على مرور سنوات طويلة وحافظ على حكومات مستقرة لم يسبق لها ان سجلت مبادرات خطرة وقامت بمغامرات عسكرية. وعند ذاك ستبدو مقومات الاستقرار قائمة في المجتمع الدولي. ولكن من اللحظة التي تمتلك فيها دول متوسطة صغيرة اسلحة نووية، لا سيما ذات حكومات غير مستقرة وتعاني من مشاكل داخلية وتتبع سياسات اقل حذرا في السياسة الدولية فان النظام الدولي سيعاني من مسببات اللااستقرار. ويرى البعض بان المطلوب في هذا المجال تكرار الدعوة الى حظر انتشار الاسلحة النووية واعتبار ذلك مبدأ اساسياً من اجل الحفاظ على استقرار النظام [1]. وهذا ما تدعو اليه الدول الكبرى، ولا سيما الدول الصغرى والدول غير المنحازة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد شددت الولايات المتحدة على مسالة عدم انتشار الاسلحة النووية وفرضت عقوبات على الهند والباكستان لقيامهما باجراء تغييرات نووية. وقد اصدرت الدول النووية الخمس التي ادانت التجارب النووية للهند والباكستان بيانا تدين هذه التجارب النووية ولا تعترف بهما كدول نووية وتدعوهما الى الانضمام الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون قيد أو شرط. [2]

ويرى كل من كارل دوتيش وديفيد سنجر بان النظام المتعدد الاقطاب ربما يكون مستقرا على المدى القصير مقارنة بنظام ثنائي القطبية ولكنه يعاني من اللااستقرار على المدى البعيد. ويرجع ذلك الى الطموحات المتعارضة لاطرافه. واذا ما قبلنا المباراة الصفرية في نظرية اللعبة والتي طبقا لمنطوقها فان كسب أي واحد من الطرفين المتصارعين يؤدي الى خسارة متساوية المحصلة للطرف الاخر وعند ذاك علينا ان نقول بان كل قوة متصارعة سيكون هدفها الحصول على كل الاقليم والسكان الذي تستطيع الحصول عليه على حساب منافسيها. وان هذا الانموذج سينطوي على امكانية تدمير الدول التي يخطىء قادتها تقدير توازن القوة

---

(١) Deutsck Karl and Singer David "Multipolar Power Systems and International Stability" in James Rosenau" International Politics and foreign Policy: A Reader in Research and Theory" The Free Press, NewYork, 1969. P. 323.

(٢) حماد، د. فوزي واحمد، عادل محمد "الابعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٣٣) يوليو ١٩٩٨، ص ١٦٢.

في الوقت المناسب او الدول التي لا تستطيع اقتصاداها تحمل النفقات المتزايد للتسلح والمجهودات العسكرية المطلوبة لاقامة التنافس. ولكن هذا الانموذج لا يساعد على ظهور قوى جديدة. واذا كانت قدرة الدولة في الذبول والاضمحلال قليلة وامكانية ظهور قوى جديدة هي صفر في ضوء الانموذج فان بالامكان التهكن، وفق ذلك بالاحتفاظ او تقليل عدد القوى المعارضة مؤدية بشكل محتمل الى ظهور عالم قوتين او بقاء قوة واحدة فقط. ان فكرة دويتش وسنجر الثابتة تقوم على اساس محصلة المباراة. اذ ان زيادة في التهديد من قبل (أ) ضد (ب) في النظام المتعدد الاقطاب سيدفع (أ و ب) لايجاد حلفاء متكافئين من اجل منافسة احلافهم الخاصة بهم والتوصل في المحصلة الى نظام توازن القوى. وفي حالات نادرة فان الارتباط لنوع واحد من التوزيعات فان الدولة (أ) ستجد قوة اعظم بارتباط حلفائها معها وستتمكن من تدمير عدوتها الدولة (ب) وفي حالات نادرة اخرى، فان دولة (أ) تتوقع ان تجد نفسها في مواجهة تحالف من قبل الاعداء، فعلى المستوى القريب فان الاتجاهات المركزية المعتدلة لتوزيع ناتج التحالفات وتكوين الاحلاف سيواجه بشكل كاف، ولكن على المدى البعيد فان توازن القوى المتعدد الاقطاب يجب ان يتوقع قيام تغييرات جوهرية على المستوى الداخلي للدول وعلى المستوى الدولي.[١]

جـ- الانتقادات على نظام تعدد الاقطاب

أولاً: ان النظام المتعدد الاقطاب يزيد من النزاعات الدولية، ففي نظام توازن القوى ثنائي القطبية يمكن ان تحدث عدة نزاعات ولكنها ترجع في الاصل الى نزاع واحد بين طرفي الصراع. في حين تتشعب النزاعات في ظل النظام المتعدد الاقطاب وتنتشر اهتمامات اللاعبين على كافة انحاء النظام، وهكذا فان مصالح وطنية سوف تتشعب وبشكل حتمي ان المصالح الوطنية هي اندماج مركب للمواقف مثل التقاليد والموقع الجغرافي والقوة الاقتصادية والعسكرية والتوجه الايديولوجي والهيكل الحكومي. وبما ان عدداً كبيراً من اللاعبين هم من الكبار في النظام المتعدد الاقطاب فهذا يعني وجود مدى محير للمطالب والمصالح المراد تحقيقها. وكلما زاد سلم المطالب كلما اصبح صعباً المؤائمة بينها. وهكذا فان التعددية مع كثرة التنوع في الدول والمطالب، ستعمل على زيادة الصراعات.[٢]

---

(١) Deutsch Karl and Singer David. Op.cit., P. 323-324.

(٢) Rosecrance Richard A. "Bipolarity, Multipularity and the Future" Op.cit., P. 329.

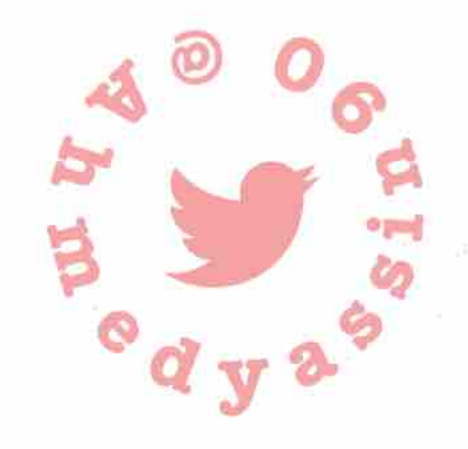
ثانياً: اذا كان نظام تعدد الاقطاب متجانس كما يروج له انصاره، فانه حتى التوزيع الواسع الانتشار للاسلحة النووية سوف لا يساهم في عدم استقرار النظام، وبدخول دول جديدة فان تركيزها على الاهتمامات الوطنية سوف يقلل من الانشقاقات على الرغم من ان زرع اسلحة نووية اخذ ينظر اليه بوصفه مسالة خطيرة فانه يعني بان التعددية القطبية تقر بالنزاعات الكامنة. وان الدول هي بطبيعتها مغامرة الا اذا ادركت نفسها مدعوة لتكون طرفا في النزاع، وان خصائص التعددية لا ترجع الى نقص في المصلحة او الاهتمام، انها تتصف بمعرفة سياسية عالية لاوضاع ومواقف الدول الاخرى، ان الاتصالات بين اطراف النظام هي ضرورية ومنذ ان ترتبط بالمصالح الوطنية فانها تعمل على توليد التناقضات ومع وجود الاسلحة النووية فان التناقضات تصل بالنظام الى حالة اللااستقرار. [١]

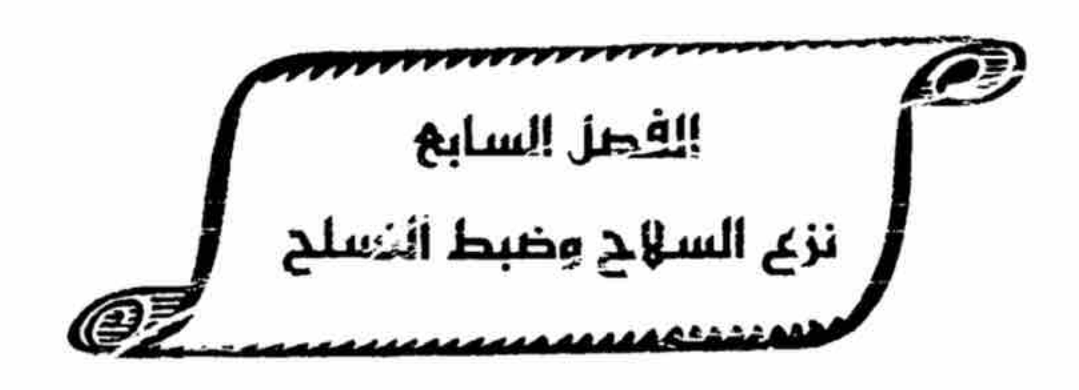
ثالثاً: ان نظام تعدد الاقطاب ينطوي على حالة من اللاتاكدية، ففي نظام توازن القوى ثنائي القطبية فان أي تعديل في الموقف النسبي لكلا القطبين هو مهم لكل النظام. والتغييرات هي بسيطة نسبياً للتكهن بينما في النظام المتعدد فان تغييراً منفرداً في ترتيب الاحلاف او في النتائج العسكرية هي مسألة تحسب نتائجها بصعوبة. فضلاً عن ان التعددية تثير صعوبات لصناع القرار والنتائج يمكن ان تكون غير معروفة والفرص تصبح صعبة جدا. ومنذ ان تثير التعددية تعقيدات كثيرة فان النظام يواجه صعوبات في تحقيق الاستقرار والحرب قد تحدث ليس بسبب فشل الارادة ولكن من خلال سوء الفهم. [٢]

---

(١) Ibid, P. 329.

(٢) Ibid, P. 329-330.


@Ahmedyassin90



المبحث الأول

اطار نظري في نزع السلاح وضبط التسلح

أولاً: مفهوم نزع السلاح وضبط التسلح

يعد مصطلح نزع السلاح Disarmement اقدم من مصطلح ضبط التسلح Arms Control ويعني نزع السلاح "التدمير الشامل للاسلحة والتخلص من القوات المسلحة" [1] ان نزع السلاح ينطوي على فكرة قيام عالم تتخلى فيه الدول عن وسائل القتال، وهذا يعني التخلي عن الاسلحة والمعسكرات وحل القوات المسلحة وعدم الابقاء على اية قوة سوى القوة الضرورية من الشرطة من اجل حفظ النظام. وتحدث عمانوئيل كانت عن الغاء الجيوش، وكانت فكرة خيالة تعكس عالم غير موجود بالفعل، وهي مسألة لا تتفق مع طبيعة الانسان والمجتمعات الانسانية اذ اصبحت الدول على قناعة تامة بانها غير قادرة للتخلي عن وسائل الحرب. بعبارة اخرى انها اصبحت غير قادرة عن التخلي للدفاع عن مصالحها. صحيح ان تدرجية الدول كبيرها وصغيرها تختفي في هذا العالم المنزوع من السلاح، ولكن قيام نظام بدون تدرجية للقوة وبدون احتكار للقوة هو في واقع الامر غير ممكن ادراكه .[2] كما يرى البعض بانه حتى لو تم تدمير كل الاسلحة في العالم فان ذلك لا يلغي مشكلة القوة طالما تستمر الدول ذات السيادة في البقاء، فالقوة الوطنية الثابتة تحت شكل موارد اولية وقوة بشرية يمكن ان تترجم الى قوة عسكرية متاحة تحت ظل اهواء الدول الفردية. [3]

---

(١) Couloumois Theodore and Wolfe James, Op,cit., P. 233.

(٢) Aron Raymond, Op.cit., P. 629.

(٣) Hartmann Fredrick, Op.cit., P. 263.

ان مفهوم نزع السلاح ينطوي على عموميات واطلاق وربما يكـون مـن غير المرغوب اذا ما حاولنا تحقيقه لانه يؤدي الى قيام توترات وعدم ثقة متبادلــة ويصبح من الصعب جدا تحقيقه. وربما يكون من الانسب اختيار بعض الانواع مـن الاسلحة من اجل التخلص منها او تلك التي ينتج منها بشكل متكرر وتكون اكلافـها عالية. [١]

واذا اصبح غير ممكن الغاء الجيوش في عصرنا الحـاضر، فـي عصـر تتنازع فيه الايديولوجيات، فان خفض التسلح اصبح الهدف الامثـل ليـس بسـبب التغاضي عن فكرة الغاء الجيوش وانما لانها هدف غير واقعي. فالدول قد قطعـت اشواطا كبيرة في التسلح، بل انها اخذت تتفنن في انتاج اسلحة اكـثر تطـوراً مـن السابق. ويلعب تطور التقنية دور لا يمكن نكرانه في هذا الشأن، وعليه فقـد ظـهر مصطلح ضبط التسلح Arms Control ليعكس واقعية اكبر في العلاقات الدوليـة، وهو مصطلح اشمل من نزع السلاح، فضلا عن انه يتماشى مع طبيعة تطور الواقع الدولي. وفي الوقت الذي كان السوفيت يتحدثون في الخمسينات عن نـزع السـلاح بسبب رغبتهم في تحقيق نزع السلاح الشامل فان الامريكان وحتـى عـام ١٩٥٩ استخدموا مصطلح تنظيم التسلح. ومنذ ذلك الوقت اسـتخدم الامريكـان مصطلـح ضبط التسلح Arms Control اذ كانت الولايـات المتحـدة تصـر علـى اجـراء تخفيضات جزئية وتدعو الى رقابة فعالة. والاكثر من هذا وذاك ان كـلا الطرفيـن المتصارعين قد اقتنعا انذاك بان الاسلحة النووية هـي مسـألة لا يمكـن التخلـي عنها.[٢] ان ضبط التسلح لا يعني الغاء السلاح بقـدر مـا يعنـي تنظيـم التسـلح والاحتفاظ بمستويات معينة من الاسلحة فهويتهم "بمستوى الاسـلحة وخصائصـها وتوزيعها واستخدامها" [٣] فضبط التسلح لا يعني الغاء الجيوش كما يدعو اليه نـزع السلاح، وانما يبقيها في حوزة الدول [٤]. وهكذا اذ كان نزع السلاح يعني "عمليـة تخفيض او الغاء الاسلحة" فان ضبط التسلح يشتمل على الجهود التي تنظم التسـلح من اجل جعل وقوع الحرب اقل احتمالاً والتخفيف من اثارها اذا ما وقعت. [٥]

---

(١) Quester George "The Continuing Problems of International Politics" The Dragon Press, U.S.A. 1974. P. 49.

(٢) Hassner Pierre "L'arms Control" Revue Fransaise de Science Poltique Vol XIII n 4 Decembre 1963. P. 1023.

(٣) Zorgoibe Charles, Op.cit., P. 336.

(٤) نعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية" مطبعة جامعة الموصل، ١٩٧٢، ص ٢٨٦.

(٥) Laurence Martin "Arms and Strategy: an International Survey of Modern Defense" Weidnfeld and Nicolson, London, 1973, P. 239.

ويعرف كل من بادلفورد ولنكولن مصطلح ضبط التسلح بانه "ينطوى على نزع تحديد الاسلحة، تنظيم التسلح وعلى امتلاك وطرق استخدامه" [١] ويعرفه كل من كولومبس وولف بانه "يتضمن تحديد بعض الانواع من الاسلحة او تخفيض مستويات التسلح [٢] ويعرفه روبرت بووى بانه "يتضمن اية اتفاقية بين عدة قوى لتنظيم بعض جوانب قدراتهم العسكرية او قدراتهم الكامنة". [٣]

وضبط التسلح يمكن ان يتحقق بدون اجراء الخفض في السلاح او يمكن ان ياخذ شكل نزع السلاح غير المسيطر عليه. وقد يكون ضمنيا مثل ايقاف التجارب الذرية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للفترة ١٩٥٨-١٩٦١، وكذلك ايقاف الاتحاد السوفيتي لتجاربه الذرية من جانب واحد عام ١٩٨٥ والذي جدد لاربع مرات حتى ٢٦ شباط ١٩٨٧، أو يأتي في اطار معاهدات صريحة مثلا معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية لعام ١٩٦٣، كما ان مفهوم ضبط التسلح يتسع لما وراء خفض الاسلحة ليتضمن اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية، ويشمل كذلك الخط الاحمر بين موسكو وواشنطن لمنع استخدام القوة نتيجة سوء الفهم أو سوء التقدير. [٤]

وعلى الرغم من الفوارق بين مفهومي نزع السلاح وضبط التسلح الا انهما يستخدمان بشكل متبادل احيانا. [٥]

ثانيا: انواع نزع السلاح وضبط التسلح:

أ- من حيث الشمول

١- نزع السلاح الشامل: هو ذلك النوع من نزع السلاح المسيطر عليه بشكل فعال ومضمون ويتطلب الالغاء الكامل للقوات المسلحة الوطنية والغاء كل الاسلحة التي تمتلكها الدول ويشمل كذلك مراكز انتاجها. [٦]

---

(١) Padelford and Lincolin "The Dynamics of International Politics" Op.cit., P. 417.

(٢) Couloumbis and Wolfe, Op.cit., P. 233.

(٣) Bowie Robert "Basic Requirement of arms Control" in Arms and Foreign Policy in the nuclear age" ed by Milton Rakov, Oxford University Press, 1972, P. 370.

(٤) Padelford and Lincolin "The Dynamics of International Politics, Op.cit., P. 417.

(٥) Laurence Martin, Op.cit., P. 239.

(٦) Greriville Clark et Sohn Luis "La Paix Par La Droit mondial" traduit Par Francis Gerard ed P.U.F. Paris, 1961, P. 333.

٢- نزع السلاح الجزئي: وهو مرادف لتخفيض السلاح، وينطوي على اجراء تخفيضات متبادلة في مستويات التسلح كميا ونوعيا. وقد يكون مرحلة أولى من مراحل تحقيق نزع السلاح الشامل، وربما يشمل نوعا من الاسلحة دون غيره كما هو الحال في نزع السلاح البحري قبل الحرب العالمية الثانية. [١]

ب- من حيث عدد الاطراف:

١- نزع السلاح من جانب واحد: وذلك حينما يعمد طرف واحد على نزع سلاحه بشكل منفرد، فقد لجأت الولايات المتحدة وبريطانيا الى تخفيض عدد قواتها المسلحة بشكل منفرد بعد الحرب العالمية الاولى [٢]. وكذلك قامت بعض الدول الكبرى بتخفيض سلاحها بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد قررت بريطانيا تقليص انفاقها العسكري وتخفيض حجم قواتها المسلحة بنسبة ٤٠% [٣]. وكذلك مبادرة الرئيس الامريكي الاسبق بوش لخفض الترسانة الامريكية التكتيكية البرية وهي عبارة عن الصواريخ النووية الهجومية القصيرة المدى وقذائف المدفعية النووية. ومعظم هذه الاسلحة كانت منتشرة في اوروبا وبعضها في آسيا والبعض الآخر في امريكا نفسها. وكذلك ازالة صواريخ كروز من السفن والغواصات والغاء حالة التأهب في كافة القاذفات الاستراتيجية والغاء كل الخطط لانتاج الصواريخ ذات القواعد المتحركة ام اكس. [٤]

٢- نزع السلاح متعدد الاطراف: وذلك حينما تتفق عدة دول على اجراءات لنزع السلاح فيما بينها مثل معاهدة واشنطن البحرية لعام ١٩٢٢ [٥] ومعاهدة حظر انتشار الاسلحة الذرية لعام ١٩٦٨ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية لعام ١٩٩٦.

جـ- من حيث المستوى:

١- خفض التسلح (نزع السلاح الجزئي كما يسمى احيانا): ويتضمن اتفاق متبادل حول خفض مستويات الاسلحة بين الدول ويمكن ان تكون هذه التخفيضات

---

(١) اسماعيل، عبد الفتاح محمد "جهود الامم المتحدة لنزع السلاح" رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٢-٢٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤.

(٣) الدستور الاردنية العدد ٨٥٩٦ في ٢٩ تموز ١٩٩١.

(٤) الاهرام المصرية العدد ٣٨٢٨٦ في ٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١.

(٥) اسماعيل عبد الفتاح محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤-٢٥.

على المستوى العالمي او على المستوى الاقليمي. وان المثل على نزع السلاح الاقليمي اتفاقية راش باكو (١٨١٧) بين الولايات المتحدة وبريطانيا والتي ادت الى اخلاء البحيرات العظمى من الاسلحة. وبعد الحرب العالمية الثانية تبنت فنلندا والنمسا عام ١٩٥٥ سياسة الحياد وقبلت تقييد اسلحتهما. وان اكثر الامثلة انطباقا على النهج الاقليمي هو معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (١٩٦٧) والتي من خلالها التزمت اثنتان وعشرون دولة من دول امريكا الوسطى والجنوبية بعدم ادخال الاسلحة النووية الى اقليمها [١] واخرها كانت معاهدة اعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية في ١١ نيسان ١٩٩٦.

٢- الحد من التسلح: ويتضمن اتفاقات بين دولتين او اكثر لتحديد السلاح مثل تقييد بيع السلاح ومنع نقل التقنية العسكرية الى بلد ثالث. ويشمل كذلك وضع سقوف للاسلحة وكذلك القواعد الاتفاقية للقانون الدولي التي يكون غرضها تقييد مدى ودرجة التدمير التي تسببها الحروب. [٢]

د- من حيث الارادة:

١- نزع السلاح الاجباري: ويكون تحت نوعين من الظروف:

الحالة الاولى: وذلك حينما يفرض على دولة معينة كعقوبة نتيجة لخسارتها الحرب.

الحالة الثانية: وتتم بموجب شروط اتفاق متبادل بين الدول على نزع السلاح.

والمثال على الحالة الاولى هو نزع سلاح المانيا بعد الحرب العالمية الاولى. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر فان الدول المنتصرة في الحروب قد فرضت نزع السلاح على الدول الخاسرة. واحيانا يكون نزع السلاح كاملا كما هو الحال بالنسبة لالمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد خسارة بروسيا امام نابليون عام ١٨٠٦ تم تقييد جيشها الى (٤٢,٠٠٠) جندي ثم تم تقليص جيشها الى (١٠٠,٠٠٠) جندي بموجب معاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الاولى ومنعت من انتاج السلاح كليا.

ان مشكلة نزع السلاح الاجباري تتمثل بالابقاء على قوات الدول المنتصرة في اراضي الدولة المندحرة لاغراض المراقبة وربما يعد ذلك بمثابة احتلال جديد والمشكلة تكون اكبر بعد انسحاب القوات من اراضي الدولة المندحرة، اذ يصبح من الصعب التاكد من متابعة التقييدات عليها وقد استطاعت المانيا بعد الحرب العالمية

---

(١) Couloumbis and Wolf, Op.cit., P. 234.

(٢) Hortmann Fredrick. Op.cit., P. 264.

الاولى من الافلات من التقييدات التي فرضت عليها. ويصبح عندئذ من الصعب التاكد من ان الدولة المندحرة تقوم بتطبيق القيود التي فرضت عليها. كما ان اعادة تسليح الدولة التي تم نزع سلاحها قد تعاد مرة ثانية وذلك حينما يفقد التحالف وحدته. والامر الاصعب هو انه على الرغم من تسريح الجنود وتدمير الاسلحة يبقى هناك اعداد من الرجال الذين يمكن تعبئتهم مجددا ويصبح بالامكان اعادة تصنيع السلاح. ومن اجل ضمان نزع سلاح دولة في العصر الحديث فانه يجب تدمير طاقاتها الصناعية. وبالرغم من قرار الولايات المتحدة لمثل هذه السياسة بعد الحرب العالمية الثانية فان الحلفاء لم يذهبوا اكثر من نصوص معاهدة بوتسدام في تخفيض المستوى المسموح للانتاج الصناعي في المانيا [١] ولكن في حالة نزع سلاح العراق بموجب قرار مجلس الامن (٦٨٧) الصادر في عام ١٩٩١ نجد ان مجلس الامن قد قرر تدمير جميع اسلحة الدمار الشامل الذرية البيولوجية والكيميائية ومنع انتاجها وعدم جواز انتاج وتدمير الصواريخ التي يزيد مداها عن (١٥٠) كم وتم تشكيل لجنة خاصة تابعة لمجلس الامن لتنفيذ ذلك. [٢]

٢- نزع السلاح الطوعي: وهو نزع السلاح الذي يتم بارادة الدول الطوعية، ويمكن ان يكون ثنائي مثل معاهدة راش باكو (١٨١٧) او يكون متعدد الاطراف مثل مؤتمر لاهاي الاول (١٨٩٩) ومؤتمر لاهاي الثاني (١٩٠٧) وكذلك ما وقع من معاهدات في مطلع هذا القرن وما يجري في الوقت الحاضر. [٣]

ثالثا: المداخل النظرية لنزع السلاح وضبط التسلح

أ- نزع السلاح المتعدد الاطراف والثنائي والمنفرد

١- نزع السلاح المتعدد الاطراف: ويقصد به اجراء مفاوضات حول ضبط التسلح بين عدة دول من اجل التوصل الى اتفاقية ويحقق هذا النوع من المفاوضات عدة فوائد. اذ يكون بمقدور الدول الصغرى ودول عدم الانحياز المشاركة في المفاوضات. وان مشاركة عدد كبير من الدول يضفي نتائج ايجابية على المفاوضات اذ سيزيد من مساحة الدول الملتزمة بتنفيذ بنودها ويشجع الدول الاخرى على ان تحذو حذوها. وسيساعد ذلك على توسيع مساحات ضبط

---

(١) Ibid, P. 266.

(٢) قرار مجلس الامن (٦٨٧) القسم جـ - نص القرار في مجلة السياسة الدولية العدد (١٠٥) يوليو ١٩٩١، ص ١٣٣-١٣٧.

(٣) Ibid, P. 266.

التسلح وتحقيق السلام الذي هو احد اهدافه الرئيسة. وفي عام ١٩٦٢ فان ثمانية دول من عدم الانحياز قد ادخلت خطة ادت الى التوصل الى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية لعام ١٩٦٣. وان الدول الصغرى قد ساعدت في التوصل الى معاهدة حول حظر انتشار الاسلحة النووية ١٩٦٨. بالاضافة الى ذلك لعبت المناقشات المتعددة الاطراف في جذب اهتمام الرأي العام الدولي الذي يمكن ان يمارس ضغوطه على الحكومات للانضمام الى اتفاقيات نزع السلاح، كما تساهم المفاوضات المتعددة الاطراف الى حد بعيد في وقف انتشار الاسلحة النووية وهو ما يشكل واحدا من المساعي المبذولة دوليا لايقاف انتشار السلاح النووي، لا سيما الى الدول الصغيرة، وهذا ما نشاهده حاليا من جهود دولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويمكن عندئذ القضاء على السوق السوداء في مجال اليورانيوم. ولكن مما يعاب عليه هو ان المفاوضات المتعددة الاطراف تاخذ وقتا طويلا للتوصل الى الاتفاق في الوقت الذي تتوصل فيه التجديدات التكنولوجية الى اسلحة بشكل يفوق سرعة مفاوضات ضبط التسلح. (١)

٢- نزع السلاح الثنائي: ويقصد به ان تقتصر مفاوضات ضبط التسلح بين دولتين فقط ويشار هنا الى المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا، حاليا روسيا الاتحادية، حول ضبط التسلح. وتقتصر المفاوضات على الدول التي هي اكثر قوة وتتحمل المسؤولية لاستخدام الاسلحة النووية. ومما يؤخذ عليها هو استمرار الصراع حتى بعد التوقيع على الاتفاق. فعلى سبيل المثال ازدادت التجارب الذرية بعد التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية لعام ١٩٦٣. ومثال اخر ان التحديدات الكمية على الاسلحة الاستراتيجية بموجب معاهدة سالت (١) لعام ١٩٧٢ قد ادت الى سباق نوعي في الاسلحة وخصوصا في الرؤوس الحربية. ولهذا يرى البعض ان من عيوب الاسلوب الثنائي هو انه يؤدي الى الزيادة في سباق التسلح. كذلك ان هذا الاسلوب يعمل على استبعاد الدول الاخرى مما يضعف من درجة الالتزام بالمعاهدات الدولية لضبط التسلح. ومع ذلك فان الاسلوب الثنائي قد بين بان بامكان طرفين متناقضين عقائديا الدخول في اتفاقيات ضبط التسلح وايجاد اجواء ملائمة للتعايش بدل الحرب الباردة كما حدث بالنسبة للولايات المتحدة

---

(١) Carlton David and Schaerf Carlo "Arms Control and Techological Innovation" Croom Helm, London, 1977, P. 25-26.

والاتحاد السوفيتي. [١] وكما يحدث حاليا بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة.

٣- نزع السلاح المنفرد: ويقصد به اجراء نزع السلاح من جانب واحد دون ان يقابل ذلك التزام مماثل من قبل الطرف الاخر. ويتميز هذا النوع من نزع السلاح بالسرعة والمرونة والكلفة المنخفضة. اذ سيكون بمقدور هذا الطرف الذي ينزع سلاحه ان يختار المجال الذي يراه مناسبا لخفض او الغاء الاسلحة وباقل كلفة ممكنة. ان المساوىء الرئيسة لهذا النوع تتمثل في انعدام الرد من الطرف المقابل. فكل طرف يقرر بنفسه اية قوة او اسلحة يرغب في تخفيضها على امل أن يتخذ خصمه خطوات مماثلة. ان المنهج المنفرد مرن الا انه قد ينقلب عكسيا اذا لم تكن ثمة استجابة مماثلة من قبل الطرف الاخر. والمشكلة هنا تتمل في ان خطوة نزع السلاح المنفرد قد لا ينظر اليها من قبل الخصم بمثابة اجراء حقيقي لنزع السلاح. لو كانت الولايات المتحدة قد سحبت اثناء الحرب الباردة، اسلحتها النووية التكتيكية بيرشنغ من غرب اوروبا، على سبيل المثال، فلربما لم ينظر اليها السوفيت بمثابة علاقة تدل على مساعي لضبط التسلح، ولكن بمثابة خطوة امريكية للتخلص أو لتبديل انظمة اسلحة قديمة. وقد قامت الولايات المتحدة بخفض اسلحتها النووية التكتيكية في غرب اوروبا الى (٣٥٠٠) سلاح بدون رد مقابل من قبل الاتحاد السوفيتي [٢] وكذلك شاعت في بريطانيا فكرة نزع سلاح بريطانيا دون مقابل، وهي فكرة اقترحها حزب العمال اثناء الحرب الباردة ولكنها بقيت مجرد اراء مثالية.

ب- نزع السلاح الشامل ونزع السلاح الجزئي

ان نزع السلاح الشامل هو ذلك النوع من نزع السلاح الذي يتعامل تقريبا مع جميع المشاكل المتعلقة مثل الحظر الشامل على التجارب الذرية وايقاف انتاج المواد الانشطارية وخفض وازالة الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات البرية والقاذفات الاستراتيجية والصواريخ البالسيتكية العابرة للقارات البحرية، وحظر التجارب على الاسلحة الاستراتيجية وانظمة الايصال وحظر الاسلحة النووية التكتيكية الجديدة والقبول بكل المعاهدات الاقليمية لاقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ومناطق سلام في العالم وتجميد وتخفيض الاسلحة التقليدية ومنع بيع الاسلحة الى بلدان العالم الثالث. ويرى البعض بان هذا المنهج غير واقعي وغير

---

(١) Ibid, P. 28.

(٢) Ibid, PP. 28-29.

عملي في ميدان نزع السلاح [١] اما نزع السلاح الجزئي فيقصد به نزع او خفض اسلحة معينة من اطراف الصراع، وقد يكون على شكل خطوة خطوة وهو اكثر عملية وواقعية في منهاج نزع السلاح. [٢]

جـ- نزع السلاح الافقي والعمودي

ويقصد بنزع السلاح الافقي منع انتشار السلاح الى دول اخرى مثل منع انتشار الاسلحة النووية. اما نزع السلاح العمودي فيقصد به ان تقوم الدول المالكة للاسلحة مثل الاسلحة النووية بنزع سلاحها او تخفيضه او الحد منه. وطرح البعض بان هناك علاقة سببية بين الاسلحة وسياسات الامن للدول المالكة للاسلحة النووية وبين القرارات اللاحقة التي تتخذها الدول غير المالكة للاسلحة النووية حول امكانية او عدم امكانية تطوير الحصول ونشر الاسلحة النووية في مستوى معين. وطبقا لسياسات الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية فان الاهداف العسكرية والهيبة السياسية هي امور مهمة وتبين بان نوع الوضع بين القوى العظمى يمكن ان يقلل من انتشار الاسلحة النووية في الدول غير الحائزة عليها. فهناك الوضع العالي، الوضع المنخفض الاقصى، الوضع المنخفض المعتدل. ففي الوضع العالي، تزيد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا من الفجوة في قدراتهم العسكرية بينهم وبين الدول المالكة للاسلحة النووية الاخرى والدول غير المالكة لها وذلك بالابقاء على اختراعات الاسلحة النووية وبالتهديد باستخدام مثل هذه الاسلحة بالاساليب العسكرية والدبلوماسية فان القوى العظمى ربما تكون في هذه الظروف قادرة على ايجاد ضمانات امنية للدول الاخرى وتعمل على تقليل الرغبة عند هذه الدول من اجل الحصول على الاسلحة النووية. وفي الوضع المنخفض الاقصى فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يعملان على تقليص الفجوة بين قدراتهم العسكرية وبين القدرات العسكرية للدول المالكة للاسلحة النووية الاخرى والدول غير المالكة لها وذلك بالابقاء على الاختراعات للاسلحة النووية وتقييد مستوى التطور النوعي للاسلحة النووية وذلك بالاعتماد على استخدام التهديد بالاسلحة النووية ضمن اطار محدود بالاساليب العسكرية والدبلوماسية. ان الضمانات النووية الامنية للدول الاخرى لا يمكن اعطائها وتتعهد الدولتين العظميين كلاهما بالا تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية وهكذا تتوقف هذه الاسلحة بان تكون ذات جاذبية لاولئك الذين يسعون للحصول عليها. [٣]

---

(١) Ibid, P. 30.

(٢) Ibid, P. 30.

(٣) Ibid, P. 30-31.

د- المنهج القانوني في نزع السلاح

لقد اعطيت الاعتبارات لدور القانون الدولي فيما يتعلق بضبط التسلح فالقانون الدولي قد اوجد لمنع الصراعات المسلحة والعمل على حلها وفرض العقوبات. ومن اجل منع النزاعات، فان القانون الدولي يوفر هيكلا دوليا وقواعد للسلوك فقواعد القانون الدولي المتعلقة بالاسلحة والتعايش السلمي وحقوق الانسان والسكان والتلوث والصحة قد وضعت. ولحل الخلافات فان القانون الدولي يساعد على تطوير الحل السلمي على اسس طوعية، وانه يوفر بدرجات مختلفة، العمل الجماعي. وفي ميدان ضبط التسلح يلعب القانون الدولي دورا مهما لان الدول تعتمد اكثر فاكثر على الاتكال عليه. ولا يوجد هناك سبب يدعو للاعتقاد بان القانون الدولي لا يستطيع تقديم المساعدة في ضبط التسلح طالما تمتلك الدول ارادة سياسية. ومع ذلك، هناك من هو على درجة عالية من الشك حول الحكمة من تنظير ضبط التسلح وبالتاكيد في الجانب القانوني. ولا زال هناك نقاش يدور حول ما اذا كان القانون الدولي ام لا قانونا غربيا، وبالنتيجة انه يتحيز ضد بلدان العالم الثالث، وبالرغم من ذلك فان هناك من يعتقد بان الامم المتحدة في الوقت الحاضر قد استطاعت ان تعمل وبنجاح على تطوير قواعد قانونية لصالح جميع بلدان العالم اكثر من كونها قواعد قانونية غربية. (١)

هـ- نزع السلاح في الجوهر والشكل

ان الفرق بين المنهج في الجوهر والشكل لضبط التسلح هي مسالة مهمة ويعرف نزع السلاح في الجوهر بانه "يشير الى تفاصيل نصوص المعاهدة حول انظمة الاسلحة المختلفة" وان نزع السلاح في الشكل يعني مجرد توفير طريقة للمنهج. ان اتفاقيات حظر التجارب يعطي مثالا على نزع السلاح في الجوهر، المثال على نزع السلاح في الشكل هو خطة مرنة لاقتطاعات شاملة بنسبة معينة لعدد من السنوات واكثر اهتماما من نصوص الاتفاقيات حيث ربما يكون الهدف هو التحسين العام للاجواء الدولية التي تجسدها هذه الاتفاقية المرنة. ان الدوافع وراء اتفاقات سالت ربما هي تجسيد للمنهجين. وطبقا لما يراه البعض ان الولايات المتحدة قد اقتنعت بان اتفاقيات سالت سوف تخلق اجواء سياسية والتي تساهم بدون شك في تحسين العلاقات الامريكية - السوفيتية وهذا بدوره يؤدي الى التطور الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وتحديث الحياة السوفيتية، وبالنتيجة العمل على كبح التوجهات العدوانية السوفيتية كما تراه الولايات المتحدة. وان الاتحاد السوفيتي من جانبه له عدة اهداف:

---

(١) Ibid, P. 32.

أولا: انه سعى لايقاف تطور انظمة السلاح الامريكية وتجنب سباقا تكنولوجيا للتسلح مع الولايات المتحدة التي هي اكثر تفوقا منه والتخلص من خطورة الصواريخ المضادة للصواريخ وربما كان يشك في فاعلية صواريخه المضادة.

ثانيا: لقد اراد الاتحاد السوفيتي اعلان نص رسمي بان المساواة مع الولايات المتحدة قد تم التوصل اليها.

ثالثا: ان السوفيت قد اهتموا في الحصول على المساعدة في ميدان الحاسبات الالية المتقدمة في حقل ادارة المهارات وفي تطوير الموارد الكثيرة في سيبريا وهكذا فقد تأملوا بان الاتفاقيات حول الاسلحة ربما تؤمن هذه الاهداف.

رابعا: ان السوفيت ربما ارادوا التاكد من ان الولايات المتحدة لم تصل الى تفاهم اساسي مع الصين. (١)

مناهج ديفيد سنجر لدراسة ضبط التسلح

حدد ديفيد سنجر ثلاثة مناهج لدراسة ضبط التسلح:

١- منهج التوترات - أولا: ويقصد به ان حل التوترات الدولية يتطلب ايجاد حالة من التقارب بين الشعوب والعمل على احلال التسامح والفهم والاحترام المتبادل محل النزاعات. وبالنتيجة فان هذه المواقف الجديدة ستؤثر بدورها على العلاقات الدولية وستعمل على تهدئة التوترات الدولية. كما ان النخب الوطنية لن تجد عندئذ اية جدوى في ادامة التكاليف الباهضة للترسانات العسكرية. ومع هذا الانجاز ستأتي الارادة في ضبط التسلح، في الاقل للوصول الى منهج اكثر مرونة في مفاوضات نزع السلاح. ويعتقد سنجر بان هناك دورا كبيرا للمواقف الشعبية في دفع صناع القرار بالتوجه الي سياسة ضبط التسلح وهنالك اعتبارات رئيسة ثلاثة في هذا الصدد:

أ- وجود اهتمام رئيس للنخبة بالامن القومي.

ب- وجود ضرورة قصوى للدعم الجماهيري في برنامج التسلح.

جـ- وجود سهولة للحصول على هذا الدعم.

ان الاسناد الشعبي مهم جدا لدعم ادراك شدة التهديد الخارجي من قبل صانع القرار ان كل نخبة تدرج القوات العسكرية للقوة الاخرى او القوة المعادية لها بوصفها هدفا عدوانيا اذ تنقل النخبة هذا الادراك الى الشعب. وان التوترات بين الدول تجعل من الصعب بل من المستحيل تقليل التوترات بين الشعوب، طالما تبقى

---

(١) Ibid. P. 33.

كل امة تتمسك بالقدرة على شن الحرب العدوانية. واذا ما كان هذا الادراك متبادلا فانه يصبح من الصعب القضاء على التوترات. هنا يعد نزاع السلاح الوسيلة الاولى للقضاء او لاستئصال التوترات.[١]

٢- منهج حل التوترات: يرى جورج كينان ان أي بحث عن نزع السلاح هو كمن يضع العربة امام الحصان. اذ ان أي تخفيض للتسلح يجب ان يعتمد على حل النزاع. وان نزع السلاح غير ممكن طالما لم تحل القضايا السياسية التي ينظر اليها بوصفها مسائل حيوية. ويقول سلفادور مادراياكا بأن "السلم يجب ان يسبق نزع السلاح ولا يتبعه، وان الحرية يجب ان تسبق السلم" ويقترح منهج الحل السياسي بان الخطوة الاولى يجب ان توضع لتحديد مناطق الصراع وتحديد مصالح الاطراف المتعارضة. ويكون عندئذ بالامكان السعى لاجراء مفاوضات لحل واقعي. وكما يوضحه جورج كينان فان هذه العملية تتطلب معالجة الصراعات من اجل ايجاد الحلول لها.[٢]

٣- منهج التسلح – أولا: يرى هذا المنهج بان النزاعات التي لا تجد لها حلا وكذلك التوترات المرافقة لها ستقود الامم حتما الى تبني برامج التسلح. ان موقف التسلح- اولا يقترض بان هناك بين الامم المتنافسة والتي تتسلح بشكل خطير مستوى عال من التوتر. والاكثر من ذلك، طالما زاد الانفلات في عملية التسلح فان التوترات لا يمكن تخفيضها والصراعات لا يمكن حلها. فضلا عن ان الاسلحة قد اضافت متغيرا جديدا الى التعادل. وان النقطة التي ينبغي التاكيد عليها هو انه طالما تظهر النزاعات السياسية والتوترات بشكل طبيعي قبل سباق التسلح، فانه لا يتبع ذلك انها ستنخفض بشكل يسبق سباق التسلح. ان القيام باي نزع للسلاح جدى يتطلب توفر اوضاع خالية من التوتر. وفي عالم تكون فيه المتغيرات السياسية الرئيسة صعبة الحل فان ضبط التسلح هو مسألة صعبة جدا. اذن وفقا لانصار هذا المنهج ان التخطيط لاجراء خفض شديد للتوترات او حل القضايا السياسية يجب ان يسبق القيام بجهود خفض التسلح.[٣]

---

(١) Singer David "Deterrence, Arms Control and Disamement" Ohio State University Press 1962, P. 174-176.

(٢) Ibid, P. 177.

(٣) Ibid, P. 180.

المبحث الثاني

دوافع نزع السلاح وضبط التسلح

١- الاسباب الاقتصادية: يكاد يتفق المعنيون في الشؤون الدولية بان الاسباب الاقتصادية تحتل منزلة مهمة في دفع الدول للمطالبة بنزع السلاح. ان سياسة سباق التسلح قد قادت الدول الى انفاق باهض اثقل كاهلها، فهناك اثار سلبية على اقتصاد البلدان التي تنفق مبالغ باهضة للتسلح. ففي البلدان المتقدمة فان القاعدة الاقتصادية المتينة تعمل على تقليل الاثار السلبية للمصروفات العسكرية ومع ذلك فان سياسة الانفاق العسكري تكون في غير صالح القطاعات الاقتصادية الاخرى ويكون لها تاثيرات سلبية على مستوى الادخار وتؤثر على الاستثمارات الضرورية للتنمية الصناعية. ولهذا يصبح واضحا بان سباق التسلح في البلدان المتقدمة تكون له نتائج مماثلة للبلدان النامية بما يؤدي الى خنق الاستثمار الموجه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا بالتاكيد يكون اكثر وضوحا في البلدان الاقل تقدما. [١]

ان الجانب السلبي للانفاق العسكري يكمن في كون الانتاج العسكري يشكل جزءا من الناتج الوطني الاجمالي فانه يتميز عن الاشكال الاخرى لانه لا يؤدي الى الاستهلاك المباشر ولا الى زيادة طاقة الانتاج. وفي الواقع ان الخسارة التي يفرضها الانفاق العسكري يمكن ان تقاس بالسلع والخدمات المدنية التي يمكن ان تعمل على انتاجها بغيابها. وبعبارة اخرى ان تكاليف انتاج السلع والخدمات العسكرية هي في الواقع التكاليف المفقودة لانتاج السلع المدنية. وعندما تكون عوامل الانتاج غير موظفة او غير مستخدمة سابقا في طاقتها الانتاجية فان النفقات العسكرية يمكن ان تنشط الاقتصاد لفترة قصيرة ولكن على المدى البعيد تظهر هناك نتائج سلبية. [٢]

والمشكلة الكبرى تكمن في الدول الفقيرة او تلك الدول ذات الموارد المحدودة اذ يشكل الانفاق العسكري عبئا كبيرا والعجز الحاصل نتيجة لذلك لا

---

(١) Etudes des Consequences Economiques et Sociales de la Course aux armements et des depenses Militairers" Desarmement – Serie detudes no. 19 Nations Unies, NewYork. 1989. P. 41.

(٢) Schmidt Christian "Consequences economiques et sociales de la course aux armements" Nation Unies Economica, Paris. 1983, P. 83.

يمكن تمويله بدون ديون كبيرة الامر الذي يفترض اللجوء الى مصادر التمويل الوطنية والاجنبية. [١]

وفي حالة البلدان النامية فان جوهر الدين يمول بواسطة مصادر اجنبية والذي هو في اواسط السبعينات عبارة عن اتحاد من البنوك الخاصة الدولية. وفي كل البلدان ولا سيما في البلدان النامية، فان تمويل العجز يخلق ضغوطا تضخمية والتي تؤدي بدورها الى قروض جديدة من الخارج. ان الانتاج الوطني للسلاح لا يمكن ان يحقق النمو الا اذا كرس جزءا مهما من الاموال العامة للتنمية الارتكازية واقامة انظمة السلاح. كما ان استيراد السلاح يؤدي الى عجز في الميزان التجاري الامر الذي يقتضي الحصول على قروض جديدة. كما ان تصنيع السلاح لا سيما حينما يكون وليدا لا يلغي اللجوء الى استيراده من الخارج. بالاضافة الى ذلك فان البلدان المنتجة للسلاح يجب ان تشترى من الخارج الادوات الاحتياطية التي هي ضرورية لعملية الانتاج والتي لا يمتلكها المنتجون الوطنيون. ان مسالة انتاج السلاح في الداخل واستيراده من الخارج تعد من احدى اسباب الديون الخارجية. كما ان انتاج السلاح الذي يعتمد على الخارج وشراءه من الخارج ايضا يزيد من تفاقم مشكلة الديون الخارجية ويؤدي الى التضحية بالقطاعات الاخرى عند توزيع الموارد التي هي محدودة في الاصل. ان توسيع عمليات بيع السلاح في السبعينات تم تمويله بواسطة القروض من البلدان الممولة. ومنذ هذه الفترة فان السوق العالمية للسلاح قد اتسمت بالتنافس الذي جرى بواسطة الممولين الرئيسيين للسلاح. وفي نهاية السبعينات فان اكثر من نصف المستوردات للسلاح في البلدان النامية كانت ممولة بواسطة قروض التصدير. وان القيمة الكلية للدين العسكري العالمي للفترة ١٩٧٢-١٩٨٢ يبلغ ٨٦ مليار دولار أي حوالي ١٥% من الدين الكلي للبلدان النامية في عام ١٩٨٢ [٢] كذلك يشكل الانفاق العسكري احد اسباب ظاهرة التضخم، لا سيما الزيادة السريعة لتكاليف التكنولوجيا العسكرية في السوق العالمية وان أي تحسين في التكنولوجيات العسكرية للطرف الخصم يؤدي بدوره الى زيادة وتحسين التكنولوجيات العسكرية لهذا الطرف ويشكل ذلك احد مشاكل الانفاق العسكري الباهض الثمن [٣] كذلك زادت اسعار الاسلحة الحديثة بشكل اكبر بكثير من الاسلحة القديمة وكلما تطورت نظم الاسلحة زادت اسعارها. فهناك الطائرات التي لا تطير الا بالاستعانة بالحاسب الالكتروني والانظمة فائقة التقدم لوسائل الاتصال ومعدات الكشف والمراقبة التي تعتمد جميعها على الصناعات الالكترونية

---

(١) Consequences ecouomiques et sociales, serie detude, Op.cit., P. 47.

(٢) Ibid, P. 47.

(٣) Ibid, P. 45.

والتي تقدر بنسبة ٢٠-٣٠% من انتاج الصناعات الالكترونية يوجد لاغراض الدفاع.[١]

لقد ازداد الانفاق العسكري خلال فترة الحرب الباردة بشكل ليس له مثيل ففي العام ١٩٨١ ازداد الانفاق العسكري من ٥٥٠ مليار دولار الى ٦٠٠ مليار دولار هذا يعني تضاعف الانفاق العسكري اربعة مرات منذ الحرب العالمية الثانية. وخلال ٣٥ عاما في فترات النشاط الاقتصادي كما هو الحال في فترات الركود فان القطاع العسكري قد امتص من ٥ الى ٨% من الانتاج الاقتصادي العالمي. وعلى الرغم من ارتفاع اسعار النفط الى اربعة اضعاف خلال السبعينات فان الاستهلاك النسبي للطاقة من قبل الصناعة العسكرية لم يتأثر لانه يحتكر في بعض الحالات بين ربع الى ثلاثة ارباع الاستهلاك الوطني الشامل للنفط[٢] وقد بلغت النفقات العسكرية لعام ١٩٨٥ بين ٨٥٠ الى ٨٧٠ مليار دولار ويرجع ذلك الى التوتر في اجواء العلاقات بين العملاقين وحلفائهما وللفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ازدادت النفقات العسكرية العالمية بنسبة ٣,٢% سنويا.[٣]

٢- منع قيام الحرب

ان الغرض الاساس من ضبط التسلح يكمن في منع قيام الحرب. اذ ان امتلاك السلاح يزيد من الاغراء باستخدام القوة ويشكل سباق التسلح احد الاسباب المؤدية الى اندلاع الحروب. ويختلف المعنيون حول ما اذا كانت الاسلحة ام لا سبب قيام الحروب. اذ يعتقد البعض بان امتلاك السلاح يسبب التوتر ويزيد من المخاوف التي تضغط على عقول صناع القرار لشن الحرب. فالاستعداد العسكري عند دولة ما يزيد من مخاوف خصومها الذين يزيدون بدورهم من استعدادهم العسكري ويحدث عندئذ سباق التسلح، والذي يسرع في اندلاع الحرب. في حين يعتقد اخرون بان منع الحرب لا يكمن في نزع السلاح لانه لا يؤدي الى القضاء على ارادة الاطراف في القتال، وبالتالي يرى هؤلاء ان المشكلة الرئيسة لا تكمن في نزع السلاح بقدر ما تكمن في ازالة الاسباب المؤدية الى اندلاع الحروب[٤] وان القاء المسؤولية التامة لشن الحروب على عاتق الجيوش انما يعني اغفال حقيقة

---

(١) افراموفيتش، دراغوسلاف "القيود الاقتصادية على الانفاق العسكري في منتصف الثمانينات" نزع السلاح - مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة، المجلد التاسع، العدد (١)، ربيع ١٩٨٦، ص ٥.

(٢) Shmidt Christian "Les Consquences ecoumiques et Socioles, Op.cit., P. 81.

(٣) Nations Unis Etudes des Consequences Economiques of Sociales de la course aux armements, Op.cit., P. 6-8.

(٤) DYKE Vernon Van "International Politics" Op.cit., P. 396.

ان الجيوش ما هي الا ادوات لشن الحرب والحرب هي ظاهرة اجتماعية معقدة الى درجة كبيرة واسباب الحروب وفقا لهذا الرأي لا ترجع الى الاسلحة والجيوش وانما تكمن في تقصي جذور العدوانية والبحث في الاسباب الاجتماعية لظاهرة الحروب.(١)

وفي الحقيقة ان الاراء التي تعكس وجهات النظر هذه قد نوقشت لسنوات طويلة وان الجهود المبذولة من اجل تحقيق نزع السلاح قد جاءت بنتائج محدودة كما ان المساعي التي بذلت من اجل تغيير عقول الناس لتنمية اجراءات السلام وحل الصراعات قد لا يمكن ان تكون فعالة اذ تبقى الطموحات عالية والجهود المبذولة اقل من ذلك بكثير. (٢)

ومع ذلك يعمل نزع السلاح بدون شك على تغيير علاقات القوة ولو بدرجة معينة فالدول تحقق من جراء ذلك فوائد نسبية وانها تسعى لتحقيق بعض المكاسب نتيجة لتحسن الظروف. وعندئذ سوف لا يكون دور نزع السلاح اكثر من تقليل دمار الحرب عبر مراحلها الاولى وسوف يكون النصر حليف الطرف الذي هو اكثر استعدادا لاعادة التسلح. ومن ناحية اخرى فان اجراءات نزع السلاح يمكن ان تشجع بعض الحكومات للشعور بان مخاطر وتكاليف الحرب قد قلت وهذا ربما يجعلها اكثر اعتقادا بانه اصبح من الممكن تحقيق اهدافها التي تسعى لتحقيقها. (٣)

ويساهم ضبط التسلح في تخفيف مخاطر الحرب في ميادين اربعة:

أولا: تقليل احتمال وقوع الحرب بالصدفة الناجمة عن الاخطاء الميكانيكية او الاعلامية. ان التعامل مع هذه المخاطر يتطلب اجراءات لتحسين النظم الفنية او الاتصالات لجمع المعلومات وتحليلها.

ثانيا: ان الخطر الثاني لشن الحرب هو قدرات الاطراف لشن الحرب، وهنا يقترح اجراءات ضبط التسلح التي تستثنى النشاطات العسكرية في بعض الاقاليم مثلما جرى بالنسبة للقارة القطبية الجنوبية وامريكا اللاتينية والباسيفيكي وافريقيا. ويقترح كذلك اتخاذ اجراءات لتهدئه الازمات واعادة الاعتبار للمفاوضات.

---

(١) Klein Jean "L'Entreprise du desar mement 1945-1964". Edition Cujaz, 1964, P. 5 et P.11.

(٢) DYKE Vernon Van, Op.cit. P. 396.

(٣) Ibid, P. 396.

ثالثا: ان المخاطر المترتبة على امتلاك دولة ما للسلاح النووي وامتلاك القدرة على شن الضربة الاولى يمكن تبديدها بواسطة معاهدات حظر تطوير الصواريخ العابرة للقارات والسيطرة على قدرات الضربة الثانية من اجل تحقيق الردع بواسطة التهديد بالعقاب والتي تجعل الحرب اقل قبولا في السياسة الوطنية. وهذا ما جرى في واقع الامر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا من معاهدات خلال فترة الحرب الباردة.

رابعا: من اهداف ضبط التسلح تقليل درجة الدمار من خلال اجراءات نزع السلاح مثل الدفاع السلبي (الملاجيء وحماية السكان وتقييد القدرات التدميرية للدول)[١]

٣- تحسين الامن الدولي

فمن وجهة نظر السياسة الدولية ان نظام الدولة يؤدي الى قيام حالة اللاأمن والتي تقود الى سياسة التسلح. وكان الاتحاد السوفيتي ينظر الى الولايات المتحدة بمثابة تهديد لامنه القومي ويرى في القواعد العسكرية الامريكية وميزانية التسلح والتدخلات بمثابة تهديد له. كما ان الولايات المتحدة كانت ترى في الاتحاد السوفيتي السابق بمثابة تهديد لامنها القومي وترى في القواعد العسكرية السوفيتية والانفاق العسكري العالمي والتدخلات بمثابة تهديد لامنها. ويرى البعض بان الاتحاد السوفيتي السابق كان مسؤولا عن التوترات التي ادت الى تكديس السلاح وان التورط في بعض الازمات الدولية مثل انغولا والشرق الاوسط تعد امثلة نموذجية حية حول عجز السوفيت في الوفاء او الاخلاص في الوفاق. وكذلك عدت قضية انكار السوفيت لحقوق الانسان مثال على عدم مسؤوليتهم وكذلك لام البعض الغرب، لا سيما الولايات المتحدة على اثارة حروب تقليدية في العالم منذ عام ١٩٤٥. ان دور سباق التسلح في التاثير على الامن القومي هو مسالة خطيرة بسبب وجود صلة بين الاسلحة النووية والامن القومي والتي تؤدي الى:

١- مخاطر الحوادث: اذ هناك الالاف من الاسلحة النووية المنتشرة حول العالم وان حوادث التفجيرات النووية هي مكلفة وان الموارد الانشطارية يمكن ان تنتشر بسرعة مسببة وفيات سريعة او بطيئة.

٢- الحروب عن طريق الخطأ: ان الحرب قد تقع لان الحوادث النووية قد ينظر اليها بمثابة حركة نحو الحرب او لان هناك اخطاء كالفشل في القيادة والسيطرة والاتصالات او بسبب وجود ازمة دولية شاملة والتي يمكن ان يرافقها وجود حوادث او فشل في السيطرة والاتصالات.

---

(١) Edwards David "International Political Analysis" Op.cit., P. 241-242.

٣- صعوبات السيطرة: اذ انه من الصعب بل من المستحيل وضع نظام للسيطرة متقن ١٠٠% وانه من المعقول الاعتقاد بان بامكان بعض اللاعبين من غير الدول النجاح في الحصول على عدد من هذه الاسلحة بسبب صعوبات الحماية.(١)

٤- نزع السلاح لترسيخ الوفاق الدولي: وبغض النظر فيما اذا كان التسلح في الحقيقة المصدر الرئيس للتوترات والمخاطر فانه يمكن ان يقدم لنا مثالا مهما ويساهم نزع السلاح في ارخاء التوترات وايجاد مناخ افضل للعلاقات الدولية. صحيح ان الاتفاقات هي اجراءات فنية لتحقيق وتقييد الاسلحة بين الدول ولكنها من جهة اخرى تفتح فرصة وافاق لانفراج العلاقات المتوترة بين الدول فمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية لعام ١٩٦٣ قد فسرت في هذا الاطار فبقبولها للمعاهدة فان كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد وجدا في المعاهدة ميدانا لترسيخ علاقاتهما لانها وقعت في فترة الحرب الباردة وشدتها(٢) ونفس الامر ينطبق على معاهدة سالت (١) لعام ١٩٧٢ اذ انطوت هذه المعاهدة على التوقيع على اعلان المبادىء بين الزعيمين نكسون وبريجنيف والذي اكد فيه الطرفان على انه "في العصر النووي ليس هناك بديل عن ادارة علاقاتهما المتبادلة على اساس التعايش السلمي" (٣)

٥- الاسباب الانسانية لنزع السلاح

ان من اهم اغراض نزع السلاح وضبط التسلح هو العمل على منع اندلاع الحروب والتخلص من اثارها المدمرة. ان حروب اليوم تنطوى على درجة عالية من الدمار والخراب التي تفوق على ما كانت عليه حروب الماضي. واذا كان هذا هو حال الحرب في ظل الاسلحة التقليدية فكيف يكون حالها في ظل الاسلحة النووية؟ ان قوة انفجار الاسلحة النووية تقاس بالكيلو طن او الميجا طن وهو الذي يعادل الف طن ومليون طن على الترتيب من مادة ت.ن.ت وتتباين قوة الاسلحة النووية بين اقل من كليوطن الى اكثر من خمسين ميجا طن، ولكن أهم جزء من هذه الاسلحة في الواقع ما بين ثلث ميجا طن وعشرة وهو الذي يشمل تلك الاسلحة التي تشكل الخطر الاساسي من التدمير البعيد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وعند انفجار سلاح نووي فان منطقة الدمار الشديد تمتد الى مسافة اميال

---

(١) Carlton David and Shacrf Carlo. Op.cit., P. 12-13.

(٢) Dyke Vernon Van , Op.cit., P. 397.

(٣) شلبي، د. أمين "الوفاق الامريكي – السوفيتي" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٩٩.

ثلاثة من مكان انفجار قنبلة ذات ميجا طن واحد او الى مسافة سبعة اميال من مكان انفجار قنبلة ذات عشرة ميجا طن. اما المسافات التي تنهار فيها المباني العادية فهي ابعد بالطبع وتمتد الدائرة التي قطرها ثلاثة اميال والناشئة عن قنبلة ذات ميجاطن واحد مساحتها ٢٨ ميلا مربعا. اما الدائرة المقابلة للقنبلة ذات العشرة ميجاطن فهي تتسع قدر هذه ست مرات. ويوضح لنا هذا المثال ان الدمار لا يتناسب في زيادة مطردة مع قوة القنبلة فالدمار زاد ست مرات في حين زادت قوة القنبلة عشر مرات. (١)

ان المخاطر الناجمة عن انفجار الاسلحة النووية لا تشمل التدمير المباشر فقط وانما تشمل ايضا:

أ- الاشعاع الحراري الذي يؤدي الى قتل معظم الاشخاص الذين يتعرضون له بشكل مباشر من مسافات بعيدة نسبيا ويؤدي الى الحاق المزيد من الحرائق في مناطق ابعد.

ب- العصفة الهوائية: وتحمل معها حوالي نصف طاقة الانفجار وتنتقل بسرعة اقل كثيرا من سرعة انتقال مختلف اشكال الاشعاع ولكن بسرعة تفوق سرعة الصوت والشعور بوصول موجة العصفة يكون في صورة ضربة مفاجئة مدمرة يعقبها على الفور ريح لها قوة الاعصار وتتجه الى الخارج من مركز الانفجار. وسيتعرض الاشخاص الموجودون فيها للقتل.

جـ- الاشعاع النووي: عند حدوث الانفجار يبدأ الجهاز المتفجر في بعث دفعة كثيفة من النيوترونات ومن اشعة غاما. وهذا الاشعاع ينطلق كله تقريبا اول ثانية او اول ثانيتين ويضعف بسرعة مع زيادة المسافة اثناء الانتقال عبر الهواء والاشخاص الذين يتعرضون للاشعاع يموتون في اقل من يوم أو يومين بسبب الاصابة بالاشعاع اذا نجوا من العصفة والحرارة وكلما نبتعد عن مركز الضربة كلما تقل نسبة الاصابة.

د- السقاطة النووية: وتشمل الكرة النارية ثم السحابة بعد ذلك على معظم الذرات المشعة واغلبها منتجات انشطارية تكونت عند التفجير وتنتشر في الهواء وتندمج الذرات المشعة في جسيمات اكبر تتكون من الابخرة المتكثفة وما

---

(١) باركر، تشارلز "نزع السلاح ومشاكله العالمية" ترجمة د. احمد بدران، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ، ١٩٦٦، ص٣٣-٣٤.

يختلط بها من غبار واتربة وحينما تترسب على الارض تشكل خطـــرا علـــى الصحة بعد فترة قد تصل الى سنوات. [١]

ناهيك عن الاضرار التي تصيب البيئة ومرافقـــها بشـــكل عـــام كذلـــك ان ممارسة التجارب الذرية له ايضا مخاطر على الصحة العامة وعلـــى البيئـــة ففـــي كازاخستان - منطقة سيميبا لاتنسك- ازداد معدل الوفيات من جراء ســـرطان الـــدم بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٨٧ واسفرت العاهات الولادية عن حدوث زيادة كبيرة فـــي معدل وفيات الرضع. وارتفع حدوث ولادات الاطفال التي يعقبها تخلف عقلي. وقـــد ثبت بوجه خاص ان حوالي (١٠,٠٠٠) شخص قد تعرضوا للاشعاع في المنـــاطق المتاخمة مباشرة لموقع التجارب خلال ١٤ عاما التـــي كـــانت تجـــرى التجـــارب النووية. [٢]

ولهذه الاسباب دعى الكثير من العلماء والمختصين الى ضرورة الانتباه الى المخاطر الناجمة عن الاسلحة الذرية وكذلك المخاطر الناجمة عن اجراء التجـــارب الذرية وطالبوا المجتمع الدولي بضرورة وضع حد لسباق التسلح العالمي والتوصـــل الى معاهدة لنزع السلاح الشامل. وتم التوصل الى معاهدة الحظر الشامل للتجـــارب الذرية في عام ١٩٩٦.

المبحث الثالث

مقيدات نزع السلاح وضبط التسلح

١- **مشكلة نزع السلاح والسلام**: يتعرض نزع السلاح الى النقد بان عملية ازالـــة الاسلحة تخلط بين الاسباب والنتائج وبين الوسائل والغايـــات وطبقـــا لوجهـــة النظر هذه ان سياسة التسلح هي نتاج وليست سبب للنيات العازمة علـــى شـــن الحروب. وفي التحليل النهائي فان قضية السلام هي مسألة سياسية. وان نـــزع السلاح يجب ان يتصور على هذا الاساس. اذ مهما بذلـــت الامـــم مســـاعيها للتخلص من الاسلحة فانها لن تتخلص من مشاكلها وصراعاتها وبالتالي فانـــها

---

(١) الامم المتحدة "الاسلحة النووية: دراسة شاملة، مجموعة الدراسات"، العدد ٢١ نزع السلاح، نيويورك ١٩٩١، ص ١٠٣-١٠٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٣-٩٥.

ستدور في حلقة مفرغة [1]. كما أنه يجب النظر الى نزع السلاح من زاوية واسعة ويجب أن ينجز عقب حل المشاكل الدولية ويفترض مؤيد ونزع السلاح وجود منظمة دولية للرقابة على الاسلحة تمتلك أوسع سلطات للتفتيش ووجود محكمة عدل دولية تطبق القانون على الدول كما تطبقه المحاكم الداخلية وكذلك وجود قوة بوليس دولية سابقة على اتمام عملية نزع السلاح. وهذه الامور هي افتراضية ومثالية يصعب تحقيقها في عالم الدول المتصارعة، اذ تحتكر الدول الخمس الكبرى امتلاك السلاح النووي وتحرم على غيرها امتلاكه، فضلا عن ان الخلافات هي مستمرة في العلاقات الدولية [2] ولابد من اتخاذ خطوات في مجالات اخرى لدعم المؤسسات التي تقام بقصد المحافظة على السلم. [3]

٢- السلاح والامن القومي

للاسلحة وظائف عديدة وانها تستخدم لتحقيق مجموعة من الاغراض فالدول تعتمد على نفسها للدفاع عن بقائها وهي ليست مستعدة للتخلي عن اسلحتها او قبول تقييدات هامة عليها مالم توضع وسائل بديلة تستخدم نفس الاغراض والوظائف التي جاءت من اجلها. وخلال فترات ما بين الحروب كانت هناك طروحات ممتدة ومهمة حول النظام الدولي الذي يجب ان يسوده التحكيم والامن ونزع السلاح. وكما تطورت الامور فان انصاف الاجراءات التي يتم تبنيها لتطوير التحكيم والامن قد برهنت بانها ذات اسس غير كافية لنزع السلاح. أن اغلب الدول اعتقدت بان عليها ان تبقى على درجة من التسلح لحماية مصالحها وحقوقها وانها بحاجة الى القوة المسلحة لاجبار الدول الاخرى على قبول التسويات السلمية للمشاكل وكوسيلة تستند عليها الدولة في الحالة التي تفشل فيها محاولات الوصول الى الحلول السلمية. وبالاضافة الى ذلك ان الاحداث قد برهنت بان عددا قليلا من الدول قد ارادت الحفاظ على بناء قوتها العسكرية لاغراض العدوان على الاخرين. وبعبارة

---

(١) كلود، اينيس "النظام الدولي والسلام العالمي" ترجمة د. عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٤٠٣.

(٢) موك، جول "ازدياد الامن عن طريق نزع السلاح" انظر: ارثر لارسون "عالم بدون حرب" ترجمة د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بلا تاريخ، ص ٢٣-٢٥.

(٣) لويس، سون "المحافظة على السلام في عالم بدون اسلحة" انظر: ارثر لارسون "عالم بدون حرب" المصدر السابق، ص١٣.

اخرى ان احدى العقبات الاساسية لنزع السلاح هي غياب بدائل حقيقية عن القـوة المسلحة لتحقيق عدد من الاهداف التي تسعى اليها الدولة. (١)

بالاضافة الى ذلك ان مشاكل الامن القومي هي ذات طبيعة متجـددة، فقـد تظهر اليوم على شكل مشاكل حد ودية وقد تتغـير فـي المسـتقبل فـي صـورة صراعات عقائدية او خلافات جوهرية بين الانظمة السياسية، وممـا يزيـد ومـن الامور سوء هو ان مشاكل الامن القومي غالبا ما تكون نابعة من رواسب واحقـاد نفسية وتاريخية، وفي حالات اخرى تخلق هـذه المشـاكل ضغوطـا وانفعـالات وتوترات قومية. ويبدو أن التنازل عن الاسلحة في ظل ذلك هـي مسـالة صعبـة تماما. (٢)

٣- التوازن ومشكلة الاتفاق حول مستويات مقبولة للقوة

تعد مسالة الاتفاق على مستويات القوة من المشاكل المعقدة في موضع نـزع السلاح. فغالبا ما يثير الاتفاق حول درجة الخفض مشاكل لا حصر لـهـا. فالدولـة التي تكتسب مستويات مقنعة من القوة لها ولحلفائها تسعى للحفاظ عليـهـا، وعندمـا تكون راغبة لعقد اتفاقات حد او خفض في القوة العسكرية على اساس نسبة معينـة فهي من المحتمل ان تحافظ على القوة لصالحها. وبنفس المؤشر فان الـدول التـي ترى بان مستوى القوة القائم غير ملائم لها فانها تعمل على رفضه كاساس للاتفـاق. ونفس الشيء يمكن ان يقال عندما يكون نزع السلاح النوعـي موضـع اعتبـار. فالدول عادة تميل لنزع السلاح وذلك حينما تكون قدراتها متفوقة. وحتـى اذا كـان هناك اتفاق على نزع السلاح حول نسبة معينة فان هناك مشكلة اكبر. فقياس القـوة مسألة صعبة عند الدول فالحجوم والمساحات يمكن قياسها والسرعة كذلك. ولكـن لا توجد وحدة لقياس القوة. فاذا كان لدى جميع الدول نفس الاسـلحة والاعـداد مـن الجنود والتدريب فسيكون من الممكن تحديد مستوى القوة. ولكن ليس هـو الواقـع، فلبعض الدول اسلحة ذرية وليس لغيرها، والدول ليس لديها نفس الاسلحة ولا نفـس الاعداد من الجيوش وبالتالي يصبح قياسها امرا صعبا. ان القـوة العسـكرية هـي ليست العنصر الوحيد للقوة الوطنية وحالما تخفض الاسلحة، فان العناصر الاخـرى للقوة الوطنية تتأثر تبعا لذلك فحدود الدولة الطبيعية التي هي اقل دفاعا واكثر ضعفـا من الدول الاخرى تتأثر عند خفض القـوات المسـلحة بموجـب اتفاقـات نـزع السلاح. (٣)

---

(١) DYKE Vernon Van, Op.cit., P. 402.

(٢) مقلد، د. اسماعيل صبري "العلاقات السياسية الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٦٠٣.

(٣) DYKE Vernon Van , Op.cit., P. 403-404.

كذلك يتطلب نزع السلاح الحفاظ على التوازن القائم بين اطراف المعاهدة بعد اجراء الخفض بحيث لا يؤدي الى ترجيح كفه احد الاطراف على الطرف الاخر مما يؤدي الى اعتقاد الطرف الاول بان توزيع القوة الجديد وفقا لاتفاقات نزع السلاح لم يحقق المساواة بينهما. والمشكلة تكمن في ان كل طرف يسعى الى تحسين ممنزلته النسبية في اطار التوازن مما يعني الدخول في سباق جديد للتسلح. وبالنظر لوجود دولة تريد الابقاء على الوضع الراهن ودول تريد تغييره فان المشكلة تزداد صعوبة وان صعوبة. نزع السلاح تتمثل في انه لابد ان يبدأ عند نقطة ما من الزمن، ولا توجد نقطة معينة صحيحة تماما في عيون كل المشاركين الرئيسيين للبدء فيه. فالمماطلة الى اجل غير مسمى هو رد الفعل السياسي الذي تقع على عاتقه المشكلة الرئيسة. فاذا كان مشروع نزع السلاح تجميد الوضع القائم بتثبيت مراكز القوة على ما هي عليه بسبب الشعور بالكبت للدول الطامحة، فان العمل على تقويض الوضع القائم عندما يقلب علاقات القوة بالشكل المعكوس يسبب الذعر او الرعب للمنتفعين او المستفيدين من النظام القائم. (١)

٤- تطور التكنولوجيا العسكرية

من المشاكل التي يعاني منها نزع السلاح هي مسألة التحديثات والتطورات التقنية، وبما انه ليس هناك حدود للعلم، فان أي تجديد علمي وتطوير لسلاح معين عند طرف معين يؤثر على الطرف الاخر في التوازن لانه يؤدي الى تحسين منزلة الطرف الاول وهكذا يحدث الخلل في التوازن، وبالتالي اصبح ذلك مدعاة لدفع الطرف الثاني لمواصلة تطوير قدراته العسكرية وربما الى اعادة برامج تسليحه من جديد. فان تطوير الولايات المتحدة لانظمة الصواريخ المضادة للصواريخ ووضع الرؤوس الحربية المتعددة عليها سرعان ما دفع السوفيت الى بناء انظمة مماثلة لها. وقبلها فان انتاج السوفيت لصاروخ يحمل قمرا اصطناعيا (سبوتنك) اطلقه السوفيت عام ١٩٥٧ دفع الامريكان ليحذو حذوهم. (٢)

كذلك ان خطورة وسائل الدفاع البالسيتكي السوفيتية على قدرات الولايات المتحدة على الوصول الى اهداف في الاراضي السوفيتية دفعها الى زيادة قدرات

---

(١) كلود، اينيس، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٢-٤١٣.

(٢) Feld Bernard "Voice Crying in Widerness ; Essays on the relations of Science and World Affaires". Pergamon Press, England 1979, P. 154.

المناورة للرؤوس الحربية الامريكية مما ساعدها على تفادى الصواريخ السوفيتية المضادة. (١)

كما شكل تطوير الصاروخ ام اكس ضاغطا على السوفيت من اجل الوصول الى حظر شامل على الانظمة الاستراتيجية المتنقلة في البر. واستمرت الولايات المتحدة بتنفيذ برامج التجديد الجارية نتيجة للفارق الحاد في اعمار الانظمة السوفيتية بالمقارنة مع نظيراتها الامريكية. اذ ان معدل عمر الانظمة السوفيتية المرتكزة الى البر هو (٥) سنوات مقابل عمر الاسلحة الامريكية (١٥-٢٥) عاما. (٢)

كذلك سعت الولايات المتحدة الى تبني مبادرة الدفاع الاستراتيجي لمقابلة التفوق السوفيتي في ميدان الصواريخ البرية العابرة للقارات والتي تشكل ثلثي الصواريخ السوفيتية الاستراتيجية وكذلك لايقاف امتلاك السوفيت لتقنية الصواريخ المتعددة الرؤوس النووية المستقلة التوجيه ويسعون الى امتلاك قدرات الضربة الاولى بواسطة الصواريخ البرية العابرة للقارات (٣) وبالنظر لعدم قدرة الولايات المتحدة على حماية المدن الامريكية الامر الذي يعد هدفا ملحا فان الدفاعات المضادة للصواريخ اذا ما نشرت من اجل حماية المواقع العسكرية ستدخل شكوكا جديدة في الادراك السوفيتي وسوف لن يكون السوفيت عندئذ قد ضمنوا القدرة على تدمير الصواريخ الامريكية المقامة على الارض. وهكذا سيبقى الاتحاد السوفيتي واهنا حيال الولايات المتحدة لان النظام الدفاعي الامريكي المضاد للصواريخ سيلغي كل محاولة سوفيتية لتوجيه ضربة اولى في حالة اندلاع الازمة. (٤)

لقد حققت معاهدة ستارت (١) فوائد للولايات المتحدة على اساس انها لم تفقد اعدادا من الصواريخ بقدر الاعداد التي فقدها السوفيت والذين اقتطعوا كميات اكبر من صواريخهم البرية العابرة للقارات والتي تشكل تهديدا مهما للولايات

---

(١) بعض الانظمة الاستراتيجية الامريكية - السوفيتية قيد التطوير، النشرة الاستراتيجية، مركز الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات، لندن، المجلد ٨، العدد (١) في ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٧.

(٢) محادثات ستارت وتحديث القوات الاستراتيجية الامريكية "النشرة الاستراتيجية مركز الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات، لندن، المجلد ٩ ، العدد (٨) في ١٢ نيسان ١٩٨٨، ص ٦.

(٣) Forget Philipe "Element Pour Une analyse Politico Strategique del IDS, Defence Notionale, Paris Mars 1986, P. 24.

(٤) Ibid, P. 25.

المتحدة وخصوصا صواريخ اس اس ١٨ التي هي من الدقة بمكان بحيث يكفي اثنان منهما من تدمير احد صوامع الصواريخ العابرة للقارات الامريكية. وطبقا لتقدير وزارة الدفاع الامريكية فان هذا النوع من الصواريخ قادر على تدمير (٨٠%) من الصواريخ الامريكية. (١)

٥- ازمة الثقة

وهي مسألة خطيرة تضعف من احتمالات التوصل الى اتفاقات نزع السلاح فغالبا ما يسود عدم الثقة والشك بين الدول المتصارعة التي لا يمكن ان تركن بعضها للبعض نية حسنة. وقد تعرضت العلاقات الامريكية - السوفيتية الى ازمة ثقة خلال فترة الحرب الباردة وهذا ما ادى الى تأخير التوصل الى اتفاقات نزع السلاح لسنوات طويلة.

فقد رأت الولايات المتحدة بان التفتيش والرقابة هو مبدأ جوهري لقيام نزع السلاح في حين اصر الاتحاد السوفيتي في البداية على تحريم السلاح النووي قبل اجراء التفتيش وكانت الولايات المتحدة تؤكد على اسبقية مبدأ الرقابة خشية الا يسمح الاتحاد السوفيتي ابدا بتحقيقها اذا ما نجح اولا في فرض التحريم عليها. لذلك اجل المشروع الامريكي التضحية الامريكية حتى تتم التضحية السوفيتية. وبالعكس طلب الاتحاد السوفيتي بان التحريم يجب ان يتم اولا خشية الا تمضي الولايات المتحدة فعلا في مرحلة التحريم اذا ما نجحت اولا في ضمان انشاء نظام الرقابة.(٢)

لهذا يعد وجود الصراعات غير القابلة للتوفيق اساسا لازمة الثقة ولا سيما تلك الصراعات التي لها جذور تاريخية عميقة والتي تجد ارضية مشتركة للحوار والاتفاق مثل النزاع العراقي - الايراني فبعد عشرة سنوات من انهاء الحرب العراقية- الايرانية في عام ١٩٨٨ لم يوفق الطرفان في التوصل الى معاهدة سلام على الرغم من قبول العراق بمعاهدة عام ١٩٧٥ كاساس لحل الخلافات بين البلدين.

٦- المؤسسة العسكرية - الصناعية في الولايات المتحدة

ادت عمليات تصنيع السلاح الضخمة في الولايات المتحدة الى ظهور المؤسسة العسكرية - الصناعية. اذ ان فرص العمل الممنوحة في القطاع العسكري تعتبر كبيرة جدا مقارنة بفرص العمل الممنوحة في المجال المدني، واصبح للجيش

---

(١) Robin James "Start Finish" Foreign Policy, U.S.A. Fall 1989, P. 105-106.

(٢) كلود اينيس،مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٨.

الامريكي قدرة على استيعاب الاعداد الجديدة من الخريجين ومنـح فـرص اكـثر للعمل. واخذ ذلك يزيد من مستوى تأهيل العاملين في الصناعة العسكرية. واخـذت النشاطات العسكرية منذ عام ١٩٦٧ تمثل عشر قوة العمـل الامريكيـة وتسـتهلك حوالي عشر الدخل القومي واصبح لوزارة الدفـاع الامريكيـة مدخـولات تعـادل مدخولات كل من الهند وكندا مجتمعين. واخذت هذه المؤسسة التي هي عبارة عـن شركات كثيرة العدد شتى التأثيرات على صنـع القـرار فـي الولايـات المتحـدة بمعارضة عمليات خفض التسلح. اذ سيترتب علـى ذلـك خسـائر كبيرة جدا للمدخولات الهائلة التي تدخل الى الولايات المتحدة جراء صنع وبيع السـلاح الـى الخارج.وقد مارست هذه المؤسسة ضغوطها عام ١٩٧٨ على الرئيس كارتر مـن اجل السماح بانتاج القنبلة النيوترونية فتم اجباره على الموافقة على انتاجها بعـد ان رفض ذلك في البداية، وساهمت كذلك في فوز الرئيس ريغان في انتخابـات عـام ١٩٨٠ والذي تبنى برنامجا تسليحيا طموحا يلبي مصالحها. وفي اثنـاء محادثـات سالت-٢ حول الحد من الاسلحة لم تنظر هذه المؤسسة بعين الرضا عن كثير مـن الاجراءات التي اتخذها كارتر في المعاهدة متهمة اياه بتقديم الكثير مـن التنـازلات للاتحاد السوفيتي. (١)

٧- **المشاكل الفنية**

وهي المشاكل المتعلقة بترتيبات تنفيذ معاهدات نزع السلاح وتبحـث فـي الكيفية التي تصمم بها الوسائل الفنية التي تعتمد عليها في عمليات التفتيش والرقابـة بحيث يمكنها من رصد انتهاكات الدول لتعهداتها وتحديد مسؤولياتها فـي ذلـك (٢) مثلا كيفية تدمير السلاح واجراء الرقابة على تنفيذ معاهدة نزع السلاح. اذ تطبـق معاهدات نزع السلاح في الاونة الاخيرة اجراء عمليات التفتيش الموقعي للاشـراف على تدمير اسلحة الدمار الشامل. وهناك مشاكل تتعلـق بالتفرقـة بيـن الاسـلحة الاستراتيجية والاسلحة التكتيكية في مفاوضات نزع السلاح، بعض الاطراف تعـد اسلحة معينة تكتيكية بغية عدم شمولها في الاتفاقية المعدة لخفض وازالة الاسـلحة في حين تعدها الاطراف الاخرى اسلحة استراتيجية من اجل شمولها بالمعاهدة وهذا يرجع الى ان الاسلحة لا تتملك مواصفات وخصـائص متماثلـة عنـد الاطـراف المتفاوضة.

---

(١) توفيق، د. سعد حقي "العوامل المؤثرة في سباق التسلح الامريكي- السوفيتي في الثمانينات" المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٣ و ٤ مزدوج، ايلول سبتمبر ١٩٨٩، ص ١٦٢- ١٦٥.

(٢) مقلد، د. اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠٧.

المبحث الرابع

الاتفاقيات الجماعية حول ضبط التسلح

١- بروتوكول جنيف حول حظر استخدام الغازات الخانقة والسامة ١٧ حزيران ١٩٢٥

ويقضي بحظر استخدام الغازات الخانقة والسامة وجميع ما شابهها من الوسائل والمعدات والوسائل فضلا عن حظر استعمال الوسائل البكتريولوجية الحربية. غير ان البرتوكول لا يحظر استحداث او انتاج او تخزين او زرع الاسلحة الكيمياوية والبيولوجية. ولا يوفر اليات واجراءات لمعاملة الانتهاكات. كذلك لا يتضمن البروتوكول اجراءات الرقابة والتفتيش وقد وصفت لجنة الامم المتحدة للاسلحة التقليدية عام ١٩٤٨ الاسلحة الكيمياوية والبكتربولوجية الفتاكة بانها من اسلحة الدمار الشامل وبذلك عززت من بروتوكول جنيف عام ١٩٢٥ [١] وقد ابدت دول كثيرة بعض التحفظات لا سيما فيما يتعلق باحتمال استخدام هذه الاسلحة على سبيل الانتقام. [٢]

٢- معاهدة انتاركتيكا حول اخلاء القارة القطبية الجنوبية من الاسلحة النووية ١ كانون الاول ١٩٥٩

تحظر المعاهدة اتخاذ أي تدابير ذات طابع عسكري في انتاركتيكا (القارة القطبية الجنوبية) مثل انشاء قواعد او تحصينات عسكرية أو اجراء مناورات عسكرية او تجربة أي نوع من الاسلحة (ولكنها لا تمنع استخدام العسكريين او المعدات العسكرية لاغراض البحث العلمي او لاي غرض سلمي اخر) وتحظر المعاهدة ايضا اجراء التفجيرات النووية والتخلص من النفايات المشعة وتنص المعاهدة كذلك على انه اذا اصبحت جميع الاطراف الاستشارية في معاهدة انتكاركتيكا اطرافا ايضا في المستقبل في اتفاقات دولية تتعلق باستخدام الطاقة النووية بما فيها التفجيرات النووية والتخلص من النفايات المشعة، فان القواعد التي تنشئها تلك الاتفاقات سوف تتبع في انتاركتيكا ايضا وتنطبق احكام المعاهدة على المنطقة الواقعة جنوبي خط العرض ٦٠ جنوبا، بما في ذلك جميع الجروف

---

(١) Etate des accords Miltilateraux en matiere de desarmement et de controls des armements "Nations Unies edition NewYorl, 1987, P. 7-12.

(٢) نزع السلاح: الاسلحة الكيميائية: استكمال للحالة، وقائع العدد (٦٥) الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٩، ص ٣.

الجليدية [1] بالاضافة الى ذلك، تعد المعاهدة اول صك متعدد الاطراف ينظم التسلح ويطبق تدابير للتحقق ذات طابع تدخلي على الاطراف المنتمين للحلفين العسكريين الرئيسين انذاك وقد قبل الاطراف نظامها للتفتيش في الموقع قبولا تاما لاكثر من ربع قرن.[2]

٣- معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية ٥ آب ١٩٦٣

وتتضمن هذه المعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا حظر اجراء التجارب الذرية في الهواء (فوق سطح الارض) وتحت الماء فقط وان عدم حظر اجراء التجارب تحت سطح الارض يعود الى اختلاف المواقف بشأن مسألة التفتيش الموضعي، ولم يقم أي من الاطراف باجراء تجارب ذرية تحت سطح الماء وفي الهواء منذ عام ١٩٦٣. ولم تنظم فرنسا والصين الى المعاهدة رغم ان فرنسا اعلنت في عام ١٩٧٤ انها ستمتنع عن اجراء تجارب اخرى في الفضاء.[3]

وقد لعبت هذه المعاهدة دورا في تقليل الاشعاعات الناجمة عن التجارب الذرية فوق سطح الارض. كما ساهمت في الحفاظ على البيئة من التلوث. كما ان عدم انضمام فرنسا والصين الى المعاهدة يضعف من قيمتها. ففي الوقت الذي امتنعت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا عن اجراء التجارب فوق سطح الارض اعتبارا من ٥آب ١٩٦٣ فقد اجرت الصين ١٤ تجربة وفرنسا ٣٤ تجربة حتى عام ١٩٧٣. كذلك لم توقف المعاهدة سباق التسلح بين العملاقين [4] اذ اجرت الولايات المتحدة (٥٦٨) تجربة جوفية والاتحاد السوفيتي (٤٣٥) تجربة جوفية والمملكة المتحدة (١٨) تجربة جوفية للفترة ١٩٦٣-١٩٨٧.[5]

وفي عام ١٩٧٤ وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معاهدة حظر التجارب النووية، وتحظر هذه المعاهدة اجراء أي تجربة جوفية للاسلحة النووية التي تزيد قوتها على (١٥٠) كليوطن وتقتصر اجراء التجارب على مناطق محدودة

---

(١) الامم المتحدة "معاهدة انتاركتيكا" صحيفة الوقائع العدد (٥٩) نيويورك ١٩٨٨، ص ٤ وحول تفاصيل نصوص المعاهدات أنظر:

Etat des accord Militateraux, Op.cit., P. 13-20.

(٢) صحيفة الوقائع العدد (٥٩) المصدر السابق، ص ١١.

(٣) الامم المتحدة "نحو حظر التجارب النووية" وقائع العدد (٦٦) نيويورك، ١٩٨٩، ص ٥.

(٤) Barnaby Frank and Huisken Ronald, "Arms Uncontrolled" SIPRI, Harverd University Press U.S.A. 1975. P. 199-201.

(٥) نحو حظر التجارب النووية، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

وفي عام ١٩٧٦ وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي المعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية للاغراض السلمية وتنظيم هذه المعاهدة التفجيرات التي تجريانها خارج مواقع تجريب الاسلحة النووية والتي يمكن افتراض انها تجرى للاغراض السلمية وحددت قوة التفجيرات للاغراض السلمية على نفس العتبة التي حددت التجارب بالاسلحة أي ١٥٠ كيلوطن. (١)

٤- معاهدة تلاتيلوكو معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ١٤ شباط ١٩٦٧.

تؤكد المعاهدة على جعل منطقة امريكا اللاتينية منطقة خالية من الاسلحة النووية وتنص المعاهدة:

أ- تلتزم الدول الاطراف فيها على عدم تجريب او استخدام او صنع او انتاج او القيام، باية وسيلة كانت بحيازة اية اسلحة نووية على نحو مباشر او غير مباشر او بالنيابة عن أي جهة اخرى، او باي وسيلة غير ذلك.

ب- استلام او تخزين او اقامة او نشر او القيام باي شكل بحيازة أي اسلحة نووية على نحو مباشر او غير مباشر من قبل الاطراف نفسها، او من قبل اية جهة بالنيابة عنها، او باية وسيلة غير ذلك كما تتعهد الاطراف بالامتناع عن القيام بصورة مباشرة او غير مباشرة بتجريب اية اسلحة نووية او استخدامها او تصنيعها او انتاجها او حيازتها او التمكن منها او تشجيع ذلك او التعويض به، أو المشاركة فيه بايه طريقة. (٢)

ومن مزايا المعاهدة انها تعمل على اخلاء قارة امريكا الجنوبية والوسطى من الاسلحة النووية ولكن مما يؤخذ عليها هو انه بموجب المادة (١٨) يجوز للاطراف ان تجرى تفجيرات نووية للاغراض السلمية بما في ذلك التفجيرات التي تنطوى على استخدام اجهزة تماثل الاجهزة المستخدمة في الاسلحة النووية (٣) ولكن مما يؤخذ عليه هو ان الاجهزة النووية المستخدمة للاغراض السلمية يمكن استخدامها للاغراض العسكرية. (٤)

---

(١) المصدر السابق، ص ٧.

(٢) الامم المتحدة "معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو)" وقائع العدد ٦٨، نيويورك ١٩٨٩، ص ٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٥.

(٤) نعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢-٢٧٣.

وفي الواقع لم توقع او تصادق او تدخل حيز التنفيذ المعاهدة بعض دول امريكا اللاتينية. وهذا مما يضعف المعاهدة، فقد وقعت الارجنتين عليها ولكنها لم تصادق عليها. اما البرازيل فقد صدقت عليها ولكنها لم تتنازل عن شروط نفاذها بموجب المادة ٣٨ اما شيلي كالبرازيل ليست طرفا كاملا في المعاهدة. بينما لم توقع عليها كوبا لأنها ترى بانها لا يمكن أن تتخلى من طرف واحد عن حقها في حيازة أي نوع من الاسلحة في حين لا يزال جزء من اقليمها الوطني، غوانتانامو، تحتله الولايات المتحدة بصورة غير مشروعة. وكذلك تنتقد المعاهدة لانها لا تنص على اجراءات كافية وموثوقة، للتحقق من امتثال الدول الحائزة للاسلحة النووية للالتزامات التي تعهدت بها بموجب المعاهدة. [1]

٥- معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ١ تموز - يوليو ١٩٦٨

تعد معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية حجر الزاوية للجهود الدولية الرامية الى بناء وتعزيز حواجز فعالة ضد مزيد من الانتشار للاسلحة النووية. وقد دعمت المعاهدة بنجاح الضوابط السياسية على انتشار الاسلحة النووية، وساعدت على كبح نمو الهواجس الاقليمية التي يمكن ان تؤدي الى الانزلاق نحو حيازة قدرة من المتفجرات النووية واقامة عراقيل تقنية امام حيازة الاسلحة النووية. كما اوجدت المعاهدة الفرصة في تهيئة مناخ عالمي يتعارض مع المحاولات الرامية للحصول على متفجرات نووية واضحت النتائج واضحة فليس هناك بلد اضافي واحد قام بتفجير جهاز متفجر نووي، وساعد هذا النجاح للمعاهدة خلال ثمانية وعشرون سنة في منع حدوث مزيد من الانتشار للاسلحة النووية بدوره من كل الاطراف بل من كل البلدان. [2] وقد احبطت الامال بقيام الهند والباكستان باجراء التفجيرات النووية في عام ١٩٩٨ حيث شكل ذلك ضربة قوية للمعاهدة.

وتتضمن المعاهدة:

المادة الاولى: وتؤكد على تعهد الدول الحائزة على الاسلحة النووية بعدم نقل الاسلحة النووية الى أي مكان او جهة معينة وبعدم المساعدة على تشجيع او تحفيز اية دولة من الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية على صنع اية أسلحة أو اجهزة نووية.

---

(١) معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٢) د. ن، لويس "معاهدة عدم الانتشار: نجاح لتحديد الاسلحة" نزع السلاح مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة المجلد (٨) العدد (١) ربيع ١٩٨٥، ص ٢٥.

المادة الثانية: وتؤكد على تعهد الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية بعدم قبولها لاية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة من اية جهة كانت وبعدم صنع اسلحة نووية وعدم تلقي المساعدة في صنع اية اسلحة.

المادة الثالثة: تلزم الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية والاطراف في المعاهدة بقبول الضمانات الدولية التي تديرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والغاية من هذه الضمانات هو التحقق من تنفيذها للالتزامات المترتبة عليها بموجب المعاهدة منعا لتحويل استخدام الطاقة النووية من الاغراض السلمية الى الاسلحة النووية. كما ان قبول الضمانات يعد تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة ويقلل من الهواجس التي يمكن ان تؤدي الى الاتجاه نحو حيازة قدرة من المتفجرات النووية. كما تقدم المادة الثالثة مساهمة لهدم منع الانتشار باشتراط ضمانات على الصادرات النووية الى الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية. (١)

المادة الرابعة: تدعو لتشجيع استخدام الذرة للاغراض السلمية

المادة السادسة: تدعو كل الاطراف بمواصلة اجراء مفاوضات نزع السلاح بحسن نية بما يؤدي الى وقف سباق التسلح النووي وبالسعي الى نزع السلاح العام والكامل.

المادة السابعة: تدعو الى المحافظة على حق الدول في اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية.

المادة العاشرة: وتنص على حق الدول الاطراف الانسحاب من المعاهدة اذ قررت ان ثمة احداثا استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة قد اضرت بمصالحها القومية العليا. ويجب اعلان ذلك الانسحاب قبل ثلاثة اشهر من حصوله الى جميع الدول الاخرى الاطراف في المعاهدة والى مجلس الامن. (٢)

وتعرضت المعاهدة الى الكثير من الانتقادات منها:

١- انها لا توازن بين الحقوق والالتزامات بين الدول الحائزة والدول غير الحائزة على الاسلحة النووية. فالدول غير الحائزة للاسلحة النووية قد تخلفت عن اكتساب الاسلحة النووية في حين حافظة الدول الحائزة على امتلاكها لهذه الاسلحة.

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٢-٢٣.

(٢) حول تفاصيل نصوص معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، انظر: صحيفة الوقائع رقم ٣٣، الامم المتحدة، نيويورك ١٩٨٤.

٢- انها لا توفر ضمانات الى الدول غير الحائزة للاسلحة النووية فبمقتضى المعاهدة تخلت هذه الدول عن الخيار النووي دون ان يصاحب ذلك التزام مماثل من قبل الدول الحائزة بالا تضع الدول غير الحائزة في وضع عسكري ضعيف بصورة دائمة وبالرغم من صدور الاعلانات انفرادية من قبل الدول الحائزة الا انها ليست لها حجة قانونية ولا يجوز ان تقبل، كما تطالب الدول غير الحائزة كبديل للصكوك الدولية الملزمة قانونا [1] وان قرار مجلس الامن المرقم (٢٥٥) الصادر في عام ١٩٦٨ افتقر الى عناصر الفعالية واعادة الطمأنينة اللذين يحتاجها أي بلد عندما يتعرض لاستخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها، اذ ان طابع صنع قرارات مجلس الامن يفرض قيودا من شأنها التقليل من درجة الحسم والاستعمال المطلوب ناهيك عن امكانية اجهاض أي قرار باستخدام حق الفيتو. [2]

٣- بالرغم من تاكيد المعاهدة على ضرورة استمرار مفاوضات نزع السلاح النووي بغية التوصل الى نزع عام وشامل للسلاح وجدت الدول غير الحائزة بان سباق التسلح قد استمر بين الدول الكبرى وشهد تصعيدا ليس له مثيل في مطلع الثمانينات. [3]

٤- عدم انضمام دول عديدة الى المعاهدة مثل البرازيل، الارجنتين، اسرائيل، الهند، الباكستان، دول على العتبة النووية ان لم تكن قد حصلت عليها فعلا. واصبحت الهند والباكستان، كما اشرنا دولتين نوويتين اعتبارا من عام ١٩٩٨.

٥- وبشأن الاستعمالات السلمية للطاقة النووية اكدت عدة دول غير حائزة للاسلحة النووية او الضمانات التي تنص عليها المادة الثالثة تلحق اضرارا بها وذلك بالمقارنة مع الدول التي ليست اطرافا في المعاهدة لانه بوسع الاخيرة ان

---

(١) حولية الامم المتحدة لنزع السلاح، المجلد (١٢) ١٩٨٧، ادارة شؤون نزع السلاح، نيويورك، ص ٢٧٨.

(٢) بيان د. عصمت عبد المجيد وزير خارجية مصر في المؤتمر الاستعراض الثالث للاطراف في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية انظر: نزع الاسلحة، مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة، المجلد (٨) العدد (٣) شباط ١٩٨٥، ص٣٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٦.

تستورد مواد ومعدات نووية دون ان يتعين عليها اخضـاع جميع انشطتها السلمية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. [١]

وقد انضمت فرنسا والصين الى المعاهدة في عام ١٩٩٢ وتم تجديدها في عام ١٩٩٥ الى اجل غير مسمى وبلغ عدد الدول المنظمة اليها في نفس العام ١٧٨ دولة.

٦- معاهدة حظر وصنع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن ارضها ١١ شباط ١٩٧١.

وتتضمن المادة الاولى على تعهد الدول الاطراف بعدم وضع اية اسلحة نووية او غيرها من اسلحة التدمير الشامل او اية مرافق مصممة خصيصا لخزن او تجريب او استعمال تلك الاسلحة فيما وراء الحد الخارجي لمنطقة مامن قاع البحار وتعرفها المادة الثانية بانها منطقة مطابقة للمنطقة المحددة باثني عشر ميلا المشار اليها في اتفاقية جنيف للبحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة. وقد انيط حق التثبت لكل طرف عن طريق مراقبة انشطة الاطراف الاخرى في قاع البحار فيما وراء المنطقة المحددة [٢] وقد وجهت بعض الانتقادات الى المعاهدة على اساس انها لا تحرم النشاطات النووية في المنطقة الملاصقة للمياه الاقليمية، كما انها تعطي جواز مثل هذه المنشآت في المياه الاقليمية لدولة ساحلية غير نووية اذا وافقت الاخيرة على ذلك. كما لم تشمل الاتفاقية على تحريم الاجسام السابحة او الماخرة ذات الاغراض النووية مثل السفن والغواصات النووية وما يزال هذا المجال مفتوحا امام سباق التسلح. [٣]

٧- اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البيولوجية ١٠ نيسان ١٩٧٢

وهذه الاتفاقية هي اول اتفاق متعدد الاطراف ينص على تدمير حقيقي لنزع السلاح من حيث انه لا يقتصر على حظر استحداث او انتاج او خزن او شراء المواد البيولوجية او التكسينات والاسلحة والوسائل المستخدمة لايصال مثل هذه المواد لاغراض عدائية، بل انه يلزم ايضا بتدميرها او تحويلها للاغراض السلمية. وتعزز هذه الاتفاقية بروتوكوك جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام الوسائل

---

(١) نحو عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في عام ١٩٩٠ وقائع العدد ٦٧. نزع السلاح، نيوريوك ١٩٨٩، ص ١٢-١٣.

(٢) الامم المتحدة "معاهدة قاع البحار: نتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الاطراف ١٢-١٣ ايلول سبتمبر ١٩٨٣، الوقائع العدد ٢٣ نيويورك، ١٩٨٤.

(٣) نعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية" جامعة بغداد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦.

الكيميائية والبكتريولوجية في الحرب [1] انها تتخطى هذا البروتوكول بكثير بحظرها استحداث او انتاج او تخزين مختلف انواع الاسلحة التي تشملها ووضعها اجراءات معينة فيما يتعلق بالشكاوى والرقابة (المادتان ٥ و٦) كما انها أي اتفاق اخر للحد من الاسلحة التي تم التوصل اليه الى الان بمطالبتها الدول الاطراف بالتعهد بتدمير هذه الاسلحة تدميرا تاما او بتحويلها للاستعمال في الاغراض السلمية في غضون تسعة اشهر من ارتباطها بالتزاماتها. [2]

وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني المنعقد في ايلول عام ١٩٨٦ وجهت بعض الانتقادات الى المعاهدة منها وجود حالات بعدم الامتثال وهذا يثير مسالة التحقق وتقويتها وان احكام المعاهدة لم تفلح في ازالة تلك الاسلحة. وكذلك بالنظر للتطورات العلمية والتقنية الجديدة ازداد تعقيد عملية التحقق من الامتثال للاتفاقيات وان الاتفاقية يمكن ان تتحسن اذا ما ادخل عليها تعديل يشدد من اجراءات التحقق[3].

٨- معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣

وقعت في باريس بعد مفاوضات استمرت احد عشر عاما وتقضي المعاهدة بحظر تطوير وانتاج وامتلاك ونقل واستخدام الاسلحة الكيميائية. وتنص على تدمير المخزون من تلك الاسلحة بكامله ومنشأت انتاجها وتطويرها خلال عشر سنوات من تاريخ دخول المعاهدة في حيز التنفيذ على ان تبدأ هذه العملية خلال ما لا يزيد عن عام من سريان العمل بالمعاهدة. كما تشتمل المعاهدة على انشاء وكالة دولية تتولى تسلم البيانات المقدمة من الدول الموقعة على المعاهدة او المتعلقة بحجم المخزون ومواقعه واماكن انتاجه وتتولى ايضا مراقبة عملية تدمير المخزون واماكن الانتاج والتحقق من الشكوك المحيطة بالتزام بعض الدول بنصوص المعاهدة. بالاضافة الى الاشراف على الاستخدامات السلمية للكيمياويات. وتقضي المعاهدة بصفة خاصة بقيام الولايات المتحدة وروسيا بتدمير ترسانتيهما من

---

(١) الامم المتحدة "تنظيم التسلح ومعاهدات نزع السلاح" الوقائع العدد (٥٨) نيويورك ١٩٨٨، ص ٩.

(٢) الامم المتحدة "الاسلحة الكيميائية والبيولوجية: عرض مستكمل للحالة" صحيفة الوقائع العدد (٥٢) نيويورك ١٩٨٧، ص ٩-١٠.

(٣) هانس، لين "تحديد الاسلحة: موضوع اختيار" المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الاسلحة البيولوجية، نزع السلاح، مجلة دورية، تصدرها الامم المتحدة - المجلد العاشر، العدد الأول شتاء ١٩٨٦-١٩٨٧، ص ٥٨-٥٣.

الاسلحة الكيميائية. وان يعملا معا على منع الدول الاخرى من انتاجها [١] وتعد هذه المعاهدة استكمالا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والذي لم يحظر انتاج وتدمير الاسلحة الكيميائية. وهناك مشكلات تجابه المعاهدة منها عدم معرفة عدد الدول المالكة لهذه الاسلحة. وكذلك هناك صعوبات اجرائية تنصب اساسا في مجال اعمال التفتيش فالمعاهدة تنص على ضرورة تطبيق اعمال التفتيش للتحقق من التزام الدول الموقعة عليها وتتمثل الصعوبة التي تجابه هذه المهام في انها تحتاج الى متطلبات بالغة التعقيد بسبب الحجم الهائل للمخزونات الكيميائية والتعقيد الشديد للانشطة الصناعية الكيميائية القائمة، اضافة الى ذلك ان هناك المشكلات الناجمة عن وجود مخزونات ضخمة من الاسلحة الكيميائية على اراضي بعض الدول والتي كانت قد ورثت عن عهود سابقة او خلفتها قوات احتلال اجنبية وترغب في الحصول على المشاركة في المعاهدة دون اعتبارها دولا كيميائية مثل الصين التي اكتشفت في اراضيها ما لا يقل عن مليون قطعة ذخيرة كيميائية خلفتها القوات اليابانية في الصين خلال الحرب العالمية الثانية. [٢]

٩- معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الاسلحة النووية - معاهدة راروتونغا- ٦ آب - اغسطس ١٩٨٥

تنشئ المعاهدة منطقة لا نووية كبيرة جدا في جنوب المحيط الهادئ وتمتد هذه المنطقة من غرب استراليا الى حدود المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية شرقا ومن خط الاستواء الى حدود المنطقة المنزوعة السلاح في انتاركتيكا جنوبا. ويتعهد كل طرف من اطراف المعاهدة بعدم صناعة او حيازة او امتلاك او فرض سيطرة على أي جهاز متفجر نووي داخل او خارج المنطقة. وعلاوة على ذلك يتعهد كل طرف بالا يقوم باية انشطة نووية الا بالتعاون مع الدول الاخرى وذلك وفقا للتدابير الصارمة لعدم الانتشار بغية ضمان الاقتصار على الاستعمال السلمي غير التفجيري ولدعم فاعلية النظام الدولي لمنع الانتشار القائم على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي حين يظل كل طرف اعمالا لحقوقه السيادية، حرا في ان يقرر لنفسه ما اذا كان يسمح للسفن الاجنبية التي قد تعمل بالطاقة النووية او تكون مسلحة باسلحة نووية في بحاره الاقليمية، وللطائرات الاجنبية بزيارة مطاراته او عبور اجوائه فان كل طرف يتعهد بمنع وصنع أي اجهزة متفجرة نووية في اقليمه.

---

(١) محمود، احمد ابراهيم "تطورات خفض التسلح: ازالة مخلفات الحرب الباردة" السياسة الدولية، العدد (١١٢) ابريل ١٩٩٣، ص ١١٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٨-١٨٩.

ويتعهد ايضا بعدم اختيار اية اجهزة من هذا القبيل او مساعدة الاخرين على القيام بذلك. ويتعهد كذلك بالا يغرق نفايات مشعة في أي مكان في البحر داخل المنطقة ومنع قيام احد باغراق من هذا القبيل في بحاره الاقليمية. كما ان الدول الواقعة خارج المنطقة لها ولاية قضائية على اقاليم داخل الاقليم (فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) لا تشمل في المعاهدة الا حينما تصبح هذه الدول اطرافا في المعاهدة [1] وقد مارست فرنسا دولة من خارج المنطقة عدة تجارب ذرية في الاقاليم التابعة لها في المنطقة (البولونيزيا) وهذا ما يضعف المعاهدة.

١٠- الاتفاقية المتعلقة بالاسلحة غير الانسانية - ١٠ نيسان ١٩٨١

نتيجة لتطوير اسلحة تقليدية جديدة اعتبرت شديدة القسوة في اثارها لانها تؤدي الى ما لا لزوم له من المعاناات او الايذاء او الموت بين الجنود المدنيين على السواء وكانت هذه الجهود قد بدأت منذ اواخر القرن التاسع عشر. وان هناك عددا من الاتفاقيات قد وقعت بشأن حظر او تقييد اساليب الحرب قد اسهمت في تطوير القانون الدولي الانساني مثل اتفاقيتي لاهاي الاولى ١٨٩٩ ولاهاي الثانية ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكول عام ١٩٧٧ حول حماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة والثاني حول حماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، لم تعتبر احكامها محددة تحديدا كافيا في ضوء التطورات الجديدة في الاسلحة، لذلك جرى في اوائل السبعينات دفع للجهود الرامية الى منع او تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة هي ما يسمى الاسلحة غير الانسانية. وقد يحتج المرء بان السلاح لا يمكن ان يعتبر انسانيا، لكن هناك فروقا كبيرة في الآثار التي تحدثها مختلف الاسلحة. وتتعلق تلك الفروق بحجم الحروق التي تحدثها او بقسوتها وبمدى الرقعة الجغرافية التي تصيبها وبمدى قدرة مستعملها على التحكم بها مثل اسلحة النابالم. وتنص الاتفاقية وبروتوكوتها على حماية المدنيين والاعيان المدنية من الهجوم بالاسلحة المحرقة والغاء الالغام الارضية والاشراك وتفرض حظرا كاملا على استعمال أي سلاح يكون اثره الرئيس الايذاء بواسطة الشظايا التي لا يمكن الكشف عنها بسهولة في جسم الانسان. [2]

---

(١) الامم المتحدة "معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادىء منطقة خالية من الاسلحة النووية (معاهدة راروتونغا) صحيفة الوقائع العدد (٥٣) ١٩٨٨، ص ٦-٩.

(٢) الامم المتحدة "الاتفاقية المتعلقة بالاسلحة غير الانسانية" وقائع نزع السلاح، العدد (٧١) نيويورك ١٩٩٠، ص١-٥.

١١- معاهدة اعلان جنوب شرق اسيا منطقة خالية من الاسلحة النووية (معاهدة بانكوك) ١٩٩٥

وقعت (١٠) دول من جنوب شرق اسيا في ١٥ كانون الاول - ديسمبر ١٩٩٥ على معاهدة اعلان جنوب اسيا منطقة خالية من الاسلحة النووية والتي اصبحت سارية المفعول في ٢٧ آذار - مارس ١٩٩٧ [١]. وبموجب هذه المعاهدة تعهدت الدول الموقعة عليها بعدم ادخال او تطوير او استخدام الاسلحة النووية في جنوب شرق اسيا او التهديد باستخدامها. وفي نفس الوقت تسمح المعاهدة باستخدام الذرة للاغراض السلمية. انها تعبر عن التزام من جانب الدول الموقعة عليها بالحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة بروح التعايش السلمي والتفاهم والتعاون. كما انها تتماشى مع الاتجاه العام للحد من انتشار واستخدام الاسلحة النووية والعمل في النهاية على ازالتها كليا في العالم. والمعاهدة تعمل باتجاه تعزيز امن الدول في المنطقة وباتجاه دعم السلام والامن الدولي في سياق متابعة مبادىء واهداف معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. [٢]

وقد ظهرت بعض التحفظات عليها من قبل بعض الدول النووية التي اعترضت على تعريف المنطقة، حيث اعتبرت المساحة الجغرافية المقرة للتطبيق غير محددة. وترى الدول الموقعة على المعاهدة، بان مصالح الدول النووية قد تم مراعاتها بكفاية حيث توفر المعاهدة ممارسة كاملة للحرية في اعالي البحار. فالمعاهدة كما ترى الدول الموقعة عليها متوافقة مع حرية الملاحة في اعالي البحار وحرية الطيران فوق اعالي البحار في المنطقة وغيرها. [٣]

١٢- معاهدة اعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية (معاهدة بليندابا) ١١ أبريل نيسان ١٩٩٦

(وقعت ٤٣ دولة افريقية في ١١ ابريل/ نيسان ١٩٩٦ على معاهدة اعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية (معاهدة بليندابا) وبموجب ذلك تعهدت هذه الدول على التخلي عن الاجهزة المتفجرة النووية (مادة ٣) ومنع وصنع الاجهزة النووية المتفجرة مادة (٤) وحظر اختبار الاجهزة المتفجرة مادة (٥) والكشف عن الاجهزة المتفجرة النووية ومنشآت صنعها او تفكيكها او تدميرها او تحويلها

---

(١) The United Nations Disarmament Yearbook, 1997: Status of agreements, NewYork, P.19.

(٢) Alves, Gasparini and Cipollone, Daians Belinda "Nuclearweapon – Free Zones in 21st Century UNIDIR, NewYork and Geneva 1997, P. 59.

(٣) IBID, P. 60.

مادة (٦) وحظر القاء النفايات المشعة في افريقيا [١] وكان من بين اسباب ذلك هو خشية ادخال الاسلحة النووية الى القارة بعد محاولة اتحاد جنوب افريقيا للتحول الى دولة نووية لا سيما بعد تفجير ايلول - سبتمبر عام ١٩٧٩ في منطقة جنوب المحيط الاطلسي وبعد ان تبنت برنامجا نوويا بالتعاون مع اسرائيل. ومما يؤخذ على المعاهدة، هو انها وفقا للخريطة الملحقة بها والتي تبين المنطقة المحظورة تظهر جزيرة دييغو غارسيا ضمن ارخبيل تشاجوس كمنطقة تابعة لافريقيا وجزء لا يتجزأ منها وان منظمة الوحدة الافريقية تعتبر هذه الجزيرة جزء من دولة موريشيوس التي تتمتع بعضوية المنظمة الا ان بريطانيا قبل استقلال موريشيوس قد اجرت الجزيرة الى الولايات المتحدة والتي حولتها الى قاعدة عسكرية بامكانها دعم عملياتها العسكرية بالاسلحة النووية التي تتمركز بالجزيرة. وان جميع الدول الافريقية الواقعة في هذه المنطقة او القريبة منها تشعر في خطر جسيم بسبب وجود الاسلحة النووية في الجزيرة ويشكل ذلك مسألة تؤثر على التصديق على المعاهدة من جانب الدول الموقعة عليها. وهناك مسالة اخرى هي المسالة الخاصة باحتمال ان تسمح اية دولة موقعة على المعاهدة للطائرات الاجنبية التي قد تكون حاملة لرؤوس نووية او أي سفن حربية حاملة لرؤوس نووية باستخدام موانيها او مطاراتها وقد ترك الامر لتقدير كل دولة تتخذ ما تراه محققا لمصالحها. وهذا يتطلب من الدول الموقعة على المعاهدة بممارسة حقها في هذا السياق بما لا يخل بالروح العامة للمعاهدة ولا يؤثر على مصالح اية دولة اخرى، مما قد يؤدي الى سماح بعض الدول الافريقية بذلك وهذا ما يشكل خطرا على امنها، كذلك وقعت بعض الاقطار العربية مثل مصر والسودان وتونس وليبيا والمغرب على المعاهدة وهي اقطار عربية تقع في افريقيا ويشكل بعضها جزء من منطقة الشرق الاوسط مما يعني التزامها بعدم امتلاك الاسلحة النووية مقابل بقاء اسرائيل تمتلك السلاح النووي وهذا ما يخل بالوضع الاستراتيجي بين الطرفين. ان موافقة الاقطار العربية الواقعة في افريقيا على المعاهدة هو من قبيل اظهار حسن النية نحو ايجاد منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط وعليه فانه من غير الممكن ان تلتزم هذه الدول بالتزامات تمس امنها القومي بدون مقابل من جانب اسرائيل. [٢]

---

(١) انظر نص المعاهدة في 'حالة الاتفاقات المتعددة الاطراف المتعلقة بتنظيم الاسلحة ونزع السلاح الامم المتحدة، الطبعة الخامسة، نيويورك ١٩٩٨، ص ٢٧١-٢٨١.

(٢) الدسوقي، مراد ابراهيم 'افريقيا وجهود التخلص من الاسلحة النووية - معاهدة بليندابا ومستقبل فكرة المناطق الخالية من الاسلحة النووية، السياسة الدولية، العدد (١٢٥) يوليو ١٩٩٦، ص ٢٢٦.

١٣- معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية ١٠ ايلول ١٩٩٦

وقعت ١٢٧ دولة في ١٠ ايلول ١٩٩٦ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية وتنص المعاهدة على الالتزامات الاساسية في المادة الاولى والتي تشمل على تعهد كل دولة طرف بعدم اجراء أي تفجير من تفجيرات تجارب الاسلحة النووية او أي تفجير نووي اخر ويحظر ويمنع أي تفجير نووي من هذا القبيل في أي مكان يخضع لولايتها او سيطرتها. وكذلك تتعهد كل دولة طرف علاوة على ذلك بالامتناع عن التسبب في اجراء أي تفجير من تفجيرات تجارب الاسلحة الذرية او أي تفجير نووي اخر، او التشجيع عليه او المشاركة فيه باية طريقة كانت [١] وقد انشئت بموجب المادة الثانية من المعاهدة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تعمل على تحقيق موضوع وغرض المعاهدة وضمان تنفيذ احكامها بما في ذلك الاحكام المتعلقة بالتحقق الدولي من الامتثال لها وتوفير محفل للتشاور والتعاون فيما بين الدول الاطراف. [٢]

الا ان الاهم ما في المعاهدة هو طريقة واجراءات التحقق والتي نصت على ان نظام التحقق يتألف من اربعة عناصر [٣]

أ- نظام رصد دولي ويوضع تحت سلطة الامانة الفنية للمنظمة ويتألف من محطات للرصد تابعة له تملكها وتشغلها الدول المضيفة او التي تتولي المسؤولية عنها.

ب- التشاور والتوضيح بشأن القلق من عدم الامتثال للالتزامات الاساسية.

جـ- التفتيش الموقعي والغرض منه توضيح ما اذا كان تفجير من تفجيرات تجارب الاسلحة النووية او أي تفجير نووي اخر على نحو يشكل انتهاكا للمادة الاولى والقيام قدر الامكان بجمع اية حقائق يمكن ان تساعد في تحديد هوية أي منتهك محتمل، وبموجب ذلك تسمح كل دولة طرف في المنظمة باجراء تفتيش موقعي على اقليمها او في اماكن تخضع لولايتها او سيطرتها.

د- تدابير بناء الثقة والمساهمة في التوصل في الوقت المناسب الى تبديد أي قلق يتعلق بالامتثال ينشأ من التفسير الخاطيء المحتمل لبيانات التحقق المتصلة بتفجيرات كيميائية.

---

(١) انظر نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية، الامم المتحدة، نيويورك ١٩٩٦، ص ٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١١-٢٢.

ويتألف نظام التحقق من محطات تشكل جزءا من الشبكات المكونة لنظام يطلق عليه بنظام الرصد الدولي.

وتؤكد المعاهدة في المادة الخامسة (٣) انه في الحالات التي قد يحدث فيه اخلال بموضوع المعاهدة وغرضها يجوز للمؤتمر ان يوصي الدول الاطراف بتدابير جماعية تتفق مع القانون الدولي [١] ويعد ذلك بمثابة تطور في اجراءات التحقق يهدف الى سد الباب امام الدول التي تنتهك المعاهدة، وقد سجلت (٢٠٠٠) تجربة نووية خلال الخمسين السنة بين اجراء اول تجربة في عام ١٩٤٥ وبين التوقيع على المعاهدة في عام ١٩٩٦ ويتألف نظام الرصد من (٣٣٧) تسهيل تشكل جزء من الشبكات المكونة لنظام الرصد الدولي. [٢]

المبحث الخامس

المعاهدات الثنائية حول نزع السلاح وضبط التسلح

وهي المعاهدات حول الحد وخفض الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة وبين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة.

١- معاهدة سالت الاولى ٢٦ ايار ١٩٧٢

لقد ساد شعور بالخوف في الولايات المتحدة عند مطلع الستينات من قيام الاتحاد السوفيتي بشن ضربة اولى ذرية ضدها وكانت ذكريات بيرل هاربر ما تزال عالقة في مشاعر الرأي العام الامريكي، وبالتالي كانت هناك محاولات لتشجيع التسلح الامريكي، مما دفع ذلك السوفيت ليحذو حذوها. واستطاع الطرفان من الوصول الى القدرة على الانتقام بشن الضربة الثانية. ودفع ذلك الطرفان الى امتلاك انظمة الصواريخ المضادة للصواريخ مثل نظام جالوش السوفيتي ونظام سيفكارد الامريكي. ولم تكن الولايات المتحدة حينئذ في مواجهة مع السوفيت فقط وانما في مواجهة مع الصين التي امتلكت منذ عام ١٩٦٤ القنبلة الذرية، مما دفعها الى استخدام انظمة الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة والصواريخ المضادة التي تستطيع اختراق الدفاعات السوفيتية لتصل الى المراكز السكانية والصناعية وعليه فقد دخل الطرفان في مفاوضات منذ عام ١٩٦٩ من اجل التوصل الى معاهدة حول

---

(١) انظر نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦، ص ٢.

(٢) CTBT Comprehensive Nuclear – Test – Ban Treaty, United Nations, Vienna International Centre, Austria, 1998, P. 2-3.

الحد من الاسلحة الاستراتيجية وقد توجت المفاوضات في معاهدة سالت الاولى والتي اشتملت:

١- الجزء الأول ويتعلق بالاسلحة الدفاعية: فقد تم الابقاء على شبكتين دفاعيتين فقط من الصواريخ احدهما حول العاصمة والاخرى حول مواقع الصواريخ لكل من الطرفين، تبعد الشبكة الدفاعية مسافة ١٥٠كم عن العاصمة ومواقع الصواريخ وكذلك الاحتفاظ بمائة صاروخ لكل منهما.

٢- الجزء الثاني ويتضمن الاتفاق حول الاسلحة الهجومية، فقد اتفق على قيام كل طرف بتجميد عدد الصواريخ وفقا للسقف الذي وصلت اليه في ١ تموز ١٩٧٢ والامتناع عن تحويل القواعد المخصصة لاطلاق الصواريخ العابرة للقارات من الانواع الخفيفة الى صواريخ عابرة للقارات من الانواع الثقيلة. وسوف تتحقق الرقابة بواسطة الاقمار الاصطناعية، وتم الاتفاق على تحديد مدة سريان المعاهدة بخمس سنوات. (١)

ومن مزايا المعاهدة ان تحقيق الحد من السلاح سيفتح الباب لتطوير مفاوضات نزع السلاح نحو مجالات افضل. كذلك المساهمة في ايجاد علاقات مستقرة بين العملاقين وفتح صفحة جديدة من العلاقات بينهما. واشرت المعاهدة بمثابة انطلاقة لفتح الباب امام الوفاق الامريكي - السوفيتي. وانتقدت المعاهدة بوصفها معاهدة للحد من السلاح من الناحية الكمية. فلم تشمل الجانب النوعي وبقي للطرفين قدرات كبيرة جدا بامكانها تدمير احدهما للاخر عدة مرات. اذ انها لم تشمل الاسلحة الاستراتيجية الحديثة التي تم انتاجها وتطويرها فيما بعد (٢) وفي ٣ تموز ١٩٧٤ اتفق الطرفان على تقليل الشبكتين الدفاعيتين الى شبكة واحدة حول العاصمة. اما حماية قواعد الصواريخ فيمكن ان يضمن بواسطة عدد من الغواصات. (٣)

٢- معاهدة سالت الثانية ١٨ حزيران ١٩٧٩

لقد حاولت معاهدة سالت الاولى اقامة توازنا تقريبيا في الاسلحة الاستراتيجية للجانبين وذلك بالسماح للسوفيت بتفوق في الجانب العددي، لكي يوازنون التفوق النوعي في الجانب الامريكي والذي كان يبدو بصورة اوضح في الرؤوس النووية المتعددة، الا انه بعد الاتفاق السابق (سالت ١) غير السوفيت من

---

(١) Bousquet Raymond "Force et Strategie Nucleair du Monde Moderne" ed Lavauzelle Paris, 1974, P. 34-50.

(٢) Martin Marie – Pievre, Op.cit., P. 97.

(٣) Ibid, P. 97-98.

هذه المعادلة بتطويرهم لنظم الرؤوس النووية المتعـــددة. وان ظـــهور الصـــاروخ الامريكي كروز قد تجاوز هذه الاتفاق وقلب من المستويات القائمة باعتبار انه يمثـل طائرة متحركة ذات حركة غير عادية قابلة لان تطلق من الارض والجو والبحـــر بعدد من الرؤوس والنطاقات والاطوار على هذا الاساس طالب السوفيت ان يتضمن اتفاق سالت هذا الصاروخ. كما تخوف الامريكان مـــن تزايـــد ونمـــو قـــوة نظـــم الصواريخ السوفيتية فتم اجراء اتصالات حول:

- تحديد عدد الرؤوس الذرية.
- الصاروخ الامريكي كروز.
- القاذفة السوفيتية باك فاير.

ولما كانت هناك انتقادات كثيرة لسالت (١) باعتبارها اتفاقية تجميد وليـــس تحديد فقد اتفقت الدولتان العظمتان على ان تتضمن معاهدة سالت (٢) قيـــود كميـــة ونوعية على الوسائل الذرية الاستراتيجية الهجومية. ووضعت قيودا علـــى ابحـــاث الصواريخ أي انها تحتوى لاول مرة على ملمح من ملامـــح نـــزع الســـلاح. لقـــد تضمنت اتفاقية سالت (٢) اربعة مجالات:

١- ان الاتفاقية وضعت حدودا او سقوفا مشتركة لعدد مركبات الاطلاق مع تحديـــد حد أقصى للوسائل ذات الرؤوس النووية المتعددة وقاذفات القنابل الاســـتراتيجية المسلحة بصواريخ كروز.

٢- تخفيض عدد الوسائل الضرورية (المركبات) المســـموح بـــها طبقـــا لاتفاقيـــة سالت(١).

٣- وضع قيود على التحسينات النوعية في مختلف الاسلحة.

٤- تحقيق توازن اساسي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتنص المادة (٣) على تحديد العدد الاقصى الاجمالي للاسلحة الهجومية الاســـــتراتيجية ليكـــون (٢٢٥٠) صاروخا على ان يكون العـــدد الاقصـــى للوســـائل ذات الـــرؤوس المتعددة (١٣٢٠) صاروخا تشتمل على الصواريخ من البر والبحر والجو على الا يزيد عدد الصواريخ البالسيتكية ذات الرؤوس المتعددة بانواعـــها المختلفـــة على (١٢٠٠) من بينها (٨٢٠) صاروخا من قواعد برية.[١]

---

(١) للتفاصيل حول معاهدة سالت (٢) انظر: زهدي، محمد حسين، سالت (٢) المضمون والنتائج السياسة الدولية، العدد (٥٨) اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ١٣٣-١٣٤.

وانتقدت معاهدة سالت (٢) على اساس انها لم تشكل حائلا امـــام التنـامي السريع للقوة الاستراتيجية السوفيتية. وانها كـــانت تسـلم بـالتفوق الاســتراتيجي السوفيتي وبالتالي فانها كانت تضعه لسنوات طويلــة فــي المركـز الاسـتراتيجي الافضل بعد ان كانت الولايات المتحدة هي التي تتمتع بذلك التفـوق فـي السـابق. وامتدت هذه الانتقادات لتقول ان مثل هذا التفوق السوفيتي كان يكفي لمنع الولايـات المتحدة من ممارسة أي ضغط على الاتحاد السوفيتي لابعاده عن أي موقع يحـاول السيطرة عليه في افريقيا او في الشرق الاوسط او في أي مكان اخر من العـالم [١] وعلى الرغم من توقيع الزعيمين السوفيتي بريجنيـــف والامريكـي كـارتر فـان الكونغرس الامريكي لم يصادق عليها بسبب التدخل السوفيتي في افغانستان فـي ٢٧ كانون الاول ١٩٧٩.

٣- معاهدة ازالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى ٨ كانون الاول ١٩٨٧

تضمنت هذه المعاهدة ازالة الصواريخ الســوفيتية والامريكيـة المتوسـطة والقصيرة المدى من اوروبا ونصت على حظر وانتاج هذا النوع مـــن الصواريـخ وذلك بعد اتلاف الموجود منها وهذا يعني تحقيق تقدم فعلي في ميدان نزع السـلاح. وعدت بمثابة منطلقا لفتح الطريق نحو حظر انتاج منظومات اخرى مـن الاسـلحة الاستراتيجية. وتعد هذه المعاهدة نزع فعلي للسلاح. اذ نصت على ازالـة (٢٨٠٠) صاروخ متوسط وقصير المدى وتضمنت:

١- نزع الرؤوس النووية من الصواريخ.

٢- نزع اجهزة التوجيه الالكترونية.

٣- تدمير واتلاف الصواريخ نفسها.

وفي ميدان الرقابة والتفتيش فقد نصت الاتفاقية ولاول مرة في تاريخ نـزع السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على اجراءات التفيتـش الميدانـي المتبادل. ففي المرحلة الاولى والتي امدها ثلاث سنوات يتم تدريجيا وتحت مراقبـة الطرف الاخر تفتيش المواقع المختارة عشرين مرة كل عام. وفي المرحلة الثانيـة والتي امدها عشر سنوات يحق للطرفين القيام بمهمات التفتيش خمس عشـرة مـرة

(١) مقلد، اسماعيل صبري "الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات" شركة فاطمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣، ص ٢٥٢.

كل عام مع ذلك فان حجم الاقتطاعات في الاسلحة النووية في هذه المعاهدة ولكلا الطرفين لم تتجاوز (٤%) من مجموع اسلحتهما النووية. [١]

٤- معاهدة خفض وتحديد الاسلحة الهجومية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (ستارت ١) ٣١ تموز ١٩٩١.

تضع هذه المعاهدة الموقعة بين الرئيسين الامريكي بوش والسوفيتي غورباتشوف سقوفا متساوية لكلا الطرفين في الاسلحة الاستراتيجية وبالشكل الاتي:

أ- الاحتفاظ بـ (١٦٠٠) وسيلة من مركبات الايصال موزعة بين الاسلحة البرية والبحرية والجوية بشكل يقل بنسبة (٣٦%) لما هو موجود لدى الاتحاد السوفيتي في ايلول ١٩٩٠ ويقل بنسبة (٢٩%) لما هو موجود لدى الولايات المتحدة لنفس الفترة.

ب- الاحتفاظ بـ (٦٠٠٠) راس نووي عند كل طرف وذلك بما يقل عن (٤١%) لما هو موجود عند الاتحاد السوفيتي ويقل عن (٤٣%) لما هو موجود لدى الولايات المتحدة، توضع منها (٤٩٠٠) من الصواريخ البرية أو البحرية بما يقل (٤٨%) ما هو موجود لدى الاتحاد السوفيتي ويقل بنسبة (٤٠%) ما هو موجود لدى الولايات المتحدة.

جـ- الاحتفاظ بـ (١٥٤٠) رؤوس حربية في الصواريخ العابرة من الطائرات الثقيلة وذلك بتخفيض ما يعادل (٥٠%) من الصواريخ الموجودة لدى الاتحاد السوفيتي ليس للولايات صواريخ من هذا النوع.

د- احتفاظ الطرفين بـ (١١٠٠) من الرؤوس الحربية على الصواريخ المتحركة.

هـ- وبالنتيجة فان ثقل الحجم الجديد للاسلحة البرية والبحرية المنشورة يساوي ٥٤% من حجم ثقل اسلحة الاتحاد السوفيتي. فكل طرف ينشر بما يساوي (٤٩٠٠) من رؤوس حربية من مجموع (٦٠٠٠) رأس حربي له حق امتلاكها.

---

(١) انظر الشافعي، عمران "اتفاقيات واشنطن: المغزى المرتقب" ملف السياسة الدولية، قمة واشنطن والعلاقات الامريكية- السوفيتية ، السياسة الدولية ، العدد (٩٢) أبريل ١٩٨٨، ص ٦٢-٦٩.

وانظر كذلك نص المعاهدة في نفس العدد السابق، ص ١٣٠-١٤٧.

و- يقوم كل طرف باجراء تفتيش موقعي عشر مرات في السنة للتحقق من عدد الصواريخ المنشورة وعدد الرؤوس الحربية التي يجب الا يتجاوز ما حددته المعاهدة.

ز- يتم اجراء (١٢) تفتيشا موقعيا بانواع مختلفة عن طريق ٦٠ ابلاغا لمختلف التحديات تغطي الانتاج والتجارب والحركة والانتشار وتدمير الاسلحة الاستراتيجية. [١]

وتعتبر الولايات المتحدة هذا الخفض لصالحها لانه سيؤدي الى تقليل الصواريخ البالسيتكية الضخمة العابرة للقارات التي تحمل رؤوسا نووية متعددة وكان السوفيت يهددون باستخدامها لتوجيه الضربة للمدن الامريكية. [٢]

٥- معاهدة اجراء تخفيضات وتحديدات اضافية حول الاسلحة الهجومية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية (ستارت ٢) ٣ كانون الثاني ١٩٩٣ وتشمل المعاهدة مرحلتين:

المرحلة الأولى: وتستكمل خلال سبع سنوات من بدء سريان المعاهدة وتتضمن:

- يقوم كل طرف بتخفيض وتحديد صواريخه البرية والبحرية العابرة للقارات والقاذفات الثقيلة وكذلك خفض رؤوسها الحربية من الصواريخ المنشورة الى ما لا يقل عن ٣٨٠٠-٤٢٥٠ رأس حربي. ولا يجوز أن يزيد كل طرف رؤوسه الحربية الى اكثر من ٤٢٥٠ رأسا حربيا موزعة على:

أ- ٢١٦٠ رأسا حربيا منشور في الصواريخ البحرية العابرة للقارات.

ب- ١٢٠٠ رأسا حربيا موزعة على الصواريخ البرية العابرة للقارات.

جـ- ٦٥٠ رأسا حربيا منشور على الصواريخ الثقيلة البحرية العابرة للقارات. [٣]

المرحلة الثانية: وتستكمل مع حلول عام ٢٠٠٣ ويخفض الجانبان اجمالي رؤوسهما النووية الى ما بين ٣٠٠٠-٣٥٠٠ رأس نووي. وسوف يجرى التخلص من جميع الصواريخ البالسيتكية العابرة للقارات الفائضة عن المرحلة الاولى. والاكتفاء بنشر ٥٠٠ رأس نووي منصوبة على تلك الصواريخ. كما يكتفي الجانبان بنشر ما لا

---

(١) START I: Unidir Newsletter no 22 and 23 Jane September – 1993, P. 36-37.

(٢) الدسوقي، مراد ابراهيم "اعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير" السياسة الدولية، العدد (١٠٦) اكتوبر ١٩٩١ : ص١٥١.

(٣) Start II: Unidir Newsletter no 22 and 23 June/ Septeber – 1993, P. 48.

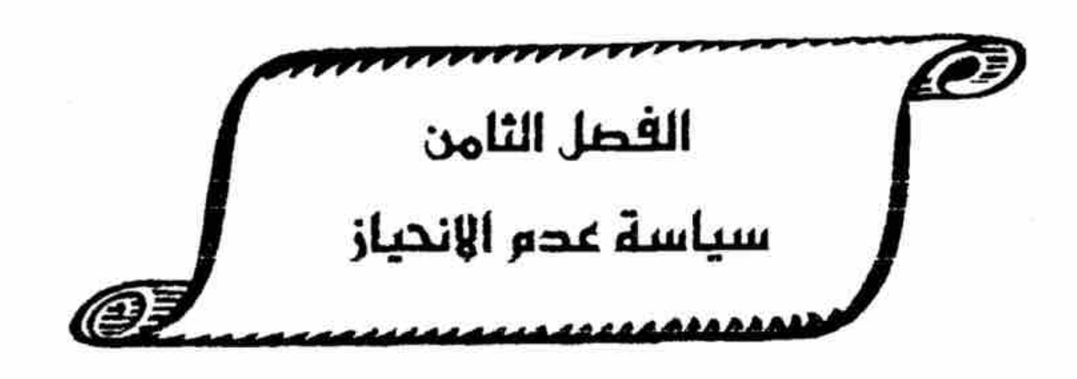
يزيد عن (١٧٥٠) رأسا نوويا على الصواريخ البالستيكية المنصوبة على الغواصات.[١]

ان الموقف المحتمل للقوة النووية الروسية سوف يكون قريبا من اعداد الرؤوس النووية المنصوبة في الولايات المتحدة في كافة وسائل الايصال النووي (الصواريخ البرية والغواصات والقاذفات) وسوف تصل نسبة الخفض الى ١٥% لكلا الجانبين في مجال الصواريخ البالسيتكية العابرة للقارات و٦٥% لروسيا في مجال الصواريخ المنصوبة على الغواصات مقارنة مع ٥٢% للولايات المتحدة من نفس العينة بينما تبلغ نسبة الخفض في القاذفات حوالي ٢٥% لدى روسيا في مقابل ٣٣% لدى الولايات المتحدة . أما فيما يتعلق بالرؤوس الحربية النووية فان نسبة الخفض سوف تصل الى ٧٠% لكلا الطرفين. ان معاهدة ستارت تعني تكريس لمكانة الولايات المتحدة كقوة استراتيجية اولى في العالم، فضلا عن ان روسيا لم تعد مهتمة بالابقاء على حالة التعادل الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.[٢]

---

(١) محمود، احمد ابراهيم "تطورات خفض التسلح: ازالة مخلفات الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره. ص ١٨٨.

(٢) محمود، احمد ابراهيم "تطورات خفض التسلح: ازالة مخلفات الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧.



الفصل الثامن
سياسة عدم الانحياز

المبحث الأول

مفهوم عدم الانحياز

لا يوجد هناك تعريف شامل ومحدد رسمي لعدم الانحياز وما قيل عن الحركة من تعاريف انما جاءت من جانب بعض المعنيين في العلاقات الدولية. وان عدم وجود تعريف محدد لعدم الانحياز يعود الى تعدد وجهات النظر حول فهم عدم الانحياز اولا والى الغموض في المصطلح ثانيا والى عدم اتفاق الدول غير المنحازة على تعريف محدد ثالثا والى تعدد التعابير المستخدمة من قبل بعض الدول في البداية كالحياد الايجابي في الوطن العربي والحياد الفعال أو البناء في يوغسلافيا رابعا والى عدم تكامل الحركة بشكل نهائي خامسا. [١]

ان عدم وجود تعريف رسمي يرجع الى عدم اتفاق الدول غير المنحازة حول تعريف محدد لعدم الانحياز. ففي المؤتمر التحضيري لقمة بلغراد الاولى المنعقد في القاهرة في حزيران ١٩٦١ لم يحصل اتفاق بين الدول التي حضرته حول التوصل الى تعريف محدد لعدم الانحياز. وساد المؤتمر اتجاهان: اتجاه يرى ضرورة تعريف عدم الانحياز وكانت اندونيسيا من ابرز مؤيديه. واتجاه اخر يعارض التوصل الى تعريف محدد وكانت الهند من ابرز مؤيديه [٢] اذ كانت الهند ترغب في تفسير عدم الانحياز بطريقة اكثر تحررا كي لا يتحول الى مفهوم جامد

---

(١) انظر: توفيق، د. سعد حقي "في مفهوم عدم الانحياز" مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الثالث عشر، ١٩٨٤، ص ٣٩٥-٣٩٧.

(٢) سامي منصور "انتكاسة الثورة في العالم الثالث" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٧٢، ص٥٧-٥٨.

ولكي يتمكن من الانتشار الى مزيد من الدول [١] ومع ذلك كانت الهند ترغب في تحديد معايير لعدم الانحياز يمكن على اساسها دعوة الدول التي ترغب في المشاركة في مؤتمر القمة التأسيسي في بلغراد. ولما كان الرئيسان تيتو وعبد الناصر يعملان على جعل المؤتمر مقتصرا على الدول التي اتبعت بعض المبادىء المحددة فقد استقر الرأي على تحديد معايير لعدم الانحياز [٢] والتي تمثل حتى اليوم التعريف الرسمي لعدم الانحياز من قبل دولة الحركة وهذه المعايير هي: [٣]

١- يجب أن تنتهج سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة، وعلى عدم الانحياز ان تظهر اتجاها يؤيد هذه السياسة.

٢- يجب أن تؤيد دائما حركات الاستقلال القومي.

٣- يجب ان لا تكون عضوا في حلف عسكري جماعي تم في نطاق الصراع بين الدول الكبرى.

٤- يجب الا تكون طرفا في اتفاقية ثنائية مع دولة كبرى.

٥- يجب الا تكون قد سمحت لدولة اجنبية باقامة قواعد عسكرية في اقليمها بمحض ارادتها.

وقد اورد بعض المختصين في العلاقات الدولية بعض التعاريف لعدم الانحياز، فقد عرفه الاستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمي بانه "موقف سياسي تتخذه دولتين او كتلتين متصارعتين او هو بتعير اخر عدم انحياز الدولة لاي من الجانبين اللذين يتصارعان في حرب باردة [٤] ويعرفه الاستاذ الدكتور اسماعيل صبري مقلد بانه "السياسات التي تقوم على نبذ مبدأ الارتباط بعجلة التكتلات الدولية التي تخدم في الاساس مصالح الدول الكبرى لما ينطوى عليه ذلك من خطر فقدان الاستقلال

---

(١) كياسن، تشانا "في مواجهة الحرب الباردة" ترجمة عبد الرزاق ابراهيم، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٢٨٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨٧.

(٣) غالي، د. بطرس بطرس " سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكي- السوفيتي" السياسة الدولية، العدد (٣١) يناير ١٩٧٣، ص ٢١.

(٤) الغنيمي، د. محمد طلعت "نظرات في العلاقات الدولية العربية" مطبعة اطلس، القاهرة، ص ٢٥٦.

السياسي والكرامة الدولية. [1] وعلى العكس من اللغة الانكليزية التي تفرق بين كلمة حياد سياسي Neutralism وبين كلمة حياد قانوني Neutratlity فان اللغة العربية لا تتضمن مرادف يبين الفرق بين المعنى السياسي والمعنى القانوني لكلمة حياد. لهذا فقد اضيف في الوطن العربي كلمة "ايجابي" الى جانب كلمة حياد من اجل توضيح معناها السياسي ولتمييزه عن مضمونها القانوني [2] أما اللاالتزام Non-engement فهو رفض لفرضية وجود معسكرين دوليين يرغبان في فرض سياساتهما على كافة دول العالم نتيجة لعدم وجود اتفاق مصالح الدول غير المنحازة مع مصالحهما [3] ويعتبر البعض بان هذا التعبير هو جزء من كل الا وهو الحياد الايجابي [4] ويرفض البعض ان يشبه اللاالتزام مع الحياد السياسي لانه لا يدل على المفهوم السياسي لان كل الدول ملتزمة من اجل ازالة الاستعمار او الحفاظ على النظام الاستعماري. [5]

وترتبط حركة عدم الانحياز بظاهرتين في السياسة الدولية هي:

أولاً: ظهور البلدان الحديثة الاستقلال ويعد عدم الانحياز تعبيراً عن السلوك الخارجي للدولة حديثة الاستقلال واصبح ركناً اساسياً من اركان سياستها الخارجية.

ثانياً: قيام الحرب الباردة: ويرى الغربيون بان حركة عدم الانحياز هي رد فعل على الحرب الباردة بينما ينكر اخرون ذلك ويردون هذه الحجة بان جذور عدم الانحياز هي اكثر عمقاً من ذلك لانها تلبي طموحات عدد كبير من الشعوب المتحررة حديثاً من ربقة الاستعمار ومتلهفة لان تكون معترف بها بشكل متساوي مع غيرها من الامم. وفي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية

---

(١) مقلد، د. اسماعيل صبري "الاستراتيجية والسياسة الدولية"، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص١٦.

(٢) توفيق، د. سعد حقي، في مفهوم عدم الانحياز، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٣.

(٣) مقصود، كلوفيس "معنى الحياد الايجابي" دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠، ص ٨٦.

(٤) المصدر السابق، ص ٨٧.

(٥) Thiam Doudou "La Politique Etrangere des Etars Africans" P.U.F. Paris. 1963, P. 107.

فان الارضية كانت ملائمة جدا لظهور سياسة عدم الانحياز. ويرى اخـــرون بان للحركة دور في تحول النظام الدولي الى ثنائية قطبية مرنة. (١)

المبحث الثاني

اهداف حركة عدم الانحياز

بوسعنا تحديد نوعين من اهداف الحركـــة: اولا الاهـــداف التقليديـــة ثانيـــا الاهداف الجديدة.

أ- الاهداف التقليدية لعدم الانحياز: وهي الاهداف التي نادت بـــــها الحركـــة قبـــل تأسيسها الرسمي وتمسكت بها عند سنوات تأسيسها الاولى ويمكن اجمالها بمـــا يلي:

أولا: تحقيق الاستقلال السياسي: ويعد من اول اهداف عـــــدم الانحيـــاز. اذ نـــادت حركات التحرر الوطني وشعوب المستعمرات بتحقيق الاســـتقلال السياســـي كشرط ضروري واساسي لاقامة الدول والولوج الى معترك الحياة السياســـية الدولية. ومنذ مؤتمري بييرفيل ١٩٢٦ وبروكسل ١٩٢٧ تعـــالت الدعـــوات لتحقيق الاستقلال السياسي. وفي مؤتمر بروكسل عـــام ١٩٢٧ تـــم تشـــكيل العصبة المعادية للاستعمار وتم تحقيق اول لقاء بين الحركات الوطنيـــة فـــي آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية (٢) ان غالبية دول الحركة قد حققت اســـتقلالها عبر نضال طويل ضد الاستعمار وهي لذلك تدرك معنى الحرية اكـــثر مـــن غيرها ولم تتوان عن المطالبة بالحفاظ على الاستقلال بعدة انجازه. لان هـــذا الاستقلال الحديث يبقى هشا طالما ظلت هذه البلدان فقيرة ومتأخرة. ومن هنـــا فان طموحها نحو الاستقلال السياسي للشعوب المستعمرة يمر بواسطة الســـلام الذي هو ضروري للتقدم الاقتصادي. وان هذا السلام لا يمكن باي حـــال ان

---

(١) Bandyopadhyaya Jayantanuja Place Evolution et Perspectives du non-Alignement Problems Politiques et Sociaux 1979.

وكذلك

Jha Mcs "Le Non-Alignement dans un Monde en evolution, Politique Etrangere, Paris, No.4-5, 1967, P. 351.

(٢) Colard Daniel "Le Mouvement des pays Non-Alignes" La Documentation Francaise, Paris, 1981, P. 33.

ينبع من الارتباط بالاحلاف لان توجهات القوتيـــن الاعظـم نحـو الهيمنـة والمجابهة كانت تهدد استقلال هذه الدول. [١]

لقد وجد الاسيويون والافارقة بان حروب الماضي كانت حروبـا اوروبيـة وكانت تتعلق بتحقيق المصالح الاستعمارية وانها دفعت ثمنا باهظــا نتيجـة لذلـك وكذلك دفعت شعوب المستعمرات ثمنا باهظا اثناء الحرب العالمية الثانية وانــهكت قواها العاملة ومواردها وكانت اراضيها في بعــض الاحيــان مســرحا للمعـارك الحربية. وفي عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية وجدت بلدان العالم الثــالث بــان التحديات التي اخذت تتعرض لها والناجمة عن ضغوط القوى العظمى الجديـــدة لا تختلف عن تلك التحديات التي تعرضت لها شعوبها خلال حقبة النضال السياســي، وبالتالي فلا يوجد احد يشعر بحاجة للارتباط بها. [٢]

ان انحسار الاستعمار بعد قيام حركة عدم الانحيــاز قــد ادى الــى زوال الاستعمار التقليدي وحل محله الاستعمار الجديد [٣] والذي كــان دافعــا لاســتمرار الحركة في تشديد نضالها فعدم الانحياز الذي هو نتاج تصفية الاستعمار والحــرب الباردة جاء لرفض كل اشكال الهيمنة والخضوع والتميــيز العنصــري والســيطرة وهيمنة ثنائية القطبية. وكان عام ١٩٦٠ عام تحول بالنسبة للحركة بســبب ازديــاد اعداد الدول المستقلة والتي انتمت الى حركة عدم الانحياز وانضمــت الــى الامـم المتحدة.

ثانيا: تحقيق نزع السلاح

يبقى تحقيق نزع السلاح احد الاهداف الرئيسة الذي تمسكت به الحركة منـذ نشوئها. لانها تأسست في فترة التأزم الدولي والحرب الباردة والمخاطر التي كــانت تهدد المجتمع الدولي بقيام حرب عالمية ثالثة. ان زيادة الانفــاق العســكري الــذي ترتب نتيجة لذلك كان يثير المخاطر. وبقدر ما يثقل هــذا الانفــاق كــاهل القــوى العظمى فانه كان يتم على حساب تنمية البلدان النامية. وقد احست هذه البلدان بمدى المخاطر المترتبة على استخدام السلاح الذري كالتدمير والاشعاع مما يؤثــر علــى الانسانية. من هنا جاءت دعوة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر بلغــراد الاول ١٩٦١ بالدعوة الى نزع السلاح العام والشامل اذ طالبت هذه البلدان بما يلي:

---

(١) Burton John – International Relations, Op.cit., P. 190.

(٢) Ibid, P. 191.

(٣) Colard Daniel les Mourvement des pays non-Alignes, Op.cit. P. 34.

١- يجب ان يضمن نزع السلاح العام والشامل بواسطة نظام فعال للرقابة والتفتيش ويجب ان يضم ذلك بلدان عدم الانحياز.

٢- اقامة دورة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة حول نزع السلاح ويجب ان تدعى اليها بلدان عدم الانحياز للمناقشة.

٣- يجب ان تتم كل المفاوضات حول نزع السلاح في اطار الجمعية العامة للامم المتحدة ويجب ان تشارك فيها كل البلدان.

ولما وقعت الدولتان العظميان على معاهدة الحظر الجزئي لاستخدام التجارب الذرية ١٩٦٣ دعت البلدان غير المنحازة الى توسيعها لتشمل حظرا شاملا على التجارب الذرية [١] وهذا ما تحقق عام ١٩٩٦.

وينطلق موقف حركة عدم الانحياز من قضية نزع السلاح، من كون ان قضية تصفية الاستعمار وتثبيت اركان السلم والامن الدوليين وتحقيق التنمية، لا تتحقق كلها الا في حالة نزع عام للسلاح، فضلا عن ان زيادة سباق التسلح بين القوى الكبرى تعكس اثارا سلبية على البلدان غير المنحازة التي تضطر تحت وطأة التهديد وحب البقاء الى اقتناء الاسلحة مما يضيع عليها فرصا كبيرة في مجال التنمية والتقدم الاجتماعي فضلا عن تهديد امنها بصورة مباشرة [٢] كذلك تلعب زيادة المشاكل بين الدول النامية وظهور عدد من النزاعات الاقليمية ومساهمة الدول العظمى فيها من المطالبة بنزع السلاح واقامة مناطق منزوعة من السلاح. كما ان انتشار السلاح النووي الى عدد من الدول الكبرى مثل فرنسا والصين ربما يساعد على انتشاره الى البلدان النامية. لقد كسرت بلدان عدم الانحياز انفراد الدولتين العظميين في مفاوضات نزع السلاح ودخلت في لجنة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة المكونة من ثمانية عشر دولة وطرحت في مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤ توسيع معاهدة حظر اجراء التجارب الذرية ١٩٦٣. ولما تم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ لم ترحب البلدان غير المنحازة بها كليا لانها لا ترضي طموحاتها بسبب غياب الضمانات الممنوحة للبلدان غير النووية وان هذا الخلل والقلق لترتيب المستقبل ربما يفسر لنا تردد بعض الدول في التوقيع على المعاهدة مثل الهند والباكستان والارجنتين والبرازيل وكذلك رفضت اسرائيل التوقيع عليها. ان اقتراح عقد مؤتمر عام لنزع السلاح جاء في مؤتمر لوساكا

---

(١) Berg, Eugene "Non-Alignement et Nouvel Order Mondial", P.U.F., Paris, 1980, P. 106-107.

(٢) البقالي، د. أحمد مفتاح "حركة عدم الانحياز" مطبعة الانباء، الرباط، ١٩٨٠، ص٢٠٤.

١٩٧٠ واعيد طرحه في مؤتمر الجزائر [١]. وفي مؤتمر كولومبو ١٩٧٦ تم اصدار تصريح دعا فيه الى ضرورة دعوة الجمعية العامة للامم المتحدة لعقد مؤتمر استثنائي خاص لدراسة قضية نزع السلاح بشكل عام. وقد عقدت الدورة بالفعل عام ١٩٧٨. [٢]

ثالثا: دعم الامم المتحدة

لقد ابدت الدول غير المنحازة في اسلوب معالجتها للشؤون الدولية اهتماما متزايدا بدور الامم المتحدة. ولا يرجع ذلك الى رغبة هذه الدول في الحفاظ على استقلالها فقط وانما من قلقها العميق ازاء الاوضاع السياسية في العالم. واذا كانت الدول الكبرى لا تشعر بحاجة عميقة الى دور الامم المتحدة في ضمان حاجاتها الامنية بسبب قدرتها في الدفاع عن نفسها في الظروف الصعبة واذا كانت الدول المنحازة تشعر بقدر من الاطمئنان تجاه اعدائها نتيجة انتمائها الى احلاف عسكرية دونما الحاجة للحماية من جانب الامم المتحدة، فان دول عدم الانحياز يمكن ان تواجه مخاطر كبيرة اذا ما فقدت مظلة الامم المتحدة في عالم يستطيع فيه المعتدى من جني ثمار عدوانه. [٣]

واخذت قيمة الامم المتحدة تزداد بشكل تدريجي لدى دول عدم الانحياز لانها الملاذ الذي تستطيع من خلاله صيانة استقلالها وسلامة كياناتها والحصول على دعمها لتحقيق رفاهيتها وان تعزز مكانتها ونفوذها عن طريق الاتفاق مع غيرها من الدول من اجل تحقيق اهداف سياسة مشتركة. [٤]

وبدون شك ازداد تمسك بلدان عدم الانحياز بالامم المتحدة، لا سيما بعد ان ازداد اعدادها في الجمعية العامة للامم المتحدة، مما ادى الى تغيرات جوهرية في

---

(١) Berg, Eugene, Op.cit., P. 107.

(٢) البقالي، د. احمد مفتاح، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥.

(٣) ويلكوكس فرنسيس او 'دول عدم الانحياز والامم المتحدة' في مارتن لورنس 'الحياد وعدم الانحياز: الدول الحديثة في مجالات الشؤون العالمية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٩٤.

(٤) المصدر السابق، ص ١٩٤.

تكوين التجمعات الدولية. فقد قل تمثيل اوروبا في الجمعية العامة الى جانب ازدياد ثقل دول عدم الانحياز فيها. (١)

وتأثر نمو التجمعات الدولية في الجمعية العامة الى حد كبير بنمو دورها السياسي وبدأت أهمية تكوين الأغلبية واثر ذلك على اتخاذ القرارات فيها. ويرجع ازدياد ثقل الجمعية العامة الى طريقة التصويت المتبعة فيها عن طريق الاغلبية في حين كان مبدأ الاجماع هو احد الاسس الجوهرية التي قامت عليها عصبة الامم (٢) وطبقا لنصوص الميثاق لم تعد للدول الكبرى صلاحيات اتخاذ قرارات تلزم الدول الاعضاء في الامم المتحدة ولم يدر بخلدها التطور الفعلي وما يترتب على التغيير القانوني مما ادى الى نمو الدور السياسي للجمعية العامة فيما بعد. (٣)

رابعا: حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية

بالنظر للمخاطر المترتبة على الحرب الباردة واحتمالات تحولها الى حرب ساخنة وللنتائج التي قد تترتب على امتداد الصراعات الاقليمية الى مناطق الدول النامية ولظهور سياسات الاستقطاب الدولي والاحداث العسكرية وجدت الدول غير المنحازة بان حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولي. مما يشجع على ذلك هو رغبة هذه الدول في الابتعاد عن الصراع الدولي والتوجه نحو حل مشكلاتها الاقتصادية وبناء وحدتها الوطنية، فضلا عن ذلك فان امكاناتها المحدودة عسكريا واقتصاديا كان يمثل احد البدائل التي تدفعها نحو الحلول السلمية للمشكلات الدولية. ان ايمان دول عدم الانحياز بقضية السلام بوصفها قضية جوهرية في ايديولوجية عدم الانحياز يمثل عنصرا هاما لايجاد حل للنزاعات بين الدول. ولو تتبعنا الفكر الهندي في عدم الانحياز لوجدنا انه فكر زاخر في التوجه نحو حل النزاعات بين الدول. فقد لعب نهرو رئيس وزراء الهند الاسبق دور الوسيط خلال الحرب الكورية وعمل على اتباع سياسة التقريب بين الدول

---

(١) عبد العزيز مصطفى "التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للامم المتحدة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٨، ص ١٨٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٠-١٢٢. وانظر كذلك كميل داغر "الامم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١، ص ١٧-٢٤.

(٣) عبد العزيز مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.

خطوة خطوة الى الحد الذي يحملها على اجراء محادثات سلمية وكذلك اقترح طرق تسهيل حل منازعات الحرب الباردة. (١)

وباعتبار سياسة عدم الانحياز سياسة ايجابية نشطة تهدف الى تخفيف حدة التوتر الدولي، فقد لجأت الى تشكيل لجان من اجل حل المشكلات بين الدول مثل لجان للمساعي الحميدة ومنها لجنة الثمانية الخاصة بفلسطين واللجنة الرباعية للنزاع بين ايران والعراق. وهناك الدور النشط الذي قامت به الحركة في بداية الستينات لتسوية النزاع بين الصين والهند اثر اندلاع القتال بينهما عام ١٩٦٢ وكانت مصر عنصرا بارزا في تلك اللجنة. (٢)

ب- الاهداف الجديدة للحركة: ظهرت هذه الاهداف بعد تبلور الحركة وتطورها وهي:

أولا: اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد: لم تهتم حركة عدم الانحياز بالقضايا الاقتصادية الا في مطلع السبعينات. وهذا لا يعني عدم اهتمام الحركة بالجوانب الاقتصادية منذ سنوات نشوئها. فقد انصب اهتمامها الاساسي على مسألة التحرر والاهتمام بقضية الصراع الدولي (٣) ويرجع السبب في ذلك الى تدهور مركز البلدان النامية النسبي في التجارة الدولية من (٢١/٣%) في عام ١٩٦٠ الى (١٧/٦%) في عام ١٩٧٠ والى زيادة مديونيتها التي بلغت في عام ١٩٩٥ حوالي (٢٠٦٨) مليار دولار (٤) وتدني مدخولات صادراتها بسبب تدهور شروط التبادل والصعوبات التي تعاني في النمو الاقتصادي. واجمالا فانها لا تستفاد من مساهمتها في النظام الاقتصادي العالمي الذي تهيمن عليه البلدان الصناعية. وهكذا فقد تولد احساس حاد لدى زعماء الدول

---

(١) ليفيفر، ارنست "ابطال الحياد نهرو وعبد الناصر ونكروما" انظر مارتن لورنس الحياد وعدم الانحياز، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩-١٦١.

(٢) جلال، د. محمد نعمان "حركة عدم الانحياز في عامل متغير" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٨٧، ص ٢٦.

(٣) سليم، د. محمد السيد "حركة عدم الانحياز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (٧٠) اكتوبر ١٩٨٢، ص ١٠٤.

(٤) L'ETAT du Monde, Annuaire Economique et Geopolitique Mondial Edition, 1997, Edition La Decourerte, Paris, 1996, P. 104.

غير المنحازة بان مشكلة التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي اخذ يشكل حيزا متزايدا في اهتماماتهم.[١]

ومنذ مؤتمر القمة الثالث المنعقد في لوساكا عام (١٩٧٠) بدأت الحركة تولي اهتماما بالمشكلة الاقتصادية للبلدان النامية اهتماما خاصا يعادل اهتمامها بالقضايا السياسية، واذا كانت القضايا الاقتصادية قد مثلت في جدول اعمال مؤتمر بلغراد (٧,٥%) ومؤتمر القاهرة (١٣,٣%) فان النسبة قد ارتفعت في مؤتمر لوساكا الى (٤٦%) والى (٤٩,٨%) في مؤتمر الجزائر والى (٥٠,١%) في مؤتمر كولومبو وانخفضت انخفاضا طفيفا في مؤتمر هافانا الى (٤٢,١%)[٢]

ولم يزداد اهتمام دول الحركة بالقضايا الاقتصادية بعد مؤتمر لوساكا فقط وانما تحول منهجها في التعامل مع تلك القضايا، فقد دعت بلدان عدم الانحياز الى اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل. وفي مؤتمر لوساكا تم لاول مرة تبني اعلانين، الاول حول القضايا السياسية والثاني حول القضايا الاقتصادية. ولكن مؤتمر قمة الجزائر ١٩٧٣ يعد المؤتمر الرئيسي الذي لم يطرح جوهر المشاكل الاقتصادية فقط وانما طرح كيفية علاجها ايضا. وان اعلانه الاقتصادي يعد وثيقة مهمة للتعبير عن الاستراتيجية الاقتصادية لعدم الانحياز. كما ان اضفاء مؤتمر قمة الجزائر اهمية كبرى على القضايا الاقتصادية لعدم الانحياز ادى الى تحويل الحركة الى جماعة ضغط اقتصادية دولية من اجل تنظيم النظام الاقتصادي العالمي.[٣]

لقد اكد مؤتمر قمة الجزائر على بعض المبادىء الهامة مثل سيادة الدول النامية على الموارد الواقعة في نطاق اقليمها وحق الدول النامية في تأميم ادوات الانتاج المملوكة ملكية اجنبية كوسيلة لحماية مواردها والتأكيد على حق الدول النامية وحدها في تقدير حجم التعويض وطريقة دفعه وتسوية أي نزاع ينشب بسبب التأميم في اطار التشريع المدني القومي للدولة التي اتخذت التأميم واصلاح النظام النقدي الدولي بشكل يسمح لكل الدول النامية بالمساهمة بشكل متساو ويجب ان يتم ضمان استقرار التدفقات وشروط تمويل التجارة الدولية والاعتراف بشروط الحاجات الخاصة للبلدان السائرة في النمو على اساس توسيع اطار النظام العام للتفضيلات واعطاء الدول النامية معاملة تجارية تفضيلية.[٤]

---

(١) Berg Eugnen, Op.cit., P. 118.

(٢) عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد "منشورات العالم العربية" باريس، ١٩٨٢، ص ٢٠٢.

(٣) Berg Eugene "Non-alignement et nouvel Order Mondial" P.U.., Paris, 1980, P. 121.

(٤) Ibid, P. 111-132.

ان عدم الانحياز يسعى لمعالجة الوضع الاقتصادي الدولي بوجه عام ثم يعرض لمطالب الدول النامية المتمثلة في: (١)

١- الدعوة لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد باعتبار أن النظام السائد نشأ وتطور في عهد الاستعمار وفي ظل سيطرة القيم والحضارة الغربية والسعي من اجل اسواق الدول النامية والحصول على ما لديها من سلع اولية بارخص الاسعار وترتب على ذلك اثار ضارة في التجارة الدولية ومشاكل النقد الدولي والتنمية الاقتصادية بما في ذلك التصنيع.

٢- ان معالجة الوضع الاقتصادي الدولي ينبغي ان تتم في اطار شامل وعالمي وهو ما اصطلح على تسميته بالمفاوضات العالمية لمنهج متكامل أي تشمل جميع دول العالم وجميع السلع الرئيسة.

٣- ضرورة ايجاد برنامج للتدابير الفورية في الموضوعات ذات الحساسية الخاصة او الحرجة مثل النقد والتمويل والتجارة والطاقة والاغذية وقد تبنت الحركة استراتيجيات ثلاث رئيسة لتحقيق التقدم الاقتصادي:

أ- التعاون بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب النامية.

ب- التعاون بين دول الجنوب - الجنوب (استراتيجية الاعتماد الجماعي).

جـ- استراتيجية الاعتماد على الذات.

لقد وجدت بلدان حركة عدم الانحياز بان الحوار مع الدول الصناعية هو احد السبل التي ينبغي اتباعها لتحقيق هذه الاهداف، فظهر هنا الحوار بين الشمال والجنوب والذي استندت عليه البلدان غير المنحازة لمجابهة التحديات التي اخذت تجابها وتوصلت الى قناعة بان هناك ترابطا وثيقا بين الدول الصناعية والدول النامية، بحيث انه اذا حاول احداهما حل مشكلاته بمفرده، سيكون له اثره المضاد على الآخر. (٢)

ومع ذلك فعلى ما يبدو بان حل المشاكل الاقتصادية لبلدان عدم الانحياز لا يتم بمعزل عن معالجة تنبع من داخل هذه البلدان نفسها. ومن هنا يجب تبني استراتيجية الاعتماد على الذات لحل المشاكل الاقتصادية ابتداءا من داخل الحركة نفسها. ويقصد بها توظيف الموارد الذاتية في اتجاه تحقيق التكامل بين القطاع

---

(١) جلال، د. محمد نعمان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩-٤٠.

(٢) عادل بشاي "عدم الانحياز: الشمال والجنوب - الجنوب" ترجمة ايناس فريد مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٧٠) اكتوبر، ١٩٨٢، ص ١١٥.

الزراعي وقطاع انتاج السلع الانتاجية والاستهلاكية بحيث يتولد لدى الاقتصاد القومي قوة دفع نابعة من داخله وليس من قوى السوق العالمية وبحيث يزداد وزن القطاع الانتاجي في الاقتصاد القومي على حساب قطاع التجارة الخارجية. [١]

ان التعاون بين البلدان غير المنحازة والدول الصناعية الغربية هي مسألة لا زالت تكتنفها صعوبات قوية بسبب طبيعة النظام الاقتصادي العالمي ذاته والذي يعطي قوة اقتصادية هائلة للدول الرأسمالية والتي تستأثر بحوالي (٦٤/٩%) من الناتج القومي الاجمالي العالمي ولديها الكثير من المؤسسات القادرة على بلورة الاستراتيجيات الكفيلة باجهاض الحركة الاقتصادية لدول عدم الانحياز كما ان القوة الاقتصادية الهائلة للنظام الرأسمالي تعطي الدول الرأسمالية ذات المصلحة في الابقاء على الخصائص الراهنة للنظام الاقتصادي العالمي قوة مقاومة هائلة للمطالب الاقتصادية اللانحيازية [٢] وهناك بعض المعوقات ترجع اسبابها الى بعض القصور في بلدان عدم الانحياز نفسها منها اختلاف استراتيجياتها في النمو بين دول غنية كالدول المصدرة للنفط والدول الاخرى. كما ان ظاهرة التطور التقني والتي هي جزء من النظام الدولي زادت من تبعية البلدان النامية للدول الصناعية. كذلك ان سعي الدول النامية نحو التصنيع انما يتم في اطار النظام الاقتصادي الدولي الحالي ويتم ذلك عن طريق الاعتماد على الاقتراض من الخارج لاقامة صناعة وطنية والحصول على التقنية المطلوبة. [٣]

ان طرح فكرة اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد كان الغرض منه خلق اجواء وظروف ملائمة لعمل حقيقي للاقطار غير المنحازة في داخل العالم الثالث ولدعوة البلدان المتقدمة صناعيا للتعاون ولايجاد تفاهم اكبر بشأن ايجاد حلول لمشاكل التنمية للبلدان الاقل تطورا صناعيا والبلدان غير المتطورة صناعيا. [٤]

٢- ديمقراطية العلاقات الدولية: برز هذا المفهوم بعد عدة سنوات من تأسيس الحركة. ان انهيار النظام الاستعماري ونيل اغلبية المستعمرات لاستقلالها لم يقض كليا على نظام العلاقات الدولية الذي نشأ في العهد الاستعماري اذ شعرت البلدان غير المنحازة انها ولدت وهيكل العلاقات الدولية قد اتخذ شكله

---

(١) سليم، د. محمد السيد، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

(٢) عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥-٢١٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) Mates Leo "Non-Alignment: Theory and current Policy" The Institut of International Politics and Economics, Belgrad, Oceana Publication Inc, Dobbs Ferry, NewYork, 1972, P. 162.

النهائي وبالتالي فانها لا تزال تعيش على هامش النظام الدولي وانها وضعت خارج عملية التوترات. [١]

ويقوم مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية على اساسين: [٢]

الاساس الأول: مبدأ المساواة ويستند الى ثلاثة مبادىء مبدأ الحصانة، ومبدا المقابلة بالمثل، مبدأ عدم التمييز.

الاساس الثاني: مبدأ الاستقلال ويتضمن مبدأ عدم التدخل، مبدأ حق تقرير المصير، مبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية.

ويهدف مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية الى تحقيق الاهداف التالية:

١- تغيير العلاقات الدولية في اطار منظمة الامم المتحدة

تسعى بلدان عدم الانحياز الى جعل الامم المتحدة مكانا حقيقيا للمفاوضات بين الدول حول المشاكل الرئيسة في العالم على اساس قاعدة واسعة وروح المساواة والمشكلة ترجع الى ان العلاقات الاوليجارشية قد كرست حق التسلط. وان مساعي العالم الثالث يجب ان تعمل على تغيير ذلك وان تكون هناك وظيفة جديدة لتصحيح اللامساواة بين الامم [٣]. كما ان ديمقراطية العلاقات الدولية، في اطار الامم المتحدة، تعني تطبيق المداولات المتخذة في الجمعية العامة للامم المتحدة. وهي مسألة لا يبدو ممكنا تحقيقها الا في ظل القرارات المتخذة من قبل الدول القومية، وفي مؤتمر الجزائر طالبت الدول غير المنحازة اجراء اصلاحات في المنظمة العالمية. [٤]

فمن الناحية الفعلية الدول متساوية حسب نص الفقرة الثانية مادة (١) من ميثاق الامم المتحدة. ولكن منح حق الفيتو للدول الدائمة العضوية في مجلس الامن يعطي لمجلس الامن سلطة اتخاذ القرار بينما الجمعية العامة تقدم توصيات، اذن

---

(١) كارل ادوارد "الجذور التاريخية لعدم الانحياز" الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٦، ص ٢٩.

(٢) Martin Marie – Pierre, Op.cit., PP. 107-108.

(٣) Chatillon George "La Poltique du Non-Alignement et al Conference d'Alger"-Annuaire du Tiers-Monde, Berger Lavrault 1975, P. 68.

(٤) Ibid, P. 69.

للدول العظمى الدائمة العضوية مركزا مهما في مجلس الامن وهـــذا يخـل بمبـدأ المساواة بين الدول [١] اذ لمجلس الامن:

١- حق استخدام القوة حسب المادة (٤٢) من الميثاق ومنه الدول الكبرى.

٢- حق استخدام النقض عند الدول الخمسة الدائمة العضوية.

حاليا ان النظام القانوني للامم المتحدة المؤسس للحفاظ على السلم العــالمي يمكن ان يعاق قانونيا بواسطة أي عضو دائم في مجلس الامن. ومع ذلك فان الـدول الاخرى، ولا سيما، الدول النامية تسعى بواسطة الوسائل السياسية لحمايـــة نفسـها ضد تدخل الدول القوية في شؤونها الخاصة، ولا سيما فـــي شـؤون بلـدان عـدم الانحياز. والدول غير المنحازة تدين طبيعة البناء القانوني للميثاق بقدر مـــا تديـن السياسات الاستعمارية والاستعمار الجديد الذي تفرضه الدول العظمى في شــؤونها السياسية والاقتصادية. وبالتاكيد فان حركة عدم الانحياز تطلـــب تطبيــق حرفـي للمبادىء الاساسية للقانون الدولي من اجل الدفاع ضـد التدخـلات الخارجيـة. ان ديمقراطية العلاقات الدولية اخذت تفترض تطبيق قاعدة الاغلبية في مكان مجلــس الامن والغاء حق الفيتو [٢]. وقد طالب مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحيـاز المنعقد في نيودلهي في ٧ نيسان ١٩٩٧ باجراء اصلاحات في الامم المتحدة وعلـى رأسها الغاء حق الفيتو.

٢- الوقوف بوجه التدخل الخارجي والعدوان: ان ديمقراطيـــة العلاقـات الدوليـة تتطلب ان تشعر كل دولة بالامن والاستقرار المحيط بها وان تكون حـرة فـي تحديد خياراتها السياسية والاجتماعية. ومن هنا جاء نضال حركة عدم الانحياز ضد سباق التسلح وضد الاحلاف العسكرية التي تقودها الدول العظمي وضــد اقامة قواعد عسكرية. ولذلك تقترح دول الحركة اقامة مناطق سلام في العـالم. كما تسعى بلدان الحركة الى توسيع دائرة الوفاق الدولي ليشمل كل البلدان فـي العالم. كما رحبت بلدان الحركة في حل بعض الاحلاف العسكرية التي ولـدت اثناء الحرب الباردة.[٣]

(١) Ibid, P. 66.

(٢) Ibid, P. 67.

(٣) Ibid, PP. 70-71.

٣- نشر مبادىء السلام العالمي والامن الدولي والوفاق

في عصر الحرب الباردة كانت حركة عدم الانحياز تلح على انعاش الحوار بين الدولتين العظميين ساعية على بذل دور الوسيط احيانا. وكان الـهدف الرئيس لمؤتمر بلغراد التأسيسي هو تجنب قيام صراع عالمي جديد. وفي عصر الوفاق فلن بلدان عدم الانحياز قد عدلت من تحليلها للموقف الدولي واخذت تقلل من حماسـها للعلاقات بين الشرق والغرب لصالح المشكلات الاقليمية التي ظهرت في الستينات والسبعينات كاحترام الصراع العربي - الاسرائيلي وشدة الحرب في فيتنام والحروب الاستعمارية في المستعمرات البرتغالية في غرب افريقيا. لقد احست بلدان عدم الانحياز بانها وقد وقعت في هامش النظام الدولي لـذا اخذت تطرح مسألتين هامتين: انها تؤكد اولا: بان تتوسع عملية الوفاق لتشمل كل ارجاء العالم. وانها تطالب ثانيا بحق كل الامم وكل حسب امكاناته للحصول على القدرة الاقتصادية والعمل على قدم المساواة لحل المشاكل الدولية. وقد مثل هذين المطلبين المبادىء الجوهرية لاقامة نظام عالمي جديد. [١]

المبحث الثالث

تطور حركة عدم الانحياز

أ- نشوء الحركة: بالرغم من ان التأسيس الرسمي للحركة يتجسد في مؤتمرها الاول المنعقد في بلغراد (ايلول ١٩٦١) الا ان نشوؤها كظاهرة يمتد الى ما قبل ذلك. وفي هذا الصدد يختلف المعنيون حول تاريخ نشوء الحركة فمنهم من يرجع نشوؤها الى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومنهم من يرى ان جذورها تمتد الى عشرينات هذا القرن حيث نشطت الحركة المناهضة للاستعمار في الاقاليم المستعمرة ومنهم من يرجع جذورها الى مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) [٢]

ومن الناحية الفعلية فعلى الرغم من كون مؤتمر باندونغ مؤتمرا افرواسيويا فانه قد لعب دورا لا يمكن نكرانه في دفع حركة عدم الانحياز الى الظهور، كما سنرى لاحقا، ولكننا في نفس الوقت يجب الا نهمل مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما رافقتها من تطورات سياسية تزامنت مع ظهور الحرب الباردة وظهور

---

(١) Berg Eugene, Op.cit., P. 104.

(٢) توفيق، د. سعد حقي "نشوء حركة عدم الانحياز" مجلة العلوم السياسية، العدد الاول - اذار- ١٩٨٨، ص١٦٤.

الدول المستقلة في مسرح السياسة الدولية. ومما يؤكد على ذلك هو قـول الدكتـور بطرس بطرس غالي بان اول اشارة رسمية الى سياسية عدم الانحياز تكمـن فـي تصريح رئيس وزراء الهند الراحل جواهر لال نهرو حينما كان وزيـرا لخارجيـة بلاده وشؤون الكومنولث والذي قال فيه "ان سياسة الهند هي الابتعاد عـن سياسـة القوى التي تتبعها الكتل المتصارعة بعضها مع بعض" في عـام ١٩٤٦ (١) وفـي مصر كان اول تعبير رسمي عن الحياد المصري هو تصريح لمندوب مصـر فـي الامم المتحدة د. محمد فوزي عندما امتنع عن التصويت عند اخذ الرأي في القـرار الامريكي الذي طلب من الامم المتحدة التدخل لحماية كوريـا الجنوبيـة فـي ٣٠ حزيران ١٩٥٠ (٢) وكذلك ما اعلنه الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في ٢٩ يوليو ١٩٥٤ بان الهدف الثاني بعد الجلاء هو عدم الارتبـاط بـاي حلـف او بالدفاع المشترك. (٣)

ب- اتجاهات تبلور حركة عدم الانحياز

أولا: المؤتمرات السياسية الاقليمية: لقد ساهم في انضاج حركة عدم الانحياز عقـد عدد من المؤتمرات التي عقدت على الصعيد الاقليمي الاسيوى والتي كان لها اثرا فعالا في ظهور عدم الانحياز:

أ- مؤتمر نيودلهي الاول (مؤتمر العلاقات الاسيوية الاول) في ٢٣ آذار - نيسـان ١٩٤٧: عقد في نيودلهي بدعوة من حزب المؤتمر الهندي وذلـك قبـل عـدة اشهر من استقلال الهند وحضرته عدة حركات سياسية اسـيوية وعـدد مـن المندوبين الذين يمثلون بعض دول العالم ومنها الاتحـاد السـوفيتي واوروبـا الغربية. وكان الهدف الاساسي من عقده هو الدعوة لتحقيق الاستقلال السياسـي والحصول على الحقوق والمناداة بالحرية على الصعيد الدولي (٤) وكـان مـن ابرز نتائجه هو تعزيز الشعور بالتضامن عند شعوب آسيا حيث اوجد ركـيزة

---

(١) غالي، بطرس بطرس "سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكي - السوفيتي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

(٢) المرسي، د. فؤاد "العلاقات المصرية السوفيتية" دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠٢.

(٣) منصور، د. سامي "المؤتمر الثلاثي لدول عدم الانحياز" السياسة الدولية، العد (٦) اكتوبر، ١٩٦٦، ص٤٥.

(٤) Queuille Pierre "Histoire de l'afro asiatisme Jusqu'au Bandoung" ed Payot, Paris. 1965, p. 86.

جديدة وهي جمعية العلاقات الاسيوية ويعد هذا المؤتمر الاساس في نشوء حركة عدم الانحياز. (١)

ب- مؤتمر نيودلهي الثاني ٢٠-٢٣ كانون الثاني ١٩٤٩

عقد في نيودلهي بعد استقلال الهند وحضره عدد كبير من حكومات اسيا وبعض حكومات افريقيا اضافة الى استراليا واهتم بمناقشة قضايا الاستقلال وابرز قضية استقلال اندونيسيا وتمخض عنه تأسيس المجموعة الافرواسيوية في الامم المتحدة. (٢)

جـ- مؤتمر كولومبو ٥ نيسان ١٩٥٤

عقد من قبل خمس دول اسيوية، بورما، سريلانكا، الهند، اندونيسيا والباكستان في كولومبو عاصمة سريلانكا بدعوة من حكومتها وتدارس المؤتمر المخاطر الناجمة عن توسع الحرب الباردة وما يمكن ان ينجم عنها من آثار على قارة آسيا وما الت اليه الحرب الكورية والمخاطر المتولدة عن الحرب في الهند الصينية ومسألة انضمام الصين الى الامم المتحدة وقد وجدت الدول الخمسة بان مثل هذه المواضيع التي هي على درجة بالغة من الاهمية لا يمكن مناقشتها من قبل عدد محدود من الدول وانما يجب ان تناقش من قبل مؤتمر عام للدول الافريقية والاسيوية المستقلة. وهكذا تقرر عقد المؤتمر في مدينة باندونغ في اندونيسيا. (٣)

د- الاتفاق الهندي - الصيني ٢٩ نيسان ١٩٥٤

عقد بين رئيس وزراء الهند الراحل نهرو ورئيس وزراء الصين الراحل شوان لاى وهو يتضمن المبادىء الخمسة والتي اصبح لها اهمية بالنسبة لجوهر عدم الانحياز كما استقى منها مؤتمر باندونغ مبادئه وتسمى البانشاشلا وهي: (٤)

١- الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الاقليمية.

٢- عدم الاعتداء المتبادل.

٣- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

---

(١) Ibid, P. 87.

(٢) Ibid, P. 89.

(٣) Ibid, P. 275.

(٤) غالي، د. بطرس بطرس "ابعاد الايديولوجية الافرواسيوية السياسية الدولية، ابريل ١٩٦٨، ص ١٢-١٣.

٤- التكافؤ والمنفعة المتبادلة.

٥- التعايش السلمي.

٦- مؤتمر بوكور ٢٨-٢٩ كانون الاول ١٩٥٤.

ويعد المؤتمر التحضيري لمؤتمر باندونغ وفيه تم تحديد الدول المراد دعوتها لحضور مؤتمر بادونغ واعداد جدول الأعمال. (١)

و- مؤتمر باندونغ ١٨-٢٢ نيسان ١٩٥٥

عقد هذا المؤتمر في مدينة باندونغ في اندونيسيا وهو مؤتمر افرواسيوى حضرته تسع وعشرون دولة افريقية واسيوية وقد قام المؤتمر على الاسس التالية:

١- قام المؤتمر على اساس الانتماء الجغرافي حيث شاركت فيه الدول الافريقية والاسيوية فقط.

٢- من بين تسع وعشرين دولة مشاركة كانت هناك ثلاثة وعشرون دولة اسيوية بينما شاركت فيه ست دول افريقية فقط، مما حدا بالبعض بان يطلق عليه بانه مؤتمر اسيوي اكثر منه افريقي.

٣- ان عددا كبيرا من الدول المشاركة فيه كانت تستلم مساعدات من الدول الغربية وخصوصا مساعدات عسكرية واقتصادية.

٤- عقد المؤتمر على مستوى عال حيث شارك فيه رؤوساء وزراء سبع عشرة دولة ووزراء خارجية سبع دول وثلاثة امراء.

وقد تدارس اعضاء المؤتمر قضايا الاستعمار وحق تقرير المصير والتعاون الاقتصادي والثقافي الافرواسيوي ولم يكن هذا المؤتمر مؤتمرا لعدم الانحياز ولكن اللانحيازية وجدت روحها فيه وذلك من خلال الاخذ والرد والمناقشات والجدل الفقهي الذي ساد اجواء المؤتمر. وبرز تيارين في المؤتمر. التيار الاول وتدعمه الدول المرتبطة بالاحلاف والمنحازة والتيار الثاني وتدعمه الدول غير المرتبطة بالاحلاف العسكرية. ان المبررات التي طرحها رؤساء الهند ومصر واندونيسيا والتي بررت رفضهم في الارتباط بالاحلاف العسكرية كانت تجسد جوهر عدم الانحياز (٢) اذا اشار رئيس وزراء الهند الراحل نهرو. مدى

---

(١) Queuille Pierre, Op.cit., P. 278.

(٢) Guitard Odette "Bandoung et le reveil des Peuples colonises" ed P.U.F (Que-Sais-je Paris, 1969, P. 30-37.

الاهانة التي تتعرض لها اية دولة من دول العالم الثالث وذلك حينما تقبل ان تـــدور في فلك أي من المعسكرين المتناهضين. (١)

وقد اقر المؤتمر عشرة مبادىء كان لها اهمية فـــي تجسـيد حركـة عـدم الانحياز واستلهمت نصوصها من مبادئه وهي (٢) :

١- احترام حقوق الانسان وفقا لاهداف ومبادىء الامم المتحدة.

٢- احترام سيادة جميع الامم وسلامة اراضيها.

٣- الاعتراف بالمساواة بين جميع الاجناس والامم.

٤- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر.

٥- احترام حق كل امة في الدفاع عن نفسها انفراديا وجماعيا وفقا لميثـــاق الامـــم المتحدة.

٦- الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لايـــة دولة من الدول الكبرى والكف عن استخدام وسائل الضغط على أي بلد.

٧- تجنب استخدام العنف ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لاي بلـــد او التهديد بالعدوان.

٨- تسوية جميع المنازعات الدولية بالطرق الســـلمية كالمفاوضـــة او التوفيـــق او التحكيم او التسوية القضائية او اية وسيلة اخرى يختارها اطراف النزاع طبقـــا لميثاق الامم المتحدة.

٩- تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل.

١٠- احترام العدالة والالتزامات الدولية.

ز- مؤتمر بريوني ١٨ تموز ١٩٥٦

عقد هذا المؤتمر بين الرؤساء تيتو ونهرو وعبد الناصر في جزيرة بريونـــي التابعة ليوغسلافيا بعد مضي اكثر من عام على انعقاد مؤتمر باندنغ. ويعد بريونـــي حقلة وصل بين مؤتمر باندنغ ومؤتمر قمة عدم الانحياز الاول في بلغـــراد وســـاهم في نقل حركة عدم الانحياز الى خارج آسيا وافريقيا نتيجـــة انضمـــام يوغســـلافيا

---

(١) غالي، د. بطرس بطرس، سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكي - السوفيتي، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

(٢) Guitard Odette "Bandoung et le reveil des Peuples Colonise. Op.cit., P. 41-42.

واصبح عدم الانحياز سياسة يمكن ان يعتنقها أي نظام سياسي بغض النظـــر عــن العقيدة التي يعتنقها واكد على ان سياسة عدم الانحياز لا تقتصر على الـــدول التـــي تخلصت من دائرة النفوذ الغربي ولكنها تشمل ايضا الدول التي تستطيع ان تتخلــص من دائرة النفوذ السوفيتي ايضا. (١)

جـ- الهيكل التنظيمي لحركة عدم الانحياز

١- مؤتمر القمة: يحضره رؤساء الـــدول كـــل ثـــلاث ســـنوات وتكـــون الدولـــة المضيفة للمؤتمر رئيسة للحركة للثلاث السنوات اللاحقـــة ومؤتمـــرات قمـــة الحركة هي:

١- مؤتمر قمة بلغراد	ايلول	١٩٦١
٢- مؤتمر قيمة القاهرة	تشرين الاول	١٩٦٤
٣- مؤتمر لوساكا	ايلول	١٩٧٠
٤- مؤتمر الجزائر	ايلول	١٩٧٣
٥- مؤتمر كولومبو	آب	١٩٧٦
٦- مؤتمر هافانا	ايلول	١٩٧٩
٧- مؤتمر نيودلهي	اذار	١٩٨٣
٨- مؤتمر هراري	اينول	١٩٨٦
٩- مؤتمر بلغراد	ايلول	١٩٨٩
١٠- مؤتمر جاكارتا	ايلول	١٩٩٢
١١- مؤتمر كولومبيا	ايلول	١٩٩٥
١٢- مؤتمر دوربان	ايلول	١٩٩٨

٢- المؤتمر الوزاري: وهو على مستوى وزراء الخارجية وينعقد مرة واحدة فـــي كل سنة.

٣- مكتب التنسيق: تأسس اثناء القمة الرابعة في الجزائر عـــام ١٩٧٣ وضـــم ١٧ عضوا ثم اصبح في مؤتمر كولومبو ٢٥ عضوا وفي مؤتمر هافانا اصبـــح ٣٦

---

(١) غالي، د. بطرس بطرس "سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكي - السوفيتي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

عضوا وفي قمة نيودلهي اصبح اكثر من سبعين عضوا حين اصبحت العضوية مفتوحة لكل من يرغب الانضمام وهناك نوعان من الاجتماعات.

الاول: الاجتماعات الدورية على مستوى المندوبين الدائميين في نيويورك.

الثاني: الاجتماعات الاستثنائية تعقد عادة في احدى عواصم الدول غير المنحازة وغالبا ما تكون على المستوى الوزاري وتخصص عادة لبحث قضية معينة وقد اصدر مؤتمر قمة كولومبو عام ١٩٧٦ قرارا بتشكيل اختصاصات مكتب التنسيق وان من مهامه:

١- تنسيق عمل الحركة بين اعضائها في الفترة ما بين انعقاد مؤتمرات القمة.

٢- تنفيذ البرامج والقرارات التي اتخذتها القمة وغيرها في الاجتماعات.

٣- اعداد اجتماعات الحركة.

٤- بحث القضايا السياسية والاقتصادية.

٥- له ان يصدر بيانات صحفية او سياسية.

ويتولى رئاسة مكتب التنسيق ممثل الدولة التي استضافت القمة الاخيرة. (١)

المبحث الرابع

موقف الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من حركة عدم الانحياز

أولا: موقف الاتحاد السوفيتي من الحركة

لقد انكر الاتحاد السوفيتي امكانية قيام طريق ثالث خلال فترة حكم ستالين واعتبرت دول عدم الانحياز بمثابة شبه مستعمرات تحركها الدول الاستعمارية سابقا. ان الانشقاق اليوغسلافي عن الاتحاد السوفيتي قد ساهم في زيادة الخوف من قيام عدد من الدول بقطع صلاتها مع الاتحاد السوفيتي. ولكن تبني الاتحاد السوفيتي لمسألة التعايش السلمي اعتبارا من حزيران ١٩٥٥ ومساعيه للتوفيق مع يوغسلافيا عدل كثيرا من افكاره. (٢)

---

(١) جلال، د. محمد نعمان، مصدر سبق ذكره، ص ص٦٢-٦٣.

(٢) Berg Eugene, Op.cit., P. 146.

وبدون شك كان للادانة التي تعرض لها السوفيت في باندونغ اثر لا يمكن نكرانه في دفع عجلة تغيير سياساته. وتحت هذا الاطار قام كل من خروشوف وبولكانين بزيارة الى بعض دول آسيا اواخر عام ١٩٥٥. ولكن كان للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي المنعقد في شباط ١٩٥٦ تأثير هام على سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية حينما تم الاعتراف بالدور الفعال الذي تلعبه دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. ان التماثل في الاهداف بين هذه الدول ودول المعسكر الاشتراكي في البحث المشترك عن السلام ومعارضة الحروب يشكل احد جوانب التقارب بين الاثنين [١] ومنذ ذلك الوقت اخذ السوفيت يؤيدون البرجوازيات الوطنية التي تمارس دورا ايجابيا في حركة التحرر وقام في تشرين الثاني ١٩٦٠ وخلال مؤتمر الاحزاب الشيوعية المنعقد في موسكو بتقديم الدعم المبدئي الى البلدان المناضلة ضد الاستعمار الغربي ومما شجع السوفيت على دعم بلدان عدم الانحياز هو الصراع الصيني – السوفيتي وقطع الطريق على الغرب لتحقيق اية مكاسب بشأن علاقاتها مع دول عدم الانحياز التي تناهض الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري وتصوت الى جانب هذه القضايا في الامم المتحدة. وبدون شك فان الدول الحديثة تشعر بانها اكثر قربا من الاتحاد السوفيتي ايديولوجيا وسياسيا واقتصاديا عن الغرب . وكان السوفيت يعتقدون بان الاشتراكية العالمية كانت الحليف الاكثر وثوقا لدول عدم الانحياز. وقد اشرت السبعينات مرحلة جديدة في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ودول عدم الانحياز بسبب العودة الى سياسة اقامة الاحلاف، لا سيما في اسيا وافريقيا بعد زيادة حلفائه في هذه المناطق [٢] والاكثر من ذلك اضعف التدخل السوفيتي في افغانستان من مركز الاتحاد السوفيتي عند بلدان عدم الانحياز رغم محاولته لمد جسور من الثقة والتأثير والنفوذ الى داخل الحركة عبر حلفائه واصدقائه [٣] فمن خلال كوبا سعى الاتحاد السوفيتي الى الولوج الى الحركة والتأثير عليها فقد دخلت الى الحركة بلدان وراديكالية موالية له مثل فيتنام، كوريا الشمالية، انغولا، واثيوبيا. [٤]

---

(١) Ibid, P. 146.

(٢) Colard Daniel "Le Mouvment des pays mon-alignes, Op.cit., P. 93.

(٣) Berg Eugene. Op.cit., 147.

(٤) بسيوني، درية شفيق "عدم الانحياز بين تجريد المبادىء وديناميكية الحركة" السياسة الدولية، العدد (٩٦) ابريل ١٩٨٩، ص ٣٠.

ثانيا: موقف الولايات المتحدة من الحركة

لم تكن الولايات المتحدة مستعدة خلال السنوات الخمسينية لقبول خط سياسي مستقل والذي هو في نظرها ساهم في اضعاف المعسكر الغربي. ولهذا فهي عارضت، في البداية، حركة عدم الانحياز حيث ادان جون فوستر دالاس وزير خارجية امريكا الاسبق سياسة عدم الانحياز واعتبرها لا اخلاقية وقصيرة النظر وكان يعتقد من الوهم بان بلدا ما قادر على ضمان امنه عندما يكون غير مكترث بمصير الاخرين [1] ولم تكن وجهة النظر هذه مقتصرة على دالاس وحده بل شاركه في ذلك كل من الرئيس الامريكي الاسبق ايزنهاور ونائبه ريتشارد نكسون[2] واصبح واضحا بان الولايات المتحدة تعتبر عدم الانحياز، على المدى الطويل، موقفا مؤقتا يتأثر بشكل اساسي في قدرة الدول الحديثة على الاستمرار في الحرب الباردة [3] وحينما جاء الرئيس كندي حدث تحول في سياسة الولايات المتحدة حيال الحركة فقد اعترف بالعطاء الايجابي الذي يمكن ان تقدمه بلدان عدم الانحياز لحل المشكلات العالمية وظهر هناك احساس يشير بان عدم الانحياز لا يساوي وبشكل تلقائي خطا مواليا للشيوعية. ويرى البعض بان التغيير في الموقف الامريكي ما هو الا تغير سطحي لان الولايات المتحدة مع ذلك، لم تعترف لدول عدم الانحياز بحق التصرف كلاعب جماعي في السياسة الدولية. [4]

وبدون شك كانت بلدان عدم الانحياز تشعر بريبة حال الولايات المتحدة بسبب مساعي واشنطن لادخالها ضمن اطار احلافها التي اقامتها من اجل مقاومة النفوذ السوفيتي. فالبلدان غير المنحازة ولاسباب ايديلوجية وسياسية واقتصادية قد برهنت بعض التعاطف ومودة اكبر حيال الشرق من الغرب طبقا لما كانت تقوله واشنطن "من لم يكن معنا فهو ضدنا" حينما كان القادة الامريكان يمارسون سياسة الاحتواء. [5]

لقد كان موقف الولايات المتحدة حيال الحركة يتميز بالازدواجية والتذبذب لانها من جهة كانت تمتلك علاقات تجارية واسعة مع عدد كبير من بلدان الحركة. فحجم تجارتها الخارجية مع هذه البلدان يبلغ عشرة امثال حجم تجارة الاتحاد

---

(١) Berg Eugene. Op.cit., P. 144.

(٢) Colard Daniel "Le Mouvement des pays non-alignts". Op.cit., P. 92.

(٣) Ibid, P. 92.

(٤) Berg Eugene. Op.cit., P. 144.

(٥) Colard Daniel "Le Movement des pays non- aligne" Op.cit., P. 93.

السوفيتي معها. اما بالنسبة لمعوناتها فكانت تبلغ اربعة امثال المعونـات السـوفيتية ولكن الولايات كانت تفضل التعامل مع دول الحركة باسلوب العلاقات الثنائية عكس الاتحاد السوفيتي الذي كان يفضل التعامل الجماعي مع الحركـة [١] وكـان لـهذا الفضل في تحقيق نجاحه مع دول الحركة. ومن جهة ثانية فان الولايـات المتحـدة بقيت تتعامل مع الحركة بحذر شديد فكانت تتقارب معها وتوجـه لـها الانتقـادات احيانا اخرى. وفي خلال الحرب الباردة كانت البلدان غير المنحازة لا تكن مشـاعرا تتسـم بـالود حيـال الولايـات المتحـدة بسـبب رغبتـها فـي ادخـال هـذه البلدان في احلافها. وكانت الولايات المتحدة ترى بان هذه الحركة ذات تكوين هـش وضعيف وان دورها ذو تأثير محـدود وانـها مجـرد اطـار لالتقـاء زعامـات العالم الثالث بقصد تبادل الاراء دون ان يترتب علـى هـذه اللقـاءات مسـؤوليات ملزمة. [٢]

الا ان الاخطر من كل ذلك هو موقـف دول الحركـة الرافـض للتدخـل الامريكي في فيتنام والداعي الى سحب القوات الامريكية منها كان يشكل عقبة امـام السياسة الامريكية مما ادى الى سخط دول الحركة على الولايات المتحدة، سـاعدها في ذلك دورها في كوبا والدمنيكان والكونغو. ما زاد من الحال سوء هـو الحظـر النفطي لعام ١٩٧٣ والذي يبين مدى تضارب المصالح الامريكية مـع مصالحـها حلفائها الاوروبين المؤيدين لقمة الجزائر ١٩٧٣ في مطالبتها باقامة نظام اقتصـادي عالمي جديد [٣] ومع حلول مؤتمر كولومبو ١٩٧٦ حدثت تطورات جديدة لصـالح الولايات المتحدة حينما انتقلت رئاسة الحركة الى سريلانكا والتي كانت تعـد دولـة معتدلة في نظر الحكومة الامريكية فدخلت ادارة فورد في مباحثات مـع دول لـها ثقلها في الحركة قبيل انعقاد قمة كولومبو. وعندما جاءت ادارة كارتر كانت هنـاك مساع امريكية حثيثة لتحسين العلاقات مع دول الحركة. وحاولت ادارة ريغـان ان توظف الحركة التي كانت تطالب بانسحاب السوفيت من افغانستان والذي كان هـو ايضا مطلبا أمريكيا ملحا. [٤]

---

(١) بسيوني، درية شفيق، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠ وانظر كذلك:
Berg Eugene, Op.cit., P. 144.

(٢) بسيوني، دريقة شفيق، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٣) بسيوني، درية شفيق، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٣.

وفي الواقع ان التطور في الموقف الامريكي لم يظهر حيال عدم الانحياز الا بعد الدخول في سياسة الوفاق الدولي لان ديناميكية التنافس السوفيتي - الامريكي قد منعت اعطاء حكم صائب على دبلوماسية عدم الانحياز، فقد استوجب انتظار حدوث الوفاق بين الشرق والغرب وتفاقم النزاع الصيني - السوفيتي من اجل ان تعيد الولايات المتحدة النظر في موقفها. ان التحول في الموقف الامريكي حيال الحركة جاء نتيجة سلسلة من العوامل منها ازدياد الحجم التصويتي لبلدان عدم الانحياز في اطار الجمعية العامة للامم المتحدة نتيجة للزيادة العددية لهذه البلدان وكذلك بسبب توسع مساحات الصراع الاقليمي وتشابك المصالح الدولية الناجمة عن ذلك. (١)

لقد ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي الكثير من الآثار على الدول غير المنحازة، ففي ظل نظام القطبية الاحادية اخذت الضغوط تزداد على هذه الدول من اجل تبني القيم التي اخذت تسود العلاقات الدولية مثل اقتصاد السوق والتعددية السياسية وحقوق الانسان، فاضطرت الكثير من هذه الدول اى التأقلم مع ذلك، لان الانسحاب من المشاركة في النظام الدولي الجديد يؤدي الى خسائر قد تكون فادحة اذ ربما قد تخسر الدول غير المنحازة المكاسب المالية والمساعدات والافضليات التجارية أو قد تتعرض الى العزلة أو التهميش. فضلا عن ان معاداتها للولايات المتحدة بوصفها الطرف الرئيس في النظام الدولي قد يترتب عليه مخاطر امنية ربما تصل الى التضحية بسيادة الدولة. كما ان تربع الولايات المتحدة على قمة العالم سيقيد من حركة بلدان عدم الانحياز. ولا ينجم هذا التقييد فقط من قدرة الطرف الرئيس على ضبط النظام هرميا بل من حالة الاجماع الذي اخذت تسود الدول الكبرى في هذه المرحلة ايضا، ولا سيما في مجلس الامن. حيث نشاهد انكفاء روسيا الاتحادية حيال بروز دور متعاظم للولايات المتحدة في تسوية الازمات مثل المساهمة في تسوية الصراع في البوسنة عن طريق اتفاق دايتون ١٩٩٥ والمساهمة الفعالة في تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ودورها في قضية كوسوفو عام ١٩٩٩ عن طريق استخدام القوة المسلحة بواسطة حلف الاطلسي وليس الامم المتحدة، ومن ثم تسويتها عن طريق مجلس الامن ومشاركة روسيا الاتحادية في قوات حفظ السلام.

---

(١) Colurd Ganiel "Le mouvement des pays non-alignes, Op.cit., P. 93.

المبحث الخامس

تقويم حركة عدم الانحياز

ينبغي علينا ونحن نقوم بتقويم حركة عدم الانحياز ان نشير الى الانجازات التي حققتها منذ نشوئها، لا سيما في ميدان تصفية الاستعمار فقد زال الاستعمار التقليدي بفضل دور الحركة ونشاطها المتميز في الجمعية العامة للامم المتحدة، ولا سيما في لجنة تصفية الاستعمار. فبفضل الكثرة العددية للدول غير المنحازة في الجمعية العامة تمكنت هذه الدول من حيازة اغلبية الثلثين المطلوبة لاصدار القرارات وتم بنجاح تمرير القرارات المتعلقة بهذه القضية. وفي ميدان القانون الدولي تمكنت الحركة من تقنين بعض القواعد القانونية مثل عدم شرعية التدخل في الشؤون الداخلية لدولها كما ورد في القرار الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم ٢٦٢٥ في عام ١٩٧٠ وكذلك النصوص التي وردت بشأن ذلك في مقررات قمة عدم الانحياز، وتم ادانة استخدام القوة لتجريد الشعوب من سيادتها الوطنية وكذلك احترام مبدأ المساواة في السيادة [1] وكذلك التأكيد على مبدأ سيادة الدول على ثروتها ومواردها الطبيعية في القرار الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم ١٨٠٣ والصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ وكذلك القرار الصادر في الدورة الخامسة والعشرين في ديسمبر ١٩٧٠ والذي أكد عليه المؤتمر الرابع لقمة عدم الانحياز المنعقد في الجزائر. [2]

كما تدعم الوضع القانوني لحركات التحرر التي فرضت نفسها على المسرح الدولي في القرار الصادر في ١٤ كانون الاول ١٩٦٠ الخاص بمنح الاستقلال للاقاليم والشعوب المستعمرة، ويعني ذلك اقرار منظمة الامم المتحدة بمشروعية الكفاح الوطني القومي من اجل التحرر واعتراف هذه المنظمة والمنظمات المتفرعة عنها بان النضال ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية هو نضال مشروع وذلك من خلال القرار الصادر من الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم ٢٦٢١ في ١٢ تشرين الاول ١٩٧٠ . والملاحظ ان منظمة الامم تعرب عن اقرارها بمشروعية النضال القومي والتحرير لحركات التحرر الوطني والشعوب من الناحية العملية باحدى الطريقتين:

---

(١) مزراق، مختار، "حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية" الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣-١٩٨٤. ص ٢٥٣ ٢٥٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٩٨-٣٠١.

٢- طلب الامم المتحدة من اجهزتها ووكالاتها المتخصصة والحكومات والمنظمات غير الحكومية، بل الافراد الى تقديم العون الدولي لحركات التحرر. [١]

١- دعوة ممثلي الحركات التحررية الوطنية والقومية للاشتراك في مناقشات اجهزة الامم المتحدة للامور المتعلقة بالاقاليم غير المستقلة التي يمثلها هذه الحركات.

وكذلك قررت الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها المرقم ٣٢٨ الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٧٤ دعوة حركات التحرر كاعضاء مراقبين بصفة دائمة [٢] وكذلك قرار رقم ٣٢٣٧ في الدورة التاسعة والعشرين عام ١٩٧٤ بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة كعضو مراقب في جميع دورات المنظمة. [٣]

ولكن هناك الكثير من الجوانب السلبية التي عانت منها الحركة وساهمت الى حد كبير في اضعافها. فمن الناحية المفاهيمية يمكن نرصد ضعفا واضحا. اذ ليس هناك تعريفا لعدم الانحياز، وكل ما هو موجود هي مقاييس عدم الانحياز الخمسة التي حددت في مؤتمر القاهرة التحضيري لقمة بلغراد التأسيسية والمنعقد في حزيران ١٩٦١. وقد وضعت هذه المقاييس في مرحلة اتسمت بطابع الصراع بين الشرق والغرب وتأثرت بطابع تلك المرحلة. ويرى البعض ان هذا المفهوم غير مكتمل وبحاجة الى مراجعة جديدة، ومبادىء الحركة هي على درجة من العمومية بحيث انها تحتاج الى تحديد اكثر ودقة واضافة معايير جديدة كمعيار الديمقراطية والاهتمام بالجانب الاقتصادي وهي جوانب تنسجم مع التطورات والمتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية. وقد ادى الغموض في معنى عدم الانحياز الى زيادة الشك في قدرة الحركة على تحديد اهدافها، وتحاول قسم من هذه الدول التأكيد وبشكل مستمر على تنقية الحركة من الشوائب واعادة النظر في هوية الدولة غير المنحازة.

ومن الناحية التطبيقية فان الحركة تعاني الكثير من المشاكل منها اتساعها الى (١١٣) دولة في عام ١٩٩٧ بحيث اصبحت مرادف للعالم الثالث ومما زاد من صعوبة التوصل الى اتفاق عام حول الاهداف السياسية هو ان الزيادة في العضوية رافقها تزايد في عدم الالتزام بتطبيق معايير العضوية المشار اليها انفا من اجل قبول اعضاء جدد في الحركة واصبح الانتماء اليها مسألة سهلة تقدر عليها غالبية الدول النامية حتى انها اصبحت اشبه بناد مفتوح والانتساب اليه شبه تلقائي،

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٢٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٢٩.

والسبب في ذلك يرجع الى عدم وجود شروط حقيقية لمنح العضوية. وهناك من يقترح اقرار مبدأ العضوية المؤقتة غير الدائمة والتي تخضع للظروف والمتغيرات التي تحكم سلوك الدولة غير المنحازة مما يعطي ضمانا اكثر لسلوكها في حالة مخالفتها للمقاييس المؤقتة المستجدة التي يصار الاتفاق عليها خلال مؤتمراتها.[١]

ويرى البعض ان افتقار الحركة الى اطار مؤسساتي يضعف الكثير من دورها في العلاقات الدولية، وبرر البعض على ذلك بان الاباء المؤسسين للحركة امثال نهرو وتيتو وعبد الناصر وسوكارنو ارادوها حركة ديمقراطية ليس لها طابع مؤسساتي لان اضفاء اجهزة مؤسساتية على الحركة ربما يحولها الى منظمة دولية عندئذ تتطور الى تكتل دولي وهذا يتنافى مع الهدف الذي جاءت من اجله الا وهو النضال ضد التكتلات. ولكن مع تقادم الزمن تولد احساس بضرورة خلق اجهزة دائمة تتولى عملية التنسيق الدولي بين الدول غير المنحازة. كما ان افتقارها لجهاز مؤسساتي ادى بالنتيجة الى افتقارها الى اجهزة لحل الخلافات بين اعضائها. اذ تثار تساؤلات عما هو دور الدول غير المنحازة في حل خلاف يثور بين دولتين. وبدون شك ان مساهمة دول عدم الانحياز في حل هذا الخلاف له اهمية كبرى على تماسك الحركة ويؤثر على مصيرها. وبالنتيجة فالنزاعات تساهم في اضعاف الحركة فضلا عن ان كثرة النزاعات بينها يشجع على البحث لايجاد اجهزة لحل الخلافات.

ان المشكلة الحقيقية التي اخذت تعاني منها دول الحركة هي كثرة الانقسامات بين صفوفها وهذا ناجم عن كثرة اعدادها، فضلا عن عدم الالتزام حرفيا بتطبيق معايير عدم الانحياز عند قبول دول جديدة، وبالتالي يمكن تأشير دخول دول ذات ولاءات متعددة مما ادى الى وجود وجهات نظر مختلفة داخل الحركة وساهم ذلك في ايجاد الانقسامات بين دولها. ان تأثير الدول الكبرى ووجود دول تعبر عن طروحاتها داخل الحركة ساهم الى حد بعيد في اضعاف الحركة، وبانتماء دول منحازة ضعف الالتزام بمبادىء الحركة ويظهر ذلك اثناء التصويت في المؤتمرات الحركة حول قضايا ذات طبيعة عالمية هامة. اذ يتم التوصل الى قرارات الحد الادنى وهذا لا يخدم بطبيعة الحال اهداف الحركة.[٢]

---

(١) ندوة شؤون عربية حول "حركة عدم الانحياز" شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد (١٨) اب- اغسطس ١٩٨٢، ص ١١٠-١١٤.

(٢) ندورة شؤون عربية حول "حركة عدم الانحياز" مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة. واجهت الحركة صعوبات كثيرة في تحقيق اهدافها. ومن نتائج ذلك زيادة الضغوط الخارجية على الحركة، سواء في ميدان التدخل في الشؤون الداخلية لدول الحركة لاغراض انسانية واستخدام مسألة حقوق الانسان واقرار التعددية السياسية وتبني اقتصاد السوق كشروط ضرورية للحصول على القروض والمساعدات. وفي هذا الاطار نجد ان هناك ثمة استجابة من قبول دول عدم الانحياز. ففي اجتماع وزراء خارجية عدم الانحياز الذي انعقد في اكرا في ايلول ١٩٩١ كانت محصلة الاجتماع التاكيد على ضرورة تشجيع الدول غير المنحازة على اتباع التعددية السياسية واقامة اطار من المشاركة الديمقراطية ونظم حكم متفتحة. وطبقت دول افريقية كثيرة مبدأ التعددية السياسية واجرت انتخابات بموجب ذلك واخذت دول الحركة تربط بين حقوق الانسان الديمقراطية والتنمية والتي اخذت يطلق عليها بالتعهدات الثلاثة وقد نبهت قمة داكار الثالث ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩١ الى ان انتهاكات حقوق الانسان بالنسبة للافراد او المجتمعات امور لا يجوز التغاضي عنها تحت أي ظرف وهذه دلالة على تاثر الحركة بالمتغيرات الدولية الجديدة. (١)

وهناك اليوم اتجاه جديد داخل الحركة اخذ يسعى الى تحويلها الى حركة اقتصادية وتسمى بحركة العالم الثالث التي تضم حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ ويكون هدفها تحقيق الاستقرار والديمقراطية ويقوم اسلوب عملها على الحوار والتفاهم وتجنب الصراعات والمصادمات واحترام المبادىء التي قامت عليها حركة عدم الانحياز.

وفي قمة جاكارتا ايلول ١٩٩٢ ظهرت مسارات جديدة تؤكد على ضرورة تطوير الحركة ووضع اطار جديد لها بعد انتهاء المبرر الرئيسي لتأسيسها في الخمسينات والستينات وان تقوم على الحوار الايجابي والتنسيق بين الشمال والجنوب والاسهام في النظام الدولي الجديد.

وفي الواقع لو عدنا الى ما قبل قمة جاكارتا نجد ان الحركة عبرت عن اول ضعف لها تمثل بروز مجموعة الـ (١٥) وهي مجموعة دول التعاون والتشاور بين الجنوب والجنوب. وتشكلت هذه المجموعة من خلال اجتماع القمة التاسع

---

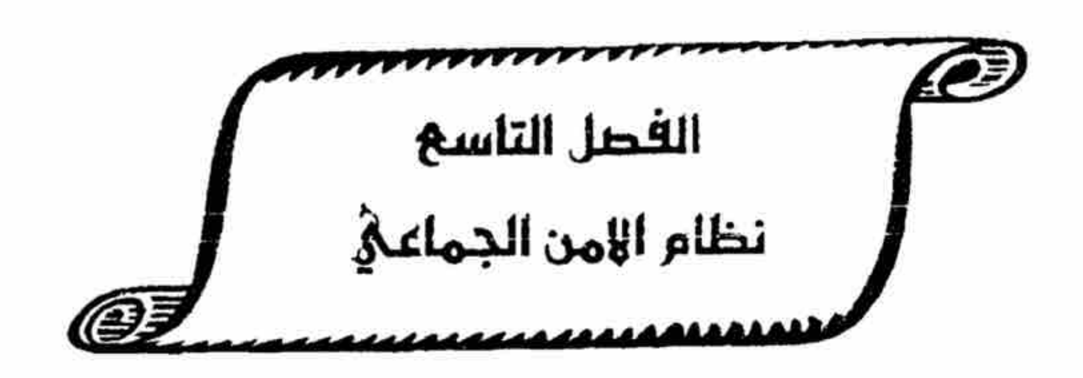
(١) محمد، احمد طه "التحولات الديمقراطية في العالم الثالث" السياسة الدولية، العدد (١٠٧) يناير ١٩٩٢، ص ١٨٠.

وانظر كذلك هادي، د. رياض عزيز "العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية" سلسلة افاق المستقبل، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٥، ص ٧٣-٧٩.

للحركة في بلغراد في ايلول عام ١٩٨٩ وباقتراح من رئيس البيرو والغاية من ذلك هو جعل الحركة اكثر استجابة لمتطلبات النظام الدولي الجديد، واليوم هناك خشية من ان تقتصر مهام الحركة على الجوانب الاقتصادية دون الجوانب السياسية.

وبدون شك اضافت المتغيرات الدولية الجديدة مهام جديدة الى الحركة حيث ان التحولات الهامة ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية التي تجتاح العالم حاليا من شأنها ان توفر فرصة فريدة لبدء حقبة للسلام في العالم. واساس ذلك هو الحاجة لدعم التعاون والاعتماد المتبادل بين دول العالم اقتصاديا الامر الذي يجب ان يمكن كل الشعوب من اقتسام ثمار التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، كذلك ان توقف الحرب الباردة، والدفع المتزايد لنزع السلاح من شأنه ان يتيح الفرصة لاقامة نظام لاقتسام ثمار السلام في صورة موارد يتعين استخدامها لتنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن جهة ثانية يرى البعض بان التطورات الدولية الحالية من شأنها ان تساهم في تهميش الحركة وتعمل على اضعافها وتجريدها من اهدافها السياسية والمتمثلة برفض الهيمنة والتبعية ورفض اقامة القواعد الاجنبية ودفعها الى تبني اهداف جديدة كالاقتصار على الاهداف الاقتصادية تحت شعار الانتقال من فكرة الانحياز من الشرق والغرب الى فكرة الحوار بين الشمال والجنوب ومن شأن ذلك ان يؤدي الى انقسام عميق داخل صفوف الحركة ويؤدي الى ايجاد ازمة تمس تكوين الحركة واهدافها.



المبحث الأول

مفهوم الأمن الجماعي

يعرف اينيس كلود الامن الجماعي "اية تدابير من اي نوع تتضمن احتمال القيام بعمل عسكري مشترك في أي ازمة من قبل دولتين أو اكثر [1] ويعرف الدكتور اسماعيل صبري مقلد "يهدف اولا وقبل كل شيء الى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي او الاخلال باوضاعه وعلاقاته او تبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة احدى الدول على حساب غيرها [2] ويعرفه الدكتور محمد طلعت الغنيمي "النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من اعضائها والسهر على امنه من الاعتداء. [3]

ان جوهر نظام الامن الجماعي يقوم على اساس العمل الجماعي للدول لاحباط العدوان ومنح الدول التي تقع ضحية لذلك الطمأنينة بان المجتمع الدولي سيهب لنجدتها والعمل على ردع المعتدي المحتمل واحاطته علما باليقين الرادع بان موارد المجتمع الدولي ستعبأ ضد أي سوء استعمال للقوة الوطنية. ويجب الا يقتصر على مجرد تشجيع الدول في التأييد الجماعي لدولة كانت ضحية اعتداء

---

(١) كلود، اينيس "النظام الدولي والسلام العالمي" ترجمة وتصدير وتعقيب د. عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٤، ص ٣٤١.

(٢) مقلد، د. اسماعيل صبري "العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣.

(٣) الغنيمي، د. محمد طلعت، الاحكام العامة في قانون الامم: دراسة في كل من الفكر المعاصر الاسلامي: التنظيم الدولي، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧١، ص ٨٦.

وانما الوقوف موقفا حازما من المعتدى بحيث يشعر بان استمراره بالعدوان لن يجدى نفعا ويتم ذلك بمواجهة العدوان بقوة متفوقة عليه. [١]

فلو قامت على سبيل المثال الدولة (أ) بتهديد الدولة (ب) فان على الدولة (جـ) و (د) و (هـ) و (و) و (ز) و (ح) و (ي) و (ك) ان تتخذ الاجراء نيابة عن المجتمع الدولي وكأن الدولة (أ) تهدد كلا بتهديدها للدولة (ب) والعكس بالعكس، والواحد للكل والكل للواحد، هي كلمة السر فيه. [٢]

وهكذا فان التطبيق الفعال لهذا النظام يلغي احتمالات استخدام القوة والعنف المسلح في العلاقات الدولية لان مجرد التهديد باستخدام قوة المجتمع الدولي ضد أية دولة تفكر بالقيام بالعدوان سيدفعها لتحجم عن التورط في مخاطرات تعرف بشكل مسبق بانها ستكون الخاسرة من ورائها. [٣]

ويمكن تحديد الاركان التالية لنظام الامن الجماعي:

١- وجود منظمة دولية تأخذ على عاتقها حماية السلم والامن الدوليين. وتعد اداة لنظام الامن الجماعي. وتعمل على تحقيق هدف النظام، واول منظمة دولية جسدت هذا النظام هي عصبة الامم التي تأسست بموجب معاهدة فرساي لعام ١٩١٩ وكذلك منظمة الامم المتحدة في الوقت الراهن والتي تؤكد في الميثاق في المادة الاولى على "حفظ السلم والامن الدولي" وانطلاقا من الفكرة التي تؤكد على ان الولاء هو للمجتمع فلا تبقى دولة ما، ولا سيما الدول العظمى خارج اطار التنظيم الدولي.

٢- من الالتزامات الضرورية لنظام الامن الجماعي هو استعداد الدول للحرب من اجل استمرار النظام القائم، وعلى الدول الاعضاء في المنظمة الدولية ان يكونوا على استعداد لخوض الحرب للمحافظة على النظام الذي يحمي السلام في العالم[٤] ان ما يطلبه الامن الجماعي هو استعداد الدول للتخلي عن نواياها الفردية وعن السياسات القومية التي تخدم هذه النوايا. فالامن الجماعي يتوقع من سياسات الدول فرادى ان تستلهم اتجاهاتها من مبدأ العون المتبادلة ومن

---

(١) كلود، اينيس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٢.

(٢) موركنثاو، هانزجي "السياسة بين الامم" الجزء (٣)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٣) مقلد، د. اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.

(٤) كلود، اينيس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٥.

روح نكران الذات التي لن تتوانى عن الدخول في حرب ان اقتضى الامر ذلك. [١]

٣- واذا اريد للامن الجماعي ان يؤدي وظيفته في اطار من الحياد وعدم المحابات، فيتوجب على الحكومات ان تلتزم بالموضوعية في التعامل مع القضايا التي تمس الامن والسلام العالمي والا تتخذ من عواطفها وسيلة للتعبير عن مواقفها. فيتعين على فرنسا ان تكون مستعدة للدفاع عن المانيا ضد العدوان مثلما هي مستعدة للدفاع عن بلجيكا، وينبغي على بريطانيا ان تكون راغبة في الاشتراك في توقيع الجزاءات الجماعية ضد الولايات المتحدة الامريكية او ضد روسيا الاتحادية فالامن الجماعي لا يعترف بالصداقات التقليدية ولا بالعداوات المزمنة، ولا يسمح بمحالفات مع ولا محالفات ضد. وان كل دولة يجب ان تكون قد تعهدت بالفعل بالدفاع عن كل دولة اخرى. فيفترض ان تكون الدول على استعداد للدفاع بعضها عن بعض. وبدون شك تعد الثقة شرطا جوهريا اساسيا لتحقيق النجاح. واذا كانت الدول مستعدة لذلك فانها ستقدم الدليل على نجاح النظام وعكس ذلك فانها ستلجأ الى ممارسة سياسة هدم النظام وتجعله غير جدير بالثقة. اذ ان نظام الامن الجماعي لا يمكن ان يعمل ما لم تكن سياسات الدول مبعثها الثقة في النظام وان الامر يتطلب الايمان السياسي للدول لكي تضع ثقتها في النظام دون سابق دليل على نجاح النظام وفعاليته. [٢]

٤- يتطلب الامن الجماعي عالمية جوهرية في العضوية فينبغي أن تنظم جميع الدول لهذا النظام والا يستبعد الاعداء ايضا. ويعترض البعض على هذا الرأي على اعتبار ان الامن الجماعي لا يعرف معتديا محتملا، وانما يفترض ان اية دولة قد تصبح معتدية، اذ ان الغرض من الامن الجماعي هو تهيئة الامن لكل دولة ضد أي تهديد معين يثير قلقها القومي. واذا استبعدت الدول مصدر الشك او كل من يتوقع ان يكون معتديا فان ذلك يعني ان عضوية النظام ستكون محدودة، وان أي نظام للامن الجماعي ليس في وسعه استبعاد أي من الدول الكبرى، لا سيما الدول التجارية او البحرية الهامة لان رفضها التعاون أو الاذعان فيما يتعلق بحقوقها يعد كافيا ليجعل من المستحيل التطبيق الفعال للجزاءات الاقتصادية على المعتدى. ويفترض مبدأ الامن الجماعي ان

---

(١) موركنثاو، هانزجي "السياسة بين الامم" الجزء (٣)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥-٤٦.

(٢) كلود، اينيس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٦-٣٥٧.

الاجراءات غير العسكرية ستكون كافية للقضاء على العدوان. اما الالتزامات العسكرية فهي مقبولة فقط على افتراض عدم اللجوء اليها الا ما ندر.[١]

٥- يفترض نظام الامن الجماعي امكانية خلق قوة كبرى او طاغية لمقاومة المعتدى بحيث لن يكون في وسعه تحدى النظام الذي تدافع عنه الارادة الجماعية[٢]. والعدوان يمنع سبب التاكد من الهزيمة عن طريق الحد الادنى من محاولات وجهود القوى الجماعية وهو افتراض يمكن افشاله بالتوزيع غير الكافي للقوة فاذا كان ترتيب القوة وشكلها على نحو لا يمكن ان يحوز مثلا، اكثر من عشرة في المائة من القوى العالمية، فسيكون بمقدور الامن الجماعي ان يحشد ما يوازى تسعين في المائة من القوة ضدها وهو امر يفسح للامن الجماعي مجالا وأملا كبيرا للتفوق عليها وغلبتها. واذا كان عدد الدول التي تعارض الوضع القائم كبيرا، واذا كانت هذه الدول لا تبالي من ايلاء الافضلية للمصلحة العامة التي يحددها الامن الجماعي على معارضتها، فان توزيع القوى بين الدول التي تؤيد الوضع القائم وتلك التي تعارضه لن يكون الى حد كبير في مصلحة الدول التي تؤيده، وقد يضل توزيع هذه القوى الى مصلحة دول الوضع القائم ولكنه لن يكون على نحو يصلح فيه للعمل كرادع مطلق للدول التي تعارض الوضع.[٣]

وان محاولة تطبيق الامن الجماعي في مثل هذه الاوضاع لن يعمل على تحقيق السلام والغرض من هذا النظام. فاذا هاجمت الدولة (أ) الدولة (ب) وقامت الدول (ج) و (د) و (هـ) و (و) بالوفاء بالتزاماتها الجماعية وسارعت الى مساعدة الدول (ب) فان (ز) و (ح) قد تحاولان البقاء على الحياد في حين قد تقوم الدول (ط) و (ي) و (ك) بمساعدة الدولة (أ) في عدوانها. ولو لم يكن هناك نظام للامن الجماعي فان (أ) قد تهاجم (ب) مهما كانت نتائج الهجوم، ودون ان تتدخل دول اخرى في الحرب. اما في ظل نظام الامن الجماعي الذي يعمل في اوضاع أقل مثالية فان الحرب بين (أ) و (ب) او بين اية دولتين في مكان من العالم، لابد وان تثير اخطار حرب بين جميع دول العالم أو معظمها.[٤]

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٥٩-٣٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٦٠.

(٣) موركنثاو، هانزجي. السياسة بين الامم، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص ٤٧-٤٨.

وحول نفس الفكرة انظر: اينيس كلود، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٠.

ان عجز نظام توازن القوى عن ضمان الامن والاستقرار في العالم بوصفهما طموحا لكل الامم وللتخلص من الحروب واثارها التي عصفت بالعالم جاء نظام الامن الجماعي لتحقيق الغرض المنشود في توفير الفرص لاقامة السلام بديلا عن توازن القوى. ان توازن القوى يقوم اساسا على اساس ان الصراع هو القاعدة في العلاقات الدولية بينما يقوم نظام الامن الجماعي على اساس ان القاعدة في العلاقات الدولية هي التعاون ويفترض ان هناك تجانسا تاما وكاملا بين المصالح القومية للدول وبين تحقيق السلام والاستقرار الدوليين في حين لا يربط نظام توازن القوى بين الاستقرار ومصالح الدول القومية. (١)

واخيرا فان مفهوم السلام في نظام الامن الجماعي من المفاهيم التي لا تقبل التجزئة، لان التجزئة تعني اوضاعا من التمييز والمحاباة مما يسهل على المعتدي جني ثمار عدوانه، فان أي عدوان وان كان على دولة بعيدة لابد ان يقابل بالقوة الجماعية للمجتمع الدولي كله. (٢)

المبحث الثاني

تطبيق وتقويم نظام الامن الجماعي في ظل عصبة الامم

أ- تطبيق نظام الامن الجماعي في ظل عصبة الامم

تأسست عصبة الامم بموجب معاهدة فرساى عام ١٩١٩، ودخلت في حيز التنفيذ في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٠. وتضمنت ثلاثة اجهزة رئيسة: الامانة العامة، مجلس العصبة، الجمعية. وفي اطار تحقيق الامن الجماعي فقد اناط عهد العصبة الى مجلس العصبة اتخاذ الوسائل اللازمة لتنفيذ الامن الجماعي الذي نصت عليه المادة (١٠) بنصها "يتعهد اعضاء العصبة على احترام سلامة اقاليم جميع اعضاء العصبة واستقلالها السياسي القائم والمحافظة عليه ضد أي عدوان خارجي وفي حالة وقوع عدوان من هذا النوع ووقوع تهديد او حلول خطر هذا العدوان، يشير المجلس للوسائل التي يتم بها تنفيذ هذا الالتزام بفرض عقوبات على الدول المخالفة والتي تكون عقوبات اقتصادية (المادة ١/١٦) او عسكرية (المادة ٢/١٦) او سياسية

---

(١) للتفاصيل حول جوانب الاختلاف بين نظامي الامن الجماعي وتوازن القوى انظر: مقلد، د. اسماعيل صبري "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١-٣٠٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٩٤.

تقطع العلاقات الدبلوماسية او فصل الدولة من العصبة المـــادة (٤/١٦) [١] كذلـك خولت هذه المادة مجلس العصبة اقتراح ما يراه فعالا من التدابير العسكرية، البرية والبحرية والجوية التي يمكن ان تشارك فيها دول العصبة لردع العدوان وتصفيته. وقد نصت المادة السادسة عشرة على انه اذا التجأت احدى الدول الاعضاء في العصبة الى الحرب متجاهلة بذلك تعهداتها تحت المواد ١٢، ١٣، ١٥ من عهد العصبة فان هذا العمل العدواني كان ينظر اليه على انه موجه ضد كل الدول الاعضاء في العصبة بلا استثناء وقد اتفقت الدول الاعضاء على انها ستساعد بعضها البعض في تنفيذ الاجراءات المالية والاقتصادية حتى يمكن تلافي او التقليل من الاضرار والمضايقات التي تحدث لبعض الدول بسبب مشاركتها في توقيع هذا الشكل من اشكال العقوبة على الدولة المعتدية. كما اتفقت ايضا على مساعدة بعضها في تخفيف الاثار التاريخية عن ممارسة اساليب الضغط الاقتصادي التي قد تلجأ اليها الدولة المعتدية ضد اية واحدة من هذه الدول. [٢]

ب- تقويم نظام الامن الجماعي في ظل عصبة الامم

عانت العصبة الكثير من نقاط الضعف في ميثاقها وفي اطار تطبيقه. فهناك جوانب ضعف عديدة يمكن تحديدها في عهد العصبة (الميثاق) اذ يلاحظ ان قرارات مجلس العصبة والجمعية كانت تصدر بالاجماع، وذلك عدا الحالات التي كان يكتفي فيها الاغلبية البسيطة مثل المسائل المتعلقة بالاجراءات طبقا للمادة (٢/٥) من العهد. فهذا النظام ادى الى تعطيل كثير من القرارات، اذ كان يكفي ان تمتنع دولة واحدة عن التصويت او تصوت ضد القرار حتى يستحيل صدوره. وبما ان العصبة كانت تتكون من دول عديدة متباينة الاهداف والمصالحة والميول فقد كان من الصعب بل من المستحيل، الحصول على موافقتها الاجماعية في كل الامور، ولهذا فان القرارات التي اتيح لها ان تصدر كانت تتسم بالغموض والتعميم. والقصد من ذلك ارضاء الجميع وتحقيق الاجماع في التصويت [٣] وبالنسبة لتكوين مجلس العصبة، فانه كان في الاصل مكونا من (٩) اعضاء، اعطيت الدول الكبرى (٥) مقاعد باعتبارها الدول ذات المقاعد الدائمة. ولكن الزيادة المستمرة في عدد الاعضاء غير الدائميين، والتناقص في عدد المقاعد الدائمة، انتهى بان اصبحت

---

(١) شلبي، د. ابراهيم احمد "التنظيم الدولي" دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٢٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٣) المجذوب، د. محمد "محاضرات في المنظمات الدولية والاقليمية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص ٩٤-٩٥.

الدول الكبرى اقلية في تشكيل مجلس العصبة حتى لم يكون لها سوى (٣) مقاعد من (١٤) مقعدا قبل قيام الحرب العالمية الثانية بقليل. (١)

ويرى الاستاذ بانكارتشي ان فشل العصبة يرجع الى العيوب التي تضمنها عهدها والى التطبيق لهذا العهد وكما يلي:

أ- أي من اجهزة عصبة الامم لم يكن يتمتع باختصاص اتخاذ القرارات الملزمة لحكومات الدول الاعضاء، حتى في الحالة التي كانت تصدر فيه هذه القوارات بالاجماع.

ب- اجهزة العصبة لم تكون تملك وسائل العمل المادي التي كانت ضرورية من اجل ضمان احترام الحقوق والواجبات الواردة في العهد.

جـ- قصور عهد العصبة عن ضمان الامن الجماعي الذي كان يهدف الى تحقيقه.

د- نقص نصوص العهد بالجزاءات.

هـ- بخصوص الحل السلمي للمنازعات الدولية، لم يكن العهد يضمن الحل النهائي لاية خصومة. (٢)

كذلك اتبعت العصبة نظاما مركزيا حصر في شخصها كافة الاختصاصا ولم يفسح للمنظمات الاخرى، الفنية والاقليمية، أي مجال لمساعدتها في اعمالها الفخمة او التخفيف عنها، وجرت محاولات عديدة لاحلال اللامركزية محل المركزية ولكنها باءت بالفشل بسبب تعنت البعض. (٣)

وخلال السنوات التي تلت تطبيق العهد، ظهر واضحا مدى اوجه النقص الموجودة فيه، لا سيما ان تطبيق الامن الجماعي المنصوص عليه في العهد لم يكن حاسما. وان الحرب العدوانية لم تكن محرمة بل بقيت مشروعة في بعض الحالات، وقد جرت عدة محاولات لمعالجة هذا القصور مثل معاهدة المساعدة المتبادلة وميثاق لوكارنو ١٩٢٥ واتفاق براين - كيلوج ١٩٢٨ ولكنها باءت بالفشل. (٤)

---

(١) سرحان، د. محمد عبد العزيز "الاصول العامة للمنظمات الدولية"، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣٦١.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٦٣.

(٣) المجذوب، د. محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

(٤) سرحان، د. محمد عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٤.

وعند تطبيق نظام الامن الجماعي واجهت العصبة العديد من المشاكل وبقيت عاجزة عن ايجاد الحلول لها. فاوجه النقص الكامنة في العهد لم تكن تؤدي الى فشل العصبة كانت الدول راغبة حقا في الابقاء عليها وان آثار الحرب العالمية اعطت تفاؤلا عند الشعوب والدول بالتعاون وكشفت عن الاهمية القصوى لتحقيق الغايات الهامة للجماعة الدولية، لا سيما المحافظة على السلم والامن الدوليين وتنظيم وسائل الحل السلمي للمنازعات الدولية. ولكن بعد الحرب ضعفت روح التضامن والتعاون الذي ادى في النهاية الى تحلل الجماعة الدولية والقضاء على المظهر الاساسي والوحيد للتنظيم القانوني والسياسي لهذا المجتمع الذي انشأه عهد عصبة الامم. [1]

لقد سمحت بريطانيا وفرنسا وهما الدولتان الغربيتان الكبيرتان ايام العصبة بان ينتقل ميزان القوى بعيدا عن صالحهما. اما روسيا فقد قامت بدور المهدىء آملة ان تترك مهمة احتواء المعتدى الى اخرين يقومون بهذا الدور. وكذلك عدم انضمام الولايات المتحدة اليها في الوقت الذي كان فيه الرئيس ويلسون احد دعاتها الحقيقيين والذي حاول اعطاء الصورة التي تتفق مع المزاج القانوني الامريكي والتي تضمن موافقة البرلمان الامريكي بالتصديق على قيام العصبة، الا ان آمال الرئيس ويلسون خابت كلية عند رفض الكونغرس الامريكي التصديق على عهد العصبة. [2]

وقد تصور المتحمسون للتغيير السلمي ان ذلك التغيير يثمر وضعا مقبولا يعمل فيه نظام توازن القوى على نحو اكثر فعالية لان القوى المتحالفة للمحافظة عليه سوف تكون اقوى تصميما. وكان حرمان العصبة من قوة عسكرية خاصة بها احد الاسباب للاعتماد على الدول فرادى وهم في حاجة الى تنظيم يعاونهم في هذا الامر. لقد ركزت العصبة على اثارة الرأي العام كعائق ضد العدوان فاذا ما ساءت الحل امكن توقيع الجزاءات الاقتصادية. [4]

وكانت الجزاءات التي تفرضها العصبة الاقتصادية والعسكرية موضوعا لتوصيات تصدرها العصبة ولكن ترك تطبيقها لارادة الاعضاء. وبعد ان ضمت العصبة ٤٥ عضوا عام ١٩١٩ بلغ عدد اعضاء العصبة ٦٠ عضوا ثم هبط العدد الى ٤٤ دولة في عام ١٩٣٩ بسبب اباحة العهد الانسحاب للاعضاء بمقتضى المادة

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٦٦.

(٢) الغنيمي. د. محمد طلعت. مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

وكذلك سرحان، د. عبد العزيز محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦١.

(٣) الغنيمي، د. محمد طلعت، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

الثالثة. ويتحقق الانسحاب بان تعلن دول العصبة عزمها على الانسحاب ثم يسري هذا الانسحاب بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار. وكذلك لما كانت قاعدة الاجماع هي الاساس للتصويت في مجلس العصبة والجمعية، فقد اصبح من الناحية السياسية من العسير على دولة واحدة، من غير الدول الكبرى، ان تعرقل اصدار قرار. [1]

وفشلت العصبة في ايجاد حلول للنزاعات التي حدثت بين دول كانت تؤثر في مصالح الدول الكبرى مثل:

١- النزاع الايطالي - اليوناني ١٩٢٣.

٢- النزاع الصيني - الياباني ١٩٣١-١٩٣٢.

٣- النزاع الايطالي - الاثيوبي ١٩٣٥-١٩٣٦.

٤- الحرب الاهلية الاسبانية ١٩٣٦-١٩٣٩.

٥- النزاع الالماني - البولندي بخصوص دانزك في ١٩٣٩ . [2]

والادهى من ذلك هو تلكوء العصبة في اتخاذ المواقف الحازمة في الازمات الخطيرة. فقد كانت مترددة ازاء اول اعتداء ارتكبته دولة عضو ضد عضو، منتهكة بذلك نصوص الميثاق ومعرضة السلام الدولي للخطر مما اساء الى سمعتها كمنظمة دولية اسست لتحمي اعضاءها من العدوان، وشجع بالتالي الدول الكبرى على التمادي في غيها وفرض ارادتها على الدول الضعيفة المسالمة. فايطاليا مثلا لم تكون لتجرؤ على تنفيذ سياستها الاستعمارية التوسعية ضد الحبشة لو تمكنت العصبة، من قبل من صد العدوان الياباني على الصين. وهذا الضعف نفسه هو الذي شجع المانيا الهتلرية فيما بعد على ضم الاقاليم المجاورة. [3]

---

(١) روتية بول "التنظيمات الدولية" ترجمة احمد رضا، مراجعة د. عبد الله الاشعل، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣١٦-٣٢٠.

(٢) سرحان، د. عبد العزيز محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٥.

(٣) المجذوب، د. محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

المبحث الثالث

الامن الجماعي في ظل الامم المتحدة

ان الفكرة الرئيسة التي قامت عليها منظمة الامم المتحدة هي صيانة السلم والامن الدوليين جماعيا. كما كان الاساس الذي قام عليه مجلس الامن هو ان يكون الادارة التنفيذية في تحقيق هذه الفكرة ولكي يكون المجلس هذه الاداة، فهو يعمل نائبا عن جميع اعضاء المنظمة، ووفقا لمقاصد الاخيرة ومبادئها، واعتمادا على المعونة التي يقدمها الاعضاء اليه في تنفيذ التدابير التي يقرر اتخاذها [1] وتعتبر اختصاصات مجلس الامن بشأن حفظ السلم والامن الدوليين وما يرتبط بذلك من اعادتها الى نصابها من اهم الاختصاصات التي اقرها الميثاق للمجلس. وللمجلس نوعان من الاختصاصات في حفظ السلم والامن الدوليين، اختصاص حل المنازعات سلميا وقد ورد ذلك في الفصل السادس من الميثاق واختصاص قمع ورد ذلك في الفصل السابع من الميثاق والذي هو محل اهتمامنا هنا. فالاول هو دور وقائي والثاني هو دور علاجي [2] وحق المجلس في اتخاذ تدابير القمع يغطي جميع الاحوال التي يترتب عليها الاخلال بالسلم والامن الدوليين او تهديدهما او وقوع عمل من اعمال العدوان. فمجلس الامن ووفقا للمادة (٣٩) من الميثاق هو الذي "يقرر ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم او اخلال به او كان ما وقع عملا من اعمال العدوان" وهذا النص يقر مبدأ حق المجلس في التدخل بالصورة الملائمة من اجل المحافظة على السلم والامن الدوليين او اعادتهما الى نصابهما بالاضافة الى حق المجلس المماثل بالنسبة لاعمال العدوان [3] وتقريره هذا مستمد، في الواقع من سلطته التقديرية الكاملة، فليست هناك ضوابط يلتزم بها او تعاريف مرتبط بها[4] والمجلس يملك هذا الخصوص سلطات واسعة حيث يملك [5] :

---

(١) الكاظم، د. صالح جواد "دراسة في المنظمات الدولية"، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) شلبي، د. ابراهيم احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٢٠.

(٤) الابياري، د. محمد حسن "المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣٣١.

(٥) شلبي، د. ابراهيم احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٠.

أولا: تقرير ما اذا كانت المسألة تهدد السلم والامن الدوليين او تخل بهما او تعتبر عملا من اعمال العدوان.

ثانيا: ليس هناك تحديد دقيق لنطاق تطبيق هذا النص وهو ما يعطي المجلس سلطة واسعة في هذا الصدد مسترشدا في تحديد معنى العدوان واعمال العدوان بما سبق صدوره عن اجهزة الامم المتحدة بهذا الخصوص.

وعلى العكس مما قد يفهم من عبارة المادة (٣٩) التي تضمنت "ويقدم في ذلك توصياته او يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير فان ما يصدر عن المجلس، كما يرى د. ابراهيم شلبي، تطبيقا لاحكام الفصل السابع بشأن ما يتخذه من الاعمال في حالات تهديد السلم او الاخلال به ووقوع العدوان تعتبر قرارات ملزمة للدول وهذه القرارات تستوجب اتخاذ تدابير لها الصفة الحربية او العسكرية كما انها تقتصر على تدابير لا تستوجب تنفيذها استعمال القوة العسكرية وانطلاقا من هذا فان هناك نوعين من القرارات التي يتخذها المجلس بهذا الخصوص (١) :

١- القرارات المتضمنة تدابير لا يستوجب تنفيذها استعمال القوة العسكرية.

٢- القرارات المتضمنة تدابير ذات صفة عسكرية.

وينطوي على هذه القرارات ووجود ثلاثة انواع من التدابير:

أ- التدابير المؤقتة: وهي التدابير التي نصت عليها المادة (٤٠) من الميثاق "منعا لتفاقم الموقف لمجلس الامن قبل ان يقدم توصياته او يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة (٣٩) ان يدعو المتناوعين للاخذ بما يراه ضروريا او مستحسنا من تدابير مؤقتة" وسلطة مجلس الامن بمقتضى نص هذه المادة لم يحددها الميثاق وبناءا عليه فاختيارها وتعيين اوضاع تطبيقها متروك لتقدير المجلس المطلق (٢) ومن هذه التدابير المؤقتة التي نصت عليها المادة (٤٠) يمكن ان يكون ما يلي:

١- وقف أطلاق النار.

٢- انسحاب قوات الطرفين الى مواقعها الاصلية واقامة مناطق منزوعة من السلاح.

٣- عقد هدنة بين المتنازعين كما حدث في فلسطين بقرار المجلس في ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨.

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٢١.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٢٢.

٤- انشاء لجنة استشارية او غير ذلك من الادوات المساعدة للمجلس. [١]

واذا ما اخفق المجلس في دعوته هذه فانه يلجأ الى اتخاذ تدابير القمع وفقا لتقديره في مواجهة كل حالة بعينها، وهو مخير في هذا الشأن بين اجراءات غير عسكرية واجراءات عسكرية. [٢]

ب- تدابير لا يستلزم تطبيقها استخدام القوات المسلحة ولكنها تدابير غير مؤقتة مثل قرار مجلس الامن في ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧ بالمقاطعة العسكرية. وقد نصت المادة (٤١) من الميثاق على هذا النوع من التدابير والتي تؤكد "لمجلس الامن ان يقرر ما يجب اتخاذه من التدبير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قرارته، وله ان يطلب الى اعضاء الامم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا او كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية" وهذا النص يتضمن وقف العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول التي اتخذ ضدها مجلس الامن قرار المقاطعة.

جـ- تدابير ذات طابع عسكري بحت يتخذها المجلس ويمثل هذا النوع من القرارات قمة التطور الحديث في التنظيم الدولي حيث يجوز لمجلس الامن اتخاذ قرارات متضمنة تدابير يتعين لتنفيذها استعمال القوة العسكرية. وقد نصت المادة (٤٢) من الميثاق التي تؤكد "اذا رأى مجلس الامن ان التدابير المنصوص عليها في المادة (٤١) لا تفي بالغرض او ثبت انها لم تف به، جاز له ان يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والامن الدولي او لاعادته الى نصابه. ويجوز ان تتناول هذه الاعمال المظاهرات والحصر والعمليات الاخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لاعضاء الامم المتحدة.

ومفهوم هذا النص ان مجلس الامن لا يتقيد في استعماله للمادة (٤٢) بضرورة استعمال ما سبق ان نصت عليه المادتان (٤٠، ٤١) وهذا من شأنه توسيع اختصاصا المجلس الذي لا يرد عليه في ذلك من قيود الا ما نصت عليه المادة (٤٤) بقولها "اذا قرر مجلس الامن استخدام القوة، فانه قبل ان يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاء بالتزامات المنصوص عليها في

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٢) الحديثي، خليل اسماعيل "الوسيط في التنظيم الدولي"، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٩١، ص ٢٢٢.

المادة (٤٣) ينبغي له ان يدعو هذا العضو الى ان يشترك اذا شاء في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة".

وفي الواقع ان نص المادة (٤٢) بشأن استخدام القوة العسكرية لم يكن له نظير في عهد عصبة الامم فهو يتقدم بالتنظيم الدولي خطوتين [١] :

الاولى: انه يخول مجلس الامن سلطة اتخاذ قرار باستعمال العقوبات العسكرية بقصد العمل على استتباب السلم والامن الدولي او اعادته الى نصابه.

الثانية: ان القرار الذي يتخذه مجلس الامن وهو في هذا الشأن ملزم لجميع اعضاء الامم المتحدة وذلك وفقا لحكم المواد (٢٤، ٢٥، ٤٨، ٤٩) فالمادة (٢٤/١) تؤكد "يعهد اعضاء (الامم المتحدة) الى مجلس الامن بالتبعات الرئيسة في امر حفظ السلم والامن الدولي ويوافقون على ان هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذا التبعات" والمادة (٢٥) التي تؤكد "يتعهد اعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفق هذا الميثاق" والمادة (٤٨/١) التي تؤكد على "الاعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الامن لحفظ السلم والامن الدولي يقوم بها جميع اعضاء الامم المتحدة اذ بعض هؤلاء الاعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس" والمادة (٤٩) التي تؤكد "يتضافر اعضاء الامم المتحدة على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الامن". [٢]

ومن مظاهر اهمية الفصل السابع ما جاء في الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق من أن مبدأ عدم اختصاص الامم المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما المنصوص عليه في هذه الفقرة لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع، ومن ثم لا يجوز الدفع بدخول المسألة في صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما، اذا كان المجلس بصدد اتخاذ اجراء من اجراءات القمع لحفظ السلام والامن الدولي أو اعادته الى نصابه. [٣]

---

(١) الابياري، د. حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٢.

(٢) انظر: حسين، د. مصطفى سلامة "المنظمات الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٠٥-١٠٦.

(٣) عبد الحميد، د. محمد سامي "قانون المنظمات الدولية" الكتاب الاول - النظرية العامة - الامم المتحدة، ط٣، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٤١.

وفي الحقيقة ان اعطاء مجلس الامن سلطة اصدار قرارات ملزمة في هذا المجال يعتبر بمثابة الثورة في التنظيم الدولي المعاصر، اذ لم يكن لما ينتهي مجلس العصبة الى وجوب توقيعه من عقوبات اية صفة ملزمة، بل كانت قرارته، في هذا الخصوص مجرد توصيات للدول المعنية قبولها او رفضها. [١]

واذا حدث ان ترتب على هذه التدابير الاضرار بدولة اخرى فانه يجوز لها ان تعرض الامر على مجلس الامن دون تمييز في هذا الخصوص بين الدول واعضاء الامم المتحدة او غير الاعضاء فيها واعمالا لما تقضي به المادة (٥٠) من الميثاق التي قررت "اذا اتخذ مجلس الامن ضد اية دولة تدابير منع او قمع فان لكل دولة اخرى - سواء أكانت من اعضاء الامم المتحدة ام لم تكن- تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في ان تتذاكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل.

الية تطبيق اجراءات القمع

لقد نصت المواد من ٤٣ الى ٤٧ على:

١- تكوين قوات مسلحة تابعة للامم المتحدة. فقد ذكرت المادة (١/٤٣) "يتعهد جميع أعضاء الامم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدولي ان يضعوا تحت تصرف مجلس الامن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق او اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدولي من ذلك حق المرور".

٢- ويتضح من نص المادة اعلاه على ضرورة توقيع الدول على اتفاقيات خاصة مع الامم المتحدة لغرض تكوين القوات المسلحة.

٣- يختص مجلس الامن على توجيه وقيادة هذه القوات اذ نصت المادة (٤٦) على ان "الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الامن بمساعدة لجنة اركان الحرب".

٤- تشكيل لجنة اركان الحرب من رؤساء اركان حرب الاعضاء الدائميين في مجلس الأمن او من يقوم مقامهم تكون مهمتها اسداء المشورة والمعونة الى المجلس وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزم من حاجات حربية" (المادة ٤٧)

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٤٠-٢٤١.

من صيغة هذا النص ان للمجلس الحق في ان يطلب تلك القوات والتسهيلات، ولكن ليس على الدول الاعضاء في هذه الحالة ان تقدمها فعلا، اذ ان هذا رهن بعقد تلك الاتفاقات الخاصة التي تشير اليها المادة. فالدول الاعضاء تلتزم بحكم الميثاق بقبول مبدأ تزويد المجلس بالقوات المسلحة والمساعدات وما اليها اما شروط تقديمها فمتروك الى ما يتراضى عليه في تلك الاتفاقات فهي التي تحدد على ما جاء في الفقرة الثانية من المادة ذاتها. [1]

حق الفيتو

للاعضاء الدائميين في مجلس الامن حق الاعتراض على مشروعات القرارات المرفوعة الى المجلس، حيث اكدت المادة (٢٧/فق ٢) "تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاجرائية بموافقة تسعة من اعضائه واكدت فق (٣) من نفس المادة "تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاخرى بموافقة تسعة من اعضائه يكون من بينها اصوات الاعضاء الدائميين متفقه" وهذا يعني عدم صدور قرار في المسائل الموضوعية (غير الاجرائية) ما لم يوافق عليه جميع الاعضاء الدائميين في المجلس. وبعكسه فان رفض عضو دائم على مشروع القرار يعني ابطال صدوره ما اطلق عليه (حق الفيتو).

ووراء حق الفيتو عدة اعتبارات موضوعية:

١- ان الاساس الموضوعي الاول لحق الفيتو في المجلس هو تحقيق اجماع الدول الخمس الكبرى في مهمة صيانة السلم والامن الدولي. أي ما من دولة من هذه الدول تستطيع فرض ارادتها الخاصة على بقية الدول الاربع الكبرى دون ان تأخذ بنظر الاعتبار وجود هذه الدول وارائها. وحتى لو افترضنا حسن نية الدولة الواحدة فان الغرض من الفيتو هو تذكير هذه الدول بانها لن تستطيع ان تؤدي دورا ايجابيا كبيرا ومهما في صيانة السلم والامن الدوليين بغير تعاون بقية الدول الاربع. [2]

٢- التوصل الى قرارات متفق عليها لخدمة مصلحة السلم والامن الدوليين لا مصالح طرف او اطراف محددة [3] والحقيقة ان فلسفة منح حق الفيتو للدول الكبرى الدائمة في مجلس الامن في انه كان من الافضل ان يعرقل عمل مجلس الامن من ان تتفق اغلبية الدول في المجلس على اتخاذ قرار او ترتيب

---

(١) الابياري، . محمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٢-٣٣٣.

(٢) الكاظم، د. صالح جواد "دراسة في المنظمات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٢٣.

معين لا توافق عليه دولة كبرى، لان الاحتمال الارجح في مثل هذه الحالة ان هذه الدولة المعارضة كانت ستلجأ الى اتخاذ اجراءات مضادة الى درجة قد تورط المجتمع الدولي في صراع بغير حدود. (١)

٣- عدم اللجوء الى هذا الحق الا في حالة استنفاذ محاولات التقريب بين وجهات النظر في المسائل المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين فقط. (٢)

وقد بررت الدول العظمى منحها هذا الحق بانها التي تتحمل المسؤوليات الاساسية في حفظ السلم والامن الدوليين وعليها تقع التبعة الكبرى وقت الحرب وبررت كذلك الدول الكبرى ما ورد في المادة (١٠٦) من الميثاق بان تتشاور الدول التي اشتركت في تصريح الدول الاربع الموقع في موسكو في ٣٠ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٤٣ هي وفرنسا وفقا لاحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح، كما تتشاور الدول الخمس مع اعضاء الامم المتحدة الاخرين، كلما اقتضت الحال للقيام نيابة عن الهيئة بالاعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والامن الدولي وان هذا العبء هو الذي يبرر منحها لحق الفيتو. (٣)

وصدرت منذ تأسيس الامم المتحدة دعوات الى الغاء هذا الحق او تقليصه وفي الواقع، ان بعضا من هذه الدعوات يدفعها التعبير عن الاستياء من الطريقة التي استخدم بها هذا الحق. ودعت الدول غير المنحازة في مؤتمر نيودلهي لوزراء خارجية عدم الانحياز المنعقد في ٧ نيسان ١٩٩٧ بالغاء حق الفيتو ووصفوه بانه حق عنصري ويجب العمل على تحجيمه تمهيدا لالغائه، وترى دول عدم الانحياز بان الغاء حق الفيتو هو جزء رئيس من دعوى الحركة لاجراء اصلاحات ديمقراطية في الامم المتحدة. كما طالبت الدول غير المنحازة بتوسيع مجلس الامن والدعوة الى تمثيل اكبر للدول الفقيرة في مجلس الامن الدولي على اعتبار ان الامم المتحدة لا تزال تعكس واقع الجغرافية السياسية للاربعينيات. (٤)

---

(١) مقلد، د. اسماعيل صبري "العلاقات السياسة الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٧.

(٢) الكاظم، د. صالح جواد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.

(٣) الغنيمي، د. محمد طلعت، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٣.

(٤) انظر جريدتي الجمهورية العراقية في ٨ و ٩ نيسان ١٩٩٧.

المبحث الرابع

قوات حفظ السلام

ان القوات المسلحة التابعة لمجلس الامن والتي نص الميثاق على تشـــكيلها في المادة (٤٣) لم يتم تكوينها بسبب الخلافات التي ثارت بين الدول الكـبرى عنـد بداية تأسيس الامم المتحدة. وهذه الخلافات ترجع الى حجم هذه القـــوات وطبيعـة تكوينها واساليب تمويلها. ولما كانت الامم المتحدة بحاجة الى انشاء قوات عســكرية تابعة لها لمعالجة بعض الازمات الدولية فقد لجأت الى انشاء ما يسمى بقوات حفـظ السلام وتتمثل مهمتها في مراقبة وقف اطلاق الناس او الاشراف على تطبيق هدنـة، وهي لا تستخدم الاسلحة الا للدفاع عن نفسها فقط، فهي اذن ليست مهمة عســكرية بالمعنى الدقيق [١] وتكون هذه القوات على نوعين:

١- بعثات المراقبين العسكريين التابعيين للامم المتحدة: وتتألف من ضبـــاط غـير مسلحين تقدمهم الدول الاعضاء بناءا على طلب السكرتير العام، على ان تكـون هذه الدول محايدة في نظر الاطراف المتنازعة، ووظيفة بعثة المراقبين، هـــي ان تراقب ما يجري وتقدم تقارير الى السكرتير العام الذي يبلغه بـــدوره الـى مجلس الامن بشأن استمرار وقف اطلاق النار والتحقيق في انتهاكـــه والعمـل على تحسين الموقف.

٢- قوات حفظ السلام: تتالف من قوات مسلحة تقدمها الدول الاعضاء التي تختـــار على نفس الاساس المتقدم، وتعاون هذه القوات بصورة نمطية في منع عـــودة القتال، وفي اعادة سلطة القانون والنظام وتهيئة الظروف للعودة الى الاحـــوال الطبيعية. [٢]

وتختلف قوات حفظ السلام عن اجراءات الامن الجماعي التي يمكن لمجلس الامن الامر بها بالتطبيق للفصل السابع من الميثاق من عدة نواحي:

١- انها تحتاج الى موافقة الدول اطراف النزاع وخاصـــة التـــي سيرســـل فـوق اراضيها القوات، والدول التي سترسل قواتها وتلك التي تقوم بتمويلها. وهكـــذا فان ارسال القوات الدولية في مناطق النزاعات الدولية له طابع ارتضائي.

---

(١) محمد، د. أحمد ابو الوفا "الوسيط في قانون المنظمات الدولية"، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥-١٩٨٦، ص ٥٥٣-٥٥٤.

(٢) حقائق اساسية عن الامم المتحدة، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٠، ص ٤١-٤٢.

٢- ان ارسال قوات حفظ السلم يمكن ان يتم تقريره من جانب جهاز من اجهزة الامم المتحدة لا تملك سلطة اصدار قرارات ملزمة في هذا المجال (الجمعية العامة).

٣- ان العمليات التي تقوم بها قوات حفظ السلم ليست عملا قسريا. فهي لا تهدف الى الضغط على دولة ما لاجبارها على اتباع سلوك معين كما هو الحال بالنسبة للجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع. [١]

٤- ان هدف نظام الامن الجماعي الذي حدد معالمه الميثاق بعمليات حفظ السلام، نجد انه بينما كان الهدف من نظام الامن الجماعي هو القضاء على كل ما يهدد او يعرض السلم والامن الدوليين للخطر أي انه نظام للقمع، فان هدف قوات حفظ السلام مجرد السعي الى تهدئة الاوضاع في المناطق التي يتم ارسالها اليها، فهي تسعى الى وقف اعمال القتال او احترام الهدنة او التقليل من حدة التوتر القائم. فقوات حفظ السلام لا تؤدي الى تعديل او تغيير الوضع القائم من الناحيتين القانونية والسياسية، فهي تبقى على الحياد بصفة مطلقة في المجالين القانوني والسياسي. [٢]

وعند اندلاع الحرب الكورية في عام ١٩٥٠ تم تكوين قوات حفظ سلام من (٤٠٠) الف رجل [٣] كان هدفها وضع حد لعدوان كوريا الشمالية ضد كوريا الجنوبية. ويعد قرار (الاتحاد من اجل السلام) الذي اصدرته الجمعية العامة في عام ١٩٥٠ لمواجهة العدوان الكوري الشمالي المصدر القانوني لانشاء قوات حفظ السلام، حيث يحق للجمعية العامة ان تتخذ الاجراء والخطوات اللازمة من اجل مواجهة تعرض السلم والامن الدوليين الى الخطر، وعدم امكانية مواجهة مجلس الامن لمثل هذه الحالة. وبرغم من اول قوات لحفظ السلام، تم تشكيلها ابان ازمة السويس عام ١٩٥٦ وذلك من جانب الجمعية العامة، الا ان مجلس الامن ذاته اخذ يتخذ من جانبه قرارات بتشكيل مثل هذه القوات بعد ذلك كما حدث في ازمة الكونغو عام ١٩٦٠ والشرق الاوسط عام ١٩٧٣. [٤]

---

(١) محمد، د. أحمد ابو الوفا، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٤.

وانظر كذلك: حسين، د. مصطفى سلامة "المنظمات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

(٢) حسين، د. مصطفى سلامة، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٣) كانتور، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢.

(٤) المصدر السابق، ص ١٨٢.

واذا كان تشكيل قوات حفظ السلام يدخل في نطاق النشاط المادي للامم المتحدة، فانه لابد من الاشارة الى ان هذه القوات لم ينص عليها ميثاق الامم المتحدة، سواء من حيث كيفية تقرير تشكيلها او اختصاصاتها بحيث ان الامر يدخل في دائرة اعمال اعتبارات الموائمة بضرورة مواجهة ظروف خاصة وما تتطلبه من اتخاذ التدابير اللازمة والملائمة لها. ورغبة من الامم المتحدة في احتواء الازمات والصراعات الدولية التي تهدد السلام في العالم للخطر سارعت الى اتخاذ خطوات تدخل في نطاق النشاط المادي او العملي؛ ولا ترقى او تدخل في نطاق الامن الجماعي، وهي ما عرف بقوات حفظ السلام [1] وقد لجأت الامم المتحدة عن طريق الجمعية العامة الى اجراءات عسكرية ذات صيغ مختلفة عما هو مصمم في الميثاق من دور كان ينبغي ان يتولاه مجلس الامن، سميت احيانا بقوات طوارىء واحيانا بقوات سلام دولية او قوات مراقبة هدنة او وقف اطلاق النار او قوات فصل بين جيوش متحاربة. [2]

ان انشاء قوات تابعة للامم المتحدة وفقا للاساليب التي اتبعت في انشائها يعتبر نظاما جديدا اوجدته الامم المتحدة لمعالجة الحالات الخطيرة التي ظهرت في مناطق متعددة من العالم. وان انشاء تلك القوات على اختلاف تكوينها ووظائفها قد ارسى مبادىء وقواعد جديدة لمعالجة الحالات التي قد تؤدي الى اثارة نزاع دولي قد يؤدي الى اخلال او تهديد السلم والامن الدولي او وقوع عمل من اعمال العدوان فيمكن عندئذ اللجوء الى انشاء مثل هذه القوات الدولية لمعالجة كل حالة طبقا لظروفها وخطورتها. [3]

ومن هذه القوات: لجنة الهدنة التابعة لهيئة الامم المتحدة في فلسطين عام ١٩٤٨ وقوة الطوارىء الدولية للفترة ١٩٥٦-١٩٦٧ والفترة ١٩٧٣-١٩٧٩ لمنع الاعتداءات بين اسرائيل ومصر وحفظ السلام والنظام في سيناء وقطاع غزة، وقوات هيئة الامم المتحدة في قبرص ١٩٧٣ وتحافظ على الامن والاستقرار والسلام بين القبارصة والاتراك في الجزيرة. وبعثة الرقابة الهندية - الباكستانية عام ١٩٦٥ وتعمل للاشراف على وقف اطلاق النار في ران أوف كوتش. [4]

---

(١) المصدر السابق، ص ١٨٢.

(٢) الحديثي، خليل اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥.

(٣) الراوي، د. جابر ابراهيم "الاسس القانونية لقوات السلام الدولية" مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٩، ص ٢١٥-٢١٦.

(٤) كانتور، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢-٢١٣.

وبعد انتهاء الحرب الباردة اخذت عمليات حفظ السلام شكلا متزايدا بسبب زيادة نشاط الامم المتحدة في ميدان حفظ السلم والامن الدوليين. فخلال السنوات الاربع الاولى للتسعينات انشأت عمليات جديدة تزيد على كل ما انشىء منها في السنوات الاربعين التي سبقتها. اذ اضطلعت الامم المتحدة في مطلع عام ١٩٩٤ بـ(١٧) عملية من عمليات حفظ السلام في شتىء انحاء العالم ويربو عدد الافراد المشاركين فيها على (٨٠/٠٠٠) وقد بلغت تكاليفها (١٤٠٠ مليون دولار) (١)

وتميزت عمليات حفظ السلام في ظل النظام الدولي الجديد بعدد من الاجراءات:

١- صنع السلام: وتعني الدبلوماسية الوقائية وتسعى الى منع او وقف الصراع، ويقصد بصنع السلام التفاوض والسعي لتحقيق اتفاق الاطراف المتعادية وفيه تستخدم الوسائل السلمية في اطار الفصل السادس من الميثاق.

٢- حفظ السلم: ويشكل تواجدا للامم المتحدة في الميدان، بموافقة الاطراف المعنية. وقد استخدم عموما للمحافظة على وقف اطلاق النار.

٣- فرض السلم: وينطوي على الاكراه والتعرض عسكريا عندما تفشل الوسائل السلمية وهو منصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق، اذ انه بدون قدرة على فرض السلم تحظى بالتصديق لا يمكن ان يصبح الامن الجماعي حقيقة واقعة.

٤- بناء السلم: واهميته حاسمة في اعقاب انتهاء الصراع ويعني توفير الدعم اللازم للهياكل التي توطد السلم وتبني الثقة والتفاعل فيما بين الاعداء السابقين.

٥- بناء الدولة: ويقصد به اعادة بناء دولة قادرة على الاحتفاظ بسيادتها وخدمة شعبها. (٢)

وبالرغم من ان انتهاء الحرب الباردة شكل منعطفا جديدا في تاريخ العلاقات الدولية وذلك بعد زوال الصراع عند مستوى القمة الا ان المناطق الاقليمية شهدت صراعات حادة بين الدول مما ادى الى تحول جوهري في عمل الامم المتحدة من اجل وضع حد لها والبدء باسلوب مكثف بعمليات حفظ السلام بحيث ادى الى حدوث تغيير جوهري كمي وكيفي بهذه العمليات. فعلى المستوى

---

(١) غالي، د. بطرس بطرس "الامم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية السياسية الدولية" العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤، ص٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢.

الكمي امتدت عمليات حفظ السلام التي قامت بها منظمة الامم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة لتشمل العديد من قارات العالم بما في ذلك القارة الاوروبية. وفي افريقيا شملت هذه العمليات حوالي ٩٠% من دول القارة تقريبا. كما ارسلت قوات تابعة للامم المتحدة الى كمبوديا والى جمهورية البوسنة والهرسك، وعلى مستوى دول امريكا الوسطى كانت هناك بعثة المراقبة الدولية التي ارسلت الى السلفادور منذ عام ١٩٩١. أما عن المستوى الكيفي فقد تطورت عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام لتكسب خصائص جديدة تضطلع بمهام لم تكن مالوفة من قبل. فاضافة الى الوظائف التقليدية التي عهد بها الى القوات المشاركة في حفظ السلام، كتثبيت وقف اطلاق النار او الفصل بين القوات المتحاربة او مراقبة الاوضاع في مناطق النزاع، كلفت هذه القوات في السنوات الاخيرة بمهمام اخرى عكست وبحق التوجهات الجديدة للامم المتحدة خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة مثل: حماية السكان المدنيين وتأمين وصول الامدادات الغذائية والطبية كما هو الحال في رواندا في منتصف عام ١٩٩٤ وكذلك الحالة الخاصة بقوة الحماية الدولية في البوسنة والاشراف على سير العمليات الانتخابية والتحقق من مدى نزاهتها كما حدث بالنسبة الى حالة قوات الامم المتحدة التي ارسلت الى موزامبيق. [١]

المبحث الخامس

تقويم نظام الامن الجماعي

ان أي تقويم موضوعي لنظام الامن الجماعي ينبغي ان لا ينطلق من الافتراضات النظرية التي جاءت بها وانما ينطلق الامر دراسة هذا النظام في اطار التطبيق. وعلى ما يبدو ان الامن الجماعي كافتراض نظري انطوى على افكار جذابة سلبت شعور الناس حينما يخرجون على انقاض الحروب العديدة التي خاضتها الدول بدون جدوى. وعبرت هذه الافكار عما تختلج به صدور دعاة السلام اثناء الصراعات والحروب. افكار بهرت اسماع الشعوب في كفاحها من اجل السلام. لقد عانت الامم المتحدة من عثرات عديدة في مسيرتها الطويلة. اذ عاش العالم بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة انقسامه الى معسكرين متصارعين ومتناقضين وانعكس هذا الصراع على عمل الامم المتحدة التي جردت من

---

(١) الرشيدي، د. احمد، "المنظمات الدولية الاقليمية والدور الجديد للامم المتحدة في النظام الدولي في الامم المتحدة: ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايلول ١٩٩٦، ص ٢٣٣-٢٣٤.

صلاحياتها وحل نظام توازن القوى محل نظام الامن الجماعي الذي لم يكن موجودا الا نظريا فقط. مما ادى الى فقدان القناعة من جانب الدول بان هذا النظام بصيغته الراهنة وفي ظل الظروف القائمة انذاك يمكن ان يشكل استجابة واقعية وملائمة لمشكلة ادارة علاقات القوى العالمية. لقد كان هذا النظام اكثر ملائمة مع مراحل تطور النظام الدولي في ظل الاسلحة التقليدية. فالحرب التي قام نظام الامن الجماعي على مواجهتها وردع الاطراف التي تثيرها هي تلك الحرب التي تدخل في اطار المواصفات التقليدية القديمة أي الحروب ذات الخصائص الاستراتيجية والتكتيكية الكلاسيكية واصبح غير ملائم مع المشكلات الاستراتيجية التي خلقتها الاسلحة النووية والحديثة. (١)

ان الصراع العالمي الشرقي - الغربي لم يسمح بفرصة اتخاذ وتنسيق ترتيبات جماعية مشتركة لمواجهة العدوان وكانت احتمالات استمرار الخلاف بين الكتلتين هي اكبر بكثير من احتمالات الاتفاق. ان الانقسام العقائدي في العالم والتناقضات العقائدية بين الشرق والغرب ساهمت الى حد بعيد في اضعاف تطبيق نظام الامن الجماعي، لا سيما ان الدول الكبرى كانت تؤكد على مصالحها الخاصة على حساب مصلحة السلام في العالم وكثرت سياسة التدخل من جانب الطرفين. فقد تدخلت الولايات المتحدة في فيتنام والدومنيكا وبنما وتدخل السوفيت في افغانستان فضلا عن تورطهم في مشاكل كمبوديا وانغولا. ولم تتمكن الامم المتحدة من تهدئة الخلاف بين الشرق والغرب، فقد ساد النفوذ الامريكي في المرحلة الاولى مما ادى الى اصابة نشاط الامم المتحدة بالشلل في مجال تسوية المنازعات التي احتدمت بين الشرق والغرب حيث شل استخدام حق الفيتو مجلس الامن واعاقه عن اتخاذ القرارات. وان الغاء هذا الحق ليس من الامور اليسيرة، لانه يتطلب تعديلا للميثاق الذي لا يعدل الا بموافقة الخمسة الكبار. ولا يمكن لهؤلاء الكبار ان يوافقوا على التعديل ويتخلوا بسهولة عن هذا الحق اذ انهم يرون فيه امتياز وحصانة. (٢)

وكانت الجمعية العامة مجردة من السلطات الحقيقية. ولما كانت هناك معارضة في قبول دول جديدة، فانه لم ينظم سوى تسع دول الى الدول الاصلية الواحدة والخمسين في الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٥ فقد كان من الضروري لقبول دولة جديدة، حسبما تقضي الفقرة الثانية من المادة الرابعة، ان يصدر قرار بذلك من الجمعية باغلبية ثلثي الاصوات، بناءا على توصية من مجلس الامن، وكان من شأن حرب كوريا (١٩٥٠) مع غيرها من الاحداث، ان شغلت الامم المتحدة بنزاع تمت

---

(١) مقلد، د. اسماعيل صبري "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٣.

(٢) المجذوب، د. محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

تسويته خارج نطاقها، وفي سبيل وضع اساس يستند اليه تدخل الامم المتحدة في هذا الشأن ظهر تفسير جديد للميثاق ادى في الواقع الى احلال الجمعية العامة محل مجلس الامن. [١]

ويمتاز التطبيق العملي على نص الميثاق، بمزيد من الدقة ولكنه يختلف عنه كثيرا، اذ يلاحظ ان اللجوء الى الفصل السابع خلال فترة الحرب الباردة اصبح عسيرا للغاية. وقد حالت الخلافات التي ثارت منذ البداية بين العملاقين دون اعداد القوات المنصوص عليها في المادة (٤٣) كما حالت دون تنفيذ أي قرار بشأن وسائل القمع غير العسكرية الا في مسالة روديسيا. [٢]

اما بشأن تشكيل لجنة من اركان الحرب يكون من مسؤوليتها الاشراف على القوات المسلحة الموضوعة تحت تصرف مجلس الامن. فقد عهد المجلس الى هذه اللجنة في ١٦ شباط ١٩٤٦ بان تبحث من وجهة النظر العسكرية احكام المادة (٤٣) من الميثاق. وان تعرض ابحاثها وتوصياتها على المجلس في الوقت المناسب.

وقدمت اللجنة تقريرها الى مجلس الامن في ٣٠ ابريل/ نيسان ١٩٤٧ عن المبادىء العامة لتنظيم القوة العسكرية للامم المتحدة غير ان الدول الخمس الكبرى لم تتفق على الاسس العامة لتنظيم القوة ذلك للخلافات حول تشكيلها كما ذكرنا. [٣]

كما حددت المادة (٤٧) كيفية تشكيل لجنة اركان الحرب واختصاصها وما لها ان تنشئه من لجان فرعية واقليمية. وبالرغم من هذه النصوص فان مجلس الامن لم يبرم حتى الان الاتفاقات المنصوص عليها في المادة (٤٣). وبالرغم من تشكيل لجنة اركان الحرب عام ١٩٤٦ الا ان عدم ابرام هذه الاتفاقات والصراع بين الكتلتين جعلا اعمالها غير منتجة مما ادى الى تجميدها. كما انه لم يتم لحد الان تطبيق نظام تسليح الامم المتحدة وخروجا من هذا المأزق تقرر في عام ١٩٥٠ العودة للنظام الذي كان متبعا في عهد العصبة وهو التسلح الاختياري للامم المتحدة عن طريق الجمعية العامة اذ تم تشكيل قوات حفظ السلام. [٤]

---

(١) زوتنية بول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٣٣.

(٣) أبو بكر يحيي ومتولي كمال "حقيقة السلام" مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، بلا تاريخ، ص ٣٥٦.

(٤) شلبي، د. ابراهيم احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥.

لقد صدرت عن الامم المتحدة العديد من القرارات التي تتعلق بقضية فلسطين، لا سيما تلك القرارات التي تدين الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وضم اسرائيل لمدينة القدس وقيامها بانشاء الكثير من المستوطنات في داخل الضفة الغربية، قرارات رفضت اسرائيل تنفيذها. الا ان الملفت للنظر هو عدم اتخاذ الامم المتحدة للاجراءات الرادعة التي تتخذ عادة بحق الدول المعتدية. وخلال الحرب العراقية - الايرانية تجاهلت ايران القرارات التي اصدرها مجلس الامن طيلة ثماني سنوات وهي مدة استمرار الحرب ولم تقبل بقرار (٥٩٨) الا بعد سنة من صدوره. كما اخلت حكومة جنوب افريقيا بحقوق الانسان والحريات الاساسية واصرت على التفرقة ولم تستجب لنداءات الجمعية العامة لاعادة النظر في سياستها الا بعد زوال حكومة الاقلية البيضاء.

وبعد قيام المتغيرات الدولية الجديدة وانهيار الاتحاد السوفيتي ودخول العالم حقبة جديدة اطلق عليها النظام الدولي الجديد، ازدادت اهمية الامم المتحدة وتحققت سياسة الاجماع في مجلس الامن وهي حالة نادرة لم تمر بها المنظمة من قبل وتجلى ذلك في القرارات التي صدرت عن المجلس اثر احتلال العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ واستند المجلس في قراراته الى الفصل السابع من الميثاق. كما واجهت المنظمة ازمات اخرى في الصومال والبوسنة وقضية لوكربي مع ليبيا وهايتي واصدرت قرارات استندت الى الفصل السابع. وتحاول الامم المتحدة ان تكيف نفسها مع الظروف الجديدة الناجمة عن المتغيرات الجديدة. واتباع اسلوب جديد في عمليات حفظ السلام. والاهم من ذلك هو انعقاد قمة مجلس الامن في ٣١ يناير ١٩٩٢ والتي سعت الى توسيع مفهوم السلام بسبب ظهور مصادر غير عسكرية للصراعات تشكل تهديدا للسلام وتتمثل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية، ولكن مما يخشى عليه هو استغلال صلاحيات الفصل السابع في قضايا لا يتطلب حلها الالزام مما يؤثر على دور الامم المتحدة.[(١)]

لقد اختلفت ممارسات مجلس الامن المتعلقة بالعقوبات اختلافا كبيرا بعد انتهاء الحرب الباردة عنها في اثناء هذه الحرب، كما اختلفت الدوافع من وراء فرضها بحسب كل حالة وكذلك نطاق العقوبات. فمن حيث التواتر والتكرار اصبح مجلس الامن اكثر ميلا الى اللجوء الى اسلوب فرض العقوبات، وعكست قرارات مجلس الامن منذ مطلع التسعينات تلك الحقيقة بشكل واضح جدا ويكفي ان نشير هنا الى ان مجلس الامم المتحدة لم يلجأ الى فرض عقوبات خلال الخمس والاربعين

---

(١) العربي، د. نبيل "الامم المتحدة والنظام العالمي الجديد"، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١-١٥٣.

سنة الماضية بعد انشاء الامم المتحدة الا في حالتين وهما حالتا روديسيا وجنوب افريقيا، لكنه لجأ الى هذا الاسلوب في حالات خمس للفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ وهي حالة العراق عام (١٩٩٠) وجمهوريات يوغسلافيا السابقة عام (١٩٩١) والصومال عام (١٩٩٢) وليبيا عام (١٩٩٢) وهايتي عام (١٩٩٣). وكذلك من حيث نوع العقوبات ونطاقها ودرجة احكامها. فقد تطور الحظر من مجالات الرياضة والتعاون العلمي والفني الى مجالات شديدة جدا كما هو الحال مع العراق حيث كان الحظر الذي فرض عليه اكثر انواع العقوبات شمولا فقد اشتملت هذه العقوبات على انواع المعاملات كلها وتم تجميد الارصدة العراقية بالخارج بل اشترطت قرارات الحظر ان يتم توزيع الاغذية والادوية بمعرفة المنظمات الدولية المختصة. وتوسع مجلس الامن في استخدام هذه السلطة بحيث كانت العقوبات ضد العراق شديدة من حيث الفعالية والتأثير بشكل ليس له مثيل في تاريخ المنظمة الدولية. (١)

لقد تزايد نشاط مجلس الامن بعد فترة انتهاء الحرب الباردة بشكل كبير، وتشير الاحصائيات الى انه خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) تبنى المجلس (٣٤٣) قرارا والتي تعادل اكثر من نصف القرارات التي تبناها خلال الخمس والاربعين سنة السابقة من عمل الامم المتحدة. وخلال نفس هذه الفترة تبنى مجلس الامن (٦٤) قرارا في السنة الواحدة في حين كان المجلس يتخذ حوالي (١٣) قرارا في السنة خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٨٩. وعند مقارنة نشاط مجلس الامن في اطار جلساته الرسمية للفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ نجد انه عقد ٥٩ و ٥٥ على التوالي في حين بلغت عدد جلساته الرسمية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ ما يساوي ١٧١ و ١٦٠ جلسة على التوالي. وبالنسبة للجلسات غير الرسمية فانها بلغت ١٩٨٧-١٩٨٨ ما يساوي ٤٣ و ٦٢ جلسة على التوالي امام ٢٥٣ و ٢٧٣ جلسة على التوالي للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. (٢)

لقد تغير عمل مجلس الامن وبشكل كبير جدا عما كان عليه خلال فترة الحرب الباردة. ففي تلك الفترة كان الهدف الاساسي للمجتمع الدولي عندما يتخذ عملا ازاء ازمة معينة هو ضمان او تحقيق الاستقرار. في حين تغير عمله خلال فترة ما بعد الحرب الباردة من ضمان الاستقرار في المسرح الدولي الى تحقيق

---

(١) نافعة، د. حسن "دور الامم المتحدة في تحقيق السلم والامن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة في الامم المتحدة: ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ك ١٩٩٦، ص١٤٤-١٤٥.

(٢) Zawels, Estanisloa Angel and others "Managing arms in peace processes: The issues" Disarmement and conflict project, UNIDIR , United Nations, NewYork, 1996, P. 8-9.

الاستقرار في الاوضاع الداخلية للدول. لقد اخذ المجتمع الدولي يساهم في تحقيق الاستقرار في الاوضاع الداخلية للدول في خمسة وسائل [١] :

١- تسهيل الحوار بين الاطراف المتصارعة.

٢- منع تجدد القتال المسلح الداخلي.

٣- تعزيز البنية التحتية.

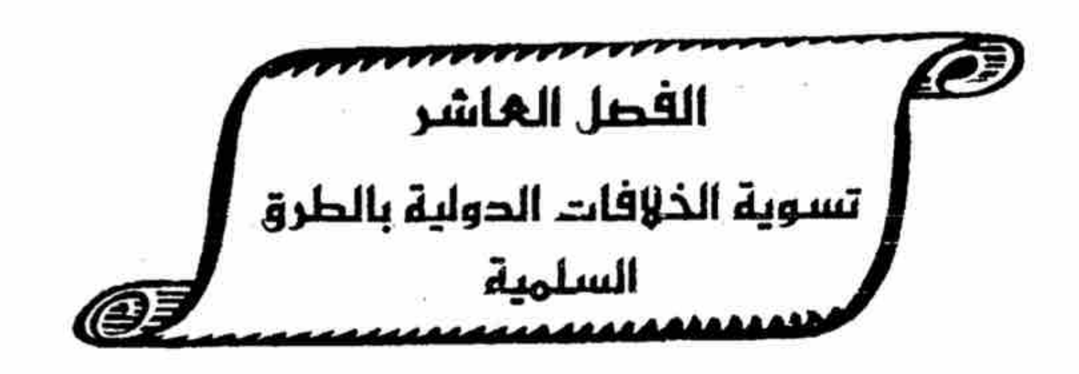
٤- تحسين الامن الداخلي.

٥- تسهيل العمليات الانتخابية التي تؤدي الى الاستقرار الداخلي.

ولكن منذ اواخر التسعينات لم تعد حالة الاجماع في مجلس الامن تتحقق بشكل دائم كما كان سابقا. فلم تعد الولايات المتحدة قادرة على تمرير جميع مشاريع قراراتها بشأن استخدام القوة طبقا للفصل السابع كما هو الحال في حالة العراق، اذ لم توافق كل من روسيا والصين وفرنسا على توجيه ضربات جوية للعراق تلك التي قامت بها الولايات المتحدة وبريطانيا في ١٧ كانون الثاني ١٩٩٨ بسبب ايقاف العراق تعاونه مع لجان التفتيش. كما عارضت روسيا والصين استخدام القوة ضد يوغسلافيا في مجلس الامن مما دفع ذلك الولايات المتحدة الى تخويل حلف الاطلسي باستخدام القوة ضدها لرفضها تطبيق قرارات رامبوييه في فرنسا حول قضية كوسوفو وتم شن الغارات عليها ابتداءا من ٢٤ اذار ١٩٩٩. في هاتين الحالتين لم يعد بوسع الولايات المتحدة استخدام نفوذها في مجلس الامن كما كان سابقا في معالجة جميع القضايا. ان استخدام قوات حلف الاطلسي بشن الهجمات على يوغسلافيا يعبر عن تعثر عمل مجلس الامن بوصفه نائبا عن الدول، للقيام بواجبات حفظ السلام والامن الدولي، وهو امر يسترعي الانتباه حول دور مجلس الامن في تحقيق اهداف نظام الامن الجماعي بعد انتهاء الحرب الباردة ليس فقط بسبب قيام الولايات المتحدة باستخدام القوة بواسطة حلف الاطلسي ضد يوغسلافيا دون تخويل من مجلس الامن وانما بسبب معارضة روسيا تطبيق عقوبات المجتمع الدولي ضد سياسة التطهير العرقي التي شنها الصرب ضد البان كوسوفو أيضاً.

---

(١) Mendiburu Marcos and Meek Sarah "Managing Arms in Peace Processes: Haiti" Disarmement and Conflict Project UNIDIR, United Nations, NewYork, 1996, P. xi



المبحث الأول

الوسائل الدبلوماسية

أولاً: المفاوضات: ويقصد بها تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول الى تسوية للنزاع القائم بينهما [١] ويقوم بالمفاوضات عادة المبعوثون الدبلوماسيون للدول الاطراف عن طريق مبعوثين خصيصين او عن طريق وزراء الخارجية [٢] وتعد هذه الطريق افضل الطرق لتسوية المنازعات الدولية واكثر شيوعاً وهي الطريقة المألوفة لعقد مختلف المعاهدات والاتفاقات الدولية. وتتميز بالمرونة والسرية التي تؤدي الى تضييق شقة الخلافات اذا كانت القوى السياسية المتنازعة متكافئة، اما اذا لم تكن متكافئة فقد يؤدي الى ضرر يصيب الدولة الضعيفة في حالة خضوعها لسلطة الدولة القوية [٣] ويكون تبادل الاراء شفاها او في مذكرات مكتوبة او بالطريقتين معا. واذا كان النزاع مما يحتاج حله لتدخل فني كتعيين الحدود بين دولتين متجاورتين، الفت الدولتان لجنة فنية مختلطة من مندوبين عن كل منهما تتولى دراسة موضوع النزاع ووضع تقرير برأيها فيه يسترشد المفاوضون الاصليون. [٤]

---

(١) ابو هيف، د. علي صادق "القانون الدولي العام" ط١٠، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٩٢، ص ٧٣٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الراوي، د. جابر "المنازعات الدولية" مطبعة السلام، بغداد ١٩٧٨، ص ٣١.

(٤) ابو هيف، د. علي صادق ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٠.

وطالما تمتاز المفاوضات الدبلوماسية بالمرونة والكتمان فهي لذلك تصبح عملاً لتسوية مختلف انواع المنازعات واغلبها باستثناء المنازعات العسيرة. الا أن فعالية المفاوضات الدبلوماسية تعتمد على توافر حد ادنى من تعادل القوى السياسية بين الطرفين المتفاوضين. (١)

وبالرغم من ان المفاوضات تتميز بمحاسن كثيرة غير انها محدودة الفائدة لان نجاحها يتوقف على الروح التي تسود المفاوضات فاذا كانت الدول المفاوضة لا تتمتع بقوة سياسية متعادلة فان الدول الكبرى تطغي على الدول الصغرى وتفرض عليها ارادتها (٢). وكما تجرى المفاوضات بين دولتين مباشرة فيمكن ان تجرى عن طريق مؤتمر يجمع الدول المتنازعة ودولا اخرى غيرها وذلك اذا كان الفصل في النزاع يمس مصالح دول اخرى ليست اطراف في النزاع. (٣)

ثانيا: المساعي الحميدة:

ويقصد بها قيام دولة بمحاولة التقريب بين دولتين متنازعتين، وحثهما على الدخول في مفاوضات لحل النزاع القائم بينهما، كل هذا دون ان تشترك الدولة مقدمة المساعي الحميدة في المفاوضات باية وسيلة مباشرة (٤) ويرى بول روتية ان تعبير المساعي الحميدة يطلق على تدخل دولة ثالثة سواء طلب منها التدخل او باشرته من تلقاء نفسها بقصد المساعي في تسوية ما بين الاطراف المتنازعة دون ان تقترح مباشرة حلاً للخلاف. (٥)

وغالبا ما تطبق هذه الوسيلة عند اخفاق طرفي النزاع في التوصل الى اتفاق في المفاوضات القائمة بينهما من اجل حث الطرفين على مواصلة المفاوضات والتقريب بينهما من اجل تسوية الخلاف القائم بطريق ودي .(٦) والدولة التي تقوم بايجاد الاجواء الملائمة للدخول في مفاوضات مباشرة لحل النزاع القائم بين دولتين لا تشترك في المفاوضات كما لا تقدم حلال للنزاع مثال اللجنة التي كونها مجلس الامن الدولي سنة ١٩٤٧ من ثلاثة اعضاء لحل القضية الاندونيسية حيث توصلت

---

(١) العطيه، د. عصام "القانون الدولي العام" جامعة بغداد، كلية القانون، ط٤، ١٩٨٧، ص ٤٢٩.

(٢) فوق العادة، د. سموحي "القانون الدولي العام"، دمشق، ١٩٦٠، ص ٦٧٨.

(٣) الراوي، د. جابر "المنازعات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

(٤) غانم، د. محمد حافظ غانم "مبادىء القانون الدولي العام"، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٧٣٧.

(٥) روتيه، بول "التنظيمات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨.

(٦) ابو هيف، د. علي صادق "القانون الدولي العام"، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣١.

الى عقد اتفاقية هدنة بين اندونيسيا وهولندا وعقد اتفاق بشأن المبادىء الاساسية التي تؤدي الى حل النزاع. [1]

ان المساعي الحميدة تتوخى منع نشوب نزاع مسلح او انهاء حرب قائمة ومن المساعي الحميدة التي تتوخى منع نشوب نزاع مسلح مثل:

١- المساعي الحميدة التي بذلتها الارجنتين والبرازيل والولايات المتحدة لحل خلاف الحدود بين الاكوادور وبيرو والتي ادت الى التسوية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٣.

٢- المساعي الحميدة للولايات المتحدة لتسوية النزاع بين فرنسا وتايلند في اب ١٩٤٦ حول منازعاتهما الاقليمية.

٣- المساعي الحميدة للولايات المتحدة لمنع الحرب بين روسيا وفنلدا في تشرين الثاني ١٩٣٩. [2]

٤- المساعي الحميدة التي بذلتها الحكومة الاردنية عن طريق وزير خارجيتها عام ١٩٦٩ بين العراق وايران بشأن النزاع الذي قام بينهما نتيجة قيام الحكومة الايرانية بالغاء معاهدة الحدود العراقية - الايرانية المعقودة في ٤ تموز ١٩٣٧ والتوتر الذي كان قائما بينهما على الحدود. [3]

وكذلك تهدف المساعي الحميدة لايقاف حرب قائمة:

١- قبول هولندا واندونيسيا للمساعي للولايات المتحدة لانهاء الحرب القائمة بينهما في آب ١٩٤٧. [4]

٢- المساعي الحميدة لمنظمة المؤتمر الاسلامي لايقاف الحرب بين العراق وايران في عام ١٩٨٠.

ثالثا: الوساطة

يقصد بها سعي دولة لايجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق اشتراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب بين وجهات النظر [5].

---

(١) الراوي، د. جابر ابراهيم "المنازعات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٣٢-٣٣.

(٢) فوق العادة، د. سموحي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦٩.

(٣) الراوي، د. جابر ابراهيم. مصدر سبق ذكره، ص ٣٢-٣٣.

(٤) فوق العادة، د. سموحي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦٩.

(٥) غانم، د. محمد حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٧-٧٣٨.

والدولة التي تقوم بالوساطة انما تتدخل من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب اطـراف النزاع، فبامكانها تقديم اقتراح باسمها شروطا للحل لا تلزم الاطـراف ولا تعتمد حتما على اعتبارات قانونية. [١]

والوساطة كوسيلة من وسائل حل المنازعات سلمياً تتقرر في قواعد القانون الدولي العام، فلا يكون الرجوع اليها الزاميا، وحتى في اتفاقات لاهاى لعـام ١٨٩٩ و ١٩٠٧ التي نضمت الوساطة وحثت الدول على اللجوء اليها فليس هنـاك الـزام على الدول المتنازعة ان تطلب وساطة دولة ثالثة كما لم يكن هناك أي الزام علـى الدول الاجنبية على النزاع ان تقدم وساطتها للدول المتنازعة، الا اذا وجـد اتفـاق خاص يجعل الالتجاء الى الوساطة واجبا على الدول الـدول المتعـاقدة [٢] وكـون الوساطة اختيارية وتتجلى هذه الصفة في كونها تحكيم.

أ- مبادرة الوسيط حيث لا شيء يلزمه بتقديم وساطته.

ب- موقف الدولتين المتنازعتين اللتين تتمتعان بحرية كاملة في رفضها للوساطة.

جـ- حتى ان نتيجة الوساطة - خلافا للتحكيم - ليست الزامية ولا تعرض علـى طرفي النزاع. [٣]

وقد ظهرت منذ اواسط القرن التاسع عشر في بعض المعاهدات محـاولات لجعل اللجوء الى الوساطة اجباريا (المادة ٨ من المعاهدة باريس في ٣٠ مـارس- اذار ١٨٥٦) وكانت الوساطات التي عرفت انئذ في الواقع، هـي وسـاطات حـرة (كوساطة ليون الثالث عشر بين اسبانيا والمانيا بشأن جزر كـارولين عـام ١٨٨٥ ووساطة فرنسـا مـن اجـل عقـد الصلـح بيـن اسـبانيا والولايـات المتحـدة عام ١٨٩٨. [٤]

ان عدم كون الوساطة الزامية يرجع الى ان مهمة الدولـة الوسـيطة هـي التوفيق بين المطالب المتضاربة لاطراف النزاع والتخفيف من حدة الجفاء الذي قـد يكون بينهما وليس لما تفرضه الدولة التي تقوم بالوساطة اية صفة الزامية من قبـل الدول المتنازعة، وكان توسطها او تقديمها للخدمات الودية بناءاً على طلـب هـذه

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٣٧-٣٧٨.

(٢) الراوي، د. جابر "المنازعات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٣) روسو، بول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٦.

(٤) روتية، بول، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩.

الدول او احداها او من تلقاء نفسه [1] وان رفض الوساطة لا يعد مخالفة للقانون الدولي وان كان الرفض يعد عملاً غير ودياً ومن امثلته الرفض، رفض هولندا وساطة الصين في النزاع بينها وبين اندونيسيا عام ١٩٤٧. ورفض الهند عام ١٩٥٠ وساطة استراليا لانهاء النزاع بينها وبين باكستان حول كشمير، ورفض المغرب وساطة مصر في النزاع القائم بينها وبين الجزائر حول الحدود عام ١٩٦٣. [2]

والفرق بين الوساطة والمساعي الحميدة يكمن في ان الدولة التي تقوم بالمساعي الحميدة تكتفي بالتقريب بين الدولتين المتنازعتين وحثها على استئناف المفاوضة لحل النزاع دون ان تشترك هي في ذلك، بينما تشترك الدولة التي تقوم بالوساطة في المفاوضات وليس لما تعرضه الدولة الوسيطة اية صفة الزامية للدول المتنازعة ومهمة الدولة الوسيطة تنتهي عندما يتبين لها او عندما تقرر احدى الدول المتنازعة عدم قبول وساطتها. [3]

والوساطة من حيث الشكل قد تكون فردية تقوم بها دولة واحدة او جماعية تقوم بها عدة دول. مثال الحالة الاولى وساطة فرنسا بعقد معاهدة صلح باريس بين الولايات المتحدة واسبانيا عام ١٨٩٨ ووساطة الولايات المتحدة الامريكية لعقد معاهدة بورتسموث بين روسيا واليابان عام ١٩٠٥ ووساطة الجزائر بين العراق وايران في ٦ اذار ١٩٧٥ لتسوية الخلافات القائمة بينهما. ومثال على الحالة الثانية الوساطة التي قامت بها ست دول امريكية عام ١٩٣٥ بين بوليفيا والبرغواى بسبب النزاع على منطقة شاكو وادت تلك الوساطة الى انهاء الحرب [4] وكذلك الوساطة الجماعية التي قامت بها دول مؤتمر كولومبو عام ١٩٦٢ لتسوية النزاع الهندي-الصيني على الحدود بينهما. [5]

والوساطة يلجأ اليها اما لتدارك حرب مثل:

١- وساطة بريطانيا عام ١٨٦٧ بين فرنسا وبروسيا بصدد لوكمسبورغ.

---

(١) ابو هيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٢.

(٢) العطية، د. عصام، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٠-٤٣١.

(٣) المجذوب، د. محمد "محاضرات في القانون الدولي العام" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص ٢٦٤.

(٤) الراوي، د. جابر "المنازعات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٤.

٢- وساطة البابا ليون الثالث عشر بين المانيا واسبانيا في الخلاف المتعلق حول جزر كارولين عام ١٨٨٥.

أو يلجأ اليها لانهاء حرب قائمة بين دولتين مثل:

١- الوساطة الفرنسية لايقاف الحرب الاسبانية - الامريكية التي افضت الى معاهدة الصلح بين باريس عام ١٨٩٨.

٢- وساطة الولايات المتحدة لوضع حد للحرب الروسية - اليابانية التي ادت الى عقد معاهدة الصلح في بورتسموث في عام ١٩٠٥.

٣- وساطة اليابان لانهاء الحرب الفرنسية - التايلندية في الهند- الصينية والتي افضت الى اتفاق طوكيو عام ١٩٤١. (١)

وقد تطورت الوساطة في العصر الحاضر خارج نطاقها التقليدي وبنوع خاص لاختيار شخص كفء بدلاً من الدولة للقيام بهذه الوساطة، فقد تم تعيين الكونت برنادوت من قبل مجلس الامن في فلسطين كوسيط دولي بين العرب واسرائيل والذي تم اغتياله في عام ١٩٤٨ . وكذلك تعيين رالف بانتي وسيطاً في فلسطين ووساطة البابا يوحنا بوليس الثاني في الخلاف بين الارجنتين وشيلي حول قناة بيغيل والتوصل الى الاتفاق في عام ١٩٧٩ في مونتفيدو. (٢)

وبعد انتهاء الحرب الباردة ونتيجة لمواجهة المجتمع الدولي للعديد من الازمات الاقليمية نشطت الامم المتحدة للقيام بالوساطة بين مختلف اطراف النزاع، مثل وساطة الامين العام للامم المتحدة بين اطراف النزاع في افغانستان عن طريق ايفاد مبعوثه الاخضرالابراهيمي والذي استطاع جمع الاطراف المتصارعة في ١١ آذار ١٩٩٩ من اجل تحقيق المصالحة الوطنية. وكذلك نشاط المنظمات الاقليمية في حل النزاعات بين الدول مثل وساطة منظمة الوحدة الافريقية لايقاف القتال بين اثيوبيا وارتريا في شباط ١٩٩٩. وكذلك نجاح وساطة الرئيس المصري حسني مبارك في احتواء الازمة بين سوريا وتركيا في تشرين الاول ١٩٩٨ عن طريق التوصل الى اتفاق ادنة. وقد لعبت الوساطة الفرنسية بين اليمن وارتريا حول جزيرة جنيش في عام ١٩٩٦ دورا في قبول الطرفين بحل النزاع عن طريق اللجوء الى التحكيم. وكذلك الوساطة الاثيوبية حول نفس النزاع والتي ادت الى قبول ارتريا بحل الخلاف عن طريق التحكيم في كانون الاول ١٩٩٥ والذي افضى الى التوقيع على اتفاق المبادىء في باريس في ٢١ ايار ١٩٩٦. وكذلك المنسق

---

(١) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨٨-٢٨٩.

الامريكي للسلام في منطقة الشرق الاوسط دينس روس والمبعوث الاوروبي للشرق الاوسط ميغيل موراتيموس.

رابعا: التحقيق

وهي طريقة جديدة لتسوية المنازعات الدولية تتوخى تسوية القضايا عن طريق التحقيق في صحة الوقائع التي تثير النزاع [١] فقد يحدث ان يكون اساس النزاع خلافا حول وقائع معينة فاذا ما فصل في صحتها امكن بعد ذلك تسوية النزاع وديا. وفي مثل هذه الحالة يحسن بالدولتين المتنازعتين ان تحيلا موضوع النزاع على التحقيق لايضاح حقيقة الوقائع المختلف عليها حتى تكون المناقشة فيما يتبع لحل النزاع مستندة الى اساس الوقائع الصحيحة الثابتة. [٢]

ان هذه الطريقة لتسوية المنازعات الدولية هي من ابتكار مؤتمر لاهاي الاول ١٨٩٩. وجاءت بناءا على المبادرة الروسية ووضعت هذه الطريقة في مؤتمر لاهاي الثاني (المواد ٩ حتى ٣٦) من الاتفاقية المعقودة بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٠٧. وتقوم هذه الطريقة عند نشوب خلافا ما، على عرضه على لجنة تحقيق مهمتها الوحيدة سرد الوقائع دون ابداء الرأي في المسؤوليات باي شكل من الاشكال. وبوجه عام نستخلص المسؤوليات غالبا من التقرير الموضوعي الذي يسرد الوقائع، وتترك للدولتين المعنيتين حرية الاخذ به وتسوية الخلاف، اما مباشرة او بواسطة التحكيم [٣] وتتخذ اللجنة قرارها باغلبية الاراء وتحرر به تقريرا يوقع عليه جميع اعضائها ويتلى هذا التقرير في جلسة علنية بحضور ممثلي الطرفين المتنازعين، ثم تسلم لكل منهما نسخة منه ويقتصر هذا التقرير كما ذكرنا على سرد الوقائع المطلوب تحقيقها وبيان ما تبين للجنة بشأنها، وليس لهذا التقرير صفة قرار التحكيم ولطرفي النزاع كامل الحرية في ان يرتب عليه الاثر الذي يريانه. [٤]

وقد استخدمت طريقة التحقيق لاول مرة في قضية دوكرنبك او صيادي هول الناشئة عن مهاجمة الاسطول الروسي خطأ قوارب الصيد الانجليزية في عام ١٩٠٤ والتي ظنها الاسطول الروسي مدمرات يابانية وعلى اثر لجنة التحقيق الدولية التي شكلت وضعت تقريرا في عام ١٩٠٥ دفعت على اثره روسيا تعويضا

---

(١) فوق العادة، د. سموحي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧٤.

(٢) ابو هيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٧.

(٣) رسو. شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩.

(٤) ابو هيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٨.

لبريطانيا لاصلاح الاضرار الناشئة عن هذا الحادث. وعلى اثر هذا الحادث نظمت طريقة التحقيق عام ١٩٠٧. (١)

ويؤخذ على نظام التحقيق كما وضعته اتفاقية لاهاى مأخذان:

الاول: ان الرجوع اليه ليس الزاميا، وان امره متروك لارادة حكومات الدول المتنازعة ورغبتها في التفاهم وديا بشأن النزاع القائم.

الثاني: ليس للجان التحقيق صفة دائمة تسمح بالالتجاء اليها وعلى الفور عند بدء النزاع او بتقديم خدماتها قبل استفحاله. (٢)

واخذت بعض المعاهدات تؤكد على التعهد الصريح باللجوء الى تحقيق في ظروف تحددها اتفاقات تعقد لهذه الغاية واخذت الولايات المتحدة بناء على طلب وزير خارجيتها بريان، تعقد المعاهدات، اذ عقدت نحو ثلاثين معاهدة من هذا النوع اطلق عليها معاهدات بريان ١٩١٣-١٩١٥. (٣) ولجأت اليه كذلك اثناء الحرب العالمية الاولى هولندا والمانيا على اثر غرق احدى السفن الهولندية نتيجة اصابتها بطوربيد ادعت هولندا انه من غواصة المانية واعترضت المانيا على ذلك، ثم اثبت التحقيق صحة هذا الادعاء فاضطرت المانيا الى تعويض هولندا على المركب الغارق. (٤)

وتطور التحقيق في ظل عصبة الامم عن الاسلوب السابق وكذلك الشأن بالنسبة للامم المتحدة منذ عام ١٩٤٦،وتمكنت هذه الطريقة، بشكل ظاهر، عن الاسلوب التقليدي وضعته اتفاقية لاهاى، ففي حين يعتبر الاسلوب التقليدي الذي اعتمدته اتفاقية ١٩٠٧ اسلوبا مستقلا، وكافيا بحد ذاته، فان اسلوب عصبة الامم والامم المتحدة يبدو اساسا لتسوية اشمل فهو وسيلة لتزويد الاجهزة الدولية بالوقائع الحقيقة. فاخذ يجرى ايفاد اللجنة الى مكان الحادث واخيرا تقترح اللجنة حلولا، ولا تكتفي بمجرد عرض الوقائع وقد استخدمت هذه الطريقة في المنازعات الاتية:

١- قضية جزر الاند ما بين السويد وفنلدا في عام ١٩٢٠.

٢- قضية الموصل ما بين بريطانيا وتركيا في عام ١٩٢٤.

---

(١) روسو شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩.

(٢) ابو هيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٨-٧٣٩.

(٣) روسو. شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١.

(٤) ابو هيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٩.

٣- قضية حادث الحدود ما بين اليونان وبلغاريا في عام ١٩٢٥.

وعن طريق الامم المتحدة تم اجراء عدة لجان تحقيق مثل:

١- عين مجلس الامن في ١٩ كانون الاول ١٩٤٦ لجنة تحقيق مهمتها توضيح اسباب الاضطرابات القائمة في شمال اليونان.

٢- احداث مجلس الامن في عام ١٩٤٧ لجنة خاصة مهمتها التحقيق في الحالة العامة في اليونان وفي ما يهدد استقلالها ووحدتها.

٣- في المجر احدثت الجمعية العامة في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٧ لجنة خاصة من خمسة اعضاء بشأن احداث تشرين الاول - تشرين الثاني ١٩٥٦. (١)

خامسا: التوفيق

ويقصد به حل النزاع عن طريق احالته لهيئة محايدة تتولى تحديد الوقائع واقتراح التسوية الملائمة على اطراف النزاع، ويكون قرار هيئة التوفيق غير ملزم لاطراف النزاع وهذا ما يميزه عن قرار هيئة التحكيم (٢) أن لجان التوفيق تشبه من حيث مهمتها هيئات التحكيم أو القضاء، لكنها تختلف عنها من حيث صفة القرار الذي تتخذه، فقرار لجنة التوفيق ليست له اية صفة الزامية وللدول صاحبة الشأن ان تأخذ به او ترفضه، بينما يلزم قرار التحكيم او حكم القضاء اطراف النزاع ويتعين عليهم تنفيذه في كل جزئياته. (٣)

والتوفيق هي طريقة حديثة لتسوية المنازعات الدولية دخلت التعامل الدولي بعد عام ١٩١٩ بواسطة عدة معاهدات ثنائية او جماعية كالمعاهدة البلطيقية في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٥. والاتفاقية العامة للتوفيق المعقودة بين الدول الامريكية في ٥ كانون الثاني ١٩٢٩ والميثاق العام للتوفيق المعقود بين دول الحلف الصغير في ٢١ مارس ١٩٢٩ ومعاهدة عدم الاعتداء والتوفيق المعقودة بين دول امريكا الجنوبية في ١٠ تشرين الاول ١٩٣٢. (٤)

ومهمة لجان التوفيق هي دراسة المنازعات وتقديم تقرير عنها الى الطرفين يتضمن اقتراحات واضحة بغية أجراء التسوية، ومجال هذه اللجان اوسع من مجال لجان التحقيق السابقة اذ ينحصر دورها في سرد الوقائع. وليس لتقرير اللجنة أي

---

(١) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١-٢٩٢.

(٢) غانم، د. محمد حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٨.

(٣) ابو هيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤١.

(٤) فوق العادة، د. سموحي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧٨.

صفة الزامية، ولا يفرض قانونا، على طرفي النزاع، فمهمة اللجنة تكمن في السعي الى التوفيق بين طرفي النزاع. ان ميزة التوفيق الاساسية هي اختيارية بالنسبة للقرار الذي تتخذه اللجنة. وتعد هذه الطريقة بمثابة تمهيد للتسوية التحكيمية او القضائية ذات الصفة الالزامية التي يلجأ اليها الطرفان حكما بعد اخفاق محاولة التوفيق [١]. اذ ازدادت اجراءات التوفيق نحو التحكيم منه عام ١٩٤٥ ! ووجد عدد من الفقهاء في هذا الامر عنصرا من عناصر الاخفاق المتعلق بالتوفيق خلال الحقبة الواقعة ما بين الحربين العالميتين. وقد احدثت مختلف معاهدات الصلح المعقودة خلال عام ١٩٤٧ (انظر المادة ١٣ من معاهدة الصلح مع ايطاليا) لجان التوفيق ما بين الدول التي كانت متحاربة بحيث يكون لقرارات هذه اللجان قوة القضية وهي الزامية لكلتا الدولتين المتنازعتين. [٢]

المبحث الثاني

الوسائل القانونية

ويمكن مباشرة التسوية القانونية بواسطة وسيلتين:

أولا: التحكيم

الفكرة الاساسية في التحكيم هي الفصل النهائي في المنازعات الدولية، بقرار ملزم يصدره المحكمون، اختارهم اطراف النزاع للحكم فيه وفقا للقانون [٣] وقد ورد في المادة ٣٧ من اتفاقية لاهاى الثانية لعام ١٩٠٧ بان التحكيم يرمي الى تسوية المنازعات الناشئة بين الدول بواسطة قضاة تختارهم على اساس الحق [٤] ويبين هذا التعريف انه ليس هناك فرق بين التحكيم والتسوية القضائية:

١- انهما اسلوبان لتسوية قانونية للمنازعات الدولية، أي التسوية التي تتم على اساس احترام الحق.

---

(١) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣-٢٩٤ وكذلك انظر: ابو هيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤١ وكذلك فوق العادة، د. سموحي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧٩.

(٢) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٥.

(٣) غانم، د. محمد حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٥.

(٤) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١.

٢- يكمن حتى اشعار اخر اساس التسوية التحكمية مثل التسوية القضائية في رغبة الدول المتنازعة، ففي حين يحدد القضاء الداخلي الاسس التي يحق في ضوئها التقاضي فان التسوية التحكيمية او القضائية في القانون الدولي، لا تتم، على خلاف ذلك، الا على اساس اتفاقي، بحصر المعنى، أي نزولا على رغبة الاطراف المتنازعة والفرق الوحيد بين التحكيم والتقاضي في القانون الدولي هو فرق شكلي وتظاهري، ففي حين يتألف الجهاز التحكيمي على اساس اتفاقي بواسطة قضاة تختارهم الاطراف المتنازعة بموجب معاهدة ثنائية تعقدها الاطراف لتسوية نزاع معين دون سواه. وبعد نشوء هذا النزاع فان الجهاز القضائي الدولي معين سلفا وهو مؤسس لا بواسطة الاطراف المتنازعة بنفسها بصورة مباشرة انما بموجب معاهدة متعددة الاطراف للنظر في عدد غير محدود من الزمن. (١)

والتحكيم على ثلاثة انواع:

١- التحكيم بواسطة رئيس الدولة: ان هذا الاسلوب المعروف بالتحكيم الملكي أو تحكيم القاضي الفرد، موروث عن التقاليد القديمة التي كانت تعتبر رئيس الدولة مصدر العدالة والسلطة السياسية واخذ هذا الاسلوب طابعين:

أ- في القرون الوسطى: كان الامبراطور والبابا في عهد الامبراطورية المقدسة الرومانية والجرمانية يتنازعون السلطة السياسة في اوروبا لذلك كان من الطبيعي ان يسمى احدهما حكما. وبذلك توطد التحكيم في المجتمع الدولي.

ب- في عهد الاصلاح الديني: زالت الطريقة السابقة في عهد الاصلاح الديني وما رافقه من انحلال الامبراطورية المقدسة وظهور الدول القومية الكبرى في القرن السادس عشر والتي وطدت دولة الامراء، وزالت من جراء ذلك سلطة البابا والامبراطور وانتقلت الى الامراء فاصبح كل منهم امبراطورا في مملكته يمارس سلطة القضاء وهذا الاسلوب من التحكيم ينطوي على عدة مساوىء:

أ. ان هذا الحكم لا يتمتع بصفات العمل والاختصاص.

ب. صعوبة تحقيق النزاهة.

جـ. ان انهماك رئيس الدولة بمصالح دولته يحول دون اهتمامه برقي القانون فيهمل تدوين المبادىء العامة كي لا يبقى مقيدا بها في المستقبل او يرفض

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٠١.

تعليل قراراته كي لا يعرض نفسه لانتقاد الفقهاء فيسيء بذلك الى كرامة السلطة الملكية.(١)

٢- التحكيم بواسطة لجنة مختلطة: نشأ في القرن الثامن عشر بتأثير العلاقات الانجليزية - الامريكية نوع خاص من التحكيم بواسطة لجنة مختلطة، مستمدة من التعامل الامريكي القاضي باللجوء الى لجان مختلطة لتسوية المنازعات التي تقع مع الدول الاجنبية بسبب المطالبات المالية او تخطيط الحدود واتخذ هذا النوع من التحكيم شكلين:

أ- اللجنة المختلطة الدبلوماسية: وتؤلف من عضوين فقط يمثل كل منهما احد الطرفين المتنازعين دون ان يكون معهما عضو ثالث مرجح، وقد طبق هذا الاسلوب لتسوية منازعات الحدود بين انجلترا والولايات المتحدة.

ب- اللجنة المختلطة التحكيمية: وتؤلف من ثلاثة او خمسة مفوضين (واحد او اثنان عن كل طرف يضاف اليهما عضو ثالث مرجح يختار من رعايا احد الطرفين) غير ان هذه اللجنة كانت تتوخى التوفيق اكثر من التحكيم ويعتبر عملها دبلوماسيا وقانونيا في آن واحد. (٢)

وكان لمعاهدى جاى (Jay) المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٧٩٤ الفضل الاكبر في انماء هذا الاسلوب وادت خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٧٩٨ و ١٨٠٤ الى احداث ثلاث لجان تمكنت من تسوية معظم المنازعات القائمة بين الولايات المتحدة وبريطانيا. وتعرض هذا الاسلوب من التحكيم الى الانتقادات اذ ان القرارات الصادرة عن اللجان المختلطة كانت اضعف من القرارات التي كان يصدرها رئيس الدولة، فضلا عن الصعوبات التي رافقت انتخاب الحكم المرجح من رعايا احد الطرفين المتنازعين، اما محاسن هذا الاسلوب فهي باللغة الاهمية اذ ان القرارات كانت تصدر عن خبراء فنيين حريصين على تعليلها وتضمينها حيثيات واضحة، وان كان يشوبها احيانا قليل من الاسهاب. (٣)

٣- التحكيم بواسطة المحاكم: يتولى هذا النوع من التحكيم اشخاص مستقلون يتصفون بالكفاءة العلمية ويستمدون قراراتهم المعللة من نصوص قانونية وفق اجراءات معينة. وقد بلغ هذا الاسلوب ذروته في قضية الاباما (ALABAMA) بين انجلترا والولايات المتحدة حيث استعمل التحكيم لاول

---

(١) فوق العادة، د. سموحي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٨٧.

(٣) المصدر السابق: ص ٧٨٧.

مرة بين دولتين كبيرتين تنفيذا لمعاهدة واشنطن المؤرخة في ٨ مارس/ مايو ١٨٧١ وصدر الحكم بشأنها في ١٤ ايلول/ سبتمبر ١٨٧٢ من قبل محكمة تحكيمية مؤلفة من خمسة اعضاء.[1]

محكمة التحكيم الدائمة: وقد اتسع نطاق التحكيم خلال القرن التاسع عشر متجها نحو النمط القضائي، وتأسست محكمة التحكيم الدائمة بمقتضى اتفاقيات لاهاى الاولى عام ١٨٩٩، ثم اعيد تشكيلها في اتفاقية لاهاى الثانية عام ١٩٠٧ وليس لهذه المحكمة الثقل العادي المعروف للمحاكم فهي لا تتكون من عدد معين من القضاة يوجد باستمرار في مقر المحكمة للفصل فيما يعرض عليها من المنازعات وانما ينتخب قضاة المحكمة من كشف (اسماء القضاة) مودع في قلم الكتاب الملحق بالمحكمة كلما دعت الظروف الى تكوينها. ويتم اختيار القضاة باتفاق الطرفين المتنازعين فاذا فشلا في الاتفاق تكونت المحكمة وفقا لنظام خاص منصوص عليه في الاتفاقية [2] وهذه المحكمة كما يقول شارل روسو "ليست محكمة وليست دائمة وهي اذا شئت محكمة عايرة ضمن ملاك دائم وهذه المحكمة ليست في الواقع محكمة عدل. انها مجرد لائحة تتضمن اسماء اشخاص معينين سلفا من اجل ممارسة مهام قضائية. [3]

التحكيم في الوقت الراهن

وفي عام ١٩٢٨ وقعت الدول الاعضاء في عصبة الامم ميثاق التحكيم العام، فاضافت بذلك الى مجهود مؤتمر لاهاى مجهودات اخرى واليوم تفضل بعض الدول ان تعقد فيما بينها اتفاقات عامة للتحكيم تحيل اليها كل نزاع ينشأ بينها. اما ما يجوز عرضه على التحكيم فيشمل:

١- خلاف حول تفسير معاهدة.

٢- تطبيق قاعدة دولية.

٣- نزاع حول تعيين الحدود بين دولتين أو اكثر.

والنزاع يعرض على التحكيم بناء على اتفاق الاطراف المتنازعة وقد يتم ذلك قبل النزاع او بعده او اثنائه، وللدول كامل الحرية في اختيار الهيئة التحكيمية وتقيد هيئة التحكيم بالمسائل التي يطلب اليها الفصل فيها. واذا حدد الطرفان القواعد التي يفصل بمقتضاها في النزاع تقيدت الهيئة بها. وان لم يحددا شيئا طبقت الهيئة

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٨٨.

(٢) غانم، د. محمد حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٩.

(٣) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٤.

القواعد الثابتة والمتعارف عليها في القانون الدولي العام. وهيئة التحكيم لا يحق لها ان تفصل في النزاع وفقا للمبادىء القانونية العامة او لقواعد العدالة والقانون الطبيعي الا اذا اجاز لها الطرفان ذلك [١] ويكون للدول المتنازعة الحرية في تعيين القواعد التي يطبقها المحكمون فلها ان تنص صراحة في اتفاق التحكيم كما هو الحال بالنسبة لمبادىء واشنطن الثلاثة في نزاع الالاباما. كما من الممكن ان تكتفي الدول بالاحالة على مبادىء القانون الدولي العام. وفي حالة عدم وجود نص على القواعد الواجبة التطبيق يقوم المحكمون بتطبيق قواعد القانون الدولي. ان التحكيم هو اسلوب قضائي يقوم على حل المنازعات على اساس قواعد القانون، والمحكم لا يراعي اية اعتبارات لا تمت الى القانون بصلة وللدول التي تلجأ الى التحكيم حرية اختيار قواعد الاجراءات الواجب على المحكمين اتباعها عند نظر النزاع. فان اغفلت ذلك قام المحكمون انفسهم بتقرير قواعد الاجراءات التي سيقومون باتباعها. وحكم المحكمين ملزم لاطراف النزاع وهذا ما يعطيه الصفة القضائية، ويميزه عن اعمال الوساطة والتوفيق غير انه من الجائز الطعن في الحكم لنقص او خطأ جسيم او غش او اكراه واقع على الحكم. [٢]

لقد كان للتحكيم في الماضي طبيعة سياسية، ويمكن حتى الان ايضا ان يتم التحكيم مع اعطاء المحكمين حرية التقرير اذا اعترفت لهم الدول المعنية بهذا الحق الطليق كما يمكن للدول المعنية ان تترك المحكمين ان يفصلوا في النزاع بروح الانصاف. [٣]

وفي القضايا التي تم التحكيم فيها قضية طابا بين مصر واسرائيل والتي احيلت الى التحكيم واعطي الحكم لصالح عودتها الى مصر في ٢٩ سبتمبر/ ايلول ١٩٨٨. واعيدت الى مصر في اذار ١٩٨٩. [٤]

وكذلك قيام اليمن وارتريا في عام ١٩٩٧ باحالة خلافهما حول جزيرة حنيش في البحر الاحمر الى التحكيم الدولي وتم تشكيل لجنة خماسية اختارت اليمن قاضيين احدهما مصريا والاخر امريكيا، فيما اختارت ارتريا قاضيين احدهما امريكيا والاخر بريطانيا في حين اتفق الطرفان على تعيين قاضي خامس بريطاني لرئاستها وكانت نتيجة التحكيم هي عائدية جزيرة حنيش الى اليمن في ٩ تشرين

---

(١) المجذوب، د. محمد "محاضرات في القانون الدولي العام" مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩.

(٢) غانم، د. محمد حافظ ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٨.

(٣) روتية، بول. مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠-١٩١.

(٤) افندي، د. عطية حسين، "الحدود الشرقية لمصر: طابة طابا" السياسة الدولية، العدد (١١٢) ابريل ١٩٩٣، ص٩٨-١٠٥.

الاول – اكتوبر ١٩٩٨، وتنفيذا لحكم المحكمة قامت ارتريا بتسليم الجزيرة الى القوات اليمنية في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨.

ثانيا: القضاء الدولي

تأسست محكمة العدل الدولية عام ١٩٤٥ لتحل محل محكمة العدل الدولية الدائمة التي تأسست بدورها ضمن نطاق عصبة الامم وتعد محكمة العدل الدولية الاداة القضائية الرئيسية للامم المتحدة، وتقوم بعملها وفق نظامها الاساسي الذي الحق بميثاق الامم المتحدة وهو جزء لا يتجزأ منه. ويعتبر جميع اعضاء الامم المتحدة بحكم عضويتهم في المنظمة اطرافا في النظام الاساسي للمحكمة. وتتكون من قضاة مستقلين ينتخبون من بين الاشخاص ذوي الصفات العالية الحائزين في بلادهم على المؤهلات المطلوبة للتعيين في ارفع المناصب القضائية او من المشرعين المشهود لهم بالكفاية في القانون الدولي. وان يكون تاليف المحكمة كفيلا بتمثيل المدنيات الكبرى والنظم القانونية الرئيسية في العالم وتتألف من خمسة عشر قاضيا ومدة العضوية تسع سنوات يتم انتخابهم من قبل مجلس الامن والجمعية العامة في آن واحد. (١)

وظائف المحكمة

١- الاختصاص القضائي: تقضي الفقرة الأولى من المادة (٣٦) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية بان ولاية المحكمة تشمل جميع القضايا التي يعرضها الاطراف عليها، كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الامم المتحدة او المعاهدات والاتفاقات المعمول بها فكل خصومة تقوم بين الدول، ويتفق الاطراف على رفعها الى المحكمة للنظر والفصل فيها، تختص المحكمة للنظر فيها، مهما يكن نوعها او طابعها، فسواء اكانت الخصومة ذات طابع قانوني ام ذات طابع سياسي فان المحكمة تختص بنظرها والفصل فيها ما دام ان اطرافها قد رفعوا امرها الى المحكمة. (٢)

وتقتصر ممارسة الاختصاص القضائي للمحكمة على المنازعات التي تنشب بين الدول فقط والتي هي وحدها لها الحق في ان تكون اطرافا في الدعاوى التي ترفع للمحكمة. وهناك ثلاث مجموعات من الدول لها حق التقاضي حسبما ورد في الميثاق:

---

(١) المادة (٩٢ و ٩٤) من ميثاق الامم المتحدة وكذلك المواد (٢ و ٣) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية.

(٢) سلطان، د. حامد. مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧٢-١٠٧٣.

١- الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي بحكم عضويتها في المنظمة.

٢- الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة الا انها تنظم الى النظام الاساسي للمحكمة بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناءا على توجيه مجلس الامن (مادة ٩٣ فق ٢) مثل سويسرا في ٢٨ حزيران ١٩٤٨.

٣- الدول التي هي ليست اعضاء في الامم المتحدة او اعضاء في النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية وقد اشار الى هذه الطائفة نص الفقرة الثانية من المادة (٣٥) من النظام الاساسي للمحكمة. (١)

ان ولاية محكمة العدل الدولية في الاصل هي ولاية اختيارية وهي بذلك تختلف عن ولاية جهات القضاء الداخلي. أي قائمة على رضا جميع المتنازعين بعرض امر الخلاف عليها للنظر والفصل فيها، فاذا فقد التراضي بينهم جميعا استحال عرض النزاع على المحكمة وذلك وفقا لحكم الفقرة الاولى من (المادة ٣٦) من النظام الاساسي للمحكمة. (٢)

ويستند وجود الولاية الاختيارية للمحكمة بالنظر الى حقيقة ان القضاء الدولي لم يصل بعد الى الدرجة التي وصل اليها القضاء الوطني. اذ ان اعتبارات السيادة افشلت كل محاولة لجعل ولاية محكمة العدل الدولية الزامية (٣) وان القبول الاختياري للولاية الجبرية من قبل اطراف النزاع معمول به في القانون التقليدي، وهو وجوب الرضا المسبق بولاية المحكمة، اذ لا يجوز للمحكمة ممارسة اختصاصها هذا الا اذا ثبت لها ان الدولة المدعي عليها قد سبق ان قبلت اختصاص المحكمة وان هذا القبول يعد لدى غالبية الشراح نقطة الضعف الاساسية في النظام القضائي الدولي باعتباره يقوم على الاختيار لا اذعان بخلاف ما تقضي به طبيعة القضاء وفلسفته. (٤)

وللمحكمة ايضا ولاية جبرية ويقصد بها ان تنظر المحكمة في النزاع المرفوع اليها بشكل الزامي. وتقوم هذه الولاية على قبول الدول لها. وبالنسبة للدول التي تعلن قبولها لها والولاية الجبرية يقتصر امرها على المنازعات التي تقوم في شأن (٥) :

---

(١) المصدر السابق، ص ١٠٧١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٦٨-١٠٦٩.

(٣) حسين، د. مصطفى سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٤) الحديثي، خليل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢.

(٥) المادة ٣٦ فق ٢ من نظام الاساسي لمحكمة الدول الدولية.

أ- تفسير معاهدة من المعاهدات.

ب- اية مسالة من مسائل القانون الدولي.

جـ- تحقيق واقعة من الوقائع التي اذا اثبتت كانت خرقا لالتزام دولي.

د- نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولة مدى هذا التعويض.

ولا تكون الولاية جبرية الا في حالتين:

أ- حالة وجود اتفاقيات بين الاطراف المتنازعة ينص فيها على عرض ما يحتمل ان ينشأ من المنازعات بين اطرافها بشأن التطبيق او التفسير على محكمة العدل الدولية.

ب- قبول الولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية. وقد صدرت تصريحات من عدة دول تقر بقبولها للولاية الالزامية للمحكمة والملاحظ ان الفقرة (٢ من المادة ٣٦) من النظام الاساسي للمحكمة بنصها على ان تقر الدولة صاحبة التصريح للمحكمة بولايتها في النظر في جميع المنازعات القانونية بينها وبين دولة تقبل نفس الالتزام. أي تعني الالتزام بالتسوية القضائية المعنية بصورة عامة. ويستنتج من صياغة هذه الفقرة. ان الاثر الوحيد لقبول دولة ما نفس الالتزام هو تساوي الطرفين في الاستعداد لتحمل نتيجة الحكم الصادر عن المحكمة اضافة الى تساويهما عند المثول امام المحكمة. ان شرط المقابلة بالمثل هذا يعد مستلزما من مستلزمات المحكمة، أي ان ولاية المحكمة لا تنعقد اساسا بدون قبول طرفي القضية نفس الالتزام، على هذا فان المقابلة بالمثل نص دستوري من نظام المحكمة الاساسي. (١)

وحينما تفصل المحكمة في المنازعات التي ترفع اليها وفقا لاحكام القانون الدولي فانها تطبق في هذا الشأن (٢) :

١- الاتفاقات الدولية العامة او الخاصة التي تقرر قواعد معترف بها من الدول المتنازعة.

٢- العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.

---

(١) الكاظم، د. صالح جواد: "ولاية محكمة العدل الدولية الجبرية ومواقف الدول النامية حيالها" مجلة المجمع العلمي العراقي - الجزء الاول- المجلد الثالث والثلاثون، كانون الثاني ١٩٨٢، ص ٣٤٣.

(٢) المادة ٣٨ من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية.

٣- مبادىء القانون العامة التي اقرتها الامم المتمدنة.

٤- احكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الامم ويعتبر هذا او ذاك مصدرا احتياطيا لقواعد القانون.

٥- يجوز للمحكمة ان تفصل في القضية وفقا لمُبادىء العدل والانصاف متى وافق اطراف الدعوى على ذلك.

اما حكم المحكمة فهو نهائي غير قابل للاستئناف، وعند النزاع في معنله او في مدى مدلوله تقوم المحكمة بتفسيره بناءا على طلب أي من الخصوم (مادة ٦٠) من النظام الاساسي. على انه يمكن اعادة النظر في الحكم في حالة ظهور وقائع تؤثر بصفة حاسمة في الدعوى وكانت هذه الوقائع غير معلومة، ولم يكن جهل الدول بها نتيجة اهمال منها، ويجب تقديم التماس اعادة النظر في مدة لا تزيد على ستة اشهر من تاريخ اكتشاف الوقائع المذكورة، كما لا يجوز تقديمه بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ الحكم (مادة ٦١). [١]

ومن القضايا التي عرضت على المحكمة النزاع بين ليبيا وتشاد حول منطقة اوزو في عام ١٩٩٠ حيث اتفقت حكومتا الدولتين على عرضه على المحكمة. وفي ٣ شباط ١٩٩٤ اصدرت المحكمة قرارها القاضي بانسحاب ليبيا من شريط اوزو الحدودي المتنازع عليه بين البلدين والذي تحتله ليبيا منذ عام ١٩٧٤ والزمت ليبيا باعادته الى تشاد. [٢]

ثانيا: الاختصاص الافتائي

تقضي المادة السادسة والتسعون من ميثاق الامم المتحدة بقيام محكمة العدل الدولية بتقديم الفتوى وذلك بطلب من:

١- الجمعية العامة.

٢- مجلس الامن.

٣- لسائر الفروع والوكالات المتخصصة المرتبطة بالامم المتحدة ممن يجوز ان تأذن لها الجمعية بطلب الافتاء. [٣]

---

(١) ابو هيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦٥.

(٢) أوشي، احمد عيادة "منظمة الوحدة الافريقية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية" رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص ١٢٨.

(٣) المادة (٩٦) من ميثاق الامم المتحدة.

أي ان المحكمة تقوم بتقديم الاراء الاستشارية وهي تماثل الوظيفة التي تقوم بها بعض الهيئات القانونية داخل الدولة في تقديم الرأي القانوني، وبمقتضى هذه الوظيفة تقوم المحكمة بابداء الرأي القانوني في شأن اية مشكلة قانونية تهتدى بارائها فيما ينشأ من مشكلات قانونية يتطلب من محكمة العدل الدولية باداء وظيفة الافتاء عندما يطلب اليها ذلك. ولا يخفى ان طلب الفتوى انما يراد بسبب تفرق الراي في شأن مشكلة في موضوع الفتوى، مما يجعل الامر قريب الشبه بوجود النزاع في شأنها ولذلك فان الاجراءات التي تتبعها محكمة العدل الدولية في خصوص الفتاوى تماثل الى حد كبير تلك الاجراءات التي تتبع عند عرض خصومة عليها [١] وفي الواقع ان المحكمة ليست ملزمة باصدار اراء استشارية حينما يطلب منها ذلك بل لها رخصة الامتناع عن اصدار مثل هذه الأراء متى رأت ان طبيعتها القضائية تحتم ذلك، على ان المحكمة باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي للامم المتحدة تراعي دائما عدم الامتناع عن اصدار مثل هذه الاراء لمساعدة المنظمات الدولية على القيام بوظائفها. اما الافراد العاديون فلا يجوز لهم التقدم مباشرة الى المحكمة لطلب رأي أستشاري وكذلك لا يجوز للمنظمات الدولية طبقا للنصوص الحالية للميثاق للنظام الاساسي للمحكمة طلب رأى استشاري فلا يجوز لمنظمة اقليمية كجامعة الدول العربية او منظمة الوحدة الافريقية طلب فتوى من المحكمة. وكذلك لا يمكن للدول ايضا طلب فتوى من المحكمة. وكذلك لا يمكن للدول ايضا طلب اراء استشارية منها. [٢]

واوضحت المواد من ٦٥-٦٨ من النظام الاساسي للمحكمة النظام القانوني لافتاء المحكمة وان الاراء الاستشارية او الفتاوى ليست ملزمة مثل القرارات وقد اعطت المحكمة عددا من الفتاوى مثل قبول اعضاء جدد في الامم المتحدة ١٩٤٨، واختصاص الجمعية العامة بشأن قبول الدول الاعضاء ١٩٥٠ التعويض عن الاضرار الناجمة عن خدمة الامم المتحدة ١٩٤٩ ، وكذلك التفسير الاول والثاني لمعاهدة الصلح المعقودة عام ١٩٤٧ بين الحلفاء من جهة وبين بلغاريا والمجر ورومانيا عام ١٩٥٠. [٣]

---

(١) سلطان، د. حامد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧٤.

(٢) محمد، د. احمد ابو الوفا "الوسيط في قانون المنظمات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٢-٥١٤.

(٣) فوق العادة، د. سموحي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠٦-٨١٩.

المبحث الثالث

الوسائل السياسية

أولا: التسويات السياسية في عصبة الامم المتحدة

نص عهد عصبة الامم المتحدة في المواد ١٢-١٥ على وجود حل لكل المنازعات الناشئة بين الدول الاعضاء في العصبة بصورة سليمة وفرضت المادة ١٢ منه على جميع الدول الاعضاء الخيار بين احدى الطريقتين، اذ نصت هذه المادة على وجوب اخضاع الخلافات بين الدول الاعضاء:

أ- اما الى طريقة التحكيم والتسوية القضائية الى محكمة تحكيم، أي محكمة التحكيم الدائمة او محكمة العدل الدولية الدائمة حسب رغبة الطرفين وتبعا للشروط المبينة في المواد ١٣ و ١٤.

ب- او عرض الخلافات على مجلس العصبة لاجراء التحقيق وتقديم التوصية، وفقا للشروط المبينة في المادة ١٥ وكان المجلس يقوم بمهمة الوسيط محاولا حمل الطرفين على التفاهم المباشر او الوصول الى تسوية واعداد تقرير يعرض على التصديق فاذا نال الاجماع باستثناء صوت الطرفين اكتسب صفة القانون واصبح ملزما للدول المتنازعة، اما اذا حصل على الاغلبية فقط فلا يكتسب اية صفة ملزمة. [١]

ومن خصائص هذا الاسلوب:

أ- حرية الاطراف المتنازعة، فاعضاء العصبة ليسوا ملزمين بعرض النزاع على المجلس او الجمعية العامة، بل يمكنهم اختيار احدى الطرق السلمية كالوساطة والتحكيم والتسوية السياسية او القضائية.

ب- عرض النزاع على المجلس: انه يحق لكل من الطرفين المتنازعين عرض النزاع على المجلس مباشرة كما يحق لاعضاء عصبة الامم لفت نظر المجلس الى القضايا التي تهدد السلم العالمي. [٢]

---

(١) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٢) فوق العادة، د. سموحي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨١.

مساوىء هذا الاسلوب امران:

١- ضعف المادة (١٥) من العهد اذ ان توصية المجلس لا تصبح نافذة الزاميا حيال الطرفين المتنازعين الا اذا اقرت بالاجماع. اما الدولة التي تتجاوز هذه التوصية فتفصل من عضوية العصبة، وتتعرض عند الاقتضاء للعقوبات، كتلك العقوبات التي فرضت من قبل العصبة على ايطاليا بسبب نزاعها مع الحبشة. وخلافا لذلك فاذا لم تنل التوصية سوى غالبية الاصوات فانها تبقى غير الزامية.

٢- تكمن الثغرة الثانية في المادة ١٥ فق ٨ التي استثنت التسوية الاجبارية للمنازعات التي يعتبرها القانون الدولي من صميم اختصاصات الدولة التي لا تخضع بالتالي لاي تسوية يوصي بها المجلس [١] ان الصفة السياسية لهذا الاسلوب في التسويات تتمثل بتأليف المجلس، والاجراءات المتبعة، وطرق العمل التي يعتمدها وطبيعة المنازعات المحالة اليه والقرارات التي يتخذها. [٢]

ثانيا: التسويات السياسية بواسطة الامم المتحدة

ليس من وظائف مجلس الامن ان يعني بامر كل نزاع يقع بين دول اعضاء في الامم المتحدة او بين دول من اعضاء هذه الهيئة ودول خارجة عنها. بل ان وظيفة المجلس في حسم المنازعات الدولية بالوسائل السلمية لا تتناول الا المنازعات او المواقف الدولية التي يكون من شأن استمرارها، تعريض حفظ السلم والامن الدولي للخطر. وهذا لا يعني ان منظمة الامم المتحدة لا تعني بمعالجة المنازعات الدولية التي تعرض الهيئة للخطر. [٣]

ان تسوية المنازعات الدولية بموجب ميثاق الامم المتحدة يجري بموجب الفصل السادس. وطبقا للمادة (٣٣) من الميثاق التي نصت على وجوب اللجوء الزاميا الى طريقة الحل السلمي. وهنا ايضا نجد ان الحرية كما في نظام عصبة الامم، متروكة للدول الاعضاء في ما يتعلق باختيار طريقة الحل الملائم، من مفاوضات مباشرة، وتحقيق وساطة وتوفيق، وتسوية قضائية، اللجوء الى منظمات اقليمية..الخ ويحق لمجلس الامن التدخل في حال قيام نزاع او وضع يهدد استقرار الامن: [٤]

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٨٢ وكذلك روسو شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٧.

(٢) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨.

(٣) سلطان، د. حامد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩٤.

(٤) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨.

أ- اما من تلقاء نفسه المادة (٣٤)

ب- او بناء على طلب احد اعضاء الامم المتحدة المادة (٣٥)

جـ- او بناء على مسعى الامين العام للمنظمة المادة (٩٩)

وتأخذ سلطات المجلس في حل المنازعات بان يدعو مجلس الامن اولا اطراف النزاع التماس حله بالوسائل المذكورة في المادة (٣٣) فاذا اخفقت الدول المتنازعة في حل النزاع بالوسائل المذكورة وجب عليها ان تعرض الامر على مجلس الامن. وللمجلس ان يوصي بما راه ملائما من شروط لحل النزاع (المادة ٣٧) على انه يجوز للمتنازعين ان يتفقوا على عرض نزاعهم مباشرة على مجلس الامن وفي هذه الحالة يقدم المجلس اليهم توصياته لحل النزاع سلميا (المادة ٣٨) وعلى مجلس الامن وهو يقدم توصياته في أي نزاع ان يراعي ما اتخذه المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع. وان المنازعات القانونية يجب ان يقوم اطرافها بعرضها على محكمة العدل الدولية وفقا لاحكام النظام الاساسي لهذه المحكمة المادة (٣٦) [١]

ان ممارسة دور التسوية في مجلس الامن يقضي المرور بمرحلتين اساسيتين:

المرحلة الاولى: وتتمثل في النظر في موضوع النزاع او الموقف لمعرفة ما اذا كان من شأن استمراره تهديد السلم والامن الدوليين.

المرحلة الثانية: وتتعلق بفحص النزاع او الموقف وتستدعي قيام المجلس بانشاء لجان. وهي التي تظهر في العمل تحت اسم (لجان التحقيق) و (لجان التوفيق) وسلطة مجلس الامن في انشاء هذه اللجان تستند اساسا على المادة (٣٤) من الميثاق التي تقرر حق المجلس في التحقيق في أي موقف او نزاع يمكن ان يؤدي استمراره الى احتكاك دولي او الى نزاع. وفي الواقع ان كان ما يصدر عن المجلس طبقا لاحكام الفصل السادس من الميثاق ياخذ صورة توصيات حتى لو صدرت تحت اسم اخر مثل: طلب او دعوة او لفت نظر او تصريح. واذا كانت التوصيات غير ملزمة قانونيا الا ان لها قوة الزام ادبي لا يستهان بها على اساس انها تمثل راي الجماعة الدولية. [٢]

---

(١) ابو هيف، علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٤-٧٣٥.

(٢) شلبي، د. ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٧.

ان التوصيات الصادرة في شأن حل المنازعات حلا سليما يمكن ان تنقسم الى الصور الثلاث الاتية:

أولا: وتمثلها التوصية التي تصدر عن المجلس دون تحديد طريقة معينة من طرق حل المنازعات بحيث تكون هناك حرية في اختيار طريقة حل المنازعات التي تناسب الاطراف المعنية. وهنا تكون التوصية بمثابة دعوة لاطراف المجلس لتسوية ما بينهم من منازعات بالصورة السلمية وتظهر هذه الصورة من التسوية في المادة (٣٣ فق ٢)

ثانيا: التوصية التي تتضمن طريقة معينة لحل النزاع، وقد تضمنت المادة (٣٦) الاحكام الخاصة بهذه الصورة.

ثالثا: تمثلها التوصية التي تتضمن شروطا لحل النزاع والواقع ان من يضع شروط حل النزاع ينصب من نفسه حكما بين اطراف النزاع اذ يمارس المجلس نوعا من الاختصاص شبه قضائي.[1]

ثالثا: تسوية المنازعات عن طريق المنظمات الاقليمية

لقد اشار ميثاق الامم المتحدة باللجوء الى المنظمات الاقليمية لتسوية المنازعات الدولية، فاكدت المادة (٣٣) "على اطراف أي نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدوليين للخطر ان يلتمسوا حله بادىء ذي بدء بطريق...الخ او ان يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع اختيارها، كما اكدت الفقرة الاولى من المادة (٥٢) على معالجة من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولي عن طريق اللجوء الى العمل الاقليمي. كما اكدت الفقرة الثانية من نفس المادة على وجوب اللجوء الى التنظيمات الاقليمية قبل عرض أي نزاع نهائيا على مجلس الامن، وكذلك اكدت الفقرة الثانية من نفس المادة على ان مجلس الامن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بواسطة المنظمات الاقليمية او بواسطة تلك الوكالات الاقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الامر او بالاحالة عليها من جانب مجلس الامن فلو تصورنا وقوع نزاع بين اقطار الجامعة العربية فان مجلس الامن يشجع على ان يتم حل الخلاف من قبل جامعة الدول العربية قبل عرضها على مجلس الامن. وفي الحقيقة ان ما يشجع على تطور العمل الاقليمي في اطار المنظمات الاقليمية هو وجود روابط متعلقة بالاصل او اللغة او الدين او الافكار والمعتقدات او الماضي التاريخي الواحد او الحاضر او المستقبل المشترك. ونظرا لان هذه الروابط من شأنها تقوية العلاقات فانها تخلق تواصلا عند الانخراط في التنظيمات الاقليمية.

---

(١) المصدر السابق، ص ٣١٨-٣١٩.

وعليه فانه لا يمكن انكار اهمية الروابط الاقليمية التي توجد بين هذه الدول وفي الحقيقة فانه بالامكان حل المشكلات العالمية عن طريق المنظمات الاقليمية ويرجع ذلك الى قدرة المنظمة الاقليمية في التعبير عن حاجات الدول المنظمة اليها بشكل افضل من المنظمة العالمية والواقع ان المنظمات الاقليمية لها فائدة كبيرة في معظم الاحيان وبالنسبة للمسائل التي تستطيع حلها وهو ما يخفف من مهام التنظيم العالمي ايضا ويعاون المنظمات الدولية على اداء وظيفتها على نحو افضل. [١]

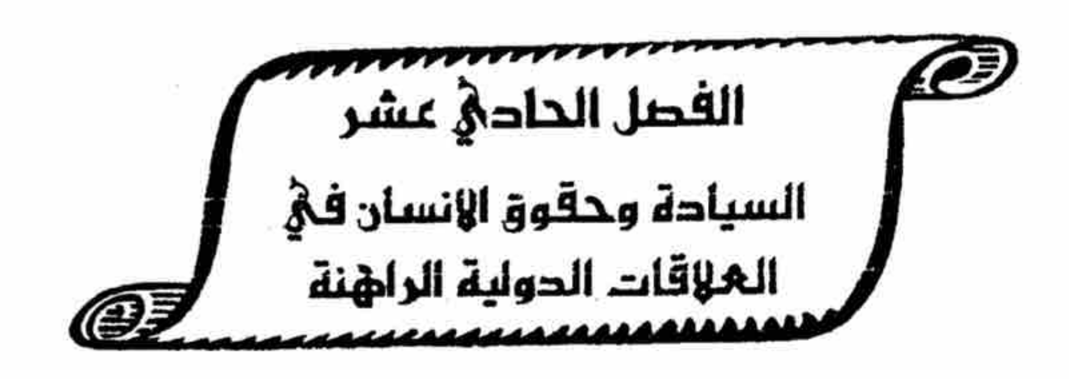
وقد تضمن ميثاق جامعة الدول العربية في المادة الخامسة نصا حول عدم جواز اللجوء الى القوة لحل المنازعات العربية ولمجلس الجامعة ان يتدخل لحل المنازعات بين الدول العربية ويتخذ ذلك صورتين اساسيتين، تتمثل اولهما في ما نسميه بالتدخل اللاحق. ويكون في حالة نشوب خلاف بين دولتين او اكثر من دول الجامعة لا يتعلق باستقلال الدولة او سيادتها او سلامة اراضيها فعندئذ يلجأ المتنازعون الى مجلس الجامعة لفصل هذا الخلاف ويعد قراره نافذا وملزما وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي يقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته. وثانيهما يطلق عليها اسم التدخل السابق او الوقائي وتتمثل في وساطة المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة ودولة اخرى من دول الجامعة او غيرها للتوفيق بينها. وكذلك يقوم المجلس باجراء التحكيم ايضا وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط باغلبية الاراء[٢]، والوساطة يقصد بها سعي مجلس الجامعة لايجاد حل للنزاع القائم وذلك بالعمل على تقريب وجهات النظر، وتكون سلطة المجلس اجبارية في المنازعات الخطيرة التي يخشى منها وقوع حرب بين الدول اطراف النزاع، وقرارات المجلس في هذا الصدد تصدر باغلبية الاراء دون ان يدخل في هذه الاغلبية اصوات الدول المتنازعة. ومع ذلك يجوز للدول المتنازعة ان ترفض الحل الذي قرره المجلس حيث ان حلول الوساطة لا تكون ملزمة مثل حلول التحكيم. والتحكيم المنصوص عليه في المادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية هو التحكيم الاختياري وليس الاجباري حيث لا يتم الالتجاء الى هذا النوع الاخير من التحكيم الا بموافقة مسبقة من اطرافه، كما يشترط الا يكون موضوع التحكيم متعلقا باستقلال او سيادة او سلامة اراضي الدولة. [٣]

---

(١) شلبي، ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٥.

(٢) محمد، د. احمد ابو الوفا، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٨-٦٢٩.

(٣) شلبي، د. ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٦-٥٤٧.



المبحث الأول

مفهوم السيادة وحقوق الانسان في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة

ان من اهم سمات مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو تغير النظرة الى السيادة فلم تعد السيادة مطلقة كما كانت سابقا، فالاتجاهات الفقهية الحديثة في القانون الدولي العام تتجه الان نحو المزيد من التقييد للسيادة وهذا نابع في الواقع من تبلور مفاهيم ومبادىء حول تعزيز ممارسة حقوق الانسان وحرياته الاساسية. فتميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالنظر لانتهاء الصراع على مستوى القمة، بانتقال الصراعات والنزاعات الى المستويات الاقليمية فشهدت مختلف المناطق الاقليمية نشوب نزاعات بعضها مدفوع باسباب ايديولوجية او سياسية والاخرى مدفوع باسباب اثنية. (١)

ولكن حالة التفكك التي حلت ببعض الدول والصراعات داخل الدولة الواحدة او حتى انهيار الدولة احيانا اخرى استوجب من المجتمع الدولي اعادة النظر في صيغ تعاملة مع هذه التطورات الجديدة. ودعت الحاجة الى قيام الامم المتحدة بدور جديد ومضاف من اعمال انسانية من اجل وضع حد للفوضى في داخل الدولة.

---

(١) توفيق، د. سعد حقي "النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة" الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ١٠٤-١٠٥.

أ- السيادة ليست مطلقة

وبشكل عام يكاد يتفق معظم اساتذة العلاقات الدولية على ان الدولة هي اللاعب الرئيس في العلاقات الدولية لانها تتمتع بالسيادة، اذ لا سلطة تعلو عليها ما لم تقبلها بارادتها، ومع ذلك فان وجهة النظر السائدة في العلاقات الدولية بان الدولة لم تعد تتمتع بالسيادة المطلقة كما كان سابقا في عصر ما قبل التنظيم الدولي، لان ظهور المنظمات الدولية ادى الى تغيير المفهوم السابق للسيادة المطلقة. فلم تعد الدولة تتمتع بذات الحرية المطلقة، واصبح التنظيم الدولي يحد وبشكلك كبير من حريتها السابقة، وبالتالي اصبح الجدل حول مفهوم السيادة ياخذ ابعادا جديدة.

لقد تجادل انصار مذهب سيادة القانون الوطني وانصار مذهب سيادة القانون الدولي الرأي حول ايهما تكون له الغلبة في حالة التعارض بين قواعد القانون الوطني والقانون الدولي. فانصار مذهب سيادة القانون الوطني يرون بانه حالة التعارض بين القانونيين تكون الغلبة لقواعد القانون الوطني. في حين يرى انصار مذهب سيادة القانون الدولي بان مذهب سيادة القانون الوطني لا يمكن قبوله لانه يهدم القانون الدولي من اساسه ويجعله عديم القيمة. كما يترتب عليه منطقيا ان الدول تستطيع ان تتحلل متى شاءت من قواعد القانون الدولي العام وذلك يتنافى مع الالتزام المفروض على الدول باحكام القانون الدولي العام. ولا شك ان سيادة القانون الدولي العام هي النظرية التي يؤيدها الفقه الدولي الحديث وتتفق مع العرف الدولي ومع الاتجاه الى تقوية القانون الدولي. ونخلص من مراجعة احكام القضاء الدولي من حيث علو قاعدة القانون الدولي على القانون الداخلي وعلو القانون الدولي العام على الدستور الوطني وعلو المحاكم الدولية على المحاكم الوطنية.(١)

ان الدول ليست مطلقة التصرف داخل اقليمها، اذ هي تخضع للقانون الدولي الذي هو مفروض على الدول بناءا على اعتبارات تعلو على ارادتها والذي يورد قيود على تصرفات الدول، ويحكم علاقاتها مع الدول الاخرى ومع الهيئات الدولية، ومن الثابت انه لا توجد دولة تقرر انها ترفض الخضوع للقانون الدولي أو تدعي انها تملك التصرف بحرية مطلقة في العلاقات الدولية. وحتى في الاحوال التي تم فيها مخالفة قواعد القانون الدولي العام كانت الدول المخالفة تحاول تبرير موقفها عن طريق اللجوء الى تفسير قواعد هذا القانون بما يلائم هذا الموقف. كذلك لا تتفق نظرية السيادة مع التطور الجديد للقانون الدولي. ومع محاولات اخضاع الدول لسلطة المنظمات الدولية ومع اقامة نظام الامن الجماعي واخر للتنمية

---

(١) غانم، د. محمد حافظ " مبادىء القانون الدولي العام" مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩-١٧٠.

الاقتصادية الدولية في اطار منظمة الامم المتحدة. وهي ايضا لا تنسجم مع تدخل القانون الدولي - عن طريق حماية حقوق الانسان- في علاقة الدولة برعاياها.(١)

والدول تربطها بعضها ببعض مصالح مشتركة تفرض عليها التعاون وتجعلها في حالة تبعية متبادلة. وليس للدولة في سبيل تحقيق اغراضها الخاصة ان لا تكترث بمصالح الدول الاخرى. وعندما تمارس سلطانها فانه يجب ان يكون في نطاق قواعد القانون الدولي وفي حدود تعهداتها والتزاماتها الدولية ولا يجوز ان يقال ان تقييد تصرفها على هذا النحو انما هو انتقاص لسيادتها لان هذا التقييد هو عام يشمل الدول كافة وفي صالحها جميعا، ولان السيادة كذلك لا تتنافى مع الخضوع للقانون والذي يتنافى هو الخضوع لارادة دولة اخرى. (٢)

لقد تضمن ميثاق الامم المتحدة قيدا هاما على مبدأ السيادة المطلقة اذ تضمن الميثاق احكاما مهمة سواء في ميدان نبذ الحرب كما جاء في ديباجيته التي جاء فيها "نحن شعوب الامم المتحدة وقد الينا على انفسنا ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين احزانا يعجز عنها الوصف.. وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا ان ناخذ انفسنا بالتسامح، وان نعيش معا في سلام وحسن جوار، وان نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والامن الدولي، وان نكفل بقبولنا مبادىء معينة ورسم الخطط اللازمة لها الا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة" والى جانب هذه الالتزامات الصريحة في نبذ الحرب ذكر الميثاق في المادة الاولى منه "ان مقاصد الامم المتحدة هي:

(١) حفظ السلم والامن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ولازالتها. وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم او لتسويتها. وتضمنت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الميثاق الالتزام التالي "يفض جميع اعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر" وذكرت الفقرة الرابعة من المادة ذاتها الالتزام التالي: "يمتنع اعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لاية دولة او على وجه اخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة. والى

---

(١) المصدر السابق، ص ١٧٠-١٧١.

(٢) ابو هيف، د. علي صادق "القانون الدولي العام" مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.

جانب ذلك تضمن الميثاق احكاما اخرى - في الفصل السادس منه- لحل جميع المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية، كما ذكر في احكام الفصل السابع منه- والاعمال والتدابير التي تتخذ في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان. [١]

ب- تغيير النظرة الى السيادة

ومع ظهور المتغيرات الدولية الجديدة وانتهاء الحرب الباردة دخل مفهوم السيادة في تطور جديد واخذت بعض الاراء تعيد النظر بمفهومه السابق بالرغم من ان الجدل حول موضوع السيادة ليس بجديد. اذ حصل تغيير في النظر الى السيادة وان الاتجاهات الفكرية الجديدة اخذت تسعى نحو المزيد من تقييد سيادة الدول. فترى الرؤية الحديثة بان السيادة لم تعد مطلقة وان هناك حاجة لاعادة النظر فيها ليس من اجل اضعاف جوهرها وانما بقصد الاقرار بانها يمكن ان تتخذ اكثر من شكل وان تؤدي اكثر من وظيفة وهذه الرؤية يمكن ان تساعد على حل المشاكل سواء داخل الدول او فيما بينها. وحقوق الفرد وحقوق الشعوب تستند الى ابعد من السيادة العالمية التي تملكها البشرية قاطبة والتي تعطي جميع الشعوب حقا مشروعا في شغل نفسها بالقضايا التي تمس العالم بمجموعه وهذا المعنى يجد انعكاسا متزايدا له في التوسع التدريجي للقانون الدولي [٢] ويتصل بذلك الامر تزايد الاعتراف بان الدول وحكوماتها لا تستطيع بمفردها مواجهة او حل المشاكل القائمة اليوم. فالتعاون الدولي لا مناص ولا غنى عنه. وستكون نوعية التعاون ومداه وحسن توقيته هي التي تشكل الفرق بين التقدم الى الامام وبين الاحباط واليأس. [٣]

وترى وجهة النظر الجديدة بان النظام الدولي لم يعد دوليا بل اصبح عالميا، أي ان العلاقات الدولية اصبحت امية بمعنى عدم اقتصارها على الدولة كفاعل رئيس وحيد في العلاقات الدولية. ولقد ظهرت قنوات عديدة يمكن من خلالها ان يتفاعل الفرد مع النظام العالمي. ان مجرد وجود هذه القنوات جعل الفرد احد

---

(١) سلطان، د. حامد "القانون الدولي العام في وقت السلم" مصدر سبق ذكره، ص ٨٣٧-٨٣٩.

(٢) غالي، د. بطرس بطرس "نحو دور اقوى للامم المتحدة" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١١) يناير ١٩٩٣، ص ١١.

(٣) المصدر السابق، ص ١١.

المخاطبين من جانب القانون الدولي مما يدخل انتهاكات حقوق الفرد كاحد الوسائل المشروعة للتداول في مجال العلاقات الخارجية. [١]

وفي الواقع ان حقوق الانسان تنشىء نظاما قانونيا جديدا، اذ هي بحكم طبيعتها تلغي التمييز التقليدي بين النظام الداخلي والنظام الدولي، وبالتالي يجب الا ينظر اليها من زاوية السيادة المطلقة او من زاوية التدخل السياسي. بل يجب على العكس ادراك ان حقوق الانسان تقضي ضمنا التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية، وضمن هذا الاطار يجب ان تكون الدولة الانموذج في ضمان حقوق الانسان واليها يجب ان يعهد المجتمع الدولي بشكل اساسي، المسؤولية الاولى عن حماية حقوق الافراد، وحينما تكون الدولة غير جديرة بهذه المهمة وغير قادرة على تحمل المسؤولية وذلك حينما تنتهك هذه الدول ذاتها المبادىء الاساسية لميثاق الامم المتحدة التي التزمت بها وحين تتحول الى اهدار حقوق المواطنون بدلا من حمايتهم وهو ما لم يعد ممكنا لدولة ما اخفاؤه عن الرأي العام في ظل ثورة المعلومات التي نعيشها اليوم [٢]. وفي مثل هذه الظروف يتعين على المجتمع الدولي أي المنظمات الدولية والاقليمية ان تتحمل مسؤوليتها نيابة عن الدولة التي تخفق في القيام بواجباتها في هذا الميدان. ان مثل هذا البناء القانوني والمؤسسي يجب الا يثير بعض المتحسسين او المتخوفين من هذا التطور فلا يمكن ان يصبح حماية السيادة او التمسك بها ذريعة تستتر وراءها انظمة شمولية لاهدار حقوق المواطنين. [٣]

ومع قيام المتغيرات الدولية الجديدة توسعت اعمال الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان، حيث تم القيام باعمال مراقبة خاصة باحوال حقوق الانسان مثل ما حدث في السلفادور وبموجب قرار مجلس الامن ٦٩٣. وعملية حفظ السلام في كمبوديا حيث تم تخصيص قسم خاص لحقوق الانسان، ويمكن اعتبار كافة عمليات حفظ السلام التي تتولى الاشراف على الانتخابات بما فيها انتخابات ناميبيا وانتخابات هايتي وجنوب افريقيا متعلقة بحقوق الانسان، وفي هذا المجال ظهر هناك تطور هام يأخذ بالنمو وهو التزام منظمة الأمم المتحدة بالانتخابات الحرة، حيث ان المادة (٢١) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ لم

---

(١) الجويلي، عمرو "الامم المتحدة وحقوق الانسان: تطور الاليات" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٧) يوليو، ١٩٩٤، ص ١٥٧.

(٢) غالي، د. بطرس بطرس 'حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية' السياسية الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٤) اكتوبر ١٩٩٣، ص ١٤٥.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٥.

تنص فقط على ان مبدأ ادارة الشعب هو اساس سلطة الحكم بل اضاف ايضـــا، ان ذلك يحدد عن طريق انتخابات شاملة ومتساوية عن طريق التصويت السري. وقــد تم تأكيد هذا المبدأ الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٦٦. وفي تطور لاحــق اتخذت الجمعية العامة قرارين هامين الاول عام ١٩٩٠ والذي اعاد تاكيد الالــتزام بانتخابات حرة وطالب السكرتير العام تقديم تقرير حول تعزيز المساعدة الانتخابيــة وهو القرار ١٣٧/٤٦. اما القرار الثاني فقرر انشاء مكتب للمساعدة في الاجـراءات التنفيذية وانشاء وحدة المساعدة الانتخابية. ان كل هذه التطورات تمهد لظــهور مــا يمكن تسميته بحق الحكم الديمقراطي. [١]

وفي اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز الــذي انعقــد فــي اكــرا سبتمبر/ ايلول ١٩٩١ كان محصلة الاجتماع التاكيد على ضرورة تشــجيع الــدول غير المنحازة على اتباع التعددية السياسية، واقامة اطار من المشاركة الديمقراطيــة ونظم حكم متفتحة [٢] وفي مؤتمر جاكارتا لقمة عدم الانحياز المنعقــد فــي عــام ١٩٩٢ والذي يعد خطا فاصلا في مسيرة الحركة نادي البيــان الختــامي للمؤتمــر بتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان والدبلوماسية الوقائية والامن الدولي. [٣]

جـ- السيادة ومسألة التدخل في السلطان الداخلي

لقد أكد ميثاق الامم المتحدة في الفقرة السابعة من المادة الثانية ما يلي "ليــس في هذا الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميــم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء ان يعرضوا مثــل هــذه المسائل لان تحل بحكم الميثاق" ويرى البعض بان الميثاق لا يبيح للامــم المتحــدة حق التدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة. ولكن اصبح من الصعب الموائمة بيــن السيادة بمعناها التقليدي وبين قيام المنظمات الدولية. فيرى الدكتور محمــد ســعيد الدقاق "ان تحديد المسائل المتعلقة بالاختصاص الداخلي كان في ظل عصبة الامــم وما زال مع وجود الامم منوطا بقواعد القانون الدولي الاتفــاقي والعرفــي علــى السواء. والاختصاص الداخلي للدولة يصبح بذلك مجموعة من الامور التي تســتطيع الدول التصرف بصددها بحرية كاملة دون ان يحد من قدرتها على التصرف الــتزام

---

(١) الجويلي، عمرو، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

(٢) محمد، احمد طه "التحولات الديمقراطية في العالم الثالث" مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩-١٨٠.

(٣) دحروج، طارق، مؤتمر القاهرة: عدم الانحياز وافاق المستقبل" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٧) يوليو ١٩٩٤، ص ٢٨٥.

دولي او اتفاقي" [1] بل ان الفقيه فرد روس يذهب الى ابعد من ذلك فيرى "ان الامم المتحدة تستطيع ان تتدخل في مسالة ما وبواسطة ما تصدره من قرارات وتوصيات متى كان الامر متعلقا من حيث المبدأ بالقانون الدولي. ولا يهم بعد ذلك ان تكون هناك قاعدة قانونية دولية وضعية تنظم هذه المسالة ام لا بل حتى ولو كانت محكومة بالفعل بقاعدة داخلية. وقد رخصت الجمعية العامة للامم المتحدة نفسها في اصدار توصياتها في هذا الشأن لانها قدرت تعلق المسألة من حيث المبدأ بالقانون الدولي لمساسها بحقوق الانسان وهذا ما يسقط دفع الدولة بعدم اختصاص الامم المتحدة بالتعرض لمثل هذه المسائل لتعلقها بصميم اختصاصها المحفوظ". [2]

ان الاختصاص المحفوظ للدول في نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة لا يعني مطلقا بان السيادة قائمة بصورة كاملة مطلقة في حضيرة المنظمة فالميثاق نفسه يفرض على الدول الاعضاء التزامات متعددة تتعارض والتمتع الكامل بالسيادة التامة [3]. ويرى الدكتور محمد سعيد الدقاق بان الفقرة السابعة من المادة الثانية لا تعدم اختصاص الامم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالنطاق المحفوظ للدول وانما توقفه فقط. ويمكن للمنتظم (الامم المتحدة) في أي وقت يزول فيه هذا المانع ان يبسط دائرة اختصاصه لتناول هذه المسائل، كل ذلك دون حاجة الى تعديل ميثاقه. [4]

ويرى الدكتور محمد المجذوب بان هذا النص لا يزودنا بتعريف واضح للسلطان الداخلي للدول وبسبب الغموض الذي احاط بمفهوم السلطان الداخلي جعل من الصعب تحديد المسائل التي تدخل في صميم هذا السلطان. [5]

---

(١) الدقاق، د. محمد سعيد "القانون الدولي - الجزء الثاني- التنظيم الدولي" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١١٢-١١٣.

(٣) المجذوب، د. محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

(٤) الدقاق، د.محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

(٥) المجذوب، د. محمد "محاضرات في المنظمات الدولية الاقليمية" مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩-١١٠.

ويرى الدكتور محمد طلعت الغنيمي بان سلطان المنظمات الدولية شكل قيدا على سيادة الدول ويقول بان "تحديد ما يعتبر من صميم الاختصاص الداخلي للدولة امر يتزايد بصعوبة مع تطور الجماعة الدولية [(١)] ويعتقد الاستاذ الغنيمي بان "التنظيم الدولي لم يقنع بما فرضه من قيود على سيادة الدولة خارج اقليمها فراح يتسلل الى تلك السيادة في داخل الاقليم. [(٢)]

وهكذا فالقانون الدولي هو في حالة تطور مستمر فمبدأ السيادة المطلقة والذي كان سائدا منذ قرون لم يعد قائما بالدرجة المتصورة نظريا، بل ان البعض من الاساتذة يرى ان السيادة لم تكن ابدا مطلقة كما كان يباشرها الحكام بل اصبحت مقيدة. كما انها عملت على اعاقة قيام أي تنظيم دولي فعال فضلا عن انها الوسيلة التي شجعت الدول القوية للاعتداء على الدول الضعيفة. [(٣)]

المبحث الثاني

السيادة والتدخل لاغراض انسانية

أ- مفهوم التدخل لاغراض انسانية: ان مفهوم التدخل اصبح مرادفا مع أي فعل تتخذه الدولة (أ) ضد الدولة (ب) والذي تنفر منه الدولة (ب) [(٤)] وينحصر هذا المصطلح في الحالات التي يتعرض فيها قطاع كبير من المواطنين، وليس بالضرورة رعايا دولة ودول اخرى، في دولة ما للموت او التعذيب على نطاق كبير، وذلك نتيجة لسياسة حكومة الدولة أو بسبب انزلاق الحكومة الى الفوضى والتسيب كما هو الحال في ليبريا والصومال [(٥)] ان مفهوم التدخل لاغراض انسانية اخذ يعني "مبادرة دولة واحدة او مجموعة دول متحالفة

---

(١) الغنيمي، د. محمد طلعت "في التنظيم الدولي" منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٤، ص ١٢٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣١.

(٣) الجلبي، د. حسن "القانون الدولي العام" مطبعة شفيق، بغداد ١٩٦٤، ص ١٩٢.

(٤) Hass, Ernst B "Beware the Slipper Sloplc: Notes toward the definition of Justifiable Intervention "in "Emerging Norms of Justified Intervention" A Collection of Essays from a project of the American Academy of Arts and Sciences, edited by Laura W. Reed and Karl Kaysen, Cambridge – Massachussettes, 1993, P. 65.

(٥) كرين وود، كريستوفر "هل هناك حق التدخل لاغراض انسانية" ملخص بحث منشور في السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤، ص ٣٣٥.

لمهمة تنفذ تحت رعاية الامم المتحدة" [1] ان ايقاف الحروب الاهلية قد اعطانا انموذجا حديثا للتدخل "ففي ناميبيا وينكاراغوا والصحراء الغربية وكمبوديا والسلفادور فان انهاء القتال قد ارتبط بشكل واسع بوضع حد لايقاف الدعم لاطراف ثالثة ونزع السلاح والتعبئة للمتمردين واعادة ادماج المتمردين والسكان النازحين في المجتمع العادي واقامة والاشراف على الانتخابات والمصادقة على الدساتير الجديدة وتحمل المسؤولية من اجل حماية الديمقراطية[2] ان التدخل في بعض حالات الفوضى لحماية المواطنين يكون بالتهديد باستعمال القوة عن طريق نشر قوات مسلحة حتى لا تلجأ الدول المعنية الى مقاومة مهمة التدخل وان كان لتوزيع معونات اغذية. والمسالة المهمة جدا هو اذا كان التدخل يتم على اساس موافقة الدول المضيفة فليس ذلك شرطا اساسيا لحفظ السلام اذ ان مجلس الامن قد اقام ذلك لكي يعطي اساسا قانونيا للقرارات التي تسمح بالتدخل مبررا ذلك بان التدخل يسمح في الحالات التي تهدد السلام. [3]

ويرى بول تايلر الاستاذ في مدرسة لندن للاقتصاد بان التدخل يمكن تبريره في بعض الظروف والتي يمكن تحديدها بما يلي: [4]

أولا: اذا انهارت الدولة وكان هناك اتفاق عام بان حكومتها قد توقفت عن الوجود فالتدخل الخارجي لا يساوم السيادة في عيون الدول الاخرى وفي هذه الحالة يصبح التدخل قائما مثل الحالة في الصومال.

ثانيا: اذا كان هناك ثمة وجود للحكومة وظهر نزاع حول ما اذا كانت الدولة محل النظر تتمتع بالسيادة. وفي مثل هذه الحالة فان الدبلوماسية تتدخل لحل النزاع، وان التدخل يصبح امرا قائما.

ثالثا: **لا يوجد نزاع حول استمرار سيادة الدولة، ولكن المسألة تدور حول التدخل غير المجمع عليه، بسبب وجود تهديدات على حياة وحقوق الناس بشكل خطير مما تدعو الحاجة الى ايجاد اجماع عام بين الدول من اجل القيام بالتدخل.**

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٣٥.

(٢) Hass, Ernst, B. Op.cit., P. 64.

(٣) كرين وود، كريستوفر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٥.

(٤) Taylor Paul "New Dimensions in the role of the United Nations": " first thoughts on Humanistion Interventions" International Seminar on "The New World Order and the role of the United Nations" Kyung Hee University Korea, 1993, P. 8-9.

رابعا: في هذه الحالة تبقى الدولة ذات السيادة ولكن حكومتها تقبل التعاون مع الدول الاخرى في مسألة التدخل الخارجي.

ب- الاسانيد القانونية للتدخل لاغراض انسانية: في الواقع، ان المواثيق الدولية التي تضم بيانات الحقوق والحريات الاساسية تمنح هذه الحقوق من حيث المبدأ لعموم الافراد بغض النظر عن جنسياتهم. أي ان أي دولة تقبل تقييدات على حرية عملها بموجب معاهدة دولية تلزمها حماية جميع البشر تكون ملزمة ايضا بالتزامات بصرف النظر عن معاملة الاشخاص الذين لم تتخذ بلدانهم الامر نفسه او التي سوف تتخذه. ولا يمكن تفسير مثل هذا الفعل من جانب واحد من قبل الدول على انه مصلحة شخصية. (١)

ويدون شك ان ضمانات حقوق الانسان والحريات الاساسية المثبتة في القانون الاساسي مستوحاة من فكرة الحرية المتعلقة بالحرية الشخصية. ان مثل هذا التوجه القيمي قد يحث الدولة بان تضمن او في الاقل ان تنظر بعين الاعتبار لامكانية منح المواطنين الاجانب حقوقا معينة بموجب قانونها المحلي حتى في ظل غياب الالتزام المتبادل من قبل الدولة الاجنبية. وقد يحث ذلك الدول ايضا على تعزيز الضمانات المحلية للحقوق والحريات الاساسية مستخدمة القانون الدولي، بصرف النظر عن الحقيقة القائلة بان العديد او ربما اغلبية الدول قد ترفض القيام بذلك. ان مثل هذا التقييد للسيادة المفروض ذاتيا لصالح حماية الحقوق والحرية التي تتم الموافقة عليها او تمت الموافقة عليها سلفا تحثه روح الشعب لدولة معينة. (٢)

ان مواثيق حقوق الانسان لم توجد تحت ضغط الاقوى، أي المصلحة الشخصية للاطراف المتعاقدة. انه افتراض حسن النية في التزامات المعاهدة بشأن حماية حقوق الانسان والحريات دون ضمانات التبادل يقتضي ضمنا اقرار الدولة المتعاقدة لمثالية الافراد الاحرار في دولة حرة ووجود قانون وطني يضع هذه المثالية موضع التنفيذ وما لم تلب هذه الشروط فان اية دولة لا يمكن ان تاخذ على عاتقها التزامات واسعة بموجب القانون الدولي لحماية هذه الحقوق دون التضحية باجزاء اساسية من نظامها القانوني الوطني. (٣)

---

(١) Geck, Wilhelm Kerl "International Protection of Fundamental Freedoms and National Sovereignty" in "Emerging Norms of Justified intervention" A Collection of Essay, From a project of the American Academy of Arts and Sciences, edited by Laura W. Reed and Karl Kaysen, Cambridge Massachussetts, 1993, P. 16.

(٢) Ibid, P. 17.

(٣) Ibid, P. 18.

ان المصادر الاساسية القانونية لحقوق الانسان والحريات الاساسية يمكن تحديدها بما يلي:

أولا: القانون الدولي العرفي: يأتي القانون الدولي العرفي من خلال منهج للعمل مدفوع بشكل مستمر من قبل الدول ومن خلال الاعتقاد بان منهاج العمل مقيد بالقانون. وفي العلاقات بين الدول واغراضها الوطنية فان له تأثيرا محدودا ولكنه يلعب دورا مهما في التعامل مع الاجانب، فالعرف الذي يقيد كل الدول يضمن الى الاجانب مستوى محدودا من العدالة، ويفرض على الدولة التي يقيم فيها الاجنبي التزامات باحترام حقه في الحياة وضمان سلامته ويحمي مسكنه وملكيته. (١)

ثانيا: المبادىء العامة للقانون: ان المبادىء العامة للقانون المعترف بها من قبل الامم المتحدة تعد مصدرا اخرا من مصادر تقييد القانون الدولي. انها المبادىء التي تؤسس لاغراض التطبيق الدولي والتي وضعت لتكون مبادىء تحكم القانون الداخلي. ان ما يعادل ثلثي الدساتير الوطنية اليوم تتضمن نصوصا حول حقوق الانسان وحرياته الاساسية، ولكن للمبادىء العامة للقانون دورا ثانويا في تطوير الحماية الدولية لهذه الحقوق وذلك لسببين: أولا: انها تعني عدة اشياء في دول ذات انظمة سياسية وايديولوجية مختلفة. فحرية الرأي في دستور جمهورية المانيا الديمقراطية لا تعني نفس حرية الرأي في دستور جمهورية المانيا الاتحادية. ثانيا: ان تضمين الدستور ضمانات قانونية للحقوق والحريات الاساسية لا يعني كثيرا عند التطبيق. اذ تختلف الدول في تطبيق حقوق الانسان وحرياته الاساسية وتكثر الانتهاكات عند بعض البلدان النامية. (٢)

ثالثا: قرارات المنظمات والمؤتمرات الدولية: ان دساتير عدد مهم من المنظمات الدولية تعلن بان من بين اهدافها الحفاظ وحماية الحقوق والحريات الاساسية. ومع ذلك فان التاثير القانوني لمثل هذه النصوص الدستورية محدودا. ففي الفقرة الثالثة في المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة تؤكد المنظمة على "تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا" والبعض يعتقد بان قرارات واعلانات المنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية لها فعالية محدودة لانها تقيم التزاما قانونيا من جانب مساهمة الدول فقط وان انجاز هذه الدول يعتمد على الظروف الداخلية والخارجية وعلى السياسات

---

(١) Ibid, P. 10-11.

(٢) Ibid, P. 11.

الفردية للدولة وعلى حسن نيتها وانه من الحتمي بان المشكلة تبدو من خلال التوجهات القائمة لبعض المنظمات الدولية. وهكذا ففي اطار منظمة الوحدة الافريقية وفي اطار منظمة الامم المتحدة كان التصويت بالاغلبية مسألة سهلة حينما ادينت سياسة التمييز العنصري لحكومة جنوب افريقيا سابقا، ولكن من المستحيل تبني مثل هذا القرار حينما تخرق الدول الافريقية حقوق الانسان. وعلى الرغم من هذا الضعف فان اعلانات المنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية ربما يكون لها دور في تطوير الحماية الدولية لحقوق الانسان. [1]

رابعا: المعاهدات الدولية: تعد المعاهدات الدولية مصدرا مهما للقانون الذي ينظم الحماية الدولية والحريات الاساسية. وهنا ينبغي التمييز بين الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات المتعددة الاطراف. حيث تؤدي الاتفاقيات الثنائية دورا ثانويا مقارنة بالاتفاقيات المتعددة الاطراف. ان وظيفة المعاهدات هي الاعتراف وتوسيع حماية محدودة لحقوق الانسان والحريات الممنوحة بواسطة القانون الدولي العام العرفي. ولهذا الغرض فان الاطراف المتعاقدة يمكن ان تتخذ وبشكل متبادل ضمانا لمثل هذه الحقوق المتعلقة بها، مثل حق الاقامة، حماية حق التملك الحماية الاضافية للمساواة في التعامل مع المواطنين الاجانب. وبشكل عام فان المعاهدات الثنائية تتعامل مع الحقوق الخاصة وتقيدها فقط لمواطني الدول الاطراف في المعاهدة. في حين تمنح الاهمية الكبرى للمعاهدات الاقليمية والشاملة والتي تعمل على ضمان حقوق الانسان والحريات الاساسية لكل الافراد بغض النظر عن جنسياتهم، وان المعاهدة الاقليمية التي تتضمن النصوص الشاملة لحماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية هي الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان لعام ١٩٥٠. [2]

جـ- حالات التدخل الإنساني: ان بعض حكومات العالم الثالث لا تبرر التدخل في أي وقت بما فيها كل الحالات المطروحة، بينما هناك حكومات اخرى توافق على التدخل في بعض الحالات مثل حكومات الدول الشمالية وهولندا وارغواى وكوستاريكا والولايات المتحدة والتي اتفقت مع المنظمات الدولية غير الحكومية، بانه في بعض الحالات يسمح بالتدخل كما يأتي: [3]

---

(١) Ibid, P. 11-12.

(٢) Ibid, P. 13.

(٣) Hass Ernst B. "Beware the Slipper Slope: Op.cit., P. 71-74.

١- منع اقتراف جريمة خطيرة.

٢- منع اقتراف جريمة الابادة.

٣- موضوع المجاعة والامراض المعدية.

٤- منع الكوارث الاقتصادية والمالية.

٥- ايقاف انتهاك حقوق الانسان الاساسية.

وحول هذه المسألة لا يوجد اتفاق حول كيفية استمرار مدى وحجم الانتهاك الذي يدعو الى التدخل، بالاضافة الى ذلك هناك عدم اتفاق حول طبيعة الحق المنتهك، واذا ما كان هناك تبرير سياسي للعذر المبرر الذي قد لا يتفق مع الاتفاقات والاعلانات الدولية، باختصار توجد خطورة حقيقية حول عدم مصداقية الاجراءات الدولية للحماية.

٦- فرض نزع السلاح ووضع تقييدات على تجارة السلاح.

٧- ضمان ممارسة حق تقرير المصير.

٨- الانذار بكارثة بيئية.

٩- اقامة وتعزيز وحماية الديمقراطية.

د- تبريرات التدخل للاغراض الانسانية: ان الاساس في التدخل الانساني هو تعرض مواطني دولة ما لانتهاكات من قبل حكومتهم او تعرضهم للمجاعة والهلاك والحرب الاهلية. فاخذت بعض الحكومات، ولا سيما الغربية، تطرح تساؤلات هل يبقى المجتمع الدولي مكتوف الايدى ازاء ما يحدث؟ فيجيب البعض بان التدخل يجب ان يحظى بموافقة الدولة المضيفة. وان معظم الدول التي اشتركت في مناظرة التدخل الدولي رفضت فكرة التدخل الانساني لحماية حقوق الانسان في الاقل عندما ينجم عن هذا التدخل اسقاط حكومة ما حتى وان كانت مسؤولة عن اهدار حقوق مواطنيها. ان محكمة العدل الدولية اتخذت موقفا مماثلا من نيكاراغوا عندما نفت فكرة تعدى حكومتها على حقوق مواطنيها كذريعة او تبرير للتدخل العسكري من جانب الامم المتحدة، وبعض المعارضين لتدخل دولة في شؤون دولة اخرى ايدوا فكرة التدخل من جانب الامم المتحدة لان هذا سوف يقلل من ضرر تدخل تقوم به دولة من ذاتها. (١)

---

(١) كرين وود، كريستوفر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٥-٣٣٦.

ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت الحاجة لاعادة النظر في التقويم التقليدي لشرعية التدخل الانساني، خاصة وقد تمخضت هذه الاحداث عن تحولات في الاتجاهات السياسية لمجلس الامن حيث اصبح التدخل الانساني امر لا يمكن التغاضي عنه. كذلك هناك تغيير في الرأي العام العالمي بخصوص الموازنة بين احترام سيادة أي دولة وبين المطالب الانسانية. وقد اتخذ مجلس الامن عدة قوارات بشأن حالات التدخل [١] فالبعض يعتقد بان قرار مجلس الامن ٦٨٨ لعام ١٩٩١ حول الاكراد في العراق يعد حالة رئيسة في اتجاهات التدخل لان مجلس الامن ربط بين التدخل الانساني وحماية السلام والامن الدوليين. وقد الزم مجلس الامن الحكومة العراقية بالسماح للمنظمات الانسانية الدولية بتقديم المساعدات الى جميع من يحتاجون للمساعدة في كافة انحاء العراق [٢] ويعتقد البعض بان قرار ٦٨٨ قد فتح افاق جديدة لمجلس الامن لكي يتخذ خطوات اكثر حزما من ذي قبل ضد الدول التي تسيء معاملة مواطنيها [٣] وبالنسبة الى الوضع في ليبريا والصومال فان الوضع مختلف عن العراق، لان التدخل الانساني من جانب الامم المتحدة كان من اجل رفع المعاناة عن المواطنين وحمايتهم من اخطار المجاعة والموت نتيجة لسياسات حكومة البلدين التي تسببت في نشوب منازعات وحروب اهلية. ففي ليبريا ادت الحرب الاهلية التي نشبت في صيف ١٩٩٠ الى حالة متدنية من الفوضى مما جعل المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا ان تقوم بنشر قوات لحفظ السلام وكان الهدف منها وقف اطلاق النار وتأسيس حكومة مؤقتة للاعداد للانتخابات. كما نشرت تصريحا للتأكيد على ان قوات السلام التي ارسلت الى ليبريا هي اولا لوقف القتل العشوائي للابرياء في ليبريا من مواطنين واجانب وثانيا لمساعدة المواطنين واستعادة مؤسساتهم الديقراطية. اما بالنسبة للسند القانوني للمجموعة الاقتصادية فقد اعتمد اساسا على موافقة الامم المتحدة ومجلس الامن لانه لم يكن متيسرا اخذ الموافقة من الحكومة الليبرية السابقة او المؤقتة. لذلك اعتبر التدخل امرا ضروريا لحماية حقوق الانسان [٤] اما بالنسبة الى الحالة في الصومال فان عدم وجود حكومة تستطيع فرض سيطرتها على كافة ارجاء البلاد دفع الولايات المتحدة لاتخاذ زمام المبادرة لتوفير القوات اللازمة لاتمام المهمة العسكرية ولكن على اساس ان يكون زمام هذه العمليات في يدها وبالرغم من ان السكرتير العام وعددا من الدول

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٣٦.

(٢) انظر: قرار مجلس الامن ٦٨٨ الصادر في ٥ نيسان/ ابريل ١٩٩١ في السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٠٥) يوليو ١٩٩١، ص ١٣٧.

(٣) كرين وود، كريستوفر: مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٦.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٣٧.

كانوا يفضلون ان تكون هذه العمليات تحت سيطرة الامم المتحدة الا انهم قبلوا عرض الولايات المتحدة، وكانت النتيجة صدور قرار مجلس ٧٩٤ الذي تمت الموافقة عليه بالاجماع في ٣ ديسمبر/ كانون الاول ١٩٩٢ والذي رحب بان توفر الولايات المتحدة القوات اللازمة (١). اما بالنسبة للوضع في يوغسلافيا فبالرغم من ان النزاع كان داخل الجمهورية الفدرالية الاشتراكية اليوغسلافية الا ان تفكك الجمهورية حول هذا النزاع من قضية محلية الى قضية دولية. اذ انفصلت كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا وسلوفينيا ولم يعد الوضع يتطلب موافقة الحكومة اليوغسلافية. وبما ان في داخل هذه الدول عناصر وقوميات متداخلة فان تدخل الامم المتحدة يعتبر تدخلا انسانيا اكثر من اجراءات امن عاجلة فمهمة قوات حفظ السلام في البوسنة لتامين مطار سراييفو كان لتامين عملية تسليم المؤن ومواد الاغاثة ولذلك كان من حق هذه القوات ان تستخدم القوة اذا ما واجهت مقاومة لمهمتها (٢) وهكذا اصبحت فكرة استخدام الامم المتحدة للقوة للتدخل في شؤون دولة ما على اساس انساني مقبولة ومعترفا بها من قبل المجتمع الدولي. والدليل على ذلك قرارات مجلس الامن التي تمت الموافقة عليها بالاجماع ان هذا التحول في دور الامم المتحدة من منظمة لحفظ السلام الى احلال السلام بالقوة العسكرية يعتبر امرا هاما ومطلوبا ايضا اذا انه يعطي فاعلية ومصداقية لقراراتها.

وبحدود عام ١٩٩٣ اخذت مسالة حقوق الانسان مكانا في جدول الاعمال الدولي باتجاه وجهة نظر اقل تشددا حيال السيادة والتي تحت ظروف معينة يمكن لتدخل غير مجمع عليه ان يحظى بالموافقة نتيجة لوجود اختراقات او مضايقات خطيرة لحقوق الانسان او لمعاناة فردية لا تطاق وقد اخذت بعض المنظمات غير الحكومية دورها في تقديم المساعدة الانسانية بدعم من الامم المتحدة. (٣)

هـ- الانتقادات على مسألة التدخل لاغراض انسانية: وجهت بعض الانتقادات الى مسألة التدخل لاغراض انسانية وبالشكل الاتي:

١- ان الاعتقاد بان هناك قيمة او قيما معينة لابد وان تسود حتى على سيادة وهيمنة الدول والمجتمعات المختلفة هي فكرة مشكوك بها فلابد من معالجة حقوق الانسان بطريقة تضمن سيادة الدول وعدم اهدار كرامتها.

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٣٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٣٨.

(٣) Taylor Paul "New Dimensions in the Role of the United Nations" Op.cit., P. 4.

٢- ان الدافع الانساني هو ليس المبرر الاساسي للسماح بالتدخل الدولي حيث تلعب الدوافع الاقوى وهي المصلحة والمنافسة بين الدول القومية في التدخل الدولي فيرى ادمز روبرت بانه باسم حقوق الانسان تم غزو القوات الامريكية لبنما عام ١٩٨٩.

٣- في حالة دعم التدخل الانساني العسكري كوسيلة لتأمين حقوق الانسان، لا بد من دعم وسائل اخرى لا تقل اهمية مثل الممارسات الدبلوماسية وسياسة التغيير التدريجي بدلا من تدخل عسكري سريع قد لا يأتي بالنتيجة المرجوة التي يمكن الحصول عليها. كما حصل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.

٤- ان فكرة قيام التدخل على موافقة طرف من الاطراف المتنازعة في الدول يساعد على ايجاد الانقسامات. اذ ان الذين يقومون بتقديم المساعدات ينحازون لطرف دون اخر.

٥- بالرغم من ان فكرة التدخل قد يكون لها ما يبررها الا انها يجب ان تكون البديل الاساسي لسياسات او قرارات اخرى قد تكون اكثر حسما وفاعلية في حل الازمات تتمثل في اتخاذ سياسات عسكرية واقتصادية وسياسية بدلا من اللجوء الى التدخل العسكري الذي يمكن ان يهمل الاسباب الحقيقية لهذه الازمات.

٦- ان فكرة التدخل العسكري الانساني لابد ان تكون تحت اشراف الامم المتحدة لكن ما يحدث في الواقع يثبت انه ما زالت هناك تدخلات عسكرية ثنائية من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا كما حدث في شمال وجنوب العراق لخلق منطقة طيران امنة والتي هي ليست صادرة عن قرار من مجلس الامن. كذلك التدخل العسكري لحلف الاطلسي ضد يوغسلافيا في ٢٤ اذار/ مارس ١٩٩٩ لم يكن مخولا من مجلس الامن ويعد ذلك سابقة جديدة في العلاقات الدولية.

٧- ان مصاحبة الحماية العسكرية للمعونات الانسانية والقائمين عليها جعلت فكرة المعونة الانسانية مرتبطة بفكرة الاستعمار. اذ يعتقد ادمز روبرت استاذ العلاقات الدولية في جامعة اوكسفورد ان معظم المستعمرات بدأت بقصد حماية المرسلين والتجار وحتى المقهورين من اهل البلدة، كما ان فكرة الحماية العسكرية للمعونات الانسانية قد تؤثر سلبيا على منظمات اخرى للاغاثة الانسانية مثل الصليب الاحمر.

٨- ان فكرة التدخل الانساني اصبحت مرادفة لقوات الامم المتحدة لحفظ السلام، وهذا من شأنه ان يؤدي الى التشكك في ان دور الامم المتحدة هو السلام القائم على القوة العسكرية او التدخل العسكري. (١)

٩- ان تعامل مجلس الامن بعض القضايا بقدر من الازدواجية يساهم وبشكل كبير في اضعاف دوره في ميدان حماية حقوق الانسان. كما ان استغلال صلاحيات الفصل السابع في قضايا لا يتطلب حلها استخدام القوة قد يؤدي الى تحول قيم النظام الدولي الجديد الى مفردات عديمة القيمة. (٢)

١٠- ترى البلدان النامية انه ليس من المناسب ان يطلب كل بلد من بلدان العالم التكيف مع معايير ونماذج لبلد معين او لبلدان معينة في هذا المجال، كما تحذر البلدان النامية من تحديد نظام دولي لحقوق الانسان من قبل طرف واحد او ان يوضع شرطا مسبقا للعمل المشترك بين الدول والمجتمعات في المجالات السياسية والاقتصادية. وهكذا اصبحت مسألة حقوق الانسان سلاحا بيد الغرب ضد البلدان النامية التي اخذت تشعر بخيبة امل تجاه دول الغرب التي اخذت تحتكر تفسير مبادىء العلاقات والمواثيق الدولية. (٣)

ان الطروحات الغربية حول حقوق الانسان لم تلق لحد الان اجماع دوليا فقد قاومتها بشدة الدول النامية حيث تبرز في الساحة الدولية اختلافات واضحة في الرأي بين الجانبين، ففي مؤتمر الامم المتحدة لحقوق الانسان الذي عقد في فينا في حزيران/ يونيو ١٩٩٣ كانت الدول الاوروبية ودول امريكا الشمالية في جانب وفي الجانب الاخر كان هناك كتلة من حوالي خمسين دولة غير غربية، مما اثر على لهجة البيان الختامي والذي لم يتضمن أي اقرار صريح لحقوق حرية التعبير والصحافة والاجتماع والعقيدة. وانه في جوانب عديدة كان اضعف من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٨. بل وفي مؤتمر بانكوك، المنعقد قبل شهرين من مؤتمر فينا، والذي حضرته الدول الاسيوية بينت

---

(١) ملخص بحث لورنس فريد مان، ادمز روبرت، مريك جولدن حول "الحرب لاهداف انسانية والامم المتحدة الجديدة وحفظ السلام" في مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٥)، يناير ١٩٩٤، ص ٣٣٣.

(٢) العربي، د. نبيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢-١٥٣.

(٣) هادي، د. رياض عزيز "العالم الثالث والنظام الدولي الجديد" في كتاب النظام الدولي الجديد - اراء ومواقف "افاق عربية" بغداد، ١٩٩٢، ص ٢١١.

هذه الدول في بيانه الختامي بان حقوق الانسان يجب النظر اليـــها "فـــي اطـــار... الخواص القومية والاقليمية والخلفيات التاريخية والدينية والثقافيـــة المختلفــة" وان مراقبة حقوق الانسان اعتداء على سيادة الدولة، وان ربط المعونـــات الاقتصاديـــة بالاداء في قضية حقوق الانسان يتعارض مع الحق في التنمية. (١)

المبحث الثالث

انعكاس التطورات الدولية الجديدة على السيادة

لا نجافي الحقيقة اذا قلنا ان ضعف السيادة وتراجع تأثيرها لم يتـــأثر فقـــط بالعوامل الايديولوجية والسياسية والقانونية الوارد ذكرها فـــي المبحثيـــن الســـابقين وانما اخذ يتأثر ايضا بالتطورات الجديدة التي اخذت تنتاب المجتمع الدولي والتـــي تتمثل بالعولمة وثورة المعلومات.

أ- اثار العولمة على السيادة

ان اعادة تركيب الفضاءات الاقتصادية مسألة لا يمكن مناقشتها فهي تبـــدو وتتأثر بشكل واضح في ميدان الاستثمارات التي اصبحت المحور الحقيقي للعولمـــة الاقتصادية. ولم تعد الحدود قادرة على صدها وان هذا التفكيك للحـــدود بواســـطة الشبكات العالمية قد ازداد بواسطة سيولة رؤوس الاموال كما ان المظاهر الاقليميـــة في جنوب شرق اسيا لم تستطيع ان تقاوم السيطرة الساحقة للاستثمارات اليابانية في الاقليم. وان اقامة السوق المشتركة لامريكا الشمالية (النافتا) قد سبقته انشاء شـــبكة من العلاقات الاستثمارية، اذ ان (٧٠%) من الاستثمارات الاجنبية فـــي المكســـيك تأتي من الولايات المتحدة والظاهرة مثيرة في اطار لامركزية عمل الشركات التـــي اخذت تمثل التحدى الكبير للاقليم. (٢)

ان استمرار التطور التكنولوجي وثـــورة المعلومـــات والاتصـــالات التـــي صاحبته، والتي شكلت فتحا جديدا في نمط الانتاج وطبيعته حملت بدورها تغيير فـــي شكل التفاعلات والمعاملات الدولية، وبالاحرى تغييرا في شكل الرأسمالية العالميـــة.

---

(١) هنتجون، صاموئيل "صدام الحضارات: اعادة صنع النظام العالمي" ترجمة طلعت الشايب، تقديم د. صلاح قنصوة، سطور، القاهرة ١٩٩٨، ص ٣١٤-٣١٥.

(٢) Badie Bernard "La fin des territoires: Essai sur le desorder International et sur l'unite Social du respect" Fayard Paris, 1997, PP. 181-182.

فلم تعد الحروب هي وسيلة حسم الخلافات بين الدول الرأسمالية بل ظهرت الحاجة الى توحيد اسواق الدول الصناعية من خلال سوق عالمية واحدة وتوفير امكانية الارتفاع باداء الدول الصناعية بما يقتضيه ذلك من اعادة بناء لشكل الرأسمالية العالمية وكان ذلك يعني ضرورة تجاوز الحدود القومية وازالة الاوضاع الاحتكارية واعادة توزيع الدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة حتى يمكن التوسع في سوق الدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة والتي عرفت بمجتمع الاستهلاك الكبير بعد ان كانت قيمة الادخار هي القيمة الاساسية التي اتسمت بها الرأسمالية منذ نشأتها حتى الحرب العالمية الثانية [١] واذا تم ازالة الامتيازات من اللاعبين الوطنيين، فان هذه الامتيازات ستنتقل الى خبراء دوليين والذي يعترف لهم بالقدرة المزدوجة بالامكانيات والاستقلالية عن السلطة المحلية. بعبارة اخرى تمسح الحدود بشكل لا يقبل الجدل وان السيادات الوطنية تتلاشى ازاء قيام سلطات جديدة والتي تخلق في واقع الحال كما ذكرنا لا مساواة جديدة. فعملية التعديل للسياسة الاقتصادية الوطنية تقتل في المهد المساعي لوضع الدولة موضع الرفاهية وايجاد سياسات اجتماعية وقيادة جهود اعادة التوزيع ولا سيما العمل على اعادة هيكلة المجتمع السياسي، ممهدة لاحلال اقتصاد سياسي يلغي الحدود القومية. [٢]

لقد بات من الممكن في اقتصاد الموجة الثالثة الجديد بناء سيارة او حاسب آلي في اربعة اقطار وتجميع الاجزاء المصنعة في قطر خامس، كما ان الاسواق تتوسع مجتازة الحدود الوطنية، والشركات والمؤسسات التجارية اخذت تتحول باطراد نحو التدويل، وهنا نجد الخدمات المالية - المصارف والتأمينات واسواق الاسهم- قد اخذت تتسابق بدورها، في تواز مباشر مع الاعمال التجارية، لتدويل نفسها بهدف خدمة عملائها من الشركات الدولية في كل مكان. وفيما تأخذ الاسواق رأس المال في التوسع والترابط من هونج كونج وطوكيو الى تورنتو وباريس عابرة مناطق العالم، تزداد سرعة تدفق رأس المال باطراد وتتزايد السرعة وقابلية التأثير تنتقل السلطة المالية في المجتمع من يد الى يد اخرى بسرعة اكبر فاكبر. [٣]

---

(١) انظر: مصطفى، د. هالة "العولمة.. دور جديد للدولة" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، ١٩٩٨، ص٤٣-٤٤.

(٢) Badie Bernard, Op.cit.. P. 185.

(٣) توفلر، الفن، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩-٨٠.

لقد شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية بذور التحول من نمـط الرأسـمالية القومية الى الرأسمالية العابرة للقوميات التي يرتبط بها ظهور مفهوم العولمة التـي عبرت عن ظاهرة اتساع مجال فضاء الانتاج والتجـارة ليشـمل السـوق الماليـة باجمعها، حيث لم يعد الاقتصاد محكوما بمنطق الدولة القومية وحدها، وانما ظـهر فاعلون اقتصاديون من نوع جديد. والفاعلية الاقتصادية لم تعد قاصرة على مـالكي رؤوس الاموال من تجار وصناعيين ومدراء كان نشاطهم محكومـا فـي السـابق بحدود الدولة القومية التي ينتمون اليها وانما اصبحت الفاعلية الاقتصادية مرتبطـة بالمجموعات المالية الصناعية الحـرة مـع مسـاعدة دولـها - عـبر الشـركات والمؤسسات متعددة الجنسيات. [١]

وعلى مستوى العلاقات الدولية فان الامن الدولي اصبح منذ الان فصـاعدا يتأثر وسط لعبة معقدة من شبكة من اللاعبين من ذوي المصالح الصغرى واللوبـي التي اخذت تمارس عملها متجاوزة حدود الاقليم. وفي الواقع ان الدول لا تباد كليـا فهي تبقى بوصفها مكان للسلطة. والدولة تبقى شريك لا غنى عنه لاعـادة ادخـال الاقليم في لعبة القرار الاقتصادي. الا ان المهم ان الدولة تلغي قواعدها التنظيميـة المضادة للاعبين الاقتصاديين. في حين ستنتعش الشركات عن طريـق حصولـها على الاختصاصات الاقليمية التي تقيم قانونها. وفي نفس الوقت ستجد الدولة نفسـها في طرق التحولات العميقة وستتنازل عن الكثير من صلاحياتها لتلبيـة متطلبـات المنافسة ولكنها لن تتحول الى وكيل للتحولات الاقتصادية لانها لا تتوانى عن تفكيك قاعدة الحمائية. ان تفكيك الاقليم قد تضاعف بشكل حتمي اذا اخذت الدولة تفقد على اية حال جزءا مهما من الاحتكارات التي كانت خاضعة لاختصاصاتها الاقليمية وان اللاعبين الاقتصاديين والمحررين من فصل الحدود اصبحوا يمتلكون حقا بسـيطا ولكنه حاسم لتنظيم كل الاقتصادات التي تتبع الاقتصاد العالمي. [٢]

ومن الواضح ان ازالة الحدود السياسية يؤدي بالمقابل الى وضـع الحـدود الاقتصادية موضع التطبيق. فقد حقق التكامل في شرق اسيا اقاليم اقتصادية متمـيزة ولكنها تعكس لامساواة جديدة وتقسيما حقيقيا للعمل والذي يمنح اليابان انتاج السـلع الاكثر قوة والاحسن نوعا. ونستطيع ان نعتبر ان هذا التبديـل للحـدود السياسـية بالحدود الاقتصادية لا يشكل عاملا متزايدا للتواترت وعدم الاستقرار فقـط ولكنـه يمثل انموذجا جديدا للتأثير في المسرح الدولي. اضافة الى ذلك تلعـب المؤسسـات

---

(١) مصطفى، د. هالة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٢) Badie Bernard, Op.cit., PP. 183-184.

الدولية الاقتصادية دورا مؤثرا في سياسات التعديل الهيكلي لغرض تنظيم السوق.(١)

ب- ثورة المعلومات

ان ما يحدث اليوم هو نشوء نظام جديد كليا لخلق الثروة يجلب معه تغييرات جذرية في توزيع السلطة والنفوذ. وهذا النظام الجديد لانتاج الثروة يعتمد كليا على التوصيل والنشر الفوريين للبيانات والافكار والرموز وهو عبارة عن اقتصاد فائق الرمزية بشكل ما يحمل هذا التغيير عن معنى، ومجيء هذا النظام يمثل تحولا وهو ليس علامة على زوال التصنيع او على افراغ نظام قائم او على اضمحلال الاقتصاد، كما لا زال البعض يؤكد حتى الان، بل انه قفزة نحو نظام ثوري جديد للانتاج. ان التحرك من اقتصاد مبني على اساس المصانع ذات المداخن الى اقتصاد قائم على الحاسبات الالية يقتضي تحولات كبرى للسلطة والقوة(٢). فكما يقول ولترستون "ان ثورة المعلومات تشكل تهديدا عميقا لبنى القوى في العالم لسبب وجيه. فطبيعة الدولة وسلطاتها ذات السيادة تتغير بل تتعرض للخطر بطرق اساسية" (٣) وينظر الى ثورة المعلومات عادة على انها مجموعة تغييرات تحدثها تقنية المعلومات بسبب تطور تقنية الاتصالات الجديدة لبث المعلومات واجهزتها وكذلك لتطور اجهزة الكمبيوتر ولمعالجتها، واصبح من الصعب ان يحدد اين تتوقف الاتصالات واين تبدأ اعمال الكمبيوتر. ولكن اساس هذه الثورة ما يدفعها الى الامام هما عنصران قويان يهزان بني السلطة في العالم. اولهما الزيادة الهائلة والتوزيع واسع الانتشار للمعرفة والمعلومات من جميع الاصناف وثانيهما الاهمية المتزايدة للمعرفة في انتاج الثروة والهبوط النسبي لقيمة المصادر المادية. ان نشر المعلومات المحجوبة سابقا، على اعداد هائلة من الناس الذين لم تكن تتوفر لهم من قبل، غالبا ما يخلخل بنى السلطة القائمة. وان انتشار المعلومات عن اشكال الحياة البديلة في اقطار اخرى يهدد صحة بعض العقائد السياسية الرسمية ومصداقية الزعامة واستقرار نظام الحكم. واقترن الكمبيوتر بالاتصالات السلكية واللاسلكية المؤدي الى تحريك المعلومات بسرعة الى جمهور كبير يميل الى بنوك مركزية، الى سوق الكتروني عالمي، يديره تجار عملة في القطاع الخاص تنتقل السلطة من يد الى يد اخرى. وعندما يستبدل نظام اقتصاد وطني مرتبط بتجارة تنظمها الحكومة - جزئيا في الاقل - باقتصاد عالمي يتكامل

---

(١) Ibid, P. 184.

(٢) توفلر، الفن، مصدر سبق ذكره، ص ١٩-٢٠.

(٣) رستون ولتر "افول السيادة"، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

بصورة متزايدة خارج نطاق تحكم الكثير من التنظيم الحكومي، تتحول السلطة من يد الى يد اخرى. وفي الواقع تظل السيطرة على الاقليم واحدة من اهم عناصر السيادة، ولكن طبيعة السيادة واهميتها اخذت تتغير لان ثورة المعلومات تجعل تأثير السيطرة الاقليمية اصعب في حالات معينة واقل صلة بالموضوع في حالات غيرها. (١)

لقد اصبح قطاع الاتصال والمعلومات هو القطاع الاساسي في المجتمع المعاصر واخذ يطلق على المجتمعات المتطورة تكنولوجيا مجتمعات المعلومات تمييزا لها عن نمطين سابقين للحياة هما نمطا الزراعة والصناعة. وشكلت الاتصالات والمعلومات اذن سمة مجتمعات ما بعد الصناعة، ويمكن ان يفسر هذا الاتساع الدولي للانشطة المعلوماتية بوصفه جزءا من عمليتين مرتبطتين معا بشكل عال. وهما عمليتي التخطي التجاري للحدود القومية وعملية التخطي المعلوماتي للحدود القومية. فالعملية الاولى تجد اساسها ومحورها في انشطة الشركات العابرة للقارات او الشركات المتعددة الجنسيات بينما تتضمن العملية الثانية تغييرات جوهرية في وسائل تخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات والنمو السريع لتجهيزات الاتصالات عابرة القوميات وهي عملية اساسية يتم من خلالها تنظيم الشعوب في مجموعات أفقية محل تنظيمهم رأسيا في مجموعات وطنية بمعنى اخر ترتبط الشعوب بعضها ببعض باساليب الكترونية ويسمى بالجوار الجغرافي وليس بالثقافة الوطنية. (٢)

لقد اخذت الاقمار الصناعية تربط العالم اليوم في مختلف الظروف ببنية تحتية الكترونية تنقل الاخبار والمال والبيانات الى أي مكان على كوكبنا الارض بسرعة شديدة. وقد جعلت هذه الاقمار الحدود قابلة للاختراق كليا امام المعلومات. فالاقمار الصناعية تبث الاخبار فوق ستائر حديد او خيران متجاوزة المراقبين الحكوميين، الى كل مواطن (٣) والتغييرات في اوروبا الشرقية مثال طريقة تتغير فيها البنى السياسية عن طريق المعلومات، فافكار وحتى طموحات المثقفين وهذا اهم قامت على فيض من المعلومات عن الحياة في الغرب، تتدفق الان بسهولة عبر

---

(١) المصدر السابق، ص ١٥-١٦ وكذلك ص ١٩.

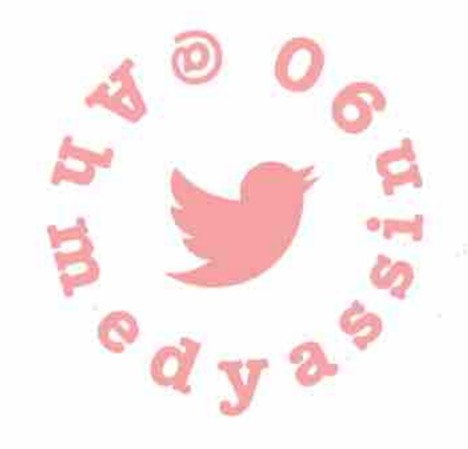
(٢) علم الدين، د. محمود "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية" السياسة الدولية مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٢٣) يناير ١٩٩٦، ص ١٠٥.

(٣) رستون، ولتر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

ما كان يدعي بالستار الحديدي، وقد استغلت ثورة ١٩٨٩ استغلالا كـــاملا تقنيـــات الاتصالات الحديثة من اجهزة الفاكس الى اطباق الاقمار الصناعيـــة الـــى اجـــهزة الفيديو وكاميراتها الخفية. لكن المعلومات لعبـــت دورا اهـــم فـــي ثـــورة الكتلـــة الشرقية.[١]

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٣.


@Ahmedyassin90

المصـــادر

١- المصادر في اللغة العربية

أ- الكتب

١- الابراهيم، د. حسن علي "الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويـــت والخليـــج" مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢.

٢- الابياري، د. محمد حسن "المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالميـــة" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.

٣- ابو بكر، يحيي ومتولي، كمال "حقيقة السلام" مكتبة الانجلو المصرية، القـــاهرة، بلا تاريخ.

٤- ابو هيف، د. علي صادق "القـــانون الدولـــي العـــام" ط١، منشـــأة المعـــارف، الاسكندرية، ١٩٧٢.

٥- اسماعيل، د. عبد الفتاح محمد "جهود الامم المتحدة لـــنزع الســـلاح"، رســـالة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.

٦- البقالي، د. احمد مفتاح "حركة عدم الانحياز" مطبعة الانباء، الرباط، ١٩٨٠.

٧- الجلبي، د. حسن "القانون الدولي العام" مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٤.

٨- الحديثي، أ. خليل اسماعيل "الوسيط في التنظيم الدولي" مطبعة جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩١.

٩- الدقاق، د. محمد سعيد "القانون الدولي" الجزء الثاني - الدار الجامعية للطباعـــة والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

١٠- الراوي، د. جابر ابراهيم "المنازعات الدولية" مطبعة السلام، بغداد، ١٩٧٨.

١١- الراوي، د. جابر ابراهيم "الاسس القانونية لقوات السلام الدولية"، مطبعـــة دار السلام، بغداد، ١٩٧٩.

١٢- الرمضاني، د. مازن "السياسة الخارجية: دراسة نظرية"، جامعة بغداد، كليـــة العلوم السياسية، ١٩٩١.

١٣- السماك، د. محمد ازهر "الجغرافية السياســـية الحديثـــة" جامعـــة الموصـــل، ١٩٩٣.

١٤- العطية، د. عصام "القانون الدولي العام" جامعة بغداد، كلية القانون، ط٤، ١٩٨٧.

١٥- الغنيمي، د. محمد طلعت "الاحكام العامة في قانون الامم: دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الاسلامي: التنظيم الدولي"، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧١.

١٦- الغنيمي، د. محمد طلعت "في التنظيم الدولي" منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٤.

١٧- الفرزلي، نقولا "عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد منشورات العالم العربي، باريس، ١٩٨٢.

١٨- الكاظم، د. صالح جواد "دراسة في المنظمات الدولية" مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٥.

١٩- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" ترجمة حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٤٢) تشرين الاول ١٩٨٩.

٢٠- المجذوب، د. محمد "محاضرات في القانون الدولي العام" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣.

٢١- المجذوب، د. محمد "محاضرات في المنظمات الدولية الاقليمية" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣.

٢٢- المصرى، د. شفيق "النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر" دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢.

٢٣- اوشي، احمد عبادة "منظمة الوحدة الافريقية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية" رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

٢٤- باركر، تشارلز "نزع السلاح ومشاكله العالمية" ترجمة د. احمد بدران، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٦.

٢٥- بدوي، د.محمد طه "مدخل الى علم العلاقات الدولية" دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٢.

٢٦- بريجنسكي، زبغنيو "الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨.

٢٧- توفلر، الفن "تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة" تعريب ومراجعة د. فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، ط٢، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٦.

٢٨- توفيق، د. سعد حقي "النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة" الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

٢٩- جلال، د. محمد نعمان "حركة عدم الانحياز في عالم متغير" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

٣٠- حتي، د. ناصيف يوسف "النظرية في العلاقات الدولية" دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٥.

٣١- حتي، د. ناصيف يوسف "القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية" مركز دراسات الوحدة للعربية، بيروت، ١٩٨٧.

٣٢- حسين، د. عبد الرزاق عباس "الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية" مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٦.

٣٣- حسين، د. وجدى محمود "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، بلا تاريخ.

٣٤- حسين، د. مصطفى سلامة "المنظمات الدولية" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٩.

٣٥- داغر، كميل "الامم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة" دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١.

٣٦- دبوى، جان رينية "القانون الدولي"، منشورات عويدات، بيروت، بدون تاريخ.

٣٧- دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة الدكتور وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ١٩٨٥.

٣٨- ربيع، د. محمد محمود "مناهج البحث في السياسة" منشورات جامعة بغداد، بغداد، كلية القانون والسياسة ١٩٧٨.

٣٩- رستون، ولتريب "افول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا" ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة الدكتور ابراهيم ابو عرقوب، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٤.

٤٠- روتية، بول "التنظيمات الدولية" ترجمة احمد رضا، مراجعة د. عبد الله الاشعل، دار المعرفة، القاهرة ١٩٧٨.

٤١- رينو فان، بيير ودوروزيل، جان باتيست "مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية" ترجمة فايز كم نقش، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٧.

٤٢- رياض، د. محمد "الاصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكا: مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط" دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩.

٤٣- سرحان، د. محمد عبد العزيز "الاصول العامة للمنظمات الدولية" المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٧.

٤٤- سلطان، د. حامد "القانون الدولي العام في وقت السلم" ط٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢.

٤٥- سعودي، د. محمد عبد الغني "الجغرافية والمشكلات الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧١.

٤٦- سعيد، د. عبد المنعم "العرب ومستقبل النظام العالمي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

٤٧- شلبي، د. أمين "الوفاق الامريكي - السوفيتي" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.

٤٨- شلبي، د. ابراهيم احمد "التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.

٤٩- صادق، د. دولت احمد واخرون "الجغرافيا السياسية"، ط٣، مكتبة الانجلوالمصرية، القاهرة، ١٩٦٥.

٥٠- عبد الله، د. محمود امين "في اصول الجغرافيا السياسية" مكتبة الانجلوالمصرية، القاهرة، ١٩٧٨.

٥١- عبد الحميد، د. محمد سامي "قانون المنظمات الدولية: الكتاب الاول - النظرية العامة- الامم المتحدة"، ط٣، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٢.

٥٢- غانم، د. محمد حافظ "مبادىء القانون الدولي العام" دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢.

٥٣- فريد، عبد المجيد "عرب بلا نفط: نظرة مستقبلية في آثـار هبـوط العوائـد النفطية" مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٨٦.

٥٤- فوق العادة، د. سموحي "القانون الدولي العام" دمشق، ١٩٦٠.

٥٥- كاردل، ادوارد "الجذور التاريخية لعدم الانحياز" الشـركة الوطنيـة للنشـر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٦.

٥٦- كان، هيرمان واخرون "العالم بعد مائتي عام: الثورة العلميـة والتكنولوجيـة خلال القرنين القادمين" ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفـة، الكويـت، العـدد (٥٥) تموز ١٩٨٢.

٥٧- كانتور، روبرت "السياسة الدولية المعاصرة"، ترجمة د. احمد ظاهر، مركـز الكتب الاردني، عمان، ١٩٨٩.

٥٨- كرم، انطونيوس "العرب امام تحديات التكنولوجيا" سلسـلة عـالم المعرفـة، الكويت، العدد (٥٩) تشرين الثاني، ١٩٨٢.

٥٩- كلود، اينيس "النظام الدولي والسلام العالمي" ترجمة د. عبد الله العريـان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.

٦٠- كياسن، تشانا "في مواجهة الحرب الباردة" ترجمة عبد الرزاق ابراهيم، الـدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٢.

٦١- لارسون، ارثر "عالم بدون حرب" ترجمة د. راشد البراوى، مكتبة النهضـة المصرية، القاهرة، بلا تاريخ.

٦٢- لورنس، مارتن "الحياد وعدم الانحياز: الدول الحديثة في مجـالات الشـؤون العالمية"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.

٦٣- ليرتش، تشارلس.أو "الحرب الباردة وما بعدها" تعريب الدكتور فاضل زكـي محمد، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٦.

٦٤- ماكنمارا، روبرت "ما بعد الحرب الباردة" ترجمة محمد حسين يونـس، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩١.

٦٥- محمد، د. احمد ابو الوفا "الوسيط في قانون المنظمـات الدوليـة"، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥-١٩٨٦.

٦٦- مزراق، مختار "حركة عدم الانحياز في العلاقات الدوليـة"، الـدار العالميـة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٣-١٩٨٤.

٦٧- مصطفى، عبد العزيز "التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للامم المتحدة" منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٨.

٦٨- مطر، د. جميل وهلال، د. علي الدين "الامم المتحدة: ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.

٦٩- مقصود، كلوفيس "معنى الحياد الايجابي" دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠.

٧٠- مقلد، د. اسماعيل صبري "الاستراتيجية والسياسة الدولية" مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٧٩.

٧١- مقلد، د. اسماعيل صبري "الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات" شركة فاطمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣.

٧٢- مقلد، د. اسماعيل صبري "العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات" ط٣، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤.

٧٣- مقلد، د. اسماعيل صبري، "نظريات السياسة الدولية" دار السلاسل، الكويت، ١٩٨٧.

٧٤- منصور، سامي "انتكاسة الثورة في العالم الثالث" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٧٢.

٧٥- موركنثاو، هانزجي "السياسة بين الامم" ترجمة خيري حماد، الجزء الاول، الجزء الثاني، الجزء الثالث، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

٧٦- مورلاپية فرانسيس وكولينز جوزيف "صناعة الجوع: خرافة الندوة" ترجمة احمد حسان، عالم المعرفة، الكويت، العدد (٦٤) نيسان ١٩٨٣.

٧٧- ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦.

٧٨- ميرل، مارسيل "السياسة الخارجية، ترجمة د. خضر خضر، جرس برّس سلسلة افاق دولية (٢) بيروت، بلا تاريخ.

٧٩- هادي، د. رياض عزيز "العالم الثالث: في الحزب الواحد الى التعددية"، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥.

٨٠- هنتجتون، صامويل "صدام الحضارات: اعادة صنع النظام الدولي" ترجمة طلعت الشايب، تقديم د. صلاح قنصوة، سطور، القاهرة، ١٩٩٨.

٨١- هاشم، حامد احمد موسى "نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي - الاسرائيلي" رسالة ماجستير منشورة، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٤.

٨٢- ولفغانغ، فريدمان، "تطور القانون الدولي" دار الافاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ.

٨٣- نعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية"، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٧٢.

٨٤- نعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية" كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٧.

ب- البحوث

٨٥- افراموفيتش، دراغوسلاف، "القيود الاقتصادية على الانفاق العسكري في منتصف الثمانينات"، نزع السلاح - مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة، المجلد التاسع، العدد (١) ربيع ١٩٨٦.

٨٦- البستاني، د. باسل واخرون "النظام الدولي الجديد: آراء ومواقف" مديرية الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢.

٨٧- الجبابري، د. محمد عابد، "العولمة والهوية الثقافية: عشر اطروحات" المستبل العربي، بيروت، العدد (٢٢٨) - ١٩٩٨/٢.

٨٨- الدسوقي، مراد ابراهيم "اعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٠٦)، اكتوبر، ١٩٩١.

٨٩- الدسوقي، مراد ابراهيم "افريقيا وجهود التخلص من الاسلحة النووية - معاهدة بليندابا ومستقبل فكرة المناطق الخالية من الاسلحة النووية" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٢٥) يوليو، ١٩٩٦.

٩٠- الجويلي، عمرو "الامم المتحدة وحقوق الانسان: تطور الاليات" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٧) يوليو ١٩٩٤.

٩١- الشافعي، عمران "اتفاقيات واشنطن: المغزى والمرتقب" ملف السياسة الدولية قمة واشنطن والعلاقات الامريكية - السوفيتية، السياسة الدولية، العدد (٩٢) ابريل ١٩٨٨.

٩٢- العربي، د. نبيل "الامم المتحدة والنظام الدولي الجديد" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٤) اكتوبر ١٩٩٣.

٩٣- الكاظم، د. صالح جواد "ولاية محكمة العدل الدولية الجبرية ومواقف الدول النامية حيالها" مجلة المجمع العلمي العراقي - الجزء الاول، المجلد الثالث والثلاثون، كانون الثاني، ١٩٨٢.

٩٤- بسيوني، درية شفيق "عدم الانحياز بين تجريد المبادىء وديناميكية الحركة السياسية الدولية، العدد (٩٦) ابريل ١٩٨٩.

٩٥- بشاى، عادل "عدم الانحياز الشمال والجنوب - الجنوب" ترجمة ايناس فريد، السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (٧٠) اكتوبر ١٩٨٢.

٩٦- توفيق، د. سعد حقي "في مفهوم عدم الانحياز" مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الثالث عشر، ١٩٨٤.

٩٧- توفيق، د. سعد حقي "تشوء حركة عدم الانحياز" مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد الاول - اذار ١٩٨٨.

٩٨- توفيق، د. سعد حقي "العوامل المؤثرة في سباق التسلح الامريكي - السوفيتي في الثمانينات" المجلة العربية للعلوم السياسية، بغداد، العددان ٣ و ٤ مزدوج، ايلول/ سبتمبر ١٩٨٩.

٩٩- حماد، د. فوزي واحمد، عادل محمد "الابعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية، السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٣٣) يوليو ١٩٩٨.

١٠٠- دحروج، طارق "مؤتمر القاهرة: عدم الانحياز وآفاق المستقبل" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٧) يوليو ١٩٩٤.

١٠١- دن، لويس. أ "معاهدة عدم الانتشار: نجاح لتحديد الاسلحة" نزع السلاح، مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة، المجلد (٨) العدد (١)، ربيع ١٩٨٥.

١٠٢- زهدى، محمد حسني "سالت (٢): المضمون والنتائج" السياسة الدولية، العدد (٥٨) اكتوبر ١٩٧٩.

١٠٣- سليم، د. محمد السيد "حركة عدم الانحياز والنظام الاقتصادي الجديد" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (٧٠) اكتوبر ١٩٨٢.

١٠٤- عبد المجيد، عصمت "بيان وزير خارجية مصر في المؤتمر الاستعراض الثالث للاطراف في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، نزع السلاح، مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة، المجلد (٨) العدد (٣) شباط ١٩٨٥.

١٠٥- علم الدين، د. محمود "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية" السياسة الدولية العدد (١٢٣) يناير ١٩٩٦.

١٠٦- غالي، بطرس بطرس "ابعاد الايديولوجية الافرواسيوية" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، ابريل ١٩٦٨.

١٠٧- غالي، د. بطرس بطرس "سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكي - السوفيتي" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (٣١) يناير ١٩٧٣.

١٠٨- غالي، د. بطرس بطرس "نحو دور اقوى للامم المتحدة" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١١) يناير ١٩٩٣.

١٠٩- غالي، د. بطرس بطرس "حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة العددد (١١٤) اكتوبر ١٩٩٣.

١١٠- غالي، د. بطرس بطرس "الامم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية" السياسة الدولية، مركز الاهرام القاهرة، العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤.

١١١- كرين وود، كريستوفر "هل هناك حق التدخل لاهداف انسانية" ملخص بحث في السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٥) يناير، ١٩٩٤.

١١٢- لورنس، فريدمان، ادمز روبرت، مريك جولدن حول "الحرب لاهداف انسانية والامم المتحدة الجديدة وحفظ السلام" ملخص بحث في السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤.

١١٣- محمد، احمد طه "التحولات الديمقراطية في العالم الثالث"، السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد (١٠٧) يناير ١٩٩٢.

١١٤- محمود، احمد ابراهيم "تطورات خفض التسلح: ازالة مخلفات الحرب الباردة" السياسة الدولية، العدد (١١٢) ابريل ١٩٩٣.

١١٥- مصطفى، د. هالة "العولمة: دور جديد للدولة"، السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٣٤) اكتوبر ١٩٩٨.

١١٦- مقلد، د. اسماعيل صبري "التكنولوجيا ومستقبل العلاقات الدولية" ندوة التكنولوجيا كاحدى تحديات العصر" مطبوعات رابطة الاجتماعيين، الكويت ١٩٧٠.

١١٧- منصور، د. سامي "المؤتمر الثلاثي لدول عدم الانحياز"السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، اكتوبر ١٩٦٦.

١١٨- هانس، لين "تحديد الاسلحة: موضع اختيار" المؤتمر الاستعراض الثاني لاتفاقية الاسلحة البيولوجية، نزع السلاح، مجلة دورية، تصدرها الامم المتحدة، المجلد العاشر، العدد الاول، شتاء ١٩٨٦-١٩٨٧.

جـ- وثائق الامم المتحدة

١١٩- حقائق اساسية عن الامم المتحدة، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٠.

١٢٠- الامم المتحدة "معاهدة قاع البحار: نتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الاطراف ١٢-١٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٣، الوقائع، نيويورك، العدد (٣٢) ١٩٨٤.

١٢١- الامم المتحدة "معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية" صحيفة الوقائع، العدد (٣٣) الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٤.

١٢٢- الامم المتحدة "الاسلحة الكيميائية والبيولوجية" عرض مستكمل للحالة، صحيفة الوقائع، العدد (٥٢) نيويورك ١٩٨٧.

١٢٣- الامم المتحدة "معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادىء منطقة خالية من الاسلحة النووية، معاهدة داروتونغا، صحيفة الوقائع، العدد (٥٣) نيويورك ١٩٨٨.

١٢٤- الامم المتحدة "معاهدة انتاركتيكا" صحيفة الوقائع، العدد (٥٩) نيويورك، ١٩٨٨.

١٢٥- الامم المتحدة "تنظيم التسلح ومعاهدات نزع السلاح" الوقائع، العدد (٥٨) نيويورك ١٩٨٨.

١٢٦- نزع السلاح: الاسلحة الكيميائية: استكمال للحالة، الوقائع، العدد (٦٥) الامم المتحدة، نيويورك.

١٢٧- الامم المتحدة "نحو حظر التجارب النووية" الوقائع، العدد (٦٦) نيويورك ١٩٨٩.

١٢٨- الامم المتحدة "نحو عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في عام ١٩٩٠" الوقائع، العدد (٦٧) نيويورك، ١٩٨٩.

١٢٩- الامم المتحدة "معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) الوقائع، العدد (٦٨) نيويورك ١٩٨٩.

١٣٠- الامم المتحدة "الاتفاقيات المتعلقة بالاسلحة غير الانسانية" وقائع نزع السلاح، العدد (٧١) نيويورك ١٩٩٠.

١٣١- حولية الامم المتحدة لنزع السلاح، المجلد (١٢)، ١٩٨٧، ادارة شؤون نزع السلاح، نيويورك.

١٣٢- الامم المتحدة "معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية"، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦.

١٣٣- حالة الاتفاقات المتعددة الاطراف المتعلقة بتنظيم الاسلحة ونزع السلاح، الامم المتحدة، الطبعة الخامسة، نيويورك ١٩٩٨.

١٣٤- الامم المتحدة: الاسلحة النووية: دراسة شاملة، مجموعة الدراسات، العدد (٢١)، نزع السلاح، نيويورك، ١٩٩١.

د- دراسات ووقائع

١٣٥- ندوة شؤون عربية "حركة عدم الانحياز" شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد (١٨) آب/ اغسطس ١٩٨٢.

١٣٦- بعض الانشطة الاستراتيجية الامريكية - السوفيتية قيد التطوير، النشرة الاستراتيجية، مركز الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات،لندن، المجلد (٨) العدد (١) في ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٧.

١٣٧- "محادثات ستارت وتحديد القوات الاستراتيجية الامريكية" النشرة الاستراتيجية، مركز الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات، لندن، المجلد (٩) العدد (٨) في ١٢ نيسان ١٩٨٨.

١٣٨- حالة السكان في العالم ١٩٩٨، صندوق الامم المتحدة للسكان، ايلول، ١٩٩٨.

٢- المصادر في اللغة الاجنبية

1- Books

1- Aron, Raymond "Paix et guerre entre les Nations" Calman-Levy, Paris, 1962.

2- Badi, Bernard "La fin des territoires: essai sur le desordre International et sur l'utilite social du Respect", Fayard, Paris, 1997.

3- Ball Margaret and Killough Hugh "International Relations" The Ronald Press Company, NewYork, 1956.

4- ·Bandyopadhyay Jayantanuja "General Theory of International Relations" Allied Publishers Limited, New Delhi, 1993.

5- Barnaby, Frank and Huisken, Ronald "ArmsUncontrolled" S.I.P.R.I, Haverd University Press, U.S.A., 1975.

6- Beauté Jean "Relations Internationales" Les Cours de Droit, Paris, 1979.

7- Berg, Eugène "Non-alignement et nouvel Order Mondial", P.U.F., Paris, 1980.

8- Bousquet, Raymond "Force et Strategie Nuclear du Monde Moderne" ed Lavwazelle, Paris, 1974.

9- Brailliard Philippe "Theories des Relations Internationales" Press Universitaires de France, Paris, 1977.

10- Burton John "International Relations: A General Theory" Cambridge University Press, 1965.

11- Burton John "Systems, States, Diplomacy and Rules" Cambridge University Press, 1968.

12- Carlton, David and Schaerf, Carlo "Arms Control and Technological Innovation" Croom Helm, London, 1977.

13- Carr, Edward Hallet "The twenty years crises 1919-1939: An Introduction to tne study of International Relations" Macmilian, St, Marilins Press, London, 1970.

14- Celerier, Pierre "Geopolitique et Qeostrategie" Que Sais-Je? P.U.F. Parise, 1969.

16- Colard Deniel "Relations Internationales" ed Masson, Paris, 1977.

17- Colard, Daniel "Le mouvement des Pays Non-Alignes" La Documentation Fransaise, Paris, 1981.

18- Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 à nos Jours" 7e edition Armad Colin, Paris, 1997.

19- Couloumios, Theodore and Wolfe, James H. "Introduction to International Relations: Power and Justice" Prentice-Hall of India- Private limited, New Delhi, 1986.

20- Crabb Jr. Cecil V. "Nations in Multipolar World" Harper and Row Pub. NewYork, U.S.A , 1968.

21- Dolman, Antony "Resources, Regimes, World. Order" Pergamon Policy Studies, U.S.A. 1981.

22- Duroselle, J. , et Meyriat, J. "La Communite Internationale Face aux Jeunes Etats" Armand Colin, Paris, 1964.

23- Edward David V. "International Political Analysis" Hold Rinehart and Winston, Inc., U.S.A., 1969.

24- DYKE Van "International Politics" Third edition Prentice – Hall, Inc., Wnglewood Cliffs, NewJersey, 1972.

25- Falco, Maria, J. "Truth and Meaning in Political Science: An Introduction to Political Inquiry" Charles Emerril Pub. Com. U.S.A 1973.

26- Feld, Bernard "Voice Crying in Widerness: Essays on the Relations of Science and World Affaires" Pergamon Press, England, 1979.

27- Frankel Joseph "International Politics: Conflict and Harmony" Penguin books, England, 1973.

28- Frankel Joseph "Contemporary International Theory and Behaviour of States" Oxford University Press, 1973.

29- Gonedic P.F. "Relations Internationales" ed Montchreshen, Paris, 1974.

30- Gounelle Max "Relations Internationales" 3 em edition, Dalloz, Paris, 1996.

31- Grenville, Clark at Shon, Luis "La Paix par le Droit Mondial" Traduit par Francis Gerard. P.U.F., Paris, 1961.

32- Guitard Odette "Bandoung et la Reveil des Peuples Colonisés" ed P.U.F., Que – Sais – je ? Paris, 1969.

33- Hass, Ernst and Whiting Allen "Dynamics of International Relations" McGraw-Hill Book Company, Inc, NewYork, 1959.

34- Hartmann Fredrick H. "The Relations of Nations" Forth edition Macmillan Pub. Co. Inc, NewYork, 1973.

35- Hoffmann Stanley "Contemporary Theory in International Relations" Prentice-Hall, Inc, Englewood Clifs, New Jersey, 1952.

36- Holsti K.J. "International Politics: A Framework for Analysis" Third Edition, Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, New Jersey, 1977.

37- Hugo, Grant "Appearance and Reality in International Relations" Columbia University press, NewYork, 1970.

38- Hupe Robert – Strauz and Possony' Stefan "International Relations" MaGraw-Hill Book, Com, Inc, NewYork, 1954.

39- James Alan "The Bases of International Order" Oxford University press, London, 1873.

40- Jeuve Edomnd "Relations Internationales du Tiers-Mode" ed Berger-Levrault, Paris, 1977.

41- Jeuve Edmond "Ordre et desordre internationals" Les cours de Droit, Paris, 1979.

42- Jones, Royce Analysing Foreign Policy: An introduction to some conceptual Problems" Routledge and Kegan Paul, London, 1972.

43- Kintner, William R. and Sicherman, Harvey" Technology and International Politics" Lexington Books, London, 1975.

44- Klein Jean "L'entreprise du Desarmement 1954-1964" edition Cujaz, 1964.

45- Korany Bahgt "Social Change, Charisma and International Behaviour: Toward a Theory of Foreign Policy Making in the third World" Institute Universitaire de Hauntes Etudes Internationales, Geneva, Sijtchoff Leiden, 1976.

46- Kriesberg Louis "Social Processes in International Relations: A Reader" John Wiley and Son, Inc, U.S.A., 1968.

47- Kumar, Mahendra "Theoretical Aspects of International Politics" Shiva Lal Agarwala and Company, India, 1990.

48- Laurence, Martin "Arms and Strategy: an International Survey of Modern Defense" Weidenfeld are Nicolson, London, 1973.

49- Lerche Charles O. and Abdul A. Said "Concept of International Politics" 2nd edition, Prentice-Hall, Englewood Clifs, U.S.A. 1970.

50- Martin Pierre – Marie, "Introduction aux Relations Internationales" ed Private, Paris, 1982.

51- Mates Leo "Non-Alignment: Theory and Current Folicy" The Instutute of International Politics and Economics, Belgrad, Oceana Pub. Inc, Dobbs Ferry, NewYork, 1972.

52- McLellan David and Olseon William C. and Sondermann Fred A. "The Theory and Practice of International Relations" Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A., 1960.

53- McClleland Charles A., "Theory and International System" The Macmillan Company, NewYork, 1966.

54- Mendiburu, Marcos and Meek Sarah "Managing Arms in Peace Processes: Haiti" Disarmement and Conflict Project, U.N.I.D.I.R, United Nations, NewYork, 1996.

55- Merle Marcel "La Vie Internationale" ed Armand Colin, Paris, 1963.

56- Mills Lennox and Mclaughilim Charles "World Politics in Transition" Henry Holt and Company, NewYork, 1957.

57- Organiski, A.F.K, "World Politics" Alfred A Knopf, NewYork, 1959.

58- Padelford Norman and Lincolin George "International Politics: Foundations of International Relations", The Macmillan Company, NewYork, 1954.

59- Padelford, Norman and Lincolin, George "The Dynamics of International Politics" The Macmillan Company, London, 1967.

60- Palmer, Norman and Howard, Parkins, "International Relations: The World in Transitions" Second edition, Houghton Mifflin Company, Boston, U.S.A., 1957.

61- Platige Raymond "International Relations: Problems of Evolution and advancement" Garengie Endwment for International Peace, California, U.S.A., 1966.

62- Purnelle Robert "The Society of States: An Introduction to International Politics" Wiedenfeld and Nicolson, London, 1973

63- Quester, George "The Continuing Problems of International Politics" The Dragon Press, U.S.A. 1974.

64- Queuille, Pierr "Histoire de l'afro-asiatisme Jusqu'au Bandoung" ed Payot, Paris, 1965.

65- Rakov, Milton "Arms and Foreign Policy in the nuclear age" Oxford University Press, 1972.

66- Reynolds P.A. "An Introduction to International Relations" Longman Paper back. London, 1970.

67- Roson, Steven "The logic of International Relations" Winthrop Pub. Inc, Massachusette, 1977.

68- Rosenau James "International Politics and Foreign Policy" The Free Press, NewYork, 1969.

69- Sanders Bruce L. and Durbin Alan "Contemporary International Politics: Introductory Readings" John Wiley and Sons, Inc, U.S.A 1971.

70- Schmidt Christien "Consequences economiques et Sociales de La Course aux armements" Nations – Unies, Economica, Paris, 1983.

71- Schuman Fredrick "International Politics "McGraw-Hill books Company, NewYork, 1968.

72- Singer. David "Deterrence, Arms Control and Disarmement" Ohio State University press, 1962.

73- Speigel Steven "Dominance and Diversity: The International Hirarchy" Little Brown and Company, Inc. U.S.A. 1972.

74- Sprout, Harold and Margarete "Foundations of International Politics" D.Van Nostrand Company, Inc., U.S.A., 1963.

75- Sullivan, Michael, P. "International Relations: Theories and Evidence" Prentice-Hill, Inc., Englewood, New Jersy, 1976.

76- Thiam, Doudu "La Politique Etrangere des Etats Africans" P.U.F., Paris, 1963.

77- Toma A. Peter and Gyorgy Andrew and Jordan S. Robert "Boisic Issues in International Relations" Second edition. Allyn and Bacon, Inc., Boston, 1974.

78- Waltz, Keneth N. "Theory of International Politics" Addison-Wesley Pub Company, U.S.A., 1979.

79- Wendzel Robert L. "International Relations: A Policy Maker Focus" John Wiley and Sons, Inc, U.S.A. 1977.

80- Wendzel Robert "International Politics: Policymakers and Policymaking" John Wiley and Sons, U.S.A., 1981.

81- Wright Quincy "The Study of International Relations" Appelton-Century Crofts, Inc., NewYork, 1956.

82- Zawels, Estanislao Angel and Others "Managing arms in Peace Processes: The Issues" Disarmament and Conflict Project, U.N.I.D.I.R., United Nations, NewYork, 1996.

83- Zorgbibe Charles "Les Relations Internationales" P.U.F., Paris, 1975.

2- Articles

1- Bandyopadhyaya, Jayantanuja "Place, Evolution at Perspectives du non-Alignement" Problems Politiques et Sociaux, Paris, 1979.

2- Bender, Dieter "The Developing Countries in the New World Trade Organisation" Economics, Volume 55/56, 1997, Germany.

3- Chatillon George "La Politique de Non-Alignement et la Conference d'Alger" Anuuaire du Tiers-Monde, Berger-Levrault, Paris, 1975.

4- Forget Philipe "Element Pour une Analyse Politico-Strategeique de I.I.D.S. "Defense Nationale, Paris, Mars, 1986.

5- Geck Wilhelm Karl "International Protection of Fundamental Freedoms and National Sovereignty" in "Emerging Norms of Justified Intervention" A. Collection of Essays from a project of the American Academy of Arts and Sciences, edited by Laura W. Reed and Karl Kaysen, Cambridge- Massachussettes, 1993.

6- Hass, Ernst. B "Beware the Slipper Slope: Notes toward the Definition of Justifiable Intervention" in "Emerging Norms of Justified intervention". A Collection of Essays from a project of the American Academy of Arts and Sciences, edited by Laura W. Reed and Karl Kaysen, Cambridge – Massachussettes, 1993.

7- Hassner, Pierre "L'arms Control" Revue Fransaise de Science Politique Paris, Vol XIII, no. 4 December 1963.

8- Layne Chrestopher and Schwarz Benjamin "American Hegemony Without An Enemy" Foreign Policy no. 92, Fall, 1993.

9- Milner, Helen "Internationl Political Economy: Beyond Hegmonic Stability" Foreign Policy, U.S.A. Spring, 1998.

10- Robin James "Start Finish" Foreign Policy" U.S.A, Fall, 1989.

11- Sache, Jeffrey "International Economics: Unlocking the Mysteries of Globalisation" Foreign Policy, U.S.A. Spring, 1998.

12- Taylor Paul "New Dimensions in the role of the United Nations: first thought on the Humanisations Intervention" International

Seminor on "The New World Order and the role of the United Nations" Kyung Hee University, Korea, 1993.

3- Documents and Reports

1- Etat du Monde, Annuaire Economique et Geopolitique Mondial" Edition 1997. La Decouverts, Paris, 1996.

2- Etats des accords Multilateraux en Matiere de Desarmement et de controle des Armement" Nations – Unies – edition, NewYork, 1987.

3- Etudes des Consequence Economiques et Sociales de La Course aux Armements, et des depenses Militaires" Desarmement – Serie d'etudes no. 19, Nations Unies, NewYork, 1989.

4- C.T.B.T. Comprehensive Nuclear – Test – ban Treaty, United Nations, Vienna International Centere, Austria, 1998.

5- START I and START II : UNIDIR News letter no. 22 and 23 June-September, 1993.

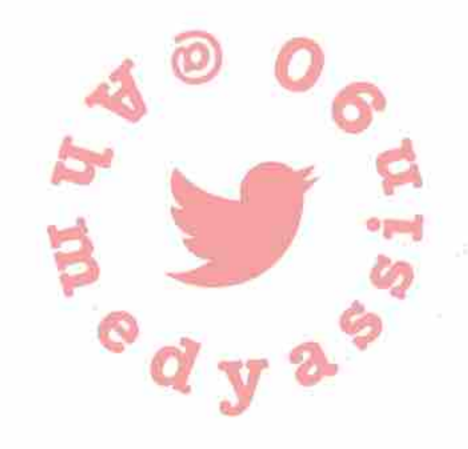
6- World Economic Outlook – May 1995 – A Survey by the Staff of International Monetray Found – Washington D.C. 1995.

7- The Military Balance 1996-1997, The International Institute for strategic studies, London, 1996.

الدكتور سعد حقي توفيق رفعت ال حسين باشا

- ولد في بغداد عام ١٩٤٩.
- بكالوريوس علوم سياسية – كلية القانون والسياسة/ جامعة بغداد ١٩٧٠.
- دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية/ جامعة مونبلية (١) فرنسا ١٩٧٤.
- دكتوراة دولة في العلوم السياسية/ جامعة مونبلية (١) فرنسا ١٩٧٨.
- تعين في قسم السياسة/ كلية القانون والسياسة/ جامعة بغداد في عام ١٩٧٨ بمرتبة مدرس.
- استاذ مساعد في عام ١٩٨٤.
- استاذ في عام ١٩٩١.
- استاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.
- رئيس فرع الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.
- لديه (١٥) بحثاً منشوراً في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- انجز كتاب (النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة) الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.




@Ahmedyassin90


@Ahmedyassin90